# 7 سوفعابر المسلم المحامد المسلم المحامد المسلم المحامد المسلم المحامد المسلم المحامد ا

نهيرًا لمظفري الحضري الحادي سعيد الحيد المعيد المعيد المعيد عبد المحيد المعيد عبد المحيد المعيد عبد المحيد المعيد عبد المحيد ال

درية	الاسك	لكتبة	العامة	で別
2	1-10	52	اهند	فم ا
			-	
V	34	<u>^</u> :	سجيــل	ر نم الد

# و منوفعة التورة الهادِئ<del>ات</del>

المشادلى القليبي ، زهيرالمظغر . محيي الدّين الحضري الحادي سعيّد . الطيب السّحباني . حمادي بن جاء باللّه عبدالمجيدٌ بن حمدة . حميدة مرابط العبيدي

بيان السّابع منْ نوفمبر

تفضل سيّادة الرئيس لآكالهُ كأبديُّ بن بيلى مشكورًا بمدّنا بالنسخة الأصلينة مرضف بيان السابع من نوفمبر 1987 كما خطه شخفيا بيسه الكريمة وشفرُ يعني المسالك . ولقرّاً كرمنا سيادته بالسماح لسا بنشرهذه الوثيقة الغريرة لأول مرة ، مما يعطي لهذا الكتاب قيمة قارِيخة فادرة .

المناشر

ام التي كودر علاها. الزعيم الحبيب بورقيبية\_ اوًا رئيس المحمورية التونسية كم م سير ( تحرير تونس وتنميتها الاتمورلا تعدى لذلك أحببناه وقدرناه وعملنا السيان الطوال بحت امرته مي عنتك الستويات و حيشنا الوطني الشعبي ومي الحكومة بىثقة والخلاج وتعان -لكن الواجب الوطني يعرفى مارطول شيار خند واستعار 16 It gres may

ألو زير المنطق بالامن الوطني ---السليدوات

تعويط في اصطلعه المعالم 50 من الدستور المنتو لقد ما الدستور المنتو لقد معون الله وتومية والنياه 6 العلماء قد والنياه 6 العلما لقوادنا العلماية .

و سنط متعد مي سبايش مستورليات المهار المستورليات المستورليات المستورلية المستورلية المستوردة ال

ان استقلار بلادنا وسلمة ترابال وساعة وطينا و تقدم شعينا رهي مسؤولية كلّ منسب بين توسف التونسيز

#### ألو رُير المنطق بالامن الوطنسي

الوطر به الذود عنه مَى شَكَانُه واحب مقدَّس عَكِر والْمَرْ أسما السواطنون أيتما السواطنات الما أبنائد وبتأته بالسناكة السنائة ونه) م الح زهام جمعوري إسباب الديمقراطية المستؤولة ، وعلى الدستورالأي يعتاجه إلى وإجعة أكتبة ، ولا عبال الميموم بي عوما به لموع أسة مدى المياة وبولاك لابة آلية لا دخر ميها للسعب

Members er send with متطورة ستقتم منطقة ، تعتمد بعني تعدرية الكواد السيارسة والتنظيمات الشعبية. وانئا سنگونی قریبا مسروی قادنور. للأعناب ومستروع قانون للمعامة يومران مساهمة أوسع بنظار وسؤولاية می بناء تونس و ریم استقلالها) وسينح ومعلى اعطاء العاليق حرصيك ، ولا عبار للطالم والقع كوسأحروعه اعطاء الدولة عيبتها ، ملامكا: بالعوطى والتسيب ولاسبير لاستخلا النعون أوالتساهل

مجياً سوا (العبموعة ومكاسما.

السواد وستخامط على حسن علقاتنا وتعاوينا مع كل الدول <del>بركت وبالذك</del>ل لاسيسا منط الدور الشقيعة رالعديقة مع كانعلن التاكيسلي آمتواز العصدانا والمتزاحاتنا الدولية وستقعط تحتضا مننا الإسلامي والعربي والإمريع والستوسط المسكاني التي يستعقعاء وسأعجل ببنطى البنة وحدة المعرب العربي الكبير ويطاؤالها Mr ايتها المواطنات (يها اليو اطنو) (antimor wie aux amedi) معًا على بركة الله بجدٌ وعنم ، رهو

ماييما علينا المراف الماد والبدار معمد الكد والبدار معمد الكد والبدار معمد الكد والبدار معمد الماد الواجب المحمد المواجب المحمد ويد المحمد ويد والموسولة والموسون والسلام عليه الماد والموسون والسواد والموسون والسلام عليه الماد والموسون والسلام عليه الماد والموسون والسلام عليه الماد والموسون والسلام عليه والموسون والسلام عليه والموسون والماد والموسون والماد والموسون والم

Nows couring carrie ceté refund Ce join por le procure games A la right blips cough's It drawer hu and publical autouse me l'enlation actiell in l'état de sonti physique et mental de N- Habil Bourfula presistant de la republique April concentation, Show minet evaluation (has autitus que m setted de soute ne him promety's na alunga Robon EZZENNINE BUSINER Phile Iroform Notioned Res DMMIL Reform Hacheni CARON! Reform Amore SAAFRI Ruspon Nothand Greniette Ch Jochim batch oushelf hoferour Motiles & Milati

ملاحظات ، أدخلات على النه الأحلي بعض النتوعات (بالأنهى بعض السنوعات (بالأنهى بعض السيدي والحادي البكتوش يوم الراحة والماعة والعادي وقر السيد العادي من طروالسيد العادي السريكي نعير البياتي من طروالساعة 1845 وأذيع على الساعة 6430 وأذيع على الساعة 6430 وقت على الساعة 6430 السيد عبد الله الطلا وعبد المويط العروالم.

#### بيان السابع من نوفمبر 1987

نحن زين العابدين بن على الوزير الأوّل بالجمهوريّة التونسيّة صدرنا البلاغ القالي:

أَيُّهَا المُواطِّنُونَ أَيِّتِهَا المُواطِّنَات...

إنّ التضعيات الجسام التي أقدم عليها الرَّعِيم الحبيب بورقيبة، أول يس للجمهوريّة التونسيّة، وقق رجال بروة، في سبيل تمرير تونس وتعييما، لا يحمى ولا تعدّ، لذلك أجبيناه وقدرناه وعملنا السّدين الطّوال تحت إمرته في تلف المستيات، في جيشنا الوطني الشّعي، وفي الحكومة، يثقة وإخلاص تفان، ولكن الواجب الوطني يفرض علينا اليم أمام طول شيخوضته مستفحال مرضه أن نعلن، اعتباذا على تقرير طبّى، أله أصبح عاجزا تماما عن ضبطلاع بمهام رئاصة الجمهوريّة.

وبناء على ذلك، وعملا بالفصل 57 من الدستور، نتولى بعون الله فيقه رئاسة الجمهوريّة والقيادة العليا لقوتتنا المسلّحة، وسنعتمد في مباشرة ولياتنا في جو من الثقلة والأمن والاطمئنان على كلّ أبناء تونسنا العزيزة، مكان للحقد والبغضاء والكراهية.

إنَّ استقلال بلادنا وسلامة ترابنا ومناحة وطننا وتقدّم شعبنا هي قُـوليَّة كُلُ التَّونسيِّن وحبَّ الوطن واللَّـود عنه والرَّفع من شأنه واجب .س على كُلِّ مواطن.

أتيها المواطنون أتيها المواطنات

إنَّ شعبنا بلغ من الوعي والتعنج ما يسمح لكلَّ أبناته وفعاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظُل نظام همهوري، يولي المؤسسات مكانها ويوقر أسباب الديمقراطية المسؤولة وعلى أساس سيادة المشعب، كما نص عليها الدستور الذي يحتاج إلى مراجعة تأكدت اليوم، فلا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لحلافة آلية لا دخل فيها للشعب.

فشعبنا جدير بحياة سياسية متطوّرة ومنظّمة تعتمد بحق تعدّدية الأحزاب السيّاسيّة والتنظيمات الشّعيّة.

والنا سنعرض قريبا مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصّحافة يوفّران مساهمة أوسع، بنظام ومسؤوليّة، في بناء تونس ودعم استقلافا.

ومنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظَّلم والقهو، كما سنحرص على إعطاء الدولة هيتها، فلا مكان للفوضى والتسيّب، ولا سبيل لاستغلال التفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكامبها.

وسنحافظ على حسن علاقاتنا وتعاوننا مع كلّ اللول لا ميّما اللول الشقيقة والصديقة، كما نعلن احترامنا ومعقداتنا والتزاماتنا اللولية، وسنعطي تضامننا الاسلامي والعربي والافريقي والموسطي المنزلة التي يستحقها، وسنعمل بخطي ثابتة على تجسم وحدة المعرب العربي الكبير في نطاق المسلحة المشتركة.

أيها المواطنون أيتها المواطنات...

إله عهد جديد، نفتحه معا على بركة الله يجدّ وعزم، وهو عهد الكدّ والبذل يمليهما علينا حبّنا للوطن ونداء الواجب...

اتحیا تــونس...

لتحيا الجمهوريّة...

﴿ وَقُلُ آعملُوا فَسَيْرَى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

والسّلام عليكم...

كلمت الناشر

#### بسم الله الرحمان الرحيم كلمة الناشر في تقديم الكتاب

كان الجوفي تونس قبل السابع من نوفمبر 1987 مكفهرا، والظلام دامسا، وكان الحوف مستوليا على النفوس، والحيق مسيطرة على القلوب، اشفاقا على المستقبل من التردي، وعلى الوطن من سوء المصير : أزمة فلاحية حادة، واكتبها أزمة اقتصادية خانقة، ووضع اجتماعي متدهور ومناخ سياسي متور أوشك أن يمدث انفجارا خطورا ومدمرا في المجتمع، يضاف الى ذلك تشنج عام، وانسداد شديد، وانفلاق كاد يكون تاما لأبواب الأمل في وجه من أراد للوضع اصلاحا، أو من المأزق خورجا.

فلقد أصبح مصير البلاد بيد أناس من أدعياء النصح والتدير يحيطون بمن كان بيده مقاليد الحكم، ويخطون للخلافة ويكيدون للمزل، ويستغلون ضمعت الكبر ووهن الشيخوخة وأضحت تونس مع ما كان لها من وزن ثقيل، وبحد أثيل كلريشة في مهب الرباح تتأرجع بين الرجاء واليأس، أو كالسفينة في عرض البحر أدركها زويعة ولاقاها اعصار فانفلت زمام القيادة من ربانها فلاطمتها الامواج الثائرة، وعصفت بها الانواء الهادرة حتى بلغت حدا لا ينجيها معه من الغرق الاقدار مقدور، أو بحار من طاقمها شجاع غيور.

فكأنما كتب على تونس أن تبقى ردحا من الزمن رهينة موقف أو حبيسة وضع لا خلاص لها منه إلا بمعجزة. وفعلا جاءت المعجزة، جاءت من قبل أحد أبنائها البررة قبضه الله في الوقت المناسب اذ لاح له من الداخل وجه الحل وكأنها فرصة ملائمة للخلاص. فلم يتردد في انتهازها والتمسك بها والتعلق بخيط الامل فيها تعلق المدبر الحكيم، الوائق في النصر بالله الذي ألهمه الصواب، ومنحه الشجاعة والقدرة لأحد القرار والشروع في التنفيذ.

كان فجر السابع من نوفمبر قد لاح لهذا العصامي كالبرق الخاطف الذي لم يضب في القضاء ولا احترته الاجواء واتما أشع في سماء تونس وزل الى أرضها، ولاق زندا فيها فقدح أواوه وأمضى ومضة قوية أناوت الوجود وعمت الآفاق وشع بضيائه في كل مكان وطلع الفجر ومعه البيان وكان النغير مفاجأة حضابهة بحكمة أدهشت العالم وكان النصر رائما والانقاذ شاملا وخرجت البلاد من محتها بسلام وتنفس الناس الصعداء اذ بعلى الله تحوفهم أمنا وشعر كل تونسي أنه ولد من جديد وتلقى الشعب بروح من الثقة والاطمئنان هذا البيان فتقدمت الغيوم ويزغت همس الحرية من جديد مشرقة زاهية تنشر نورها على القلوب الحيارى فأحيت فيها رجاء واسعا وأعادت لها أملا عريضنا وأصبح هذا اليوم عيدا يحتفل به الشعب كل عام تحليد الذكراه.

وسساهمة منا في إحياء هذه الذكرى الجيدة وتخليدها، رأينا من المناسب أن يكون احتفالنا بمرور خمس سنوات على صدور البيان مقرونا بعمل فكري نقدمه للناس فيه استعراض تحليل جزء يسير مما تم انجازة تطبيقا للبيان. اذ لم يكن بيان السابع من نوفمبر مجرد وثيقة تاريخية سجلت حدثا تاريخيا معينا لحدمة غاية ممينة، وانما جاء هذا البيان ميثاقا حيا وضع المبادىء الاساسية لقيام دولة القانون والمؤسسات ورسم أقوم المسالك للخروج من متاهات الضباع وارساء أصلح القواعد لتصريف شؤون المجتمع المدنى.

ولقد ركزنا في تقديم هذا الكتاب الى القارىء الكريم على محاور اجتهدنا في ضبطها والتركيز عليها عسى أن تلقى أضواء كاشفة على ما يعج به البيان من بشائر وطموحات ويتمهد بتحقيقه من الصلاحات وانجازات، لذلك لجأنا الى نحبة من الاساتذة الكرام من ذوى الحبة والنزاهة. فتولى كل في ميدانه وفي تسلسل منطقى للاحداث طرق جانب مما احتوى عليه هذا البيان.

فهذه مقدمة للكتاب تفضل بتحبيرها الاستاذ الشاذلي القليبي وهو من صدق شعور وغزارة معرفة وعمق تجرية. وهذا ابراز لشرعية التحول من الناحية الدستورية والقانونية وقد قام بذلك الاستاذ زهير المظفر عن تبصر ودراية.

وهذا بحث تاريخي يشرح أبعاد الحركة الاصلاحية وتجلرها في تونس وامتدادها أحقابا.. وأحقابا.. وقد طرق ذلك الأستاذ بحيى الدين الحضري.. وهذه أضواء كاشفة على انجازات السابع من نوفمبر في ميدان القضاء وحقوق الانسان وقد قام بذلك القاضي الفاضل الاستاذ الهادي سعيّد.

وهذا بحث أبرز فيه الاستاذ الطيب السحباني مصالحة تونس مع ذاتها وتضامنها مع أمتها العربية وقارتها الافريقية وتشبثها بيمدها للفاريي تجاويا مع بيان السابع من نوفمبر.

وهذه دراسة عميقة عن الوضع التربوي ماضيا وحاضرا ومستقبلا سعى الاستاذ حمادي بن جاء بالله نمن خلالها الى تحليل ما يقوم به النظام التونسي في سبيل الانسان التونسي ومصيره وما يبذله في نطاق تكوينه وتربيته على أساس من الانفتاح والتجذر وانطلاقا من اعتباره الغاية والوسيلة لكل تقدم وازهمار.

وهذا بحث للاستاذ عبد المجيد بن حمدة بيّن فيه ما اتخذه النظام النونسي الجديد في سبيل مصالحة تونس مع بعدها الاسلامي.

أمّا الاستاذة حميدة العبيدي فقد خصت المرأة وشؤونها بدراسة أبرزت فيها القرارات التي اتخذت لصون حقوقها والمحافظة على مكاسبها ومساواتها بأخيها الرجل في جميع ميادين الحياة.. في الحقوق والواجبات.

هذه اذن بعض المحاور التي احتوى عليها هذا الكتاب واننا لا ندّعي أننا ألمنا بكل ما ينبغي الالمام به.. فهناك ميادين أخرى تأبي الاختزال والاكتفاء بالاشارة والتلميح.. وفي مقدمة ذلك المحور الاقتصادي الذي يقتضي وحده أن نفرد له كتابا.

ونريد أن نؤكد بالخصوص أن الاطمئنان على المصر الذي بشر به البيان ظل حقيقة واقعة في الفكر والوجدان وأن العمل على تنفيذه يسير الى الامام في حكمة وقوة وثبات تحقيقا لعزة تونس ووقاهية شعبها راجين أن يكون في استنجادنا بأقلام هذه النخبة من أهل الذكر خير ما نقدمه شرحا أو تدعيما لما جاء به البيان. وإننا لنرجو أننا قمنا بيعض الواجب كما نرجو أن نجد في القارىء الكريم من رحابة الصدر ومن التسامح ما به يتجاوز عن الحلل والتقصير شفيعنا في ذلك احتبادنا في خدمة الفكر ونصرة هذا الوطن.

وإنه ليسعدنا بهذه المناسبة أن نتقدم الى صانع السابع من نوفمبر سيادة الرئيس نين العابدين بن علي ـــ الذي لولاه لما كان هذا الكتاب ـــ بأسمى عبارات التقدير والامتنان راجين الله تعالى أن يمده بعونه وتأييده حتّى يواصل القيام برسالته السيلة.

النساشسر عبد الكريم بن عبد الله

حتى يقى لتونس شبابها على الدوام

الأستاد الشاذبي القليبي

#### حتى يبقى لتونس شبابها على الدّوام

في صبيحة يوم السبت 7 نوفمبر 1987، كنت بالاردن. وكنا على أهمة افتتاح قسة عمّان الثانية. وعلى عادة فريق الامانة العامة في سائر القسم، صحونا فجرا لمباشرة بعض الواجبات المتعلقة بالمؤتمر. ثمّ اجتسم عندي عدد من أعضادي التونسيين لاستعراض الصحافة اليومية بتونس. وفي أثناء ذلك التحق بنا المكلف بمتابعة وكالات الانباء، وبيده كاسات سجلها عن اذاعة تونس منذ لحظات، ودعانا الى الاستاع اليها فورا.

واذا بصوت الوزير الأول متوجها الى الشعب بتلك الكلمات التي وسخت في كل الاذهان، لأنها كانت تترجم عما في نفوس كل التونسيين : «النَّ شعبنا بلغ من الوعي والنَّضج ما يسمح لكلَّ أبنائه وفائه بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الديمقراطية المسؤلة...»

وازد حمت لدينا الحواطر وذهبت بنا المشاعر كل مذهب:

هل نعرض عن كل الاعتبارات، ونتنفى الصعداء، لحروج تونس من مأساتها التي طالت سنين، وادلهمت لها أجواء البلاد، بسبب «طول شيخوخة» الرجل الذي قاد الكفاحين، وأسس الدولة، واقترن اسمه في العالم باسم تونس، لكن تألبت عليه الأسقام والاعوام.

ورجعت بنا الذاكرة الى العهد الزاهر الذي عرفته تونس في عنفوان الزعيم، وما أولاها من عز وصيت. لكن في نفس الوقت عادت تقرع مسامعنا كلمات يهمس بها العديد من السفراء عن أطوار غربية تلمّ بالرجل وعن تصرفات كان هو نفسه يعيب مثلها على من سبقه من البايات، بل شهّر بيعضها في خطاب ألقاه يوم 25 جويلية 1957 لأعلان قرار المجلس التأسيسي بالغاء الملكية وقيام الجمهورية التي هي سلطة الشهب.

وبينها الحنين يأخذنا الى تلك الصورة البعيدة المشرقة لرجل اعتيزاه بحق «المجاهد الأكبر»، اذا بتغزات خفية تلسعنا من جديد، آتية من أمسنا القريب، اذ تحلط الأمور لدى الرجل، فيخاطب زائريه بما يبعث البعض على الدهشة، وبما يحمل السفراء على توجيه تقارير جارحة لكبرياء كل تونسي.

ويطفو الاتياح من جديد، ويتغلب الاعجاب بشجاعة بن علي، ولقاله على ما لم يجرؤ عليه من قبله نمن حرّت في نفوسهم كذلك تلك الهنات في سلوك الرجل، ولا شك أنهم تألموا لها أيضا، وشعروا بالحزي منها.

وهدأت بنا الانفعالات.وتذكرتُ ما روي عند ابلال الزعيم من علته التي كادت تودي بحياته سنة 1967. فقد ذكر من كان أثوب الناس اليه أنّه قال في مثل التحسر : «خسارة كانت تكون على مسرح التاريخ خرجة رائعة».

ومهما يكن من صحة هذه الرواية، فالكلمة تنفق مع ولوع الرجل بالمواقف المسرحية والعبارات التاريخية، وان كانت لا تناشى مع شديد تعلقه بالحياة. ولكن أليس من عادته أن يتكلم لينصت اليه التاريخ، لا نقط للتعبير عن خلجات نفسه، أو عن حقائق أعماله ؟ وبعد انتهاء قمة عمان، فقلت راجعا الى تونس، حيث أدليت بتصريح ركزته على آمال شعبنا أن يعيد السابع من نوفمبر الى تونس عفوانها، ويجدد ها فتوتها، وان يكون لها بمثابة عودة الروح.

ولا شك أن اعلان السابع من نوفمبر، وما أوحى به من مبادرات واصلاحات، يستجيب لطموحات متأصلة في الشعب التونسي، بعضها يتعلق باحياء قم وصادىء ناضل من أجلها الحزب، وعليها تأسست الدولة، وفي مقدمتها الاتصال المباشر الذي هو منبع الثقة بين الشعب وأولي أمره؛ ومنها أيضا صيانة الهوية القومية، باعتبار انتالنا للى الاسرة العربية، تاريخا ولفة وحضارة، ولكن أيضا تضامنا في النضال من أجل الحروج بأمتنا من مهانة التخلف والتبعية؛ ومنها لكذاك العدالة الاجتاعية التى كذلك العدالة الاجتاعية التى كانت في صلب نضائنا القومي من أجل الحرية،

بكل أبعادها : الاستقلال السيامي، بالأولوية، ولكن أيضا، وأساسا، توفير أسباب الحرية والكرامة لكل التونسيين، وهو أحد المطالب الملحة التي لم يحسن الزعيم، بعد فسول قواء، الانصات إليها بدقة، والحال أن الشعب بلغ من النضج والحيوية ما يؤهله لدخول مرحلة التعددية والتنظيمات الديمةراطية.

والى مثل هذه المحاور وغيرها اتجهت سياسة التغيير، فأوتبا جانبا متزايدا من عناية الرئيس بن على، ومن اهتمامات أجهزة الحزب والدولة، مع السعي لاعادة بناء مصداقية تونس في الحارج، لتحظى بالاحترام الكامل، وليتسنى لها القيام بدور فعّال، عربيا وافريقيا ودوليا، وفي المغرب الكبير خاصة.

وبعد خمس سنوات مضت، فإنه في استطاعة كل تونسي أن يسبر غور هذا التحوّل الذي حصل، وهذه الجهود التي بذلت، وتبذل كل يوم، في مختلف المجالات الداخلية والحارجية.

والى بيان بعض معالم التغيير الذي قطع، يطمح هذا الكتاب الذي يتألف من دراسات قطاعية، تفطي جوانب هامة من الثورة الهادئة التي يقودها الرئيس بن على، بكل تصميم.

الشاذلي القليبي

## "A" " A ALL MANN M. ALL " "

الشرعية الدستورية لتحول السابع مثن نوخبر

الأستاذ زهيرا لمظفر رئيس الجلسالاستوري

### الشرعية الدستورية ليخول السابع من نوفمبر

إن دراسة النظم السياسية لبلدان العالم الثالث تيرز بوضوح صعوبة التحولات. فكثيرا ما يتم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات المسكرية أو الثورات المسلحة، وهو ما ينتج عنه انخرام في الأوضاع الاقتصادية والأمنية لهذه البلدان. ويرجع هذا الوضع أساسا الى الهوة السحيقة بين أحكام المستور والواقع السياسي المعيش. ومن أول الاجراءات التي تتخذها الأنظبة الجديدة تعليق العمل بالدستور وحل المؤسسات المستورية القائمة منتصبة بذلك شرعية القانون وعلة عرادات مياسية متلاحقة تتسم بعدم الاستقرار فتتوالى فيها الاجراءات الاستثنائية والعرفية..

ولم تتمكن العديد من بلدان العالم الثالث من الخروج من المأزق الذي تردت فيه أوضاعها السياسية الى اليوم، فنوالت فيها الانقلابات المسكرية والثورات المسلحة والاضطرابات وفشلت كلّ التجارب الديقراطية.

وفي تونس كانت كل الدلائل ترشح البلاد للدخول في سلسلة من الاضطرابات والممراعات الذامية التي تعيشها بلدان العالم الثالث عند شغور منصب رئيس الدولة، فاستقراء التاريخ بين أن انتقال السلطة كان دوما مصدرا للفتنة والاضطرابات بين أفراد العائلات الملكة، ولعل الحلاف الذي حدث في بداية عهد الدولة الحسينية أكبر دليل على ذلك حيث انقسمت البلاد الى حسينية وباشية.

ولم يكن لصدور عهد الذان عام 1857 ودستور 26 أفريل 1861 اي تأثير بخصوص تنظيم عملية انتقال السلطة لأن هذين الوثيقتين صدرتا تحت تأثير وضغوطات قناصل الدول الأجنبية. وقد كان انتقال السلطة دائما مصدر محنة وفتنة في عهد الدولة الحسينية الى ان اعلن النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957 وصدر دستور غرة جوان 1959 الذي حدّد شروط انتقال السلطة.

وقد استقطبت قضية الخلافة اهتام المجلس القومي التأسيسي حيث تدل المدلولات على حرص اعضاء المجلس على تجيب البلاد كل ما من شأنه الدخول بها في صراعات الفتنة وقد ركز الرئيس الحبيب بورقية على هذا الموضوع في الخطاب الذي ألقاه عند اصدار المدسور: «رهمتاك فيرة أخرى من حياة الدول التي ربما يتسرب اثناءها خطر الفوضي والتناح والاتحلال وضعف الدولة نجد المستور يقرأ يحسب افهذه الفترة هي فترة انتقال الحكم، من سابق الى من يخلف لأن الدولة يجب أن تدوم ما دام الشعب قائما بينا الحاكم العمام للمسؤول القائد الملك، الرئيس ما هو الا بشر بحيث مهما طال عمره فهو ميت ويعد وفاته يلزم لتكون الدولة مستمرة انسان آخر ليحل محلة ومن هنا وفي هذه الفترة يمكن ان تدخل الفوضي ويسب التطاحن وأسباب الضعف في تلك الفترة الانتقالية أو في تعين الحلف، ومن هنا اتن الدساتير لتضبط طريقة تمين الخلف لتضمن للدولة اكثر ما يمكن من اسباب السلامة و «الاستقرار». (مداولات المجلس القومي التأسيسي 1959

والقضية المهمة بالنسبة لبورقية هي ان تتم المنافسة في كنف الشرعية والاستقرار «والهدوي» فقد سبق له أن حذر في خطاب 26 أفريل 1966 : «حذار، فهناك رجال لا يستنكفون من اثارة حروب اهلية من أجل الوصول الى هرم السلطة...

ولا يستبعد الرئيس بورقية أي مناسبة للاشارة الى أن قضية الحلافة سالت فيها الدماء، وطفت عليها الصراعات نتيجة عدم تنظيمها.

وهذا الحرص على الخلافة جعل البعض يقول :

"Le souci de Bourguiba pour sa succession relève de l'obsession, car, se considérant comme le fondateur de la Tunisie moderne, le Combattant suprême voit se lezarder de son vivant, un édifice qu'il avait toutes les raisons de croire solide".

ومن المفارقات أن هذا الحرص على الاستقرار ودعم دولة القانـون والمؤسسات لم يتبلور في الواقع المعيش فقد شهد النظام الجمهوري انزلاقا خطورا عندما وقع اعلان الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا مدى الحياة سنة 1975، وذلك بعد تعديل الفصل 40 من الدستور اعتيادا على مقترح تقدمت به مجموعة من النواب بمجلس الأمة علما وأن الزعيم بورقيبة سبق له أن رفض سنة 1971 اقتراحا مماثلا اجتنابا لحلق سابقة يمكن اعتيادها فيما بعد حسيا اعلنه بنفسه في المؤتمر الثامن للحزب.

واقترن فيما بعد تشخيص السلطة بمرض الزعم الجبيب بورقبية لتبلغ الحالة من منتبى التأم في السنتين الأحيوين 1986 و1987. فقد عاشت البلاد سلسلة من الاضطرابات ومن المهاترات أوهنت مؤسسات اللولة وقضت بالمقم والجمود على الحياة السيامية وعطلت ملكة تصور المستقبل حتى تضاءلت امكانات التنمية وانعدمت الثقة وعم الياس.

وممًا أضفى على هذا التحوّل طابعا حضاريا هو أن بيان السابع من نوفمبر بدأ بالتلكير بخصال الرئيس الحبيب بورقية وما قام به في خدمة تونس فكان وفيا للتاريخ معترفا بجميل مؤسس تونس الحديثة فضرب الرئيس بن علي المثال على التمامل الحضاري مع التاريخ وهذا التلكير يدل ايضا على ثقة كبيرة في النفس للرئيس الجديد وإيمانا بالبعد التاريخي للرسالة التي يتحمّلها.

كما عبر السابع من نوفمبر عن تطلعات القيادات الفكرية والسياسية في البلاد وشرائح عريضة من المجتمع التونسي وحاصة الشباب الى التغيير السيامي والى فتح آفاق جديدة في نفوس الكثير من اللين فقدوه السباب محلفة فكان البيان معلنا لبرنامج سياسي واضمح المعالم بحسما الارادة قوية في التغيير العميق على صعيد الدستور والقانون حاملا في طياته ملامج مجتمع جديد تمارس فيه الحريات وترتكز فيه الحياة السياسية على أسس منظمة ومتطورة.

كما تضمن البيان الأول للرئيس زين العابدين بن علي برنامجا اصلاحيا واضحا لتكريس دولة المؤسسات والقانون يهم بالحصوص اعادة تنظيم الحياة السياسية في البلاد على أساس التعادية ومراجعة الدستور وضمان الحريات وبالحصوص حرية الصحافة وجسن التصرف في أموال المجموعة العمومية.

وسوف نحاول في هذا البحث تحليل المقتضيات الدستورية لانتقال السلطة قبل التعرض الى شرعية تموّل السابع من نوفمبر.

# الجزء الأول : المقتضيات الدستورية لانتقال السلطة.

تحرص كل الدساتير على ضمان الاستقرار عند عملية انتقال السلطة وتحاول تفادي كلَّ تصدح ولذلك نلاحظ ان عملية الانتقال عادة ما تكون آلية، ففي النظام الرئامي الامريكي يتولى نائب الرئيس مقاليد السلطة بصفة آلية وفي النظام الفرنسي فإن تسديد الشفور يتم عن طريق رئيس مجلس الشيوخ...

وفي مصر ينص الدستور على أنه اذا قام مانم موقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أما في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة موقتا رئيس جلس الشعب واذا كان المجلس منحلا حل عمّلة رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط ألا يرشع اياهما للرئاسة «الفصلان 82-84».

أمّا في سوريا فإن الفصل 88 من الدستور ينص على تولّي النائب الأول لرئيس الجمهورية مهمة الرئاسة، أما اذا شغر منصب رئيس الجمهورية ولم يكن له نائب فإن رئيس مجلس الوزراء هو الذي يمارس جميع صلاحيات رئيس الجمهورية ريثا يتم الاستفتاء خلال تسمين يوما على خلاقة رئيس الجمهورية (الفصل 89).

وتفيد دراسة المقتضيات الدستورية لانتقال السلطة في تونس ان هذا الموضوع استقطب اهتام المشرع الدستوري والنخبة بصفة عامة منذ اللحظات الأولى لوضع الدستور وهذا ما يفسر تعدد المشاريع وتعدد الحلول من مشروع الدستور الى النص النهائي وآخر تعديل أدخل على الدستور في 25 جويلية 1988.

# أـــ مشروع الدستور :

نص الفصل 91 من مشروع الدستور على أنه : «في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية بالوفاة أو الاستقالة أو العجز الثابت أو ما جاء به الفصل 90 من هذا الدستور يتنخب مجلس الأمة من بين اعضائه المتوفرة فيهم الشروط الواردة بالفصل 72 في ظرف ثماني وأربعين ساعة من تاريخ الشغور رئيسا للجمهورية لما يقي من مدة الرئيس السابق على ان يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئاسة الجمهورية.

وطريقة الانتخاب هذا تكون سريّة وبالانخلية المطلقة في الافتراع الأول وعند اللزوم في الاقتراع الثاني اما عند وجوب اجراء اقتراع ثالث فبالاغلبية النسبية».

ويتين من دراسة مداولات المجلس القومي التأسيسي ان الحلّ الذي وقع اعتجاده تأثر بمشروع الملكية الدستورية مثلما اكد ذلك رئيس لجنة التوطئة للدستور: «إن هذه الامور تباحثنا فيها وتكلمنا فيها من عهد الملوكية عندما أردنا تغير نظام ولاية المهد بحيث ان اثرها موجود في هذا الفصل الذي لا يتماشي مع النظام الرئاسي «مداولات المجلس القومي التأسيسي جلسة الحميس 23 أكتوبر 1958 من 1800، ولذلك جاء هذا المشروع لا يتلام مع طبيمة النظام الرئاسي وتبدو نقائصه في الاخلالات المثلاثة التالية:

1 \_\_ ان تسديد الشغور ليس آليا، اذ ان منصب رئيس الجمهورية أعلى سلطة في الدولة يبقى شاغرا لمدّة 48 ساعة على الاقل ومن البديهي ان منصب رئيس الملولة لا يمكن ان يبقى شاغرا ولو لحظة واحدة كما هو الحال في النظام الرئاسي.

2 — أن تسديد الشفور يتم بانتخاب عضو من أعضاء بحلس النواب وهذا في نظر بعض أعضاء المجلس وخاصة السيد احمد المستوي وزير العدل أنداك غير منطقي نظرا لأنه لا بجوز في نظام رئاسي أن يتولى عضو خارج السلطة التنفيذية تسديد الشغور لاعتبارات عملية ومن هنا جاء اقتراح احداث منصب نائب لرئيس الجمهورية على غرار ما هو معمول به في الولايات المتحدة الامريكية أو منصب رئيس حكومة كما هو الحال بالنسبة للجمهورية الخامسة في فرنسا.

ومثلما أكد مقرر اللجنة فان هذا الفصل حظي بنقاش مستفيض داخل لجنة السلطة التنفيذية وهو ما جعله يطلب من النواب تقديم مقترحات عملية جديدة لتسديد الشغور.

3 ــ ان حالة المجز التي وردت في نص للشروع ليست واضحة كما أكّد ذلك النائب الأمين الشاني «حالة المجز يظهر لي انه لا بد من اعتبار المجز ربًا المجز قد لا تكون حالة شغور ويظهر لي انه لا بد من اعتبار المجز ربًا يجب اخلاء منصب رئاسة الموقة فهذا يضبط بنصّ خاص مفرد يكسي صبغة

من الوضوح أكثر مما هو عليه في النصّ.. (مدلولات المجلس القومي التأسيسي جلسة الخديس 23 أكتوبر 1958 ص 178).

وقد وقع نقاش مستفيض حول هذا الموضوع ويبدو من خلاله أن مسألة الخلافة تطرح إشكالا سياسيا لا يخلو من الحرج نظرا لشخصية الزعم الحبيب بورقية الذي انتخب بعد اعلان الجمهورية رئيسا للجمهورية وهذا الحرج هو الذي يفسر التراح الموضوع الى اللجنة بتوصية من رئيس المجلس «اقترح ارجاع الموضوع الى اللجنة وفذا لم الامر اجمع جميع اللجان بالجملة لأن هذا الأمر يخص شيئا عظيما وهو كيان اللولة ولا يمكن النقاش في هذا الموضوع في جلسة عامة وبالاخص بحصور الصحافيين على ان تقع المناقشة فيها بعد ويحضرهم ويحضر جميع الناس... فمن منكم يوافق على لرجاع هذا القصل الى

وقعت الموافقة بالاجماع على ارجاعه الى اللجنة، مداولات المجلس القومي التأسيسي جلسة الحميس. 23 أكتوبر 1958 ص 180

## الصيغة الثانية المقترحة:

«في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية ينتخب مجلس الامة من بين المترشحين المتوفرة فيهم الشروط الواردة في الفصل 72 ـــ وذلك في ظرف خمسة أيام من تاريخ الشغور ـــ رئيسا للجمهورية لما بقي من مدة الرئيس السابق على أن يتولى وزير العدل مهام الرئاسة مدة الشغور وطريقة الانتخاب هذا تكون سرية وبالاغلية المطلقة في الاقتراع الأولى وعند النوم في الاقتراع الثاني.

اما عند وجوب اجراء اقتراع ثالث فبالاغلبية النسبية».

من خلال هذا النص يتضح أن المجلس حاول تلافي الحليفة الأولية بأن أقر مبدأ الحلافة الآلية في الحسيفة الأولية بأن أقر مبدأ الحلافة الآلية في الحمسة أيام الأولى عند شغور منصب رئيس الجمهورية لفائلة وزير المدل. ويبدو أن اللّجنة المكلفة بإعادة النظر في صياغة هذا الفصل استعرضت عدّة حلول منها بالحصوص:

- \_ تعيين مساعد أول لرئيس الجمهورية.
  - \_ تعيين وزير أول.

تعيين أكبر الوزراء سنًا في الحكومة.

-- تكوين مجلس سيادة يتركب من عضوين من السلطة التنفيذية وعضوين من السلطة التشريعية ويقوم بمحطة الرئاسة لمدة محمسة أيام اللازمة للانتخاب.

واقرت اللجنة في النهاية ان يكون وزير العدل هو خلف رئيس الجمهورية كما جاء في كلمة المقرر «ثم تعرضت اللجنة الى تعيين وزير العدل الذي يكلف عادة بنفس المهمة ونحن لا يوجد عندنا (مستشار الدواة) ولا (صاحب الطابع) واقرب من يكون الى هذا المنصب هو وزير العدل. ففكرت اللجنة في تعيين وزير العدل في الدستور ولرئيس الجمهورية ان يعين من هو أهل لهذا المنصب اي منصب وزراة العدل. (1).

كما بمرز من خلال النقاش العام معارضة النواب لفكرة تولي أحد أعضاء السلطة التنفيذية تسديد الشغور وتما جاء في كلمة النائب الصادق خلف الله : «وبما أن رئيس الجمهورية ينتخب من طرف مجلس الأمة أظن حسب المنطق ان يقوم بهاته المهام في هاته المدة الضيقة رئيس مجلس الأمة بحيث اقتراحي ينحصر في الرجوع الى ما ضبطه الفصل 91 (20).

وعلّل احد النواب وضعه اختبار احد اعضاء السلطة التنفيذية لتسديد الشغور بعدم توفر الشروط التي ينص عليها الدستور لتحمّل مسؤولية منصب رئيس الجمهورية : «وهنا نضطر الى القول بابه قد لا تنوفر فيهم (اعضاء السلطة التنفيذية) صفات انتخابية وبلا شك يقع تصينهم على أماس الكفاءة الكاملة والنتفيذية والاخلاص الكامل وما الى ذلك... ورأينا كيف ان انتخاب رئيس الجمهورية يكون انتخابا مباشرا عاما الى غير ذلك يحيث قد لا تنوفر كامل الشروط المتطلبة حسب الدستور من رئيس الجمهورية الممتنع من القيام باعباء مهمته ... (مداولات الجلس القومي التأسيسي 1958 ص 260).

وتساءل النائب محمود الحياري قائلاً : «من يضمن ان وزير العدل تتوفر فيه الشروط الكاملة كلها حتّى نكون احسنًا الاحتيار».

وأكد النواب على ضرورة حصر الخلافة الآلية في رئيس مجلس الأمّة لأنّه هو الذي يجسم الشرعية وتتوفر فيه شروط تولي الرئاسة المؤلّفة للجمهورية.

<sup>1)</sup> مداولات الجلس القومي التأسيسي 1958 ص 160.

<sup>2)</sup> تدخل التالب صادق خلف الله للرجع السابق ص 260.

وعارضت الحكومة بشدة هذا المقترح بحبة أنه يتنافى مع طبيعة النظام الرئاسي الذي يقوم على مبدإ تفريق السلط وفي هذا الجال أكد السيد الباهي الأدغم كاهية رئيس الحكومة آنذاك على أنه «لا يمكن في وقت من الأوقات عند خلو منصب رئاسة الجمهورية أن تقوم سلطة أخرى في البلاد ولو لحظة زمنية وتجمع في يدها كل السلط هذا أمر مستحيل ولا يمكن ان يقع لانه ينجر عنه ما ينجر».

واستجابت الحكومة بالمقابل الى فكرة النواب الداعية لعدم تولي وزير المدل تسديد الشغور المؤقت. وفي هذا المجال يقول السيد الباهي الأدغم: «نقول من الآن يتولى وزير المدل أو غيره مهما كانت أهمية مسؤوليته فهي مسؤلية معنوية، ولا ننسى ان هناك مسؤوليات سياسية وهنا سيختل سلم المسؤوليات أيضا اذ قلنا من الآن وزير المدل، أو الوزير القديم».

واقترح كاهية رئيس الحكومة ان تتولى الهيئة التنفيذية حال حصول شفور عقد اجتماع وتعين حالا من بين اعضائها من يولى مهام رئاسة الدولة واقترح الصيفة التالية للتمديل وطلب عرضها على التصويت.

«في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية :

أولاً : تعين الهيئة التنفيذية حالاً من بين اعضائها من يتولى مهام رئاسة الدولة ربيمًا يتم انتخاب خلف لرئيس الدولة من طرف مجلس الأكمة.

ثانيا : ينتخب مجلس الأمة من بين المترشحين المتوفرة فيهم الشروط الواردة في الفصل 72 وذلك في ظرف خمسة أيام من تاريخ الشغور رئيسا للجمهورية لما تبقى من مدة الرئيس السابق.

وطريقة الانتخاب هذا تكون سرية وبالأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول، وعند اللزوم في الاقتراع الثاني.

أمّا عند وجوب اجراء اقتراع ثالث فبالاغلبية النسبية».

وقد جرت عملية التصويت على هذا المقترح فكانت النتيجة الموافقة باربعة وخمسين صوقا. وهو ما يدل على أن المقترح لم يحظ باجماع اعضاء المجلس.

# النص الأصلي للدستور :

جاء بالفصل 21 من الدستور : «في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية لوفاة، أو استقالة، أو عجز ثابت، يعين اعضاء الحكومة من بينهم من يتولى مهام رئاسة الدولة بصورة وقتية وبيلغون فورا رئيس مجلس الأمة وثيقة هذا التعيين.

ويجتمع بجلس الأمة بدعوة من رئيسه لانتخاب خلف للرئيس السابق ولما بقي من مدته من بين المترشحين المتوفرة فيهم الشروط الواردة في الفصل التاسع والثلاثين اثناء الأسبوع الحامس ابتداء من تاريخ الشفور وطريقة الانتخاب هذا تكون سرية وبالأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول والثاني، وعند وجوب اجراء اقتراع ثالث بالأغلبية النسبية على أن يجري هذا الاقتراع الأحير في اليوم الموللي».

ويتضع من هذا الفصل أن تسديد الشغور يتمّ على مرحلتين ففي المرحلة الأولى يتولى اعضاء الحكومة (أي مجلس كتاب الدولة) تميين عضو من بينهم لتولي رئاسة الدولة بصفة وقتية. وحال وقوع الشغور يتولى هذا المجلس تميين خلف للرئيس ويلغونه فورا الى الرئيس.

واقترح الرئيس السابق الحبيب بورقية في مؤتمر بنزرت ان تعولى اللجنة المركزية انتخاب الرئيس الجديد للدولة الا أن هذه الفكرة وقع العدول عنها سنة 1966 عندما وقع احداث مجلس الجمهورية الذي يضم أعضاء الحكومة وأعضاء الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري والذي كلف بانتخاب خلف لرئيس الجمهورية.

وقد تخلَّى الرئيس بورقية فيما بعد عن هذه الفكرة لانها لا تحل مشكل السباق على السلطة.

وفي سنة 1968 أعلن عزمه تعيين وزير أول يتولى خلافته، وبالفعل صدر القانون عدد 63 لسنة 1969 في 31 ديسمبر 1969 يقضي بتقييع الفصل 51 من الدستور ويعطي للوزير الأول حق الحلاقة الأونوماتيكية لرئيس الدولة في حالة حصول شغور في رئاسة الجمهورية.

وغداة أزمة 1969 تولت اللجنة العليا للحزب التي وقع تكليفها باعداد مشروع لتعديل الدستور اعداد استجواب انتقد بشدة الحلاقة الآلية لرئيس الجمهورية من قبل الوزير الأول. ويمكن حوصلة الأفكار التي تقدمت بها اللجنة في نقطتين :

ـــــ الفكرة الأولى وتقتضي أن يتم تسديد الشغور على مرحلتين المرحلة الأولى ويتولى فيها رئيس مجلس الأمة النيابة في انتظار انتخاب رئيس بالاقتراع العام.

 الفكرة الثانية وتقترح انتخاب نائب رئيس يتولى تعويض الرئيس في صورة حدوث شغور.

وقد اختار المؤتمر الثامن للحزب تحت تأثير الديار الليبوالي فكرة خلافة الرئيس من قبل رئيس مجلس الأمّة إلا أن الزعيم بورقيبة وفض هذه الفكرة وتشبث بالحلافة الآلية للوزير الأول.

وأكد المؤتمر الناسع للحزب الاشتراكي الدستوري الذي انعقد بالمنستير من 12 إلى 15 سبتمبر 1974 اختيار بورقيبة الذي تم اعتياده من قبل التعديل الذي أدخل على الدستور في 8 أفريل 1976 في فصله 57 وبذلك وقع حلَّ أهم مشكل للمسألة الدستورية.

# النص المعدّل:

عند شغور منصب رئاسة الجمهورية، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام، يتولّى فورا الوزير الأوّل مهام رئاسة المدولة لما يقي من المدّة النّيابيّة الجارية لمجلس النواب، ويوجّه رسالة في ذلك إلى رئيس مجلس النواب ويودّي اليمين المستورية لمنصوص عليها بالفصل الثّالي والأيمين أمام محسب مجلس النواب أو عند التمدّر أمام مكتب مجلس النواب أو أمام رئيس مجلس النواب.

هذا هو الحلّ الذي تمّ إقراره عند شغور رئاسة الجمهورية وهو حلّ كرّس بعد تردّد توجّه سنة (1969، ولكنّه بقى منذ تاريخ تكريسه محل جدل حتى في صلب الحزب الاشتراكي الدّستوري، فقد طلب المؤتم الثّامن للمحزب إحلال طريقة الانتخاب الشّمي محلّة. ودعت حرم الرئيس السّابق السيّدة وسيلة بن عمّار في حديث أدلت به الى مجلة «Leune Afrique» إلى تعديل الدّستور : «حتى يتمكن الشّعب من إختيار قائده ذلك أنّ الاستمرائية الحقيقية لما قام به بورقية لا يمكن أن تتواصل إلّا إذا أشرف عليها رئيس منتخب».

ومن الواضح أنّ المأخذ الهام على هذا النّص هو أنّ الوزير الأوّل لا يتمتّع بمشروعية شعبيّة عن طريق الانتخاب سواء كمان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة فإرتفاؤه إلى الوزارة الأولى مصدره إرادة رئيس الجمهورية، مشروعيته الوحيدة هي اذن مشروعية مشخصية يستمدّها من رئيس الجمهورية الذي يملّ عكلًا. ومن خلال الشم يتضع أيضا أنَّ إجراء إنتقال السَّلطة لا يخضع إلى أيِّ تعقيد فكلّ ما يطلب من الرئيس الجديد هو أداء اليمن الدستورية أمام مجلس النواب أو عند التمدّر أمام مكتب مجلس النواب أو حتى أمام رئيس مجلس النواب وحده.

فائتلقائية والسّرعة تشكلان الخاصّيّين الأساسيـّين للخلافة بتـونس. والسّوّال المطروح هو معرفة مآل الحلافة عند التُعدِّر الوقدي على الوزير الأوّل سدّ الشغور؟ نعقد أنّه في هذه الحالة تؤول الحلافة إلى الوزير الأوّل إذا كان في حالة سفر أو في حالة مرض.

أمّا إذا تعلّر على الوزير الأول بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام 
تسديد الشّغور فإنّ الرّئاسة تؤول إلى رئيس مجلس النواب بصغة وقتية فيترلّى مهام 
رئيس الجمهورية باستثناء المهام المشار إليها بالفقرة الثانية من الفصل الثاني 
(الاستفتاء حول المماهدات المبوصة قصد توحيد المغرب العربي الكبير) 
وبالفصل 66 (التّدابير الاستثنائية في الظروف الاستثنائية) والفصل 47 (استعمال 
رئيس الجمهورية حقّ تنظيم الاستثناءات الشعبية حول مشاريع القوانين المتعلّقة 
بتنظيم السلط العمومية) والفصل 63 (حلّ مجلس النواب)، أمّا إذا حصل لرئيس 
مهام رئيس الجمهورية على ألا يمارس المهام التي يمكن اللسور رئيس مجلس النواب 
من مارستها عند تولّيه بصفة وقتية رئاسة الجمهورية.

ونشير إلى أنّه في صورة تلّي رئيس مجلس النواب أو وزير العدل رئاسة الجمهورية بصفة وقتية تنظّم انتخابات «لتعيين رئيس الجمهورية الجديد لما بقي من المُدّة النّيابية الجارية لمجلس النواب في أجل لا يتنجاوز محمسة وأربعين يوما من بدء الشّغور» (المادة 27 فقرة 4).

وتشكل هاته الانتخابات، الانتخابات الرئاسية الوحيدة التي تؤول الى مدة رئاسية دون الحمس سنوات فإن اخذ بهذا الحلّ بالنسبة للمدة الرئاسية فذلك يرجع إلى السعي نحو الحفاظ على تزامن الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية علما أن الاخلال بهذا التزامن ممكن من جراء استعمال رئيس الجمهورية لحق حل مجلس النواب بناء على المادة (63) من الدستور فرئيس الجمهورية في تونس منتخب مبدئيا لمدة خمس سنوات.

وليس غريبا ان يكون من أول ما انجزه المهد الجديد هو تنقيح الدممتور في 25 جويلية 1988 كمرحلة هامة في تجسم مبادىء السابع من نوفمبر وقد تم هذا التنقيح بعد استشارة واسعة مختلف الماثلات الفكرية في البلاد وارجع للنظام الجمهوري مقوماته الرئيسية بما اقره من احكام جديدة تستجيب المهومة ولقتضياته ولا سيما منه توازن السلط واقرار مبل الرجوع الى الشعب عند شغور منصب الرئاسة عوض الحلاقة الآلية وكذلك الشروط الموضوعية الواجب توفرها في المترشح سواء ما يتملق منها بالسن أو بالاشعاع السياسي وعراقة «الانتساب الى المرشح سواء ما يتملق منها بالسن أو بالاشعاع السياسي وعراقة هذا التعديل كما قال الرئيس بن علي في خطابه بمناسبة التوقيع على هذا التنقيح على المدي أو ناهره جزئي فإنه تنقيح بعيد المدى في جوهره يتجاوز مستوى التعديل المادى أو التنقيح المحديلة العديل المحدورة اعتبارها ونرجمها إلى الدادى أو التنقيح العديل اذانا بذلك نعيد للجمهورية اعتبارها ونرجمها إلى المادى أو التنقيح الفني اذ اننا بذلك نعيد للجمهورية اعتبارها ونرجمها إلى ألماها. (مداولات بحلس النواب 1988 (ص 2368).

# الجزء الثاني : احترام الاحكام الدمتورية لانتقال السلطة

من الناحية الدستورية الصرفة فانه من الواضح ان ارتقاء الوزير الأولى زين المادين بن على الى منصب رئيس الجمهورية كان موافقا لاحكام الدستور سواء فيما يتمون العجز التام أو بمعاينة هذا العجز كما أن توليه مقاليد رئاسة الحزب الاشتراكي الدستوري كانت متفقة مع أحكام الفصل 27من النظام الدامل غذا الحزب.

# أولا ثبوت العجز التام.

لم يحدد الفصل 57 من الدستور معنى العجز التام، قما هو هذا العجز وكيف يمكن اثباته؟.

يجب الاقرار بأنه يعسر اعطاء مفهوم محدد لمعنى العجز التام فهذا العجز قد يكون نتيجة اصابة الرئيس بمرض خطير يمنعه من مواصلة القيام بمهام رئاسة الدولة أو قد يكون نتيجة اختلال في مداركه العقلية كما أن العجز التام قد يكون أيضا نتيجة مرض عضال مزمن أو نتيجة مرض مفاجىء بمنع الرئيس من الاضطلاع بمهامه. كما ان العجز التام قد يكون نتيجة اختطاف رئيس الجمهورية أو احتجازه رهينة وعموما يمكن القول ان العجز التام يعني عدم قدرة الرئيس على مباشرة الصلاحية الرئاسية وفق احكام الدستور.

وبالرجوع الى مداولات المجلس القومي التأسيسي نلاحظ ان النواب خاضوا طويلا في مفهوم العجز من ذلك ان النائب الأمن الشابي ذكر منذ الجلسة الأولى عند مناقشة النص «حالة العجز يظهر لي أنه لا بند من اعتبار العجز رعا يجب العجز قد لا تكون حالة شغور يظهر لي أنه لا بند من اعتبار العجز رعا يجب اخلاء منصب رئاسة المولة فهذا يضبطه نص خاص مفرد يكتبي صبغة من الوضوح أكثر مما هو عليه النص (مدلولات المجلس القومي التأسيسي ص 178).

ولعلّه من المفارقات الغربية ان ما حصل في 7 نوفمبر 1987 كأنت وقعت الاشارة اليه في مداولات الجملس القومي التأسيسي من قبل مقرر الدستور نفسه عندما تحدث عن العجز التام نتيجة تقدم رئيس الجمهورية في السنّ» ان العجز الثابت هو ليس ربي رئيس الجمهورية بالعجز بل لا بد من وجود مظاهر تؤيد العجز الثابت إذ لو اصبح مسنًا وبلغ من العمر درجة تظهر كبوء بل يلزم في ذلك اطباء في حالة المرض واختصاصيون لاقدح فيهم يشهدون بصورة جلية بيوت العجز الجسدي من ناحية العبحة، أوقع العجز الثابت في صورة اختطاف المسؤول مثلاء أو وقع حجزه في حالة حرب من طرف دولة اجنبية لإقصائه عن المسؤول مثلاء أو وقع حجزه في حالة حرب من طرف دولة اجنبية لإقصائه عن المسؤول مثلاء أو رقع حجزه في حالة حرب من طرف دولة اجنبية لإقصائه عن المسؤول مثلاء عن مهامه» (مداولات الجلس القومي التأسيسي ص 177).

وتجدر الاشارة الى أن الرئاسة مدى الحياة التي أعلنها النصل 40 من المدتور لا يمكن لها بحال من الأحوال عرقلة تطبيق الفصل لم يفرق في حالة العجز التام بين الرئيس المتخب لمدة 5 سنوات والرئيس المعين مدى الحياة فلا يمكن ان يبق بورقية رئيسا مدى الحياة حتى وان كان عاجزا على تسيير شؤون المعوات فصصلحة البلاد والتسيير الطبيعي لمؤسسات الحكم فوق كل اعتبار ولا يمكن من الناحية القانونية والمنطقية الاحتجاج بالرئاسة مدى الحياة لعربيق للدستور.

والمتابع لنشاط الرئيس السابق يلاحظ بالخصوص التدهور الواضح لصحته ويتجلى ذلك بالحصوص في :

— التقلص المتواصل للوقت الذي يخصصه رئيس الدولة المباشرة المتصاصلة الدمتورية بخصص كل المتصاصلة الدمتورية بخصص كل وقعه لشؤون الدولة لهذه الاختصاصات أصبح في السبعينات كثير التغيب عن البلاد لفترة قد تتواصل الأشهر، وأصبح لا يشرف على بجلس الوزراء، الا نادرا ثم أخذ التقلص في النشاط يتجسم بصفة أوضح في الثانينات حيث ان النشاط الرئيس الحبيب بورقية لا يتجاوز ساعة أو ساعتين في الصباح.

- طغيان الجانب الشكل على الجانب المادي في ممارسة اختصاصات رئيس الجمهورية من ذلك ان وظيفته اصبحت تقتصر على ختم القوانين الدستورية والاسامية واسناد الوظائف العليا كما أصبحت مداولات مجالس الوزراء التي يرأسها الرئيس السابق تتعرض الى مسائل يصعب فصلها عن النزوات، حتى ان تنسيق العمل الحكومي أصبح لا يتم الا في نطاق المجالس الوزارية المضيقة التي كان لا يحضرها رئيس الجمهورية.

وتجاوز العجز الاطار الداخلي عندما أصبح يمس بالوظيفة الديبلوماسية لرئيس الجمهورية. فقد لاحظنا في السنوات الأحيرة ان الزعيم بورقيبة لا يلقي بنفسه الكلمة التقليدية، عند تقبل النهائي من ممثل الدول الاجنبية بل يعهد بذلك الى وزير الحارجية وهي وضعية غير طبيعية اذا كان الرئيس حاضرا بنفسه هذا المركب.

ومن المظاهر الواضحة للعجز ان الرئيس السابق تراجع بعد أقل من أسبوع في تحوير وزاري بعد أن تولى بنفسه امضاء الأوامر التي تضمنت هذا التحوير كما انه كان يعتزم التراجع في تحوير آخر في الحكومة كان اجراه يوم 27 اكتوبر 1987.

# ثانيا ــ معاينة العجز التام :

لم يتعرض الدستور التونسي الى طريقة البات العجز التام لرئيس الجمهورية. ويبدو ان واضعي الدستور اوادوا تفادي التنصيص على هيأة تتولى النظر في هذا الأمر لعدم احراج رئيس الجمهورية فبالرجوع الى مداولات المجلس القومــى التأسيسي نلاحظ ان هذا الموضوع وقع السكوت عنه اطلاقا في حين ان دساتير أخرى أوكلت الى هيئات معينة صلاحية اثبات هذا العجز.

فالدستور الفرنسي خول للمجلس الدستوري النظر في عجز رئيس الجمهورية وذلك بطلب من الأعلبية المطلقة لاعضاء الحكومة كما أن التصديل الدستوري عدد 25 في الولايات المتحدة الامريكية خول لنائب الرئيس وأغلبية الهيأة التنفيذية صلاحية تحديد العجز التام لرئيس الجمهورية والسؤال المطروح بالنسبة لتونس هو من يتولى تحديد العجز في حالة عدم التنصيص عليه في الدستور؟

إن سكوت النص لا يجب ان يؤدي لل جمود الدستور الذي أعلن في فصله الواحد والأربعين ان رئيس الدولة هو الضامن لسلامة المؤسسات الدستورية والذي اكد في فصله 51 على الحلافة الآلية تجنبا لكل فراغ على رأس الدولة. ويجمع فقهاء القانون الدستوري على ان الدساتير لم تصدر لتبق في سبات عممة، وانه من الحلماً من الناحية القانونية اعتبار نص الدستور نصا ثابتا مستقرا غير قابل للتطوّر. فمن يحق له تحريك الفصل 57 من الدستور هل هو مجلس النواب ؟ أم السلطة القضائية ؟ ام الوزير الأول ؟

نعتقد أن مجلس النواب غير مؤهل لاثبات العجز التام وذلك بالرجوع الى نص الدستور والى مداولات المجلس القومي التأسيسي فليس هناك أي فصل في الدستور يمكن المجلس التدخل بصفة مباشوة أو غير مباشرة في مسألة شغور منصب رئيس الجمهورية فالحلافة الآلية هي من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها ولا يمكن لرئيس مجلس النواب ان يخلف رئيس الجمهورية الا في حالة المحجز التام للوزير الأول.

أمّا بخصوص السلطة القضائية فإن الدستور التونسي أوكل لها فقط المتّنظر في فصل النزاعات وهمي ليست مؤهلة وفقا لمبدإ فصل السلط للتّنظر في ثبوت العجز.

ولكن السؤال يبقى مطروحا بخصوص الهية الدستورية التي تنظر في صحة الترشحات لرئاسة الجمهورية والتي يترأسها رئيس مجلس النواب وتضم مفتي الديار التونسية والرئيس الأول محكمة التعقيب والوكيل العام للجمهورية والرئيس الأول محكمة الأستتناف يتونس. وقد رأى البعض ان هذه اللجنة هي المؤهلة لذلك اعتمادا على قاعدة القياس. لكن هذا الطرح يبقى صعب القبول لأنه ليس هناك ما يدل في الفصل 40 على أن هذه اللجنة مؤهلة لاثبات الصجر.

وهكذا يتضح لنا انه في غياب السلطتين التشريعية والقضائية في معاينة العجز التام فان الوزير الأول هو المؤهل لاثبات هذا العجز اعتمادا على كونه الساهر على استمرارية الدولة في حالة حصول شغور في منصب رئاسة الجمهورية.

ومن هذا المنطلق فهو الذي يمرك الفصل 57 ويطبقه وهذا التفسير يؤكد ان ما حصل يوم 7 نوفمبر يتفق تماما مع احكام ومقتضيات الحلاقة الآلية نصا وروحا ولا نبالغ اذا أكدنا أن التحول الذي وقع يوم 7 نوفمبر اكتسى الشرعية الدستورية من حيث حرصه على الاحترام الكامل لمقتضيات الفصل 77.

وتجدر الاشارة الى التعامل اللكي مع احكام الفصل 57 عندما صدرت مايدة معاينة العجز التام عن الوكيل العام للجمهورية باعتبار النيابة العمومية الحامي التلقائي لكل مصلحة شرعية تهم النظام العام كما أن هيئة الأطباء التي اصدرت قرارها ببوت العجز التام تكونت من 7 أطباء مباشرين فعلا لصحة الرئيس السابق. وقد جاء في البلاغ الطبي ما يلي : «نحن المحضين أسفله نعلن أن الوكيل العام للجمهورية سحّرتا الإبداء رأي طبي في التطور الحالي للحالة المسحية والعقلية للسيد الحبيب بورقية رئيس الجمهورية. وبعد التدلول والنقاش والتقيم نلاحظ ان حالته المصحية لم تعد تسمح له بمباشرة الوظائف المنوطة بعهدته».

وليس من المألوف ان تتضمن الشهائد الطبية بيانا لساعة اصدارها.. الا ان الشهادة الصادرة صباح يوم 7 نوفمبر 1987 والتي تشهد بان الحالة الصحية للرئيس السابق لا تسمح له بمباشرة الوظائف المنوطة بمهدته، تضمنت تنصيصا على ساعة اصدارها وهي الساعة السادسة صباحا..

وتلى هاته الشهادة البلاغ الصادر عن السيد زين العابدين بن على بصفته وزيرا أول الذي أعلن بنفسه على الساعة السادسة والنصف صباحا بأنه بناء على العجز النام للزعيم الحبيب يورقيبة تولى رئاسة الجمهورية...

وان كان الدستور لا يقتضي صراحة من الرئيس الجديد تقديم هذا البلاغ الى المراطنين، فإن القيام به من شأنه أن يحدد بصفة دقيقة زمن انتقال السلطة الذي يجب أن يتم حسب مضمون الفصل 57 قبل اداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب «... يتولى فورا الوزير الأول مهام رئاسة الدولة.. ويوجه رسالة في ذلك الى رئيس مجلس النواب... ويؤدي اليمن الدمتورية أمام مجلس النواب».

ولا يمثل التسلسل الزمني لكل هذه الاجراءات مجرّد مسألة شكلية اذ ان التنصيص على تولي السلطة قبل توجيه رسالة الى مجلس النواب واداء اليمين. يضفي الشرعية الدستورية على القرارات التي اتخذها السيد زين العابدين بن علي بمجرد توليه الرئاسة.

وفعلا فقد قام الرئيس الجديد بتوجيه مكتوب الى رئاسة مجلس النواب يخصوص حصول الشغور ونسخة طبق الأصل للتقرير العلي الذي يقرّ ان الزعيم الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية قد أصبح في حالة عجز ثابت.

وقد تلت توجيه هذه الرسالة مباشرة دعوة من طرف رئيس المجلس الى الناوب لعقد جلسة تميزة تولى أثناءها الرئيس الجديد أداء اليمن الدستورية التالية بعد أن وضع يده على المصحف والدستور «باسم الله الرحمان الرحم أقسم بالله المظم ان أحافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه وان احترم دستور البلاد وتشريعها وان أرعى مصالح الأمة رعاية كاملة».

من الواضح في هذا المجال ان الدستور لم يحدد الرمن الذي يقع فيه اداء اليمن الدستورية سواء بالنسبة لحالة تولي الرئاسة بمتضى الانتخابات أو بمقتضى المخلافة لذلك فيإمكان الرئيس الجديد ان يؤدي اليمن بعد أيام من توليه، وتجدر الاشارة الى أن اليمن الدستورية ليست ترخيصا بتولي الرئاسة بل هي التزام بأدائها محسب الطبيقة التي يينها نص القسم ثم أن رئيس الجمهورية مطالب حسب مرجح المفصل 41 من الدستور بالسهر على السير المادي للسلط العمومية الدستورية وضمان استمرار الدولة وهو ما يدعم قانونيا تكوين حكومة جديدة واجراء بعض التسميات بالمصالح الحساسة بمجرد التولي الفوري ارتاسة الدولة التطار اداء اليمن.

وقد أكد تكوين الحكومة الجديدة استمرارية السير العادي للسلطة العمومية الدستورية والمؤسسات.

# ثالثا ــ انتقال السلطة على رأس الحزب الاشتراكي الدستوري

خلافا لدساتير بعض الدول الاخرى فان الدستور التونسي لم ينص على أن الحزب الاشتراكي الدستوري هو الحزب الحاكم في تونس وهكذا فإن تونس لم تعرف من الناحية القانونية نظام الحزب الواحد.

فبالرجوع الى مداؤلات المجلس القومي التأسيمي يتضبح ان مشروع توطئة المستور أشار الى دور الحزب الحر الدستوري في الكفاح الوطني بقيادة زعيمه بورقية: «نسجل انتصار الشعب على السيطرة الاستعمارية وتحقيقه للحرية والاستقلال بفضل تضحية الشهداء الإبرار، وكفاح الأمة بقيادة الحزب الحرّ الدستوري، وزعامة الحبيب بورقية رمز الوحدة القومية» الا ان بورقية وفض هذا التصيص واعتبر ان الدستور يجب ان يبقى فوق الأشخاص والأحزاب وان لا يتمرض الى امور عرضية «وأكبر شيء عرضي واعتبره عرضي هو التنصيص على شخص أو على حزب أو على رئيس حزب وان كان شيفا مشرقا واعتبره اعظم شخص أو على حزاب أو على رئيس حزب وان كان شيفا مشرقا واعتبره اعظم شخص مهما كانت اعماله...».

وقد الح النائب محمد المصمودي على التنصيص على دور الجزب والزعم بورقيبة ليس أمرا عرضها «اعقد ان في الآيالة التونسية، في المملكة التونسية لا يوجد تونسي يؤمن بشخص باعتباره شخصا الا اننا اذا تعرضنا الى حزب قاد المركة أو لرئيس أو شخص هو الحقيقة رسم مبادىء الأمة والدولة التي هي اليوم تمررت لتسطر مبادىء الاستور» الا ان الزعيم بورقيبة اعترض على هذه الفكرة مصرا مرة أخرى على «أن في توطئة الدستور الأحسن ان يشعر القارىء بعد مراحة استين أن نواب الأمة في ذلك الوقت قرروا المبادىء العامة ورجوا أفكارا واتجاهات ولم يلكروا الأسماء وأبقوا ذكر الأسماء وفقضلهم على المركة ورجموا أفكارة عدد 5 ص 129-128).

فمن الطبيعي أن لا يتضمن البلاغ الأول العمادر عن القيادة الجديدة الاشارة الى انتقال السلطة على رأس الحزب الاشتراكي الدستوري ذلك أن الرئيس بن علي وان كان هو الامين العام للحزب فإنه قام بالتحول بصفته وزيرا أول. وقد حرص على احترام النظام الداخلي للحزب الذي اقتضى في فصله 17 ما يلي «رئيس الحزب هو مؤسسه المجاهد الأكبر الحبيب بورقية مدى الحياة وفي حالة الشفور بين مؤتمرين يتولى الكاتب العام رئاسة الحزب حتى موعد انمقاد المؤتم».

فحصول الشغور في رئاسة الجمهورية واعلان العجز التام للزعم الحبيب بورقية تنج عنه حتما حصول شغور في رئاسة الحزب وطبقا للفصل 17 من النظام الداخلي للحزب الاشتراكي الدستوري فإن الشخص المؤهل لهذه الرئاسة هو الكاتب العام للحزب.

ونشير الى أن هذا الفصل لم يحدد مفهوم الشغور ولا طريقة اثبات العجز بل اكتفى بالاشارة فقط الى الحاوثة الآلية للكاتب العام عند حصول شغور في رئاسة الحزب. ولذلك فان البلاغ الصادر يوم 7 نوفمبر القاضي بتسديد الشغور في رئاسة الحزب ألى مستجيا لاحكام الفصل 17 من النظام الداخلي : «عملا يتضيات الفصل 17 من النظام الداخلي للحزب الاشتراكي الدمتري الذي ينص انه في حالة شغور رئاسة الحزب بين مؤتمين يتولى الكاتب العام رئاسة الحزب حتى موعد انمقاد للؤتمر، يتولى فخامة الرئيس زين العابدين بن على رئاسة الحزب الاشتراكي الدستوري. وبقتضى الصلاحيات التي يخوط له الفصل 23 المورب الاشتراكي الدستوري عديرا للحزب الاشتراكي الدستوري مديرا للحزب».

وهكذا يتضح ان إبعاد الرئيس الحبيب بورقية عن الحكم كان حائل منتظرا منذ زمن بعيد وتحديدا منذ نهاية السبعينات ذلك ان الرئيس بورقية بقطع النظر عمّا قدمه من خدمات جليلة للبلاد في بداية توليه السلطة أصبح مع تقدمه في السيّ عاجزا عن تصريف شؤون الدولة. فقد رفض ان يتخل طوعا عن ممارسة السلطة اسوة بالرئيس السينظلي ليوبولد سيدلر سنغور أو الرئيس الكمروني احمد أهيدجو ولذلك فإن اعلان تنحيته حظي باجماع شعبي كبير وهو ما أضفى على الاستقلال نتيجة الأزمة اليوسفية فكل الأحزاب السياسية المعارضة وبدون استثناء الموسقية واحراعا الم يتعرف المارضة وبدون استثناء اعربت عن تأييدها لصانع التحرّل فحركة الديمقراطيين الاشتراكيين اعتبرت في

جدلية النواصل والتجدبب

ني المشروع الحضاري للسابع من نوخبر

الدُّستَادَ مِمِيلِلدِّينِ الحضري أستادجاميي

# جدلية التواصل والتجديد في المستروع الحضاري للسابع من نونمبر

### مقدمة

إن الدارس والباحث في تاريخ تونس القديم والحديث والمعاصر، يدرك مدى الاسهامات القيمة التي شاركت بها بلادنا في سجل الحضارة الانسانية.

فمنذ القرن التاسع عشر، شكلت تونس أحد أبرز مواطن النبضة الحديثة في العالم العربي الاسلامي، مثلما يدل على ذلك ظهور العدد الكبير في اعلام الاصلاح السياسي والثقافي والفكري: أحمد باي، خير الدين باشا، يبو الحامس، على باش حامبة، عبد العزيز الثعالبي، عمد على الحامي، الحبيب بورقيقة صالح بن يوسف، فرحات حشاد، وغيهم من رحالات تونس الذين لا يتسم المجال للكرهم جميعا في هذا الباب.

وفي الحقيقة، هذه الاسهامات تمكس امتدادا لجدلية أكثر عمقا وثراء جعلت من تونس هذه الارض الافريقية والمتوسطية الضاربة جذورها في أعماق الماضي همزة وصل واتصال حضاري عبر التاريخ.

وما من شك أن تحول السابع من نوفمبر 1987 يعتبر ضمن هذا السياق التاريخي العام نقطة تحول وتواصل في المسيرة الحضارية للبلاد التونسية وهداية عهد سيامي دخلت تونس بمقتضاه مرحلة جديدة من العطاء والبناء. إن أهم ما يتبادر الى ذهن المفكر والمتبع لهذه التجربة السياسية الرائدة رغم حداثة سنها وقصر عمرها هو أنها تطرح جدلية التواصل والتجديد ليس فقط في الفكر الاصلاحي التونسي، بل وأيضا في مستوى التيارات الاصلاحية في العالم العربي الاسلامي برمته، في فترة تمر بها المجتمعات العربية الاسلامية بمرحلة انتقال عسيق وخطيق في الوقت نفسه لا سيما ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين.

كما أن حركة السابع من نوفير تطرح من جانب آخر مسألة الحداثة والتحديث وهي من أدق المسائل التي تواجهها تونس اليوم، مثلها مثل سائر المجتمعات العربية والاسلامية.

وتتدرج هذه الدراسة التي نقدمها الى القراء كمساهمة متراضعة في تحديد ملاح مشروع السابع من نوفمبر والتعريف بأصوله التاريخية والفكرية، ضمن ثلاثة محاور رئيسية :

> أولاً : الأبعاد التاريخية لمشروع السابع من نوفمبر ثالياً : الأبعاد الاصلاحية لمشروع السابع من نوفمبر ثالثاً : الأبعاد «الحلمانية» لمشروع السابع من نوفمبر

هذه المحاور الثلاثة تشكل الأبواب الرئيسية التي تحتوي عليها هذه الدراسة، بمعنى أن هذا التحليل يتطلق من الماضي القريب والبعيد أحيانا والحافل بالمآثر والوقائع ليعود الى الحاضر من خلال الوقوف عند أهم الاسهامات الفكرية والسياسية لبعض كبار المفكرين والمصلحين التونسيين.

وقد استوقفنا في هذا البحث التاريخي اسهامات رجلين من رجالات تونس في ميدان الفكر والاصلاح السيامي عبر العصور.

• الرجل الأول هو العلامة عبد الرحمان بن خلفون وما كان له من نظريات وآراء رائدة حول العمران البشري وتطور المجتمعات ودور الدول والحكام فيها تضمنتها مقدمته الشهيرة. وقد احتوى الجزء الثالث من هذا البحث تحليل المرجعية الحلاونية لمشروع السابع من نوفمبر، انطلاقا من أوجه الشبه المتعددة بين توجهات هذا المشروع العميقة والمفاهيم الحلدونية في باب الاصلاح السياسي والحضاري. أما الرجل الثاني فهو المصلح الكبير خير الدين باشا هذا الذي طبع بتجربته
 إلى عال الاصلاح تاريخ تونس الحديث.

ولعل بعض الاتجازات الهامة التي سعى الى تحقيقها الرئيس زين العابدين بن علي في مستوى القوانين الدستورية وهياكل الدولة والاصلاحات الجبائية والمالية، فضلا عن مصالحة تونس مع نفسها ومع محيطها العربي الاسلامي تلتقي في ملاعمها العريضة مع تجربة الوزير الأكبر خير الدين باشا.

لقد سمينا في هذا البحث الى معالجة واحدة من أهم الاشكاليات الفكرية ألا وهي اشكالية التواصل والتجديد في مشروع السابع من نوفمبر، الذي اعتبره بعض المحللين والمفكرين بمثابة ميلاد الجمهورية التونسية الثانية.

# الباب الأول

# الأبعاد التاريخية والحضارية لمشروع السّابع من نوفمبر

يقول الفيلسوف الفرنسي المعروف، لوپس التوسير Louis Althusser «إن دراسة الماضي تمكننا من بلورة الحاضر لانارة المستقبل».

من هذا المنطلق، فإن دراسة البعد التناريخي لتحول السابع من نوفمبر تعود بنا الى دراسة الخلفيات الحضارية لهذا التحول والى التعرف على جذوره العميقة في مجرى التطورات والتغييرات التي عرفها المجتمع التونسي عبر العصور.

وبالنظر الى جوهر هذا التحول، يمكننا تحديد هذه المنطلقات على أصعدة ثلاث هي :

 المرجعية التاريخية لمشروع السابع من نوفمبر ومدى انسجامه وتواصله مع ختلف الحقبات والتجارب الاصلاحيةالسابقهبدا بتجربة خير الدين باشا ومرورا بالمشروع الاصلاحي لحركة الشباب التونسي والحزب الحرّ الدستوري وانتهاء بتجربة الاستقلال وبناء أسس اللمولة الحديثة.

ـــ المرجمية التحديثية والاصلاحية لمشروع السابع من نوفمبر مع كل ما تعنيه كلمة التحديث من معان هي بمثابة المقاتيح الاساسية لفهم المسار التاريخي للوطن العربي كله في الأرمة الحديثة.

الرجعية الفكرية لمشروع السابع من نوفمير وخاصة بالمقارفة مع نظريات ابن
 خلدون حول العمران البشري وكذلك كبار المصلحين التونسيين ونخص بالذكر
 منهم خير الدين باشا.

إن دراسة مختلف هذه الجوانب في مشروع السابع من نوفمبر سوف تمكننا من استجلاء ملامحه ووضعه في السياق التناريخي العام بصفته أحد أهم التجارب الاصلاحية لا على صعيد تونس فحسب بل وأيضا على الصعيد المغاربي والعربي.

# 1) تونس، أرض الحضارات

قبل التعرض بالدرس والتحليل للمرجعية الفكرية لمشروع التحول، لا بد وأن نذكر بالدور المتميز الذي اضطلعت به تونس عبر مختلف العصور وأن نبرز بالتالي الحلفيات التارثيمية لهذا المشروع الحضاري.

ويهذا الحصوص يجدر بنا أن نشير الى اجماع المؤرخين حول عراقة البلاد التونسية وتجذرها في أعماق الماضي البعيد اذ أن تونس عرفت منذ ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سنة، شكلا من أشكال «المجتمع المنظم والمتمدن» <sup>(1)</sup>.

ولعل هذه المكانة التي حظيت بها تونس منذ فجر التاريخ تعود الى الموقع الاستراتيجي والاستثنائي في قلب ألبحر الأبيض المتوسط.

يقول المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب في كتابه تاريخ تونس:

«وإذا سرح الانسان بصوه في الخريطة برى بين الأقاليم المحيطة بالبحر المتوسط بلادا صغيرة تقسم ذلك البحر الى نصفين وتشق حافاته ما بين الشرق والغرب على السوية وتلك البلاد الصغيرة هي افريقية قديما أو القطر التونسي اليوم.

Sably Ali Baquisse pour une préhistoire de la Tunisle - Tunis 1970 ( 1

فهذه المتزلة الطبيعية جملت تونس من أول الدنيا مسلك الذاهبين ومورد الرافدين ونصبتها مطمحا لآمال الفاتحين. لهذا السبب كان لتاريخ تونس أهمية عظمى تتجل في أبهى منظر للباحث عن أخبارها والمنقب عن آثارها» <sup>(2)</sup>.

ولا بد أن نشير بالفعل إلى أهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله بلادنا. فهي قاعدة المغرب العربي ومفتاحه وهي صلة وصل بين المشرق والمغرب التي ترتكز الى خلفية حضارية هي حصيلة لتفاعل الثقافات والحضارات القديمة البورية والفينيقية واللاتينية ثمّ العربية الاسلامية.

وبالفعل فقد عرفت البلاد التونسية أشكالا متعددة من التنظيمات السياسية منذ فجر التاريخ كما تدل على ذلك آثار الحضارات القديمة التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. فالحضارة القفصية تعد من أقدم المجتمعات البشرية المنظمة على الاطلاق. وهناك من بين المؤرخين من ذهب الى القول بأن منطقة تقصية تأوي أقدم معبد انساني يرجع تاريخه الى قبل الميلاد<sup>(9)</sup> بآلاف السنين.

ومهما يكن من أمر، فمن الأكيد أن تونس عرفت ما لا يقل عن الأثين قرنا من الحضارات المتطورة (<sup>©</sup>).

ولمل تأسيس قرطاج عام 874 قبل الميلاد هو الحندث البارز الذي سجلته ذاكرة التاريخ والذي شكل نقطة الانطلاق لقيام تلك الدولة المدينة الشعال في قلب البحر المتوسط وما كان لها من إشماع بالغ الأهمية في كامل الحوض الغربي للبحر المتوسط.

وتشير كل الأدلة التاريخية إلى أن الحضارات القديمة المتماقبة على الأرض التونسية، سجلت منذ وقت مبكر ميلاد أشكال تنظيمية ومجتمعية متطورة وقد نقلت لنا المراجع اليونانية واللاتينية بعض ملام التنظيم السياسي في قرطاج. واستنادا الى هذه المصادر التي تركها لنا هؤلاء للمؤرخون القدامي من أمثال هرودوت Tite Live ويليب Polybe وتيت ليف Tite Live وديودور الصقلي

<sup>2 )</sup> محمد حسني عبد الرهاب تاريخ تونس ... الدار التونسية للتوزيع. 1983 الصفحة 8.

<sup>3 )</sup> أنه مصد القطار الذي يمود تاركه الى المهد المستوي Mousterieu حسب بعض الممادر التاريخية. Sahly Ali, Baquisse poer une préhistoire de la Tunisie, Tunis 1970

<sup>4 )</sup> انظر كتاب عمد فتر تونس، ثلاثون قرنا ن الحضارات، تونس 1983.

Diodore de Sicile فإن الدولة القرطاجنية عرفت النظام الملكي والجمهوري على السواء.

إلا أن المؤرخ التونسي، محمد فنطر نفى وجود آثار للنظام الملكي في قرطاج وأكد على طابم النظام الجمهوري فحسب. فكلمة الملك Rex أو بازيلوس Basilus التي وردت على لسان بعض المؤرخين اليونانيين واللاتنين هي المرادف للكلمة البونيقية «شوفيط» Sufféte أي الحالم 60.

بالاضافة لا بد وأن نشير الى أن قرطاج عرفت منذ وقت بعيد بعض المؤسسات «الدستورية» وعلى وجه التحديد منذ القرن الرابع قبل الميلاد.

ومن أهم هذه المؤسسات التي ترتكز عليها السلطة السياسية في قرطاج، نذكر ثلاث منها هي التالية :

 مجلس الحكم Suffétat المتكون من حاكمين اثنين، يتم تعينهما في بداية كل عام ولهذا المجلس صلاحيات الاشراف على شؤون الدولة والادارة العامة. وهؤلاء يتم اختيارهم من بين كبار رجالات الدولة أو قواد الجيش.

2) مجلس القدماء أو مجلس الشيوخ Le Sénat الذي يتكون حسب بعض المصادر من ثلاث مئة عضو على الاقل ويجتمع هذا المجلس بصفة علنية للنظر في المقايا التي تهم شؤون الدولة.

3) مجلس الشعب Assemblée du peuple أو مجلس المواطنين الذي يعود له النظر
 في انتخاب الحكام والولاة وقواد الجيش.

هذا التوزيع المحكم لصلاحيات السلطة في قرطاج يعد من أقدم وأرقى القوانين الدستورية السائدة في العالم القديم، وهو ما يفسر الاعجاب الكبير الذي أبداء الفلاسفة اليونانيون واللاتنيون إزاء نمط السلطة السياسية بقرطاج.

ك عمد فتر، تونس، ثلاثود قرنا من الحضاوة. صفحة 30 انظر كذلك شاول بيكار :
 الثيرة الديمقراطية في قرطام.

Picard charles (Ch), la Révolution démocratique de Carthage-conferences de la société d'Etudos Latines de Bruxelles - Bruxelles 1968

ولا بد أن نسجل هنا دون مبالغة في القول بأن حضارة قرطاج كانت من بين الحضارات القليلة التي كرست المفهوم الجمهوري لنظام الحكم منذ القرن الحامس قبل الميلاد <sup>©</sup> على الاقل.

وليس من قبيل الصدفة أن ترعرعت في قرطاج حضارة رائدة في الفنون والمحالة والعما المتنوعة والتي تركت لنا أسماء خالدة كالقائد المسكري حنيعل والرحالة الشهير حنون Hanon الذي بلغ في إحدى رحلاته في اتجاه السواحل الافريقية، خليج غينيا أي حدود الكامرون <sup>77</sup>. كما بلغت سفن هذا السندباد البحري القرطاجيني جنوب جزيرة بريطانيا حسب ما أكدته الأبحاث التاريخية للمؤرخ الفرنسي Stephane GSBIL ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نضيف الى هذه المأتمة من مشاهير قرطاج عالم النبات القرطاجني ماغون Magon الذي ترك لنا كتابات قيمة في علم الزراعة <sup>80</sup>.

إن الحديث عن حضارة قرطاج يعكس إذن هذه الحلفيات التاريخية التي نزخر بها تونس والتي تشكل الارضية التاريخية البعيدة لمشروع السابع من نوفمبر.

وقد أشار الرئيس بن على في أكام من مناسبة الى ضرورة العودة الى هذا التاريخ والاستلهام منه في تأصيل طموحاتنا ومشاريعنا الجديدة ضمن رؤية موضوعية تأخذ في الاعتبار كامل فترات التاريخ التونسي، ذلك أن تاريخ تونس لا يقتصر على حقبة دون أخرى، بل هو كل مترابط وتراكات حضارية متنالية منها ما هو وسيط وحديث.

ولا شك أن اصدار أوزاق نقدية تحمل تماثيل مشاهير التونسيين من أمثال التائد العسكري حنيمل والعلامة عبد الرحمان ابن خلدون والمصلح الكبير خير الدين باشا تناريخ تونس ورحالاتها عبر العصود.

Pleard. C. أعلما وأن روما لم تعرف النظام المجمهوري في تاويخها الا عملال القرن الأول قبل للملاد راجع. Ch is Révolution démocratique de Carthage Conférences de le société, d'Bisades latines de Bruxelles Bruxelles 1968

Stphane GSELL, Histoire ancienne de l'Afrique de Nord, Paris 1920 ( 7

 <sup>8)</sup> انظر عبد الله العروي تاريخ المغرب الصفحة 46 انظر كذلك بالفرنسية
 Madeleine Hoursmedian, Carthage Puf 1964 PP 70 - 71

يقول الرئيس زين العابدين بن علي في أحد خطاباته بهذا الخصوص:

«إن شعبنا ليس بحال من الأحوال غبارا من البشر لا حرف له في سفر الحضارة، والتاريخ يشهد بتواصل العطاء الحضاري لشمينا من حنبعل الى يوغرطا وطارق بن زياد ومن الامام سحنون وابن رشيق القيرواني الى عبد الرحمان بن خلدون والامام بن عرفة» (9).

واذا استوقفنا تاريخ قرطاج بعض الشيء فلأنه يمثل صفحة بارزة وعلامة مضيئة في تاريخ تونس اذ أن قرطاج كانت خلال هذه الفترة ثاني أكبر دولة بعد روما في البحر الأبيض المتوسط أو في جناحه الغربي على الاقل.

وفي الواقع لم يكن الامر غنلفا خلال الحقبة الرومانية التي تلت سقوط قرطاح وانتصاب الامراطورية الرومانية في الأض الافريقية.

فبالرغم من سقوط قرطاج في شرك التبعية لروما بعد واقعة تدميرها سنة 146 قبل الميلاد فلم تفقد «افريقيا» Africa دورها الطلائمي بصفة نهائية (10).

فخلال العهد الروماني الذي استمر لعدة قرون ضمن الامبراطورية الرومانية الممتدة الى كامل أرجاء البحر الأبيض المتوسط لا فقط على الصعيد الاقتصادي «كمطمور روما» Grenier de Rome بل وأيضا على الصعيد السياسي والفكري.

فعل الصعيد السياسي، ظلت تونس تشكل أحد أبرز معاقل المقاومة والتصدي للهيمنة الرومانية وتجلت هذه المقاومة عبر مآثر ومعارك ملحمية خاضها رجال من أمثال ماسنيسا Massinissa ويوغرطة وتكفاريناس Tacfarinas وغيرهم ممن جسدوا بصمودهم بوادر «الوعي الوطني» لا بالمفهوم الحديث للكلمة بل بمنى التمسك بالأرض وبالشخصية المحلية في وجه الهيمنة الرومانية (11).

أما على الصعيد الفكري والديني، فقد ظهرت في الأرض الافهقية شخصيات معروفة أسهمت بقسط وافر في الانتاج الفكري والديني في ذلك المهد.

عطب ويباتات وكلمات الرئيس زين العابدين بن علي مشورات رزارة الأحلام ترتس 1988 الصفحة ( 9 Marcel Benabbou, la résistance alticatae à la romanisation. Paris 1970.
 راجع كتاب (10 Saumagne Charles, La Namidie et Rome Massiniasa, et Jugurtha Edition PUF Paris انظر (11 الاستخدام)

فقد تحولت قرطاج منذ القرن الأول بعد الميلاد الى عاصمة سياسية لولاية الهريقيا Proconsulaire d'Afrique وعاصمة ثقافية ودينية في الوقت نفسه.

وقد وصفها لنا الكاتب اللاتيني Apulée de Madaure بإعجاب شديد متوجها إلى أهلها قائلا :

«إنني لا أرى في مدينتكم، إلا رجالا متقفين متضلعين في كل العلوم: أطفالا يتعلمونها، شبابا متطلعا لتحصيلها، كهولا لتلقينها ونشرها، هذه هي قرطاح، مدرسة مقدسة في ولايتنا، ملهمة مماوية لافريقيا، وأخيرا معبودة للشعب الذي يرتدي الجية (الرومانية)» <sup>(12)</sup>.

هذا الوصف الذي أوردناه يعكس اذن المكانة المتميزة التي تتمتع بها قرطاج في صلب الأمراطورية الرومانية على الصعيد الثقافي والديني.

فكل الشواهد التاريخية تجمع على خصوبة وتنوع التراث الفكري والديني الذي ساهمت به «افريقية» في الحضارة الرومانية وليس أدل على ذلك من أن تونس تملك اليوم أكبر عدد في العالم من اللوحات الفسيفسائية وأكثرها تنوها على الاطلاق فضلا عن العدد الهائل من المدن والآثار الرومانية المتشرة هنا وهناك في كامل التراب التونسي (13).

وقد لا يتسع المجال هنا لذكر كافة اعلام الفكر والأدب الذين برزوا في Saint cyprien, Saint Agustin, الفريقيا على مر العصور، ومن بينهم نخص بالذكر Tertullien الذين أسهموا بعلمهم وثقافتهم في دعم الكنيسة المسيحية لا فقط في قرطاج بل في روما نفسها (14).

وخلاصة القول، أن أرض تونس، كانت منذ فجر التاريخ مهدا للعديد من الحضارات التي تعاقبت عليها، متأثرة بها، مضيفة إليها زادا حضارها متميزا ومتنوعا.

وأيا كانت الاعتبارات حول تقيم هذه المرحلة من تاريخ بلادنا، فمن الراضح أنها تشكل الارضية الأولى التي يتركز عليها تاريخ تونس والتي لا يتسنى لنا بدونها فهم أعماق الشخصية الحضارية لبلادنا:

<sup>12)</sup> انظر محمد فتر، تونس ثلاثون قرنا من الحضارات الصفحة 80.

Mahjoubi Ammar, Les cités romaines de la Tunisie - Tunis STD 1974 (13 Jean P. Brisson, Autonomiane et christianisme en Afrique Romaine - Paris 1958, (14

# 2) تونس أرض الاسلام الأول في بلاد المغرب

وإذا كان المهد الروماني يمثل نوعا من القطيعة في تاريخ تونس ضمن صيرورتها التاريخية العامة فقد بدأت منذ الفتح العربي الاسلامي مرحلة جديدة، اكتملت خلالها ملامح الشخصية الحضارية لتونس وشعبها.

فقد جاء هذا الفتح العربي الاسلامي ليشكل نقطة انطلاق لحضارة جديدة هي الحضارة العربية الاسلامية.

ومنذ البداية، تحولت تونس الى أرض الاسلام الأول في الشمال الافريقي حيث انطلقت منها الفتوحات الاسلامية في اتجاه المغرب واسبانيا على أيدي رجال عظماء من أمثال عقبة ابن نافع الفهري، طارق ابن زياد، موسى ابن نصير وغيرهم عمن سجلت الذاكرة التاريخية أسماءهم وأعماهم ومأثرهم (15).

وبالاضافة، فقد تأسست فوق أرض «افريقية» أول عاصمة اسلامية هي القيروان سنة 50 هـ الموافق الى 670 ميلادي، سرعان ما تحولت الى قلعة حصينة المروبة والاسلام ومنارة للعلم والدين في ربوع المغرب العربي.

هذا الفتح العربي الاسلامي لتوتس، يعتبر بدون شك منعرجا في المسيرة الحضارية التونسية. بل يمكننا القول بأن هذا المنعرج حسم نهائيا مسألة انتهاء تونس الى الشرق من حيث المؤثرات الحضارية والتواصل الجغرافي والسيامي (16).

يقول الرئيس زين العابدين بن على في هذا المضمار:

«لقد الصهرت حضارات المتوسط فوق أديم هذه الأرض بل ان شعبنا أضاف بما يتجاوز حجمه الى حضارة الانسان. ولقد كانت القيروان والمهدية والزيتونة منارات بارزة ومضيئة للعلم والمعرفة تشع على المتوسط وعلى العالم الاسلامي كله».

ويضيف الرئيس بن على واصفا هذه المكانة البارزة لعاصمة الاغالبة:

«فمن عاصمة الاسلام الأولى في هذه الربوع، القيروان شع منار العلم الديني والدنيوي وتأسست مدارس الفقه والادب وامتد نفعها الى سائر بلاد المغرب

<sup>15)</sup> انظر الى كتاب عبد الله العربي، تاريخ المترب الصفحة 78/79 16) نفس المصدر الصفحة 58.

والاندلس غربا والى ممالك السودان والصحراء جنوبا والى صقلية جنوبي ايطاليا همالاي (17)

«كما انضم جامع الزيتونة منذ القرن الثاني الى جامع عقبة ابن نافع رضى الله عنه، فتعززت بذلك المسيرة العلمية ووجد علم المدينة المنورة وفقه الحبجاز في الفريقية، أرضه الحصبة فاستقر بها مذهب السنة والجماعة باعتداله وثراته على يد طائفة من العلماء الاجلاء المؤمنين العاملين من أمثال على بن نهاد والامام سحنون» (18).

وبالفعل، فسرعان ما تحولت القيروان الى عاصمة سياسية وثقافية ودينية لدول عديدة متعاقبة كدولة الأغالبة، ودولة الفاطميين، ودولة الصنهاجيين.

كما كانت القيروان فعلا منارة للثقافة والعلم والأدب تجاوز اشعاعها حدود تونس.

وبرز فيها علماء أجلاء في الفقه والعلب والهندسة وما إلى ذلك من العلوم الاخترى. وتضم هذه القائمة رجالا من أمثال أسد ابن الفرات والامام سمحنون والطبيب ابن الجزار والأديب ابن رشيق القبرواني وأبو فضل النحوي وعالم الهندسة ابن الشباط وغيوم ممن لا يتسع المجال للكرهم.

ولم يقتصر دور تونس على أنها كانت بلد الاسلام الأبل فحسب بل انها اضطلعت بدور لا يقل أهمية وهو تأصيل مبادىء الاسلام السني والمالكي في المغرب العربي.

فقد لفظت تونس منذ وقت مبكر اسلام الحوارج والاسلام الشيعي واعتنقت الاسلام السني المبنى على التسام ورفض التطرف الديني والعقائدي.

وبالرغم من اختلاف المؤرخين والدارسين لهذه الحقبة حول أسباب فشل الاسلام الشيعي في بلادنا وأسباب انهيار الحكم الفاطمي بافريقية فانه يمكن التأكيد على ترسيخ المذهب السني في النفوس ورفض السكان الابتعاد عن جوهر الاسلام والولع بالنقاشات المذهبية والطائفية.

<sup>17)</sup> من خطاب الرئيس فين العابدين بن علي في افتتاح أشغال مؤثر الانتفاذ تونس 29 جويلية 1988. 18) نفس للمبدر.

ولا غرابة أن يرفض سكان افريقية هذا المذهب والحال أنه اقترن بأكبر الفترات الدامية وأكثرها عنفا في تاريخ تونس على الاطلاق.

فقد روى لنا المؤرخون ما رافق حكم الفاطميين في تونس من إراقة للدماء ومن الفوضى والإكراء الديني وعدم الاستقرار (19).

كا لا بد أن نشير الى مختلف الثورات والفتن الدينية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة ومن أحمها ثورة أبي البزيد ابن كيداد الملقب «بصاحب الحمار» وكانت ثورته الأولى من نوعها في افريقية التي وفضت المذهب الشيعي ودعت جهرا للعودة الى المذهب السنى (20).

ولعل هذاالتناقض الذي برز منذ البداية بين أهداف الدولة الفاطمية وثمارستها وبين التوجهات العميقة لسكان افريقية هو الذي يفسر فشل المؤسسين الفاطميين في بسط نفوذهم السياسي وواحدا من دوافع رحيلهم الى مصر عام 973 م

ويقيام الدولة الصنهاجية. (937-984 م) وقطع الصلة الرسمية مع المذهب الشيعي استعاد المذهب السني في القيروان مكانت. وكان على أمراء إفريقية اللاحقين أن يراعوا تشبث سكان البلاد بالمذهب السني.

وبعكس تبني أهالي افريقية للمذهب السني المخلص في جوهره للقرآن والسنة، النافر من كل تأويل الرغبة في الابتعاد عن آراء الحوارج والشيعة وكان هذا المذهب أقرب الى نفوس المغاربة الذين وجدوا فيه ضالتهمورأوافيه ملجأ يلوذون به من الافكار الغزية التي وصلتهم عن طريق الحوارج والمعتزلة والشيعة وغيرهم.

ولعل الاشارة الى هذه الحقية التاريخية والتركيز عليها تظل هامة جدا بالنسبة الأجيالنا اليوم وخاصة الشابة منها والحال أن المجتمع التونسي مثله مثل سائر المتمعات العربية الاسلامية الاعرى يجتاز مرحلة عسيرة اختلطت فيها السبل والمفاهيم حول معالي الاسلام وقيمه الروحية الاصيلة.

انظر فرحات الدشراوي تاريخ الدولة الفاطمية.
 انظر عبد الله العربي تاريخ المنوب العربي.

<sup>&</sup>quot;Abdallah Laroui, L'Histoire du Maghreb, PP 125 - 126 (20

الظر كذلك

Hady Roger Idris, La berbéric orientale sous les Zirides - 2 vol

فالاسلام هو دين العلم ودين النور وهو فضلا عن ذلك دين التسايح الذي ينبذ الفرقة والحلاف والتناحر بين المسلمين، فقد شكلت هذه المفاهم عبر المصور الاطار العام لتواصل العطاء الحضاري للمسلمين في مغارب الأرض ومشارقها.

وليس من قبيل الصدفة أن فشلت أغلب الحركات والتيارات السياسية والدينية المتطرفة التي خرجت عن هذا العرف وهذه القيم الاسلامية من ذلك فشل الحوارج في المشرق والمغرب على السواء وفشل القرامطة وسقوط الفاطميين في تونس الخ...

ولتن كانت حركات التطرف الديني تندرج عادة ضمن فترات تأزم أو تحول المجتمعات بصفة عامة، فمن الواضح أنها تشكل ظواهر عابرة épiphénomène عاجزة موضوعيا على التأثير الفعل عليها أو تحويل مسيرتها العامة نحو التعلور والتقدم.

ولا شك أن الماضي حافل بمثل هذه الوقائع التي تؤكد قدرات المجتمع التونسي على مقاومة التطرف الديني ونبذه.

وقد جاء في هذا المعنى ما أدلى به الرئيس زين العابدين بن علي في افتتاح مؤتمر قدسية الحرمين الشريفين في 23 سبتمبر 1988 ما يلي :

«لقد أثبت الشعب التونسي تعلقه بدينه واستاتته في الدفاع عنه في كل فرات تاريخه وقد كانت هذه البلاد وماتزال معقلا للرباطات وموقعا متقدما لنشر الاسلام ورد المخاطر عنه وإن هذا الشعب قد تضافرت في بنائه الاجتاعي وشده للى الامة الاسلامية مقومات نبيلة وحدت بين أعضائه ونفت عنه موجبات الفرقة والقزق وأهلته لأن يكون قطبا من أقطاب الاشعاع فهض على صغر المساحة وقلة العدد بأعباء الفكر والنضال في سبيل الاسلام وشر دعوة الحق» (21)

## ويضيف قائلا:

يحتوبه أو يقصى فيه سواه ولا يحق لأحد أن ينصب نفسه المدافع الأوحد عنه بل هو قاسم مشترك بين الجميع كان دائما الدرع الواقية من الأخطار والحارس اليقظ على اتحاسك الاجتماعي يوفق ربوحد ولا يفرق ولا يشتت» (22).

وخلاصة القول، فإن المتنبع لتاريخ تونس منذ الفتح العربي الاسلامي يدرك مدى تجذر أسس الاسلام السني وقواعد المذهب المالكي وقد ظلمت الأسس الدينية لهذا الاسلام من أهم عوامل الاستقرار السيامي في بلادنا ومن أهم مقومات النهضة الحضارية التي عرفتها البلاد التونسية على مر العصور.

ولعل اختفاء هذا الأسلام القريم المعتمد على الاجتهاد وحرية الفكر والعقل كان من أهم عوامل الانحطاط التي ميزت العهد الحقصي، فتراجع الاشعاع الثقافي الذي عرفت به بلادنا واعترى الضعف والوهن كيان اللولة والمجتمع الى أن سقطت اللاد تحت الهيمنة الاجنبية في ألواحر العهد الحفصي مجسمة في الاحتلال الاسباني سنة 1575 فالاحتلال الفرنسي سنة 1871.

لذلك، جاءت رؤيته رؤية تاريخية شاملة للماضي كما هي للحاضر أنذلك وهي نظرة تسمى للى تجاوز عوامل الضعف وبناء مقومات المجتمع السليم عبر وعي دقيق وفهم عميق لعوامل العمران البشري والحضارة الانسانية.

> الباب الثاني الأبعاد الاصلاحية لمشروع السابع من نوفمبر

<sup>22)</sup> كلمة الرئيس بهن العابدين بن على في افتتاح أشغال مؤثر الانقاذ بتاريخ 29 جويلية 1988.

وهذا التواصل يشكل احدى السمات الاساسية في خطابات الرئيس زين العابدين بن على وأعماله وأفعاله السياسية منذ البداية، إذ يقول :

«وغن نطمح أن يكون العهد الذي افتتحناه معا حلقة في سلسلة الإبداع الحضاري لشعبناء فنحن واثون لأنبل وأجمل ما في تقاليد شعبنا النضالية تتحملها كأمانة نطورها ونصيف إليها.

نحن نصلح ولا تهدم، نضيف ولا نمحو، نقيم ماضينا عن تبصر ودون غرور ولا تحامل نحز بدون صلف ولا كبرياء بخير ما جنينا دون أن تأخذنا العزة بالنفس فغفل على النقائص.

ومن هذا النطاق، افتنحنا هذا المهد بقراءة متأنية لتاريخ حركتنا الوطنية، مقرين العزم على اعادة الاعتبار لجميع وموزها البارزة حتّى ننصف شعبنا ونضال آلاف الأبطال الذين كاد أن يلفهم النسيان.

إن وفاء حزبنا لرجالاته الايرار، ومناضليه المخلصين، ممن ضحوا من أجل تخليص البلاد من الاستعمار أو اسهموا في بناء الدولة الجديدة يقتضي منا تبجيلهم وتكريمهم، <sup>(23</sup>.

وقد تجل حرص الرئيس بن علي الدائم على التذكير في كل المناصبات الوطنية بالمصلحين والمجاهدين والمناضلين ورجال الدولة الذين برزوا منذ منتصف الفرن الماضي.

والحقيقة الاعرى هي أن الرئيس بن على ظل وفيا لمصلحي تونس ومناضليها ومفكريها وأعاد الاعتبار للعديد من هؤلاء الذين كادوا يدخلون في باطن النسيان وكادت أسهاؤهم واسهاماتهم تنشر وتتلاشى من الذاكرة الجماعية.

وهذا هو معنى التواصل وترابط الماضي بالحاضر بل واستثمار هذا الماضي لحدة أهداف المستقبل.

# 1) تونس، بلد رائد في النهضة والاصلاح

تعتبر تونس من أهم وأقدم الانطار العربية الاسلامية التي نمت وترعرعت فيها التيارات الاصلاحية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وربما كانت بلادنا تحتل

<sup>23)</sup> الصدر السابق.

المرتبة الثانية بعد مصر من حيث عراقة التجارب الأصلاحية وعمق التقاليد التحديثية فيها. فمنذ عهد الباي حمودة باشا (1794 - 1814) وأحمد باي (1837 - 1855) أصبح الاصلاح السيامي والاقتصادي والمصرافي هاجسا من المواجس الثابتة لدى سلطة البايات التونسيين ومشفلا حاضرا لدى النخبة السياسية التونسية، منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وقد حدثنا المؤرخ الكبير أحمد ابن أبي الضياف في مؤلفاته العديدة وخاصة كتابه الشهير «اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان» عن هذه المساعي الاصلاحية لأحمد باي وخلفائه، كما عدد لنا مآثرهم وأهم انجازاتهم وخاصة الاصلاحات العسكرية المتمثلة في بناء المدرسة الحربية بباردو ومدرسة الصادقية بنونس (24).

والفعل، فقد تَجِل الوعي الأصلاحي لدى النخبة التونسية حيث ساعد على ذلك تفاعل مجموعة من العوامل منها ضعف وانحطاط الحالة العامة التي كانت عليها الإيالة التونسية.

بالاضافة، فقد كان هذا الوعي المبكر بضرورة الاصلاح وليد الاحتكاك بالغرب ومحاولة تقليده والاقتباس عنه ومنها تعرض تونس الى الاستقطاب اللولي بين الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية (فرنسا وبريطانيا العظمى) والدولة العثانية.

ولقد كان احتلال الجزائر من قبل الاستعمار الفرنسي انذارا مبكرا بالخطر الذي يتهدد تونس فيما لو استمرت أوضاعها السياسية والاقتصادية على ما كانت عليه من انحطاط وتخلف.

لللك جاءت اصلاحات أحمد باي هادفة الى تحديث الهياكل الادابية والمالية للنولة وبعث نواة جيش متطورة، مجهز بوسائل دفاعية حديثة، كا استهدفت هذه الاصلاحات الى تدعم أسس النولة التونسية ودعم استقلالها التدريجي عن الباب العالي، وفرض سيادتها فوق أرض تونس.

وقذ تجلى هذا المنحى الاستقلالي الجديد لأحمد باي باستخدامه اللغة العربية في مراسلته مع الباب العالى خلافا لما جرت به العادة.

انظر جان غالياج، أصول الحداية الفرنسية ... الشركة التونسية فلتوزيع ... تونس 1968.
 انظر أحمد عبد السلام : للأوضون التونسيون من 376.

وقد أشار بيرم الخامس الى هذه المراسلة الرسمية التي كتبت باللغة العربية لأول مرة بقوله «ها نحن نثبت هنا نص المكاتب التي أرسلت من ولاة هذا القطر في النصف الأخير من هذا القرن حتى يتيقن معها زوال كل شبهة ولم نذكر ما كان قبل هذه المكاتب لأن المكاتب كانت ترسل باللسان التركي. ولما تقادم عهد الولاة بتونس نشأ جيلهم الاعير على جهل باللغة التركية وكان أحمد باشا صاحب المكتوب الأول ذا احتراز ونقد، فكر فلم يرد أن يمض كلاما لا يفهم اسرار تركية فكتب باللغة العربية وقبلته الدولة اذ كثير من نماليكها عربي ولا يسمها انكار لغة شريعتها التي هي الحامية والذابة عنها» (29.

هذه الفقرة من كتاب بيرم الخامس تعكس الوعي المبكر لدى أحمد باي بضرورة بلورة مفهوم الدولة الحديثة من خلال اصلاح هياكل الادارة والدفاع وتأكيد استقلال الايالة التونسية. ومن هذا المنطلق فان استخدام اللفة العربية في المراسلة الرسمية عوضا عن التركية يكتسى طابعا روزيا كبيرا.

هذه المساعي من أجل استقلال البلاد كانت تبذل بصغة موازية مع انجاز جملة من الاملاحات الدستورية والسياسية.

لقد تجلى الاصلاح في عهد محمد باي (1855 - 1859) ومحمد الصادق باي (1859 - 1882) في تحوير النظام السياسي والحد من الحكم المطلق وارساء «دولة القانون والمؤسسات» اذا جاز استخدام مثل هذا المصطلح المعاصر <sup>(26)</sup>.

هذه الاجراءات الاصلاحية تجسدت في اعلان «عهد الامان» من قبل عمد باي يوم 10 سبتمبر 1857، وقد احتوى هذا العهد على ضمانات دستورية لسكان الايالة التونسية «على اختلاف الأديان والالسنة والألوان» وذلك لحفظ أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم ولتحقيق المساواة بينهم أمام القانون وتأمين حرية المعقدات الدينية لهم.

أما الحطوة الاصلاحية الثانية، فقد تمثلت في تبني دستور للبلاد من قبل البامي الجديد محمد الصادق (1859 -1852) وذلك بتاريخ 29 جانفي 1861.

كنا يهم الحاسس وصفوة الاديار بمستودع الامطار والاتطارات الجزء الأول من 138 الطيعة الاحاصية القاهرة. 26) انظر أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أمل الرماد. واجع كتاب جان غاناج وأصول الحماية الفرنسية في تونس انظر النشرية التي أحمدها الاستلا علي الهجوبي بعنوان المبيئة ألمربية الحليجية 191-1992. صفحة أ وقد تضمن «الدستور» الجديد كل الوعود التي نص عليها عهد الأمأن سنة 1857 فيما يتعلق بأمن كل سكان البلاد ومساواتهم كا تضمن زيادة على ذلك الفصل بين السلطات الثلاث. وبهذه الصورة تكون السلطة القضائية مستقلة في حين بقيت السلطة التنفيذية بيد الباي، أما السلطة التشريعية فقد أوكلت الى المجلس الأكبر «الذي هو بمثابة البيلان الذي يكون الوزراء حسب الدستور الجليد عسؤولين أمامه.

إن الجديد في هذا الدستور، وهو الأول من نوعه في كافة العالم العربي الاسلامي، هو وضع قانون، يحكم بمقتضاه الباعي بالتعاون مع مجلس استشاري برلماني.

ولهذا المجلس القدرة ولو نظريا على عزل الباي فيما اذا وفض تطبيق دستور (<sup>27)</sup>.

كل هذه الاصلاحات الناجمة عن دستور 1861 هي بمثابة الثورة في نظام الحكم السياسي في تونس.

وقد تضافرت جهود المصلحين التونسيين من أمشال أحمد ابن أبي الضياف وخير الدين باشا وسالم بوحاجب ومحمد بيرم الخامس وغيرهم من المتحمسين والمدافعين عن الاصلاحات السياسية والاقتصادة في الأيالة

التونسية و التونسية ولا شك أن الافكار الاصلاحية التي بلورها خير الدين باشا في كتابه «أقوم المسالك في مُعرفة أحوال الممالك» تبقى من أبرز الأعمال الجليلة التي ظهرت في المتصف الثاني من القرن التاسع عشر (288).

أما أهم جزء في هذا الكتاب، فهو المقدمة التي عبر فيها خير الدين عن آرائه «في أسباب تقدم الشعوب وانحطاطها من جيل الى آخر» كما أن الفكرة الرئيسية تتمثل في ضرورة وجود ادارة مستقيمة، قادرة على ضمان العدالة وللساواة لمراعايا أمام القانون وان مثل هذه الادارة المقامة على التنظيمات ذات الجدرى،

<sup>72)</sup> انظر ج من فان كريكن خير الدين والبلاد التونسية 1800-1881 دار سحنون 1908 ــ الصفحة 57.
72) مبدر مدا الكتاب الذيم أول مرة في شكل كرابيس في المطبقة الرسمية عام 1808 وقد لائل أصداء كيوة الى كامل أتحاد اللها الدين الاسلامي. وهو مرجع ثمين ووثيقة قيمة في جرى الفكر الاصلاحي التواسي.

تظل في رأي خير الدين باشاء الشرط الأساسي لازدهار البلاد في أي مكان وزمان.

و خلافا لابن خلدون الذي يستشهد به خير الدين مرارا عديدة ويعبرو المقام الأولى، فهو يعتبر أن المناخ وخصب الارض أمران ثانويان في ازدهار الاثم والشعوب بل ان الاهم في نظره يتمثل في مبادىء العدل والمساواة ويستشهد خير الدين بحديث الرسول الذي قال:

«العدل عزالدين وبه صلاح السلطان وقوة الخاص والعام وبه أمن الرعية وغيهم» <sup>(29)</sup>.

وبالنظر إلى أفكار خير الدين باشا الاصلاحية، يمكن توزيعها ضمن المحاور التالية :

- أم الاصلاحات السياسية والادارية
  - ب) الاصلاحات القضائية
  - ج) الاصلاحات الجبائية والمالية
- د) الاصلاحات التعليمية والتربوية

وليس من قبيل الصدفة أن تلتقي هذه المحاور في فكر خير الدين باشا في ملاعمها العامة بملامح المشروع الاصلاحي للسابع من نوفمبر.

فهذا النظام القام على المؤسسات السياسية هو حسب خير الدين، أساس الحضارة والثورة في أوروبا، وهو أحد عوامل النهضة الاروبية فكما لاحظ ابن خلدون بأن الظلم والحكم المطلق هما السبب في انهيار الحضارة، يسجل خير الدين تطابق هذه الافكار مع الوضع السائد في أروبا.

ان هذه المؤسسات السياسية التي تضمن وجود اداوة جيدة في أروبا لم تضبط على أساس المبادىء الدينية بل على العقل والتجربة. ذلك لأن العقل والتجربة وليس الدين مثلما هو الشأن عند المسلمين هما اللذان علما التصارى أنه بدون مثل هذه الاداوة يستحيل تحقيق الازدهار في هذا العالم (30).

<sup>29)</sup> أقيم للسالك؛ الصفحة 9.

<sup>30)</sup> انظر خير الدين والبلاد التونسية نفس الصدر 125 انظر 1970 Jean Planon, Khereddine homme d'Etat MTE ا

لهذه الاسباب طالب خير الدين بتبني هذه الاصلاحات الادارية على الطريقة الاربية دون أن يرى في ذلك خروجا عن الشريعة أو تعاليم الاسلام.

أما فيما يتعلق بأفكار خير الدين الاقتصادية، فهي مستمدة على ما يبدو من الافكار الرائجة في تلك الفترة بأروبا الغربية، وهي تتطابق في ملامحها العامة مع التيارات والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي يتزعمها آدم سميث ويهكاردو وسيسموندي.

وتتلخص هذه الأفكار في مطالبة خير الدين ليس فقط بالاصلاح الاداري والقانوني كشرط أساسي لازدهار البلاد، بل أنه ذهب الى أبعد من ذلك عندما ركز على دور الدولة في تنظيم هياكل الاقتصاد والحياة الاقتصادية. ولعل هذا الجانب في تفكير خير الدين دفع بمعض الدارسين للحديث عن الأفكار الاشتراكية أو ما قبل الاشتراكية لدى خير الدين في الميدان الاقتصادي (31).

ومهما يكن من أمر، فقد ظهر خير الدين في كتابه أقوم المسالك رجلا برجماتيا في الميدان الاقتصادي يهمه الواقع الملموس. فهو لذلك اتحذ جملة من الاجراءات الهامة في الميدان الفلاحي والصناعي والتجاري. كما عمد الى سياسة محكمة في الميدان المالي والجبائي وتنظيم خزينة الدولة، وهو ما جعل منه رجل دولة مقتدر ومخلص ونزيه تمدوه عزيمة قوية للاصلاح والتنظيم الاقتصادي.

ومن الغريب حقا أن يكون خير الدين قد اعتبر التفوق الأوروبي تفوقا تقنيا واقتصاديا بدرجة أولى وسياسيا وعسكريا بدرجة ثانية ولذا فهو يناشد المسلمين بالعمل على التصدي للهيمنة الاروبية وذلك باقباس عوامل القوة والمناعة من الأروبين أنفسهم. ويتطوير أسس التعليم واصلاحه.

وفي هذا الباب يعدد خير الدين أسباب هذه النهضة العلمية الأروبية واصفا باعجاب كبير بعض الاختراعات العصرية التي توصلت اليها أروبها مثل الباخرة والمكنة والقاطرات الخ...

ويقول خير الدين أنه لم يكن في امكان الحضارة الأوربية أن تتطور لولا الاهتام البالغ بالتمليم ولولا التشجيع المستمر للفنون والعلوم. ولهذا الغرض خصص

Béchir Tilli, Elements pour une approche de la pensée socio-économique de (31 ,Kheroddine - Revue de l'occident Musulmana et de la Meditertanée 1970 PP 119 - 152

حير الدين صفحات عديدة من مقدمته للنظام التعليمي القرنسي واصفا نماذج غتلفة من المدارس وعارضا نبلة عن المؤسسات الاكادمية بها <sup>(63</sup>).

وفي الواقع، فان هذا الاهتام بالعلم والتعليم كان من أوكد الهواجس والمشاغل لدى عامة المصلحين التونسيين منذ القرن التاسم عشر. وقد تواصل هذا الاهتام بالمؤسسة التعليمية ورجالاتها في عهد السابع من نوفمبر، اذ حظي اصلاح التعليم بكامل العناية كأحد أركان المشروع الاصلاحي الجديد.

يقول الرئيس بن علي في هذا الباب:

«وفي المجال التربوي، منعمل جاهدين على دعم الثقة والحوار مع كافة الاطراف بما يساعد مؤسسات التعلم على أداء دورها كاملا ويمكن البلاد من جني الثمرات على قدر ما تبذله من جهود وما ترصده من أموال من أجل تخريج النخب وتحقيق الرقي العلمي والتكنولوجي وقد استحدثنا المجلس الاعلى للتربية والتعلم والبحث العلمي حتى يعيننا على رسم الملاح الرئيسية لحفلة التكهن وتفيذها، ونظمنا استشارة موسعة حول اصلاح التعلمي» (33).

وخلاصة القول فان اصلاحات خير الدلين باشا وأفكاره ظلت رمزا للمبادىء الاصلاحية بالنسبة لاجيال التونسيين الوطنيين، بل انها تجاوزت البلاد التونسية لتؤثر بلمورها في التيارات الاصلاحية في المشرق العربي الاسلامي.

ولعل أبرز ما في الاطروحات الاصلاحية لخير الدين باشا هو معالجتها موضوع الحداثة والتحديث في العالم العربي الاسلامي بأسره.

## 2) تونس بلد رائد في الحداثة والتحديث

يشكل مفهوم الحداثة بلا أدنى ربب واحدا من المفاتيح الاساسية لفهم جوهر الفكر الاصلاحي التونسي. وقد جاء هذا الوعي بضرورة التحديث والتعصير الشامل نتيجة للاحتكاك مع الغرب الأروبي وللتوسع العسكري

<sup>32)</sup> أقيم المسالك 65-69.

انظر على الحيوبي نفس للصدر 22. 33) من خطاب الرئيس زين العابدين بن على إن افتتاح أشغال مؤثر الانقاذ بتاريخ 29 جويلية 1988.

والسيامي المباشر الأروبا في العالم العربي منذ بداية القرن التاسع عشر (استعمار الجوائر 1830) وامتداد هذا الاستعمار الأجزاء أخرى من العالم العربي وخاصة مصر وتونس عام 1881 (<sup>34)</sup>.

وقد ظهرت بوادر هذه «الفجوق» في مستوى التطور المادي والعلمي بين المجمع الاروبي والعربي الأساسي المجمع الاروبي والعربي الأسلامي من خلال الاحتكاك التجاري والاتصال السياسي واطلاع بعض المثقفين على ما مسجلته البلدان الاروبية أنذاك من تقدم كبير في مادير. الاكتشاف العلمية والتقنية.

ومن بين هؤلاءٍ نذكر بالطبع رفاعة رفعة الطهطاري والشيخ الحابرتي وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي الخ... (35).

في هذا السباق التاريخي العام ولدت النهضة الفكرية التونسية انطلاقا من الحالة الاجتاعية والسياسية الداخلية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي وهذه النهضة هي حصيلة الصدام في مستوى الرعي التونسي بين القديم والجديد.

فالأفكار الاساسية لحركة الاصلاح حولت المجتمع التونسي منذ أوائل القرن وحتى أيامنا هذه الى ساحة مضطربة بالنظريات والاجتهادات المتقاربة أحيانا والمتعارضة أحيانا أخرى.

ويمكن من خلال ما ظهر في كتابات العديد من زعماء الاصلاح التونسيين تلخيص اشكالية الحداثة ضمن المحاور التالية:

1) بناء الدولة الحديثة بالمفهوم الجمهوري واستعادة السيادة الوطنية المغتصبة.

2) تركيز أسس اقتصاد عصري يكون دعامة لهذه السيادة السياسية.

 تحديث المجتمع التونسي وتطوير التراث الثقافي بما يتماشى مع متطلبات العصر المدنية.

تلك أهم المحاور لميلاد الحركة الوطنية التونسية ومبادثها الفكرية، وقد كانت هذه المبادىء متأثرة في مضمونها بمختلف التيارات الاصلاحية المشرقية تارة والغربية تارة أخرى.

<sup>13)</sup> انظر دراستا بموان هالفكر الإصلاحي التونسي ومضاعفات الهيط الحارجي خلال شرة المشرينات.» الملتقى الدول حول حركة الإصلاح يونس إلى اللث الأل من القرن المشرين 27-24 أكبور (1991. 1813 Béchir les rapports culturels et Idéologiques entre Porient et Poccident en Tunisie (35, au XIX Ame siècle 1830 - 1880 Tunis 1974

هذه المكانة المتميزة لحركة النهضة في تونس مهدت للميلاد المبكر للحركة التحريرية في بلادنا.

يقول الرئيس زين العابدين بن على في هذا الصدد.

«أن حركتنا النهضوية والتحديثية هي من أقدم وأعرق وأخصب ما عرفت الأرض العربية. ونحن نعتز عن جدارة باسهام أمثال خير الدين وابن أبي الضياف وقابادو والبشير صفر والطاهر الحداد، وعمد علي الحامي وغيرهم في حركة النهضة العربية وكفي هذه البلاد فخرا أن كانت أول بلاد عربية تستصدر دمتورا في منتصف القرن».

ويخصوص الدور النضالي لرواد الحركة الوطنية ومؤسسوها جاء في أحد خطابات الرئيس بن على ما يلى :

«ولقد أظهر شعبنا عبقرية نضالية تنظيمية فريدة من نوعها. وليس أدل على ذلك من أن حزب الدمتور الذي نستلهم قيمه الأساسية ونجدد رسالته هو أعرق حركة سياسية تمريرية على امتداد العالم العربي وأحد ثلاثة من أعرق الاحزاب السياسية في العالم الثالث» (30).

ويالقمعل، فقد برزت منذ بداية القرن فقة من الشباب التونسي الوطني كقوة قادرة على قيادة الحركة الوطنية، حاملة مشعل التنوير والتعليم والاصلاح. وكانت هذه الفئة متشبمة بالافكار الاصلاحية الغربية منها والمشرقية.

أما الاضلاحات التي نادى بها هؤلام الشباب النونسي من أمثال على باش حامبة والشاخل خير الله وعبد الجليل الزلوش، وعبد العزيز الثعالبي فإنّها تعكس مدى تأثر ها بالغرب الاوروبي ومبادى الجمهورية الغرنسية.

وقد ترجم كتاب «تونس الشهيدة» الذي ألفه عبد العزيز التعالبي عام 1920 عن هذه التطلعات الجديدة التي نشبت في أعقاب الحرب الكبرى. كما عكس أيضا مدى التأثر بالأطروحات المتداولة في العواصم الاروبية حول الليبرالية والاشتراكية، وحق الشعوب في تقرير المصير، والمبادىء الجمهورية، والمساواة بين

<sup>36)</sup> من خطاب الرئيس أمام مؤثمر الانفاذ

الشعوب الخ... فكل صفحات مجلة «للغرب» التي أمسها محمد باش حامية في جنيف تضمنت مثل هذه الأفكار التحرية السائلة في أروبا غداة الحرب الكبرى <sup>(37)</sup>.

وهذا الطاهر الحداد يدخل بدوره المركة الأصلاحية من بابها الواسع من خلال كتاباته الثورية في مجال العمل النقابي وتحرير المرأة. نقد كان لكتابيه سلامال التونسيين وظهور الحركة النقابية (1927) سلام أثر مدوي في الأرساط الفكرية التونسية نظرا لجرأة هذه الاطروحات الاصلاحية ولطابعها المتجذر.

وطوال فترة المشرينات، ظل الأمل يراود العديد من الزعماء التونسيين حول المكانية افتكاك بعض الاصلاحات الادارية والتعليمية من المستعمر الفرنسي. كا ظلت العواصم الاروبية وخاصة جنيف حيث انتصبت عصبة الأمم مقصدا لزعماء الاحزاب السياسية التونسيين ومصدوا من مصادر الاستلهام والتأثير الاديولوجي والسياسي.

هذه الخطوط العربضة تبرز كما نرى أهمية المحيط الخارجي في بلورة وتطور الفكر الاصلاحي التونسي.

ومن الواضح أن تضافر غتلف هذه الموامل والافكار مكنت من توفير الارضية الملائمة لتصاعد الكفاح الوطني خلال الثلاثينات، هذا الكفاح الوطني الذي تفذى بأسس الفكر الاصلاحي السياسي الاروبي والغربي على السواء.

فقد كان تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي عام 1934 من قبل الزعيم الحبيب بورقية ورفاقه حصيلة مجمل هذه التطورات الجوهرية في الفكر الاصلاحي التونسي. ولكنه يعتبر نقلة نوعية جديدة في مسار الحركة الوطنية التونسية.

إلا أن المركة بين الجناح السلفي والجناح التجديدي ظلت مستمرة في صلب هذه الحركة الوطنية نفسها طوال الثلاثينات والاربعينات وحتّى غداة

<sup>73)</sup> انظر دراستا حول فالفكر الإسلاحي التونسي ومضاعفات الهيط الخارجي الندوة الدولية حول الإسلاح بيونس. تونس 27-24 أكتوبر 1991.

الاستقلال وهذه المعركة تعكس في جوهرها قضية الحداثة والتحديث ومضمون الاصلاحات التي انطلقت غداة الاستقلال السياسي عام 1956 (<sup>38)</sup>.

## تونس، بلد رائد في التحرير والاستقلال

لقد كان الاستقلال السيامي لتونس عام 1956 تتويجا لممارك التحرير الوطنية التي خاضها الشعب التونسي طوال الثلاثينات والايعينات وبداية الحمسينات. وهذا الاستقلال هو في الوقت نفسه تجسيدا الأحلام وآمال أجيال المصلحين التونسيين الذين تماقبوا على مر السنين منذ بداية القرن المشرين ولم يكن هذا الاستقلال السيامي فاتحة عهد جديد فقط بل وأيضا الخطوة الأولى نحو ميلاد الجمهورية التونسية التي أعلن عن قيامها في 25 جويلية 1957 (69).

وبحصولها على الاستقلال الداخلي في غرة جوان 1953 أصبحت تونس البلد المغاربي والافريقي الأول الذي تحرر من هيمنة الاستعمار الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك أكثر من معنى سياسي وحضاري (<sup>00)</sup>.

ولا شك أن تلك المرحلة الزاخرة من تاريخ بلادنا، مرحلة الاستقلال، وما رافقها من ملحمات نضالية وتضحيات جسام من مختلف فعات الشعب التونمي، جدية بأن تسجلها الذاكرة الجماعية الوطنية.

يقول الرئيس زين العابدين بن على في هذا المضمار ما يلى :

«إننا مدينون بفضل هذا اليوم الجميد لرجال بررة كرام تعاقبوا جيلا بعد جيل منذ أواسط القرن الماضي وعاهدوا الله على الجهاد في سبيل حماية الوطن العزيز من أسباب الضعف ومطامع الاستعمار في سبيل تخلصه من الحماية التي فرضت عليه واستعادته لكرامته واستقلاله (...)

وجدير بنا في مثل هذه المناسبة أن نذكر كل المصلحين والمجاهدين والمناضلين ورجال الدولة الذين مهدوا لنا السبيل بالاستقلال والبناء لنواصل التغيير

<sup>38)</sup> تفس المبشر.

<sup>39)</sup> واجع مقالنا بالفرنسية في مجلة حقائق بناريخ 5 أوت 1988 تحت صوران All Tuminie à l'houre de la المحتم مقالنا بالفرنسية في مجلة حقائق بناريخ 5 أوت 1988 تحت صوران

<sup>40)</sup> جاء الأعلان عن الاستقلال للداخل على لسان قيس الجالس القرنسي بيار منداس قرانس في خطابه أمام الباي بتاريخ 31 جويلية 1934 يقصر قرطاج.

والامبلاح وندعم المكاسب والمنجزات من أمثال المصلح الكيور خير الدين والزعم صالح بن يوسف والنقابي الوطني فرحات حشاد والزعيم الرئيس السابق الحبيب بروتية الذي لا ينكر فضله في تحرير البلاد وبناء دولة الاستقلال» (<sup>(41)</sup>.

وبالفعل، فقد بادرت دولة الاستقلال منذ الأيام الأولى وعلى غرار التجربة الكمالية في تركيا غداة الحرب العالمية الأولى، يتعلبيق برنامج جرىء من الاصلاحات الهيكلية وتحديث الحياة الاجتاعية والتقافية وذلك بهدف التعجيل بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية الوطنية.

وقد استند هذا البرنامج التحديثي الواسع على التوفيق تارة بين الاسلام والحداثة وعلى المنهج الليوالي الغربي تارة أخرى (<sup>(22)</sup>.

وقد شكلت الدولة التونسية الفتية خلال هذه المرحلة أداة التغيير الرئيسية في المجتمع واضطلعت بثلاث مهمات رئيسية في المجتمع هي :

\_ بناء مؤمسات السيادة الوطنية

ــ تحديث الاقتصاد وتطويره.

ــ تطوير الحياة الاجتاعية عبر برنامج واسع للتعليم والتثقيف الجماعي

وقد تمثلت هذه للهمات الرئيسية الثلاث في تحقيق عدد كبير من الانجازات الدستورية. (دستور 1959) والقانونية رجملة الأحوال الشخصية عام 1956) بالاضافة الى تونسة الامن والقضاء والاعلام.

وقد حققت تونس بفضل هذه الاصلاحات العديدة قفزة كبيرة جعلتها تتبوأ في ظرف قصير جدا مكانة مرموقة في طليعة البلدان العربية الاسلامية النامية.

ولا أحد ينكر مثلما أكده الرئيس بن علي الدور الفاعل الذي اضطلع به الزعم الحبيب يورقية لانجاز مثل هذه الاصلاحات الجوهرية التي وضعت البلاد مجددا في ركب الأمم النامية والمتطلعة نحو آفاق أرحب من المناعة والازدهار الاقتصادي.

 <sup>(4)</sup> من خطاب الرئيس زين العابدين بن على في عبد الاستقبال 20 مارس 1992 صحيفة الحرية 1992/03/21

<sup>.</sup>M.S. Tlatii, Ecrits sur l'indépendance (42

«إننا نحتر بما أضافه الرئيس السابق الحبيب بورقية الى الحركة الوطنية وخاصة اضفاءه الصيفة الشعبية الأصيلة عليها وهو الذي كان له شرف الرئاسة الأولى للجمهورية.

ومهما أخطأ أو أصاب، فيما عمل وما أنجز، فلا مجال إلى انكار ما قدمه للبلاد من خدمات مثلما أكدنا ذلك في بيان السابع من نوفمبر، على أن كل ذلك موكول في النهاية الى التاريخ والمؤرخين إذ المهم اليوم هو أن ننجز في تبصر وبروح حضارية عالية عملية الانقاذ والاصلاح والتأسيس» (<sup>(48)</sup>.

تلك هي رئية السابع من نوفمبر الى التتاريخ الوطني المعاصر رئيمة أساسها التقدير والاجلال والوفاء الى كمل رجالات تونس وشهدائها الكرام.

وهي رئية خالية من كل نية لتحريف هذا التاريخ أو استخدامه لغرض من الاغراض أو تأويله بحسب الأهواء أو التقلبات السياسية، مثلما هو الشأن في كثير من أنحاء المعمورة بل هناك اقرار بدور للؤرخين دون غيرهم في استجلاء الحقائق التاريخية وفق نظرة علمية نزيهة ومجردة.

وقد عبر الرئيس بن على عن ذلك بكل وضوح عندما قال :

«وأود أن أعلن هنا قرارنا بانشاء معهد لتاريخ الحركة الوطنية يجمع بين متحف الحركة الوطنية وبين البرنامج الوطني للبحث حول التاريخ الوطني تكون له ذاتيته المتميزة ويجمع نحبة من الباحثين وينقذ من الاندثار ذاكرة شعبنا النضالية وأهم مآثرها.

إيمانا بأهمية هذا المعهد، فاننا سوف نعطيه من الدعم ومن الامكانات ما يجعله مؤهلا لأن يسهم بحق في تفذية روح الاعتزاز بالوطن ولأن يبرز بوضوح وجلاء عقرية شعبنا باعتبارها من أنبل ما في التميز الرائد لحضارة الانسان» (<sup>44)</sup>

هذه هي رؤية الرئيس زين العابدين بن علي إلى تاريخنا الوطني رئية قوامها المرضوعية وأساسها الاقتناع بأن حاضر الشعوب وليد ماضيها وأن المستقبل ليس منبت الصلة بالحاضر، بل أن المستقبل هو الحصيلة التراكمية لمجمل التطورات

 <sup>(45</sup> من كلمة الرئيس زون العابدين بن على إن حفل تنصيب أعضاء الحكومة الجند قرطاج 27 جويلية 1988.
 (44 نفس للصدر.

والتغورات المجتمعية المنجزة. وهذه الرؤية تعتبر أن مستقبل شعبنا ليس قدرا محتوما بل أن أمام كل مجتمع في لحظة معينة من تاريخه احتالات متعددة للمستقبل، يتعين الكشف عنها، وعاولة رسم المعالم الاساسية لكل منها، واختيار أفضلها.

## الساب الثالث

## الأبعاد الخلـدونيـة لمشروع السّابـع من نـوفمبــر

#### 1) المرجعية الخلدونية للمجتمع المدني

إن كان هناك مصطلح يحظى اليوم باهتهام الباحثين والدارسين التونسيين، فهو مصطلح «المجتمع المدني».

فالمجتمع المدني هو مشروع يطبح الى تجسيده نظام السابع من توفمبر وذلك بسن القوانين الدستورية والاقتصادية والاجتاعية اللازمة وتجديد القواعد الموضوعية التي يتمين على القوى الحية في البلاد المحسك بها كشرط أساسي لبلوغ هذا الهدف.

وقد تردد هذا المصطلح أكثر من مرة في خطب الرئيس زين العابدين بن على، مركزا على الطابع الحضاري لهذا المشروع وعلى أهلية الشعب التونسي ونضجه وقدرته على تجسيده. هذه المبادىء العامة وردت في بيان السابع من نوفمبر حيث يقول :

«إن شعبنا بلغ من الوعي والنضيج ما يسمح لكل أبنائه وفعاته بالمشاركة
 البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر
 أسباب الديمة واطية المسؤولة على أساس سيادة الشعب».

فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق تعددية الأحراب السياسية والتنظيمات الشعبية» (<sup>68)</sup>.

<sup>45)</sup> انظر بيان السابع من تولمبر.

لقد كان بيان السابع من نوفمبر أول نص يشير بوضوح إلى أهلية المجتمع التونسي ونضجه لبلوغ مرتبة «المجتمع المدني».

ولتن كان بعض المحلين والدارسين يركزون على الاصول الغربية الأروبية المراجع الفلسفية المسلط المجتمع المدني، وذلك بالاستناد الى الدراسات والمراجع الفلسفية والسياسية الغربية والواردة لدى كبار المفكرين الأروبيين من أمثال موتسكيو Rousseau وجون لوك Monteaquieu وأوضوست كونت Monteaquieu وماكس فير Max Weber فلا يجوز مع ذلك اغفال الاسهامات القيمة لكبار الفلاسفة والمفكرين العرب والمسلمين في هذا الباب فقد عالج البعض منهم وفي وقت مبكر جدا الأمس الاجتماعية والسياسية والاخلاقية لما يكن أن يطلق عليه اليوم مصطلح المجتمع المدني (60).

وهؤلاء المفكرين المسلمين من أمثال الفراني وكتابه «آراء أهل المدينة الفاصلة» وابن مسكويه ورسالته في «ماهية المدلى» وكذلك الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» وكذلك الطرطوشي في «سراج الملوك»، سبقوا بقرون رواد الفكر الغربين في هذا الباب (87).

ولا شك أن إسهامات العلامة ابن خللون في كتابه الشهير «المقدمة» تبقى رائدة في هذا الباب وتندرج ضمن قائمة هذه الاضافات العلمية القيمة للمفكرين العرب والمسلمين في منهج علم الأجتاع (48).

بل يمكن دون مبالغة الحديث عن «المفهوم الخالدوني للمجتمع المدني» واعتبار أن استقراعات ابن خالدون هي أكثر عمقا وهمولا ثمن سيق من فلاسفة كإفلاطون وأرسطو.

<sup>46)</sup> انظر محاضرة الأستاذ عبد الباقي المرماسي حيل الجتمع المدني التي ألقاها بدلر التجمع الدستوري الديمتراطي .

<sup>47)</sup> من الملخي أن كتاب الاحكام السلطانية للعاوري يشتمل على وصف نظري للخطط في الدولة الاسلامية وقد ذكر فيه المدل كثيمة يحسن أن يصدف بها الولاة والنضاة والحكام عامة واجم كتاب أحمد عبد السلام ابن خلدون والعدل «الدار التونسية للنشر 1980 الصفحة 40.

<sup>84)</sup> تطلق ومقدمة أن علدوت» على الجلد الأول من سبعة عبلدات يتألف منها كتابه الكبير الذي سماه وتحدث المسلمات وتحدث المسلمات التأكير، وورا عاوضهم من ذوي السلمات الأكبر، ولا سفرت عن ملد المقدمة الصديد من الطباحات وترجمت المقدمة الى المديد من الطباحات وترجمت المقدمة التي المديد من الطباحات الأجمية الطباحة الثانية القاملية 1963.

فمن خلال دراسة كتاب ابن خلدون يتضم لنا أن الرؤية الخلدونية حول المجتمعات العربية في المغرب العربي وهي التي كانت أساسا موضوع ملاحظاته تتركز حول جملة من المفاهم الرئيسية هي :

\_ العمران البشري والتنظم السياسي للمجتمع

الدولة ودورها في تطور العمران

\_ العدل أساس الاستقرار والعمران.

... الاقتصاد وعوامل التقدم الاجتماعي.

هذه المفاهيم التي بلورها العلامة ابن خلدون وجعل منها المقومات الرئيسية في استقرار المجتمعات وتطورها الحضاري تلتقي في ملائمها العامة مع أسس ومبادىء التغيير التي ينشدها مشروع السابع من نوفمبر الاصلاحي.

وقد يبدو من غير الجائز لأول وهلة أن نربط بين الاصلاحات العديدة التي أتجرت أو التي يتم انجازها منذ تحول السابع من نوفمبر وبين جملة الافكار والتحاليل التي وردت في كتابات ابن خلدون.

ومع ذلك ولو حاولنا دراسة جوهر المبادىء التي يحملها هذا المشروع في كل ما يتعلق بقضايا الاصلاح والعودة الى قيم الاسلام المبنية على العدل والاعتدال والاعتدال والتمسك بناصية العلم والتقدم، لادركنا مدى العلاقة الوثيقة بين المنهجية الاصلاحية لمشروع السابم من نوفمبر والرئية الحلدونية لأمس العمران.

فهذه المنهجية الاصلاحية تنبع من صميم التراث الفكري الخلمولي، سواء كان ذلك نتيجة لوعي مسيق أو لجرّد الالتقاء العفوي.

ونظرا لأهمية هذه المفاهم الخلدونية المشار اليها فنحن سنتوقف عندها بالدرس والتحليل قصد ابراز معانيها وارتباطها بصفة جدلية مع المفاهم الاصلاحية الحديثة.

## 2) مفهوم العمران البشري عند ابن خلدون

لعل مفهوم العمران البشري من أهم المفاهيم والمصطلحات في النظرية الحلدونية وفصل من أهم الفصول التي خصصها له العلامة ابن خلدون في كتابه «المقدمة».

يقول ابن خلدون:

«ان الاجتاع الانساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الانسان
 مدني بالطبع أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى
 العمران».

وخلافا لأرسطو، وخلافا لكل الآراء السياسية التي كان يعرفها، يربط ابن خلدون الكيان الاجتاعي للانسان لا بطبيعته الروحية، أو طموحه الغريزي، بل بحاجة الانسان الطبيعية للقوت ولقومات الحياة.

أي بعبارة أخرى فان الحاجة المادية، كقوة أساسية موجهة في تاريخ البشرية، هي القاعدة الأولية الأولى لنظرية ابن خلدون.

أما القاعدة الأولية الثانية في النظرية الحلدينية فتتعلق بتقسيم العمل بين أفراد المجتمع الانساني وعلى هذا الأساس، تتحدد لكل انسان صفته ودوره كعضو في الجماعة العامة أي في المجتمع «فالناس اتما يجتمعون للتعاون في تحصيل المعاش» (<sup>69)</sup>.

ثمَّ ان اجتماع الناس في مجتمع ينشأ عنه احتياجات جديدة تمس المجتمع في الصمم وتنشأ قواتين خاصة هي قوانين الحياة الاجتماعية وقانونها الأساسي هو الحاجة الى وجود ادارة وملك (<sup>09)</sup>.

فالمجتمع يحتاج في بدايته المنظمة الى من يواؤن بين الخاصيات الفردية المتناقضة أما البداية المماثلة في المجتمع هي الملك وهذه هي القاعدة الثالثة في نظرية ابن خلدون.

ومن الصعب تقدير أهمية نظريات ابن خلدون حق قدرها. فلأول مرة في تاريخ العلوم تصبح الحياة المادية للبشر قوة أساسية خلاقة في المجتمع، تحدد جميع الحوانب الأخرى من حياته ومن بينها القيم الروحية والدينية نفسها (<sup>(3)</sup>).

<sup>49)</sup> هو أبو نصر محمد الشهير بالفراني نسبة الى مسقط رأسه ومدينة فاراب الواقعة في أطراف بلاد تركستان المؤود في 259 هجري والمتوفي حوالي سنة 339 الموافق الى 252-251 ميلادي.

<sup>50)</sup> ساطع الحسري، دراسات عن مقدماً ابن خلدون ... القاهرة دار المارف 1933 الصفحة 66. Ywes Lacoste Ibn Khakkoun, Edition Massocro, Parls 1973 PP 248 - 249.

ولأول مرة في تاريخ العلوم يتحدد المجتمع لا كجماعة سياسية بالمفهوم الكلاسيكي ولكن كجماعة قائمة على أساس العمل التعاوني المشترك أي كمجموعة متضامنة في العمل. ومن هذا المنطلق، فإن نظريات ابن خلدون حول المجتمع البشري والانساني تجاوزت نظريات أرسطو والفاراني حول «المدينة الفاضلة» والمجتمع المثالي. فهؤلاء الفلاسفة يحللون «المجتمع المثالي». ولكن ابن خلدون يبحث عن المجتمع الواقعي من خلال العلاقات المبادلة والمنظمة لجميع جوانب حياته.

إن هذه الوقفة عند مفهوم العمران البشري في النظرية الخلدونية تؤكد لنا اذن أنَّ حياة المجتمع غير ممكنة بدون تنظيم سياسي. وقد وصل ابن خلدون في عصره الى ذروة الفهم الممكن لقوانين تطور المجتمع وخاصة، حول التنظيم السياسي للمجتمع.

ولعل بعض هذه المفاهيم المتجلية في فكر ابن خلدون وختاصة منها المتعلقة بتأمين الاستقرار والنظام في المجتمع وقيم العدالة والحرية تجد لها امتدادا في فكر الرئيس بن علي.

«ان النهوض بالانسان يمثل أسمى غاية لهط التنمية، اذ في ازدهار الانسان تركيزا للديمقراطية وضمانا للاستقرار السيامي والاجتماعي مما يعزز روح الثقة ويحفز الى المبادرة والابداع وبهذا تندعم حركة التنمية وتشمل خيراتها جميع المواطنين بطريقة عادلة تفرز مجتمعا متوازنا يقوم على الوفاق وينبذ كل مظاهر العنف والتطرف» (23)

هذه النبذة من خطاب الرئيس بن علي تمكس بوضوح العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاثة عوامل أساسية هي :

- حركة التنمية
- التوزيع العادل للخيرات
- الاستقرار السياسي للمجتمع.

متعلف من خطاب الرئيس زين العابدين بن على في اقتماح أشفال مؤثر الانقباذ جناريخ 29 جبولية 1988.

وتعتبر هذه العوامل الثلاثة بمثابة المادلة الثلاثية التي يتوقف على تحقيقها توازن المجتمع وانسجام وتوافق أطرافه، وبلوغ هذه المادلة كفيل اذن بابعاد شبح العنف والتطرف عليه.

هكذا، تتراءى لنا مرتكزات فكر الرئيس بن على حول مسألة من أهم المسائل وأخطرها على الاطلاق ألا وهي مسألة التنظيم السياسي للمجتمع.

#### 3) مفهوم الدولة ودورها في تطور العمران

ان مفهوم الدولة وحورها في تطور العمران هو بمثابة القاعدة الأولية الثالثة في نظرية ابن خلدون كما أسلفنا.

ويعتبر ابن خلدون في هذا الباب أن تعاقب الدول وتداول السلطة السياسية أمر طبيعي تفرضه سنة الحياة.

بالاضافة، فان كل دولة جديدة لا بد لها أن تساعد على النهوض بحياة المجتمع، فلا تزيل الظواهر السلبية الناشئة بالضرورة في المجتمع فحسب، بل تساهم كذلك في التطور العددي وفي الوصول الى أسمى شكل للحياة الاجتماعية في مفهوم ابن خلدون، وهر الحضارة العمرائية والتطور التاريخي.

«ومع الدولة الجديدة تنجلب إلى دائرة الحضر جماهير كبيرة من سكان القرى الذين يتميزون بالجسم السليم والقيم الروحية، فتشيد المدن، وتتخفض الضرائب وتحفي أو تتناقص عوائد الترف والافراط فيه وتنتمش الاعلاق».

«ومن جديد تعمر المدن وتستميد شبابها في ابان وازدهار الدولة الجديدة، ثمّ لا بد أن يستجد عمران آخر في ظل الدولة الجديدة، وتحصل به حضارة أخرى على قدر الدولة» (25)

ويربط ابن خلدون بهذا الصدد بين قيام الدولة وتجددها وجدلية التطور الحضاري في المجتمعات البشرية ويؤكد على هذا الترابط الوثيق بين سياسة الدولة ودورها في الحياة الاجتاعية اذ يقول:

<sup>53)</sup> القدمة، الجرء الثاني، الصفحة 264.

«الدولة والملك للعمران بمتابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها. وقد تقرر في علوم الحكمة أنه من المستحيل فصل أحدهما عن الآخر ومن ثم فان قيام الدولة والملك بدون العمران غير متصور كما أن قيام العمران بدون الدولة والملك أمر متعذر... وبهذا يكون المعقول هو وجود الدولة والملك» (58.

فالدولة هي الشكل الذي يجب أن يطابق المضمون بمعنى أن السلطة هي التي تحدد مستوى تطور المجتمع ومهمة الدولة ضمان الظروف المناسبة لتطور الحياة الاجتاعية أولا وقبل كل شيء.

هذه الرؤى الخلدونية حول الدولة ومالها من أهمية قصموى في نمو المجتمعات جسدتها الحطوات الأولى التي عمد الى اتخاذها الرئيس بن علي عندما سعى الى إعادة المصداقية للدولة وهيتها.

وربما كان شعار «دولة القانين والمؤسسات» خير تعبير عن هذا الطموح الجديد لمشروع التغيير الهادف الى ترسيخ أسس الدولة العصرية.

وقد جاء بيان السابع من نوفمبر حاملا لهذه المعالي الجديدة حول دور القانون والمؤسسات اذ ورد في هذا البيان ما يلي :

«وسنحرص على اعطاء القانون حرمته. فلا بحال للظلم والقهو. كما سنحرص على اعطاء الدولة هييتها فلا مكان للفوضى والتسيب ولا سبيل لاستغلال النفوذ والتساهل في أموال المجموعة ومكاسبها».

ولكن دولة القانون والمؤسسات ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي أحد الشروط الموضوعية اللازمة مثلما يقول ابن خلدون لتحقيق تطور المجتمع وضمان الشروف المناسبة لتطور الحياة:الاجتاعية.

وبهذا الحصوص، يقول الرئيس بن على :

«لإننا ننشد اقامة بجدمغ متوازن ومترابط، ولتحقيق هذه الفاية أنجرنا بعد معا كثيرا من المنجزات في ظروف قصيرة، ونحن عازمون على مواصلة السير في هذه الطريق (...).

<sup>54)</sup> القدمة الجزء الثاني الصفحة 254.

لقد سبق أن بينا أن مسؤولية الدولة في معالجة القضايا المراكمة والمشعبة التي ورثناها مسؤولية أساسية. وأكدنا ضرورة التمييز بين القضايا التي يتوقف حلها على قرار من السلطة العليا، وبين القضايا التي يتطلب علاجها، الى جانب القرار السياسي، شروطا أخرى وجهودا متضافرة من مختلف الاطراف. وقد تبينتم، وعموم للواطنين، أهمية القرارات التي نقذناها في جميع مجالات الحياة وهي كلها خطرات أولى على طريق اعادة بناء المجتمع التونسي بناء موضوعيا سليما يضمن تماسكه وقوته الداخلية ويؤهله لاستعادة مكانته بين المجتمعات» (53).

هكذا، يتضح لنا مفهوم الدولة ودورها الفاعل في الدفع بعجلة تطور المجتمع في الفكر الخلدوني وضمن الرئية الجديدة حول «المجتمع المدني» التي يتبناها مشروع السابع من نوفمبر.

## 4) العدل أساس الاستقرار والعمران

ان المدل من الألفاظ المتداولة غاية التداول في التراث الفكري والسياسي المربي الاسلامي.

والعدل أو العدائة هي إحدى القيم الحائلة في المجتمعات البشرية عموما. ولكن هذه الكلمة تحل مكانة عليا في كتابات المفكرين والفلاسفة العرب والمسلمين (<sup>56)</sup> ومن الطبيعي أن يولي ابن خللون اهتماما خاصا بكلمة العدل ضمن أفكاره وتحاليله حول عوامل التطور المجتمعي، لذلك ترددت هذه الكلمة في أكثر من معنى وأكثر من مناصبة ضمن كتابات ابن خلدون.

فقد اكتسى العدل في نظره تارة معنى العدل القضائي أي الانصاف وتارة أخرى احد مقومات الملك والدولة.

وبالنظر الى أصول الفكر الخلدولي في معالجة لمسألة العدل، ظهر لنا أن ابن خلدون قد سعى في فصول متعددة من المقدمة أن يبرز أصول العدل بالاعتماد على مفاهم يلتقني فيها عدد من سابقيه من علماء وفقهاء. بالاضافة، فقد برز

<sup>55)</sup> خطاب الرئيس زين المايدين بن على في مؤتمر الانفاذ 29 جريلية 1988.

<sup>65)</sup> كلمة (المدل) ورقت في كتابات أطب كبار لللكون العرب والمسلمين من أمثال الغاؤلي والغزائي والغزائي والغزائي والغزائي والغزائي الماري والمؤرثي والموطوعي وغيوم ... انظر أحمد عبد السلام (ابن خلدون والمدل) للرجم السابق الصفحة 11-16.

مفهوم العدل عنده في ميدانين رئيسيين على الأقل وهما، العدل السياسي والعدل الانتصادي. أما فيما يتعلق بالعدل السياسي. فهو الذي يتجلى في سيرة الحاكم أثناء مباشرته للحكم وفي سيرة المحكوم من خلال امتثاله للقوانين والأوامر وابداء الطاعة للحاكم ويكن لنا ان نستخدم مصطلح «العدل المدني» الذي أورده الغزائي في ميزان العمل».

وفي هذا الصدد حمل ابن خلدون مثله مثل سائر الفلاسفة من قبله الحاكم مسؤولية كبرى في تجسيد قيم العدل في المجتمع والحفاظ عليها.

يقول الطرطوشي في كتابه سراج الملوك :

«هذا طريق اقامة العدل الشرعي والسياسة الاسلامية الجامعة لوجوه المصلحة، الآخذة لأرمة التدبير، السالمة من العيوب، الممهدة لاستقامة الدنيا والدين. وكا أن الملك الحازم لا يتم حزمه الا بمشاورة الوزراء الأحيار، كذلك لا يتم عدله الا باستفتاء العلماء الابرار» (57).

حول هذا المفهوم، مفهوم العدل السياسي والقضائي، يقول الرئيس بن علي في كلمة ألقاها أمام المجلس الأعلى للقضاء.

«وليس بخاف أن دور القضاء دور أساسي وأن العدل أساس العمران باعتباره أحد سلطات اللمولة التي يصان بها أمنها وهيبتها ويحمى بها مواطنوها في ذاتهم وحقوقهم وحرياتهم وتنظم بها العلاقات الاجتاعية ويثبت بها الاستقرار والاستمرار.

واني على يقين أن للقضاة من الأهلية والجد ما يساعدهم على تحقيق هده الغاية بكل يسر. ومع ذلك فاني شديد التعلق بحيادهم واستقلالهم عامل بكل عزم على آلا يكون لهم مرجع فيما يصدرون من الأحكام سوى القانون والضمير ذلك أنني أعتقد راسخ الاعتقاد أن مناعة الدولة وسلامة المجتمع لا تكونان الا متى توفرت هذه الشروط وبذلك فقط نضع حدا للتجاوزات وخرق القانون والتلاعب بالأموال والمكاسب العامة منها والخاصة (88).

<sup>57)</sup> سراج لللوك للطرطوشي ... انظر أحمد عبد السلام (ابن عملمون والمدل) الصفحة 63. 58) خطاب الرئيس زين العابدين بن علي أمام الجاس الأعلى للتضاء يتاريخ 19 فيفري 1988.

أما للعنى الثاني للعدل، أي العدل الاقتصادي أو «العدل التوزيعي» اذا صح التحبير، فقد تجلى بكل وضوح في مقدمة اين خلدون بل اعتبو هذا الاخير احدى المرتكزات الأساسية لسلامة المجتمع وشوطا من شروط ازدهاره المادي.

يقول ابن خلدون في هذا المعنى :

«واعلم أن السلطان لا ينمي ماله، ولا يدر موجوده الا الجباية. وادراوها انما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك. فبذلك تنبسط آمالهم وتنشر ح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها حباية السلطان...» (<sup>59)</sup>.

وفي الواقع، فإن هذه النظرة الخلدونية للعدل التوزيعي تكتسي بعدا أشمل اذ يحتبرها ابن خلدون أساس التقدم والثراء الاقتصادي.

وقد تضمنت المقدمة عدة فصول حول جملة من المفاهيم الاقتصادية المتطورة كالجباية والقيمة في العمل والاسعار والنقود.

وكل هذه المفاهيم وردت ضمن تحليله لأسس العمران الحضري.

5) الاقتصاد ونظرية التقدم الاجتماعي عند ابن خلدون

يجمع المحللون والدارسون لفكر ابن خلدون على أن اسهاماته كانت رائدة في ميدان المعارف الاقتصادية واستنباط القوانين المادية لتطور المجتمعات.

فقد كان ابن خلدون أول اقتصادي معروف في ذلك الوقت كشف أسرار القيمة في العمل، وسبق بللك بقرون عديدة الفيلسوف دوركهايم Durkheim وكارل ماركس Kari Marx وهو الذي قدر قيمة الانتاج واعتبر العمل الثروة الحقيقية للأعم وهو في هذا يسبق نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الاوبي.

وعلى هذه الصورة، فالأساس المادي لتطور المجتمع هو زيادة انساج المحصولات الفائض ينشأ فقط المحصولات الفائض ينشأ فقط تتيجة العمل الجماعي الذي يشترك فيه كثير من أعضاء المجتمع وما ينجر عنه من تقسيم العمل بينهم. وكلما كثر سكان المدينة وقوي تطور العمل وتقسيمه، وزادت وفرة الانتاج، نما العرض والطلب وارتفع مستوى الرقاهية العامة للبلاد.

<sup>59)</sup> القدمة، الجرء الثالي صفحة 86-83.

ان هذا التحليل لطبيعة الاقتصاد وشروط نموه يقترن بنظريات أخرى حول القانون التقدمي للمجتمع.

فالأمر البالغ الأهمية لفهم نظرية ابن خلدون في التطور تأكيده أن حالة المجتمع تنوقف على كمية العمل أو بعبارة أخرى على حجم القوى العاملة.

وكثافة السكان وحدها في المدن الكبرى تؤدي الى زيادة ناتج العمل والى مضاعفة فائض الانتاج وبالتالي الرفع في مستوى رفاهية السكان وهذه الرفاهية المدجمع تساعد على استقطاب المزيد من السكان عبر الهجرة الى المدن.

ويستنتج ابن خلدون من هذه الزيادة في عدد سكان المدن سمة من سمات التطور المنتظم للمجتمع.

مخلاصة القول، فإن ابن خلدون ربط بين طريق تطور المجتمع وبين العمل كأساس للحياة الاجتهاعية خاصة منه العمل الحضري الذي يعتبر في نظره أعلى شكل للعمل الانتاجي، لأن العمل الحضري وحده يعطي عصولا فاتضا وبنقد الناس من العوز والحاجة.

وانطلاقا من هذا المنطق الصارم لتطور احتياجات البشرية يكتشف ابن خلدون نظرية التقدم المجتمعي.

ولأول مرة في تاريخ العلم يضع ابن خلدون نظرية القانون التقدمي للمجتمع من خلال تطور النشاط الانتاجي البشري<sup>650</sup>.

ولأول مرة في تاريخ العلم، يفسر ابن خلدون تطور شكل الحياة الاجتماعية بتطور الانتاج ويرى في اجتماع الناس لسير العمل والتعاون قوة جبارة وقادرة على أن تصبح وسيلة لتغيير حياة البشرية.

إن استعراض آراء ابن خلدون في ميدان القوانين الاقتصادية والشروط الموضوعية لتحقيق الرفاهة المادية للمجتمع تلتقي في جوهرها مع غالبية المناهج المتبعة اليوم في المجتمعات الصناعية.

وفي تونس ومنذ حصول التغيير، استأثرت القضايا الاقتصادية والتنموية باهتام خاص من قبل رئيس الدولة وأصبحت الهاجس الأكبر في اهتماماته وفي اهتمامات كبار المسؤين في الدولة. ووفقا للنظرة الحلمونية، فان تطوير الأسس المادية للمجتمع وتطوير وسائل الانتاج فيه تشكل احدى الغايات والاهداف أنشُروع الاصلاح في تونس.

وبهذا الصدد يقول الرئيس بن علي :

«والتنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية يتوقف تحقيقها على توفر عدة شروط وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية المتكاملة (...).

(...) وما لنا من خيار، في هذا الظرف الدقيق الا اعادة الاعتبار للجدوى والنجاعة في غنلف الميادين والمجالات الاقتصادية حتّى نتمكن من مواصلة المسار الاتمائي ودعمه في الاتجاه الصحيح استجابة لتطلعات المجموعة الوطنية وطموحاتها.

وقد بادرنا منذ الأيام الأولى من التغيير باتخاذ عدة اجراءات لخلق الأرضية الملائمة للتنمية الشاملة وذلك خاصة باعادة الثقة الى النفوس واقرار العديد من الحوافز والتسهيلات والتشجيعات لمختلف القطاعات الاقتصادية.

كا بادرنا باعطاء المؤسسة الاقتصادية بوصفها الحلية الاساسية للانتاج والتصدير المكانة الميزة التي تستحقها وذلك بانتهاج سياسة اقتصادية تتسم بالمرفزة وإزالة العراقيل.

وفي نطاق هذا الترجه ستواصل الدولة القيام بدورها الريادي وذلك سواء بتوفير الهيكل الاساسي الضروري ودعمه أو الاستيار في القطاعات الاستراتيجية أو حث الجهاز البنكي على مزيد من التدخل في تشخيص المشاريع الاقتصادية والمساهمة في تمويلها» (<sup>60)</sup>.

ومن خلال هذه الفقرة، تبرز أهمية العامل الاقتصادي في دعم أسس المشروع المجتمعي للسابع من نوفمبر وفي توفير الشروط المادية والاقتصادية لانجاحه. ومن جهة أخرى فان التنمية الاقتصادية تظل رهينة عامل آخر أشار إليه ابن خلدون بكل وضوح ألا وهو قيمة العمل: ..

وانطلاقا من هذه المقولة الخلدونية طالب الرئيس بن علي بضرورة اعادة الاعتبار للعمل كثيمة حضارية علما اذ يقول في هذا الباب :

<sup>60)</sup> مقطف من خطاب الرئيس زين العابدين بن علي في افتتاح أشغال مؤهم الانقاذ 29 جوپلية 1988.

«روفي كل الحالات فنحن مدعوون بالحاح لل اعادة الاعتبار للعمل كقيمة حضارية اجتماعية واقتصادية. كا يجب أن نعيد للعمل مكانته وقداسته بوصفه أمثل طريقة لتحقيق الذات والاسهام في عزة الوطن لأنه لا سبيل الى التقدم دون المصل الجاد الدؤوب ولنا عبرة في مجمعات كانت الى عهد قريب في وضعنا وامكاناتها لا تزيد عما لدينا وهي اليوم في عداد الدول المتقدمة التي يحسب لها، ألف حساس» (30).

## 6) مشروع السابع من نوفمبر والرهان الكبير على المستقبل:

هكذا، يتجلى بوضوح البعد الخلدولي لمشروع السابع من نوفمبر الاصلاحي في أوجهه المتعددة وضمن رؤية موضوعية تدرج في حسابها أهمية الموامل الذاتية والموضوعية.

وهذه العوامل الذاتية تتمثل أساسا في وجود الارادة السياسية اللازمة والدافعة لهذا المشروع، بالاضافة الى نضح المجتمع التونسي وقابليته لاحتضان هذا المشروع المجتمعي الجديد والذي تفرضه متطلبات نهاية هذا القرن وما تحمله في طياما من تغيرات متسارعة وتحولات عميقة في مختلف أنحاء المعمورة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه مع ذلك ونحن بصدد تحديد الشروط الموضوعة لنجاح هذا المشروع المجتمعي الجديد هو معوفة الحدّ الفاصل بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي. أو بعبارة أخرى، أين ينتهي أثر القادة والحكام في شؤون المجتمع والتطور الاجتماعي وأين يبدأ دور المجتمع أو الأطراف الفاعلة فيه في انجاز هذا التغيير والتجاوب معه ؟

انه سؤال خطير نطرحه في خاتمة هذا البحث المتواضع حول جدلية التغيير الحضاري والتاريخي في بلادنا. وللاجابة عن هذا السؤال سنعود الى المرجعية الفكرية الخلاونية التي وضعناها منذ البداية، الاطار المنهجي المحدد لهذا البحث لنستلهم منها وستفيد من معينها الذي لا ينضب.

يذهب ابن خلدون في مقدمته الى أن السبب في التطور الاجتماعي يرجع الى اختلاف نظم الحكم وتغيير الأسرات الحاكمة والميل الطبيعي لدى المحكمين

<sup>61)</sup> نقس للصدر.

الى تقليد الحاكمين وذلك لأن الاسرة الحاكمة تأتي بعوائد وتقاليد تختلف عن عوائد الأسرة السابقة لها لتقاليدها، فتأخذ كثيرا من نظم الأسرة السابقة لها ولكنها مع ذلك نظل محفظة بجزء من عوائدها وتقاليدها. فينشأ من ذلك مزيج اجتماعي جديد يقلده الشعب المحكوم ويهندي به في شؤونه وطبائعه. وهكذا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الانتقال والتطور في شؤون العبران.

#### يقول ابن خلدون :

«والسبب الشائع في تبدل الأحوال والموائد أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثلة الحكمية : الناس على دين الملك. وأهل الملك والسلطان اذا استواوا على الدولة والأمر فلا بد وأن يفزعوا الى عوائد من قبلهم ويأعداوا الكثير منها. ولا يغفلوا عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لموائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض المنيء، وكانت الأولى أشد عالفة، ثمّ لا يزال التدريج في المخالفة حتى يتهي الى الماينة بالجملة فما دامت الأم والأجيال تتعاقب في الموائد والأحوال واقعة» (20)

هذه النظرية الخلدونية يمكن تلخيصها في أن السبب الرئيسي في التعلور الاجتاعي يرجع الى أعمال القادة والزعماء والمصلحين والمفكرين، قالى هؤلاء حسب ابن خلدون، يرجع الفضل في صياغة وابتداع ملام نظم جديدة بفضل ما يتمتعون به من ذكاء وبصيرة وحسن الادراك. وهم في سبيل ذلك، يتفانون في المعل على نشر مثلهم والتبشير بها واقتاع العامة بجنوها وفوائدها، وهكذا يتتشر الململ على نشر مثلهم والتبشير بها واقتاع العامة بجنوها وفوائدها، وهكذا يتتشر الملمب السياسي أو الفكري الجديد وتتأثر به تدريجيا فعات من الداس سرعان ما تتوسع الى قطاعات من الرأي العام واجتمع وهكذا دواليك حتى تصبح آراء هؤلاء الزعماء أو المصلحين نظما مستقرة ويختفي النظام القديم.

وبحدد ابن خلدون في هذا الشأن عاملين رئيسيين لنجاح مثل هذه المشاريع الاصلاحية هما :

 العامل الأول: يتمثل في قدرة التأثير والإبداع والحلق لدى القادة والزعماء المصلحين والمفكرين.

<sup>62)</sup> المقدمة، الجرء الأول صفحة 401-400.

العامل الثاني: يتمثل في قابلية واستعدادات أفراد المجمتع للاتباع والامتثال
 والتقليد لارادة القادة في الاصلاح والتغيير.

ونحن لا ننكر ما للقادة والزعماء والحكام والمفكرين من أثر في حياة المجتمعات ولكن من الحطا المبالغة في هذا الاثر والاعتقاد بأنه العامل الأساسي في بجرى التطور الاجتاعي. ذلك أنه ليس في وسع القادة والزعماء والمصلحين والمفكرين النجاح في وسالتهم الا متى كانت مجتمعاتهم مهيأة لقبول ما يدعون اليه ومتى كان هؤلاء المصلحين مترجمين ترجمة صادقة عن اتجاهات وميول عامة أخذت بوادرها تظهر في هذه المجتمعات (٥٥).

فشروط النجاح تتحدد بقدر ما كان هؤلاء القادة يعكسون طموحات جماعية، وفير فردية أو مثالية، ويقدر ما تكون مجتمعاتهم قد بلغت درجة من النضج تؤهلها لقبول هذه الآراء وهذه العلموحات.

وهناك أمثلة عديدة حبر التاريخ لفسلاسفة ومصلحين سياسيين لم تلق كراؤهم قبولا في مجتمعاتهم على الرغم من نبلها وسموها في ذاتها وعلى الرغم عما بذلوه من جهدفي الدعاية لها والتبشير بها وكلها تعمقنا في أسباب أخفاقهم زدنا إيهانا بأنها ترجع الى أن مجتمعاتهم لم تكن عند ظهورهم مهيأة لقبول ما يدعون إليه.

ومع ذلك، فإن للقادة والزعماء والمصلحين آثارا لا يستهان بها في شؤون التطور الاجتاعي مثلما يقول ابن خلدون.

فيفضل ما يبالمونه في هذا السبيل من جهود وما يملكونه من رجاحة الفكر وقوة التأثير وصفات الزعامة، فهم يستطيعون حسن التمهيد والاعداد المتطور الاجتماعي والتمجيل به وتهادة الشعب ايمانا به واستعدادا لقبوله.

هذه العلاقة المؤيّقة بين العوامل الذاتية والموضوعية بين ارادة النظام السياسية والتطلعات الشعبية في بلادنا، عبر عنها الرئيس بن علي منذ بيانه الثاني بعد التحوّل المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 عندما قال :

«لذلك جاء التحول الحاصل يوم 7 نوفمبر 1987 والذي تم بأسلوب حضاري وفي كنف الشرعية الدستورية مستجيبا لطموحاتكم وأمانيكم المشروعة

<sup>63)</sup> المدر السابق صفحة Yves Excoste, 123

حياة كريمة قوامها العدل والانصاف واحترام حقوق الفرد والمجموعة في اطار توجه جديد كان الشعب التونسي جديرا به بحكم الدرجة العالية التي بلغها من الوعي والنضج السياسي.

(...) وأن هذا المهد الجديد الذي نفتتحه على بركة الله نهده أن يكون عهد أن يكون عهد المناخ والمعلاء والتفاني في خدمة الصالح العام بعيدا عن كل مظاهر التسبب والتفاعس والانحلال فكلكم مدوك اليوم أن تجسيم ما ضبطناه من اختيارات يقى رمن مساهمة المجموعة الوطنية وتضافر جهود كافة افرادها من شغالين بالفكر والساعد ومستشهرين حتى نتمكن من رقع التحديات التي نواجهها في سائر المياعد ومستشهرين حتى نتمكن من رقع التحديات التي نواجهها في سائر والميش الكري، وخاصة الاقتصادية منها ولوفر بالتالي لكل أبناء شعبنا أسباب الرفاه والعيش الكري،

واتني على يقين من أن ندائي هذا اليكم سيقابل هو الآخر بالتجاوب الكبير وبالادراك العميق لمراميه. فلنقبل جميعا أيها الاعوة المواطنون بكل ثقة وتفاؤل على العمل الجاد. والبناء ولنجعل شعارنا وغايتنا النهوض بيلادنا وبناء تونس الكرامة، تونس المديقراطية، تونس الحرية.

وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لتستخلفنهم في الأرض كم استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم بعد خوفهم أمناكه.

## صدق الله العظم

انه الرهان الكبير على الشعب التونسي وطاقاته المبدعة والحلاقة وعلى وعيه التاريخي بذاته وبمكانته الحضارية عير العصبور.

انه الرهان الكبير على الاصلاح والحداثة، هذا الاصلاح الذي ظل هاجسا حاضراً في ذهن ووعي كبار المصلحين كما في وعي رواد النهضة التونسيين.

انه الرهان الكبير على «المجتمع المدني» بصلته مطمحا سياسيا لا بد من بلوغه لتأمين شروط المناعة والاستقرار في عالم لا مكان فيه للأم الضميفة ولا للمجتمعات التي تكون أركانها هشة وطاقاتها مبعزة ومراميها غائبة.

انه التحدي الكبير الذي ينبغي علينا مواجهته في فترة بدأت فيها همس القرن الواحد والمشرين تشرق على الدنيا.

محيي الدين الحضري أستساذ جسامعي

## المصادر والمراجع باللغة العربية

## الماذر الأساسية

ن العابدين بن على، خطب بيانات كلمات (مشورات وزارة الاعلام 1988).

2) عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، الطبعة الثانية، القاهرة 1965.

ث خير الدين باشا، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، الطبعة الأولى.
 تونس 1967.

أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخيار ملوك تونس وعهد الأمان ....
 تونس 1965.

## II)الراجع الرئيسية

 ا) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس (الدار التونسية للنشر 1983).

2) محمد الحادي الشريف: تاريخ تونس مطبعة دار سراس للنشر 1980.

3) أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون، الشركة التونسية للتوزيع تونس.

أحمد عبد السلام، ابن خلدون والعدل. الدار التونسية للنشر ـــ تونس 1989
 على الهجوبي، النبضة العربية الحديثة. نشرية خاصة وزارة التربية والعلوم

.1992-1991

6) ساطع الحصري، دراسات عن مقامة ابن خلدون القاهرة دار المعارف 1953.
 7) عبي الدين الحضري، الفكر الاصلاحي التونسي ومضاعفات المحيط الخارجي خلال الثلث الأول من القرن العشرين دراسة قدمت أثناء انعقاد الندوة الدولية

حول حركة الاصلاح بتونس ــ تونس 24-27 أكتوبر 1991.

## المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

Balout (L): Préhistoire de l'Afrique du Nord. Paris 1955

CAMPS Gabriel: Aux origines de la Berberie. Monuments Rites et funéraires protohistoriques Paris 1961.

FANTAR Mohamed: Tunisie, 30 Siécles de Civilisation. STD Tunis 1983 GSELL Stéphane: Histoire de l'Afrique du Nord, 8 Vol Paris 1913 - 1928. GANIAOE Jean: Les origines du Protectorat Français en Tunisie 1861 -1881 Paris 1959.

JULIEN Charles André: Histoire de l'Afrique du Nord Payot 1958.

LACOSTE Yves: Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire, passé du tiers monde Edition Masnero. Paris 1973.

LAROUI Abdallah: Histoire du Maghreb Edition Maspero Paris 1970 MAHDOUBI Ammar: Les cités romaines de la Tunisie Tunis STD 1972 MAHDOUBI Ali: Les origines du mouvement national en Tunisie 1904 - 1934 - Tunis 1962.

NASSAR Nassif: La pensée réaliste d'îbn Khaldoun Paris (PUF) 1967. PICARD (CH G): La vie quotidienne à Carthage Hachette Paris 1964. PICARD (CHARLES. G): La civilisation de l'Afrique romaine.

PIGNON (A): Khereddine, Homme d'Etat Edition MTE Tunis 1971.

ROGER Idriss Hady : La Berbérie Orientale 2 Vol. Paris 1962.

SAUMAGNE Charles: La Numidie et Rome, Massiniasa et Jugurtha, Tunis 1964.

TLILI Béchir : Eléments pour une approche de la pensée socio-économique de Khereddine, Revue de l'occident Musulman et de la Méditernanée 1970 PP 119 - 152.

TALBI Mohamed : L'Emirat Aghlabide Paris 1966.

VAN KRIEKEN (GS): Khayr Al Din et la Tunisie (1850 - 1881)

Traduction Béchir Ben Slama Tunis Dar Sahnoun 1988.

# مميّزات الإصلاح الشامل فى تونس الجديدة

الأستان الهادي سعيّد الرئيس الأول لمنكمة التعقيب سابقا مستشاروزيرالعدل

## ميزات الإصراح الشامل بي تونس الجديدة

## مقدمية

إن القلب الذي وعى واستوعب وتأثّر، والعقل الذي أدرك ووازن وقدر، والفكر الذي صاغ وخطط، والإرادة التي نفدت، لينتمي جميعها إلى عبقريّة متأصّلة جلورها في أعماق التاريخ البعثت من طينة تونسيّة محصة ألبت الأفداذ وأخرجت الأبطال.

وإنّ الروح المنشئة الخلاقة التي أشرقت شمسها على ربوع هذه الأرض، وأشعت بنورها الوهاج على الأمّة التوسية بعد أن بانت كفلق الصبح فجر السابع من نوفمبر 1987 في روح طية الأعراق، استمدّت طاقتها وقوتها وفاعليتها وجدواها من العناية الأزلية والرعاية الإنهية، واستخلصت عناصرها واستكملت شرائطها من نفس تلك التي أخرجت للناس حيمل ويوغرطة فكانت من الخالدين. ومن ثم كان اليان صادقا في فجح، متتصدا في صياغته، عميقا في معداه، نيبلا في مرماه، ومن ثم كان من أبرز ما تضمنه واحتواه التشبّث بالمبادىء الأسامية المكرسة لاحترام حقوق الانسان وصيالة الحريات اللماتية والتصيص على وجوب إدخال ذلك حمّز التطبيق بوضع اللبنة الأولى لإنشاء المؤسسات اللمستوية والحرص على أن يكون ذلك في ظل دولة القانون.

والحديث في البيان عن حاية حقوق الانسان لم يأت عفوا ولا صدفة وبمحض التشهي وإثما جاء إعرابا عن اقتناع شخصي متأصل في واضعه وعرره وهو أمر من الأهمية بمكان، وشجبا لعوامل ظرفية كادت تطفى على السلوك العام في تسيير شؤون الدولة، ورجوعا إلى العناية الحقيقية بما يشغل بلل الانسانية جمعاء خاصة في هذا القرن العشرين الذي أوشك على النهاية، واستعدادا لاستقبال القرن الواحد والعشمين بما قد يجتبهه من أصرار ومفاجآت.

فلا تكاد تمضى لحظة من اللحظات في مقاييس الزمن دون أن تنشر وسائل الإعلام في العالم توجيهات أو أخبارا تتعلَّق بحقوق الانسان. فقد أصبحت بلا منازع حديث القاصي والداني وموضوعا تشترك بل وتتنافس في معاجده الأمم والشعوب بحكوماتها ومنظماتها والقوى الحية فيها.

ولهذا يكون من الصعوبة بمكان الإحاطة بالموضوع دون الوقوع في . مزالق التكرار وإعادة ذكر ما سبق درسه وتحليله من قبل المفكرين والفلاسفة ورجال القانون أو من قبل المنظمات المتخصّصة والوطنية منها والدولية.

فكل بلد يجتهد ما وسعه الاجتهاد للدفاع عن جميع ما يهم حقوق الانسان أو لتنشيط هذا الالتجاه بما يجعل منه موضوعا مختارا وعبيبا للنفس مع التهاز الفوصة الساتحة لإعلام غيره من البلدان بما اتخله من إجراءات وأعده من نصوص لضمان الحماية الفعلية لهذه الحقوق.

وتحديدا فجال البحث في هذا المدان رأينا من المناسب حصره في عناوين أربعة، بدءا بحقوق الانسان في عناوين أربعة، بدءا بحقوق الانسان في الاسلام، وحقوق الانسان وحمايتها القضائية، لتخلص منها إلى حقوق الانسان في تونس.

## أوّلاً : حقوق الانسان ومركزها في العالم

لا بد بهذه المناسبة من الاشارة إلى أن حقوق الانسان \_ بوصفها صنفا قانونيا معينا \_ لا تشكل مفهوما موحدا بالنسبة لجميع الدول وبالنسبة لجميع الأوقات. فهي تختلف باختلاف الصكوك الدولية التي تنص عليها وفي الحدود المعينة التي اتأت كل دولة الإنضمام إليها والمصادقة عليها. وهكذا نجد لحقوق الانسان مفهوما موضوعيا إلى جانب مفاهيم ذاتية. فالأمر لا يتعلق بمجرّد حماية الانسانية أو بتداخل له طامع إنسانية وهو عبارة عن مؤسسة قانونية تهدف إلى أن تحمي في مستوى الفرد أخص خصائص حقوقه الأساسية، وإنما يتعلق بحماية مواية لحقوق الانسان تتصل بالحقوق التي تعترف بها صراحة النصوص الدولية.

فاحترام حقوق الانسان الذي هو شرط لازب للمدالة الإجتاعية لا يرمي بحال إلى إدخال اضطراب على النظام القانوني الداخلي ومصادوه الحية ولا إلى تجريد هذا النظام ومصادره من كل مضمون وعتوى وإنّما هو قمين بلحم وتركيز جمعها عن طريق قوّة الإقناع وسلامة الإقتناع، وحسن الإدراك والتبصر، وحكمة الإذعان ومصداقية التسليم. ذلك أن حقوق الإنسان التي كثر الحديث عنها منذ ما يزيد على نصف قرن أصبحت تمثل «محاولة لرفع القانون العام للأمم إلى مستوى القواعد الأساسية المشتركة».

وفي تصورنا أن خطوة عملاقة تم قطعها في هذا الاتجاه إذ أصبح الحديث الآن يتناول حقوق المرأة وحقوق الأحداث وحقوق الانسان في المؤسسة وحقوق الانسان في التمهة.

## 1 - حقوق المسرأة:

فالشأن بالنسبة لحقوق المرأة يتعلق بمعالجة كل ما يتصل بتساويها مع الرجل وبدورها في التنمية وبإقامة دعام السلم انطلاقا من مبدأ القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها إلى تحقيق مبدأ المساواة الكامل في الشغل والتأجير وحتى في المعاملة إذا ارتكبت جريمة بحيث تقتضي تلك الحقوق مثلا تمكين الجائحات منهن

بالخصوص من الانتفاع بنفس ما يتمتّع به الجانحون من الرجال من التدابير والاجراءات والمرافق المطبوعة بطابع العناية والرعاية بهدف الاصلاح الشامل أو إذا وقعت ضحية للإجرام. وتشمل تلك الحقوق أيضا تحديد مركزها في جهاز العدالة الجنائية.

## 2 \_ حقوق الأحسداث:

أمّا بالنسبة لحقوق الأحداث المتولّدة والمتفرّعة عن إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة في 20 نوفمبر (1959)، وأيضا عن الاتفاقية المتملّقة بحقوق الطفل عدد (1918 المصادق عليها من الجمعية العامّة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر (1989) فالشأن يتعلّق بكيل ما يتصل بحمايتهم وتربيتهم وبعدم حبسهم مثلا حال الوكابهم لجريّة في سجن واحد مع غيرهم من الرشداء الجاون. وكذلك بتمكينهم من إصلاح أنفسهم والإستعداد لحوض معرك الحياة من جديد ليحيوا حياة مفيدة نافعة لهم واجتمعهم ولبلدهم، وبعبارة أشهل سن جمديد ليحيوا حياة مفيدة نافعة لهم واجتمعهم ولبلدهم، وبعبارة أشهل سن جموعة من القواعد الذنيا التي لا عيد عنها والمتعلّقة بقضاء الأحداث.

فإذا كانت الحرية ـــ كما يراها المناضل في معركة التحرير تلك الشجرة اليانعة الباسقة التي تسقى من دم الشهداء ـــ فهي كما جاء في تعريفها زمن السلم ـــ «حق الإنسان في أن يكون وفي أن يتصرف كما يشاء».

فجملة الحقوق التي تسهر على التوفيق بين حرية المرء وتفتع عموم شخصيته نحو مثل أعلى تشكل ما وقع التواضع على تسميته بحقوق الانسان.

وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان المصادق عليه في 10 ديسمبر 1948 والانفاقية الأوروبية لصيانة الحريات الأساسية وحقوق الانسان الموقع عليها يروما يوم 4 نوفمبر 1950 وكذلك العديد من العهود والانفاقيات الدولية التي تلتهما وكرست مبدأ قدمية حقوق الانسان. أضف إلى ذلك أن العهد الدولي الحاص بالحقوق الاقتصادية والاجتاعية والتقافية الصادر عام 1966 ـــ والعهد

القرار عدد 1386 (د ـــ 14)

<sup>(2)</sup> احتماعها القمة العالمية من أجل الطامولة التي احتضاعها نيهورك في 30 ديسمعر 1990 وصادق عليها مجلس النواب التوضي في 26 نواسبر 1991 مع تحفظات الحكومة خاصة في ما يتعلق بالتهاء تونس للأمة العربية الإسلامة وما يتطلب ذلك من واجبات في شأن الإرث والزواج على وجه الحصوص.

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية العمادر في نفس العام، والبروتوكول الاختياري المتضل به والذي يخول الأفراد في ظروف معينة التقدّم بشكارى من انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها الدول المصدقة، كل هذه الصكوك لم تدخل حيز التطبيق إلا خلال الربع الأول من عام 1976، أي بالنسبة للعهد الأول في 23 مارس.

وتجدر الاشارة في هذا المقام إلى حقوق نشأت أو حددت مفاهيمها عبر السين وأصبحت تتعلب من المجتمع اللمولي مزيدا من الرعاية والحماية على غرار الحقوق المعلن عنها يوم 10 ديسمبر 1488، ونحى من بينها حق الانسان في الشغل وفي العمدحة وفي الثقافة وفي سلامة المحيوس حقوق الانسان في المؤسسة وحقوق الانسان في المؤسسة وحقوق الانسان في المؤسسة وحقوق الانسان في المتعمية، وهما مفهومان جديدان أيضا لكنهما هامان حظيا بعناية متوايدة من المجتمع الدولي. ولهذا بجدر بنا الاشارة إليهما في هذا العرض دون توسع مع ذلك في تحليل ما اشتملا عليه من خصائص وميزات، فلعل فيما سلكته توسع مع ذلك في تحليل ما اشتملا عليه من خصائص وميزات، فلعل فيما سلكته توسع مع ذلك في تحليل ما اشتملا عليه من خصائص وميزات، فلعل فيما سلكته مؤسساتها هي هذا المبدان.

#### 3 \_ حقوق الانسان في المؤسّسة:

حقوق الانسان في المؤسسة تقتضي من جملة ما تقتضي تمكين العامل من الاستفادة من الضمانات الاجتماعية العترورية منها والترفيهية داخل المؤسسة مقابل مشاركته في ازدهارها والمحافظة على مستوى الانتاج والانتاجية فيها، ويصابق أخرى عدم اعتباره نكرة من النكرات أو مجرد أداة من أدواتها أو قطعة غيار من قطع أجهزتها الآلية الشفلية.

#### 4 ــ حقوق الانسان في التنميسة :

أما حقوق الانسان في التنمية فينظمها الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأثم المتحدة رقم 41/128 بتاريخ 4 ديسمبر 1986 الذي أقر الحق في التنمية كحق أساسي غير قابل للتصرف من حقوق الانسان وقد اجتهدت الدول في الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تركيز مقوماته على أساس تنمية مدارك الشباب وتكوين شخصيته تكوينا يتلاجم مع الرغبة في تنمية البلاد على الصعيد الفردي

وتشجيع الحيرات المهاجرة للمساهمة في مجهودات التنمية وجيئة المناخ الملاهم لهذه المساهمة على الصعيد الجماعي، ويدخل ضمن الحق في التنمية واجب دفع الضرائب وأداء الواجب العسكري علما وأن الحرص على أداء الضرائب يعتبر مقياسا لتقلّم المجتمعات المتطوّرة.

هذا وان من أهم أهداف ميثاق الأم المتحدة التشجيع على احترام حقوق الانسان للجميع على احترام حقوق الانسان للجميع دون تمييز بين العنصر والجنس واللغة أو الدين كما أثه من أبرز ما أحده عهد منظمة الوحدة الافريقية بمين الاعتبار وهو العهد المروف بـ«المهد الافريقي لحقوق الانسان والشعوب» الذي شاركت في وضعه تونس ودخل حيز التعليق يوم 21 أكتوبر 1986 هو أن «الحرية والمساواة والمدالة والكرامة أهداف سياسية لتحقيق المطاع المشروعة للشعوب الافريقية».

وهذه المجموعة من الحقوق تتكون فعلا من حقوق فردية وحقوق اجتاعية.

أ ـــ فالحقوق الفردية تسهر بصفة مباشرة على تأمين الفرد واستقلاليته
تجاه السلطة والمجتمع أو يعترف بها للفرد رأسا حتى يختار ويحقق بنفسه ظروف
تحريم مستخدما ما يمارسه من حرية في التفكير والتعبير، وحرية في تكوين
الحمات مثلا.

ب ــ أما الحقوق الاجتهاعية فمردها إلى أن الانسان بحشى عليه ــ إذا ما ترك وشأنه ــ أما الحقوق الاجتهاعية فمردها إلى أن الأنسان بحثى. ولذلك كان على الدولة أن تمهد السبيل، وتبيء المناخ وتؤمّن الطروف المؤدّنة إلى تحريره، فيمارس الحقوق الأساسيّة مثل الحق في التعليم وفي الشغل وفي الأمن الاجتهاعي وكذلك الحق النقابي الخر..).

فمفهوم حقوق الانسان يحمل بين طياته توافر بجموعة القيم التي تسهم في 
تيئة وهماية هذه الحقوق. وقد استمد هذا المفهوم الشيء الكثير من نظم قانونية 
متعددة لتحقيق هذه الحماية وهذه التيئة. وتولى القانون الدستوري تزويد النظرية 
العامة بدم جديد يتمثّل في حقوق أساسية واختصاصات تتملّق بتنظيمها. فإلى 
جانب القانون الدستوري نجد مثلا القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجزائية 
يقدمان للحرية الداتية وللحماية من الايقافات التصفية جوهر ما يكفلانه لهما 
من الضمانات.

فحرية الزواج وحرية التعاقد وحق الملكية أبواب يطرقها القانون المدني في حين أن الحرية النقابية وحق الاضراب يرجعان إلى قانون الشغل.

وهكذا منذ نهاية القرن الثامن عشر وخاصة مع التطور الحاصل في المجتمع الحديث \_ وهو في أوج التحول والتجدد \_ نجد أن ما تواضع الناس على إحصائه واستعراضه من حقوق الانسان \_ وقع إثراؤه وإنماؤه لفائدة الفرد بصيغ وأشكال جديدة ظهرت فيها هذه الحقوق بكل جلاء ووضوح.

فقد كان الاستمراض في الأصل لا يخصص إلا لمارسة أتماط من السلطة تتملّق بحرية الاحتيار وتقرير المصير. لكن وقع الاعتراف فيما بعد \_\_ وإلى عهد قريب \_\_ بأن الطبيعة الانسانية تطالب بشيء آخر. فهذه الحقوق الجديدة للإنسان \_\_ وهي حقوق أساسية مثل تلك التي وقع الاعتراف بها في أول الأمر تختلف عنها مع ذلك اختلافا عميقا من الوجهة القانونية.

فهي لا تخول صاحبها سلطانا في حربة الاعتيار ولا في حربة العمل والتصرف وإثما تفرض له دينا على المجتمع الذي ينبغي عليه ... إيراء لذمته ... أن يقدم خدمات إيجابية تقتضي انشاء مرافق عمومية لفائلته كالضمان الاجتماعي والتشغيل والتعلم.

وهذا المفهوم نفسه لحقوق الانسان يفترض وجود عقلية حضارية تبرز في واقعها وتصورها كرامة الذات البشرية بروزا واضحا جليا لا شك فيه. وقد توقع ذلك بمرهف الحس بمص الفلاسفة الأقدمون وبشرت به عموم الشرائع السماوية بما لا يجمل مجالا للشك في حرمته وقدسيته، وأعطاه الاسلام بالحصوص أبعادا فاقت كل تقدير وصل إليه المحدثون.

فسرٌ وجود الانسان كسيّد للمخلوقات، والدور المتميز الذي يلعبه في المجتمع، وعلاقاته ببني جنسه من جهة أخرى، المجتمع، وعلاقاته ببني جنسه من جهة وبما في الطبيعة من حوله من جهة أخرى، كل ذلك جعل منه خليفة الله في الأرض. وهي خلافة مستمدّة على وجه الحصوص مما أودعه الله فيه من عقل وضمير عماد الكرامة البشرية.

ولهذا يسر الانسان لما خلق له ودعي إلى مصير أبدي يسمو به فوق كل انتهاء دنيوي. فطبيعة الحلق التي أرادها خالق كل شيء هي التي خولت الانسان ما يتمتع به من حقوق متصلة اتصالا جذريا بأساس وجوده. وما المساولة إلا نتيجة حتمية للصبغة الطبيعية للحقوق. فالتأكيد على هذه الحقوق وتأييدها معناه رفض كل شكل من أشكال التمييز العنصري واستبعاده في نفس الوقت.

وقد أكد روني كاسان الذي ينسب إليه تمرير مشروع الاعلان العالمي لحقوق الانسان بأن «الديانات أبرزت منذ القدم ما لكرامة الذات البشرية من قيمة، وأعطتها أبعادها المناسبة. وكانت هذه الكرامة الحور الأساسي في الاعلان العالمي الصادر عام 1948. نعم هذا الاعلان له صبغة «لائيكية» لأنه كان من المتعين أن يحرز الاجماع ويتحصل على انضمام جميع الأطراف في الانسانية إليه ولكنه مع ذلك لم يكن إطلاقا مناهضا للأديان».

ففي هذا النطاق ينبغي وضع وفهم مبدأ التسامح الديني الذي اقتضاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتبناه الدستور التونسي في فصله الحامس لما أكد «ضمان حرمة الفرد وحرية المعتقد وحماية حرية القيام بالشعائر الدينية».

# ثانيا : حقوق الانسان في الاسسلام

جاء في محكم التنزيل : ﴿يأيها الناس إنّا خلقنكم من ذكر وأنثى وجعلنكم شعوبا وقبائل لتعاوفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقلكم﴾ (الحجرات الآية 13).

وجاء فيه أيضا : ﴿وَلِقَدَ كَرَمَنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُم فِي البَّرِ وَالبَحْرِ وَرَوْقَاهُمُ من الطبيات وفضلناهم على كثير تمن خلقنا تفضيلا﴾ (الإسراء الآنة 70).

وَايضا : ﴿ يَا دَاوِد إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحَكُمْ بِينِ النَّاسِ بِالْحَقِّ (ص الآية 26).

وأيضاً : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الانسانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (التين الآية 4).

وقال ﷺ : «إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وإنَّما ينظر إلى أعمالكم». ـــ «كلُّكم من آدم وآدم من تراب».

\_ «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

\_\_ إذهبوا فأنتم الطلقاء».

وقال أبو بكر الصديق ما معناه : «القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له».

وقال عمر بن الخطّاب : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحرارا»؟.

فالإسلام منذ أربعة عشر قرنا كرس هذا المبدأ المتصل اتصالا جذبها بحقوق الانسان، ووقع بالفعل تطبيقه بعد العهد النبوي لأوّل مرّة في مناسبة هامّة أبرزها التاريخ في معاهدة بيت المقدس المبرعة في القرن السابع للميلاد في عهد خلافة أمير المؤمنين عمر بن الحظاب. وكانت منطلقا الانضمام القدس إلى حضيق الاسلام طوعا واختبارا، ويقاء من اختاروا غير الاسلام دينا على دينهم، وكانت في نفس الوقت دليلا حيا على تسامح الاسلام في تطبيق المبدأ الذي تضمنته الآية المكرية ﴿لا إكراه في الدين﴾، وشهد على هذا التسامح انبعاث نواة الجاليات المسيحية وغير المسيحية الباقية في ربوع المنطقة كلها إلى يومنا هذا.

فالمبادئ التوجبية التي وضعها الاسلام في هده المعاهدة بوصفه سلطة روحية ودنيوية في نفس الوقت ترمى إلى استيماد كل تمييز عنصري. وهو صيغة تبتها في عصرنا الحاضر جميع المعاهدات الدولية المتعلّقة بمحقوق الانسان.

فالتمايش السلمي بين أهل الكتاب في ظل الحكم الاسلامي له من الشهرة عبر العصور ما يغني عن التعريف ويغني عن زيادة التبسط فيه. وتكفي الملاحظة فقط بأن حرية الدين لا تعبر مطلقة إلا من وجهة النظر الفردية الشخصية باعجارها تشكّل مظهر مفهوم الحرية في التفكير. ومع ذلك فإن مظاهر التعبير عنها تبقى خاضمة عادة لمدد عملود من القيود تكون وهيئة بما قد تتسبّب فيه من إخلال للنظام العام أو للنظام الاجتاعي القائم. على أن لكل قاعدة استثناء، ولا ينبغي للحق أن يكون مطلقا. فلكل بلد الحق وكذلك السلطة في خالفة القضائة وحيادها.

﴿إِنَّ الاعتراف بوجود حدود لممارسة أي حق من الحقوق ولو كان حقا مقدّسا مثل الحق في حرية الفكر وللعتقد والدين يحمل بين طباته خطر النيل منه يفرض القيد عليه. وأمام هذا الخطر يكمن الملجأ الأخير لحمايته في قدرة الناس على حسن التقدير وفيما يبدونه في معالجة الأمر من حرص وانتباه».

وهكذا نجد في النظم القانونية للعاصرة أن حماية حقوق الانسان يحققها على المستوى الوطني القانون الداخلي.

أما على المستوى الدولي في نطاق ميثاق الأعم المتحدة فيضمنها الاعلان العالمي والعهود والاتفاقيات الاقليميّة أو الدولية. وهي أحيانا تمارس في صيفة «تداخل إنساني» كما يعبر عنها القانون الدولي التقليدي.

# ثالثًا: حقوق الانسان وحمايتها القضائيّة

تقنضي القاعدة العامّة أن :

ـــ «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهـم سواء أمـام القانون».

«كلّ متهم بجريمة يعتبر بريما إلى أن تثبت إدانته في محاكمة تكفل له
 فيها الضمانات الضرورية للمفاع عن نفسه».

... «العقوبة شخصية ولا تكون إلا بمقتضى نص قانولي سابق الوضع».
 (الفصول 6-12 و 13 من الدستور)

- «لا يعاقب أحد إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع».
 (الفصل 1 من المجلة الجنائية)

وترتبط القواعد التي يضعها القانون مباشرة بمبادىء المساواة وتهم كذلك الحرية.

 فالقاعدة الأولى تهم الحرية بالقدر الذي تقتضي فيه خصائصها العاشة استبعاد الميز العنصري واستبعاد وحرمان البعض من الانتفاع بالحريات التي يخولها القانون.

وهذه الوسيلة حساسة بصفة خاصّة فيما يتعلّق بالقانون الجنائي. وفعلا فإن احداث جنح خصوصية ليعض أصناف من المواطنين يعتبر فرض حدود ظالمة وأكثر قيودا على حريتهم. على أنّ هذه القاعدة ما هي إلّا مجرد توجّه ليس له أية قوة قانونية تذكر. ونكتفي قبل ذلك بالإشارة إلى أنّ الانتباه الدولي أصبح متجها نحو الفترة القصيرة الفاصلة بين إيقاف المشبوه فيه وتسليمه إلى الشرطة. ففي أثناء هذه الفترة يمكن أن تحصل عدّة أشياء كالتعذيب والمعاملة القاسية والاعترافات المتتزعة بالقرّة.

والعالم الآن يسعى للبحث عن وسائل أنجع لحماية الانسان في هذه المرحلة. فلننظر إلى أي حد بلغ تطور القانون في هذا الميدان.

ولقد قبل دائما أنّه يتعيّن على السلطة القضائيّة المحافظة على النوازن الضروري بين الحرية والحاجة إلى النظام التي يشعر بها كل مجتمع.

ففي بريطانيا ومنذ 1679 يتكفل قانون «الحابوس كربوس» Habeas) كا يقاف وكل تمديد (Corpus) بضمان الحرية الذاتية وحماية المواطنين من كل إيقاف وكل تمديد تعسفي فيهوذلك عن طريق النظر القضائي للبت في صحة الإيقاف أو الممديد.

وفي إيطاليا وألمانيا تراقب المحاكم الدستورية بكل نجاعة وفاعلية أي عمل تقوم به السلطة التنفيذيّة ويكون مخلا بالحقوق الانسانية التي ينص عليها دستور كل منهما.

. ومن الفصل 4 من الدستور استطاعت المحكمة الفيديرالية بسويسرا أن تستمد الأهلية اللازمة لحماية نفس تلك الحقوق.

وفي فرنسا وقع إدراج حقوق الانسان بصفة غير مباشرة في توطئة الدستور الصادر عام 1958، كما أنّ المجلة الجنائية تعاقب على كل عمل فيه خرق للحرية الذاتية.

وفي تونس توجد نفس هذه الحقوق مضمنة بالأحكام العامة للدستور الصادر في 1 جوان 1959 حيث نص الفصل 12 منه على أن «كل متهم بجريمة الصادر في 1 جوان 1959 حيث نص الفصل له فيها الضمانات الضروية للدّفاع عن نفسه» في حين نص الفصل 103 من الجلة الجنائية على عقاب الموظف الممومي الذي يعتدي بدون موجب على الحرية الفردية والفصل 250 على عقاب من يرتكب جريمة الاعتداء على الحرية الذاتية وذلك بعقاب أشد (10 سنوات). وفعلا ولزيد من تحقيق احترام حقوق الانسان التي يضمنها الدستور يتولى

وفعلا ولزيد من عميق احترام حقوق الانسان التي يضمنها الدستور يتوبى القانون إخضاع عمل القاضي لمراقبة شديدة. 2) أما القاعدة الثانية المتمثلة في عدم انطباق القانون على الماضي فهي قاعدة قانونية موضوعية لها صبغة محققة. وحيتك فهي جوهرية في هذا الميدان. وفعلا فإن الانسان لا يستطيع أن يتخذ قرارا بمطلق حريته إلا في حدود إمكانية توقعه للآثار القانونية التي يحدثها الفعل الذي سيقوم به. وحيتكذ فلا حرية حيث يمكن للعمل الجائز فور حصوله أن يعرض من قام به للعقاب الجزائي. فالأمن القانوني المرتبط بعدم التأثير الرجعي للقانون هو إحدى مقومات الحرية.

ومن المسلّم به بوجه عام أن حماية حقوق الانسان تجد ضمانا أكثر عندما يعهد بها إلى سلطة قضائيّة مستقلّة ونزيهة.

والسمي الحثيث في الوقت الراهن يرمي إلى البحث عن طريقة فضل لمزيد من حماية الفرد في مستوى البحث الابتدائي لدى الشرطة الأن هناك من يرى أن الحريات في هذه المرحلة ليست مضمونة ضمانا كافيا الأسباب عديدة.

وقد وقع تنظيم العديد من الملتقيات والندوات في مختلف أصقاع الدنيا لحمل الشرطة على الرأفة بالمقبوض عليهم، خاصة وأنهم مازالوا مجرد مشبوه فيهم، ومعاملتهم حسب أصول وقواعد حقوق الانسان وحملها أيضا على التوفيق بين تعزيز نفوذها في مادّة التفتيش والحجز واحترام حقوق الانسان للمواطنين.

وفعلا في الملتفى الذي نظم بلاهاي من 14 إلى 25 أفيل 1980 حول دور الشرطة في حماية حقوق الانسان وقع التركيز على ضرورة قيام الشرطة بإعلام المظنون فيه بحقه في أمكانية الاتصال المظنون فيه بحقه في أمكانية الاتصال بأقاره أو بأشخاص يوجدون خارج مركز الايقاف، وحقه في المطالبة باحترام قواعد الاجراءات وفي رفع أمره للقاضي للتحصيل على غرم الضرر في صورة خرق هذه القواعد وحرق مجرد الالتزام باحترام المبادىء التي تقتضيها أصول مهنة الشرطة.

وقد تبين بالفعل أن التعذيب لا يمكن حصوله مبدئيًا إلا في مرحلة البحث الابتدائي. والآن قطعت خطوة كبرى في سبيل معاملة أفضل في هذا المستوى. وقد اهتمت تونس في المهد الجديد بهذه النقطة بالذات ووضعت لها شروطا كم سنرى عند الحديث عن قانون الاحتفاظ. ويكفي الاطلاع على أهمية الذخيرة من النصوص القانونية التي تعالج المسألة لمرة مدى الاحتياطات التي اتخذها المشرع لتحقيق حسن مير القضاء وضمان حقوق الجميع. ولما كان القاضي - في أداء وصالته القضائية - يمتلك جزءا من نفرذ اللولة فالواجب يفرض عليه التزام حدود النص القانوني في المادة الجزائية التي لا تسمع بالتوسع في التأويل والاستباط، كالتزام الوقوف عند القواعد الأساسية للاجراءات الجزائية التي تهم النظام العام لأنها وضعت في نفس الوقت لمسلحة المفلود فيه والمصلحة العامة للمجتمع الذي يوجه اليه الاتهام. فكل خرق لحذ القواعد يفتح الباب في وجه العلم، بالتعقيب. على أن القاضي الجزائي يمكنه في فال القانوني للعقاب المستوجب وأقصاه، كا يمكنه النزول بدرجة واحدة وحتى بدرجتين في سلم العقوبات. ويمكنه أيضا في بعض الحالات تحويل العقاب بالسجن إلى عقاب بالحلية يحدد القانون أدناه.

وهذه السلطة خملة للقاضي عندما يبدو له أن الظروف الشخصيّة أو ظروف الفعلة المرجبة للتتبع من شأئها أن تبرر التخفيف من العقاب (الفصل 53 من المجلة الجنائية).

وهكذا يكون مقدار المقاب المحكوم به عددا نتيجة للسلطة التقديرية الملكورة المناطقة بمهدة القاضي الجزائي. فهو عقاب صارم أو معتدل أو خفيف. وهو بحسب الحالات يعتبر مشطا أو عاديا أو ضعيفا. وعلى كل حال فكل شيء يتوقف على التأثير النفساني الذي يحدثه الحكم في نفس الهكوم عليه أو صلب الرأي العام. والمقوبة التي يعطق بها القاضي تطبيقا للقانون الجنائي يجب أن تصيب حتما ولا يخطىء المحكم عليه في حياته أو في حريته أو في شرفه أو في ماله.

ومن ثم جاءت ضرورة إقامة الدليل على استعمال منتهى الحذر في تصريف القضاء بقصد تحاشي ارتكاب أية مظلمة في حق المواطن الذي هو في حاجة أكثر من أي وقت مضى ـــ وهو في أصعب وأضعف موقف في حياته ـــ إلى قضاء سلم وزيه.

وفي نطاق حماية حقوق الانسان يمكن أن نلكر أيضا إمكانية التجريم في القضاة. فقد خصصت مجلة الاجراءات الجزائية كامل الجزء السادس المشتمل على الفصول من 196 إلى 206 للتجريح في القضاة في المادة الجزائية.

وفعلا فإن القاضي يكون مسؤولا تجاه المتقاضين في صورة ما إذا كان حكمه قد أحدث ضررا نتيجة تجاوز في استعمال السلطة دفعت إليه روح من الحقد والكراهية والانتقام أو اثارة من حب الإذاية وسوء القصد. والأمر بالمثل في صورة التغرير أو الفش بالخصوص. وهكذا «يكون هناك تغرير أو غش عندما يغير القاضي عمدا جواب طرف من الأطراف أو شهادة شاهد من الشهود أو يغير المعنى أو المرمى المقصود من سند كلف بتحرير تقرير فيه، وكذلك عندما يتعمّد الظلم الأسباب ودواعي فيها عاباة أو حقد أو مصلحة شخصية».

فجميع حقوق الانسان المعرف بها دوليا يضمنها الدمنور التوسني وهي بوجه عام محترمة من قبل السلط. وتونس — تجاه المنازعات الخارجية والضغوط الاقتصاديّة المداخلية — تجهد ما وسمها الإجتهاد لاستيفاء وتعاوير نظام ديمقراطي متسم بسبعة المرفية والحزم في نفس الوقت، وهي بالإضافة إلى ذلك شاعرة شعورا عميقا متأصّلا بأهمية حقوق الانسان سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المدولي. وقد ازداد هذا الشعور عمقا وتأصّلا منذ تحول السابع من نوفمبر 1987 كما هو معلوم عند القاصي والمداني. وتمثل ذلك في نصوص الإصلاح التي ما انفلق المهد الجديد يسنّها ويتخذها لإدخال مزيد من الاحكام على التشريع القائم ومزيد من الإثراء لتصوصه.

# رابعا: حقوق الانسان في تونس

وهكذا في نطاق المواضيع التي درستها الأمم المتحدة خاصة في مؤتمرها السادس بكراكاس عام 1980 ومؤتمرها السابع بميلاتو عام 1985 المتعلقين بمنع الجريمة ومعاملة الجرمين، تجهد تونس لمتابعة وتطبيق المعايير والمبادىء التوجهية لهذه المنظمة في مادّة القضاء الجنائي والعدالة الجنائية خاصة وأن مبادىء تشريعها الجنائي تطابق منادئها التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أعلن مثلا احترام حرمة الذات البشرية والمسكن، واحترام سر المراسلة والسر الصناعي وناهض بالحصوص التعذيب وغيو من ضروب للعاملة أو المقربة القاسية أو المهرنة والمسلطة والرشرة.

فقد ضمن الدستور التونسي بفصله 9 حربة المسكن وسر المراصلة،ونصّت المُجلّة الجنائية على عقاب من يرتكب القذف بجيمع أشكاله (الفصلان 254-247)، واقتضت ومن يرتكب جريمة الإعتداء على حرمة المسكن (الفصلان 256-257)، واقتضت حماية سر المراسلة (الفصل 253).

وضمن نفس الدستور بفصله 5 حرمة الذات البشرية وحماية الحرية. واقتضت المجلة الجنائية من جهتها تسليط حقاب شديد على من يرتكب أي اعتداء على الحرية الشخصية. وفي فصلها 251 المتملّق بحجز الأشخاص أشارت إلى أن المقاب المستوجب في عير الصورة المفضية إلى الموت هو السجن مدى الحياة.

#### مسوء استعمال السلطة وألوشسوة

يعاقب بالسخن مدّة 5 سنوات وتخطية قدرها 500 مليم الموظف العمومي الذي بمناسبة مباشرته لوظيفه يعتدي بدون موجب شرعي على الحرية الذائية للغير أو الذي يمارس العنف أو يسيء المعاملة ضد متّهم أو شاهد أو خبير ليفتصب منه اعترافات أو تصريحات (الفصل 108).

ويستوجب نفس العقاب الموظف أو شبه الموظف العمومي الذي يعتدي بالعنف على الأشخاص (الفصل 109).

ومن جهة أخرى خصصت نفس المجلة الجنائيّة اثنى عشر فصلا للجرام المتعلّقة بالإرتشاء (من 83 إلى 94) وأفردت ثلاثة منها لزجر الجرام من هذا النوع التي يرتكبها القضاة.

ويبدو القانون أكثر صرامة تجاه أعوان الدولة وعلى الأُحص تجاه القضاة، وذلك لتحقيق حسن سير العدالة وتقديم خير ضمان للمتقاضين وصيانة هيبة الدولة.

وهو يضمن في نفس الوقت وسائل الدفاع عن المواطن الذي يوجد بمكم موقفه في مركز ضعف بالنسبة أن يبدهم السلطة من الباحثين، ويسهم عن طريق ذلك في دعم حماية حقوق الانسان.

وتجدر الاشارة من جهة أخرى إلى أنه يدخل في صنف جراهم سوء استعمال السلطة الجرائم الإقتصادية التي أصبحت في تطورها تواكب التمو الإقتصادي والإجباعي، وصارت بذلك في وضع من شأنه الإساءة إلى نوعية الحياة. وهذه الجرائم غالبا ما ترتكب من طرف موظفين يحتلون أحيانا مراكز عالية في سلم الوظيف أو من طرف منشآت قوية. وهو ما يجعلها تنفلت في غالب الأحيان من الوقوع في قبضة العدالة، يحيث أن الضعفاء هم الذين يتحملون تتاتج هذا الوضع. ومن ثم كانت مكافحة هذا الداء داخلة في نطاق الدفاع عن حقوق الانسان. على أن هناك لائحة ذات معنى عميق وقعت المصادقة عليها في هذا الحصوص من قبل المؤتر السادس للمجلس الاقتصادي والاجتاعي التابع للأم المتحدة.

وقد أشار بيان السابع من نوفيبر إلى ضرورة القضاء على هذه الظاهرة وخاصة منها ما ينال من مكاسب الأمّة وما يضر بالإقتصاد الوطني «فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النقوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبه».

ودائما في نطاق حماية حقوق الانسان نجد بمجلة الاجراءات الجرائية المعديد من التدابير التي تكرس مبدأ هذه الحماية وتترجم عنها في التطبيق. ومن المستحسن التعرض إليها في هذه العجالة دون الوقوع في مزالق التطويل الملم من حيث أردنا إيجازا غير غل. وهذه التدابير تتصل بحق المنهم في الاستعانة بمحام يختاوه أو يسخر له للدفاع عنه، وحقه في التشاور معه في أي وقت، واستحضاره في جميم مراحل التحقيق، وحقه في السراح الوجوبي، وفي تأجيل العقاب عند الحكم وفي السراح الشرطي بعد قضاء جزء معين من العقاب. وهي إجراءات وضعت لتأمين سلامة البحث من جهة، وتمكين من زلت به القدم من الاستفادة من سرعة الفصل مع توفير الضمانات من جهة أخرى.

وهنا حان الوقت لكي نستعرض النصوص الجديدة التي حرص المهد الجديد لتي حرص المهد الجديد \_ بدفع من صانع التحول \_ على إثراء التشريع بها تأبيدا للمبادىء الجاري بها الممل، أو تطويرا للنصوص أو ابتكارا لإجراءات من شأنها تعزيز النظام القائم على أسس متينة من العدالة الشاملة للجميع ومن شأنها تكريس المبادىء الإنسانية السليمة المحققة للفرد حربته وراحته وللمجتمع ازدهاره واستقراره وسلاحته.

قلنا إن الأحكام القانونية والتدابير التي اتخلها المشرع التونسي في مجال حقوق الانسان عديدة ومتنوعة. وليس بالإمكان تعدادها جميها. ويكفي أن نقول بأنها مطابقة من جميع الوجوه للعبادىء التي نادت بها براءة الأمم المتحدة والاتفاقيات والمهود المولية التي أدخلتها حيز التطبيق أو لم يسبق لتونس أن انضمت لحركة تحرير العبيد وإلغاء الرق والاستعباد منذ 1846ع.

فالميز العنصري والتبعية من أجل التداين وبيع الأطفال، وهي مفاهيم وحالات نكتفي بالاقتصار على ذكرها، لا تعرفها تونس.

إن تطور العالم في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتاعية والثقافية حمل الانسان على أن يشعر أكثر بحقوقه وأعانته الوسائل الحديثة التي في متناوله على الدفاع عن نفسه بشكل أحسن، وصورة أنجع، وطريقة أنفع وأفيد. فهلا يكون من المنطق أن يحافظ على الاتزان ويسك عن إذاية غيره من بني جنسه. ذلك أن المجتمع هو أيضا له حقوق عليه وهو يناشد جانب الخير في طبيعة الانسان لتحقيق وتأمين نوعية الحياة. لكن هذا النداء «يمكن أن يبقى مجرد نداء نظري لا تأثير له اذا لم يساعده ويعززه في نفس الوقت عمل مكثف في ميدان البحث عن الأسباب العميقة المؤدية الإجرام».

ذلك أن العدالة الجنائية \_ كما قيل \_ لا يمكن أن تستمر في تجاهل الجوانب الاجتماعية أو المحتوى الاجتماعي للجريمة.

فقد حان الوقت \_ كما قبل في مؤتمر كراكاس واستمر الاتجاه الحديث على ذلك \_ لإدخال العدالة الجنائية الاجتاعية في جميع النصوص القانونية والأحد بعين الاعتبار مثلا تطبيق ظروف التخفيف لأسباب اجتاعية وثقافية. أو ليس الإتجاه الآن في العالم يميل إلى الحديث عن الوضع الاجتاعي للقانون؟ فعلى المجتمع في التنمية التي حققها بفضل تقلّم العلم والتكنولوجيا أن يدعم وسائل المختمع في نفسه، وإلا وقع بتغاؤله المفرط في مخاطر تسهيل وسائل تدمير نفسه الدفاع عن نفسه، وإلا وقع بتغاؤله المفرط في مخاطر تسهيل وسائل تدمير نفسه

على كل حال فالسابع من نوفمبر الذي أشرقت همسه على تونس بدفع جديد ومتجدد يحمل بين طياته بدور إصلاح ـــ إن لم نقل شحنات من الإصلاح ـــ أضفت على الحياة السياسية والاجتاعية والقضائية مسحة من الجد والفاعلية فيها اطمئنان على الحاضر وضمان للمستقبل. ويمثّل هذا الاصلاح في جانبه للتصل بالميدان القانوني والمحيط العدلي، في مسائل اخترنا توزيع أهمها على تسعة أبواب. الأول خصص لمعالجة الاحتفاظ والإيقاف التحفّظي، والثاني للحديث عن خطة الوكيل العام للجمهورية، والثالث عن محكمة أمن الدولة، والرابع خصص للدستور، والحامس لتداير العفو، والسادس للمجلس الدستوري، والسابع خصص لامتعراض أوجه الاصلاح القضائي، والثامن للحديث عن تطوير التشريع، والتاسع والأخير أفرد للميثاق الوطني.

# الباب الأوّل الإحتفاط والإيقاف التحفّظ ي

اهم العهد الجديد غداة انبلاج صبحه بموضوعي الإحتفاظ والإيقاف التحقظي فسارع بإصدار قانون لتنظيمهما في نطاق الحركة الاصلاحية وانسجاما مع القوانين الحديثة المنبثةة من النظم المتحضرة والحريصة على إعطاء المهم عدّة ضمانات تكفل له ممارسة حقوقه في الدفاع في مستويات ثلاثة هي جملة المراحل التي يرّ بها القضاء الجناقي. وهذه المستويات هي مستوى التنبع ومستوى القضاء ومستوى التنفيذ.

والذي يعنينا في هذا الجزء من التأليف مستوى التتبع الذي يمكن التعبير عنه بمرحلة ما قبل المحاكمة نظرا لدقته ولكونه أهم المراحل التي تمر بها القضية إذ توضع الأسس لتقرير المصير في المحكمة، وهو ما انتبه إليه المشرع في عهد التحوّل انتباها دل على بعد في النظر، وعمق في التفكير، وحكمة في التصرف، علما وأن الضمانات مؤكّدة وواضحة بالحصوص عندما تصل القضيّة إلى مرحلة القضاء.

ولا بد المباحث ـــ إنارة لسبيل القاضي ـــ أن يتعرّض بشيء من التفصيل دون تطويل ممل إلى موضوع الاحتفاظ والايقاف التحفظي للفت الانتباه إلى ما أدخله العهد الجديد من إصلاح في هذا الميدان. تشمل مرحلة ما قبل المحاكمة جميع الأعمال التي تقوم بها أجهزة البحث والتحقيق والاتهام من شرطة ونيابة وتحقيق، وتستوعب طرق البحث المتضمّنة سماع المتضرّر واستنطاق المتهم وسماع الشهود وإجراء المعاينة والتفتيش والاختبار وجمع أدلّة الادانة أو أدلة البراءة، وبالجملة إجراء كل ما من شأنه كشف الحقيقة المفضية إلى الاحالة على القضاء أو إلى الحفظ.

ولذلك كانت هذه المرحلة دقيقة للغانة بالنسبة للمظنون فيه أو ذي الشبهة أو المتهم وهي تعابير مترادفة في قانوننا التونسي للذلالة على الشخص الذي توجه إليه أصبح الاتبام بكونه ارتكب جريمة أي فعلا تعاقب عليه الجملة الجنائية أو النصوص الصادرة في المأكم الجزائية. وهذا الشخص يتمتّم في الأصل بقرينة المراءة. فحريته الذائية واعتباره الأدبي وحياته كلّها معرضة للخطر ولذلك يجب أن يشعر بالإطمئنان على مصيره إذا كان برياء حقّا نما هو منسوب إليه. أما إذا كان قد ارتكب الفعل الذي استوجب التحقيق معه فعلى الأقل تضمن له هذه الاجراءات سلامة التحقيق والاستقراءه فصونه من الانحراف والزيغ والتشويه الاجراءات سلامة التحقيق والاستقراءه فصونه من الانحراف والزيغ والتشويه وتعصمه من وسائل الضغط والاكراه، ولي ذلك عدالة تحفظ حق الفرد والمجتمع، وتضمن الاذعان والتسليم وتحقيق الاطمئنان والسكينة.

ومن حق المجتمع ـــ صيانة لسلامة البحث ـــ أن تسلب حرية المتهم مؤتتا في صورة الجرم الحطير أو في حالة التلبس. ومن ثم كان إجراء الاحتفاظ بالمظنون فيه وإجراء الإيقاف التحقظبي.

#### أ \_ الاحتفاظ

يتنـاول البحث في هذا الموضوع بيان أقصى مدّة في الاحتفاظ ووسائل الطعن.

#### 1) أقصى ملة الاحتفاظ

لم يكن إجراء الاحتفاظ بالمتهم منظما ولا مُنَّته مضبوطة قبل صدور القانون عدد 70 لسنة 1987 المؤرّخ في 26 نوفمبر 1987.

فمأمورو الضابطة العدلية ... وهم محافظو الشرطة وضباطها ورؤساء مراكزها وضباط الحرس الوطنى وضباط صفه ورؤساء مراكزه الذين يعملون تحت السلطة المباشرة لوكيل الجمهورية والذين لهم في الجنايات والجنح المتلبس بها ما له من السلط \_ يفرض عليهم القانون إعلامه حالا بما قاموا به من الأعمال، ويتطورات ما كلفوا به من أبحاث أولية.

إِلّا أنَّ هذه الفررية في الاعلام لم تواكبها فوية في إنهاء نتيجة البحث وتقديم المطنون فيه، لأن مدة البحث الأولى والتالي مدّة الاحتفاظ بالمطنون فيه بالمصالح الأمنية عندما تتطلب ذلك ضرورة سير البحث ـــ لم تكن مضبوطة بنص وإنّما كان يفهم من نية المشرع أنّه يريدها قصيرة إلى أبعد الحدود، بحيث ينبغي ألا تتجاوز ما يلزم عادة من الوقت لإتمام البحث. ومن ثمّ استنتج أن القانون يفرض تقديم نتيجة البحث ومعها المظنون فيه في أقرب وقت إلى المحكمة.

لكن هذه الفورية بالرَّغم عما فيها من روح تقدمية وما تتضمنه من حوص على حماية حقوق الإنسان وصيانة حربته الذاتية ـــ بقيت بكل أسف فورية نظرية لم تجد صداها المنتظر في التطبيق. ذلك أنَّ مأموري الضابطة العدلية المتنمين في أغلبهم إلى الشرطة والحرس الوطنى كانوا كثيرا ما يبطئون في تقديم نتيجة البحث إلى وكيل الجمهورية بسرعة حسبا يفرضه عليهم القانون بعلة أنهم لا يجدون متسعا من الوقت لإتمام البحث في الإبان نظرا لكابة الاشفال المناطة بعدهتهم وتنوعها، ونظرا أيضا بالخصوص لقلة لإطار البشري وضعف السند المادي. ولذلك وبالرغم عن المراقبة الشديدة التي تقوم بها النيابة العمومية بيقي سير الأبحاث متسما بالبطء وتقديم النتيجة موسوما بالتأخير. ولما كان القانون لم يرثب جزاء عن ذلك ولم يتول ضبط المدة بصورة صريحة وملزمة تسرب إلى جريان العمل في التطبيق نوع من الحتمية الروتينية، فتح الباب على مصراعيه للبطء في العمل والتأخير في الإنجاز ـــ بعذر أو بغير عذر ـــ وربَّما بنوع من التسيب ونمط من التجاوزات. وانجر عن ذلك وقوع حالات يمتفظ فيها بالمظنون فيه بمراكز الأمن مدّة تتجاوز المدّة اللازمة لإتمام البحث وأحيانا تتجاوز الحدود المعقولة، وأصبح الإنسان الذي زلت به القدم أو وقع من حيث لا يحتسب في شباك الأمر ودوامة الإتهام، في غير مأمن من هدر حقوقه، وخدش كرامته، وفي غير حرز من التعسف. ونشأ عن ذلك ما نشأ من مظالم ومساس بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور وضمنتها للإنسان المواثيق الدولية. فجاء النص الجديد الذي يعد بحق من مقاخر العهد ومن أبرز الإصلاحات التي أدخلت على التشريع النونسي في مجال احترام وصيانة حقوق الإنسان. فأضاف لمجلة الاجراءات الجوائية الفصل 13 مكرر وألغى أحكام الفصول 57 - 83 - 85 - 86 و 142 وعوضها بأحكام جديدة سيقع التعرض لأبرز ما تضمنته في المكان المناسب.

ولنبادر بتحليل الفصل 13 مكرر الذي أعطى إشارة الانطلاق لتنظيم الاحتفاظ وبدأ فنص على أنّه لا يجوز لمأموري الضابطة العملية الذين ذكرناهم آنفا أن يحتفظوا بالمظنون فيه أكثر من 4 أيام شريطة إعلام وكيل الجمهورية بذلك. ولهذا الأخير — عندما يستلزم البحث ذلك — اتخاذ قرار كتابي للتمديد مرّة أولى لمدة 4 أيّام أخرى، وعند الفضرورة القصوى التمديد مرّة ثانية لمدّة يومين فقط.

بحيث لا يجوز إطلاقا الاحتفاظ بالمظنون فيه آكار من 10 أيام على ذمة البحث الأولي. وينبغي حيتفد تقديمه إلى وكيل الجمهورية الذي عليه أن يتخذ أي قرار من علائقه على ضوء الأبحاث المجراة وذلك سواء بالإحالة توًا أو باجالة المباشرة على محكمة القضاء، أو بفتح التحقيق أمام قاضي التحقيق أو بالحفظ لعدم كفاية الحجة أو لانتفاء الجرية أو لانقراض الدعوى العمومية.

وأورد النص أنّه في أثناء مدّة الاحتفاظ أو عند نهايتها يجوز للمحتفظ به كما يجوز لأحد أصوله أو فروعه أو اختقه أو زوجه أن يطلب عرضه على الفحص الطبي. ويجب التنصيص على هذا الطلب بمحضر الاستنطاق الذي ينبغي دائما أن يين تاريخ بداية الاحتفاظ ونهايته، وتاريخ بداية الاستنطاق ونهايته يوما وساعة، كما يجب أن يتضمّن هذا المحضر إمضاء المظنون فيه وإذا امتنع ينص على ذلك.

وفرض على مأمور الضابطة العدلية مسك دفتر خاص مرقم الصفحات يسجل فيه هوية الأشخاص الذين وقع الاحتفاظ بهم على ذمته مع بيان المدّة وتاريخها بداية ونهاية ويوما وساعة في مرحلة أخرى من مراحل البحث، وهي المرحلة التي تحال فها القضية على التحقيق ويحتاج قاضي التحقيق إلى إنابة أحد مأموري الضابطة العدلية المنتصبين في دائرته ليتولي التحقيق عوضا عنه فيحتاج هذا النائب بدوره إلى استبقاء المشبوه فيه على ذمته والاحتفاط به لدبه لمصلحة البحث شريطة آلا يكون قد سبق استنطاقه من طرف قاضي التحقيق كمتهم،

إذاك خوله الفصل 57 جديد من مجلة الاجراءات الجزائية ـــ بعد الاستغذان من قاضي النحقيق الذي أنابه ـــ إصدار قرار الاحتفاظ للّـة 4 أيّام قابلة للتجديد بموجب إذن كتابي مرّة أولى لنفس المدّة ومرّة ثانية لمدّة يومين فقط.

وفي هذه الصورة على مأمور الضابطة العدلية الذي صدرت إليه الانابة أن يطبق أحكام الفصل 13 مكرر المشار إليه فيما يتعلّق بمسك دفتر الاحتفاظ وتمرير محاضر الاستطاق والعرض على الفحص العلمي.

وهكذا حرص التشريع الجديد حرصا متزايدا على أن تحترم حقوق المظنون فيه احتراما تسهل بفضله مراقبته ويفرض تطبيقه بمعاينة الملّة التي قررها تقريرا واضحا لا لبس فيه وفي ذلك حماية وأية حماية لحقوق الانسان والحريات الفردية.

ومع ذلك تنجه الملاحظة بهاء المناسبة إلى أن الفصل 228 من مجلة الاجراءات الجزائية اقتضى أنه لا يمكن بمال تنبع الطفل طبق اجراءات التلبس بالجريمة أو بطريق الاحالة المباشرة.

ونتج عن ذلك أنه لا يمكن اتخاذ إجراء الاحتفاظ ضدّ الطفل في مادّة الجنح.

وقد حدد القانون الجنائي سن المسؤولية الجزائيّة بما زاد على ثلاثة عشر عاما وشرع عقابا عنففا لمن كان سنه يتراوح بين ثلاثة عشر عاما وثمانية عشر عاما. ولا يدخل في نطاق هذا الجزء من الكتاب تفصيل ما يتمتع به الأحداث من مزايا التشريع المطبوع بالطابع الانساني وفذا يكتفى بالإشارة إلى ذلك إشارة عابرة.

#### 2 ــ وسائـل الطعـن في الاحتفـاظ

لا توجد أية وسيلة يطعن بها في إجراء الاحتفاظ بالمتهم. ومع ذلك فإن المراقبة الشديدة التي يجربها وكيل الجمهورية على أعمال وتصرّفات مأموري الضابطة العدلية يسمح بوضع حد لكل إفراط في استعمال هذه الوسيلة.

فالمتهمون محميّون من كل إجراء تعسفي قد يؤخذ ضدّهم، ومن كل اعتداء على أشخاصهم، وذلك كلما بلغ علمه إلى وكيل الجمهورية الذي خوله القانون سلطة انتزاع القضية من بقية أعوان الضابطة العدل.ة. والاستجابة لطلب العرض على الفحص الطّبي التي فرضها القانون كفيلة بأن تضمن للمظنون فيه حقه في الدفاع عن نفسه وإثبات ما قد يدعيه هو أو أهله من ممارسات غير مشروعة تمس بسلامته البدنية ووحدته الجسدية. كما أنّها كفيلة بأن تظهر براءة البرىء من الاتهام.

على أن المأمورين الذين لا يحترمون المدة التي قررها القانون للاحتفاظ بالمظنون فيهم يعرضون أنفسهم للتتبع من أجل سوء استعمال السلطة كما يعرضونها للعقاب الصريح. ومكذا فإن الاحتفاظ بالمظنون فيه أكثر من المدة المديرة الفانوني أي 6 أيّام أو بعد مضي مدّة التمديد الفانوني أي 6 أيّام أنسري يكون بمثابة التعدّي على الحربة الذائية الذي يستوجب عقاب مرتكبه طبق أحرى يكون بمثابة التعدّي على الحربة الذائية الذي يستوجب عقاب مرتكبه طبق أحكام الفصل 250 من الجملة الجنائية بالسجن لملّة تتراوح بين خمسة وعشرة أعوام.

ب ــ الإيقــاف التحفّــظــي

يشتمل البحث على فرعين هامين أحدهما يتعلَق بالإنقاف التحفّظي في الوضع الجديد وثانيهما يتعلّق بالايقاف التحفظي في التوجه الجديد.

فالفرع الأول يحتوي على تعريف الايقاف التحفظي، والسلطة التي تقرّوه، وشروطه، وأسبابه، ومدّته، ووسائل الطعن في القرارات الصادرة به، ومكان تنفيذه، والوسائل التي يوضع بها حدّ له، وأخيرا الحلول البديلة له.

أما الفرع الثاني، فيحتوي على ملاح الاصلاح الجديد في الإنساف التحفظي، وعلى إحداث مؤسسة المراقبة القضائية، وتوسيع نطباق الافراج الوجوني.

# أولا: في الوضيع الجديسة 1) تعريف الإنساف التعقّطي:

الاَيْقاف التحفّظي هو الاَقامة بالسجن بمقتضى بطاقة إيداع قضائيّة، ويعبارة أخرى هو حيس المنهم بمحل إيقاف طيلة المدّة التي تمتدّ من بداية البحث الأَوّلي إلى صدور الحكم أو خلال جزء من هذه المُدّ. ولا تدخل في مفهومه مدّة الاحتفاظ لاختلاف طبيعة الأساس الذي ينبني عليه كلّ منهما وإنّما تدخل في الحساب عند تنفيذ العقاب. وهو وسيلة استثنائية شرعت لصالح البحث في الحالات الحقوة كالجنايات وهي الجرائم التي تقتضي في القانون التونسي العقاب بأكثر من خمسة أعوام إلى الاعدام، وفي الجنح المتلبس بها، كما شرعت لحماية المظنون فيه من ردود الفعل أو منعه من اقتراف جرائم أخرى أو من التأثير على الشهود أو من التشاور مع مظنون فيهم آخرين لم يكتشفهم البحث، كما يقصد بها في بعض الأحيان ضمان تنفيذ العقاب كأن يكون المتهم لا مقر له معين فيخشى انفلاته من قيضة العدائة.

#### 2) من يقسرره:

يقرر الايقاف التحفّظي من يلي ذكرهم :

أ — وكيل الجمهورية أو مساعده في صورة الجريمة المتلبس بها بشرط تقديم المبهم الأترب جلسة تعقدها المحكمة التي لها نقض أو تأييد بطاقة الايداع التي أصدرها وكيل الجمهورية أو مساعده.

ب ــ قاضي التحقيق بوصفه مأمور للضابطة العدلية في صورة الجناية أو الجناية المدلية في صورة الجناية أو الجنحة المتلبس بها. وكذلك في الأحوال الأعرى بشرط صحة التمهد من قبل الادعاء العمومي (الفصل 14 من مجلة الاجراءات الجزائية) ويشرط أن تكون الأهمال تستوجب العقاب بالسجن (الفصل 107 من نفس المجلة).

ولا بد من الاشارة في هذا الصدد إلى أن قاضي التحقيق الذي يعتبر عكمة خاصة قائمة بذاتها يتولّى التحقيق في جميع المسائل التي تعبن على كشف الحقيقة. وعليه في ممارسته لأعمال التحقيق أن يلازم الموضوعية في جمع الأدّلة ولا يبدي رأيا في الادانة أو البراءة إلّا في قرارات الحتم التي يصدوها للاحالة على عكمة القضاء أو للحفظ. ولذلك حجر القانون عليه المشاركة في الحكم في القضايا التي تولى التحقيق فيها. ومن وظائفه إصدار بطاقات الإيداع ضد المتهمين أو اتخاذ قرارات في الافراج عنهم. كل ذلك بعد استطلاح رأي النيانة العمومية.

وعليه أيضا قبل إصدار بطاقة الايلـاع استنطاق ذي الشبهة وإعلامه بالأقعال المنسوبة إليه وبالنصوص القانونية المنطبقة وإعلامه بأنه بإمكانه تكليف محام يختاره وعدم الجواب عن الأسئلة إلا بحضوره. كما عليه في صورة الجناية استصدار إذن من رئيس المحكمة لتسخير محام يعينه عميد المحامين.

ومن وظائفه البحث عن شخصية المظنون فيه وحالته المادية والعائلية والاجتاعية كما يمكنه الاذن بإجراء فحص طبي نفساني على المتهم.

وفي هذه الاجراءات ما لا يخفى من حسن المعاملة ومن الضمانات التي تمكن ذا الشبهة ... وهو في موقف حرج ... من الدفاع عن نفسه بأسلوب يرضاه ويجعله في مأمن من الضغط والاكراه حتى تكون أجموته ووسائل دفاعه صادرة عن محض إرادته، فيتحمل مذعنا مسؤولية ما يصل إليه البحث ويتج عنه التحقيق.

ج) دائرة الامهام بوصفها محكمة استناف لقرارات قاضي التحقيق أو عكمة تحقيق من درجة ثانية في جميع الأحوال التي ترى من الضروري إصدار بطاقة إيداع ضد المتهم (الفصل 117 من مجلة الاجراءات الجزائية)، وهي تصدر في الجنايات قرارات الاتهام والاحالة على الدائرة الجنائية.

 د) قاضي الساحية إذا تمهد بقضية كان المتهم فيها بحالة سكر أو عاجزا عن التعريف بنفسه أو كان لا مقر له معين أو كان يخشى وقوع التشويش في سراحه.

## 3) شروطسه وأسيابسه:

فقد عدد الفصل 85 من مجلة الاجراءات الجزائية الشروط المطلوبة لإصدار قرار في الايقاف التحفظي وهي أن يكون الأمر متعلقا بجناية أو بجنحة متلبس بها، وأن تظهر قرائن قوية تستوجب الايقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافي بها اقتراف جرائم جديدة، أو ضمانا لتنفيذ العقوية أو طريقة توفر صدق سير البحث.

كما أورد نفس الفصل بفقرته الرابعة ما شرع لصالح المتهم من صواح وجهيي إذا توفرت شروط معينة فنص على ما يلي :

«ويتحتم الافراج بضمان أو بدونه بعد الاستنطاق بخمسة أيام لفائدة المظنون فيه الذي له مقر معين بالتراب التونسي ولم يسبق الحكم عليه بأكثر من ثلاثة أشهر سجنا إذا كان أقصى العقاب المقرر قانونا عامًا سجنا. وهناك صورة أخرى تقتضي الايقاف التحفظي وهي التي أوردها الفصل 202 من مجلة الاجراءات الجزائية وسبق لنا ذكرها في معرض الحديث عن سلطة قاضي الناحية في اتحاذ قرار الإيقاف التحفظي ونضيف إلى ذلك أن نفس النص أورد قيدا لفائدة المتهم حماية لحريته الشخصية فقال: «لا يمكن بحال إبقاء المظنون فيه موقوفا أكثر من ثمانية أيام».

هذا وقد نص القانون في الايقاف التحفظي على إجراء خاص بأعضاء مجلس النواب وبالقضاة يقتضي حسب الفصل 27 من الدستور والفصل 22 من النظام الأساسي للقضاة توقف ممارسة الإيقاف التحفظي على رفع الحصانة فيما عدا صورة التلبس بالجريمة وبشرط الاعلام الفوري.

#### 4) مسكرسية:

قبل صدور القانون عدد 70 لسنة 1987 المؤرخ في 26 نوفمبر 1987 المشار إليه كان مفعول الايقاف التحفظي يسري مبدئيًا من يوم اجرائه إلى يوم الحكم في القضية بشرط ألا تتجاوز مدّة الايقاف المدّة المقررة قانونا للعقاب.

أما في ظل التشريع الجديد فقد أورد الفصل 85 جديد بفقرته الثانية أن مدّة هذا الإثقاف لا يمكن أن تتجاوز مبدئيا ستة أشهر وذلك في حالات التلبس وأيضا كما سبق أن تعرضنا إليه ـ كلما ظهرت قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافى بها اقتراف جرائم جديدة أو ضمانا لتنفيذ العقوبة أو طريقة توفر صدق سير البحث.

وإذا انتضت مصلحة البحث التمديد في مدّة الإيقاف فإن هذا التمديد لا يكون إلا مرة واحد في الجنح ومرتين في الجنايات. فلا تتجاوز المدّة في كل مرة متة أشهر. وعلى كل حال يجب أن يكون قرار قاضي التحقيق في التمديد معللا ومتضمنا استطلاع رأي وكيل الجمهورية.

وهكذا فإن أقصى مدّة الإيقاف التحفظي الممكنة خلال مرحلة التحقيق في الجنح 12 شهرا، وفي الجنايات 18 شهرا، فلا بحال لطول هذا النوع من الإيقاف الذي كان في ظل التشريع الماضي يبلغ حد الشطط وربما استغرق كامل مدّة العقاب الذي تحكم به المحكمة في النهاية. ومعلوم أن تقديم المتهم للمحاكمة تمنم به فرة التحقيق. فلا تعد المدة التي يقضيها بحالة إيقاف \_ وأمره معروض على محكمة القضاء \_ من فصيلة الإيقاف التحفظي الذي اعتنى المشرع بتنظيمه في الإصلاح الجديد سعيا منه وراء اختصار مرحلة التحقيق والتعجيل بعرض المنهم على المحكمة لتقضي في شأنه بما تراه طبق القانون سواء بالإدانة والعقاب أو بالبراءة وترك السبيل.

وعلى كل حال تكون بذلك قد استجابت لما اقتضته المادة 10 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان من أن كل «شخص له الحق في المطالبة بالمثول أمام عكمة المتاضاته مقاضاة عادلة».

هذا وإن الإيقاف التحفظي يتهي وجوبا — كما سبقت الاشارة إليه ــ بعد مضي خمسة أيام على استنطاق المتهم الذي له مقر معين بالتراب التونسي ولم يحكم عليه بأكثر من 3 أشهر سجنا إذا كان العقاب المستوجب في القانون عاما سجنا. وكان النص في ظل التشريع المأضي يقتضي أن يكون العقاب المقرر قانونا هون العام سجنا، وفي ذلك تضييق وفوع خفي من الشدة والتحجّر. فجاء النص الجديد مسعفا بالتخفيف عن طريق الزيادة في التوسعة على من زلت به القلم. ومعلوم أن العقاب المقرر قانونا إذا حدّ بالشهور كان أقصاه من ستة إلى ثمانية أشهر. فلا تكاد تجد عقابا بتسعة أشهر مثلا. ولهذا قامتداد المدة المستوجة في النص إلى عام فيه رأفة بالانسان ورحمة.

وفي الصورة الواردة بالفصل 202 من مجلة الاجراءات الجزائية الذي سبق ذكره تحت عنوان شروط الإيقاف التحفظي «لا يمكن بأي حال من الأحوال إبقاء المتهم موقوقا أكثر من ثمانية أيّام».

والمتهم الذي صدرت ضدّه بطاقة جلب من طرف قاضي التحقيق يجب استنطاقه خلال ثلاثة أيّام على أقصى تقدير من يوم إيداعه السجن.

وعند انتهاء هذا الأجل يقدم وجوبا إلى وكيل الجمهورية فيطلب استنطاقه في الحال سواء من قاضي التحقيق أو من نائبه وإلّا اضطر إلى الافراج عنه حالاً.

على أنّه بالنسبة لأعضاء مجلس النواب يمكن إنهاء الايقاف بطلب من المجلس ذاته (الفصل 27 من الدستور).

#### 5) وسائـل الطعن في قرارات الإيقاف التحفظي :

نظرا للطبيعة الخاصة والاستثنائية للإيقاف التحفظي يمكن القول بأن الطعن فيه يكون بطريقة مباشرة ويطريقة غير مباشرة.

فطريقة الطمن المباشر لم يخولها القانون إلّا لوكيل الجمهورية في صورة واحدة فقط وهي التي يقرر فيها قاضي التحقيق الايقاف بإصدار بطاقة ايداع ضدّ المتهم خلاقا لطلبات وكيل الجمهورية فيطمن هذا الأخير في القرار بالاستتناف لدى دائرة الاتهام قبل مضي أربعة أيّام من اطلاعه عليه (الفصل 80 من مجملة الاجراءات الجزائية).

أمّا طريقة الطعن غير المباشر فيمارسها المنهم المعنى بالأمر أو محاميه عن طريق تقديم مطلب إفراج. فإذا رفض هذا المطلب جاز له الطعن في قرار الرفض خلال أربعة أيّام من تاريخ إعلامه به.

وكذلك بجوز لوكيل الجمهورية استثناف قرار الافراج الذي يصدوه قاضي التحقيق خلال أربعة أيّام من تاريخ إصداره.

وفي هذه الصورة بيقى المتهم في السجن إلى أن يتم النظر في مطلب الاستثناف وعلى كل حال إلى نهاية أجل الاستئناف ما لم يصادق وكيل الجمهورية على السراح حالا (الفصل 110 من مجلة الاجراءات الجزائية).

وفي كلتا الصورتين يرفع الاستثناف إلى دائرة الاتبام التي بإمكانها تأييد قرار الرفض أو اتخاذ قرار الاقراج.

ومن مظاهر الطمن غير المباشر في الايقاف التحفظي التي يقرره سواء وكيل المجمورية عند إحالته للمظنون فيه على المحكمة في جرائم التلبس أو قاضي التحقيق في جميع الصور التي تبيح له ذلك تقديم مطلب الافراج إلى محكمة القضاء المتعبدة بالقضية فإذا قررت هذه الحكمة الافراج المؤقّف فإن قرارها ينفذ في الحال. وفي صورة الحكم بالبراءة يسرح المتهم فورا بقطع النظر عن استثناف النيابة العمومية (الفصل 173 من مجلّة الاجراءات الجزائية).

#### 6) مكان تنفيد الإنقاف التحفظي:

تحسن الاشارة إلى أن الايقاف التحفظي ينفذ بالسجون الخصصة لحبس المحكوم عليهم. على أن النظام الذي يخضع له المظنون فيهم داخل هذه السجون ألحف من النظام الذي يخضع له المحكوم عليهم. فيمكن للموقوف تحفظها على الحصوص المخابرة مع محاميه وتوجيه ما يشاء من الرسائل إليه والاتصال به نهارا في الأوقات التي يُحدّدها النظام الداخلي للسجن.

إلّا أن قاضي التحقيق يمكنه أن يمنع بقرار معلل غير قابل للاستثناف الاتصال بالمظنون فيه مدّة عشرة أيّام. وهذا المنع قابل للتجديد لمدّة 10 أيام أخرى فحسب (الفصل 70 من مجلة الاجراءات الجزائية).

كما يمكنه الانصال بأهله وأقاربه وتلقي رسائلهم وتوجيه الرسائل إلهم عن طريق حارس السبجن، ويسلم قاضي التحقيق وكاتب المحكمة، كل فيما يخصه، بطاقات الزيارة بمجرد الاستظهار بيطاقة التمريف التي تفيد القرابة. ومن حق المتهم ارتداء الملابس التي يريدها والتي يتلقّاها من أهله أو تخصصها له عند الاحتياج إدارة السجون للظهور بالمظهور الملاتي خاصة يوم المثول أمام قاضي التحقيق أو بجلسة القضاء.

وبالنسبة للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 عاما في الإيقاف إذا تحم، نظرا لصبغة الجريمة، فإنه يقع بمؤسسات خاصة بالأحداث تعرف بالإصلاحيات تحاشيا للإختلاط بالرشداء.

#### 7) الوسائل التي يوضع بها حد للإيقاف التحقيض :

من بين الوسائل التي يوضع بها حد للإيقاف التحقظي الافراج المؤقّت عن المتهم. وقد جاء الفصل 86 من مجلّة الاجراءات الجزائيّة بتنظيم هذا الافراج حيث اقتضى في صيغته الجديدة أن لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأذن من تلقاء نفسه بالافراج مؤقتا عن المظنون فيه بضمان أو بدونه بعد أخذ رأي وكيل الجمهورية.

كما اقتضى أنه يجوز لهذا القاضي الاذن به في أي وقت بناء على طلب النيابة أو المظنون فيه أو محاميه. ولا يفرج عن المظنون فيه إلا بعد التمهد باحترام التدابير التي يمكن أن يفرضها عليه قاضي التحقيق كليا أو جزئيا. وهذه التدابير عددها خمسة ذكرها الفصل بناية الوضوح وهي :

1 ـــ اتخاذ مقر له بدائرة المحكمة.

2 ... عدم مغادرة حدود ترابية يحددها القاضي إلَّا بشروط معينة.

3 ... منعه من الظهور في أماكن معيّنة.

4 ـــ إعلامه لقاضي التحقيق بتنقّلاته لأماكن معيّنة.

 5 ـــ التزامه بالحضور لديه كلما دعاه لذلك والاستجابة للإستدعاءات الموجهة له من السلط فيما له مساس بالتتبع الجاري ضده.

وعلى قاضي التحقيق البتّ في مطلب الافراج في ظرف أربعة أيّام من تاريخ تقديمه. وإذا فات الأجل ولم يتخذ قرارا في الموضوع يعد ذلك وفضا للمطلب، وإذاك يجوز للمظنون فيه أو محاميه رفع الطمن بالاستثناف إلى دائرة الاتبام.

ويمكن لقاضي التحقيق أن يقرّر الرفض أو القبول كم يمكن له أن يعدل قرار التدبير الذي اتحده لنح الافراج. وهذه القرارات قابلة كلّها للطعن بالاستئناف لدى دائرة الاتهام سواء من طرف وكيل الجمهورية أو القائم بالحق الشخصي أو المظنون فيه أو الوكيل العام مع مراعاة الاجال الحاصة بكل فريق منهم أي أن رفع الطعن بالنسبة للثلاثة الألمين يكون قبل معني أربعة أيام من تاريخ الاطلاع على القرار بالنسبة لوكيل الجمهورية ومن تاريخ الاعلام بالنسبة لمن يليانه مباشرة. أما رفعه بالنسبة للوكيل العام فيكون في ظرف عشرة آيام موالية لصدور القرار.

وإذا طمن وكيل الجمهورية في القرار بالاستتناف فإن هذا الطمن يحول دون تنفيذ قرار الافراج أو التدبير. أما استتناف الوكيل العام والقائم بالحق الشخصي فلا يحولان دون ذلك التنفيذ.

وعلى دائرة الاتهام البت في مطلب الاستثناف في أجل أقصاء ثمانية أيام من تاريخ اتصالها بملف القضية (الفصل 87 جديد من مجلة الاجراءات الجزائية).

#### 8) الخلول البديلة للإنساف التحفظي :

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن التدايير التي فرض المشرّع التونسي على قاضي التحقيق اتخاذها كشرط يتوقّف عليه إنجاز الانراج المؤقّت لفائدة المظنون فيه هي من بين الحلول البديلة في مستوى التحقيق التي نادت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نطاق حماية واحترام حقوق الانسان انطلاقا \_ كا سبق أن ذكرنا \_ من موثم ها الحامس للوقاية من الجريمة ومعاملة المجرمين، ووضعت لها المعايير على وجه الحصوص في موثم ها السادس المتعقد بكاراكاس من 25 أوت إلى 5 سبتمبر 1980 وتابعت نفس الاتجاه والمنهج في موثم ها السابع بميلانو عام 1985. وقد جاء في القسم المتعلق بالوسائل الاجرائية التي من شأنها الحد من استعمال الإنهاف كوسيلة من الوسائل الضامنة لسلامة البحث والمحققة للردع، أن الافراج المؤمّة بالمؤمّة تدايير صالحة أن الافراج المؤمّت سبيطمان أو بدون ضمان \_ والحرية المحروسة، تدايير صالحة ومعمول بها في أغلب الأنظمة القضائية، كا جاء في الطرق الأخرى المقترحة ما يلي

وعد المعنى بالأمر بتلبية الدعوة للمثول أمام السلطة القضائية.

الحد من الحق في حرية التنقل من مكان إلى آخر إلا برخصة.
 الإلتزام بالتقدّم دوريا إلى بعض السلط من محاكم وشرطة.

تقديم الضمان (الذي له إجراءات خاصة لا عمل لذكرها في هذا

العرض

فهذه الحلول البديلة التي تأثر بها أو أدخلها المشرع التونسي في النصوص المكرسة للسياسة العقابية الحديثة تساعد في الواقع سلطة التنبع على ضمان الحربة والكرامة للمواطن في نفس الوقت الذي تضمن سلامة البحث في إظهار الحقيقة ما مرتبط المرتبط المرت

بما يحقق الردع وحماية المجتمع من خطر الإجرام.

وعلى العموم لا تقتصر حقوق المتهم في الاجراءات على مسائل الإحتفاظ أو الإيقاف التحقيظي وإتما تمتد إلى أسلوب معاملته عند الاستنطاق وضمان التحلي بروح العدالة والانصاف في مجال البحث عن الحقيقة، وهو أمر لا يدخل على حال ورغم أهميته في نطاق المبحث الذي النزمنا به في هذا الجزء من الكتاب.

## ثانيا \_ في التوجــه الجـــديـــد

يمكن تفريع هذا البحث إلى ثلاث فقرات تتعلق إحداها بإصلاح جديد يعتزم إدخاله على مدّة الإيقاف التحفظي بالذات وثانيتها بإحداث مؤسسة المراقبة القضائية وثالثتها بتوسيع نطاق الإفراج الوجوبي.

#### 1 ــ أي الإيقاف التحفظي

بعد هذا العرض المستفيض والضروري في نفس الوقت لخصائص كل من الإحفاظ والإيقاف التحفظي في التشريع التونسي المستوحى لروحه ومبادئه من ثوابت بيان السابع من نوفمبر نذكر بأن نظام العهد الجديد مواصل لسيره على الدرب بنفس الروح والعزم والتصميم، وينفس الشفافية والوضوح والأمانة التي قرر أن تكون نبراسا لسياسته وعلامة مضيئة على رمزه القار وخطه المتميز.

فقد جاء في الخطاب المنهجي الذي ألقاه سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في اختتام اجتماع المجلس الأعلى للقضاء وندوة القضاة ما يلي :

«في نطاق ما تمهدنا به من تطوير للقوانين على قدر تطور المجتمع ومواكتها له وحرصنا على ضمان حقوق ومواكتها له وحرصنا على خمان حقوق المجتمع واستقراره وسلامته فإننا نوصي اللجنة بدرس إمكانية زيادة التحفيض في مدة الإيقاف التحفظي مع العمل في ذات الوقت على الحد من اللجوء إلى الإيقاف التحفظي بإيجاد وسيلة بديلة تكون اجراء وسطا بين الحرية الكاملة والإيقاف وهي المعرفة في القانون المقارن بالمراقبة القضائية.

وحرصا منا على احترام الحرية الذاتية للفرد تقرر أن يكون الافراج وجوبيًا في المادة الجناحية عندما لا تبت دائرة الانهام في المطلب المقدم لها في الأجل القانوني المحدد وهو ثمانية أيام.

وبهذه المناسبة نهيب بالسادة القضاة الموكول البهم التحقيق في الجنابات بالخصوص أن يبذلوا قصارى الجهد للتعجيل باتمام الابحاث ليتمكن القضاء من الفصل في الأجال المعقولة».

وقد وجد هذا الخطاب صداه في نفوس الناس وفي الرأي العام الوطني والتجلي واستقبله الوسط القضائي على وجه الخصوص بحماس ملحوظ وايمان بالغ دل على استعداده الكامل للمبادرة بالتنفيذ. وسارعت اللجنة المكلفة بمراجعة مجلة الإجراءات الجزائية \_ بالرغم عن كونها أوشكت على تقديم مشروعها الجديد \_ فعزت النصوص المقترحة بأحكام ترجمت الى الواقع خلاصة ما تضمنته المبادرة الرئاسية الحكيمة من توجه انساني صادق وأصيل.

وهكذا أوردت بالفصل 91 من المشروع نصا يقتضي الاقتصار في مادة الجنح على تحديد أقصى مدة الإيقاف التحفظي بستة أشهر دون امكانية التمديد. أما في مادة الجنايات فقد اقتضى مشورع النص التخفيض من مدة الايقاف التحفظي على نحو تصبح معه هذه المدة لا تتجاوز مبدئيا ستة أشهر. وإذا وقع الاضطرار الى تجديدها لمصلحة البحث فإن المنهجية الجديدة المقترح اتباعها تخالف المنهجية المقررة في الاصلاح الأول الذي تعرضنا له في مكانه بمعنى أن التمديد يمكن أن يقع على فترتين كل فترة بحساب أوبعة أشهر بحيث أن الحد الأقصى لجملة المدة لا يمكن بحال أن تتجاوز أوبعة عشر شهرا عوضا عن الثمانية عشر شهرا التي كانت تصل اليها في التشريع عشر شهرا عوضا عن الثمانية عشر شهرا التي كانت تصل اليها في التشريع الجاري به العمل حالة اعداد المشروع.

وغني عن البيان والتأكيد أن هذا التخفيض نقص من الحد الأقمى المقرر لمدة الإيقاف التحفظي بنسبة النصف (1/2) في الجنح ونسبة التسمين (2/2) في الجنايات. وهو أمر هام جدا يدل على اهتمام حقيقي وصادق بحقوق الانسان. وهكذا يمكن القول بأن هذا التخفيض أضاف الى المتهم بوصفه فردا من أفراد العائلة الانسانية \_ عناية على عناية، ورعاية تلو رعاية، وأضاف في نفس الوقت الى القائمين على تسيير أجهزة التحقيق مواطن جديدة للعمل، فيهافرص للتنافس والتضحية ويذل الجهود الاضافية لخدمة الصالح العام.

#### 2 - في مؤسسة المراقبة القصائية:

أحدثت اللجنة صراحة بالفصل 88 من المشروع موسسة المراقبة المفائية وضبطت شروط اللجوء الى تطبيق أحكامها من طرف قاضي التحقيق، وهي أحكام سبق أن وجد البعض منها في ظل التشريع القائم بالفصل 86 جديد الذي تعرضت إليه آنفاء إلا أنه أضيف إليها عناصر جديدة تمثل بالخصوص في تقديم الضمان وتسليم وثائق مثبة للهوية مثل جواز السفر.

وهذا الاجراء يرمي الى هدفين أحدهما الحد من الانتجاء الى الإنقاف التحفظي وثانيهما تمكين المظنون فيه من البقاء بحالة سراح دون اخلال بالضمان المرتبط بحسن سير البحث. وهو بعبارة أخرى وسيلة بديلة للايقاف التحفظي تتمثل في اجراء وسط بين الحرية الكاملة وهذا الإيقاف.

وبهذه الطريقة يتوفر عنصر الثقة الكاملة في قدرة أجهزة البحث على القيام بوظائفها ومتابعة التحقيقات الضرورية للوصول الى الحقيقة، مستخدمة في ذلك وسائلها العصرية المتطورة وامكاناتها الصناعية من جهة وقوة تأثيرها النفساني والأدبي من جهة أخرى في حين يبقى المظنون فيه متمتعا بنوع من الحرية في تصرفاته محافظا على الحد الفيروري واللائق من كرامته سواء في ظل حياته الخاصة مثل وسطه المائلي أو حياته العامة مثل وسطه المشغلي. ثم إن هذا الوضع الذي يصون المظاهر اللاؤمة والمرتبطة بكرامة المواطن للتمتع بحقوق المواطنة فيه تكريس للمبدأ القائل بأن الفرد يعد بربها الى أن تثبت

#### 3 - في الافراج الوجوبي

ودائما في نطاق دعم حماية حرية المواطن والمحافظة على كرامته السرية حرصت اللجنة على تكريس مبدأ جديد بالفصل 94 من مشروع المجلة يقضي بالافراج وجوبا عن المتهم اذا لم تبت دائرة الاتهام في ظرف ثمانية أيام في مطلب الاستثناف المرفوع اليها طمنا في قرار قاضي التحقيق التأخى برفض مطلب الافراج المقدم اليه.

وينفذ القرار بصفة مطلقة اذا كان الاستئناف مرفوعا من الوكيل العام أو القائم بالحق الشخصي. أماإذا كان مرفوعا من المتهم فالتنفيذ يتوقف على عدم وجود سبب يمنع من ذلك وهو أن تقرر دائرة الاتهام اجراء تحويات تتعلق بالمطلب.

وهكذا يلحق هذا النوع من الافراج على مستوى دائرة الاتهام بالافراج الوجوبي المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من الفصل 85 من مجلة الاجراءات الجزائية الجاري بها العمل على مستوى البحث لدى قاضي التحقيق.

وانطلقت اللجنة في اتجاه التحوير وأدخلت لمسات جديدة على مشروعها حتى تحقق ـــ زيادة على ما تقدم ـــ ما يمكّن المحاكم من وسائل دفع جديدة تحملها على تحريك السواكن وتجنيد العزائم واستنهاض الهمم للقضاء على رواسب الماضي وتبيئة الاطار اللازم والمناخ الملائم لتجد القضايا طويقها المرن الى الحل السريع.

فوقع مثلا القراح التنقيص من الآجال المنظمة في التطبيق لموعد النظر قي القضايا الجنائية. واقتضى المشروع على هذا الأساس تحديد أجل تعيين القضايا الجنائية بجلسات الحكم. فقد كان هذا التعيين بيقى معطلا في طور الانتظار الأشهر الطوال، فجاء النص وحدده بثلاثة أشهر حتى تكون القضية بعد خروجها من طور التحقيق معينة بجلسة الحكم لتنظر المحكمة فيها بما تراه. وفي ذلك ما لا ينفي من عزم أكيد على الشفافية والوضوح والسرعة التى لا يجني منها الفرد والمجتمع إلا الحير، وفي ذلك أيضا وضع لبنة جديدة في صرح بناء وتعزيز حماية حقوق الانسان جاءت مدعّمة لنظرة التحقيف الجديدة التي شملت بعد قرار الحتم مصير بطاقة الإيداع الصادرة قبل ذلك عن قاضي التحقيق.

# الباب الثانى

# خطة الوكيل العام للجمهورية

تنفيذا للخطة المعلن عنها في البلاغ التاريخي بادر سيادة الرئيس في 26 لنوفمبر 1987 باستصدار الفانون عدد 80 لسنة 1987 باستصدار القانون القانوي والإيقاف التحفظي، كما رأينا وفي 29 ديسمبر 1987 باستصدار القانون القانوي بالغاء خطة الوكيل العام للجمهورية والقانون القانوي بحلف محكمة أمن الدولة، وفي 16 ديسمبر 1987 باصدرا الأمر عدد 1414 المتعلق باحداث الجلس الدستوري ايذانا بدخول عهد المارسة الحقيقية للديمراطية والتعددية الحزية وقيام دولة القانون ولمؤسسات الدستورية وعهد المساورية وعهد المساورية وعهد الحسارية الفعلية لحقوق الانسان واحترام مبادئها.

ولسائل أن يسأل بالخصوص فيم كانت خطة الوكيل العام للجمهورية مظهرا من مظاهر الشدة والقساوة، وعلامة قاتمة من علامات العهد الذي ران لي آخر أيامه بكلكله على القلوب، وضغط بثقله الثقيل على النفوس حتّى استوجب التغيير بقيام الحركة المباركة التي كانت حقا عملية انقاذ وطني بأثم معنى الكلمة نفذت بأسلوب ديمقراطي حكم، وطريقة حضارية مكينة ومتميزة، استخدمت أحكام الدستور استخداما منقطع النظير، وأنقذت البلاد من ويلات فتنة كانت وشيكة الوقوع، وأخرجتها من ظلام دامس كاد يبتلع المقدرات الانسانية، والقيم الحضارية والاتحلاقية، وأهدى للشعب أمنا وسلاما في اطار الشرعية الكاملة وفتح في وجه القوى الحية أبواب السعادة والرفاهية عن طريق الاسهام في أعمال البناء والتشييد.

لم تكن خطة الوكيل العام للجمهورية معروفة في التنظيم العدلي قبل الاستقلال. وكانت مجلة الاجراءات الجرائية التي صدرت في 30 ديسمبر 1921 وجاءت نتيجة لما سمي آنذاك بحركة الاصلاح في عهد الحماية — تقتضي تنظيم هياكل الضابطة العدلية والنيابة العمومية عمارسة وإشرافا، وتنظيم اجراءات التتبع وإلهاكم الضامنة لعدالة التقاضي. وكان الاشراف على جهاز النيابة العمومية الموني الذي كانت له الل جانب ذلك اختصاصات ادارية. ولما جاء الاستقلال وأعبلات الله وزالة العدل وأحدثت عكمة الاستثناف بصفاقس ومحكمة الاستئناف بسوسة، حذفت بجوجب الامر العل المؤرخ في 25 أكدور 1950 معطة مدير الامور العدلية وأسندت صلاحياته القضائية الى من اضطلعوا بمسؤوليات جديدة في سلك النيابة وهم الوكيل العام لدى عكمة الاستئناف بتونس والمدعيان العموميان لدى محكمتي الاستئناف بصوسة من جهة، والى وكيل الدواية العام لدى محكمة المعقيب من جهة أخرى، في حين أسندت صلاحياته الادارية الى رئيس مصلحة المحكم بوزارة العدل، في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدواية الى رئيس مصلحة المعذلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدواية الى رئيس مصلحة المعذلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدواية الى رئيس مصلحة المعذلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية في مرحلة أولى، ثمّ الى وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية في مرحلة أنية.

وتطورت خطة الوكيل العام لذى عكمة الاستئناف بتونس تطورا سريعا أدى الى حلفها واسناد اختصاصاتها للمدعي العام بها وتعويضها في نفس الوقت بخطة الوكيل العام للجمهورية.

وقد اقتضى قانون احداث الحطة الجديدة عدد 119 لسنة 1958 المؤرخ في 8 نوفمبر 1958 أن يكون للوكيل العام للجمهورية كل الاختصاصات التي للمدعين العموميين لدى عاكم الاستثناف، على أن بياشرها بنفسه أو بواستطهم. وبذلك أصبحت هيمنته على الدعوى العمومية تشمل كامل الجمهورية، إضافة الى انفراده بصلاحيات منح تأجيل تنفيذ العقاب الصادر على المحكوم عليه غير الموقوف وذلك تطبيقا للفصل 337 المعرض للفصل 175 القديم من مجلة الاجراءات الجزائية.

واقتضى الفصل 22 من نفس المجلة أن تكليف الوكيل العام للجمهورية بالسهر على تطبيق القانون الجنائي بكامل تراب الجمهورية يكون تحت اشراف وزير العدل.

وكان لشخصية شاغل هذه الخطة أثر بالغ في توسع نطاق مصالحها وتركيز نفوذها. وقد أصبح المخاطب الوحيد أو يكاد لدى رئاسة الجمهورية آنذاك، يُوبِث كان يغطي حتّى مركز وزير المعلىء وفعلا غطاه في فترة من الزمن بشكل أدى في وقت من الأوقات الى أن لاحظ أحد وزراء العدل بأن الوكيل المام للجمهورية كان يهدم عن وعي أو عن غير وعي ما كان يخططه وبينيه لصالح القضاء، وكان كلما خطا خطوة لدى الرئاسة الا وجد من يقوضها لديه مشيرا الى ما كان يخطى به الوكيل العام للجمهورية من منزلة لدى رئاسة الجمهورية، تلك المنزلة التي كان يرجع جانب منها لل شخصية شاغل الحطة والجانب الآخر الى ما كان يقدمه للنظام من الخدمات.

وقعت محاولة التعبير ... في زمن ما ... عن الاستبشار باحداث هذه الحطة على أمناس أنها ورثت خطة ذات نفوذ كبير كان ينفرد بها أجنبي، وانها جمعت على كل حال بين يدي قاض تونسي سلطات الاشراف والممارسة للدعوى المعمومية التي لها صلة وثيقة بالسيادة التونسية وبالامن والاستقرار وباستقلال المعمومية وان اسنادها على هذا النحو يحمل بين طياته بذور توسم الحير فيه.

لكن على مر الأيام استفحل أمر نفوذها وأسيء استعمال الدور المسند اليها أساسا من طرف القانون، الأمر الذي أساء الى سمعتها سواء في الوسط القصائي أو في الرأي العام مما أدى في النهاية الى انتهاز أول فرصة لإلغائها. وتع ذلك بموجب القانون عدد 72 لسنة 1800 المؤرخ في 3 ديسمبر 1900. واقتضى نص الحلاف اسناد اختصاصاتها القضائية للمدعين العامين لدى عاكم الاستئناف الذين يمارسونها — كل في حدود منطقته — تحت سلطة وزير العدل مباشرة. وكان قد بلغ عدد عاكم الاستئناف الى حد ذلك التاريخ محس عاكم بتونس وصفاقس وصوسة والمنستير والكاف.

وظل هذا الوضع ردحا من الزمن لكن الحنين الى ممارسة السلطة الفردية أدى الى احياء هذه الحطة من جديد ونفذ هذا الاحياء في صيغة احداث خطة وكيل عام للجمهورية بموجب مرسوم صودق عليه يمقتضى قانون.

وهكذا صدر القانون عدد 98 لسنة 1986 المؤرخ في 9 ديسمبر 1986 المتعلق بالمصادقة على المرسوم عدد 1 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

وجاء في مستندات التبهير لهذا الإحداث أن «المصلحة العليا للبلاد القضت في مجال حسن سير العمل القضائي على أساس التجربة وجوب توحيد جهاز ممارسة الدعوى العمومية والسهر على تطبيق القانون الجنائي بكامل تراب الجمهورية وذلك باحداث خطة وكيل عام للجمهورية تسند لمن يمارس هذه الدعوى يهقوع بهذا السهر تحت اشراف وزير العدل.

ورجعت الوكالة العامة للجمهورية لممارسة اختصاصاتها القديمة بدفع جديد وحماس كبير عززهما دعم وتأييد في أعلى مستوى ووقعت ترقية الخطة الى مرتبة كتابة دولة وبالاحرى قل أصبح شاغل الخطة يتمتع بامتيازات ومنافع كاتب دولة. ووقع تقبل هذه الترقية بشيء من الازتياح في الوسط القضائي على أمل أن يشمل ذلك خططا قضائية سامية أخرى أولى من غيرها بهذه الحظوة وهذا الاعتبار، والفيث أوله قطر ثمّ ينهمر. لكن سرعان ما ساءت مممتها، وأصبح الناس يخشون، عشية الخائف المتردد أن تصبح المعول القديم المخيب للآمال، والمهدر لحقوق الانسان، وأصبحت القضايا الكبرى التي تشد انتباه الرأي العام وتشغل بال الناس على جميع المستويات تمارس بشكل فيه من التشدد وأحيانا من القساوة وربما من التهافت ما لا يبعث على الاطمئنان. وافتضع الامر لما حدثت للناس أقضية، وارتكبت أفعال رؤي وجوب عرضها السريع على أنظار محكمة أمن الدولة مع اسناد الرئاسة الى الوكيل العام للجمهورية ذاته. وبالرغم من قيام حركة محتشمة لكنها مناهضة لهذا التعيين استنادا الى عدم ملاءمته لطبيعة التتبع وطبيعة القضاء، وعدم امكانية الجمع بين الوظيفتين، تولَّى الوكيل العام رئاسة تحكمة أمن الدولة تحت ضغط سلطان الحكم لجابهة الاحداث وصدرت برئاسته أحكام اختلف الناس في تقدير أهميتها وتقيم جدواها، واتسمت على كل حال بما تتسم به أحكام صادرة من محكمة استثنائية مثل محكمة أمن الدولة لا تبعث على الاطمئنان ولو كانت عادلة في حد ذاتيا. وقد أسهمت أحكام عكمة أمن الدولة لـ أحبت أم كرهت لـ في زيادة حدة التوتر الذي ساد المجتمع على أبواب ليلة الحلاص وساعدت على نضج الفكرة التي اختمرت في ذهن المجرر للتعجيل بالانقاذ.

ولهذا كان من المسائل الأولى التي بادر بانجازها صانع التحول وأبانت عن بعد في النظر، وصدق في الرؤيا، وإلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية. وقد بلغت هذه العملية من الاهمية والتأثير على الرأي العام ما عد اصلاحا متميزا وتوجها مصيبا أدخل على النظام القائم، بحيث لم يكد يخلو خطاب من خطب الرئيس من الاشارة الى هذه المبادرة صواء في التظاهرات الرسمية الداخلية أو في المحافل الرسمية المعالية.

#### الباب الثالث

# محكمة أمن الدولة

#### 1 - نظامها

أحدث هذه المحكمة الاستثنائية بمقتضى القانون عدد 17 استة 1968 المؤرخ في 2 جويلية 1968 في طروف رأى النظام القائم آنذاك انبا مواتية لإحداث هذا النوع من المحاكم للتعجيل بفصل قضايا مطبوعة بطابع الخطورة من حيث علاقتها بأمن الدولة الداخلي والحارجي والذلك جاءت إجراءاتها مختصرة، فيها حد من حرية لمان الدفاع وتأخذ بعين الاعتبار السرعة والنجاعة بما يحقق الردع الفوري واقرار الامن وسيادة النظام. ومن خصائص هذه الاجراءات اسناد حق الثارة الدعوى العمومية للوكيل العام للجمهورية باذن كتابي من وزير العدل والسماح لقاضي التحقيق باجراء التفتيش في كل مكان وفي أي وقت ـ ولو ليلا \_ والاحلة رأسا على المحكمة دون مرور بدائرة الاتهام وعدم قابلية قرارات التحقيق لأي وجه من أوجه الطعن.

ومن مميزات هذه الاجراءات أمام المحكمة عدم امكانية القيام لديها بالحق الشخصي ووجوب تقديم جميع الدفوع المأخوذة من صحة تعهد المحكمة أو من بطلان الاجراءات السابقة في تقرير واحد قبل المرافعة في الاصل والا سقط الحق في ابدائها وكذلك عدم امكانية النظر في الدفوع التي تثار أثناء المرافعة الا مع النظر في الأصل وعدم خضوع أحكام المحكمة للطعن بالاستثناف وانما فقط بالتعقيب لدى دائرة خاصة مؤلفة مثل المحكمة من قضاة صناعيين وقضاة من مجلس النواب، وهو طعن يجب أن يرفع خلال أجل 7 أيام على أن يكون البت فيه خلال الاسبوع.

وكان النظام وهو قيب عهد بالاستعمار يشعر بتهديد في كيانه من قبل حركات ابديولوجية وتيارات سياسية اتسمت بالتصلب والاعتداد بالرأي مع العنف في السلوك والسرية في التنظيم لاحداث الاضطراب وتبيئة المناخ لانخرام الأمن في السلوك والسرية في التنظيم لاحداث الاضطراب وتبيئة المناخ لانخرام تيارات فكرية عنه الحركات شائمة في تصور واقرار نمط الحكم الذي تراه ملائما لبلد حديث المهد بالاستقلال، وكانت تظهر وتشتد ثم تجبو وترتد تحت ضغط الاحداث المناهضة لما أو بمنمول اكتشاف مرها أو صدور الاحكام الزاجرة لأهالها. وعرفت هذه الحركات التي دخلت في نشاطها تحت طائلة قانون الحق العام تارة بحركة آفاق وأخرى بحركة المائر التونسي وهي تيارات يسابهة تركي أنها تقدمية وتقامع الرجعية والرأس مائية العميلة في نظرها وتتعاطف مع الحزب الشيوعي وأخيرا حركة ما يسمى بالأصوليين أو التطرف الديني. كل ذلك اضافة إلى أحداث تقصة عام 1980 وأحداث أخرى هزت الأركان من شدة وقعها في ضرة الحلائات النقابية.

وقد وجد النظام القائم في محكمة أمن الدولة المحكمة التي بفضل سرعة اجراءاتها واختصارها ساعدت على توقيف تيار الحركات المتطوفة أو أحداث الشغب بأنواعها التي ظهرت على مسرح الحياة السياسية بتونس.

وقد تجدد تشكيل هيئة المحكمة نحو ثماني مرات خلال فترة التسعة عشر عاما من وجودها.

#### 2 - صر النفوة منها

الناس عادة يكنون للقاضي شيئا من الاحترام والتقدير، ويشعرون تحوه بنو ع من الحوف والرهبة. وهو شعور غامض مبعثه عند ضعاف النفوس طمع في استجلاب عطفه، أو تجنب الوقوف أمامه عندما تزل بهم القدم ويقعون في قبضة العدالة ويخلون أمام القضاء للمحاكمة. وإنك لتستطيع أن تذكر أنك موظف فلا يبلغ بك السامع أو أنك صاحب مرتبة سامية في الدولة فلا يتحرك له ساكن. ولو قلت للناس إنك وزير لتقبلوا ذلك منك بالاحترام لكن مع شيء من عدم الاكتراث شعورا منهم بأنها صفة لا تلوم وان القلبات السياسية تجعل هذه الصفة على جلالة قدرها وعظمة شأنها — لا تلبث أن تزول. أما اذا قبل الواحد أنك حاكم على المعنى القديم أو أنك قاض على المعنى الحديث فانه يشعر بأن شيئا ما دخل شراييته فترتمد منه فرائصه، ويتلكه شيء من الرهبة الخفية نتيجة لما يحدثه في نفسه من الهبية — بحق أو بغير حق — وسواء أكان هذا التأثير له أو ليس له ما يروه فهو على كل حال واقع لا يستطيع أحد أن ينكره. ولمله شعور واقر في النفوس منذ الأزل. فحكم القاضي لا يرد. ويجب أن ينفذ لأنه يحمل بين طياته النفوس منذ الأزل. فحكم القاضي لا يرد. ويجب أن ينفذ لأنه يحمل بين طياته عنوان الحقيقة أن كانت له صبغة مدنية، ولانه يحمل في ضمنه حصائص العدالة والانصاف وروح القصاص أن تعلق بالحلود أو بالتعازير أو بما في ضمنه من زجر.

والشعور العام في الناس يفرق بعلبيمته بين القاضي المدني والقاضي الجزائي ومر على الناس زمان كثيرا ما كان السامع يسمع فيه من قاض سام ينوه بأنه يقضي في الدماء فيقع تقبل ذلك منه بروح من التأمين والتسليم وريما بثيء من الارتباح بحيث لا يرى الواحد من الناس في ذلك غضاضة ولا ضيرا.

وقد ساد الرأي وعم الشعور في وقت من أوقات الكفاح أنه ممازاد في هيبة ووقار اجتماع ليلة القدر عام 1946 الذي أصدر الحكم على الاستعمار وصودق فيها على لائحة الاستقلال، وضعه تحت رئاسة شخصية قضائية مرموقة كانت مختصة بالقضاء في الدماء وهو رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة الوزارة.

وعلى كل حال فالناس في نهاية الامر يسلمون بهيبة الفضاء ووقار الفضاء علما وأن العدالة تكمن في حسن سيو وتصريفه وأن الاذعان والتسلم والرضاء بحكم القضاء أمر مفروغ منه في ذاكرة الناس وفي شعور الناس.

وهذا التسليم والاذعان الحكام القضاء واقر في النفوس منذ كان التاريخ ومنذ كان نظام الحياة في عالم الانسان. وكان الملوك في النظم الاستبدادية يقرنون سلطان الزعامة السياسية بسلطان القضاء فيزدادون هيبة على هيبة تقرّبهم الى عامة الناس ان كانت متسمة بالعدل، وتباعدهم عنهم ان كانت شيمتها الظلم والطغيان. ولهية والاحترام سواء أكانا مقرفين بالمجبة والاحلاص أو بالكراهية والنفور يبقيان على كل حال سائدين في العلاقة بين الحاكم والحكوم.

ان الوقار الذي يتمتع به القضاء على وجه العموم والقاضي على وجه العموم والقاضي على وجه الحصوص مصدو \_ من وجهة نظر معينة \_ ما ذكرناه. ومهما تكن الاحكام الصادرة فانها تكون على قبول واذعان \_ سواء أقنعت أو لم تقنع \_ لأنها في نهاية الأمر تنسب الى العدالة التي تتمتع بسمعة طبية تقليدية وتتبناها السلطة التنفيذية وتسهر على تنفيذها.

أما القضاء الصادر عن محكمة أمن الدولة فمهما اجتهد في الاسك بالاعتدال وملازمة الموضوعية فإن الهية التي تغلب عليه والخشية المسبقة من شدته وصرامته تجعلانه قضاء مرفوضا، لا يقبله الرأي العام بالازتياح المطلوب ولا ينبغي ذلك سواء أكان بحق أو بدون حق. ومن ثم كانت الهيبة مقرونة بالرفض والنفور والكراهية. وانك لاتستطيع ولو حرصت أن تنزع من الناس شعورهم بالهيبة والرهبة وأيضا بالكراهية.

والسلطة السياسية نفسها التي كانت ترى في استخدام قضاء أمن الدولة سبيلا لتركيز دعائمها ومقوماتها تسلم أن بعض أوجه القضاء العادي أشد صرامة في أحكامه من أحكام محكمة أمن الدولة ومع ذلك تفضل اللجوء الى الاستثناء مع ما فيه من خاطر النقد والاتهام، وترك النهج الطبيعي في الاحتكام الى المؤسسات القضائية العادية والمتمتعة برصيد الرضا والاطمئنان، في حرز حريز من بواعث الشك والربية، وفي حصن حصين مما يدعو الى التحفظ أو يثير الانتباه.

وهذه السلطة كانت تشعر مع ذلك بالاطمئنان الى النتائج العاجلة التي تنتظرها وتجنيها لحدمة ما تراه في تقديرها خدمة للمصلحة العامة، فنفضل الالتجاء الى محكمة أمن الدولة، اعتقادا منها بأنها تخلم أغراضا معينة من أغراض السياسة العليا، ثمّ عندما تتغير الظروف وللملابسات تصبح من أول المعرضين عنها والزاهدين في خدماتها. ولهذا السبب نجد أن انتصاب محكمة أمن الدولة ليس بالمستقر الدائم وانما تشكل هيئتها كلما دعت الحاجة الى ذلك. ومن ثم ازدادت رهبتها في النفوس. ومن ثم أصبح التهديد أو حتى التلويج باللجوء إليها يستخدم أحيانا كوسيلة من وسائل المساومة أو الردع.

وقد أدخل على القانون المنظم لاجراءاتها تعديل بمرسوم مؤرخ في 7 أكتوبر
1987 يقتضي تخويلها اصدار الاحكام بأغلبية ثلاثة أصوات من خمسة يكون من
بينها صوت الرئيس خلافا للأغلبية الحاصة الواردة بالفصل 162 من مجلة الإجراءات
الجزائية. وهو تعديل أدخل في آخر ساعة لتسهيل استصدار الاحكام الصارمة
عن طريق الايجاء أو الضغط الأدبي فيه نوع من الإهاب الفكري وفي ضمته
حصر للمسؤولية وقطع لحتل الرجعة على من يروم من قضاة المحكمة انتحال
الأعدار في سلوك مسلك التخفيف المحتمل. وفي ذلك اعتداء مقمّع على حرية
الضمير واستقلالية القضاء وقعت محاولة اقراره عن طريق التشريع.

### 3 - إلغاؤهـا

ولما طفحت الكأس باستخدام نظامها وحانت الفرصة للاجهاز عليها لم يتردد الحس المرهف الواعي بشؤون الحكم ومقومات القيادة في ادخال حذفها من الوجود ضمن سياسة الاصلاح الحدمية التي توخاها وسار على اللدرب في تنفيذها المتحدود في 1987 المؤرخ في 1982 ديسمبر 1987 ولمّا تمض على الحركة المباركة بضعة أسابيم. وزل هذا الالفاء بردا وسلاما على المجتمع التونسي بأسوه الذي تنفس الصمعداء وزل استحسان الجماهير فيما أعرب عنه من تأييد عارم في حماس بالغ ووحدة صمّاء ووفر للنظام الجديد رصيدا ثريا أحسن استخدامه والاستفادة منه لاقامة العمرح الجديد في بناء دولة القانون وللمُرسسات.

واقتضى قانون الالفاء إحالة جميع قضايا المحكمة المحلوفة التي مازالت بصدد النشر الى عالم الحق العام، واسند النظر فيما يطعن من أحكامها الى نفس هذه المحاكم مرجع نظرها الطبيعي. وبذلك طويت صفحة من صفحات التاريخ محيمنت ردحا من الزمن دام سبعة عشر عاما على السياسة الزجرية في البلاد. وأصبح كلّ ما يهم القضاء من قريب أو من بعيد يسند النظر فيه الى المحاكم العادية التي تكفل الاجراءات لديها جميع الضمانات المحققة لقضاء عادل وناجر سم بالنسبة للفرد أو للمجتمع. وفي ذلك ـ كما لا يخفى على كل لبيب بصحد أظهرته الايام ــ ضمان لسيادة القانون من جهة وصيانة لحقوق الانسان وتماً حـ للامن والاستقرار من جهة أخرى.

## الباب الرابع

# الدستسور

### أولا ــ الوضع قبل السابع من نوفمبر 1987

على إثر إعلان الاستقلال الداخلي في 1 جوان 1955 أحدث بمقتضى الأح العلى الصادر في 29 ديسمبر 1955 بحلس قومي تأسيسي ينتخب بالافتراع الحا المباشر السري ليوم الأحد 9 أفريل 1956 لسن دستور للبلاد.

وفعلا ... وبعد أن أعلن هذا المجلس في قرار مشهود بتاريخ 25 جويلية 957 إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري ... صدر نص الدستور في غرة جواد 1959 مسندا السلطة التشريعية للشعب بواسطة بجلس نياني يسمى «بجلس الأمة».

وظل التشريع في البلاد خلال ثمانية وعشرين عاما قبل التحول تسيطر حمليه أحكام دستور عرضة للتنقيع المستمر. فبلداية من عام 1965 أدخلت على بعمضر فصوله الأصلية مرة أو أكثر علمة تعديلات بموجب قوانين دستورية نخص بالذكر منها القانون الدستوري عدد 37 لسنة 1976 المؤرخ في 8 أفريل 1976 والقانون عدد 47 لسنة 1981 المتعلق بتنظيم انتخابات تشريعية سابقة الأواجا لتجديد مجلس النواب.

وتناولت هذه التعديلات في مجموعها مسألة تجديد الترشح لرئـامــــة المجمهورية في مرحلة ثانية، وعلاقة الرئيــسر الجمهورية في مرحلة أولى والرئاسة مدى ألحياة في مرحلة ثانية، وعلاقة الرئيــسر والحكومة بالمجلس ومسألة الحلافة عند الشفور أو ما يقوم مقامه وفي النهاية تتحييــر تسمية المجلس الذي أصبح منذ 1981 يسمى «مجلس النواب». ولسنا في مقام تحليل النصوص التي اقتضاها الدستور واتما نريد فقط الاشارة الى بعض ما له صلة بالمواطن وحقوقه بوصفه ناخبا أو منتخبا بالقدر الذي يهمنا للمقارنة بين عهد ما قبل وما بعد التحول.

فقد حدد عمر المترشح لعضوية مجلس الألمة بثلاثين عاما ثمّ بهانية وعشرين عاما (الفصل 21) وحدد عمر المترشح لرئاسة الجمهورية بأريمين عاما مع امكانية تجديد الترشح مرتين ثم ثلاث مرات ثمّ رفع قيد مدّة التجديد تمهيدا لاسناد الرئاسة بصفة استثنائية مدى الحياة للسيد الحبيب بورقية (الفصل 39).

واقتضى الفصل 51 الأصلى من الدستور أنه «في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية لوفاة أو استقالة أو عجز ثابت، يعين أعضاء الحكومة من بينهم من يتولى مهام رئاسة الدولة بصورة وقتية وبيلغون فورا الى رئيس مجلس الامة وثيقة هذا التعيين.

ويجتمع مجلس الامة بدعوة من رئيسه لانتخاب خلف للرئيس السابق ولما يقي من مدته من بين المترشحين المتوفرة فيهم الشروط... أثناء الاسبوع الحامس ابتداء من الشفور.

وطريقة الانتخاب هذا تكون سرّية وبالاغلبية المطلقة في الافتراع الأول والثاني، وعند وجوب إجراء افتراع ثالث فبالاغلابية النسبية على أن يجري هذا الافتراع الاخير في اليوم الموالي».

وقد وقع العدول عن هذه الطريقة تماما في التعديلات اللاحقة وجاء بفصل تمهيدي وهو الفصل 56 أن لرئيس الجمهورية اذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر صلطاته الى الوزير الأول ما عدا حق حل جلس الأمة.

واقتضى الفصل 57 (الموض للفصل 51 القديم المشار اليه فيما تقدم) أنه «عند شغور منصب رئاسة الجمهورية لسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز الثام يتولى فورا الوزير الأول مهام رئاسة الدولة لما بقي من الملدة الديابية الجارية لمجلس الإمد.

واذا حصل للوزير الأول مانع يتولى رئيس مجلس الأمة بصفة وقتية مهام رئيس الجمهورية باستثناء بعض المهام. واذا حصل لرئيس مجلس الامة بدوره مانع لسبب من الأسباب يتولى وزير العدل بصفة وقتية كذلك مهام رئاسة الجمهورية باستثناء بعضها.

وعندئذ تجري انتخابات لتعيين رئيس الجمهورية الجديد لما بقي من المدة النيابية الجابية لمجلس اللهمة.

وكانت أحكام الدستور المتملّقة بما عبّر عنه بمسألة الحلاقة مثار جدل ونقاش شغل الرأي العام التونسي مدة طويلة وكانت تتأرجح بين الظهور والحفاء وزاد في الطين بلة تصرفات غربية وأحيانا صادرة من أعلى مستوى ومنذرة بخطر محقق فجاء عهد التحول المبارك وأنقذ البلاد واستمر على عهده في ادخال المتوّمات الضرورية للمهد الجديد انطلاقا من البيان.

### ثانيا ــ الوضع في التوجه الجديد

جاء في بيان السابع من نوفمبر ما يلي :

«إنّ شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفعاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكاتبا ويوفر أسباب الديمراطية المسؤولة وعلى أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور الذي يحتاج الى مراجعة تأكدت اليوم. فلا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا خلالة آلية لا دخل للشعب فيها».

وتنفيذا لهذا التوجه الصريح المتسم بسمة العزم والتصميم صدر القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 اللري اقتضى بفصله الأول ادخال التنقيحات الجلرية المعلن عنها على الدستور وبفصله الثاني سن أحكام انتقالية لفترة ما بعد التنقيح.

وهكذا وكما جاء بالفصل 21 الجديد وقع النزول بعمر المترشح لعضوية بجلس النواب من 28 عاما الى 25 عاما لتمكين الشباب من الاضطلاع بمسؤولياته في هياكل الدولة والمشاركة في سن مبكرة في الحياة السياسية. وهو اعتراف من النظام الجديد بوصول هذا الشباب في الحياة المعاصرة الى مرحلة من النضج جديرة بوضع الثقة فيه والاطمئنان الى كفاءته واخلاصه<sup>(3)</sup>.

وقرر الفصل 28 الجديد أن تكون مصادقة بحلس النواب على القوانين الأساسية والعادية بالأغلية للطلقة لأعضاء المجلس بعد أن كانت في التشريع السابق بأغلبية ثلثي الأعضاء بالنسبة للقوانين الأساسية وبأغلبية الأعضاء بالنسبة للقوانين العادية.

وفي ذلك توحيد للنظرة بالنسبة للنوعين من القوانين وتوحيد لنوعية الأغلبية المطلوبة تكريسا خط الشفافية والوضوح الذي دأب عليه النظام في سلوكه وتصرفه، وارهاصا بعهد التعددية.

وفي معالجة الاصلاح المتعلق بتجديد رئيس الجمهورية لترشحه اقتصر الفصل 39 الجديد على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه مرتين متناليتين، لاغيا بذلك الرئاسة مدى الحياة، وقاطعا خط الرجعة على من يروم الترشح لأكثر من مرتين، وفي ذلك فسح للمجال أمام كل مواطن ليجرب حظه متى استكمل الشروط وقوفرت فيه المؤهلات.

وأعاد الفصل 40 الجديد تحديد أدنى عمر المترشح لرئاسة الجمهورية بأربعين سنة يوم تقديم ترشحه لكنه في نفس الوقت حدد أقصاه بسبعين عاما مضيفا الى الشروط المقررة من قبل شرط الانفراد بالجنسية التونسية دون حمله أية جنسية أخرى، وشرط الانتساب لأم وجد لأم تونسيين دون انقطاع وشرط التمتع بالحقوق السياسية.

وفي ذلك حفظ لهذا المنصب من أن يعتليه من بلغ سن الشيخوخة واطمئنان على تأصل المترشح وتجذره في نسبه التونسي ومحافظته على جنسيته التونسية ودينه الاسلامي.

<sup>(3)</sup> استمرت هذه التفقة على مدى السنين المواقية بارزة في العمل السياسي، وما نخيء وليس الدولة يلكر بما يمطلى به الشباب لديه من عناية شخصية تجسمت بالحصوص في العديد من الأجواءات والقرارات التي ولم اتخاذها المائدة هذه القوة النابضة بالحيوية والعثماط اقتصاعاً بأنها هصم مبدع خلاق من ضمن العاصر الحيّة للأمدة. ولم تغب عن ذهن سيادته أمهات القضايا التي تشغيل بال الشباب ولي مقدمتها والتشخيل والتكوين وترافقها الفضايات اللازمة لمل الفراغ أصد توطيقها في الأنشطة المربهة والثقافة والبدنية كا يساهم في تدبية طاقات العمل والحاقق والإنباداع وتحكين الشخصية الموازلة لدى الشباب. فأذن إلى حد كانية هذه الأسطر في مجلس وإليء صفيق النقد يوع 1991/1978 بتكوين لجنة تحيل مواصلة دوس ملف الشباب المقلدم مقترحات عملية بتأنه بين النظر فيا خلال بحالس وزاية.

وتعرض الفصل 40 الجديد من جهة أخرى الى اعادة تأليف لجنة الترشح التي يترأسها رئيس بجلس النواب ووقع النزول بعدد أعضائها من 5 الى 4 وحذفت منها عضوية الرئيس الأول لحكمة الاستثناف بتونس وعضوية الوكيل العام للجمهورية ودخل فيها رئيس المجلس الدستوري، وأسند اليها زيادة على صحة الرشح والاعلان عن نتيجة الانتخابات النظر في الطعون المقدمة إليها في هذا الصدد.

واقتضى الفصل 57 الجديد عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو استقالة أو لعجز تام أن يتولى مهام رئاسة الدولة بحكم القانون رئيس مجلس النواب وليس الوزير الأول كما كان يقتضيه النص السابق وذلك بصفة مؤقفة الأجل أدناه 45 يهما وأقصاه 60 يهما.

ولا يجوز لرئيس بجلس النواب القائم بمهام رئيس الجمهورية بصمفة مؤقتة أن يترشح لرئاسة الجمهورية ولو في صورة تقديمه لاستقالته من رئاسة المجلس.

أما الوزير الأول فقد أناط بعهدته الفصل 60 الجديد الاقتصار على تسيير وتنسيق أعمال الحكومة ونيابة رئيس الجمهورية عند الاقتضاء في رئاسة مجلس الوزراء أو أي مجلس آخر.

ولم بيق له حيثل مثلما كان يقتضيه الفصل 60 السابق صلاحيات تسيير الحكومة والتصرف في دواليب الادارة وفي القوة العامة.

وخوّل الفصل 62 الجديد بجلس النواب — حق معارضة الحكومة في مواصلة تحمل مسؤولياتها ان تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة وللاختيارات الاساسية على أن يكون ذلك بالافتراع على لائحة لوم. وهذه اللائحة لا يمكن تقديمها الا اذا كانت معللة ومُضاة من طرف نصف أعضاء المجلس على الاقل. واذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم بأغلبية الثلثين من النواب فان على الرئيس الجمهورية.

وخول الفصل 63 الجديد رئيس الجمهورية في صورة مصادقة بمجلس النواب على لائحة لوم ثانية بأغلبية ثاثني أعضائه أثناء نفس المدة النيابية الحمق في حل المجلس ودعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما. . والجديد في هذا النص يتمثل في حذف الفقرة الثانية من الفصل 63 القديم

والجديد في هذا النص يتمثل في حدف الفقرة الثانية من الفصل 63 القديم القاضية بوجوب استقالة رئيس الجمهورية في صورة مصادقة المجلس الجديد على لاتحة لوم أخرى. وتحذف الفقرة المشار اليها يصبح الفصل 63 الجديد قعينا بصيانة دور الذي يلعبه رئيس الجمهورية بين مجلس النواب والحكومة عند الحلاف. أيضا بوضع مفهوم اللوم في اطاره الحقيقي الصحيح.

هذا وفي نطاق تطبيق أحد الاختيارات التي أشار اليها القانون عدد 88 198 المؤرخ في 15 جويلية 1988 بفصله الثاني المتعلق بالاحكام الانتقالية انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها وكان موعدها أفريل 1989 وتأيدت الرئيس زين العابدين بن على بفوزه في هذه الانتخابات باجماع هائل . قمة في الروعة والوحدة الصماء.

## الباب الخامس

# تدابير العفو في العهد الجديد

يبدو العفو في مظاهر ثلاثة. فهو عفو تشريعي أو عفو تشريعي خاص أو حاص ..

## مفو التشريعي

عرف العفو التشريعي أو العفو العام بأنه المؤسسة التي تسمع للمجتمع حو التدابير ذات الصبغة الجزائية التي لا يريد أن تبقى في ذاكرته. ويقتضي ر أن هذا الحق تمارسه السلطة الشريعية.

وللعفو العام في مفهرمه التقليدي صبقة عينية أي أنه يمنح لا على أساس أو المزايا التي يتحل بها المحكوم عليه واتما يمنح فحسب بالنظر الى طبيعة والى الزمن الذي ارتكبت فيه.

وهو لا يلتجأ البه عادة الا بعد أزمة سياسية لتهدئة الحواطر واسدال بساط ن على الجرام السياسية وعلى بعض الجرائم الملحقة بها كجرائم الاضراب.

## لعفو التشريعي الخاص

مع التطور أحدثت وسيلة عفو أخرى لها صبغة شخصية وهي العفو مي الخاص «Grāce amutstiante». وهو وسط بين العفو العام والعفو الحاص يلتجىء المشرع اليه لادخال مزيد من العدالة في تطبيق العفو العام. والطريقة المتبعة في فرنسا مثلا ان البولان يضبط صلب قانون عفو تشريعي الجرائم التي تنطبق عليها وسيلة العفو لكن يترك لرئيس اللولة الحق في أن يعين فيما بعد الاشخاص اللدين يرى أن يشملهم العفو فتمخي الجريمة تماما ويسترد المستفيد جميع حقوقه.

وقد مارس تشريعنا التونسي في نطاق ما اقتضاه الفصل 34 من الدستور وتمشيا مع سياسة المصالحة الوطنية واحترام وصيانة حقوق الانسان التي انبشقت من بيان السابع من نوفمبر هذا النوع من العفو وصدر على أساسه القانون عدد 98 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتملق بعفو تشريعي لفائدة بعض المحكوم عليم أثناء انتائهم لمنظمة نقابية ونص على أن يتم تعيين المتفعين به بمتضى أمر بعد أخد وأي لجنة العفو. وفعلا صدر الأمر المعين للأشخاص المتفعين بالمفو بتاريخ 23 ديسمبر 1988.

### 3 - العفو الخاص

أما العفو الخاص فهو وسيلة رحمة بموجها يعفى المحكوم عليه من قضاء العقاب على النحو الصادر به ضده بحيث يشمله كما ورد بالفصل 371 من مجلة الاجراءات الجزائية الاسقاط أو الحط أو الإبدال بعقاب آخر أخف منه. وهو عفو شخصي يختص بمعارسته رئيس الجمهورية حسب ضريح الفصل 48 من الذستور أي أن المنظور فيه كما هو الأمر بالنسبة الاسترداد الحقوق الى ذات الشخص المستفيد.

وقد مارسه العهد الجديد بوحي من سيادة رئيس الجمهورية في مواطن كادت تكون دورية تأكيدا على الطابع الانساني الذي انبنى عليه ومواصلة أمينة للخط الذي انتهجه منذ التحول ورنا بكل قوة وجدية واخلاص الى تطبيقه في المجال التأديبي حتى تكون المصالحة شاملة بدءا بما نال بعض القضاة من عقوبات في نطاق كفاحهم لتحصين أوضاعهم وتعزيز مكانة السلطة القضائية وضمان استقلاليتها في الدولة.

## 4 - العفو التأديبي في المحيط القضائي

لقد أعرب رئيس الدولة وصانع التحول في العديد من المناسبات عن اقتناعه الشخصي بضرورة عمل شيء ما لتنقية الجو في الوسط القضائي وعمو أثر العقوبات التأديبية التي نالت بعض القضاة منذ عام 1976 وأذن سيادته بايجاد الصيغة القانونية الملائمة للوصول الى الغاية.

ولوحظ في القانون أن حق العفو الخاص لا يمتد الى التدابير التي تتخذها مجالس التأديب ضد من يخرق القواعد المهنية. وأورد الشراح أن العقوبات التأديبية الادارية التي تتخذها مجالس التأديب أو يتخذها الوزير المعني بالأمر لا تقبل الاسقاط بواسطة العفو.

ومعلوم أن العفو الحاص الحاص الحاضر ع في مجلة الاجراءات الجزائية أي أنه قاصر على جرام الحق العام مثلما هو الأمر بالنسبة للعفو التشريعي (الحاص) المستمد من الفصل 34 من الدمنتور والذي وقع سنه بالقانون عدد 98 لسنة 1988 المشار اليه والذي تعلق بأفراد معينين ونص على أن تطبيقه يتوقف على أخذ رأي لجنة العفو المنصوص عليها بالفصل 372 في مجلة الاجراءات الجزائية كما ذكرنا، فعطاق هذا العقو منحصر في مادة القانون الجنائي دون سواها.

أما العفو العام ... ولتن شرع في مفهومه التقليدي لمحو الجراهم ذات الصبغة الجزائية الآ أنه تطور وأصبح يشمل العقوبات التأديبية بشرط التنصيص على ذلك صراحة مثلما اقتضاه الامر العلي الصادر في 26 أفريل 1956 المنشور بالرائد الرسمي عادد 34 لسنة 1956 والذي هو بمثابة القانون في تاريخ صدوره.

وهكذا وبقطع النظر عن الجدل الفقهي وانقسام الفقهاء في القانون المقارن بين معارض ومؤيد لفكرة التوحيد في العفو بين العقوبات الجزائية والعقوبات التأديبية عندما يكون النص غير صريح في الشمول فالثابت المستقر في تشريعنا التونسي أنه لا بد من توضيح متملّق بالعفو العام.

وعلى هذا الأساس يمكن للعقوبات التأديبية مهما كانت الهيئة التي قررتها أن يصدر بشأنها عفو عام بمقتضى نص تشريعي يصادق عليه بجلس النواب في نطاق صلاحياته المنصوص عليها بالفصل 34 من الدستور دون تعرض الى الاشخاص. ولما كان للقضاء نظام أساسي وردت أحكامه ضمن القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الاسامي للقضاة حسها وقع تنقيحه بنصوص لاحقة. وكانت المقوبات التأديبية المتعلة بالاضراب صادرة في نطاقه فقد وقع الاختيار في النهاية على سلوك سبيل اضافة نص جديد الى نصوصه لتحقيق العفر المنشود. وهكذا صدر القانون الاساسي عدد 9 سنة 1991 المؤرخ في 25 فيفري 1991 الذي اقتضى اضافة الفصل 61 (جديد) المحرر كما على :

ـــ لرئيس الجمهورية أن يرفع بناء على مداولة المجلس الأعلى للقضاء العقاب التأديبي الذي استهدف له القاضي ذلك بعد مرور خمس سنوات من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب المنصوص عليه بالفصل 55 من هذا القانون.

ولا يشمل رفع العقاب العزل اذا انينى على أفعال تخل بشرف المهنة وكرامتها.

ويمحى العقاب التأديبي من الملف الشخصي للمعني دون مراجعة لمجرى الوظيف».

وبذلك وضع حد لأزمة نفسية كانت تنوء بكلكلها على الوسط القضائي وتنخر في صفوفه نخر السوس في الجسد وأصدر سيادة رئيس الجمهورية أمرا بتاريخ 1 نوفمبر 1991 يقضي بمحر العقوبات التأديبية الصادرة ضد من نالته من القضاة وازالة كل أثر لها من ملفاتهم ليواصلوا رسالتهم القضائية في كتنف العزة والكرامة والاظمئان على المصير.

وكان هذا الاجراء الانساني حلقة من سلسلة الاجراءات الشجاعة التي اتخذها العهد الجديد للقضاء على مخلفات الماضي وليجاد المناخ الملائم من الصفاء والوضوح ووحدة العبّف لارساء دولة القانون.

#### 5 - تدابير العفو العامة

تشتمل سلسلة تلك الاجراءات المتعلقة بالعفو والمعاملة الانسانية في القوانين الآتية التي وقعت الاشارة الى بعضها اشارة خاطفة ولا ضير من ذكرها بشيء من التفصيل فيما يلي من الحديث دون تقيد بالترتيب الزمني الذي صدرت فيه علما وأنها مستوحاة من نفس الفكرة ونفس الاتجاه ونفس العزم والتصميم على إيلاء حقوق الانسان المرتبة اللاتفة بها في السياسة التونسية التي تميزت بالحكمة والاتزان والرشد مع المشجاعة في التعبير عن الرأي والتمسك باستقلالية القرار.

ـــ القانون عدد 79 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 القاضي بالمصادقة دون تحفظ على اتفاقية الأم المتحدة لعام 1984 الخاصة بمناهضة التعليب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة (الرائد 48) والذي تلاه نشر تلك الاتفاقية بموجب:

ـــ الامر عدد 1800 لسنة 1988 لمؤرخ في 20 أكتوبر 1988 (الرائد 72). ولعلم من الجدير بالذكر في هذا السياق وتطبيقا لما النومت به تونس من الحدير بالذكر في هذا السياق وتطبيقا لما النومت به تونس مهم احترام كامل لمتضيات الاتفاقية ما أذن به سيادة رئيس الجمائق وتآلفت بالفعل يوم جوان 1991 أسندت رئاستها لرئيس الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية لما بلغته اشاعة حصول شيء من الممارسات الخملة بحقوق الانسان في بعض مراكز البحث.

وهي أول مرة تتكون فيها لجنة من هذا القبيل بتونس. وقد لقيت من الجهات المعنية كل التسهيلات للقيام بالتحويات الضروبية لاستجلاء الحقائق وتحدث من اداء مهمتها بكل حرية واستقلالية وتجرد واستممت الى جميع من رأت في سماعه فائدة من المتظلمين وعائلاتهم الى المسؤولين الذين لهم صلة بالموضوع، كما قامت بزيارة السجود التي يعنيها أمر مهمتها ودامت تجرياتها في المرحلة الأولى أيمه أشهد كاملة.

وأسفرت التيجة ... كا جاء في تقرير اللجنة المقدم الى رئيس الدولة يوم 19 أكتوبر 1991 والذي أذاعته ونشرته وسائل الاعلام على : «أن بعض التجاوزات حدث فعلا ولا تمكن تغطيتها لا سيما وهي تتيجة تصرفات فردية لم تراع سياسة المدولة ولا توجيهات سيادة الرئيس، وان ادعاءات بعض المائلات بتعرض الموقين من فويها الى تجاوزات لا أساس له من الصحة كا ثبت ذلك من خلال شهادة الموقونين أنفسهم أو من شهادات الأطباء. وقد أحيطت اللجنة علما بالتحريات العدلية الجارية حول هذه التجاوزات وبالاجراءات التأديبية المتخذة ضد من عمد اليها.

ولاحظت اللجنة من جهة أخرى أنَّ مسألة حقوق الانسان مسألة انسانية بالدرجة الأولى لا يجوز أن تستغل من أي اتجاه سياسي. وأوصت بالتعريف بمحتوى المواثيق الدولية والتنبيه الى العواقب التي تترتب عن الاتحلال بها، واقترحت احداث آلية لمتابعة تطبيق الاتفاقات والتدخل لدى القضاء في الحالات الفردية الاستثنائية والعمل على تطوير القوانين بما يحكم صيانة حقوق الانسان.

وكان لتوصيات اللجنة صداها البعيد في نفس صانع التغيير، اذ تقرر أثناء جلسة وزارية مضيقة انعقدت يوم 27 أفريل 1992 أن يحواصل تنفيذ تلك التوصيات، وضبط الاجراءات الكفيلة بتطبيقها بواسطة أجهزة الدولة، بالتماون مع دائرة حقوق الانسان برئاسة الجمهورية، ووزارة الداخلية ووزارة المدل، وتكليف اللجنة بوضع تفرير ثان عن مدى تنفيذ التوصيات بما في ذلك معاقبة من ثبت تجاوزه للقانون، والقيام بحملة توعوية في صفوف المسؤولين عن تنفيذ القوانين.

وتولت اللجنة بالفسل يوم 1992/7/13 تقديم تقريرها الثاني الذي لم يبق محفوظا كسر من أسرار الادارة، وأنما حظي بالنشر على العموم بالمسحف يوم 1992/7/22 وكان طويلا مفصلا ودقيقا ليبقى دليلا على موقف تاريخي مرموق وشاهدا لمصداقية توجه العهد الجديد.

ومن جملة ما تضمنه هذا التقرير الجامع وضعه لبرنامج تنفيذي في 20 فقرة صيغت فيها الاجراءات العملية التي وقع اتخاذها لنشر التوعية وتعميم الثقافة اللائرمة لحقوق الانسان قصد متابعة تنفيذ تلك الاجراءات التي من بينها :

 ادراج مادة حقوق الانسان ضمن البرامج الدراسية لتكوين اطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي.

 صدور تعليمات الى الاطارات الامنية لمزيد مراعاة حقوق الانسان والحريات العامة وذلك بتوقيع التزام عند مباشرتهم المسؤولية.

اصدار وتوزيع جملة من المناشير والوثائق حول حقوق الانسان والحريات العامة، واعداد دليل سلوك الموظفين في الفرض.

عقد ندوات تحسيسية بمديري السجون لضبط وشرح المقاييس والثوابت في مجال حقوق الانسان.

ــــ احداث مجالس للمؤسسات السجنية ومـــــرسة لتكويــن ورسكــــة اطاراتها وخلايا للعمل الاجتاعي داخل السجون.

وتضمن التقرير كذلك تفاصيل عن المقوبات الزجرية والتأديبية التي نالت من تورّط فيما وقمت معاينته من التجاوزات أو عن التنبعات التي مازات جارية أمام القضاء مفيدا أن القضايا العدلية في هذا الخصوص بلغت 105 قضايا وأن الاشخاص المورطين فيها بلغ عددهم 116 نفراء وأعلن عما اتخذه السيد رئيس المجمورية لصالح عائلات الضحايا من اجراءات أولية مستعجلة ومهما كانت تتأتج التحقيق المفتوح حول حالات الوفيات المشبوه فيها. فقد تم امداد تلك الماللات بمساعدات مالية في قالب رأس مال يترواح مقداره بين ألفين وثلاثة العالمات محساعدات مالية في قالب رأس مال يترواح مقداره بين ألفين وثلاثة المائلات بحساعدات مالية في قالب رأس مال يترواح مقداره بين ألفين وثلاثة عائلات بحس من الضحايا. ومن المتوقع اتخاذ نفس القرار بالنسبة لحالين أخريين ظهرتا بعد اعداد التقرير الأبل المشار اليه.

واستمرض التقرير من جهة أخرى التدابير التشريعية التي وقع أو سيقع انخاذها في مادة قضاء الاحداث أو مادة مكافحة المخدرات أو لجعل استرداد الحقوق آليا. ولم تفته الاشارة الى بعض المبادرات الهامة مثل احداث مؤسسة المرشد القضائي وتدريس مبادىء حقوق الانسان وتدريس قضاء الاحداث بالمعهد الاعلى للقضاء. وتنظيم دورات اعلامية للقضاة بالتعاون مع منظمات خارجية، وتنفيح المجلات والقوانين وخاصة منها مجلة الاجراءات الجزائية التي أشار مشروعها الجديد للى اخضاع مراحل التتبع والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقاب واسترداد الحقوق الم مبدىء حقوق الانسان.

كما تضمن شهادة صدق أدتها اللجنة تهما لزيارتها لمختلف المراكز السجنية والاسنية للاشعار بأن التدابير المنبقة عن توصياتها أخذت طريقها الى التنفيذ، وأن من وقع الاتصال بهم من المساجين أو الموقوفين أكدوا حصول تغيير ملموس في الوضع سواء فيما يتعلق بالمعاملة الانسانية أو بتحسين ظروف اقامتهم داخل علات الايقاف، معبرة عن انطباعاتها الحاصة فيما يتعلق بسياسة الدولة التي تبين لها أنه لا يعتربها التباس أو خموض بل وجدت فيها عزما صادقا على المضي قدما في طريق ترسيخ حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

وهكذا بمكن القول بأن الاقدام على نشر التقرير يترجم في حدّ ذاته عن ارادة سناسية واضحة في التمامل تعاملا عاديا مع مسألة التجاوزات المتعلقة بمقوق الانسان وفي عدم اعتبارها من أسرار اللولة الحطيرة كا عبّرت عن ذلك يعض وسائل الاعلام، بل بالمكس فان نشر مثل هذا التقرير والاقرار بوجود هذه التجاوزات ومعاقبة فاعليها قضائيا وتأديبا وتتبعهم اضافة لل اعانة ضحاياها كل هذا يعتبر من صميم التصرف الحضاري الذي يليق بالديمقراطية ومحفظ كرامة الانسان.

فعمل لجنة تقصيّى الحقائق ولجنة متابعة التنفيذ عمل هام وجاد يدخل في نطاق ارساء التقاليد الديمتراطية في البلاد بحيث يمكن اعتبار نشر التقرير من طرف لجنة رحمية ايمازا للجميع بأن احترام حقوق الانسان ليس شعارا دعائيا لدغدغة الأحاسيس والهاء العقول واتما خطة مرسومة وتوجها ثابتا من ثوابت العهد الحديد.

وهو ترجه، زيادة على كونه ينسجم مع الاختيارات الاساسية لعهد السابع من نوفمبر، يتنزل أيضا في اطار المصادقة على الاتفاقية الدولية المشار اليها.

واستخلاصا للتيجة الحدية لهذه المصادقة فتح الباب في وجه منظمة المعنو الدولية لتأسيس فرع لها بتونس، وفي وجه المركز العربي لحقوق الانسان للإستقراريها، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة «ألتأير» (Pondation AL TELLER) المهتمة بحقوق الانسان والتي اخجارت على وجه التفضيل أن يكون مقرّها بتونس (1)، كما تم :

ــ احداث وتركيز الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية.

— اصدار القانون عدد 98 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتعلّق باصدار عفر تشريعي (خاص) لفائدة بعض المحكوم عليهم من أجل جناية أو جنحة أثناء انتائهم لمنظمة نقابية مع عمو الجريمة واسقاط جميع العقوبات المترتبة عنها دون مس بحقوق الغير وخاصة بحقوق القائم بالحق الشخصي مع الملاحظة بأن

<sup>(4)</sup> هذه المؤسسة تجمع المعديد من المنظمات غير الحكومية التتشوق في العالم. ومن أمدالهما تبادل التجارب والعلومات. ونسبيق الأعمال المشتركة في المستوى الدولي، والبهوض بالبحث حسب الحاجبات الحقيقية لجموعة تلك المنظمات. وكذلك التعاون بين الجنوب والشمال إضافة الى مكافحة الفقر والديميش، والى العمل البناء لفائدة النهوض بالمرأة، والى حماية الهيط وحقوق الانسان بوجه محام.

العفو لا يشمل المصاريف القضائية ولو التي لم تستخلص، ولا الاستصفاء اذا تم تنفيذه ولا الخطية اذا تم استخلاصها.

وتم تنفيذ هذا القانون بصدور الأمر المعين للاشخاص المنتفعين بالعفو وعددهم 64 شخصا يوهو على وجه التحديد :

\_ أمر العفو الرئاسي عدد 5 لسنة 1989 المؤرخ في 23 ديسمبر 1988.

... القانون عدد 63 لسنة 1989 المؤرخ في 3 جويلية 1989 المتملق بالمغو العام الشامل للجرائم المرتكبة قبل 7 نوفمبر 1987 عدا بالخصوص بعض الاصناف من الجرائم الخطيرة التي حددها النص والمتعلقة بالاعتداء على أمن الدولة أو جرائم الصحافة المتعلقة بالحياة الخاصة للاشخاص أو الجرائم المرتبطة بالارتشاء أو الحصول على منفعة بوجه غير قانوني أو الاستيلاء على أموال عمومية أو التصرف فيها بوجه غير شرعي أو بارتكاب جريمة قتل أو جريمة الاعتداء بالعنف الشديد ولو ينجر عنه سقوط مستمر أو تشويه أو موت.

وحرص القانون على التنصيص صراحة على كون العفو يشمل المحكوم عليم من أجل الجرائم المرتكبة في نطاق الحلاف الذي حصل حول مدى جدوى الاتفاقيات المتعلقة بالاستقلال الداخلي للبلاد التونسية وذلك تكريسا لمبدإ سياسة جمع الشمل والمصالحة الوطنية.

ونص من جهة أخرى على عدم الرجوع وجوبها الى ممارسة الوظيفة أو الحطة أو المهنة المأجورة مهما كانت أسباب انقطاع تلك الممارسة وعلى عدم امكانية مراجعة بحرى الوظيف أو المطالبة بالتعويض عما يكون قد انجر للمنتفع بالعفو من التبعات والاحكام المشمولة به. وأسند النظر في الحلاف حول تطبيقه الى هيئة خاصة بمحكمة التعقيب عليها البت في الامر في أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ تقديم المطلب ويقرار غير قابل لأي وجه من أوجه الطعن.

وقد تم كل ذلك في وقت قصير نسبيا بالاضافة الى عديد الأوامر الرئاسية الاخرى الصادرة بالعفو عن مجموعة كيوة من سجناء الحق العام. ومع كوننا لسنا في مقام تحليل كل ما ورد بهذا النص الثوري الجديد على 
درب التقدم نحو المزيد من التخفيف عن الانسان في مجال العقوبة والسياسة 
الزجرية أملا في اصلاحه ومنحه مزيدا من الثقة لحمله على التوبة والرجوع الى 
الجادة والاصلاح وتوفير الفرص الملاكمة له بغية التعايش مع الناس والدخول من 
جديد في حضيرة الهيئة الاجتماعية التي تحضنه وترعاه في عصر ميّال الى استخدام 
بدائل العقوبات السالبة للحرية، الا أننا نرى من المفيد ــ ان لم نقل من الضروري 
ــ الاكتفاء بالاشارة الى أن هذا القانون تناول فيما تناوله ادخال تنقيح على سبعة 
من القوانين وذلك على النحو التالى :

1 - تنقيح 59 فصلا وإلغاء 3 فصول من المجلة الجنائية.

2 - تنقيع 3 فصول من مجلة الاجراءات الجزائية.

3 - تنقيح 22 فصالا من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية

4 - تنقيح 5 فصول من المجلة التأديبية والجزائية البحرية.

5- تنقيح فصل واحد من القانون عدد 76 لسنة 1959 المؤرخ في 19 جوان 1959 المتعلق بالملاحة الجوية.

 6 - تنقيح فصلين اثنين من الأمر المؤرخ في 16 أكتوبر 1897 المتعلق بالسكك الحديدية.

7- تنقيح 4 فصول من الأمر المؤرخ في 18 جويلية 1957 المتعلق بترتيب
 تسمية المقدمين ومراقبة تصرفاتهم وحساباتهم.

ولا نترك هذه المناسبة تمر دون الاشارة الى القانون الحاص بالعفو التشريعي في جراهم الشيك بدون رصيد. فقد كان من التدابير الهامة التي لفتت الانتباء في حسن حينها وما زالت تشد الناظر المتأمل من المسلك الجديد الواقع توخيه في حسن المعاملة المتسمة بروح العطف والتسامح وغض الطرف عن المنقائص الظرفية وطي صفحة الماضي في حق المواطن الذي زلت به القدم في معاملاته الاقتصادية حتى ينصرف بكليته الى العمل المستقبلي بجد واخلاص.

فقد اقتضى القانون عدد 99 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 منح العفو لكل من أصدر شيكا بدون رصيد حررت في شأنه شهادة في عدم الدفع قبل 1988/7/25 بتوفير الرصيد بالمصرف المسحوب عليه على ذمة المستفيد أو تأمينه بالحزينة العامة وقام أيضا بدفع مصاريف الاعلام. وهمل العفو من حوكم قبل ذلك التاريخ من أجل اصدار شيك بدون رصيد وقام بتطبيق مقتضيات ما تقدم. وحرص النص على أن العفو لا يمس بحقوق الغير ولا يشمل المصاريف القضائية.

وصدر نص آخر للتمديد في الاجل تمكينا لمن تأخر عن القيام بالواجب من الاستفادة من العفو. ونزل هذا العفو بردا وسلاما على فقة غير قليلة من المواطنين وتنفست المحاكم الصعداء نتيجة تخفيف العبء عنها وإعفائها من النظر أو مواصلة النظر في جزء هام من القضايا المتراكمة.

## الباب السادس

# المجلس الدستوري

أحدث هذا المجلس بالأمر عدد 1414 لسنة 1987 المؤرخ في 16 ديسمبر 1987. وكان احداثه من الاصلاحات الاولى التي بادر بانجازها عهد التحول. ثمّ صدر بشأنه القانون عدد 39 لسنة 1990 المؤرخ في 18 أفريل 1990.

فقد ورث وضعا غامضا أو على الأقل مترددا في انتهاج سبل واضحة تتعلق بمراقبة دستورية القوانين التي رأينا أن نوليها المقام الأول من هذا البحث ونخصص لها مكانا متميزا كمدخل للحديث عن قانون الجمعيات الى جانب قانون الأحزاب.

## 1 ــ مراقبة دستورية القوانين

كانت هذه المسألة \_ في وقت من الأوقات ومنذ الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السابق في 8 جوان 1970 ... عل عناية أهل الذكر ومثار اهتمام الرأي العام اذ كانت مشمولة في الاستشارة الشميية الخاصة بتحوير الدستور والتي وقع الطوخ بيريق الوعد بها آنذاك. وهي مراقبة تتملق بالقوانين التي صادق أو سيصادق عليها مجلس الامة اذاك وتهدف لل الفاء أو عدم تعليبيق قانون غير ملاهم للدستور.

وكانت على وجه التحديد محل السؤال السابع الوارد ضمن الأسئلة المتعلقة بالاستشارة والذي جاء فيه: هل يجب اقرار مبدأ مراقبة ملاءمة القوانين للدستور ؟ أي جهاز يجب أن يتعهد بهذه المهمة ؟ وهل يجب إنشاء هيئة يعهد إليها البت في هذا الأمر ؟

وكان هذا الموضوع الحيوي الدقيق عل دراسة من طرف الاتحاد العالمي للقضاة. وقد تناقشت فيه وفود الدول المشاركة أثناء انعقاد اللجنة الدراسية الثالثة التابعة للاتحاد بمدينة البندقية بايطاليا يومي 11-11 أكتوبر 1967 وانتهت المناقشة الى المصادقة على لاتحة أوصت فيها باحداث محكمة دستورية مختصة مستقلة عن السلط الثلاث. وتقضي بملايمة أو عدم ملايحة القوانين التي تعرض عليها للدسته.

## وكانت الدراسات والبحوث التي قدمت تحوم حول معرفة ما يلي :

هل تجوز مراقبة دستورية القوانين؟ وإذا جازت فهل بجب أن يكون ذلك قبل أو بعد صدور القانون؟ وهل بجب أن يوكل أمر تلك المراقبة الى محكمة خاصة أو إلى محاكم الحق العام؟ وإذا عهد بالامر لهكمة حاصة فكيف تتمهد بالقضية ؟ أبواسطة محاكم الحق العام فقط أم يجوز حتى للافراد أن يرفعوا الأمر إليها مباشرة ؟ وإذا صدر الحكم بإبطال القانون فهل يكون لهذا الحكم تأثير رجعى؟ وإذا كان له هذا التأثير فما العمل بالنسبة للحقوق المكتسبة أو للأحكام الصادرة في ظل القانون الهمكوم بإبطاله والتي اكتسبت قوة ما اتصل به القضاء؟

فمن المعلوم أن مسألة دستورية القوانين وبعبارة أخرى ملايمة النصوص التشريعية التي تصادق عليها الهيئات البياانية لروح الدساتير مسألة دقيقة للغاية وتتصل اتصالا وثيقا بناموس الدولة وسلامة نظامها.

وقد تأكد الآن في العالم وجوب اخضاع القوانين للمراقبة إلا أن الآراء اختلفت حول صيغة هذه المراقبة وحول ما اذا كان من المتحتم أن تقع قبل صدور القانون أو بعده وحول الهيئة التي يجب أن تناط بعهدتها هذه المراقبة، أيجب أن تناط بعهدتها هذه المراقبة، أيجب أن تكل الأنظمة تكون هيئة إدارية أو هيئة قضائية. وتبين بالدرس والاستقراء أن كل الأنظمة الديمقراطية تقريبا توكل عادة أمر مراقبة القوانين في طور اعدادها وقبل صدورها الى مصالح التشريع، وهي في الواقع ليست مراقبة بالمعنى الصحيح وإنما هي دراسة

يقوم بها القسم المختص عند اعداد اللوائح المدة للمناقشة مرفوقة برأي المستشار القانوني وتعرض جميعها على الهيئة النيابية للمصادقة فصبح بعد التصويت قانونا لا يقبل التنفيذ الا بعد توقيع رئيس اللولة ونشره بالرائد الرسمي. ولرئيس اللولة في بعض الانظمة ــ اذا رأى أب النص المعروض عليه مخالف للدستور ــ أن لا يوقع عليه إلا بعد استفتاء مجلس اللولة أو المجلس الدستوري في شأنه، وله أن يقر بعضه ويطل بعضه الآخر، كما له حتى بعد دخول النص حيز التنفيذ أن يعرضه من جديد على البولان للمراجعة حسب اجراءات معينة.

فنجد مثلا في فرنسا أن القوانين التي لها صبغة تأسيسية تعرض حتما على مصادقة المجلس الدستوري الذي له أن يقرها أو يطلها. أما سائر القوانين فعرضها عليه اعتياري.

كما نجد في فنلندا أن مشاريع القوانين تمرّ بسلسلة من الهيمات الادارية والقضائية لتبدي فيها رأيها ثم تعرض على مصادقة اللجنة الدستورية اذا استمر النقاش في شأتها حامي الوطيس أمام البولان. وبعد ذلك بيقي الحق لرئيس الجمهورية — قبل التوقيع على القانون — في استشارة المجلس الأعلى أو العملول عن هذه الاستشارة ووفض مشروع القانون المصادق عليه من الاساس لعدم ملاجمته للدستور.

كل هذا شيء حسن ومفيد لكن ليست فيه الضمانات الكافية التي يصبو الى تحقيقها الاتجاه الحديث.

فاذا أصبح القانون تشريما واجب الاتباع ودخل حيز التعلييق ظهرت نواحي الكمال أو النقص فيه وظهرت بللك الميوب التي كثيرا ما تلحق بالأقراد أو بالجموعات. وفي أغلب الأحيان يكون مصدر هذا الضرر نفس القانون الصادر خلافا للمبادئء الأسياسية التي جاء بها الدستور.

وقد اقتضى نظام بعض الدول حاليا كألمانيا والتمسا والبرازيل والولايات المتحدة والمكسيك اناطة أمر للراقبة بعهدة القضاء.

إلا أن هناك من يحرم هذه المراقبة القضائية ويتمسك بأنها اعتداء على السلطة التشريعية وتدخل في شؤونها بحجة أن من يجيز ذلك يجيز تدخل بقية السلط أيضا في شؤون القضاء.

وهناك من يقول أن المراقبة ترمي في الواقع الى حماية الحريات الأساسية للفرد عن طريق منع السلطة التشريعية من تجاوز نفوذها والحلول محل المجلس التأسيسي واضع الدستور وعمل سيادة الشعب، وأن انحكمة المنتصبة للقضاء وفصل النزاعات بين المتقاضين مجبورة بأن تصرح بأن هذا أو ذاك من القوانين المحروض تطبيقها عليها في نزاع معين يتلامم أو لا يتلايم مع نص الدستور. فإذا وجدلت نفسها أمام نصين متضارين أحدهما وارد بالدستور والآخر صادر عن الحيقة التشريعية وجب عليها بحكم وجودها ووضعيها في اللولة أن تصرح بتقديم أحدهما على الآخر وأن يكون الفصل طبعا لصالح السي الاساسي الوارد في الدستور وإلا عد رفض النظر في ذلك امتناعا من القضاء يعاقب عليه قانونا. فالحكم الذي تصدره الحكمة اذن هو المقرر للمراقبة القضائية للقانون وفيه حماية للحريات الأساسية، وإشارة في نفس الوقت إلى أنه على السلطة التشريعية — شأنها شأن السلطتين الأحريين — أن تحرم الدستور وألا تحيد عنه، وإلا كانت النصوص الصادرة عنها معرضة للتقض والبطلان. ذلك أن الهيئة التسريعية لا تمثل بمفرحها سيادة الشعب وإنما هي سلطة من السلط الثلاث يجب التسريعية لا تمثل بمفرحه الما الدستور الذي أشرف على وضعه باسم الشعب المجلس التأسيسي.

ولهذا أذا حكمت محكمة ببطلان نص قانوني لعدم ملايمته للدستور بمناسبة النظر في نزاع معين فإن ذلك يكون في دائرة اعتصاصها الذي نص عليه الدستور نفسه وهو وجوب القضاء فيما يعرض عليها من الدعاوى.

على أن الفضاء يجب أن يكون في نطاق السكينة والهدوء حتّى لا تجرح العواطف ويقع النيل من هيبة النواب والمجلس.

ولهذه الاعتبارات أجمعت آراء تمثّلي الدول المشاركة في الاتحاد العالمي للقضاة على حتمية المراقبة المرتجرة عن صدور القانون، وإناطة أمر هذه المراقبة بمهدة هيئة قضائية دستورية مستقلة عن السلط التشريعية والتنفيلية والقضائية في الدولة، على أن يكون لها صلاحيات الهكمة التي تقضي بين أطراف النواع وتكون أحكامها قابلة للتنفيذ اعتقادا منهم بأن أهم واجب تقوم به هذه الهكمة هو صيانة نظام تفريق السلط الثلاث وحماية حقوق الانسان.

هذا والرأي السائد عند أعضاء اللجنة أن تكون هذه المجكمة متألفة من كبار الشخصيات القضائية التي وصلت الى القمة في سلم الرفي بالسلك ومن كبار رجال الفقه والقانون ذوي الاختصاص في الميادين التشريعية والاقتصادية والمالية والصناعية، على أن تقع تسميتهم بصفة قارة ولمدة طويلة قابلة للتجديد حتى بتمكنوا من ممارسة عملهم في نطاق الاستقرار مع التمتع بأوسع ما يمكن من ضمانات الحصانة ويكونوا كالملك في مأمن من جميع التأثيرات، لا واتد لهم الا التصريح بالحق المبين واتباع ما يمليه عليهم الواجب والضمير وتقتضيه المصلحة العليا، وهو دور كفيل يتحقيق النصح للدولة والمدالة للجميم.

وكانت مسألة مراقبة دستورية القوانين مطروحة بحدة في تونس بمناسبة تطبيق القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات لزجر تكوين الجمعيات بدون رخصة وعقاب من ينسب إليهم ارتكاب جريمة بجرد الانتهاء للى جمعية غير مرخص فيها أو الاحتفاظ بها بعلة أن هذا القانون غير دستوري لحرقه أحكام الفصل 8 من الدستور الضامن لحرية الفكر والتمبير والصحافة والنشر والاجتهاع وتأسيس الجمعيات.

وظل الالتجاء الى تطبيق أحكام هذا القانون المسلك الوحيد لمقاومة الحرّات المنافعة المعززة بنظريات المنافعة المنظام في حين كانت مواقف لسان الدفاع المعززة بنظريات فريق من أساتذة الجامعة تعاكس الاتجاه متمسكة بعدم دستورية القانون. وإزاء المؤقف المتصلبة من الجانبين والتي استفحل أمرها على مر الأيام بادر المهد الجديد فور انتصابه باتخاذ الاجراءات التي من شأنها المساعدة على حل المشكلة والقضاء على مصادر وأسباب التور في هذا الخصوص. وسارع، في مرحلة أولى، إلى احداث المجلس الدستوري، تمهيدا لادخال تنقيح على قانون الجمعيات، في مرحلة ثانية.

وتعزز أمر التأسيس بالقانون عدد 39 لسنة 1990 المؤرخ في 18 أفريل 1990 الذي نص على أن المجلس هيئة استشارية لما الشخصية القانونية والاستقلال المالي مع تبعية ميزانية الى ميزانية رئاسة المجمهورية، ويتركب من تسعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية خاصة من يين ذوي الحيوة القانونية المتميزة وذلك بقطم النظر عن السن، وينظر في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية قبل إحالتها على مجلس النواب لفرض إبداء رأيه في مطابقتها للدستور أو ملايمتها لمه النواب مرفقة بنسخة من رأي المجلس الدستوري.

وعدد النص أنواع القوانين التي يعرض رئيس الجمهورية مشاريعها على المحاسد الدستوري فتكر القوانين الاساسية والقوانين المتعلقة بالأساليب العامة لتطبيق الدستور، وبالجنسية وبالحالة الشخصية وبالالتزامات وبضبط الجرائم والعقوبات المنطقة عليها والاجراءات أمام غتلف أصناف الحاكم، وبالعقو التشريعي وبالمبادىء العامة لنظام الملكية وللحقوق العينية وللتعلم وللصحة وللتشغيل وللضمان الاجتاعي مع امكانية عرض غيرها من مشاريع القوانين.

ونصّ القانون على أن لرئيس الجمهورية أن يعرض للدرس على المجلس الدستوري ما يراه من مسائل تتعلق بتنظيم المؤسسات وسيوها على أن تبلغ آراء المجلس الى سيادة الرئيس دون سواه.

وبذلك يمكن القول بأن النظام التونسي اختار المراقبة السابقة لصدور القانون وأسندها للمجلس الدستوري الذي له رأي استشاري وليس له رأي تقريري تاركا حرية التصرف لرئيس الجمهورية الضامن لاحترام الدستور كما أكد على ذلك الفصل 41 منه.

وهكذا حسم النزاع في هذه المسألة الهامة بكل شفافية ووضوح وكفى الله المؤمنين شر القتال.

وقد أظهرت الأيام فيما بعد ... زيادة على طمأنة الرأي العام باحداث الحيكل الذي انعديل الذي المعام باحداث المديكل الذي انعد بعيدين ... ان التعديل الذي أدخل على قانون الجمعيات ... كما سنراه في خصوص منع الرخص لتكوينها ... أصاب مرماه، وقطع مادة التوقر والشفب، وهذا من روع المتطلمين الى ممارسة كامل حقوقهم الدستورية، وأطفآ النار التي كادت تشتمل، وأتحد لهيب الحماس الذي كان متغلغلا في القلوب، متوقدا في النفوس زمن المنع، وكأنَّ شيعًا لم يكن.

وكانت الدعوة حثيثة الى حمل القضاء على الدخول في حلبة السباق ومعالجة الموضوع في نطاق ما يعرض عليه من القضايا المتعلقة بمقاضاة المورطين في جراجم الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها أو الانتهاء إليها بمناسبة نشاطهم ضمن حركات مناهضة للنظام القائم باعتبار أن هذه المعالجة من شأنها أن تسد فراغا قانونيا ظل سائدا منذ الاستقلال، ومن شأنها أن تفصل قضايا في موضوع يهم حربة التعبير وحربة تأسيس الجمعيات ويهم بالتالي الحربات الأساسية العامة والحربات الشخصية.

وبعد امتناع من ولوج هذا الميدان دام ردحا من الزمن مبدأ مستقرا لفقه القضاء عن لاحدى محاكم الحق العام الاستجابة لطلب قدم الها للنظر في دستورية قانون الجمعيات عن طريق الدفع وعمدت الى معالجة الموضوع فقررت أهليتها للنظر وأصدرت حكما انتهى بها الى رفض الدفع المقدم لها ضد القانون الملتكور، ولا وقع الطعن فيه بالاستئناف أينته محكمة الدرجة الثانية من حيث أهلية النظر وأحقية الاحتصاص ونقضته من حيث التيجة التي انتهى اليها، وقررت \_ كا عبوف عد في قرارها \_ هزازاحة قانون 11/7 1959 عن التطبيق نظالفته للدستور»، عبوف عد في قرارها \_ سابها القرار وأرجعت الأمور الى نصابها (9).

وهكذا بقي أمر مراقبة دستورية القوانين خارجا عن أنظار السلطة القضائية استنادا للى وجوب احترام مبدأ التفريق بين السلط من جهة ومن جهة أخرى تماشيا للوقوع في مزالق الاتحراف بالامر الى انتصاب ما عبر عنه بحكومة القضاة اللهي قد يدخلون باسم اخلاقية مشتركة في صراع وقصادم مع الأرادة القومية التي أوكل التعبير عنها إلى نواب الشعب المتخبين. على أن هذا التصادم لاشيء ييروه اذا سلمنا بأن الحياة القضائية لا تستمد نفوذها من الانتخاب العام مثلما هو الأمر بالنسبة للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

فاسناد مراقبة دستورية القوانين للقضاء قد تعتلف فيه الآراء وتتباين حوله الاجتهادات فيفقد القانون مصداقبته في نظر العموم وتشيع الفوضى ويسود الاضطراب والحال أن تلك المصداقبة تكمن في مدى ما تكته كل سلطة من احترام للأعرى، في محارسة صلاحياتها وفي مدى انضباطها والتزامها في أداء وظيفتها خدمة للصالح العام.

والملاحظ أن الحكم الابتدائي للسجل للمحاولة الأولى والحكم الاستثنافي الذي ذهب الى ما هو أبعد، إنما صدرا بعد احداث المجلس الدستوري، وهو الهيكل الذي رأى المهد الجديد اسناد نوع من مراقبة دستورية القوانين اليه.

<sup>(5)</sup> ينظر الترار عدد 27971 الصادر في قرة جوان 1988.

وعلى كل حال كان إحداث هذا المجلس الدستوري الى جانب تنقيع قانون المجمعات وقانون الصحافة ووضع مشروع خاص لقانون الاحزاب من أولى المشاغل والاهتمامات التي عمد الى معالجها بكل جد وحماس النظام الجديد. وهي من جملة الأسس والقواعد الضرورية التي اعتنى بوضعها لارساء النظام الديقراطي في البلاد، وفسح المجال واسعا أمام المواطنين للمارسة الحقيقية لحقوقهم الدمتورية، تتلك الحقوق التي ضحى من أجلها شعب بأكمله أيام النضال وزمن الكفاح بتضحيات جسام وقفوس غوالى ودماء زكية.

أَوْ لَمْ يأت في البيان : «وإننا سنعرض قريبا مشروع قانون للاحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفّران مساهمة أوسع بنظام ومسؤولية في بناء تونس ودعم استقلالها» ؟

فالأولوبات التي أعطيت للاصلاحات لم تكن مرتبطة ولا رهينة بتواريخ بروز النصوص النهائية فيها واتما كانت مرتبطة بتواريخ الشروع في معالجها ووضعها على على التصور والدرس والاعداد. ولهذا نجد مثلا أن مشروع تعديل المستور ومشروع قانون الأحزاب عرضا في وقت واحد على مجلس الوزراء المنعقد يوم 25 ديسمبر 1987 في حين أن النص النهائي لتعديل الدستور صدر في 25 جويلية 1988 أي متأخرا عن النص النهائي لقانون الأحواب الذي صدر في 3 ملي 1988.

فتقديم بعض النصوص على الاحرى في مجال العرض والتحليل لا يخل بدرجتها من الأهمية ولا بمرتبتها في تقدير صانع التحول. وعلى هذا الأماس ترانا نقدم في هذا الباب استعراض قانون الجمعيات على قانون الصحافة أو قانون الاحراب مثلا لاتباطه ارتباطا عضويا باحداث المجلس الدستوري كما يفهم من سياق ما توخيناه من طريقة في التيويب.

## 2 - قانون الجمعيات

أصبح نظام الجمعيات يخضع لأحكام القانون عدد 90 لسنة 1988 المؤرخ في 3 أوت 1988 المنقح والمتمم للقانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات.

جاء هذا القانون بتقديم الدواء الشافي لمرض عضال كان يشكو منه

الوضع التشريعي في مجال تطبيق المبدأ الدستوري القاضي بحرية تأسيس الجميات.

فقد كان النص القديم يخضع تكوين الجمعية لتأشيرة بمنحها وزير الداخلية بمطلق ارادته ويقتضي أن عدم جواب الادارة عن مطلب التكوين مدة أربعة أشهر من يوم ايداع الأوراق بعد رفضا للتأشيرة.

فجاء النص الجديد وألفى التأشيق واكتفى في فصله الثالث بمجرد ايداع المطلب على أن لا تعتبر الجدمية مكونة بصفة قانونية حسيا جاء بالفصل الرابع الابعد انقضاء أجل ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم التصريح باسم الجمعية وموضوعها وهدفها ومقرها وبعد ادراج مضمون ذلك بالرائد الرسمي مع امكانية اختصار الأجل بقرار من وزير الداخلية.

واقتضى النص من جهة أخرى بفصله الخامس امكانية اصدار قرار مملل من قبل وزير الداخلية قبل انقضاء الثلاثة أشهر في رفض تكوين الجمعية على أن يتم تبليغه الى المنيين بالأمر. وهذا القرار قابل للطمن أمام المحكمة الادارية بموجب تجاوز السلطة.

وهكذا أسدل الستار على عهد التباري العقيم والدوران في حلقة مفرغة في هذا الميدان الحساس، وجاء النص الجديد مخففا الوطأة عن الراغيين في تكوين الجمعيات رافعا قيود الماضي التي اختلفت الآراء في شأن صلاحها أو فسادها، وكان لكل اتجاه أنصاره وخصومه وأصبحت مجاسة الديمقراطية على كل حال لا مبدأ رنانا وشعارا خلابا يستجلب النفوس ويدغدغ المشاعر والأهواء لغايات دعائية صرفة \_ وانما حقيقة ناصعة وواقعا معاشا وأداة ناجعة في متناول الجميع. ولا أدل على ذلك من سكون العواصف، ومحمود احتدام المراجل في هذا الميدان يحيث لم تسجل \_ على ما يبدو \_ أمام القضاء قضية أثيرت فها مسألة عدم ملاعمة القانون للدستور.

ويفضل هذا التحوير العميق والأصلاح الجلري نفقت سوق الجمعيات وأحدثت 3300 جمعية جديدة حتى بلغ عددها بتونس نحو 5186 جمعية <sup>60</sup> وذلك

ضنف هذه الجمعيات حسب الاحصاء الرسمي كما على : \_\_ جمعيات ثقافية وادية 3171 أي 1,164

قبيل التعديل الجديد الذي صدر به القانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 المؤرخ في 2 أفريل 1992 سعيا من المشرع الى المزيد من احكام وتطوير نظام الجمعيات.

واقتضى هذا التعديل وجوب التصريح بصنف الجمعية وعدم إمكانية رفض انخراط شخص يلتزم بمبادثها وقراراتها إلّا إذا كان فاقدا لحقوقه السياسية والمدنية، والمناف الجمعية، كما اقتضى وفع الحلاف حول الانخراط إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر الجمعية.

ونص القانون للمدّل من جهة أخرى على حظر نشاط التسيير على من كانت له مسؤولية بالهياكل المركزية المسيّرة للأحزاب السياسية، واقتضى تطبيق نفس الأحكام على الهيئة المديرة للجمعيّات، وعلى الأقسام والفروع والمؤسّسات المنفسلة أو الجموعات الثانوية، وأوجب الامتثال للأحكام الجديدة في أجل شهر والا عدت الجمعية منحلة قانونا.

وفي النهاية أسند النص الجديد إلى وزير الداخلية مهمّة تصنيف الجمعيّات الموجودة، وخول لمن ينازع في التصنيف حق الطعن في القرار الصادر به أمام المحكمة الادارية من أجل تجاوز السلطة.

فالتنقيح برمى إلى تصنيف الجمعيّات وحمايتها وتدعيم حق الانخراط وتحجير الجمع بين المسئوليّات.

### 1 ــ التصنيــف :

يهدف التصنيف — عن طريق التفريق بين الجمعيّات الرياضيّة والعلمية والثقافيّة والودادية وغيرها — إلى أن يكون لكلّ جمعيّة موضوع مميّن، وهدف عدد، يشار اليهما عادة ضمن الاسم الذي يختار لها ويطلق عليها وقت إنشائها. فليس بإمكان الجمعية الواحدة حينفذ أن تهدف إلى عدّة أهداف في نفس

--- جعيات رياضية 222 أي 89,81 --- جعيات تعربية اسمالية واجياعية 509 أي 89,81 --- جعيات تعربية الممالية واجياعية 509 أي 87,71 --- جعيات تسمية 115 أي 82,22 الله 115 أي 80,79 --- جعيات ناسة 115 أي 80,79 --- جعيات نسالية 1 أي 80,09 --- جعيات نسالية 1 أي 80,09 --- جعيات نسالية 1 أي 80,09

الوقت، ولا أن تمارس نشاطها في ميادين عمل مختلفة. ويرمي التصنيف أيضا إلى تمكن المولفة من ضبط سياستها في مجال التشجيع وتنظيم وترشيد الاعانة التي توزعها مع الجماعات الممموية نختلف الجمعيّات، على أساس الأهداف المرسومة، ودرجة الاشعاع، وكذلك تشريكها في المبادرات العامة والمشاريع الوطنية.

### 2 \_ الحمايسة :

من أهداف النص الجديد حماية الجمعيات ذات الصبغة المائة من عاطر التسييس والاستغلال الفتوي، وهي ظاهرة عطلت مسيوة بعضها وصيرتها عاجزة عن العمل والنشاط في محيطها الطبيعي، وانحرفت بها عن وجهتها الأصليّة إلى وجهات أخرى.

ومن أهدافه أيضا ضمان استقلاليتها ووحدة كيانها مما يكفل لها المصداقية ويجلب لها الاحترام والتقدير، ويهيء لها المناخ الملائم، ويحقق لها سبل الحوار المجدي والبناء مع غيرها من الجمعيّات على أساس من الوضوح والشفافية في الأغراض وللقاصد.

### 3 - تدعيم حق الانخراط:

جاء التعديل الجديد مدحما لحق الانفراط في الجمعيّات وهو حق كفله المستور وكرسه المبناق الوطني المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. وقد عب على بعض الجمعيّات ذات الصبغة العامّة تعاطيها لممارسات حرمت بها المترشحين من حقهم في الانفراط، خارقة بذلك مبدأ أساسيا من مهادىء حقوق الانسان، وهو مبدأ المساواة وعدم الميز في المعاملة بين الأشخاص، طالما أن هؤلاء يستجيبون لشروط الانفراط المنصوص عليها بالنظام الأساسي لكل جمعيّة، فانغلقت هذه الجمعيات على نفسها وأصبحت فضاء للمزايدات والمساومات.

فالمبدأ أن لكل جمعية الحق في رفض مطالب الانخراط المقدّمة من مترشّحين لا يلتزمون بجادتها أو لا يتفق سلوكهم مع أهدافها، لكن قرار الرفض هذا يجب أن يكون معللا، ليتمكّن من رفض مطلبه من الطعن فيه أمام القضاء وهو ما اقتصاء التعديل الجديد الذي يفتح باب الحركة الجمعياتية على مصراعيه في وجه جميع أصحاب النوايا الصادقة لرفع هذه الهياكل الأساسية إلى المكانة التي تستحقّها في المجتمع المدني، بهيدة عن كل إحتواء، وبمناًى عن كل استقطاب.

فالجمعيّات ليست ملكا لأحد ولا يمكن أن تكون حكرا على مجموعة مغلقة معينة. ولذلك يجب حفظها وحمايتها من كل ظاهرة تحملها على الانطواء على نفسها أو تدفعها إلى الانحراف عن وجهتها وعن الأهداف المرسومة التي أنشئت من أجلها.

وهو ما يندرج في نطاق إعادة الحياة إلى الجمعيات، وتنشيط دورها في عجمها الصحيح، وهو دور خصوصي ومتميّز عن دور الأحزاب السياسية، تمكينا للمواطنين من فرصة التعبير عن مشاغلهم واهتماماتهم وإتاحة الفرص الملائمة لهم لاتخاذ المبادرات الرشيدة المبتّاءة بمعزل عن كلّ تأثير فعوي، وبمتأى عن كل وصاية.

وهو بالانحارة أمر يتنزل في إطار الغايات النبيلة التي يرمي إليها عهد التحول المبارك في توجهه التعددي ومساوه الديمقراطي الهادىء الرصين.

### 4 ـ تحجير الجمع بين المسؤوليات

اقتضى القانون الجديد تحجير الجمع بين المسؤوليات داخل الأحزاب السياسية ومراكز الادارة والتسيير ضمن الجمعيات على أن لكل شخص يضطلع بمسؤوليتين أو أكار من الاعتبار بين المسؤولية في الحزب أو المسؤولية في الجمعية.

وهذا التحجير لا يمنع المسؤول في الحزب السياسي من أخد المبادرة وتكوين جمعية ذات صبغة عامة أو الانخراط فيها، كما أن عدم الملايمة في المسؤوليات ينتهي مفعوله بانتهاء المدة النيابية للشخص المعنى داخل الحزب أو الجمعية.

فالأمر يتعلق حيتل بمجرّد قاعدة اجرائية لا تحول اطلاقا دون الحق الأساسي في الانتياء الى جمعية أو ممارسة نشاط معيّن فيها.

### 3 --- قانون الأحزاب :

إِنَّ التحول سبق الزمان في معالجة أمر الحزب الواحد فقرر العمل بمدأ التعددية الحزيية وسارع باصدار قانون الاحزاب إيمانا منه بأن الشعب «بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري، يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة وعلى أساس الشعب كما نص عليها الدمتور». فهو «جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة وتعتمد بحق تعددية الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية».

وهو موقف شجاع وقع أتخاذه حينئذ على بصيرة تامة من الأمر وادراك كامل لحقيقة الوضع، وأيضا تحسبا لما قد يقع في المستقبل من مفاجآت. وكان سباقا للبوسترويكا في مسارها ولم يتنظر ما حصل في الدول الشرقية من انهيار للنظام الشيوعي وتلهف على ممارسة الديقراطية منذ عام أو يزيد ولا ما حصل أحيرا في الاتحاد السوفياتي نفسه من تصدع لأركانه وانهيار لحزبه المواحد الذي تحكم في حظوظه مدة 72 عاما وآل أمره في النهاية إلى المنع والاستصفاء ... بل دخل التاريخ من بابه الواسع، وأعلن على رؤوس الملأ «وإننا سنعرض قريبا مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفران مساهمة أوسع بنظام ومسؤولية في بناء نونس ودعم استقلالها».

وفعلا أصدر القانون الأسامي عدد 32 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المغرض المتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية وأرفقه بالقانون عدد 33 لسنة 1988 المؤرخ في نفس التاريخ والذي جاء بمنع الأحزاب السياسية امتيازات جبائية، تسهيلا خاصة لظهورها وعزرهما بالأمر عدد 1989 المؤرخ في 28 سبتمبر 1988 القاضي بتعين أعضاء الدائرة الحاصة المكلفة بنزاعات الترخيص للاحزاب السياسية، وكان قد سبق لوزير اللّماخلية أن أغلا قبل ذلك يقليل قرابين بتاخ 12 سبتمبر 1988 يقتضي أحدهما الترخيص في تأسيس «النجم الاشتراكي التقدمي» (P.S.P.)، كما سبق لنفس الحزب الاحتماعي للقدمي» (R.S.P.)، كما سبق لنفس الحزب الاشتراكي الدستوري الذي هو حزب النظام الحاكم في البلاد منذ عهد الكفاح من أجل التحرير وبعد الاستقلال أن غير اسمه وأصبح يعرف عهد الكفاح من أجل التحرير وبعد الاستقلال أن غير اسمه وأصبح يعرف النشاط مع الأحزاب الأخرى.

وقد حصل هذا التغير بتوصية صدرت من اللجنة المركزية في فيفري 1988 وأيدها مؤتمر الانقاذ المنقد فيما بين 29 و 31 جويلية 1988.

## القانون الأسامي عدد 32 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988

اقتضى هذا القانون اذن التعريف بمفهوم الحزب السياسي وحصر نشاطه في المساهمة في تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية للبلاد في إطار برنامج سياسي وللشاركة في الانتخابات طبق أحكام الدمتور والقانون (الفصل 1)

وأوجب أن يكون عمله في نعاق الشرعة لاحرام والدفاع خاصة عن الهوية العربية الاسلامية وحقوق الانسان ومكاسب الامة وخاصة منها النظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب والمبادىء المتملقة بالاحوال الشخصية كما أوجب عليه نبذ العنف والتطرف والمتصرية واجتناب المس بالأمن القومي والنظام العام وحقوق وحريات المعر (الفصل 2).

وحجّر الاستناد في النشاط والبرامج على الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس أو الجهة (الفصل 3).

وحجّر الانخراط فيه على بعض الأصناف للناط بعهدتها مسؤوليات هامة ومحددة في الدولة مثل العسكريين والقضاة وأعوان قوات الامن والديوانة (الفصل 4).

وأوقف تأسيس الاحزاب على الترخيص من قبل وزير الداخلية مع النشر بالرائد الرسمي ونظم طرق الطعن في القرار عند الرفض.

كما نظم سبل المراقبة على أنشطة الاحزاب وحجر تلقي أية إعانة مادية من جهات أجنبية كما حجر الأنشطة المثيرة للبغضاء أو الممكرة لصغو النظام العام ونظم وسائل تعليق النشاط والغلق الوقتي للمحالات وطرق الطعن في القرارات القاضية بذلك كما نظم طرق التقاضي في صورة مخالفة الأحزاب لنظمها الأساسية الم عرجة لتبسط فيه.

وعلى كل حال يمكن القول بأن هذا القانون فتح صفحات جديدة في وجه المجتمع التونسي ليتقبل ممارسة الناس لحقهم المشروع في الديمقراطية والاحتكام الى الرأي في معالجة الامور وسلوك مسلك النقاش الحر البناء وقرع الحجة بالحجة، والدفع بالتي أحسن لحل المشاكل وتقرير المصير.

وقد أعرب الشعب التونسي في كثير من المواطن عن نضجه ورشده وحكمته في التصرف للدفاع عن المسار الديمقراطي وحماية المجتمع المدني، والعهد الجديد سائر من جهته على نفس الحط اللدي وحمه لنفسه منذ فجر انبعائه فاستجاب للطلب ورخص لحزيين سياسيين أخرين في الظهور وهما :

-- حزب الوحدة الشعبية (P.U.P)

### \_ والاتحاد الديمقراطي الوحدوي (U.D.U)

وبذلك أصبحت الاحزاب التي تمارس نشاطها في نطاق الشرعية ويتجسم فيها مظهر من مظاهر سياسة التعددية الحزبية سبعة أحزاب وهي حسب أسبقيتها في الظهور :

التجمع الدستوري الديمقراطي (R.C.D)
 الحزب الشيوعي التونسي (P.C.T)
 حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (M.D.S)
 الحزب الاجتياعي للتقدم (P.S.P)
 التجمع الاشتراكي التقدمي (R.S.P)
 حزب الرحدة الشعبية (P.U.P)
 الاتحاد الديمقراطي الرحدوي (U.D.U)

وقد عمل العهد الجديد على توفير الأسباب الملائمة تمكين أحزاب الاقلية من الاشتراك في الانتخابات التشريعية التي أجربت يوم 13 أكتوبر 1991 قصد شغل تسعة مقاعد شغرت بمجلس النواب الذي يعد 142 مقعدا. وهو أول حدث من هذا القبيل حصل في تاريخ تونس المعاصرة لكن لم تر المعارضة في ذلك فرصتها الملائمة للدخول في حلبة الانتخابات واختارت ارجاء الإقدام على ممارسة اخرى.

#### 4 ... قانون الصحافة:

تحل الصحافة مركز الصدارة في الحضارة الحديثة فهى المديرة عن الرأي العام والمرجهة لسياسة الدول والحكومات والمشطة لكل الحركات الفكرية في أي ميدان، وبذلك عدت السلطة الرابعة في الدولة.

وكان يقوم بجانب من وظائفها في العهود القديمة كما في العهد الجاهلي أسواق للانتاج الادبي والشعري مثل سوق عكاظ في بلاد العرب أو ما كان يقيمه الشعراء الفنائيون المروفون بـ «الطروبادور» من تظاهرات أثناء تنقلاتهم عبر قصور الملوك والاقبال والسادة الاقطاعيين في القرون الوسطى. وكان نطاقها مقصورا حينفذ على المحيط الضيق لمجتمع عن المجتمعات.

وتمكن الاشارة بايجاز الى أنه منذ عهد الصحافة المكتوبة التي دشنها في العالم الغربي تيوفراست رينودو Théophraste Renaudot في أوائل القرن السابع عشر للميلاد الى عهد التعلور السريع والمنوع للتقنيات التي عرفتها دنيا أجهزة الاعملام الالكترونية ـــ تغيرت الاوضاع تغيّرا لا تمكن معه المقارنة بين العهدين.

فقد قطعت مراحل عملاقة ليس فقط في الميدان التقني وميدان التقدم وإنما في ميدان التقدم وإنما أيضا أيضا أيضا أيضا المنطوبة التي يستعملها هذا العلم الحديث للنفوذ الى الاسماع والوصول الى مختلف طبقات المجتمع الانساني وفي تأثيره العميق في الرأي العام سواء في نطاق الحدود القومية أو حدود القوميات المتجانسة والمتآلفة أو في النطاق العالمي.

ولما كانت للهمة الاصلية لاجهزة الاعلام التميير عن وجهة نظر الرأي العام، فمن شأن قدرتها أيضا تكوين هذا الرأي تكوينا من الأساس، ومن ثم كان دورها مؤثرا وعظيما. وأكار من هذا فهي لا تكتفي بمجرد الاعلام لموضوعي وارضاء فضول الناس المتطلمين الى النادر والجديد بل تقوم بتوجيه وارشاده وشد انتباهه شد! لاكتساب ثقته والمحافظة على رصيدها في هذه الثقة.

ولما كانت هذه الأجهزة قوية بامكانياتها الضخمة ووسائلها المتطورة والمتنوعة، ومعتزة بقدرتها على النفوذ والتأثير، فقد ادعت ـــ ان لم نقل أيقنت ـــ بأن في مستطاعها أن «تؤثر على أي كان لقبول وهضم أي شيء في أي وقت». وهنا يكمن الحطر اذا لم تتخذ السلطات العامة الاجراءات اللازمة للتخفيف من نتائج ذلك التأثير، وحماية المجتمع من الشعوذة والأساطير، والتأثيرات السيئة التي تجرها بعض أجهزة الاعلام في طريقها.

وبجب التفريق مثلا بين الحصص الاذاعية أو الاخبار المفيدة والمنشطة وبين ما يحرض منها على العنف أو يساعد على الانحلال أو يوحي بالتمرد بأي شكل من الاشكال.

على أنه يجب التمييز مثلا بين الأعلام وهتك الستر، اذ هناك من الصحافة ما يخلط بين الاعبار التي يتحتم عليها تبليفها الى الرأي العام باعتبار ذلك داخلا في نطاق الواجب المقدس لمهنة الصحافة وبين دس الانوف في الحياة الخاصة للمبشر.

وأحداثه ووقائمه، والتري بمجالات النشاط فيه حقاله يمكن الافتصار على القول وأحداثه ووقائمه، والتري بمجالات النشاط فيه حقائه يمكن الافتصار على القول بأن الصحافة تعلور أمرها وتعددت أساليها ووسائلها على مر العصور كما رأينا بحيث علا شأنها وأصبحت مكتوبة ومسموعة ومرئية تقوم بنفس القوة بدور عالمي كامل أصقاع الدنيا بحيث أن الحبر لا تمر عليه لحظة حتى يبلغ جميع الأسماع كامل أصقاع الدنيا بحيث أن الحبر لا تمر عليه لحظة حتى يبلغ جميع الأسماع وتحدث أثره المقصود وغير المقصود. ومن ثم أيضا جاء الحملوفي الصحافة، وهو من أو يكت الصواب في البليغ أو في أسلوب النبليغ. ومن ثم جاءت الصابة بأمر الصحافة وهمرورة تنظيمها وتعهد هذا التنظيم بالمراجعة والتنقيح كلما دعت ظروف العيش وأسلوب الحياة وتطور الحضارة في المجتمعات الى ذلك سبيلا. وكل ذلك يهدف الى تمكينها من الصحفة عن اضرار بحرية الغير أو بحقوق الغير، وأيضا في حدود القيام بالواجب الصحفى دون اضرار بحرية الغير أو بحقوق الغير.

كان ينظم الصحافة في تونس الامر المؤرخ في 6 أوت 1936 المعلق في نفس الوقت بالطباعة وبيع الكتب والصحافة ثم الأمر المؤرخ في 9 فيفري 1956 ثم وقع الغاؤه بقانون عام 1975 المصدر لمجلة الصحافة ثم اقتضت سنة التطور ادخال مزيد من التنظيم والاحكام على نظامها فجاء قانون عام 1988 فنظمها بشكل يتأشى مع متطلبات الحياة المعاصرة وفلسفة المهد الجديد.

القانون الأسامي عدد 89 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المقح والمسم للقانون عدد 32 لسنة 1975 المؤرخ في 28 أفويل 1975 المتعلق باصدار مجلة الصحافة.

اشتمل هذا القانون على أرمة فصول غصى بالذكر منها الفصل الأول الذي اقتضى المناء 12 فصلا من بجلة الصحافة وتعريضها بأحكام جديدة، والفصل الثاني الذي الشحطة والفصل الرابع الذي نص على إلغاء ثلاثة فصول أضافها للمجلة، والفصل الرابع الذي نص على إلغاء ثلاثة فصول من المجلة.

أولا — فالفصول المحورة تناولت بالحصوص السماح لكل شخص بأن يملك أو يدير أو يتحكم في نشريتين دوريتين فواتي صبغة اخبارية جامعة مع تمديد السحب بنسبة 30% من جملة الدوريات التي تظهر على الساحة، ووجوب اسناد ادارة النشرية لملك أغلبة رأس مالها إن كان شخصا طبيعيا، وضرورة بيان عدد النسخ التي تطبع فيها النشرية وفي نفس الوقت وجوب نشر المزازئة السنوية وحسابات التصرف وتتاتجها في تاريخ معين، وضرورة تقديم الأشهار في شكل يحيزه بوضوح عن بقية المقالات وعدم جواز اثبات الثلب المتعلق بالحطة بالنسبة لأعضاء المكومة وتقويل وزير الداخلية حق حجز النشرية اذا كان فيها ما يمكر صفو الأمن العام مع تحويل حق مقابل لمدعى الفنرر من المطالبة بالتعويض والحط من مدة من مدة متوط الدعوى العمومية والدعوى المدني المتولدتين عن جريمة بردها من 5 إلى 3 متوط الدعوى المعانية تطبيق ظروف التخفيف الواردة بالغصل 53 من المجلة شدون قيد.

واقتضت بعض الفصول المحورة بوجه عام الترفيع في العقاب بالخطية المستوجب مع تناول العقاب بالسجن تارة بالابقاء وتارة بالالغاء.

ثانها — والفصول المستحدثة اقتضت توقف كل تغيير للمطبعة على اعلام يوجه لوزارة الداخلية قبل ذلك لمدة معينة حددت بعشرة أيام ووجوب اثبات صاحب المطبعة لتشغيله صحفيين كامل الوقت وحاملين مثلا للبطاقة المهنية، وضرورة أن يكون عدد المحترفين معادلا لنلث فريق التحرير القار ووجوب تشغيل محترف واحد اذا كان عدد المشتغلين لا يتجاوز الثلاثة وضرورة بيان مصدر المقال المستعار أو المترجم. ثالثا ــ أما الفصول الملغاة فاثنان منها وهما الفصل 40 و 41 يقتضيان عقاب الموزعين والباعة والمتعهدين الذين يسلمون بعنوان كراء أو إعارة نشرية دورية أو كتابات معدة للبيع وكذلك عقاب من يقبل منهم هذا النوع من التعامل وأيضا عقاب من يخل بتقديم الحساب عن نتائج البيم أو التوزيع في ظرف شهر من تاريخ معين، والثالث وهو الفصل 36 يقتضي تخصيص أماكن معينة للإعلانات الانتخابية بفعدل التنقيح الجديد عن هذا التخصيص توسعا في إشاعة الحرية وتعميم عمارستها وتحقيق الاعلام والتبليغ بكل الاماكن.

# الباب السابع

# الاصلاح القضائي

بعد الالغاء المزدوج لحفلة الوكيل العام للجمهورية ومؤسسة محكمة أمن الدولة عاد الجهاز القضائي الى سالف وضعه ميرها من كل نشاز ووقع تعزيزه في نطاق محيطه الطبيعي بهياكل جديدة أدخلت عليه تطويرا ملحوطاً يتناسب مع الدور الذي يقوم به في دولة القانون والمؤسسات.

فييان السابع من نوفمبر — ولتن لم يتعرض في صراحة الى القضاء وهياكله — الا أنه عناه بالذات لما أكد في قوله : «وسنحرص على إعطاء القانون حرمته «فلا بجال للظلم والقهر». وجاءت البيانات الصادرة عن رئيس الدولة في المناسبات اللاحقة والخصصة للميدان القضائي موضحة لنفس المنجع، ومؤيدة لما يوليه سيادته من عناية بشؤون المدل والقضاء، ولما يعطيه من أهمية لحسن سير الهياكل التي بواسطتها يتحقق تنفيذ السياسة المدلية في البلاد.

وإننا لا نجد طريقة أبلغ ولا أسلوبا أرشق مما توخاه واستعمله سيادته في خطاب منهجي ألقاه بمناسبة اجتماع المجلس الاعلى للقضاء في 29 أوت 1988 لتسجيل ملاحم الرؤية الجديدة لدور القضاء في المجتمع المعاصر وخطوط التوجه الجديد الذي ينبغي أن تسير في ضوئه العدالة في عهد ما بعد السابع من نوفمبر.

جاء في هذا الخطاب م

«وانطلاقا من تشبئنا بدولة المؤسسات وما أكدنا من عزم على إعطاء القانون حرمته منذ الأيام الأولى للتخيير يجب اليوم تأكيد دور القضاء وأهميته في تكريس دولة القانون لا باعتبارها نظرية خالصة بل واقعا يتجسم من خلال اخضاع الملاقات الاجتماعية والسياسية للقانون وتلافي كل مظاهر القوة والسيلط في هذه الملاقات وتجنب تمييع القانون في مستوى التطبيق وتطويعه حسب الأهواء والنزعات.

ان القضاء العادل الناجز هو الذي يحفظ دولة القانون ويحمي المجتمع من الانحرافات ويزرع الثقة في النفوس ويعزز احترام مؤسسة القضاء وهيبتها. ونحن أحرص ما نكون على سلامة هذه المؤسسة واستقلالها وحيادها ونجاعتها لايماننا الراسخ بأن في ذلك مناعة الدولة وسلامة المجتمع.

ومن هذا المنطلق عملنا على الرفع من شأن القضاء والقضاة ووفرنا لسلك القضاء الى جانب ما يتمتع به من ضمانات أدبية ضمانات مادية حتى يقوم بدوره على الوجه المطلوب.

وسنواصل هذا الدعم قدر المستطاع حتى نحقق له مزيدا من الظروف المناسبة لقيامه بواجبه الاجتماعي والحضاري النبيل.

ان القاضي لا يعيش ولا يعمل بمعزل عن مجتمعه ومحيطه ولا سيما اذا كان هذا المجتمع والمحيط في تطور مستمر وهذا يحتم عليه مواكبة التطور بالاطلاع على ما تسفر عنه الدراسات وما يستفاد من التجارب القضائية. وتحقيقا لهذه الفاية سنبادر بدورنا الى تنشيط المعهد الأعلى للقضاء حتى يعزز تكوين القضاة الناشئين ويكن القضاة المباشرين من مسايرة أحدث المستجدات في عالم القانون والقضاء ويكون منوا تتلاق فيه الآراء وتلاقح».

## وجاء فيه أيضا :

 متوازن يبد كل أشكال التضخم والتقلص. ولهذا بادرنا بتركيز عاكم استئناف جديدة وعماكم أخرى دونها درجة. وسنكثف فتح المناظرات لانتداب القضاة وأعوان القضاء حتى نخفف من الضغط والبطء ونقرب القضاء من المتقاضين، وحرصنا على مراجعة بعض المجلات القانونية بمشاركة أهل الذكر حتى يتم التحوير عن روية وبمراعاة مقومات المجتمع ويكون مترجما عن تطلعات الشعب نابعا من وجدانه».

إنه برنامج واسع واضع المعالم، وخطط شامل محكم الوضع أشرف سيادة رئيس الجمهورية على ضبطه لاصلاح القضاء وتمكين العدالة من اطار بشري كفء وهياكل قادرة على منح تونس جهازا عصريا متطورا يليق بدولة عصرية تعمل بجد على أن تأخذ بأسباب الحضارة وترنو الى احتلال مكانها اللائق بين الأعم.

انها دولة تشرف على حظوظ أمة موحدة ومتآلفة يبلغ عدد أفرادها حسب إحصائيات عام 1990 ما قدره تقريبا 8.100.000 ويضم إطارها القضائي نظريا 1070 قاضيا وواقعا 1017 قاضيا أي بمعدل قاض واحد لكل مجموعة 7964 ساكنا.

وستتعرض فيما يلي الى الجهاز القضائي والمعهد الأعلى للقضاء وديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل والهياكل المساعدة للقضاء والهيكل الاداري العدلي والاعلامية ثمّ نتطرق الى الحديث عن حظ المواطن في الاستفادة من هذه الاجهزة والهياكل لممارسة حقوقه.

# أولا ــ الجهاز القضائي :

يشتمل الجهاز القضائي من الصنف العدلي على عاكم الحق العام والمحاكم المتخصصة.

فمحاكم الحق العام هي حسب درجتها في الأهمية محكمة التعقيب ومحاكم الاستئناف وعددها ثمانية والمحاكم الابتدائية وعددها ثلاثة وعشرون ومحاكم النواحي وعددها ثلاثة وسبعون.

والمحاكم المتخصصة هي المحكمة العقارية وفروعها التسعة ببنزرت والكاف وصفاقس وقابس ومدنين وقفصة وسوسة والمنستير والقصرين، إضافة الى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس والمحكمة العسكرية الدائمة بصفاقس التابعتين لوزارة الدفاع الوطني.

ومن بين المحاكم التي أحدثت أو دشنت في العهد الجديد محاكم الاستثناف بقفصة ومدنين وقابس والمحاكم الابتدائية بينعروس وأريانة وتطاوين وقبلي وتوزر، ومحاكم الناحية بينعروس وأريانة ومنزل بوزلفى وجلمة والكريب وفوسانة.

# ثانيا ــ المعهد الأعلى للقضاء:

في نطاق تدعيم المؤسسات القضائية وتعزيزها بالاطارات المناسبة أحدث المعهد الأعلى للقضاء الذي \_ وإن كان تأسيسه يرجع الى عام 1985 بمقتضى المقابن عدد 80 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985 \_ إلا أن افتتاحه لم يتم الا في فجر المهد الجديد حيث اقتضت العناية الرئاسية أن يقم الاسراع بتنظيمه وضبط نظام الدواسات والامتحانات فيه، فصدر الامر عدد 1312 لسنة 1987 لمؤرخ في 5 ديسمبر 1987 وحددت براج الدروس وحصص التأهيل المناطة بعهدته بموجب قرار أول أصدره وزير العدل في 18 جانفي 1989 وضبط نظامه الداخلي بقرار ثان مؤرخ بنفس التاريخ (الرائد الرسمي عدد 6).

وفي أول فيفري 1989 فتح المعهد أبوابه لأول مرة في وجه طلابمه بعد نجاحهم في مناظرة الدخول إليه وهم يعرفون بالملحقين القضائيين ووقع الاحتفال في 7 جويلية 1990 بتخرج أول فوج منه بعد قضاء سنتين في الدراسة النظرية والتطبيقية.

وهو حدث من الأهمية بمكان وعمل اصلاحي حكيم أذ تخرج محسون قاضيا نجحوا بكفاءة في امتحانات شهادة نهاية الدروس وتم تعيينهم بمراكز عملهم. كما تخرج في السنة الموالية فوج ثان ضم 48 قاضيا ووقع الاحتفال بتخرجهم في حفل مشهود أواخر جويلية 1991 وتم تعيينهم بمراكزهم في حركة سلك القضاء التي صادق عليها المجلس الأعلى للقضاء أثناء انعقاده بقصر قرطاج تحت سامي رئاسة سيادة رئيس الجمهورية نهن العابدين بن على.

والمعهد مكلف بمهمتين أساسيتين:

أولا حد تكوين الملحقين القضائيين تكوينا نظريا وعمليا مدة عامين يؤهلهم لممارسة مهنة القضاء. وتختم الدراسة بشهادة انتهاء الدروس.

ثانيا ـــ استكمال خبرة القضاة الرسميين المنتمين للرتبة الأولى من الدرجة الأولى الى الدرجة الثانية.

ويسير المعهد مدير عام يساعده مدير للدراسات ويعينان من سلك قضاة الصنف العدلي ويشرف على المصالح الادارية كاتب عام.

ويتولى المدير العام التنظيم المادي للمعهد والتصرف في شؤونه والسهر على نظامه الداخلي.

ويشتمل المهد على لجنة علمية قارة ومجلس تأديب، ويتقاضى الملحقون القضائيون أثناء مدة الدراسة مرتبا ويتمتعون بالعطل الدراسية المقررة في النظام الجامعي، وينظم المعهد دورات دراسية يشارك فيها عدد معين من القضاة مدة تطول أو تقصر حسب الحاجة كما ينظم ملتقيات قومية وملتقيات جهوية لتكوين القضاة المباشرين.

وتنفيذا لترجيهات سيادة رئيس الجمهورية التي اقتضاها خطابه بالمجلس الأعلى للقضاء يوم 21 فيفري 1989 ... اتجهت النية الى توسيم اختصاصات المعهد بتخريج العدول المنفذين وتوسيع الاتجاه في التنفيذ الى تخريج عدول الاشهاد أمضا.

ومن الابتكارات المتهجة في المعهد عقد حلقات دراسية خلال السنة القضائية ترمي الى اعادة تأميل القضاة الممارسين للعمل. وهي - ولئن كانت خصصة مبدئيا لمن لم يقض في المهنة أكار من أربع سنوات - الا أن الاقبال عليها كان في الواقع من كافة القضاة على اختلاف رتبهم ودرجاتهم بحيث تجري فيها مناقشات ومساحلات مفيدة للقضاء من جهة ومساعدة على فهم النصوص القانونية وطرق معالجتها من جهة أخرى.

وهذا النشاط الجتميز يستمد طاقته من دعم سيادة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء لرسالة المعهد بل ولمسلك القضاء عموما، وذلك بالتشجيع المادي وبالرفع من مستوى دخل القاضي في أكثر من مناسبة وباحداث المشاريع الاجتاعية التي من شأنها أن تأخذ بيده وتحل مشاكله كديوان السكن، ويتوفير وسائل العمل له بما يجعله حريصا على أداء واجبه على أحسن الوجوه وعلى فصل القضايا المعروضة عليه في أقرب الأوقات. ولا يغرب عن الاذهان في هذا المجال المصادل الكبير المناط بعهدة وزاق العملل الرامي للى اصلاح الهياكل المساعدة للقضاء حتى تكون مسايرة لما يحقق مرعة فصل القضايا مع توفير الضمانات ويجري هذا الاصلاح بطريقة محكمة، فها تؤدة وثبات، سعيا وراء تحقيق أحسن التتائج وأجداها، وأسمى المغايات وأنفعها. وقد تم جزء هام منه خلال عام 1989 بصدور قانون تنظيم المحاماة، ولللك يمكن الحديث عنه بشيء من التفصيل.

أما الجزء الآخر الذي لا يقل أهمية بالنسبة لحسن سير القضاء فالمساعي لانجازه حثيثة متواصلة، الا أنه لا يمكن للدارس أن يتبسط فيه طالما أن النصوص المنظمة له لم يتم صدورها بعد. على أنه تمكن الاشارة بصفة عابرة الى أن مشاريع الانظم الاماسية الحاصة مثلا بالحبراء أو بالعدول المنفذين أو بعدول الاشهاد وصلت الى مرحلة تكاد تكون نبائية بحيث يمكن الحديث عنها بلغة الوائق المتأكد، في انتظار استكمال اعداد مشروع النظام الاسامي الحاص بالمترجمين الحلفين.

وقبل الدخول في هذا الموضوع يجدر بنا اعطاء لحمة عن ديوان السكن الذي ألمنا اليه في معرض الحديث عن المشاريع الاجتاعية المؤسسة لفائدة القضاة.

# ثالثا ــ ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل :

من المشاريع الاجتماعية الهامة التي تم بعثها في عهد التحول لصالح الأمرة العدلية ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل الذي أحدث بمقتضى القانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي وخاضعة لاشراف وزير العدل.

وتتمثل مهمته في شراء الأراضي وتهيتها وبيمها وبناء المساكن أو شرائها مبنية للكراء أو للبيع، ويديره مجلس ادارة له أوسع الصلاحيات للعمل باسم الديوان. وقد حقق هذا الديوان أمل الاسرة المدلية من قضاة وموظفين اداريين في تحسين أوضاعها، وتمكن مثلا ــ على الرغم من قصر مدة بعثه الى الوجود ـــ من اقتناء 82 مسكنا خلال عام 1989.

وهو يعمل الى حد كتابة هذه الأسطر ـــ على تنفيذ برنامج يهدف الى بعث أحياء سكنية خاصة بالقضاة داخل الجمهورية حفظا لمهابة القضاء، وصيانة لكرامة القضاة، وتسهيلا لتنفيذ الحركات القضائية.

### رابعا \_ الهياكل المساعدة للقضاء:

يشكل مساعدو القضاء ركيزة أساسية لحسن سير الجهاز العدلي بحيث يستعان بهم لاقامة العدل، ويتوقف على اخلاصهم وحسن أدائهم لمهامهم ونجاعة أعمالهم اشاعة الطمأنينة في النفوس واستقرار النظام في المجتمع، ومن هؤلاء المساعدين نذكر :

#### 1 سلك المحامين:

كان ينظم مهنة المحاماة القانون عدد 37 لسنة 1958 المؤرخ في 15 مارس 1958 اللذي عوض النصوص السابقة الصادرة في الموضوع وخاصة منها النص الاخير وهو الأمر العلي المؤرخ في 28 فيفري 1952 الصادر بضبط نظام مهنة المحامين التونسيين. ولما تطورت الأرضاع الاقتصادية والاجتهاعية وشهدت البلاد محمولة موامة على جميع الاصعدة تتمثل بالخصوص في ارتفاع عدد الحاكم، وتزايد ولي ارتفاع عدد كليات تدريس الحقوق وانتشارها بأهم مدن الجمهورية، وتزايد عدد الطلبة المتخرجين من هذه الكليات، وتضاعف عدد المحاماة لغاية احكام عدد الطساسة القضائية مراجعة النصوص المنظمة لمهنة المحاماة لغاية احكام توزيع أرباب المهنة بما يتلاجم مع الوضع الجديد والخريطة القضائية الجديدة للبلاد فكان ميلاد القانون عدد 37 لسنة 1989 المؤرخ في 7 سبتمبر 1989 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة

وقد اشتمل هذا القانون على 33 فصلا جاءت منظمة لشؤون المحاماة وأهدافها وواجبات المحامي وحقوقه، معرفة بكون المحاماة مهنة حرة ومستقلة غايتها المساعدة على إقامة العدل، ومبينة لشروط الترسيم فيها، ووضعية المحامي المباشر والمحامي غير المباشر والمحامي غير المباشر والمحامي المتقاعد والشرفي، ومتعرضة لهباكل التسيير من الهيئة الوطنية للمحامين المتمركزة بتونس الى الغروع الجهوية المنتصبة بتونس وسوسة وصفاقس مع بيان اختصاصات كل منها ومرجع نظرها التراني.

وحدد القانون وظائف اللجنة المالية كما نظم اجراءات تأديب المحامي والعفو عنه ووسائل الطعن في القرارات التأديبية، وأخيرا تعرض لنظام التقاعد وللاحكام الانتقالية المتعلقة خاصة ببعض الوضعيات الاستثنائية.

واشتمل في عمومه على عدة تجويرات أساسية نذكر منها كم جاء بشرح الأسباب ما يلي:

 تحديد شروط الدخول الى المهنة بصورة تسمح بإعطاء الشباب المقبل عليها حظوظا أوفر للعمل، وذلك بضبط سن قصوى للالتحاق بالمهنة وتحجير الجمع بين المحاماة وأية مهنة أحرى بأجر.

... تدعيم تكوين الشباب بمضاعفة عدد محاضرات التمرين التي على الهيعة تنظيمها له سنويا من عشر عاضرات الى عشرين محاضرة، وترفيع عدد المحاضرات التي على المتمرن حضورها من ست محاضرات الى عشرين، وتحديد فترة التمرين الى سنتين بالنسبة لحامل الشهادات العليا.

تدعيم الحماية التي يجتاجها المحامي اثناء مباشرته لوظيفه بتوفير
 ضمانات اكار له سواء بالجلسة أو بمناسبة تتبع جزائي خارجها دون مجافاة للقرانين
 الحادة من التهور.

## ... دفع الشبهات المحتملة وذلك:

ـــ بمنع المحامين من قدماً القضاة من الانتصاب في المدن التي توجد بها المحاكم التي مارسوا فيها عملهم آخر مرة لمدة تتجاوز سنتين وتحجير اعلان نياباتهم أو تقديم مرافعاتهم لديها مدة سنتين ايضا.

- بتحجير نيابة المحامى أو ترافعه امام زوجه وأصوله وفروعه.

 بنع المحامي الذي له نيابة انتخابية بملجس النواب أو بالبلدية من تعاطى قضايا ضد الدولة أو ضد البلدية.

 بنع المحامي الذي كانت له مسؤوليات ادارية من تعاطي قضايا ضد الادارة العمومية مدة ستين. ضمان أمانة المحامي وذلك باحترام تسليم أو تأمين الأموال التي قد
 يستخلصها نيابة عن منويه لل أصحابا في أجل معين.

رعاية حقوق القصر والمولى عليهم باتباع اجراءات التسعية لدى العميد
 أو ممثل الهيئة المختصة.

 إيلاء عناية خاصة بتنظيم مؤسسة شركة المحامين للهنية التي فرضها التطور.

... مراجعة الاحكام المنظمة لتركية مجالس الهيئات واختصاصاتها بما يتناسب والتوجه الديمقراطي الذي يجري ترسيخه في البلاد والحرص الذي يوليه العهد الجديد الى مزيد تقريب المرفق الاداري من المواطن واكسائه النجاعة المطلوبة وذلك :

١ ــ بإحداث عمادات جهوبة يمتد نظرها الى منطقة محكمة استثناف أو أكثر وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهو اجراء يهدف اساسا الى تحقيق سياسة اللامركزية وتقريب مركز الممادة من المحامى.

2 \_\_ ببعث هيكل أعلى أطلق عليه اسم «اتحاد بجالس هيئات المحامين» يختص بالنظر فيما له صبغة عامة كإدارة صندوق الحيطة . والتقاعد أو اتحاذ قرارات الترسيم بجدول المحامين والنظر استئنافيا في قرارات التأديب.

3 الأقل المحامين المتدريين الذين قضوا في التمرين سنة على الأقل الحديد بتشريك المحامين المدين المدين المدين المحامين المحامين

 4 ـــ بتحدید ترشح العمید وأعضاء المجلس بدورتین فقط لضمان التداول على المسؤولیات واعطاء فرص أكثر للمحامین لنیل شرف تسییر هذه المهنة النبیلة.

 5 -- بالترفيع في المدة النيابية للهيئة من سنتين الى ثلاث سنوات تتكينها من انجاز برامجها.

6 ... بتشريك ممثل الهية على مستوى عاكم الاستعناف في بعض الصلاحيات التي كانت من اختصاصات الهية وذلك تمشيا مع الترجح الجديد الرامى الى تدعم اللامركزية واللاعورية الادارية.

... ضبط آجال الطعن في القرارات الصادرة سواء عن الهيئة أو عن العميد أو عن ممثل الهيئة بمحكمة الاستئناف أو في مدلولات الجلسات العامة بصورة تتماشى وتطور وسائل المواصلات وضمان إدارة تاجزة، حفاظا على مصالح أرباب المهنة.

كما تم إحكام اجراءات الطعن باعتباد الاجراءات للدنية الميسرة التي اقتضتها مجلة المرافعات المدنية والتجارية لقاضي الناحية، وبالتالي وضع حد للاعتلاف الحاصل بين المحاكم في تكييف الاجراءات المدنية مع القضاء الاداري في غياب مجلة خاصة به.

تمكين وزارة العدل من القيام بدورها باحكام رقابتها على هذا السلك
 مثلما هو مقرر لبعض الوزارات الاخرى ازاء الهيئات المشرفة على المهن الحرة
 الراجعة لها بالنظر كهيئة الأطباء وهيئة المهندسين وهيئة المهندسين المعماريين.

ـــ ضبط احكام انتقالية فيما يتعلق بتخديد السن القصوى للالتحاق بالمهنة وتحجير الجمع بين المحاماة والتدريس في المعاهد العليا للحقوق وذلك :

ــ بالسماح لمن تجاوز سن الحمسين، عند صدور هذا القانون من حق الترسيم بأحد الجداول في أجل أقصاه موفى سنة 1989.

ـــ بإعادة تنظيم الوضع القانوني للمحامين المباشرين للتدريس في التعليم العالي، قبل صدور هذا القانون بأمر يقع اصداره في الابان.

#### 2 ــ مىلك الحيراء :

أصبحت الحاجة الى الخبراء تتزليد وتتأكد من يوم لآخر اعتبارا لما يقدمونه من معلومات وإيضاحات فنية يصعب على غيرهم الاحاطة بها وذلك لمدّ القضاء بما يختاج اليه منهم عند تحديد المسؤوليات أو تقدير التعويضات من آراء فنية معللة.

وقد ظل هذا السلك غير منظم في إطار قانوني منذ ظهوره على مسرح الحياة القضائية وذلك لاعتبارات عديدة منها أن الخبراء يتتمون بوجه عام الى القطاع الحر أو الى هياكل ينظم بعضها قوانين خاصة مثل الخبراء المحاسبين والاطباء والصيادلة والمهندسين المعماريين. وقد أفضى ذلك ــ خاصة في القطاع الحر ــ الى ضعف المستوى العلمي والفني اضافة الى تضخم عدد المتسبين الى السلك بصورة عشوائية لا تتناسب مع حاجة القضاء إليهم. كما أدى في نفس الوقت الى الوقوع في خطأ يبحشل في عدم استغلال الكفاءات العلمية المتوفرة في مختلف الاختصاصات الحديثة بكفية ناجعة. ولذلك واعتبارا لما لتتاكع أعمال الاعتبار من تأثير مباشر على حسن سير القضاء، فقد تأكدت ضرورة تنظيم هذا القطاع الحساس بسن الاطار القانوفي المنظم له حتى يستطيع القيام بدوره كمساعد للقضاء في أحسن الظروف، وحتى تكون تتاكع أعماله محل اطمئنان من كافة من يهمهم الأمر من قضاة ومتقاضين وعامين.

وتم اعداد مشروع في الموضوع يشتمل على 35 فصلا. وقد اقتضى بالحصوص التعريف بجهمة الخير العدلي وتحديد شروط انتدابه بصورة تسمع بإعطاء أصحاب الشهادات العلمية حظوظا أوفر للعمل دون الاستغناء عمن حنكهم التجارب في ميدان اختصاصهم، وضبط سن المترسجين وتحديد المؤملات اللهنية والبدنية كما اقتضى المشروع تنظيم كيفية الانتجاء الى السلك وتحديد الاعتصاص بصورة تكفل ادخال اكا عدد يمكن من ذوي المؤهلات العلمية والسهر على حفظ السر الصناعي والتعهد بالقيام بالمهام شخصيا دون العمر والحرص على قبض الاجر القانوني دريا للشيهات وحفاظا على مصداقية الأعمال.

وتوضيحا لما أجملناه نؤكد على أن المشروع ابتكر طريقة للانتداب تنص بالخصوص على احداث لجنة جهوية في مستوى كل محكمة استثناف تتولى كل عام دراسة المطالب التي تقدم للترسيم بقائمة الحبراء العدلمين بالجهة وإبداء الرأي فيها وانهاء نتيجة أشغالها إلى وزراة العدل (الفصل ك).

واقتضى المشروع أن المطالب تقدم قبل شهر جانفي من كل عام مرفوقة بالرثائق المبينة لتوافر شروط الترسم (الفصل 6)، وأن وزير العدل يتولى بقرار ضبط القائمة النهائية للخبراء العدلين بالجهة، استنادا الى أشغال اللجنة الجهوية التي عيّن أعضاءها بقرار (الفصلان 2 - 3) وبذلك أصبحت القائمة تضبط سنويا حسب كل صنف وتوجه للمحاكم لتكون على ذمة العموم؛ وأن الهدف من الاجراءات الجديدة تكويس لمبدأ اللامركزية، وتشريك السلط القضائية الجهوية في مسؤولية تمين الخبراء العدلين، وحملها على اسناد مأموريات الاختبار بصفة دورية إلى المرسمين بالقائمة، حتى يساهموا جميعا مبدئيا في مساعدة القضاء. ويرمي هذا الاسلوب الى تحاشي ما لوحظ في التعلييق من استثار بعض الخبراء بأغلبية المهمات المسندة اليهم من قبل الحاكم بدعوى تعذر وجود الكفاءات المطلوبة في سواهم.

فلم بعد بالامكان الالتجاء الى مثل هذا التعليل، ما دامت السلطة القضائية الجهوية هي التي تنظر فعلا في مطالب الترشّح، وما دام قرار وزير العدل القاضى بتعيين الخبراء إنما يصدر تنفيذا لمتراحاتها.

ومن أهم ما تضمنه المشروع، منع الترسيم في أكار من اختصاص واحد (الفصل 4)، خلافا لما هو ملاحظ في الوضع الراهن وذلك تحقيقا لتكافؤ الفرص وتمكينا للجميع من الأخذ بنصيبهم في مأموريات الاختيار القضائية.

وكذلك التنصيص صراحة على أن الخيير المرسم، إذا أسندت إليه مهمة ما، فليس له أن يطلب إعفاءه من تنفيذها دون أن يكون هناك مانع قانولي أو عدر مقبول أو قدح ناشىء عن القرابة أو المصاهرة أو الروابط العائلية، ولا ينيب غيو لانجاز المأمورية المسندة اليه. واذا احتاجت المحكمة الى استدعائه لمناقشة تقريره، فانه لا يجوز له الامتناع عن الحضور للغرض، (الفصلان 9-10).

وتأكيدا على زرع مبادىء الثقة في أعمال الخبير، ودره الشبهات، نص الفصل 11 من المشروع على تطبيق عقوبات الارشاء والارتشاء المنصوص عليها بالفصول من 83 إلى 94 من المجلة الجنائية، اذا حصل الخبير على أي مبلغ مالي أو غيو من العطايا والهذايا والمنافع زيادة على الأجر القانوني، وهي عقوبات في بجموعها ذات صبغة جناحية، أو على تطبيق عقوبة الزور المنصوص عليها بالفصل 172 من نفس المجلة اذا كان المقابل المالي أو المنفعة لقاء تعمد تغيير الحقيقة وهو عقاب جناق.

والملاحظ أن في الفصل 93 حكما يقتضي اعفاء الراشي أو الواسطة من العقاب اذا أخير بالامر السلطة من تلقاء نفسه وقبل المحاكمة. وقد اعتمده المشروع للتشجيع على شجب مثل تلك الممارسات من الأساس. هذا وقد اقتضى المشروع من جهة أخرى التحجير على الحبير العدلي استغلال صفته واستعمال وسائل الاشهار لفائدة شخصه ما عدا بطاقة الزيارة.

وجاء في النص ما يمكن وزارة المدل من القيام بدورها في الرقابة متابعة للحركات الانتقالية من دائرة قضاء الى اخرى ولما يرفع ضد الحبير من تظلم مع اتخاذ القرارات المناسبة، كا جاء فيه تنظيم اجراءات التأديب وما يحققه من ضمانات مع تحويل الوكيل العام لدى عمكمة الاستثناف سلطة انذار وتوبيخ الحير، واسناد سلطة التوقيف عن القيام بأموريات الاحتبار مدة ممينة، أو الخير، واسناد سلطة التوقيف عن القيام بأموريات الاحتبار مدة ممينة، أو الشطيب نهائيا من القائمة الى وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس التأديب.

هذا وان الخبير المرسم مشبّه عند مباشرته لمهامه بالموظف على معنى الفصل 82 من المجلة الجنائية، ويتفع بنفس الحماية التي يتمتع بها الموظف.

والحلاصة أن المشروع حقق امنية طالما وقع الاعراب عنها وجاء سادا لثغرة ظلت مفتوحة في الجهاز القضائي منذ أقيمت دغائمه على أمس عصرية، ومن مزاياه تمكين القضاء من تجاوز النقائص والسلبيات التي يشكو منها هذا القطاع، وسوف يكون تنظيمه إطارا قانونيا يكفل للخبراء العدليين ممارسة مهامهم في نطاق الوضوح والطمأنينة والنجاعة، فيتحقق بالتالي الغرض من دورهم الذي وجدوا من اجله.

وَكَأَنَّ الاقدار شاءت ان يكون للمهد الجديد قصب السبق في تحقيق الاماني، الغوالي ومزيّة الاصداع بالاصلاح، والاسراع بدعم القانون والمؤسسات في جميع الميادين، بما فيها ميدان ثانوي، ولكنه متخصص، تابع لفرع من فروع القضاء مثل سلك الخيراء.

#### 3 - سلك العدول المفذين :

تمد خطة عدالة التنفيذ من الاحداثات التي دعمها عهد الاستقلال. ويمكن القول بأن سلك العدول المنفذين يحظى بأهمية كبرى في المجتمع ويحتل منزلة مرموقة في النظام القضائي.

نعم إن العدل المنفذ مساعد للقضاء ولكنه مساعد من نوع متميز يواكب مسيته في تصريف القضايا في البدء وفي الحتام. فقد أناط القانون بعهدته، في مرحلة أولى، مهمة تبليغ الاستدعاءات والاعلام بالاحكام، وفي مرحلة ثانية، تنفيذ هذه الاحكام. وكلها مهام ثقيلة في وزنها، خطوة في عواقبها، ولذلك تتطلب عمن اضطلع بسمؤوليتها الحبرة والكفاءة والأمانة والصدق والنزاهة، والحكمة والتبصر، والحذر والحزم، مع اللين في غير ضعف، والشدة في غير قسوة أو عنف.

ونظرا لأهمية تبليغ الاستدعاءات في رفع الدعوى امام القضاء، ومواصلة الاجراءات فيها، وفي التأثير على سلامة سير القضية، فقد بات من أوكد واجبات المدل المنفذ القيام بدوره في التبليغ على خير الوجوه، ارضاء للضمير، واستجابة المتضيات القانون، وحماية للحقوق، بحيث ان الاخلال بذلك \_ قصورا أو تقصيرا أو اهمالا \_ من شأنه أن يعرض هذه الحقوق الى التلف، وفي الوقت ذاته يعرض العدل المنفذ الى المؤاخذة والغرم.

ومن أهم أعماله مباشرة تنفيذ الاحكام في المادة المدنية بوجه عام، مع ما يتطلب ذلك من اجراءات دقيقة تهم بالخصوص احترام الآجال، والتثبت من مرضوع التنفيذ، ومن هويّة المنفذ عليه.

ومن هذه الزاهة يكون لعمل العدل المنفذ وطريقة ادائه لرسالته تأثير نفساني على المواطن سواء كان التنفيذ له أو عليه. فعدالة الاحكام وجدواها انما تظهر في شكلها الملموس، وتبرز في وقعها الحسوس، من خلال عمل العدل المنفد. علما بانه لا قيمة لحكم مهما كانت أهميته اذا لم يجد طريقه الى التنفيذ. فالحق الذي يقره الحكم، ويسنده الى صاحبه ويأذن بتمكينه مده، لا تكون له أية قيمة في التطبيق اذا لم يصل فعلا الى صاحبه عن طريق الاذعان والتسليم أو عن طريق التنفيذ الذي يباشره المدل المنفذ في نطاق الحدمات العامة التي أوكلها القانون الله.

وهكذا يكون لتنفيذ الاحكام أثران. أثر يهم الفرد مباشرة بانتزاع الحق المنتصب من الظالم وإيصاله الى المظلوم، وأثر يهم المجتمع ويتمثل في نشر العدل واشاعة الطمأنينة وضمان الاستقرار والأمن.

وللعدل المنفذ مهام أخرى تبدو غير متصلة بالقضاء ولكنها قد تؤول في النهاية اليه، مثل المعاينات بانواعها، والاندار الموجه من قبل الدائنين الذين بايديهم سندات تنفيذية أو سندات مرسمة الى المدينين عند حلول الأجل وعدم الوقاء بما عليهم، وكذلك الاعلام المتعلق باقامة الاحتجاج في مادة الشيك.

وهكذا نلاحظ أن العمل المنفذ يقوم بعمل سيداني فيه مساعدة للقاضي وللمحامي وخدمة للمواطن على حد سواء، فهر الذي يتصدى لمواجهة الواقع المر ويشهد المواقف الصعبة وأحيانا بعض الحالات المأساوية بمناسبة تنفيذ الاحكام أو القيام بالتبليغ والاعلام، فيكون هو بالذات عرضة لبعض المخاطر.

ولهذا فان طبيعة عمله تفرض عليه أن يتحلى بمزيد من الصفات الحلقية، ع وأن يسلك مسلك الصدق والنزاهة والتعفف في تقدير المصاريف وتحرير الاجر احتراما لمقتضيات القانون من جهة، ورفقا بالضعيف واستغناء عن المغربات من جهة أخرى، وان يحافظ على سر المهنة ويكون أمينا صادقا على ما يؤتمن عليه.

هذا وان حسن التنفيذ يخدم سمعة الدولة وسوء التنفيذ يسيء إلها. ولذلك نراها حريصة على أن يقوم هذا السلك بخدماته على أحسن الوجوه، وان يمارس مهامه في أحسن الظروف، كما نراها حريصة في نفس الوقت على أن يتمتم أفراد السلك بالحدمات الاجتماعية الضرورية في نطاق مايسمح به القانون وتقتضيه طبيعة مهتبهم، ولذلك لاحظنا أن من المشابهم التي تسهر الآن وزارة العدل على استكمال اعدادها، مشروع النظام الاسامي الجديد للعدول المنفذين وكتبة لهم محلفين الذي سيحل ـــ اذا وقعت المسادقة عليه ـــ على الأمر المؤرخ في 24 جوان 1957 المتعلق بتنظيم خطة العدالة وهيئة العدول المنفذين وكتبة لهم محلفين، وعدول يرجع اليه لحد الآن في كل ما يتعلق بشؤون العدول المنفذين وعدول الاشهاد.

وجاء هذا المشروع مشتملا على 88 فصلا موزعة على عُشرة أبواب :

وهو يقتضي تعريف العدل المنفذ بكونه مأمورا عموميا مساعدا للقضاء ويباشر مهنة حرة ينظمها القانون المتحدث عنه، ويقتضي رجوعه بالنظر الى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف وخضوعه للمراقبة المباشرة لوكيل الجمهورية بالدائرة القضائية بمركز انتصابه ما عدا العدول المتصيين بدائرة محكمة كل من تونس وأريانة وين عروس فإمكانهم مباشرة نشاطهم بكل تلك الدوائر، وهو استثناء من القاعدة، وقع اقراره احراما للحقوق المكتسبة. كما يقتضي المشروع حمل العدل المنفذ لبطاقة مهنية وشارة خاصة عند المثول أمام هيئة قضائية واشتراط شروط لانتدابه من بينها التخرج من المعهد الأعلى للقضاء (شعبة عدول التنفيذ) ويصفة استثنائية ولمدت من تاريخ صدور القانون عن طريق المناظرة بالمواد التي تضبط شروطها بقرار من وزير العدل.

واقتضى ضبط اختصاصاته ووضعته كعدل منفذ مباشر أو غير مباشر أر شرفي وبيان واجباته وحقوقه وطريقة مباشرته للمهنة، أي منفردا بالاشتراك مع غيو أو ضمن شركة مدنية (مثلما هو الشأن بالنسبة للمحاماة) وضمان حسن أدائه للأمانة باحترام تسليم ما يستخلصه من أموال نيابة عن حرفائه الى مستحقيه في أجل معين أو تأمينه بصنلوق الودائع والأمائن.

واقتضى ايضا بيان طرق المراقبة واجراءات التأديب من تتبع وعقاب وطعن كبيان اجراءات العفو وذلك في إطار يستجيب لمقتضيات العصر ويتلاءم مع التطور الحاصل في البلاد.

وفي هذا الحصوص حرص المشروع على تكريس مبادىء حقوق الانسان في معاملة العدل المنفذ وذلك عن طريق الفصل بين طلب الاحالة والاشراف على بجلس التأديب والجهاز الذي يتولى تسليط العقوبة التأديبية المناسبة وكذلك بتمكين المحال على المجلس من التمتع بدرجتين من درجات التقاضي الأمر الذي يكفل له حقوق الدفاع عن نفسه سواء بمساعدة عام أو مساعدة أحد زملائه في المهنة يختاو مسبقا ويعلم به الهيئة، وأخيرا اسناد رئاسة المجلس الى قاض جالس يتمثل في رئيس الحكمة الابتدائية أو من ينوبه، مع ابقاء الحتى دائما لوزير العدل في إشار التأديبي النهائي.

وأخيرا ضبط وضعية الكتبة المحلفين وتنظيم الهيئة الوطنية للعدول المنفذين والفروع الجمهوية وطريقة إجراء الانتخابات وضبط نظام التقاعد وأسلوب تمويل صندوقه.

وبالاضافة الى تمكين هذا السلك من نظام أساسي مطبوع بالطابع الديمقراطي المتطور لم تغفل الوزارة عن مراجعة تعريفة الاجور ... من حين لآخر وكلما دعت الحاجة الى ذلك ... مراجعة فيها حماية مزدوجة لجميع الاطراف وضمان لأحلاقيات المهنة. وهي تعمل في نفس الوقت على مساعدة السلك على

حسن تقديم الخدمات للمواطن في نطاق التوفيق بين المصلحة الخاصة وللصلحة العامة.

#### 4 \_ سلك عدول الاشهاد:

إن خطة العدالة عريقة في النظام التونسي. وهي تستمد أصواها من التشريع الاسلامي، وبعيارة أدق، من القرآن الكرم: «يا أبيا الذين آمنوا إذا تدايتم بدين لل أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كتاب أن يكتب كا علمه الله فليكتب ولهل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فإن كان الذي عليه الحق سفها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل...

# ... وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد... 6.

وتأثرا بما ورد في هذه الآية الكريمة من أحكام اقتضى تشريعنا التونسي الجاري به العمل أن البيع مثلا اذا تعلق بعقار أو حقوق عينية عقارية أو غيرها بما يمكن رهنه بجب أن يكون كتابة بحجة ثابتة التاريخ قانونا. وان البينة بالشهادة لا تقبل مبدئيا فيما زاد على ثلاثة آلاف فرنك رأي ثلاثة دنانير بالمملة الوطنية الحالية) وأن الهبة لا تصح الا بالحجة الرسمية كما أن الرهن المعقاري لا يصح الابكتب.

واقتضت سنة التطور وموجبات الاصلاح في بجال إحكام الوسائل الكفيلة بمامية الحقوق الحاصة والتوفيق بينها وين احترام مقتضيات المصلحة العامة المتمثلة في حسن مسك السجل العقاري والضامنة لسلامة معطياته، أن الحقوق العينية للمساعدة في مشروع القانون الذي ما يزال قيد الدرس الى حد كتابة هذه الاسطر، باعتباره معروضا حاليا على مجلس النواب للمسوف لا تتكون أو لا تحدث أي أثر وهن قانونا الا بترسيمها بالسجل العقاري وابتداء من تاريخ ذلك الترسيم، كما أن رهن العقار سوف لا يأخد مرتبته بين الرهون العقارية الا بترسيمه، واقتضى المشروع أن من بين الاجهزة التي المحصر فيها التكليف بتحرير العقود المعدة للترسيم للوالا كانت باطلة للترسيم حوالا الاشهاد.

<sup>(7)</sup> سررة البقرة (من الآية 282)

ومعنى ذلك انه زيادة على وجوب تحرير الماملة بالكتابة فان هذه المعاملة لا تعتبر كائنة أو لا تحدث أي أثر في نظر القانون ولا تحدث مفعولها الانتقالي الا اذا تولى تحريرها عدل الاشهاد من جهة وتم ترسيمها بالسجل العقاري من جهة أخرى.

وفي هذا التخصيص احياء للتراث ودعم لهله الحلمة التي ازدهرت وهيمنت على التوثيق عبر العصور الاسلامية والتي هي كفيلة بأن تجمع بين الاصالة والمعاصرة اذا حسن استخدامها وتوفر لها المزيد من الأسباب المحققة لاداء رسالتها على الوجه الاكمل من عناصر بشرية كفئة ووسائل عمل فعالة متطورة.

وغني عن البيان أن العهد الجديد متبه غاية الانتباه الى تحقيق وتركيز ما فيه جمع ومزج بين الاصالة الاسلامية العربية والروح التقدمية المعاصرة. وما فصل عدالة الاشهاد عن عدالة التنفيذ، وتخصيص كل منهما بنظام مستقل وتركيز الأولى على النحو الذي ذكرنا ودعم الثانية على الشكل الذي بسطنا، الا وجه مشرق من أوجه تخطيط محكم، وضرب أصيل من ضروب سياسة حكيمة معينة.

وكانت خطة العدالة ينظمها قانون خاص، وهو الأمر العلي المؤرخ في غرة جويلية 1929 والصادر بنظام العدول المسلمين حسها وقـع. تنقيحه أو إثمامه بنصوص لاحقة.

ولما جاء الاستقلال واقتضت المصلحة احداث هيئة العدول المنفذين للقيام خاصة بمهام تنفيذ الاحكام العدلية خلفا عن «الأعوان التونسيين للتنفيذ العدلي» الذين أسس هيئتهم الأمر العلي المؤرخ في 28 فيفري 1952 وحلوا محل سلك الممال، رأى المشرع ادماج عدالة الاشهاد وعدالة التنفيذ في تنظيم موحد وهو التنظيم الذي اقتضاه الأمر المؤرخ في 24 جوان 1957 المشار اليه والذي عرف بكونه يتعلق باعادة تنظيم خطة العدالة واحداث هيئة عدول منفّذين وكتبة لهم محلفين».

ولما أصبح هذا النص في مجموعة غير مناسب في عهد تطور فيه كل شيء، فقد اتجهت العناية لتركيز الشفافية والوضوح ضمن المنهج الاصلاحي العام الى فصل المهنتين عن بعضهما بعضا وافراد كل منهما بقانون على حدة. ولذلك وقع اعداد مشروع قانون خاص بتنظيم مهنة العدول المنفذين كما رأينا، واعداد مشروع ثان مستقل ينظم مهنة عدول الاشهاد كم سنيينه، وهو عمل تقوم به وزارة المدل في نطاق تمصيرها للهياكل المساعدة للقضاء وتحكين هذه الهياكل من الاستجابة لحاجيات العصر ومن القيام بوظائفها في أحسن الظروف وعلى خور الوجوه، وكذلك مراعاة لمقتضيات التطور، وتكريسا لمبدأ التخصص وتوزيها للمسؤوليات واستجابة أيضا لرغبات ملحة كثيرا ما وقع الاعراب عنها من قبل المباشرين فعلا الحدالة.

ويشتمل المشروع على 85 فصلا موزعة على 7 أبواب وهو يقتضي التعريف بعدل الاشهاد بكونه مأمورا عموميا يباشر مهنة حرة ينظمها القانون المحمد لشروط وطريقة الانتداب من بين خريجي المعهد الأعل للقضاء (شعبة عدالة الاشهاد) والمبين لمشمولات أنظار عدل الاشهاد وحقوقه وواجباته ووضعيته كعدل مباشر أو غير مباشر أو عدل شرفي. وقتضي المشروع أيضا تنظيم مجلس التأديب واجراءات التبع والعقوبات ووسائل العلمن واحداث هيئة وطنية لعدول الاشهاد وفروع جهوبة وأخيرا احداث نظام التقاعد وسيل تمويل صندوقه.

وهذا الجزء الأخير من المشروع بعد ابتكارا متميزا فيه نظرة مستقبلية متطورة لما ينبغي أن يكون عليه سلك عدول الاشهاد المتسم حاليا بسمة خاصة من حيث مدة النشاط والممارسة نتيجة عدم تحديد السن القصوي للمترشحين.

#### 5 ــ سلك الموجهين المحلفين :

ينظم هذا السلك الآن المرسوم عدد 14 لسنة 1960 المؤرخ في 23 مارس 1960 الذي لم يصدر في شأنه لحد الآن وعلى ما نعلم قانون للمصادقة عليه. ولذلك بات من الضروري اعداد مشروع قانون جديد حسب الاصول يكون موضوعه النظام الاسامي للمترجمين المحلفين حتى يكونوا متمتعين بقانون يتماشى مع مقتضيات العصر على غرار ما ثم أو سيم لبقية مساعدي القضاء.

وقد وقع تكليف لجنة خاصة باعداد هذا المشروع فوضعت مقترحا أوليا صاغته مبدئيًا في 45 فصلا موزعة على أربعة أبواب.

واقتضى الباب الأول تعريف مهنة المترجمين المحلفين بكونها مهنة حرة لمباشرة الترجمة الشفهية والكتابية من لفة أجنبية الى اللغة العربية أو من اللغة العربية الى إحدى اللغات الاخرى، كما اقتضى التنصيص على خضوعهم لمراقبة وكيـل الجمهورية ورجوعهم بالنظر للوكيل العام لدى محكمة الاستثناف المباشرين للممل بدائرتها.

واشتمل الباب الثاني على 20 فصلا لضبط اختصاصات المرجم المحلف وما تعطلبه مهنة الترجمة من واجبات وما تمنحه من حقوق وما تقتضيه من خصائص ومواصفات مع بيان طرق الانتداب الرسمي والتمين الوقعي والانتصاب.

وتضمّن الباب الثالث المحتوى على 16 فصلا بيان طرق المراقبة وبيان الافعال الموجبة للتأديب وتنظيم مجلس التأديب وتركيبته وطريقة انتخاب الممثلين لأعضاء السلك به وبيان إجراءات التتبع وسلم العقوبات وطرق الطعن ووسائل العفو والتنصيص في النهاية على اختصاص وزير العدل باتخاذ القرار المسلط للعقوبة واختصاص الوكيل العام ذي النظر بالتنفيذ.

واشتمل الباب الرابع على أحكام تتعلق بالعقوبات الجزائية الزاجرة للجرائم التي يمكن ان يرتكبها المترجم المحلف في ممارسة لمهنته ومن بينها جريمة تسلم أموال زائدة عن الاجر القانوني.

وعا يتعيّن لقت النظر إليه إلغاء المشروع لصنف المترجمين المجلفين لدى المحكمة العقارية الذي تضمنه النص الجاري به العمل بالفصلين 29-28 باعتبار هذا الصنف أصبح لا ميرر لوجوده، وتوتّى مبدأ التوحيد في عموم ما يتصل بالمهنة وذلك تكريسا للشفافية والوضوح اللّذين هما من بميزات التشريع في المهد الجديد.

## خامسا ــ الهيكل الاداري العدلي :

الا لا شك فيه أن الهيكل الاداري هو جزء من الهاكم، ويدخل على هذا الاعتبار ضمن التنظيم القضائي فلا يصح أن يعد من فصيلة الاجهزة التي تساعد القضاء مساعدة جانبية ان صحح التميير بل هو مساعد بالمفهوم الضيق ومرتبط ارتبطا عضويا به وملتصق به التصاق الفرع بالأصل. أو ليس كاتب المحكمة جزءا من المحكمة لا يصحح الحكم الصادر عبا الا بحضروه ؟ اذا فهو جزء منها. وإذا قلتا يساعدها فمعنى ذلك أن دوره يتمثل في الحضور والتدوين لا في المفاوضة والحكم.

فلا يفوتنا في هذا المبحث أن ننوه اذا بالهيكل الاداري الذي يساعد القضايا، القضاء مساعدة فعالة في أداء رسالته وله تأثير مباشر على سرعة فصل القضايا، لأن القاضي يصدر الحكم في الأجل المناسب ويتولى أعوان اداريون تفيذ ما يتبقى من الاجراءات. ولهذا يجب أن يكون هذا التنفيذ مواكبا لسرعة الفصل، الأمر الذي يتوقف على دعم السلك الاداري وتشجيعه.

فالدعم يتمثل في قيام وزارة العدل بصفة دورية وكلما دعت الحاجة الى ذلك بفتح المناظرات الضرورية لانتداب الكتبة والراقدين والكتبة المتصرفين.

والتشجيع يتمثل في تنقيع النظام الأسامي المتعلق بهم بما يفتح لهم الآفاق في الرقي بأيسر السبل ويحقق بوجه عام رفع المستوى العلمي للاطار الاداري عن طريق تنظيم الدورات الدراسية وحصص التأهيل على المستوى الجهوري ايذانا باتنهاج سياسة اللامجورية في التصرف في هذا الإطار وتوزيعه على المحاكم.

وفعلا صدرت ثلاثة نصوص تحقيقا للغرض، وهي الأوامر عدد 848 وعدد 849 وعدد 850 لسنة 1992 المُؤرِّخة جميعاً في 11 ماى 1992 (الرائد الرسمي عدد 30.

1 ـ فالأمر عدد 488 لسنة 1992 المؤرخ في 11 ماي 1992 يتعلق بضبط النظام الأساسي الحاص بأعوان سلك كتابات المحاكم، وقد ألغى الأمر السابق عدد 337 لسنة 1989 المؤرخ في 6 مارس 1989، وضبط الترتيب التفاضلي المنطق على مختلف رتب أعوان سلك كتابات المحاكم، ونص على أن عدد هذه الرتب ست رتب موزة كما يلي :

متصرف مستشار كتابة عكمة، ومتصرف كتابة عكمة، وكاتب محكمة أول، وكاتب محكمة، وكاتب محكمة مساعد، وعون محكمة، تتدرج أرقامها القياسية في مجموعها من 115 لل 720، مع بيان الاحتصاصات المسندة لكل من يقع انتدابه لتلك الرتب. وكان النص الملغى يحصر هذه الرتب في ثلاث: كاتب عكمة، وكاتب محكمة أول، ومتصرف كتابة محكمة.

والملاحظة أن الاصلاح الجديد اقتضى ـــ في المقام الأعلى ـــ احداث رتبة متصرف مستشار كتابة محكمة، يتدرج وقمها القياسي بين 450 و730. وهي بمثابة المتنفس يستطيع من خلاله أن يرتقي اليها من تمكنه مؤهلاته العلمية أو أقلميته المهنية، من الصعود الى قمة سلم الرقي. كما اتبضى الاصلاح في المقام الأدلى احداث رتية كاتب محكمة مساعد ورثية عون محكمة.

وجاء في الأحكام الانتقالية للأمر ما يسمح ـــ خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره، وتحت شروط معيّنة، وعلى أساس نسبة محددة ـــ بإدماج أصناف من الموظفين من الصنف العدلي، برتبة متصرف مستشار كتابة محكمة.

كما جاء بنفس الاحكام الانتقالية، ما يسمح بادماج أصناف أخرى من الموظفين التابعين للسلك الاداري المشترك أو أسلاك أخرى، والمباشرين بوزارة العدل، وذلك بسلك كتابات المحاكم من الصنف العدلي، مع الترتيب بنفس الدرجة، والاحتفاظ بنفس الاقدمية في الرئية والدرجة المكتسبة ضمن رتيتهم الاصلية.

2 — الأمر عدد 480 لسنة 1992 المؤرخ في 11 ماي 1992، يتملق بضبط الترتيب التفاضل والتدرج القياسي المنطبقين على أعوان سلك كتابات المحاكم من الصنف العدلي. وقد ألغى أحكام الأمر عدد 338 لسنة 1989 المؤرخ في 6 مارس 1989، ووضح أن كل رتبة من الرتب الستة تحوي على درجات يقابل كل واحدة منها رقم قياسي.

#### وهكذا اشتملت:

. رقبة متصرف مستشار كتابة محكمة على 8 درجات تترواح أرقامها القياسية بين 450 و720.

-- ورتبة متصرف كتابة محكمة على 11 درجة تترواح أرقامها القياسية بين 375 و 650.

ــــ ورتبة كاتب محكمة أول على 12 درجة تتراوح أرقامها القياسية بين 250 و 550.

ورتبة كاتب محكمة على 13 درجة تترواح أوقامها القياسية بين 200
 و 450.

— وزنبة كاتب محكمة مساعد على 14 درجة تترواح أرقامها القياسية بين 150 و310.

— ورتبة عون محكمة على 14 درجة تتراوح أرقامها القياسية بين 115 و210.

3 أما الأهر عدد 800 لسنة 1992 المؤرخ في 11 ماي 1992 فيتملق باحداث منحة إجراءات لفائدة أعوان سلك كتابات الحاكم من الصنف المدلي، وجاء لاغيا للأمر عدد 340 لسنة 1999 المؤرخ في 6 مارس 1999، ونص على أن المنحة الحدثة الحاضعة للحجز من أجل التفاعد، والحيطة الاجتاعية، يصرف مقدارها الشهري بالحلول، حسب الرتب وعلى مقتضى جدول بياني، موضحا بأن هذا المقدار المعين للفترة التي تبتدىء من 1991/7/1 يختلف بالزيادة عن المفتدار المعين للفترة التي تبتدىء من 1992/7/1.

ولاعطاء فكرة فقط عن أهمية المنحة نذكر أن مقدارها بالنسبة للرتبة العليا، وهي رتبة متصرف مستشار كتابة عمكمة عن الفترة الأولى : 143,500 دينارا، وعن الفترة الثانية 88,500 دينارا.

- وبالنسبة لاحدى الرتب المتوسطة كرتبة كاتب محكمة أول، عن الفترة الأولى 101,500 دينار.

والنسبة للرتبة الدنيا كرتبة عون محكمة، عن الفترة الأولى 42,750
 دينارا، وعن الفترة الثانية 55,750 دينارا.

والملاحظ لا يمكن الجمع بين منحة الاجراءات وكل منحة أخرى خصوصية بمالئة. وقد اقتضى النص ذلك سعيا وراء توحيد المنح بتبسيطها وتوضيح معالمها.

والجدير بالذكر أن هذا الاصلاح لاقى التأييد والاستحسان في الوسط العدلي.

#### سادسا \_ الاعلامة

في نطاق تعصير وسائل العمل بذلت جهود موفقة لتركيز الاعلامية التي وقع الشروع في اعداد الدراسات لها وتطبيقها منذ نحو عشر سنوات مضت فيما يتعلق بجمع واستغلال الاحصائيات القضائية، وتكوين بنك معلومات لفقه القضاء والتشريع وتيسير عمل الكتابة الجزائية بكل من المحكمة الابتدائية ومحكمة الناحية بتونس وتألية جانب من الكتابة التجارية والادارية وذلك بالتعامل المباشر مع المركز المقومي للاعلامية.

ووقع اعداد مخطط اعلامي خمامي ينص بالحصوص على تركيز الاعلامية بمحاكم تونس الكبرى (أي تونس وأريانة وين عروس) وذلك باقتناء تجهيزات تتمثل في حاسوب مركزي من الحجم المتوسط ركز بقصر العدالة بتونس وحاسوبين من الحجم الصغير بصدد التركيز بالمحكمة الابتدائية بكل من أريانة وين عروس.

والى جانب هذا المخطط الطموح شرعت وزارة العدل في تعصير وسائل العمل بمصالحها على مستوى مكتب الضبط والرقن والتصرف الاداري والمالي وذلك باقتناء عدد من أجهزة الاعلامية كما وضعت على ذمة محكمة التعقيب جهازين منها لمتابعة سير القضايا.

وتمت الاستعانة بالمركز القومي للاعلامية الذي وضع على ذمة وزارة العدل اطارا من الصنف العالي قصد ايجاد حل للتأخير الذي لوحظ حصوله في الحزن وكذلك لتهيئة الظروف الملائمة لاستغلال الاجهزة التي وقع اقتناؤها في إطار المخطط الاعلامي وتأطير الاعوان.

ومن المؤمل أن تساهم الاعلامية في تمصير عمل الحاكم على مختلف المستويات بما يسهام في تحسين نوعية وحجم مردودها وهو ما يقتضي تعميمها على عالم داخل الجمهورية الى جانب محاكم تونس الكبرى حيث أصبح من الممكن الاعتماد عليها في نشر القضايا وتوجيه الاستدعاءات ومتابعة الاجراءات ورقن الاحكام وحزن فقه القضاء والتشريع.

وفي هذا الاطار برمجت وزارة العدل, في مرحلة أولى وضع عدد من الأجهزة الاعلامية على ذمة المحاكم لاستعمالها في رقن الاحكام وفي مرحلة ثانية ـــ ربط سائر محاكم الجمهورية بالحاسوب المركزي لقصر العدالة بتونس.

ولارشاد من يتطلع لل مزيد من المعلومات في هذا الميدان التقني البحث والحصوصي الشائك، يمكن القول ـــ في نطاق استغلال ما توفره الاعلامية من معطيات ... بأن وزارة المدل اقتنت أخيرا منظومة جديدة تعرف بـ«مينزيس» لتعويض المنظومة القديمة المعروفة بـ«مسترال» واقتضى الاقتناء الجديد تحويل معلومات البنك الوثائقي «كتز» بشقيه التشريعي والقضائي من منظومة الى أخرى.

وهذا التحويل أوجب من الناحية التوثيقية ما يلي :

-- إعادة النظر في بنية البنك الوثائقي لجعل المعلومات التي يحتوي عليها أكثر شميلية لتلبية رغبات أكثر ما يمكن من المستعملين.

إعادة النظر في طرق البحث لجعلها أكثر دقة وسهولة ومرونة.

 إحداث معجم شامل للمفردات تسهيلا لعمل من يقوم بوضع المواصفات (المفاتيح) للنصوص القانونية والقرارات التعقيبية المدرجة بالبنك ولتقييده في عمله المذكور بكلمات معينة لا يمكن له الحزوج منها.

- إنشاء كنز لتسهيل البحث وجعله أكثر دقة اذ من مواصفات الاعتناء بالتنظيم ترادف المواصفات وتسلسها الهرمي.

بعث بنك مواز للبنك الموجود حاليا ويحتوي على مراجع كل القوانين
 والتراتيب الصادوة بعونس. وسوف تحصص لكل نص قانوني أو ترتيبي وثيقة تحتوي على مراجع
 تحتوي على النص وتاريخه وعنوانه ومرجعه بالرائد الرسمي، كما ستحتوي على مراجع
 النصوص المنقحة والتطبيقية.

هذا ويعتبر ما وقع التعرض اليه آنفا إحدى النقاط التي حددها المخطط القيادي الذي وضعته وزارة العدل للخماسية 1990-1994 وقدرت تكاليفها بمقدار 30.000 دينار وهو مخطط أوسى بوجوب اعادة هيكلة مصالح الاعلامية واحداث ادارة خاصة بها وتدعيمها بالأطار الفني اللازم.

وهذه الأدارة تحتاج الى تدعيمها بادارتين فرعيتين وأربع مصالح وتعزيز إطارها البشرى بستة مهندسين وثلاثة فنين على مدى السنوات الثلاث القادمة قدوت تكاليف جميع ذلك بمقدار 484.800 دينار.

كما أن بقية البزامج المستقبلي يقتضي اتمام الاعمال التالية :

 أ ــ تعميم التطبيقات الجزائية لتشمل الاجراءات الجزائية بكل محاكم الاستناف بمحكمة التعقيب.

> ب \_ إعداد التطبيقة الخاصة بالتجاري الاداري. ج \_ إعداد التطبيقة اللازمة لتألية الكتابة المدنية.

ح \_ إحداد التعبيعة المروق على الله عالم الكبرى د \_ تعمم استعمال التطبيقات على القية محاكم تونس الكبرى

وهكذا قدرت جملة التكاليف اللائرة لانجاز اعادة الهيكلة والتكوين وتنفيذ البرنام المستقبل بمقدار مليون دينار طوال السنوات الثلاث القادمة.

وفي عزم الوزارة الاستعانة بالشركات المختصة في الدراسات وانجاز التطبيقات الاعلامية بالتعاقد معها حسب كراس شروط معيّن.

وهكذا أصبحت الاعلامية ووسائلها العصرية المتطوّرة أكبر مساعد على حسن سير العمل القضائي ويتنظر من حسن استفلاها أن يزداد القضاء التونسي اشراقا وأحذا بأسباب التقدم وتشيا مع متطلبات العصر.

والآن وبعد أن خصصنا مبحثا للنظام القضائي والهياكل المساعدة له والاجهزة المتصلة به فما هو نصيب المواطن المباشر للاستفادة من مزايا هذا التنظيم 1

نعم المواطن اذا احتاج الى وفع أمره الى القضاء وجد بالطبع نظاما متكاملا للعناية بشكواه والامتهام بدعواه، لكن يبقى في حاجة الى التوصل الى حقوقه في أسرع وقت وبأخصر طريق. ولذلك وانسجاما مع الرغبة الحقيقية للضمير الوطني عمدت المحاكم في مطلع ستها القضائية الجديدة التي وقع افتتاحها قبل حلول الذكرى الرابعة لتحول السابع من نوفمبر واختارت شعارا لها مبدأ : «سرعة الفصل مع توفير الضمانات»، واعدة بذلك السير على هذا الدرب وتقديم المزيد من التحفيف عن المواطن وخدمة المجتمع.

#### 1 - الاعفاء من دفع معالم النشر:

تمشيا مع السياسة الفضائية العامة التي يشرف على حسن تطبيقها رئيس الدولة وهو الذي ذهب الى ما أبعد من ذلك لما أعطى تعليماته الواضحة أثناء انعقاد مجلس الوزراء يوم 19/10/3 المخصص للنظر في الاصلاح الجبائي حتّى يكون مشروع مجلة معالم التسجيل والتاتبر يشتمل على نص يقتضي إعفاء المتقاضين من دفع معاليم النشر. وهو بهذا القرار يعبر عن اهتمامه البالغ بكل ما يدعم حقوق الانسان التي من بينها حقه في التقاضي ويسعى الى تمكين جميع المواطنين من ممارسة هذا الحق أمام مختلف الحاكم.

وفي هذا المسمى اتجاه واضح نحو تحقيق مجانية التقاضي واقامة الدليل على أن القضاء ليس ــ كما هو الشأن في بعض البلدان ــ قضاء للأغنياء لاحظ فيه للفقراء، بل ان حق التقاضي الذي كرسته الأمم المتحدة في اعلانها لحقوق الانسان قاسم مشترك بين الجميع بحيث يمكن لكل متظلم أن يرفع ظلامته دون أن يكون مجبرا على خلاص معالم النشر كما هو الحال في التشريع القاهم.

فالقرار الحازم والشجاع يشير الى أن المواطن يمكن له أن يتوجه الى القضاء جمانا. وهي ثقة كاملة وضمت فيه لملازمة الصدق في السلوك، والاقتصاد في التصرف والوقوف موقف الحكمة والرشد في الانتفاع بجزايا الجانية. وهو رشد يتنظره الآن منه كما انتظره منه في الجال السياسي عند تمارسته الحقوق الديمقراطية في تعدد الاحزاب والاستقلالية في اختيار النائب في بجلس النواب أو في الجالس المبلدية بكل حرية.

فليكن المواطن عند حسن الظن وليكن عنصرا صالحا تفخر البلاد بانتسابه المها.

وقد تحملت الدولة هذا العبء طوعا واختيارا باعتباره تضمية كبرى تتمثل في حرمان ميزانيها من رصيد هام تستقى موارده من معالم نشر القضايا.

وهو قرار يحمل بين طياته ... زيادة على حماية حقوق الانسان ... توسم الحير في المراطنين المراطنين المواطنين المواطنين وهي ثقة ... كما قلنا ... وضعها رئيس المدولة في المراطنين وتدعوهم لل عدم انتهاز فرصة الجمانية للقيام بالقضايا التعسفية واثقال كاهل المحاكم . بقضايا ما أنزل الله يها من سلطان. .

# 2 المرشد القضائي

وفي نطاق الأحذ بيد المواطن أعطى سيادةرئيس الدولة تعليماته لاحداث مؤسسة القاضي المرشد. وتم فعلا تركيز هذه المؤسسة بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستناف وكلف قاض من سلك النيابة بارشاد المواطنين الى ما قد يحتاجون اليه من معلومات وتسهيلات لقضاء شؤونهم على أن لا يتعدى الارشاد الى ابداء الرأي أو الافتاء. ولقي هذا الابتكار صدى محمودا في الأوساط المعنية وتلقاه عموم المواطنين بالارتباح الكامل لما فيه من عزم ثابت وأكيد على مواصلة الدولة لتهيئة السبل واعداد المناخ الملاهم لحدمة المواطن واعانته على قضاء شؤونه في ظروف تبحث على الاطمئنان.

وبعد مضي نحو ثلث العام على بعث هذه المؤسسة التي تولى سيادة رئيس الجمهورية تدشين أول مركز لها بتونس عند اشرافه على حفل افتتاح السنة القضائية 1992-1991 يوم 12 أكتوبر 1991، يمكن اعطاء المزيد من البيانات عنها وعن سير عملها، وطريقة تنفيذ إجراءاتها، والأجهزة والاظارات التي وضعت على ذمتها، وتقديم هذا التقييم بشأنها ليكون القارىء الكريم على بيّنة من الأمر، ويدرك مدى ما وصلت اليه من توفيق، وبلغته من نجاح.

فقد تقرر أن تعهد مهمة المرشد القضائي — كما أسلفنا — إلى أعضاء النياة العمومية وحدهم، سواء لدى الطور الابتدائي أو الاستثنائي، دون قضاة الحكم لكي لا يقع احراجهم في أداء رسالتهم القضائية. وتقتضي هذه المهمة على تداولهم عليها بالتناوب طيلة أيام العمل من الساعة التاسعة الى منتصف النهار، وذلك بعد أن عصص لهم مكتب مستقل بمدخل المحكمة مجهز بالهاتيف وبالوسائل المادية الضرورية. كما وضع على ذمة عضو النيابة حاجب وكاتب يختص بمسك دفتر يضمن به اسم المسترشد، وتاريخ تقدمه الى مكتب الارشاد، والموضوع الذي حضر من أجله، وفي باب الملاحظات ينص على نوع الارشاد الذي أعطى إليه أو الحلمة التي أسديت له.

ويقتصر دور المرشد القضائي على تقديم الحدمات وله مجال واسع للاجتهاد في هذا النطاق. ويدخل في صنف الحدمات كل طلب يرمي الى اثبات حق أو احالة غير متنازع فيها، ولكنها تتطلب تدخل القضاء لفضها مثل الحكم بثبوت الولادة، أو باصلاح اسم، أو الحكم بالتبني، عندئذ يقع ارشاد المواطن الى الهيئة القضائية ذات النظر والى الاوراق الواجب تقديمها. كما يدخل في صنف الخدمات ارشاد المواطنين والمواطنات عن كيفية تقديم القضايا التي لا يوجب القانون الاستعانة فيها بمحام مثل قضايا الطلاق، والحضانة والنفقة واهمال العيال وقضايا النزاعات الشفلية وحوادث الشفل... فعلى المرشد القضائي أن يتحلى بالصبر فيقدم الارشاد بلغة مبسطة يسهل فهمها، متجنبا قدر الامكان لغة القانون.

فلهي انحكمة الابتدائية بتونس، حيث انطلقت تجربة المرشد القضائي
 منذ يوم 14 أكتوبر 1991 تبين أن عدد الاستشارات اليومية بلغ 20 في أقصاء و5
 في أدناه بمدل عام يبلغ 15 استشارة.

ويقوم بارشاد المواطنين الوافدين على المحكمة كل من مساعدي وكيل الجمهورية وهم 14 ومساعدي الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف وهم 10، يحيث يتداولون يوميا على مكتب الارشاد.

وقد لاحظ المرشدون القضائيون بتونس أن المسترشدين ينحدرون بنسبة 80 بالمائة من الطبقات الفقيرة، والبقية من شرائح اجتاعية مختلفة ومنهم المحامون الشبان والمهندسون والاطباء ورجال الاعمال... الخ.

- وفي انحكمة الإنتدائية بسوسة، بدأت تجربة المرشد القضائي يوم 15 أكتوبر 1991 وهي تعتبر تجربة ناجعة وناجعة ضرورة أن عدد الاستشارات تجاوز في بعض الحالات 20 ولم يتحدر الى ما دون 8 يوميا، بمعدل عام يبلغ 15 استشارة يوميا.
- وفي المحكمة الابتدائية بصفاقس، انطلقت تجربة الارشاد القضائي يوم.
   أكتوبر 1991 وتداول عليها يوميا المساعدون الثلاثة لوكيل الجمهورية وذلك من الساعة التاسعة صباحا الى منتصف النهار.

وعدد الاسترشادات الى حد يوم 27 ماي 1992 بلغ 406 منها 310 صادرة عن متساكني مدينة صفاقس و 90 فقط عن بقية المحمديات و 6 عن مواطنين غير تابعين لولاية صفاقس بالمرة وعدد المسترشدين يختلف حسب الأيام ولكن معدّله العام هو 3 في اليوم الواحد.

والملاحظ بوجه عام أن أكثر المواضيع طرحا على الاسترشاد هي :

-- طلب خدمة ادارية، كاستخراج نسخة حكم أو طلب بطاقة زيارة سجين أو التحقق من موعد جلسة قضائية أو توجه على العين...

-- استنفسارات اجرائية، كإجراءات تقديم دعوى مدنيّة أو رفع شكاية أو طلب أمر بالدفع أو إذن على عريضة أو مطلب استرداد حقوق...

ـــ استفسارات تتعلق بتنفيذ الاحكام سواء كانت مدنيّة أو جزائية

ــ استفسارات في شأن علاقة المواطن بمساعدي القضاء

ومن ايجابيات الارشاد القضائي :

ـــ تقلص الشكايات التذمرية المرفوعة لوكيل الجمهورية أو لرئيس المحكمة أو للوزارة.

... تحسين الحدمات الادارية بالمحكمة.

وقد نالت التجربة نجاحا باهرا وأحرزت ثقة المسترشدين الذين يتزايد عددهم من يوم لآخر، وظهر جليا أنها تجربة مفيدة للمجتمع وأنه يمكن اعتبارها من مفاخر العهد الجديد.

#### 3 - الحد من البطء على مستوى كتابات الحاكم:

حرصت وزارة العدل في نطاق تنفيدها للسياسة القضائية الجديدة على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق السرعة في فصل القضايا وتوفير حظوظ المصداقية في تنفيذ الاحكام فقررت اعادة تنظيم كتابات المحاكم للتنقيص من آجال التحصيل على نسخة الاحكام واستنبطت طريقة من شأنها الحد من البطء في تصريف العدالة. وهي طريقة تعتمد اجرائين هامين.

الاجراء الاول يقتضي حسن التنسيق بين المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستثناف في مستوى احالة نسخة الحكم الصادر عن المحاكم الابتدائية.

والاجراء الثاني يخص المادة الجناحية ومادة حوادث الشغل التي تكون من أنظار قاضي الناحية. فالكاتب الذي يتلقى طلب الاستثناف أصبح مؤهلا لتعيين تاريخ الجلسة بمحكمة الاستثناف وتسليم استدعاء الحضور بها الى المتقاضي.

وفي هذه الطريقة ربح للوقت قد يصل الى توفير ما يعادل أشهرا عديدة.

وبعد تركيز هذه النجرية أصبحت المحاكم الإندائية توجه الاحكام المستأنفة اثر صدورها ملخصة إلى عاكم الاستناف مرفوقة بكامل الملف، وذلك في أجل قصير لا يكاد يذكر، وأصبحت عاكم الاستناف المعنية بالامر تعين القضايا التي تعملها على هذا النحو من السرعة بأقرب جلسة بمكنة. كل ذلك وعا للوقت ووضعا للقضايا في مسارها العليمي، وقضاء في نفس الوقت وبالحصوص على رونينة التأخير والبطء الممل الذي لوحظ حصوله عادة في الفترة الانتقالية أي مستوى المراسلة والتوجيه بمصالح كتابات المحاكم.

# الباب الثامن **تطوير التشريع**

كنا أشرنا بمناسبة الحديث عن الايقاف التحفظي لل ان اللجنة المكافمة بمراجعة مجلة الاجراءات الجزائية تناولت مشروعها بالتعديل على أساس ما اقتضته توجيهات ميادة رئيس الجمهورية في خطابه المنهجي الذي ألقاه على اثر خم أعمال الجلس الأعلى للقضاء وندوة القضاة يوم 30 جويلية 1991.

وفي معرض ذلك الحديث أشير الى اللجنة باعتبار كونها معروفة في ذهن المطلعين على النشاط العدلي عن كتب. والحقيقة إن تلك اللجنة هي واحدة من اللجان التي أذن سيادة رئيس الجمهورية بتشكيلها لمراجعة القوانين وجعلها تستجيب أكثر فأكثر لتطلبات العصر، وما أكثر ما تحتاجه الحركة الاصلاحية التي انبثقت من تحول السابع من نوفمبر من دعام قانونية وركائز تشريعية تحفظ كيانها وتشد اركانها وتحفط لمسيتها المستقبلية المسؤولية اخذ المبادرة والاعراب

عن ارادة الشعب وصيانة مكاسبه مسؤولية ثقيلة، وتدعيم المؤسسات الدستورية وحماية المنجزات الديمراطية عسل طويل النفس يستوجب الحكمة والتبصر مع إرادة فولانية في العزم والتصميم.

وفي نطاق هذه الروح يكون للعناية بالقانون النصيب الاكبر، والحظ الافر حتى يواكب المسار ويكون ايضا رائدا ومتقدما على عصره في التطور الحضاري المستقبلي، وفي استيعاب أمثل طريق وأقوم سبيل منهجي.

فالعالم اليوم يشهد تحولا جذريا في المفاهي، وثورة فكرية عارمة في جميع الجالات، وسبل الحياة، ويشهد رقيا صناعيا مدهشا، وتطورا تكنولوجيا هائلاء قاطعا المراحل بسرعة مذهلة، متجاوزا تفجير الذرة والتحكم في الطاقة، لل غزو واكتساح الفضاء، وزرع واصطناع الاعضاء، الى استخدام احدث ما وصلت اليه المخترعات في الالكترونيك، والمسالك المثنية والليزر والروبوئيك، وتجاوز حتى عهد التكنولوجيا المتطورة الشاملة في جميع الميادين والتي وضمت ونميت أن اصالة دفاعية، ثمّ استعملت لتحسين وتطوير الانتاج والانتاجية، الى أن اند جمت في الحياة اليومية العصرية لحدمة المستهلك وحل مشاكله، آخذا بناصية العلم، ممتلكا لقدراته، مستغلال لسعة آفاقه وثراء امكانياته. متفننا في توليد شعب المعرفة، مبتكرا الأحدث طريقة في نشر التعليم، وأبدع أسلوب في تطويره.

وأخشى ما يخشاه الانسان ان تزيد الثورة المسناعية والتقنية المارمة في توسيع الشقة بين العالم للمسنع المتطور، والعالم السائر في طريق النمو ان لم تتظافر الجمود، وتتجمع الطاقات وتتلاحم الصغوف وتشحد العزائم لنفض ما ران على القلوب من غبار التواكل والكسل، والتشمير عن سواعد الكد والجد والعمل للخروج من بؤرة التخلف، واللحاق بقمة الحضارة، وبعبارة أدق للخروج من مستوى الدول المراقبة الموال المستهلكة \_ وهي كلّ على غيرها \_ الى مستوى الدول الراقبة الحلاقة المبدحة.

وهذه الثورة الشاملة غيّرت معالم الطريق، وأضفت على الاتجاهات والتقاليد مسحة من التجديد، وخلقت عقلية جديدة في البشر تستوجب الدرس والمراجعة والتأمل. والقانون بالرغم من ذلك لم يستطع ان يتقدم بنفس السرعة مع الزمان، ويساير الاحداث المتجددة المتلاحقة لأعتاده في كنهه وجوهره على المنصر البشرى.

فالنص لا يكاد يبرز الى الوجود حتى يصبح في التطبيق مفتقرا الى التعديل بالاتمام أو بالحذف، ومحتاجا الى زيادة السبك، وإحكام الصيّاغة، أو الى المراجعة بالاعادة أو التجديد.

ولهذا كان من المتحم المراهنة وكسب الرهان، المراهنة على الطاقات التونسية المبدعة، والعبقرية التونسية المعظاء، لتخرج للناس القوانين الملائمة لعصر التحول والتجديد، والضامنة على مستوى الآمال المعلقة عليه ـــ تجو مكتسباته، وازدهار قواعده ومراسيه.

وقد اسندت المراجعة الى أهل الحيرة والاعتصاص باعتبارهم نخية من رجال المهد الجديد يفارون على نبل أهدائه، وهو تطلماته، ورسوخ مباديه، وينتمون الى القضاء والادارة والخاماة والتدريس الجامعي، ولل عالم الاقتصاد والطب والمال، آملا في ان تكون ثمرة العمل معبرة عن روح الوحدة القومية الصماء، وعاكسة للرغبة الوطنية القمساء، وعققة للمطامح الطيعية المشروعة في نشر العدالة ودعم سيادة القانون.

فالحق قديم قدم الزمان، لا يدركه البل ولا يوهنه الحدثان، وهو باق ما يقي الموان. فلا يسقط حيتمذ وانما تسقط الدعوى المرفوعة للمطالبة به، فتجره في فلكها سلبا أو ايجابا.

والحق بمعناه الشامل يقرره ويضمنه الدستور المعبّر عن ارادة الشعب في نظامنا الجمهوري كمبدأ من مبادئه. والقانون يضبط نوعية الحق ويحدّد مداه في أي بحال من عالات الممارسة، وينظم اجراءات التقاضي وادارة الدعوى الموصلة إليه والمفضية إلى الحكم الذي أراده القانون عنوانا للحقيقة.

واللولة تضمن التنفيذ تكريسا لاحرام الفرد في ممارسة هذا الحق، واحترام المجتمع في الانتفاع بمزياه، وتكفل عن طريق القضاء تحقيق التوانق. وفي ذلك ضمان الاستقرار السلم الاجتاعية، ونشر السكينة في النفوس والطمأنينة في القلوب.

وهذه المراجعة تندرج في نطاق تحقيق الأماني والتعلمات التي كثيرا ما وقع التعبير عنها وتردد صداها في الآفاق وفي الانفس.

ققد بات البعض من القوانين عتيقا متأثرا بنظرة قديمة بالية، وما يزال بعضها الآخر، يحمل في شكله ومضمونه آثار عهد ولمي وانقضي، ولذلك تقررت اعادة النظر في هذه القوانين ومراجعتها بما يجعلها مواكبة للعصر ومنسجمة في احكامها مع المبادي الحديثة. وعكفت اللجان ردحا من الزمن على تحقيق العائة وأوشكت أعمال جلها على النهاية، فاذا ما وقعت المحادقة الرسمية على النتائج من القوانين المتطورة المواكبة لعصرها وخاصة منها المتقدمة عن زمانها. فمن أوكد وأبرز المهام المنتظرة من القانون اليوم ان يكون عنصرا واثدا يدفع بالمجتمعات الى وأرز المهام المنتظرة من القانون اليوم ان يكون عنصرا واثدا يدفع بالمجتمعات الى وأن سلوك سياسة الأصلاح والابتكار في جميع الميادين سبيل للرقي والازدهار، ومعلمة المنحرية المتميزة في أسلوبها، المتفتحة في اتجاهها والتي تحتل مركزا طبيعيا مرموقا المعمرية المتميزة في أسلوبها، المتفتحة في اتجاهها والتي تحتل مركزا طبيعيا مرموقا مضمن دول المغرب العربي الكبير، وضمن العالم العربي والعالم الافريقي، وتضطلع ضمن دول المغرب العربي باعتبارها بلدا متوسطيا يربط بين الشرق والغرب من جهة، والشمال والجنوب من جهة، أعرى.

# لجان مراجعة المجلات القانونية

لا بأس بهذه المناسبة من التعرض لهمض لجان مراجعة المجلات القانونية خاصة منها تلك التي فرغت من أشغالها وقدمت مشروعا أو ذهبت في مهمتها شوطا بعيدا حتى نعطي للقارىء الكريم فكرة واضحة \_ يقدر الامكان \_ عن نوع عملها، وصورة جلية عن أهمية المسائل المعروضة على نظرها وعن مدى عمق ما توصلت الى اعتاده من حلول تحقيقا لجانب مهم من مشروع الاصلاح الشامل الذي توخاه العهد الجديد.

#### أولا \_ لجنة مراجعة مجلة الحقيق العينية

الى جانب لجنة مراجعة مجلة الاجراءات الجزائية المشار اليها فيما تقدم — نجد لجنة مراجعة مجلة الحقوق العينية التي مازالت بصدد النظر فيما أنيط بعهدتها، لكن انتشقت عنها لجنة أخرى في رحاب وزارة العدل عنيت باعداد مشروع قانون يتعلق خصوصا بادخال اصلاح جلري ومستعجل على طريقة انتقال الملكية في مادة التسجيل العقاري، وطريقة معالجة ظاهرة الرسوم المجمدة.

وهناك لجنتان أخريان تكونتا بمعزل عن اللجنة الفرعية الأولى واللجنة الأم، على حد سواء، للنظر في مسائل تهم أصالة مجلة الحقوق العينية ذاتها.

فإحدى تينك اللجنتين الجديدتين تشكلت بوزارة الداخلية لاعداد مشروع قانون يقتضي تنقيح وإتمام بعض فصول من مجلة الحقوق العينية تتعلق بملكية الطبقات الواردة بالباب الثالث من المجلة وهي الفصول من 85 الى 93 والفصل 97 (جديد).

أما اللجنة الأُخرى فقد تشكلت بوزارة الفلاحة لكي تعد من جهتها مشروع قانون يقتضي تنقيح بعض الفصول من نفس المجلة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي.

واذ يتضايق الملاحظ بعض الشيء من رؤية تعدد المشايع في المجال الواحد، وتشتت الجهود بين وزارات مختلفة — وإن أظهرت في الواقع حماسا منقطع النظير لتقديم عمل جيّد في إطار مناسب، وكان المنطق يقضي بأن تتوحد هذه المشاريع خاصة والامر يتعلق بمجلة واحدة — لكن ليس بيد الملاحظ حيلة، وعليه أن يأخذ الوضع كما هو وأن يجهد الإراز المجهودات المبدؤة الهادفة الى الاصلاح.

ولهذا اقتضى الأمر على كل حال الاكتفاء بتحليل جميع هذه المشاريع علما وأنها تصب في النهاية في مصب واحد، وتخلم غرضا واحدا، وهو تمكين تونس من مادة تشريعية عصرية ودسمة وثرية يكفي بالانحلاص والاجتهاد توفير المناخ الملاهم لحسن التنسيق بينها لتخلم المصلحة العليا للوطن.

وتوضيحا للعرض سوف نشير الى هذه المشاريع الفرعية الثلاثة بنسبتها الى الوزارات تبتها حتى يسهل التعرف عليها، فنفرد بمبحث عاص على التوالى

كلا من مشروع وزارة الفلاحة، ووزارة الداخلية ومشروع وزارة العدل الذي أخرنا الحديث عنه لطول الكلام عليه.

# ١ مشروع وزارة الفلاحة

امتاز هذا المشروع عن المشروعين الآخرين بكونه اقترح ادخال تغيير على أحكام بعض الفصول من مجلة الحقوق العينية عن طريق سن نصوص تتعلق بالاصلاح الزراعي أي عن طريق غير مباشر.

فانطلاقا مثلا من أحكام الفصل 140 من مجلة الحقوق العينية اقترحث وزارة الفلاحة مشاريع قوانين تتعلق بالحد من تجزئة الأراضي الفلاحية أو بمعالجة وضعية الاراضي المهملة أو الناقصة الاستغلال أو بمنح حق الأولوية في الشراء للمتسوغين للأراضي الفلاحية أو بتحوير التشريع المتعلق بشهادة الحوز.

والذي يعنينا بالخصوص من هذه الدراسة هو المشروع المتعلق بالحد من تجرّثة الأراضي الفلاحية والمشروع المتعلق بشهادة الحوز.

# أ \_ تجزئة الأراض الفلاحية

فقد اقتضى الفصل 140 الملكور أنه اذا كان من بين أموال التركة مسطل فلاحمي أو صناعي أو تجاري مما يحتر **وحدة اقتصادية** قائمة بذاتها جاز تخصيصه بأحد الوزئة بحسب ما تقتضيه المصلحة.

واستقى مشروع قانون الحد من تجزئة الأراضي الفلاحية فكرته الأمملية وفلسفته من مفهوم المستفل الفلاحي ومفهوم الوحدة الاقتصادية واقتراح إخراج هذين المفهومين من الحيز النظري الى بجال الواقع التطبيقي، وحدد ميدان انطباق الاصلاح على كافة الاراضي الفلاحية التي تشكل تجزئها خطرا على وحدتها الاقتصادية وعلى طاقتها الانتاجية، وحجر هذه التجزئة.

وأعطى مفهوما للمستغلات الفلاحية فذكر أنها :

 المستفلات ذات المساحات الدنيا المضبوطة بالمناطق العمومية السقوية المحددة طبقا التشريع الجاري به العمل.

للستغلات ذات المساحات الدنيا المضبوطة في نطاق التدخل العقاري
 المنصوص عليه بالتشريع الحاص باعادة التهيئة العقارية والزراعية بالمناطق البعلية.

 المستغلات المركز عليها مشابهع فلاحية أو فلاحية صناعية مندعجة.
 أما بالنسبة للأواضى الفلاحية الأخرى فتضبط بأمر المساحات الدنيا غير القابلة للتجزئة حسب الجهات والزراعات وترتب حسب التصنيف التالي:

- ــ المستغلات المتخصصة.
  - \_ مستغلات الكروم
- .... مستغلات الزياتين واللوز
- مستغلات الزراعات الكبرى
- \_ مستغلات تربية الماشية المندعجة
  - مستغلات الزراعات المتعددة

وحدد نوع الاراضي التي تخصم قسمتها الى ترخيص مسبق. من وزير الفلاحة، وهي أراضي المراعي غير المهيأة المحددة بقرارات من وزير الفلاحة والاراضي المسقية من منشآت مائية منجزة من طرف الدولة أو المؤسسات الممومية أو من طرف الاشخاص.

وآعتبر العقود غير المرخص فيها باطلة بطلانا مطلقا.

واقتضت فلسفة منع التجزئة خالفة المبدأ الأساسي الوارد بالفصل 71 من مجلة الحقوق العينية والقاضي بآلا يجبر أحد على البقاء في الشيوع، وأن لكل شريك الحق في طلب القسمة، وأن كل شرط يخالف ذلك يعد لاغيا.

وإذا ما وقع الاتفاق على ضرورة الاستغلال الجماعي فيكون ذلك لمدة لا تتجاوز 5 أعوام.

فسمقتضى الاصلاح المقترح يكون استغلال الأراضي الفلاحية في نطاق جماعي بين الشركاء في الملك أو بأي وجه من أوجه الاشتراك المرخص فيه قانونا استغلالا واجباء وهو ما يمكن التعبير عنه بالشيوع الجبري.

واذا تعدَّر ذلك تكون مدة الشيوع الاتفاقي أطول أو بدون تحديد.

وهكذا يمكن القول بأن المفاهم في هذا الخصوص انقلبت من مبدأ حرية القسمة الى الشيوع الجبري.

واقتضى المشروع أيضا وضع معيار لتخصيص الاراضي الى فتات معينة من المستغلين دون غيرها، وأعطيت الأولوية الى من يلى :

ــ من يحترف الفلاحة بصورة رئيسية أو مباشرة.

ــ من تخرّج من معاهد التعليم أو التكوين الفلاحي

\_ من بحترف الفلاحة دون أن يكون مورد رزقه الأساسي.

وللتشجيع على النجاح اقتضى المشروع منح الاعفاء الجبائي واعتماد مساعدة الدولة والانتفاع بالقروض الفلاحية وإعفاء العقود المبرمة في هذا المجال من معالم التسجيل والتانير.

#### ب ـــ شهادة الحوز

ومن روافد الأصلاح المزمع ادخاله على نظام المستغلات الفلاحية مشروع قانون جديد يتعلق بشهادة الحوز الصادر بها القانون عدد 33 لسنة 1974 المؤرخ في 2 مارس في 10 حوان 1974 المنقح والمتمم بالقانون عدد 13 لسنة 1981 المؤرخ في 2 مارس 1981 فقد اقتضى المشروع بالحصوص اخضاع منح شهادة الحوز الى الالتزام باقامة مشروع احياء أو عملية تنمية على الارض موضوع طلب الشهادة، وتخويل من يتحصل على هذه الشهادة \_ عند انقضاء أجل قدره 5 منوات من تسليمها وتحت شروط معينة \_ استصدار حكم بالسمجيل. وهي أحكام من شأنها أن تدخل بصفة غير مباشرة تجويرا جلريا على الفصول 45-464 من مجلة الحقوق العينية القاضية بجبلا اكتساب الملكية بالتقادم بمضي مدة 15 عاما وانخفاض هذه المدت الى عشر منوات في صورة معينة، ورفعها الى 30 عاما فيما بين الورثية والشركاء.

#### II \_ مشروع وزارة الداخلية

- يتنزل المشروع في إطار مواكبة التطور العمرافي خاصة في المدن الكبرى وتلافي السلبيات الخطيرة التي ظهرت في صيانة الاجزاء المشتركة للعمارات من اهمال وتدهور في وضعها الصحي والجمالي، نتيجة لتقاعس المالكين وتهاونهم. وهو ينقسم الى قسمين رئيسيين، قسم يرمى الى ادخال تنقيح على فصول مجلة الحقوق العينية المتعلقة بملكية الطيقات وهي الفصول من 85 إلى 102، وقسم يهدف الى وضع نظام نموذجي لاتحاد المالكين وإكسائه الصيفة الرسمية بمقتضى أم.

#### أ ـــ مشروع القانون

الجديد في الموضوع أن مشروع القانون أدخل في الاعتبار مفهوما جديدا وهو مفهوم «مجموعة العمارات التي تكوّن وحدة متكاملة»، على أساس أن هذه الوحدة يميط بها سياج واحد ولها مرافق مشتركة، كالحدائق ومآوي السيارات.

- كما اقتضى عملا مبتكرا، وهو وضع «لظام نموذجي التحاد المالكين»
 يمكن تطبيقه في صورة اختلاف المالكين على وضع نظام خاص بأنفسهم، وذلك
 ضمانا لحسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن إدارته.

\_ وتضمن أيضا عنصرا جديدا آخر وهو امكانية ثمنين مدير الاتحاد من طرف رئيس الجماعة العمومية المحلية الكائنة بدائرتها العقارات أو المجموعة بعد مرور شهر من التنبيه على المالكين بدون جدوى.

 كما تضمن في النهاية لمريقة الاستدعاء لمقد جلسات الاتحاد سواء بطلب من المدير أو من ثلث المالكين أو بطلب من رئيس الجماعات المحلية المعنية عند التأكد.

وهكذا نلاحظ تدخل رئيس الجماعات العمومية المحلية في صورتين، مع الاشارة الى أن الفصل 97 (جديد) المنقح بقانون 15 فيفري 1978 يقتضي أيضا تدخل الجماعة العمومية المحلية، لكن في صورة واحدة، وهي تقديم مطلب الى الحاكم الاستعجالي قصد تعين المدير.

## ب ـــ مشروع الأمر

أما مشروع الأمر الرئاسي فيهدف الى إكساء النظام الاساسي الذي أعد لاتحاد مالكي العمارات الصبغة القانونية مع الاشارة الى أنه يمكن لكل مجلس بلدي أو جهوي أن يعد نظاما داخليا على غراره، على أن يضاف إليه ما تنمين إضافته من الارشادات المنسجمة مع أحكامه. ويتنزل هذا الامر في إطار دعوة البلديات والمجالس الجهوية الى النسج على منوال هذا النظام الأساسي لادارة مكاسبها من نوع ملكية الطبقات للاشراف.

وهذا النظام الذي أريد به أن يكون نموذُجيا يشتمل على 25 فصلا موزعة على خمسة أبواب تضمنت التعريف بهيكل الاتحاد وأهدافه ومقره ومدته وضبط وضعية أعضاء الاتحاد وملكيتهم المفرزة والمشتركة وطريقة تعيين مدير الاتحاد وبيان مشمولات أنظاره كضبط الاحكام المنظمة لمالية الاتحاد وكيفية انقضائه.

ويمكن القول أن مشروع القانون ومشروع الأمر المتعلق بالنظام التموذجي للاتتحاد تضمنا أحكاما مناسبة وجديرة بالاهتمام لتحقيق صيانة وحسن ادارة ملكية الطبقات التي من شأنها أن تساهم في الطابع الصحي والجمالي وأيضا السياحي للمتلكات العمرانية التي يتمثل فيها مظهر تونس الجديدة.

وهو ـــ وقتن كان إلى حد كتابة هذه الأسطر ـــ ما يزال في طور الدرس والتأمل وتبادل الرأي في شأنه، وما يزال أيضا في حاجة الى مراجمة بعض الجزئيات، الا أنه في جوهره اصلاح كبير يدخل في نطاق اهتمات العهد الجديد بملاعمة التشريع لما يرجى أن يكون عليه واقع تونس المشرق الزاهر.

#### III ... مشروع وزارة العدل

هذ المشروع يمتاز عن سابقيه بكونه وصل الى مرحلة العرض على مجلس الدواب الى حد كتابة هذه الأسطر، ولهذا فإنه من المقيد التبسط نوعا ما في الحديث عنه باعتباره اصلاحا من الأهمية بمكان، يقدم على انجازه العهد الجديد، معالجة منه لمسألة شائكة ومعقدة طال انتظار حلها. وتعمل هذه المسألة من جهة في استفحال أمر الرسوم المجمدة بادارة الملكية العقابة، ومن جهة أخرى، في استفحال أمر الرسوم المجمدة بادارة الملكية العقابة، ومن جهد أخرى، في البحث عن الوسائل الكفيلة بتجنب الوقوع من جديد في هذا الجمود.

وترمي هذه المعالجة الى تنشيط حركة التعامل مع الرسم العقاري حتّى يساهم بوضوحه ومصداقيته في ازدهار الاقتصاد.

ولوضع القارىء الكريم في الاطار الصحيح المناسب لادراك نوعية الاصلاح وأبعاده، تجدر الاشارة الى ان المكلية العقابية بتونس تخضع الآن الى نظامين، أحدهما نظام المقارات غير المسجلة وثانيهما نظام المقارات المسجلة. ومن طبيعة السياسة العقارية المتبعة في تونس، أنها ستؤدي الى نظام واحد يستوعب فيه النظام الثالي النظام الأول بعد مرور فترة من الزمن يؤمل ان لا تتجاوز 25 عاما.

فالنظام الأول يشمل تقريبا 4 ملايين هكتار أي نصف جملة المساحة القابلة للاستغلال، وحينتذ للتسجيل، وهي المقدرة بنحو 8 ملايين هكتار من كامل تراب الجمهورية المشتمل بدوره على 16 مليون هكتار. وتخضع لللكية \_ في ظل هذا النظام \_ الى الرسوم التقليدية مثل الحجج العملية ووثائق الاسترعاء والنسخ المستخرجة من جميعها، وإلى خطوط اليد وكذلك إلى التملك بالتقادم المكسب.

أما النظام الثاني فيشمل الآن تقريبا النصف الثاني من تلك المساحة وهو النصف الذي تم تسجيله منذ تأسيس النظام بمقتضى القانون الصادر في 1 جويلية 1885 وذلك عن طريق التسجيل الاختياري خلال 79 سنة، ثمّ منذ 20 فيفري 1964 عن طريقه من جهة ؛ ويواسطة التسجيل الاجباري، من جهة أخرى، بعد أن تفرع مفهوم التسجيل لل فرعين، فرع التسجيل الاختياري أو العادي، وفرع التسجيل الاجباري أو المسحي. وكلاهما يؤدي الى نفس التتيجة، أي إخضاع العقار لنظام واحد يقتضي إقامة رسم للعقار يكون بمثابة الحالة المدنية له، فتصبح المقار لنظام واحد يقتضي إقامة رسم للعقار يكون بمثابة الحالة المدنية له، فتصبح المجمع عند إتمام كل العمليات العقارية من بيع ورهن وهبة، ونقل للملكية بموجب الوفاة أو الوصية.

ويسهر على نظام التسجيل العقاري ثلاثة أجهزة وهي الحكمة العقارية التي تحكم بالتسجيل، وديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط الذي يهيء الأمثلة، وادارة الملكية المقارية التي تقيم الرسوم المقارية وتحفظها بالسجلات المقارية وتسهر على تحيينها بالقدر الذي يساعدها على ذلك من يهمهم الأمر.

فإذا كانت المحكمة العقارية تقوم بدور رئيسي في ادخال العقارات الخاضعة للنظام التقليدي الى نظام التسجيل، بعلب بمن يهمه الأمر، أو تنفيذا لقرارات وزير العدل الصادرة في فتح عمليات المسح وتعيين مناطقها، فإن ادارة الملكية العقارية تقوم بدور أكثر أهمية للمحافظة على الحالة القانونية للعقارات المسجلة والسهر على مصداقتها. على أن كلًا من الجهازين يستعين في ذلك بديوان قيس الأراضي الذي يمد الهكمة بالأثناة الوقتية اثر عمليات التحجير وبالأثناة النهائية قبيل الحكم بالتسجيل، ويمد الادارة بالأثناة النهائية لعمليات الانتقال أو بأمثلة التقسيم.

#### 1 \_\_ المحكمة العقارية :

فالدور القضائي الذي تقوم به المحكمة المقاربة لفصل النزاعات العقاربة والذي يفضي بها الى الحكم بالتسجيل، يتطلب العناية والرعاية والدعم لرسالتها كا يتطلب الكفاية والنزاهة والاستقلالية في قضاتها، للوصول الى الفصل العادل، القاطم لمادة الحصام والمؤدي الى إقامة الرسم الجلديد على أسس منينة ثابتة، مضمونة العواقب، ومقرة للنظام والطمأنينة وقمينة بخدمة سياسة عقاربة، هدفها المخافظة على وضوح الملكية واستقرارها، ومن وراء ذلك المحافظة على السلم الاجتماعية، والأمن الاقتصادي، والتشجيع على مزيد من التنمية والانتاج بهدف على مزيد من التنمية والانتاج بهدف

ومن ثم اقتضى القانون أن تكون أحكام المحكمة المقاربة أحكامها نهائية غير قابلة لأي وجه من أوجه الطعن. غير أن هذه الصفة ظلت عمل أحذ ورد من قبل بعض رجال القانون منذ نشأة نظام التسجيل العقاري عام 1885. وكانت إثارة هذا الموضوع تظهر وتختفي في شيء من الحدة حينا، والاحتشام أحيانا، حسب الطروف والملابسات. فمحاولة القضاء على خاصية أحكام المحكمة المقاربة عاولة قديمة ترجع حيثذ الى عهد بعيد، وقد اشتد التأكيد عليها وقوي الضغط بشأنها في الرساط القضائية.

فالطعن في الأحكام يعد من الضمانات القضائية التي يتيحها القانون بوجه عام لحماية حقوق المتقاضين من التعسف والاستبداد. ولهذا كان من المبادىء الأساسية امكانية ممارسة وسائل الطعن الاعتيادي وغير الاعتيادي أو كليما معا.

إلا أن الارادة السياسية التي أحدث في ظلها نظام التسجيل العقاري قررت ألا تخضع الاحكام بالتسجيل لهذه الطعون لصبغتها التطهيرية، ولكونها منطلقا لثبوت الملكية في وقت معين بالذات وانبنائها على أسس واضحة جلية شفافة لمن يريد التعامل معها، وبالتالي منطلقا لاستقرار الوضعية العقارية ومبعثا لرخاء عام وازدهار جماعي، ولكوتها بعبارة أخرى غرجا من الفوضي ومدخلا الى النظام.

فإذا ضبط العقار وأقرت حالته الاستحقاقية في يوم معين من تاريخ وجوده ودخل بذلك في نظام السجل العقاري الذي له أصوله وذاتيته، أصبحت لوضعيته شفافية معلومة لا يمكن التعامل به ومعه الا على أساسها.

وتوصلا الى هذا الضبط والتبوت والاقرار لا بد من المرور بمراحل مؤوق بصحتها ونجاعتها وجدواها، وهي المراحل التي يمر بها مطلب التسجيل أمام المحكمة العقارية ومساعدها الفني ديوان قيس الاراضي ورسم الحرائط تعليقا لاجراعات التسجيل المتوسعة في الاعلان والاشهار والتبليغ عن طريق النشر الكتوب، والمتخصصة في البحث العيني والتدقيق المكتبي بحضور من يهمهم الأمر ماشرة، وبعلم من قد يعنيهم مع المغوس في التحقيق الى الأعماق بحثا عن حق عائب مهجور، أو حتى قاصر مهدور، أو حتى كائن من كان طارىء متوقع.

فالحكم بالتسجيل لا يصدر في الواقع الا بعد المرور بسلسلة طويلة لكنها ثابتة من المراحل وبعد التصريح بأحكام مرحلية قابلة للتنفيذ من الاطراف في إقامة الفرائض واشهارها مثلا أو من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الحرائط في اجراء التحجير التكميل أو تحوير الأمثلة النهائية على أساسه.

فلا يمكن بعد هذا أن يقال بأن هذه الاحكام يجب أن تخضيع مرة أخرى وفي نهاية المطاف الى الطعن الذي هو مقبول ومستساخ ومرغوب فيه في القشاء العادي باعتبار أن الطعن في الاحكام القضائية بعد مبدئيا ـــ كما ذكرنا ـــ من الضمانات القانونية لحماية حقوق المتقاضين.

والجدير بالاشارة الى أن القضاء العقاري مزيج من العمل الاداري والعمل القضائي إن صح التعبير . فهو لا يتقيد في عمومه بالقواعد الإجرائية لقانون الحق العام وإنما يلتجىء الى تطبيق ما يفيد عملية التسجيل من جميع القوانين الجاري بها العمل، بما في ذلك أصول الفقه الاسلامي الحنيف والعرف والعادة سواء قبل أو بعد صدور مجلة الحقوق العينية في 12 فيقرى 1965.

فالحكم بالتسجيل هو بعبارة أخرى صورة حيّة ناطقة لما أنتجه مخبر تحليل الرسوم الصحيحة أو الأقل صحة، وكذلك الحجج والوثائق المقدمة، الكاملة أو الناقصة، أو التي يعتريها شيء من الخلل، معززة أو مكملة بعناصر البحث والاستقراء على العين من بينة ومعاينة وتطبيق.

ومن أهم الأسباب التي دعت المنادين بضرورة مراجعة الصبغة الباتة لأحكام المحكمة العقارية إمكانية تسرب الحطأً أو الفلط واستحالة تفاديه وعدم كفاية الطمن الشخصي، واتجاه السياسة النشريعية الحديثة الى مضاعفة فرص الطمن وامتدادها حتى الى قرارات محكمة التعقيب ذاتها كما في الحطأ البيّن.

وقد بلغ الى علمنا أن أهل الذكر درسوا المسألة وتصوّروا اتجاهين هامين :

فالانتجاه الأول يقتضي ادخال طعن جديد على أحكام المحكمة العقارية يسمح بامكانية الرجوع هينا على العقار. لكن الحلول المقترحة لمعالجة الصعوبات المثارة أفضت الى نتائج من شأنها أن يكون الضرر فيها بمبدإ التسجيل أكثر من نفعه.

أما الأهجاه الثنافي فيقتضي الابقاء على الصبغة الباتة من الناحية العينية مع الدخال تعديلات على الدعوى الشخصية التي تعرض إليها الفصل 337 الحالي من عبلة الحقوق العينية وحصر امكانية القيام بها في صورة التغزير. ووقع اقتراح قبول اللحوى الشخصية في كل الحالات التي يثبت فيها الحقلاً الصادر عن المستفيد من حكم التسجيل سواء أكان هذا الخطأ قصديا أم غير قصدي. وفي هذا التوسيع فتح كاف للمجال أمام امكانية الاتيان على الأغلبية الساحقة من مواطن التذمر والانتقاد.

على أنه لا بد من الاشارة في هذا الصدد الى أن القانون المقاري الصادر في 1 جويلية 1885 كان في صيغته الأصلية قد تعرض لهذه المسألة ولم يحصر الدعوى في التغرير بل جعلها مفتوحة في وجه المتضريين من التسجيل فقط دون قيد، وذهب الى ما هو أبعد من ذلك ــ وكان تقديا فيما ذهب اليه ــ ونص على إنشاء صندوق لضمان الاضرار الناتجة عن التسجيل.

ثمّ ان المشرّع تراجع وألغى في 1892/3/15 النص المتعلق باحداث صندوق الضمان والنص المتعلّق بمطالب الغرم وحصر الدعوى الشخصية كما هو الشأن حتى الآن في صورة التغير فقط مع اضافة التقييد أو الترسم الى التسجيل. فمحافظة على جوهر مبدلم التسجيل وحجية أحكامه بمجرد صدورها وعلى فائلته العملية التي ينبغي أن تفوق كل اعتبار وتتغلب في النهاية لصالح استقرار الملكية ووضوح معالمها، سوف يقع النظر \_ في مرحلة ثانية وبعد المصادقة على المشروع الحالي \_ في عرض تحرير جديد للفصل 337 الحالي من مجلة الحقوق العينية يحقق الفرض الذي تقدم بيانه.

فيما يخص امكانية الطعن في أحكام التسجيل بالتمام اعادة النظو : وقعت محاولة النظر في الموضوع من جانب آخر وهو إمكانية التماس اعادة النظر في الحكم بالتسجيل.

وبمراجعة الأسباب التي يقوم عليها هذا النوع من الطعون يتبين أن الاتمامي يقتضي حسب الفصل 156 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية أن يكون الحكم النهائي قد وقعت فيه خديمة من الحصم أثرت على ماهيته ولم يعلم بها من صدر ضده أو ثبت زور الحجع التي انبنى عليها الحكم أو وقع العثور على حجة قاطعة وقع اخفاؤها على المحكمة من طرف الحصم، وكانت لهذه الحجة تأثير بالغ على الحكم.

وإذا أخذنا مثلا الصورة الأخيية نجد أنه على الطاعن خلال ثلاثين يوما من العثور على الحجة المنتجابة الى العثور على الحجة المنتجابة الى العثور على الحجة المنتجابة الحطور على الحجود من نتائج الحكم المطعون فيه في حدود الطعن وزوال كافة الآثار القانونية التي ترتبت عليه (الفصل 155 م.م.ت).

فالعثور على أحد الاسباب الموجية لطلب الاتقاس غير مقيّد بأجل بحيث لو وقع الأعدّ به لبقي حكم التسجيل مهددا بالزوال الى ما لا نهاية له ـــ والحال أنه يقتضي في جوهره أن يكون منطلقا أبديا لثبوت ما قضى به.

ولو فرضنا أننا قمنا بتحديد أجل يتحتم خلاله أن يتم العثور على سبب موجب للطعن، فإننا نكون قد تعسفنا في الاتجاه وظلمنا من تتاح له فرصة العثور على هذا السبب فيما يعد، فتبقى الوصمة قائمة.

ولهذا فالإنتجاء الى الدعوى الشخصية لغرم الضرر الناتج عن التسجيل المبني على خطأ المستفيد منه يبقى الحلّ الافضل، اذ به يعوض عمّا لحقه ويبقى الحكم سالمًا. فالمشروع الذي وقع اقتراحه في أول الأمر من طرف اللجنة الفرعية الخاصة 
تناول اعتبار الترسيم شرطا من شروط الملكية وأرجاً تطبيق هذا المبدأ الى ما بعد 
مضى ثلاثة أعوام من تاريخ صدور القانون لأسباب سنبيّها في المكان المناسب، 
كما تناول مسألة الرسوم المجمدة وأوكل أمر حلها الى المحكمة العقارية. إلا أنه بعد 
إسناد الشؤون العقارية الى وزارة أملاك الدولة، انفردت هذه الوزارة بتقديم مشروع 
قانون اهتمت فيه على وجه الخصوص بإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الرسوم 
المجمدة عن طريق اسناد النظر في أمرها إلى لجان ادارية بكل ولاية ثم عند الطمن 
الى المحكمة العقارية.

ولهذا أصبح من المتجه تقسيم البحث الى جزئين: جزء يهم بجوهر الاصلاح المتعلق خاصة بتوقف انتقال ملكية العقارات المسجلة على الترسيم بالسجل المقاري وما يمكن أن ينجر عن ذلك من تمديلات أخرى في النصوص، وجزء يهم بمعالجة الرسوم المحمدة. وهذا الاهتام المزدوج يدل على مدى العناية التي يؤليها المهد الجديد للشؤون المقاربة وما يتصل بها، ومدى حرصه على سلامة السجل المقاري وما يتولد عنه، وهو في ذلك مقدم على اصلاح جدري في ثبات، غير هيّاب للصمهات والمشاكل التي يمكن أن تعترض سبيله في طريق هذا الاصلاح الثوري المنشود.

#### أ ــ الترسيم بالسجل العقاري شرط لانتقال ملكية العقار المسجل:

فمما لا شك فيه أن نظام السجل العقاري يوفر ما يكفي من الضمانات الباعثة على الثقة في النفوس والاطمئنان في المعاملات وذلك عن طريق ما يحققه من أمان تام لكل من يتعامل على العقار وفق البيانات الثابئة التي يتضمنها السجل العقاري والتي هي كفيلة باستقرار الملكية، وحماية الحقوق العينية، الأمر المدينة على الاستثار. المقارات اقتراض الاموال المعينة على الاستثار.

وقد تأكدت عناية المشرّع التونسي بهذا النظام لما سن التسجيل الإجباري عن طريق المسح من جهة وأصدر اثر ذلك مجلة الحقوق العينية بالقانون عدد 5 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 من جهة أخرى.

وكانت إرادته متجهة اتجاها واضحا لتركيز قواعده وتنظيم اجراءاته وتحسين مردوده. وبعد مضى العديد من السنين على قيام هذا النظام برزت معضلة ما يسمى بالرسوم المجمدة وأصبح يخشى من تفاقم أمرها انعدام الجلموى من النظام الأمر الذي استوجب الاقدام على معالجة المشكل وتصفيته نهائيا من جهة والعمل على الحيلولة دون حصوله مستقبلاً من جهة أخرى.

فكان لا بد من وضع حدّ خالة الجمود التي يعاني منها العدد الوافر من الرسوم العقاري بالشلل ونظام الاشهار الرسوم العقاري بالشلل ونظام الاشهار العيني بالفشل. فقد بلغ عدد الرسوم المجمدة نحو 150 ألفى (60 رسم وهو نصف ما وصل اليه عدد الرسوم المقامة بادارة الملكية المقاربة الى حدّ كتابة هذه الأسطى.

وكان لا بد كذلك من ايجاد صيغ تتحقق فيها ملايمة القانون العقاري لقوانين اخرى تهدف الى النهوض بالفلاحة مثلا عن طريق الحدّ من تشتيت الاراضى الفلاحية والتنقيص من تجزئة الوحدات العقارية.

فقد أصبحت ظاهرة تجميد الرسوم حاجزا خطيرا وعقبة كأداء أمام تطور المعاملات والاستثارات وعائقا للتنمية الشاملة وخاصة منها التنمية الفلاحية.

لكن لسائل أن يسأل ما هي بالضبط الرسوم الجمّدة؟ إنها تلك التي لا تعكس واقع العقارات من الناحية الاستحقاقية بسبب عدم ادراج العمليات العقارية الواجب اشهارها بها الامر الذي أدّى الى انتقال العقار الواحد عدة مرات من يد الى أخرى دون ان يكون الانتقال مرتبطا بالسجل العقاري.

لذلك تبقى كل العمليات الجديدة المراد ادراجها بتلك الرسوم معطلة ولا يمكن لاصحابها التحصيل على شهادات الملكية لاتعدام التسلسل القانوني بين تلك العمليات والترسيمات الموجودة.

على ان للتجميد اسبابا قانونية واسبابا اجتاعية تمكن الاشارة اليها باختصار فيما يلي حتى يكون القارىء مطلعا على خصائص المشكلة واعيا لحقيقة الوضع للاسهام بتفهمه وانضباطه وادراكه لمصلحته ومصلحة المجدم في القضاء

<sup>(8)</sup> وصل هذا الرقم يوم 1992/5/27 إلى 193 ألف وسم عمد.

على الاهمال والتسيب وولوج الميدان بالمشاركة بكل قواه في البناء الاصلاحي المنظر.

فمن الأسباب القانونية: ان التشريع الحالي يعطي للترسيم بالسجل المقاري دور اشهار بحت ازاء الغير. فالملكية تتنقل بموجب المقد وتبقى مسألة الادراج بالسجل المقاري اجراء شكليا فحسب بحيث أن المواطن حرّ في اختيار الوقت الذي يراه لتسجيل الكتب بالقباضة المالية وفي ترسيمه بادارة الملكية المقاربة.

ومن الأصباب الاجتماعية: تجاهل المديد من المتعاملين في المقارات المسجلة لاحكام الاشهار العيني ومتطلباته وعلم تعودهم على ادراك اهميته والشعور بضرورة احترام مقصياته ومتطلباته. ويتجلى ذلك بالخصوص في الفوضى الحالية لنظام تمرير الكتائب المراد ترسيمها والتي لوحظ عدم احترام جلّها للدقة والتطابق مع البيانات الموجودة بالسجل واحترام القوانين الجاري بها العمل في العقارات المسجلة.

لذلك وقع الحرص ـــ مثلما أشرنا إليه فيما تقدم ـــ على اتخاذ الاجراءات والحلول الكفيلة بمعالجة الجمود والقضاء على أسبابه مستقبلا.

ففي خصوص معالجة الجمود أنيطت مهمتها كا سنفصله بمهدة لجان إدارية على مستوى الولايات في مرحلة أولى، وعلى مستوى المحكمة المقارية في مرحلة ثانية، وذلك ليحافظ نظام التسجيل على عيزاته.

وفي خصوص الاجراءات الوقائية من التجميد مستقبلا وقع اقراح ادخال مبدإ جديد على نظام اشهار الحقوق العينية يتمثل في عدم حجية اغررات حتى فيما بين المتعاقدين أنفسهم، فلا يكون لها من أثر قبل الترسيم سوى الالتزامات الشخصية أي أن الحق العيني في العقارات المسجلة لا ينتقل كم في البيم بمجرد التراضي على الثمن والاتفاق على سائر شروط العقد، وإنما يتوقف انتقاله على الترسيم بالسجل العقاري أسوة بما ذهب اليه القانون المقارئ سواء في مصر أو المغرب أو ليبيا أو الاردن أو العراق من البلدان العربية أو في المانيا وسويسرا من المبلدان الاروبة.

وقد ضمن هذا المبدأ في الفصل 305 الجديد المقترح ادخاله على مجلة الحقوق العينية وبذلك يقع تلافي ظاهرة التقاعس على القيام يترسيم الصكوك والاتفاقات بالسجل المقاري، وتوضع قيود مناسبة للحرية المفرطة التي أضرت بنظامه.

وتحقيقا لبلوغ المدف من جدوى العمل بهذا المبدأ أصبح من المتعين فرض المجراءات على محروي الصكوك والاتفاقات الواجب ترسيمها تتمثل في ضرورة الاعتاد في التحرير على ما يثبته رسم الملكية بالسجل المقاري، وفي التنصيص بتلك الصكوك والاتفاقات على جملة من البيانات أوضحها النص بالتفصيل، منها اطلاع المحروبين على رسم الملكية وتحميلهم مسؤولية مخالفة أحكام النص تجاه المتعاقدين.

كما أصبح من المتجه تعيين جهة عنصة للتحرير والتوثيق تتمثل في مدير الملكية العقارية وأعوان ادارته المكلفين بالتحرير الى جانب عدول الاشهاد والمحامين المباشرين غير المتربصين منهم.

ويؤمل من هذا الاصلاح أن يتم بؤاستطه التخلص من الاحلالات الشكلية التي كانت حجر عثمة في سبيل ترسيم الكتائب بالسجل العقاري وخاصة منها الناتجة سواء عن التضارب أو النقص بين البيانات الواردة بها والبيانات المضمنة بالسجل.

واقتضى العمل بالمبدأ الجديد ادخال ما يتمين من التحويرات على عدة فصول من مجلة الحقوق العينية مثل الذي يتعلق بسقوط حق الشفعة وربط هذا السقوط بمضي سنة أشهر من يوم الترسم بالسجل العقاري، والذي يتعلق بالرهن العقاري الذي لا يتكون ولا يأتخد مرتبته بين الرهون العقارية الا من يوم ترسيمه وكذلك الفصل المتعلق بالأشهار عن طريق الترسم وربط التصرف في الحق العيني المشمول في التركة أو في الوصية بشرط ترسم انتقال الملكية بالوفاة. ويترتب عن عدم الاشهار أن الحق العيني المشار اليه ... وكا سبق أن قلنا ... لا يقوم حجة فيما بين المعنين بالأمر أنفسهم ولا يترتب عليه ... ما دام غير مرسم ... سوى الاكترام الشعفي.

والطريف في أمر هذا الاصلاح أنه يحتوي على جانب اقتضى النظر، بصفة التقالية، إلّا يقع الشروع في تطبيق أحكامه إلا بعد مرور فترة معينة من الزمن حددت بثلاث سنوات لتمكين الاجهزة الساهرة على سير العمل بالسجل العقاري من اتخاذ الاجراءات والاستعدادات اللازمة لتحيين هذا السجل، وكذلك القيام بارشاد وتوعية المعاملين مع الرسوم العقارية استعدادا لتطبيق الاجراءات الجديدة.

وسيرا في نفس الخط وسعيا الى تفادى التأخير الحاصل في اعداد الامثلة المندسية ... نتيجة استثنار ديوان قيس الاراضي ورسم الحرائط بحق اقامتها ... تضمن مشروع قانون الاصلاح تمكين هذا الديوان من الاستعانة بمهندسين من غير أعوانه تيسيرا لاقامة الأمثلة التهائية المقررة تطبيقا لأحكام الحمكمة المقانية وكذلك لاعداد الأمثلة التي تستوجبها العمليات المقارية اللاحقة من تجزئة وتقاسيم، على أن يخضع هؤلاء المهندسون إلى مصادقة الديوان قبل توليهم هذه المهام.

وفي نطاق التخفيف على المواطن وتمشيا مع سياسة تقريب القضاء من المواطنين اقتضى مشروع الاصلاح ... بالاضافة الى ما تقدم ... اسناد اختصاصات رئيس المحكمة العقارية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها المقار وذلك فيما يتعلق بالصعوات التي قد تعترض الترسيم بالسجل العقاري وفي شأن اتخاذ القرارات المناسبة لتذليلها وكذلك في خصوص الاذن باصلاح الاغلاط المادية الذي يحتم من اجرائه تلقائيا مدير الملكية العقارية.

هذا وإن المبدأ الذي اعتماه الاصلاح والقاضي بأن الحق العيني في العقارات المسجلة لا يترتب عليه أي أثر ألا بالترسيم بالسجل العقاري، اقتضى وجوب ادخال تنقيح على الفصل 581 من مجلة الالترامات والعقود باضافة جملة في اخره تشير الى هذا المبدأ كلما تعلق الامر بيمهم رحما عقاريا، وكذلك وجوب تعديل الفصل 204 من مجلة الأحوال الشخصية المتعلق بالهبة أذا كانت بهم رحما عقاريا أيضا. وهو ما سبق التعرض إليه بسرعة خاطفة في مكانه. غير أننا لا نسأم من التذكير بأن انتقال الملكية لا يتحقق في نظر الاصلاح الجديد إلا بالترسيم، من التذكير بأن اتنقال الملكية لا يتحقق في نظر الاصلاح الجديد إلا بالترسيم، وهو أمر هام جدا. فإذا أخل الذي يعنيه الأمر بأصول تحرير العقد المبينة آنفا، حرم من المحلك في نظر السجل العقاري وعرض ماله للتلف. لذا وجب التنبيه. على ان اعتبار الترسيم شرطا لانتقال الملكية يحمل بين طياته عدم تأثير العقد لا

فقط تجاه الغير وإنما أيضا فيما بين المعتاقدين أنفسهم، مثلما كرزنا القول فيه قصدا لترسيخه في الأذهان.

#### ب ـ معالجة الرسوم العقارية المحمدة:

اقتضى مشروع القانون الذي اقترحته وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية اسناد مهمة التحيين الى لجنة ادارية تسمى باللجنة الجهوية لتحيين الرسوم العقارية ويترأسها الوالي في كل جهة. وقد ضبطت مدة صلاحيتها بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القانون.

وهذا المشروع الذي اشتمل على 15 فصلا اقتضى بفصله 8 ان قرارات اللجنة نهائية وأنه لا يمكن الطعن فيها الا في صورة معينة، على ان يرفع هذا الطعن الى المحكمة العقارية.

كما اقتضى بفصله 10 ان اللجنة تميل على تلك المحكمة كل المطالب التي لم تتوصل الى اصدار قرار بالترسيم في شأنها.

#### وجاء الاصلاح في الصيغة التالية:

«بصورة انتقالية ولمدة ثلاث منوات من تاريخ نشر هذا القانون تعولى المحكمة العقابية سواء بطلب ممن يهمه الأمر أو من اللجنة الجهوية لتحيين الرسوم العقابية المحكمة التنصيص بالرسوم العقابية على آخر تعديل طراً عليها، وتنظر في الحالة القانونية والمدية المعقارات المسجلة في تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون كما تعولى التصيص على سلسلة الانتقالات التي طرأت على العقارات الملكورة واجراء التعليميرات المكرمة، وتجري ما تراه من الاشهارات والأبحاث الثارةية.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن للمحكمة العقاربة دورا رئيسيا في تحيين الرسوم. فهي المقصد الأول والمرجع الأخير أي بالامكان رفع الطلب إليها أصالة بمن يهمهم الأمر أو الطعن لديها في قراوات اللجان الجهوبية أو تعهدها بموجب الاحالة من هذه اللجان عندما يتعذر عليها الفصل. وفي ذلك ما لا يخفى من الضمانات.

والجدير بالذكر أيضا أنه جاء بالفصل 14 من المشروع ما يلي :

«الاجراءات الواردة بهذا القانون والرامية لتعميين وتطهير الرسوم العقارية تكون مجانية ما عدا فيما يخص ترسيم آخر نقل للملكية».

فلا بأس من التلكير بهذه المناسبة بإن الفقرة الآخيرة من الفصل 14 الملكور والمتعلقة بالاستثناء المدخل على المجانية والقاضية بوجوب خلاص معلوم آخر نقل للملكية إنما تستمد أصلها من أحكام الفصل 3 من القانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 والمتعلق بقانون المالية الاضافي لسنة 1988. فقد جاء بالفصل 3 المذكور ما يلى:

«تعفى العقود المقلمة الى المحكمة العقارية في اطار عملية تسوية وسوم الملكية العقارية المعلقة بالعقارات من دفع معاليم التانبر والتسجيل والمعاليم الراجعة لادارة الملكية العقارية وكذلك خطايا التأخير المتعلقة بها.

«غير أن العقود المتعلقة بآخر عملية نقل الملكية موضوع قرار الترسيم الصادر عن المحكمة العقارية تبقى خاضعة الى تلك المعاليم ما عدا الحطايا.

وللتمتع بالاجراء المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل يجب أن يتم تسجيل العقود المتعلقة بآخر عملية نقل الملكية قبل غرة جانفي 1989».

فقد بات من الواضع أن المجانية لا تشمل الا العمليات المتقدمة عن ترسم آخر نقل للملكية بحيث ينبغي على المستفيد الاخير من أية عملية عقارية يربد ترسيمها أن يدفع معلوم النقل المتعلق بها ولذلك تبنّى المشروع ما به الحاجة من أحكام الفصل 3 من القانون عدد 60 الملكور دون الفقرة الاخيرة من ذلك الفصل التي ينبغى الغاؤها لكون مفعولها مرتبطا بأجل حل وانقضى.

هذا ومن المسائل المساعدة على تطهير الرسوم المجمدة عن طريق القضاء على التحملات البالية، مراجعة التشريع المتعلق بتحوير الرسوم العقارية التي يرجع تاريخها الى سنة 1936.

## في خصوص مشروع القانون المتعلق بالعمليات العقارية :

تجدر الاشارة بهذه المناسبة إلى أن المرسوم عدد 4 لسنة 1977 المؤرخ في 1977 المصادق عليه بالقانون عدد 64 لسنة 1977 المؤرخ في 26 أكتوبر

1977 أعفى العمليات المجراة بين الأشخاص النونسيين والذوات المعنوية النونسية من الرخصة السابقة للعقد المسجلة من الوالي.

وفي التطبيق ذهب القضاء ملهبين أحدهما يعتبر رخصة الوالي واجبة لصحة العقود المبرمة قبل تاريخ صدور القانون، والآخر يعتبر هذه الرخصة غير واجبة.

ولوضع حد لهذا الخلاف اقتضى للشروع التنصيص صراحة على أن هذه الرخصة غير واجبة بالنسبة للعمليات المقاربة المهنة بالقانون والمجراة قبل صدوره مع الاشارة الى أن هذا الاعفاء لا ينسحب على العمليات التي صدرت في شأنها أحكام أحرزت قوة اتصال القضاء، احتراما للحقوق المكتسبة من جهة، ومن جهة أخرى، تفاديا لحصول اضطراب في التأويل من جديد.

فلينظر القارىء الى أي مدى بلغت عناية العهد الجديد بكل صغيرة وكبيرة تهم الاصلاح الشامل في الميدان العقاري. فالمشروعان يهدفان الى مزيد من الوضوح في النصوص لتأمين حسن التطبيق في مجال رفع التجميد عن الرسوم العقارية وتمينها، وضمان سلامة العمليات العقارية في المستقبل.

#### 2 \_ إدارة الملكية العقارية :

هده الادارة التي أنشئت منذ بدأ العمل بنظام التسجيل العقاري سنة 1885 وتطورت عبر حقود من السنين، هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية يسهر على تسييها حافظ الملكية العقارية، وتتمثل مهمتها أساسا في إقامة رسوم الملكية تنفيذا للاحكام الصادرة بالسجل الاختياري والاجباري، وفي حفظ الرائلتي المتعقلة بالمعقارات المسجلة وكذلك في ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات المسجلة وكذلك في ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات المعاري ... تؤدي بالعقارات المعاري ... تؤدي خدمات متنوعة للمتعاملين على هذه المقارات والملكيها، وتتمثل هذه الخدمات في تسليم شهائد الملكية ونسخ من العقود، وفي الاطلاع على الرسوم إلى غير ذلك مما لا على ازيادة التبسط فيه.

ويستوجب هذا النشاط توفير وسائل بشرية ومادية تتمثل في ادارة مركزية بتونس وست ادارات جهوية بتونس ونابل وسوسة وصفاقس والكاف وقفصة يعمل بها نحو 327 موظفا من مختلف الأصناف. وهذه الادارات تعرف بالادارات الجهرية للملكية العقارية. وقد صدر أخيرا أمر تحت عدد 334 لسنة 1991 بتاريخ الجهرية للملكية العقارية. وقد صدر أخيرا أمر تحت عدد 334 لسنة 1991 بتاريخ المؤيد وقابس ومدنين والمنستير تحتاج الى اطار بشري لتسييرها لا يقل عدده عن 120 موظفا، وبذلك ارتفع عدد الادارات الجهوية الى 12 وهي ادارات وصفت بالفصل 316 من مجلة المقوق العينية بكونها مكاتب. والجدير باللكر إن مفهوم المجهدة في هذا الاصطلاح لا يعني بالمغرورة الولاية، لأن الادارات الجهوية المتحدث عنها تاوة يشمل مرجع نظرها الترابي ولاية واحدة كما هو الامر بالنسبة لبنزرت وصفاقس وتارة ولايدين مثل نابل وزغوان وتارة أخرى ثلاث ولايات مثل تونس ويعموس وأريانة.

وتتكون موارد ميزانية هذه الادارة اساسا من معلوم 1% على قيمة العقارات بمناسبة احالتها بالبيع أو غيوه ومن قيامها باسداء بعض الخدمات كتسليم الشهائد والنسخ.

وقد قدر دخلها عام 1990 ينجو 4 ملاين دينار ومصاريفها بنحو ثلث المداخيل بحيث بلغ مقدار ما وفرته ثلثي تلك المداخيل وسهارة أدق بلغ 2.783.689 دينارا.

كما بلغ عدد الرسوم العقارية التي وقعت اقامتها لحد نهاية عام 1990 ما قدره 306.107 رسوم باعتبار ان الرسوم التي احدثت خلال هذا العام بلغت 12.659 رسما.

وفي احصائية نفس العام تمت دراسة 58.486 ملف ترسيم، وتسليم 59.887 شهادة ملكية 21.849 نسخة من الرسوم والعقود.

وقد ظهر كما سبقت الاشارة إليه أن عدد الرسوم المجمدة بلغ نحو نصف الرسوم المقامة، ولا شك أن هذا الرقم سيتفع إذا لم تتخذ الحلول العاجلة التي وقع اقتراحها بمناسبة مشروع القانون المعروض الآن على مجلس النواب.

فالنقص في الاطارات المختصة أجبر الادارة على الاعتباد على أعوان من مستوى قانوني لا يسمح لهم بمعالجة الملفات بطريقة ناجمة وهو ما نتج عنه ايضا صعوبات في العلاقة مع للتعاملين، وخضوع الموظفين الى النظام الانساسي العام للوظيفة العمومية من شأنه الحيلولة دون تمتمهم ببعض المنح التي يمكن بواستطها تحسين مردود عملهم والتضعيف من حظوظ بقاء الكفاءات في خدمة المؤسسة، وكذلك خضوع قواعد تنظيم المسالح بالادارة وانشاء الخطط الوظيفية وحذفها الى اجراءات ادارية غير مرنة من شأنه أن يحول دون مواكبة حاجيات المؤسسة حسب النسق المأمول والاستجابة السريعة لطلبات المواطنين.

كل ذلك الى جانب اضطرار الادارة الى الوقوف موقف المكبّل بالقيود، المحرم من استخدام الادوال المتوفرة لديها من المدخل في غير ميدان انجاز البناءات. ولهذا يكون من المتجه تمكين ادارة الملكية المقاربة من المرونة اللازمة في اجراءات التصرف الاداري والمللي ومن نظام اساسي خاص لاعوائها، وهي مميزات يمكن أن تتوفر اذا قررت الإرادة السياسية ذلك انقاذا للموقف وصونا المصداقية الرسم المقارى.

فمن الضروري وضع خطة متكاملة لدعم الحلول القانونية المعروضة وتوفير حظوظ تطبيقها، وهذه الحطة ترتكز على المقومات التالية،

أولا — ادخال الاعلامية على نظام مسك الدفتر المقاري إذ يمثل عدم وجودها في الوقت الراهن مشكلة عويصة وخطرا على السجل المقاري، وهي وضعية لم يعد بالامكان في نظر اهل الاعتصاص ان تحتمل زيادة في التأخير. فبالرغم من انجاز تخطط الاعلامية المارغم من انجاز تخطط الاعلامية الذي بلغ الى علمنا انه تم وضعه منذ سنة 1981 نظرا لصعوبة انتداب فيين، اذ يستوجب ادخال الاعلامية انتداب فيين من المختصين يمثل «نواة قارة» تشرف على المناز المشروع، ثم على تسييره اعتبارا لحصوصيته وصبعته القانونية وعدم قالميته للتجزئة.

ثانيا ــ الاستمانة بخطة تهدف الى توعية المتعاملين على المقار المسجل من مواطنين وشركات وباعثين عقاريين وادارة بخصوصيات الاحكام المتعلقة بهذا الصنف من المقارات الذي هو في تزايد مستمر الأمر الذي سيحول أحكامها إلى أحكام أصلية لا استثنائية.

ويمكن تركيز هذه الحطة على حلول عمليّة منها اعداد وثائق مختلفة تيسر فهم قواعد تحرير العقود واجراء الترسيم بالسجل العقاري مثل الدليل القانولي وتماذج العقود والاشتراك في نظام «سيكاد» الاعلامي وكذلك التعويل على الوسائل السمعية البصرية في هذا الاطار. ومنها تصور حل تشريعي يمكن المعنيين بالحلول الجديدة من استيعابها في اجل معقول يتم خعلاله القيام بإعلام كاف للمواطنين لتوفير كل أسباب النجاح للاقتراحات المقدمة واستبعاد الشعور بالاحباط الذي يتناب بعض المتعاملين على العقار المسجل.

## 3 ــ ديوان قيس الأراضي ورسم الحراقط :

هذه المؤسسة التي واكبت مشروع التسجيل العقاري منذ نشأته عام 1885 تطورت هي الاخرى عبر العقود من السنين. فمن مجرد مصلحة لقيس الأواضي، أسست لحدمة مشروع التسجيل أولا وبالذات، أصبحت منذ السبعينات ديوانا يعنى بقيس الأراضي ورسم الحرائط.

فكل عقار يجب أن يحرر فيه مثال هندسي يقبط حدوده وأبعاده ويربطه بقواعد جغرافية وفلكية ثابتة لا تمحى ولا تبل مع الزمن. وهذا هو السر في الشهرة التي عرفت بها الأمثلة الهندسية ببلادنا. فإنك تستطيع بكل سهولة أن ترجع الحدود الى أماكتها الاصلية ولو زالت معالمها الوقتية على العين، الأن أصال القيس محاطة بجميع الضمانات بحيث لا يتطرقها الفلط أصلا الا ما هو مباح في أصول الفن وعرف الصناعة. وكانت الاعمال الهندسية تستوجب كثيرا من الوقت سواء المتعلقة منها بأخذ الاقيسة والأبعاد على العين أو ما يتعلق منها بأعمال المرابة لأن الفلط بمقدار مليمتر أو اثنين قد يتسبب في اغلاط أضمافا مضاعفة الدايئة لأن الفلط بمقدار مليمتر أو اثنين قد يتسبب في اغلاط أضمافا مضاعفة على العين، وفي ذلك الخطر الكبير. وكان من المؤمل — بفضل الآلات الحديثة التي وضمها ومازال يضمها العلم في خدمة الانسان — أن يصبح من الميسور استبدال الطريقة القديمة في اعداد الأمثلة بطريقة حديثة تعتمد اساسا على التصوير المكتروني بواسطة الطائرة ثم يقع تقويم الصورة بآلات دقيقة متطورة حتى يكون مبنى صالحا لاستخراج الاشائة المطلوبة. الا أن ديوان القيس لم يستطع تقديم

المساعدة اللازمة بالسرعة المتنظرة منه ولا الاستجابة لحاجيات المحكمة، كما أنه تبين أنّه لا يستطيع الاستجابة لكل رغبات المواطنين الذين يرومون اجراء التقاسيم سواء بأراضههم أو بمبانيهم ليستدلوا بأشائها النهائية على الملكية الآيلة اليهم وترسيمها بالسجل المقاري. ومعلوم كما وأينا أن ادارة الملكية العقارية لا تعتمد غير أمثلة ديوان قيس الأراضي.

فالمعطلات بقيت جذوية حيتك عندما يكون مصدرها بطء العمل المناط بمهدة الديوان. وقد انتبه العهد الجديد لسمة البطء الشامل التي انسم بها عمل الاجهزة الثلاثة الساهرة على مشروع التسجيل المقاري ولذلك وضع ممتد في الميزان وأقدم بثقله على الاصلاح الجذري الذي تعرضنا لأهم ملاعمة آنفا باذلا في سبيل ذلك الغالي والنفيس، عركا للمزاهم، ومستخدما للطاقات، وراصدا أيضا ما يتمين رصده من الاعتادات للهوض بهذا القطاع، والعمل على حسن تنفيذ هذا الجانب من سياسة الدولة العقارية.

ومن الوسائل المتصلة بديوان قيس الأراضي والتي من شأنها تحقيق السرعة والنجاعة في الانجاز استعمال آلات أكثر دقة وتطورا، والتوسع في قبول نسبة الخطأ المتسام فيه والاستعانة بمهندسين خارج اطار الديوان كما أسلفنا.



جيل بالدارس أن يتحدث للناس عن الخطوط الرئيسية لمشروع قانون متضمن لأفكار جديدة ومبادىء هامة للاصلاح. وأجمل منه أن يتحول المشروع الله قانون نافذ المفعول وقد حافظ في جوهره على نفس المبادىء والافكار، عقفا بذلك نجاح العملية ومكرسا لشمرة المجهود المبذول والتخطيط المسطر، وأجمل من كل ذلك وأروع أن يجد القانون طريقه في التطبيق وسبيله في حصول الفائدة المنتظرة منه وتعميمها، فينزل الاصلاح بردا وسلاما على العقل المفكر، والرأي المستنبط والواضع المخطف، ويرق من أصله الى صاحب العزم الأول فيكون له بمنابة المبخوبي على اصابة المرمى في وصف الداء، وعلى وضوح الرؤيا في تقديم الداء وتحقيق العلاج.

#### 1 فيما بخص مشروع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

بعد أشهر قليلة من تقديم تحليل المشروع الذي أثبتناه آنفا صدرت الدفعة الثولي من القوانين التي كرست المجهودات المبلولة وبيناء القانون عدد 38 لسنة 1992 المؤرخ في 27 أفريل 1992 المتعلق بالعمليات العقارية متضمنا لنفس ما اقتضاه المشروع الاصلي ساحبا مفعول القانون عدد 64 لسنة 1977 المؤرخ في 26 أكتوبر 1977 على العمليات العقارية الجرأة من الاشخاص التونسيين العلبيمين والاعتباريين قبل تاريخ صدوره وشريطة عدم صدور أحكام أحرزت قوة ما اتصل

وجاء كذلك القانون عدد 39 لسنة 1992 الصادر في نفس اليوم والمتعلق بتحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود متضمنا لنفس أحكام المشروع مع تحوير تناول النقط التالية :

1 ... أضيف للاسم الذي أطلق على اللجنة الجهوبة لتحيين الرسوم المقارية عبارة أخرى هي ما يلي : «وتخليصها من الجمود» اشارة الى أن موضوع القانون لا يقتصر على عملية تحيين الرسوم المجمدة وإنما أيضا على تخليصها من الجمود وهي اشارة ذكية الى أن عملية التحيين سوف تُغضي حيًا الى علم الوقوع من جديد في الجمود.

وكأن رفع الجمود بالتحيين ارهاص بأن العقار لن يقع مستقبلا ضحية لهذا الوضع المزري مرة أخرى وذلك بفضل ما سيقع اعداده من أجهزة ووسائل لمراقبته عن كثب مع تعزيز العملية بالطرق الكفيلة بابقائه دوما صالحا للتعامل.

2 — المهندس الذي يمكن أن تستمين به اللجنة في عمليات قيس الإراضي سوف لا يكون مصادقا عليه من طرف الديوان — كما جاء في المشروع الأول — وإنما مصادق عليه طبقا للصيغ القانونية المعمول بها وذلك فتحا للمجال الواسع أمام الطرق التي يمكن استخدامها لانتداب هؤلاء المهندسين وخروجا من النطاق الضيق المنحصر في اطار الديوان أو الإطارات المحدودة التي يرتضها عادة.

كما أن استعانة اللجنة سوف لا تقتصر على هؤلاء المهندسين بل ستمتدً الى أي شخص آخر ترى فائدة في حضوره.

لم تبق اجراءات التحيين والتخليص من الجمود مجانية كما ورد بالمشروع وانما أصبحت تحمل مصاريفها على المستفيد من ترسيم آخر عملية لنقل الملكية.

واذا تمذر على هذا المنتفيد ان يتحمل تلك المصاوف فان الدواء تسبقها عنه وتوظف رهنا قانونيا على الرسم لاستخلاصها، ولا يشطب عليه الا بعد الادلاء بما يفيد الخلاص.

ويمكن استخلاص المصاريف المذكورة بواسطة بطاقة جبر بعد ستة أشهر على الأقل من تاريخ الترسيم (الفصل 14).

#### 2 \_ فيما يخص مشروع وزارة العدل:

صدر القانون عدد 46 لسنة 1992 المؤرخ في 4 ماي 1992 المتعلق بتنقيح واتمام بعض الفصول من مجلة الحقوق العينية كما صدر بنفس التاريخ القانون عدد 47 لسنة 1992 المتعلق بتنقيح الفصل 81 من مجلة الالتزامات والمقود، والقانون عدد 48 لسنة 1992 المتعلق بتنقيح الفصل 204 من مجلة الأحوال المسخصية.

# أ ــ القانون عدد 46 لسنة 1992 المؤرخ في 4 ماي 1992 المتعلق بتنقيح واتمام بعض الفصول من مجلة الحقوق العينية.

نسارع لل القول بأن هذا القانون اشتمل على خمسة فصول الأول اقتضى الناء 10 فصول من جلة الحقوق العينية وعوضها بعشرة فصول أخرى جديدة وهي الفصول 15-278-378-378. والثاني اقتضى اجراء تطبيق ستة من الفصول الجديدة من الجلة الى ما بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدوره، والثالث اقتضى احداث فصلين جديدين واضافتهما الى مجلة الحقوق العينية وهما الفصلات 377 مكرر و 377 ثالثا، والرابع اقتضى إلغاء الفصل 379 من هذه الجلة دون تعويضه، والخامس اقتضى اسناد مهمة اعداد الامثلة الخاصة بالمقارات المسجلة أو المعدة للتسجيل الى المهندسين المصادق عليهم طبقا للصيغ القانونية المعمول جا، وذلك اضافة الى المهندمين الراجعين بالنظر الى ديوان قيس الأراضي ورسم الحرائط.

وتكريس هذا الاسناد بموجب نص تشريعي سابق الوضع ضروري لاعتهاده من الآن فصاعدا في نصوص مجلة لحقوق العينية التي حصرت لغاية ما قبل صدور هذا النص مهمة اعداد الأمثلة الحاصة بالعقارات المعنية في مهندسي ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

\* \*

وقد أثار هذا القانون الجديد في فترة اعداد مشروعه عدة تساؤلات، ومن شأد طبيعته أن تستمر هذه الاثارة. ولزيد التوضيح نورد فيما يلي أهم ما يمكن اعتباده والتركيز عليه لتبرير ما ذهب في اقراره من أحكام عمى أن يجد فيه القارىء الكريم ما يشفي الغليل، فتخف وطأة الحيوة، ويقفني على التردد. بل ويحمل على المضي قدما في سبيل العمل بأحكامه، ويذكي جذوره الحماس في احترام مباديه للمساهمة بالوعي والتفهم والاقتناع في النهوض بالاقتصاد، وتعميم الازدهار عن طريق حسن التعامل بالعقار للمسجل.

ولعله من المفيد أن نتناول بالتحليل أهم المحاور في صيغة الأسفلة التالية :

1 ما هي الغاية من دخول أحكام بعض الفصول حيز التعليق بعد
 ثلاث سنوات من صدور القانون؟ وهلا يعد ذلك سابقة تشريعية لها تأثيرها في
 المستقبل ؟

2 ـــ هل غير القانون من مفهوم النظام العيني للتسجيل العقاري؟

3 ــ هل يعني القانون الجديد ملكية الطبقات؟

4 - أو ليست العيوب التطبيقية التي ظهرت في الماضي ناجمة عن عدة
 عوامل منها محدودية الثقافة القانونية لدى المواطن، وتعثر الادارة العامة، وثقل
 الاجراءات؟

5 ــ ما هو مدى ملاءمة التشريع للفقه الاسلامي الذي يأخذ بمبدل التقال الملكية بين الطرفين بمجرد التقاء ارادتهما ؟ أو ليس في التشريع الجديد حد من حرية التعاقد ؟

 6 ــ أولا خشى من التشريع الجديد أن يكون له تأثير عكسي فيستفحل أمر الجمود وتبرز ظاهرة التماقد الشفوى ؟ 7 ـــ ما هو مفهوم الاستعمال والاستفلال الذي فضل القانون الجديد
 الاستماضة عنه بفهرم الانتفاع؟

8 ــ لماذا نقل القانون الجديد اختصاصات رئيس المحكمة العقارية الى
 رئيس المحكمة الابتدائية بجهة العقار في خصوص تذليل الصعوبات ؟

9 ـــ لماذا أسندت مهمة تحرير العقود الى ادارة الملكية العقارية وما هو مدى تأثير ذلك على استقلاليتها ازاء الالهراف ؟

10 للذا اقتصر القانون الجديد على تناول أحكام الهبة دون الوصية؟
 11 لما هو الجديد في أحكام الفصل 377 (جديد) من مجلة الحقوق العينية؟

إن جوهر الاصلاح في الفصلين 305-278 من مجلة الحقوق العينية يتمثل في أن الحق العيني لا يتكون الا بترسيمه بالسجل العقاري ابتداء من تاريخ ذلك الترسيم، وكذلك الشأن بالنسبة للرهن العقاري وأيضا بالنسبة للحقوق العينية المترتبة عن الحبة مناط الفصل 204 من مجلة الاحوال الشخصية اذا كان موضوع بعقارات مسجلة، والأمر بالمثل في هذا النوع من العقارات اذا كان موضوع التعامل فيها مما يدخل في نطاق الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود.

#### 1 ــ دخول أحكام بعض الفصول حيز التطبيق بعد معني ثلاث سنوات من صدور القانون :

ان التعلور الحاصل في العالم والتقدم المدهش الذي وصل اليه والعقلية الجديدة التي أصبحت تسود المعاملات ويدين بها البشر، دعت المشرعين في المجتمعات الحديثة الى وضع النصوص الكفيلة بحسن الاداوة والتسيير. ولما كانت العقارات المسجلة لها نظام خاص وحكم خاص، فلا بد من أن يكون التشريع الحاص بالتعامل فيها آخلا بعين الاعتبار المعطيات الحاصة بها سعيا وراء التوفيق بين مصالح الناس والمصلحة الضامنة لحسن اداوة هذه المقارات. فاذا كان حجم هذه المقارات قبل الامتقلال قليل الاهمية نسبيا ومنحصرا في طاقفة من الاملاك فقد أصبح ... بعد تعمم التسجيل الاجباري عن طريق المسح في كثير من المناطق والجهات ... منتشرا انتشارا واسعا يوشك أن يفطي نصف تراب الجمهورية من

جهة ويصبح في تملّك عموم أفراد الشعب من جهة أخرى. وهذا الانتشار وهذا التعميم خلقا وضعية شائكة استفحل أمرها على مر الايام، وأصبح من الصعب مواجهة مشاكلها وادارة أمورها. فكان لا بد من الاقدام على طريقة جديدة يعتقد أنها قد تكون موفية بالغرض وموصلة لساحل النجاة.

ولهذا رأى المشرع من الحكمة ومن باب الاحتياط أن تكون بداية تطبيق القانون الجديد بعد ثلاث سنوات من صدوره. وهو اجتهاد مبني ـــ كم قلنا ــ على تقديرات فضلها أهل الحيرة والاختصاص والتجربة على غيرها أملا في احاطة هذا القانون بأكثر ما يمكن من حظوظ النجاح ورفقا بالمواطن حتى لا يصدم فيما اعتاده من شؤون التعامل في الحياة.

فالسابقة التشريعية ليست مازمة ما دامت خطة واستراتيجية في يد المشرع، يلجأ اليها اضطرارا للمصلحة التي اقتضاها الظرف الدقيق الذي يعيشه في معالجة هذا النوع من المشاكل.

على أن هذه الطريقة ليست مبتكرة، فقد سبق للمشرع أن توخاها لما وضع القانون المقاري بالذات عام 1885. اذ نص الفصل 381 من أصل القانون على ارجاء دخوله حيز التنفيذ الى حين صدور أمر خاص، ودامت فترة الانتظار عاما ثمّ صدر الأمر المقرح في 18 أوت عاما ثمّ صدر الأمر المقرح في 13 أوت 1956 القاضي بادراج مجلة الاحوال الشخصية حيث نص على دخول الجملة حين التطبيق بداية من غرة جانفي 1957 ومحمت بالالتجاء إلى مثل هذه الحلول الانتقالية بوجه عام أحكام الأمر المؤرخ في 8 سبتمبر 1956 المتعلقة بدخول التعموص حيز التنفيذ. وعلى هذا الاساس وتكريسا للسوابق اقتضى القانون عدد 17 لسنة 1988 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والمسكرية للتقاعد دخوله حيز التنفيذ بعد منة أشهر من نشره بالرائد الرسمي، وأحيرا صدر القانون عدد 24 المنفذ بعد صنة أشهر من نشره بالرائد الرسمي، وأحيرا صدر القانون عدد 24 المنفذ بعد صنة أشهر من نشره بالرائد الرسمي، وأحيرا صدر القانون عدد 24 المنفذ المناس جريان العمل بأحكام الجملة ابتداء من غرة جانفي 1993 أي بعد تاريخه بسمة أشهر ونيف.

فلمَ لا ينص القانون الجديد على تاريخ معيّن لدخول بعض فصوله حيز التطبيق خاصة وقد اتعظ المشرع الحالي بفشل التجربة السابقة مستفيدا من مآل الفصل 16 من المرسوم عدد 4 لسنة 1964 الصادر في 21 فيفري 1964 الذي أسند للمحكمة العقارية بصورة استثنائية ابتداء من دخوله حيز التطبيق مهمة تحيين الرسوم، وبقى مع ذلك حيرا على ورق؟

ولزيادة البيان والتوضيح نعيد الى الاذهان أن حملية البيع مثلا، اذا تعلقت بعقار أو حقوق عقارية موضوع رسم عقاري، قد يشترك في تنفيذها واستكمال موجباتها القانونية المحققة لاتتقال الملكية من البائع الى المشتري ثلاثة أجهزة : ديوان قيس الاراضي ورسم الحرائط، وإدارة الملكية العقارية، والمحكمة العقارية سابقا والمحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها المقار الآن.

فديوان القيس يتدخل لاعداد المثال، ورئيس المحكمة الابتدائية يتدخل لاصدار قرار في تغليل صعوبة ان حنثت، ومدير الملكية العقارية يتولى تنفيذ عملية الترسيم الناقلة للحق.

وهذا الاشتراك، اذا تعذر عليه تحقيق الغاية منه لسبب من الأسباب الكثيرة، أيقى وضعية الرسم العقاري معتلة، ومن ثمّ جاءت الصمعيات الحاصلة في التعليق في المعليات العقارية، وأصبحت هذه الصعوبات من العوامل التي تسببت في تجميد الرسوم العقارية، فرأى القانون للعلمان المعلق بعض الفصول من بجلة الحقوق العيني «لا يتكون» من بجلة الحقوق العيني «لا يتكون» الإسلاميم لل المتعلق بالرسم للعقارية، وأشار الا بالترسيم للعلمان على البيوعات الحاصة بالرسوم العقارية، وأشار اليه في الجملة التالية : «مع مراعاة الاحكام الخاصة بالعقارات المسجلة» الوارد بآخر الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود.

وهذه الاشارة تحضع كما رأينا لنظام السجل المقاري الذي تشترك في السجر عليه الاجهزة من مهلة السجر عليه الاجهزة من مهلة السجر عليه الاجهزة من مهلة تسمح لها باتخاذ الاجراءات والاستعدادات اللاثرمة لتحيين السجل، وكذلك القيام بارشاد وتوعية المتعاملين مع الرسوم المقارية، استعدادا لتعلييق الاجراءات الجديدة.

وهذه المهلة اقتضتها طبيعة القانون المرتكز على حلول عاجلة وحلول آجلة كما سبق أن شرحناه ولا نسأم من التذكير به. فالحلول العاجلة تتمثل في الحث على استعمال النصوص التشريعية المتوفرة والمهجورة في الآن ذاته ثمّ اتخاذ نصوص جديدة تكملها أو تعوضها، وسن أحكام انتقالية لتسوية الوضع الحالي، وإعادة هيكلة ادارة الملكية العقارية.

وهي تحتاج الى فترة زمنية معينة لتحقيقها، بحيث يعتبر هذا التحقيق شرطا للدخول في تطبيق الحلول الآجلة.

وتتمثل هذه الحلول الآجلة في معالجة مشكلة الرسوم المجمدة، وذلك بالقضاء على أحد أسبابها القانونية المشخصة في دور الترسيم بالسجل العقاري، ثمّ التحول من اعتبار هذا الدور مقتصرا على اشهار الحتى ازاء الغير إلى اعتبار الترسيم شرطا لالتقال الملكية حتى فيما بين اطراف العقد.

فالشأن يتعلق حيثة. بوضع استراتيجية للوصول الى الفاية المنشودة، وهي تعلبيق الاصلاح على مرحلتين، ضمانا للنجاح وتحاشيا لانتكاس محتمل، وتجببا لمصادمة عادات ظهر أن ضروها أكثر من نفمها.

وقد انبنى الحل المقترح في خصوص المهلة ومبدإ اعتاد التأجيل في التنفيذ على معطيات قانونية سبق ذكرها.

وهذه المذة حيثلد تعلول وتقصر حسب أهمية التجديد الوارد بالنص، ومدى توفير الظروف الملائمة لحسن تطبيقه واستيمابه وحصول الجدوي منه.

ونذكر بنده المناسبة أن ادارة الملكية المقارية مهتمة حسب علمنا باعداد الاطار البشري الضروري والأجهزة اللازمة لمواجهة الاعمال الفورية للترسم بضميمة الاعمال المعللة الأسباب بسيطة، في مرحلة أولى والأعمال المعللة الأسباب شائكة في مرحلة ثانية، وذلك خاصة بتطبيق ما ستقرره اللجان الجهوبة لتحيين الرسوم المقارية وتخليصها من الجمود التي ستعمل على وفع الجواجز بنفسها أو بعرضها على المحكمة العقارية، حسيا اقتضاء نص المقارية وتخليصها من الجمود وهو المقارية وتخليصها من الجمود وهو قارن له رثيق الاتراح بالتعمل بالرسوم المقارية وتخليصها من الجمود وهو قارن له رثيق الاتراح بالقانون الحالي.

 سنوات ابتداء من تاريخ صدور القانون. وهو يتضمن أن قرارات اللجنة نهائية لا يمكن الطمن فيها الا في صورة معينة، على أن يوفع هذا الطمن للى المحكمة العقارية. ويقتضي أيضا أن تحيل اللجنة على تلك المحكمة كل المطالب التي لم تتوصل للى اصدار قرار بالترسيم في شأنها.

وهو يسند من جهة أخرى ... بصورة انتقالية ولدة ثلاث سنوات ال المحكمة العقارية ... مهمة التنصيص بالرسوم العقارية على آخر تعديل طرأ عليها والنظر في الحالة القانونية والمادية للعقارات المسجلة في تاريخ ابتداء العمل بالقانون، والتنصيص على سلسلة الانتقالات التي طرأت على العقارات الملكورة واجراء التطهيرات الملازمة، مع اجراء ما تراه من الأشهارات والأبحاث اللازمة، كل ذلك بطلب بمن بهمه الأمر أو من اللجنة الجهوية لتحيين الرسوم العقارية الخ...

ونذكر أيضا أن ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط مهيم من جهته باجراء ما هو من علاقه لتمزيز اطاره البشري، وأجهزته الفنية بأجهزة المكترونية متطورة، سواء للقيس أو التصوير أو الحساب، حتى يكون مستعدا للاستجابة الفورية سواء لرغبات المواطنين وغيرهم من المتعاملين مع الرسوم المقارية أو لحاجبات ادارة الملكية العقارية، وكذلك المحكمة العقارية التي هي بعسدد العمل على تجهيز نفسها بما يلائم دورها في عمليات النسجيل المقاري ناهيك أنها أعدت برنائها ساهمت به في المخطط الثلمن، وهو يقتضي بالحصوص ضم اثني عشر قاضيا كل عام الى المارها البشري لمدة خمس سنوات لتجهيز 60 لجنة مسح جديدة استعدادا لتسجيل 60 و50.000 هكتار في فترة الخطط.

هذه مجمل الأسباب التي دعت الى اقتراح تنفيذ القانون بعد فترة رآها معقولة في تقديره المؤسس ــ كما سبقت الاشارة اليه ــ على آراء نخبة من رجال القانون المتخصص في الشؤون العقارة والتسجيل الاجباري، وأيضا على رأي اللجنة المكلفة بمراجعة مجلة الحقوق السينة واللجنة الموسعة التي وقع تأليفها بوزارة العدل والمتركبة خاصة من أعضاء بقية لجان مراجعة المجلات القانونية.

# عل غير القانون الجديد من مفهوم النظام العيني للتسجيل العقاري ؟

لم يغير القانون الجديد شيئا من مفهوم نظام التسجيل بل جاء لتدعيمه وحمل المتعاملين مع السجل العقاري على المزيد من حفظه وصيانته والعمل على الاستجابة لمتطلباته. فهو باق على وضعه كنظام عيني يقوم على الاشهار وعلى أساس تخصيص كل ورقة منه بعقار معين له اسمه وعلده وحدوده ومعطياته وبعبارة أخرى تعد الورقة العينية بمثابة الحالة المدنية للعقار تشتمل على جميع البيانات المعرفة به والمتضمّنة لكل التحملات الموظفة عليه والتغييرات التي تطرأ عليه.

فالقانون لم يغير — حينئذ — من الرضع شيئا سوى أن بجرد التعاقد في شأن العقار المسجل أصبح لا يكفي لانتقال الحق المتعاقد عليه بل يتعين أن يتم ترسيم المعاملة بالسجل لكي تتكون وتحدث أثرها القانوني حتى فيما بين المتعاقدين. وهذا القيد أملته ضرورة المجافظة على سلامة السبحل العقاري حتى يقوم بوظيفته ويوفع عنه الجمود الذي كبله نتيجة للحرية المطلقة في التعاقد والذي عمل بشكل من الاشكال الحركة الاقتصادية وصير الرسم في واد وواقع العقار في واد.

ومعلوم أن دور الترسيم بالسجل المقاري يقتصر في الوضع الحالي ... كما رأينا ... على أشهار الحق ازاء الهير فحسب، ومعنى ذلك أن انتقال الملكية بين الاطراف يتم ويتكرر بموجب العقود دون أن يؤثر الترسيم في ذلك. وقد أدت هذه القاعدة الى تقسيم الحالة القانونية للعقار المسجل الى وضعيتين متباينتين:

... احداهما مجمدة ناتجة عما يتضمنه السجل العقاري من بيانات غير عينة.

ـــ وثانيتهما وليدة تداول الملكية خارج السجل العقاري بمقتضى القواعد العامة للقانون المدني، أي بموجب العقود الناقلة للملكية أو الوفيات.

والملاحظ أن الأنظمة العينية في القانون المقارن أقرت ... كما في مصر والمغرب والمانيا وسويسرا ... مبدأ عاما يجعل من التوسيم بالسجل العقاري شرطا لانتقال الملكية حتى بين أطراف العقاد. وهو ما يجول دون حدوث الانشطار والانوراجية السائف ذكرهما على أن الحقوق الشخصية المتولدة عن المعاملة تبقى عفوظة.

#### 3 ... على يعنى القانون الجديد ملكية الطبقات ؟

ان ملكية الطيقات لا تعدو أن تكون صيغة معينة من الملكية العقارية العادية المسجلة. فاذا قام الشركاء في ملكية الطيقات بتحرير العقود على الصيغ الواردة بالفصل 377 ثالثا وتحصلوا على الاثلة الخاصة بكل شقة تم الترسيم بالسجل وحصلت الفائدة المرجوة من مصداقية السجل المقاري الحيّن والمعبّر في نفس الوقت عن واقع العقار.

فالتنقيح يتناول ملكية الطبقات بطريقة غير مباشرة في الحلود المرسومة المققة للترسيم خاصة وأن ملكية الطبقات، كما جاء بالفصل، تخضع الى أحكام الملكية الشائعة من جهة، وان كل تفويت أو قسمة أو انشاء حتى عيني يتعلق بموضوع الرسم المفرز عن بقية رسوم الملكية كما اقتضاه عموم الفصل 100 يشمل قانونا ما يتبعه من حقوق على الأجزاء المشتركة من جهة أخرى، وبالطبع يكون له مقومات المعلية العقارية المستقلة التي لا تتكون الا بالترسيم.

نذكر هذا مع مراعاة الأحكام الجديدة التي اقتضاها مشروع القانون الذي مازالت وزارة الداخلية بصدد اعداده والذي سبق أن تعرضنا اليه تحت عنوان مشروعها.

4 ــ مصدر عيوب التطبيق ــ محدودية الثقافة القانونية لدى المواطن
 ــ تعثر الادارة العاملة وثقل الاجراءات. هل هناك تغيير في فلسفة التشريع ؟

ان الوضع الذي يعيشه الرسم العقاري الآن وضع متدهور في أغلب الأحيان، نظرا لكونه لايمكس الحالة الواقعية للعقار الذي يعنيه. فالرسم العقاري في واد، وواقع العقار في واد. فينها يثبت الرسم العقاري أن العقار المخصص له باسم فلان نجد هذا العقار في الواقع بيد شخص آخر لا تربطه بالمالك الاصلي أية مبلة.

وبتيم هذا التباين والخلاف نجد أن من انتقلت اليه الملكية لم يقم في أول الأمر بعملية الترسيم التي هي حسب التشريع الذي اقتضى القانون الجديد مواصلة العمل به في الفترة الانتقالية بلاشهار الحق إزاء الغير، أي في مفهوم النياس عملية اختيارية، لكتبا في الواقع وفي مفهوم السياسة العقارية اجبارية لبقاء الرسم العقاري سليما صالحا للتعامل في كل وقت وحين.

فنتج عن هذا الاختيار عدم شعور المواطن المتعامل مع الرسم العقاري بالمسؤولية طالما هو يتصرف في العقار ويجد من يقبل تلقيه منه بمجرد التعاقد العادي. وقد نشأ عن هذا الوضع أن أصبحت ادارة الملكية العقارية تعد على أقل تقدير نحو 160.000 وسم مجمد من بين مجموع ما تحتوي حليه لحد تاريخ صدور القانون الجديد من الرسوم التي يبلغ عددها نوح 320.000 وسم وهو وقم في ازدياد على مر الأيام ان لم تقم المسارعة بتدارك الحالة.

وقد اختلفت الآراء حول أسباب العيوب التي ظهرت في التطبيق، ويطبيعة الحال سوف لا يقف هذا الاختلاف عند حد طالما هناك فكر وحرية في التفكير، تنبض بالحياة وتسعى لما فيه خير ولما فيه اصلاح يعم به النفع ويزول به الضرر. والاصلاح معلمح كل الناس يرغبون فيه، وغاية كل الانظار ترنو اليه. وقد أجمعت الآراء على وجوب اجرائه لرفع التجميد. لكن ما هو هذا الاصلاح؟ أيكفي سلوك سبيل توعية المواطن وتركيز ثقافته القانونية ودعوة الادارة الى اصلاح نفسها بنفسها والتخفيف من الاجراءات، أم لا بد من اتخاذ عمل ما للاعانة على هذه التوعية والمساعدة على ذلك الاصلاح والتخفيف من تلك الاجراءات؟

ان الوضع الراهن هو وليد عقود من السنين تراكمت فيه الأعطاء وعم فيه الأهمال والتسيب، وترك فيه للمتعامل مع الرسم العقاري مطلق الحرية في التعمرف، فبالغ في استعمال هذه الحرية وأهمل فيه الواجب فوقع الرسم العقاري ضحية هذا السلوك. ولهذا أصبح لا مناص من تدخل المشرع.

وهذا التدخول لا يعني اطلاقا تغيير فلسفة التشريع القائم تغييرا جذريا — كما قد يتبادر الى اللهن — بل يعني تدعيم هذا التشريع بترشيد الانتفاع بمزاياه عن طريق فرض بعض الواجبات التي تحد من الافراط في الحرية وتنير سبيل المتعاقد الى أهمية الترسيم، لعدم اهماله والتغريط فيه، وللحرص على تحقيقه فيصبح المتعامل مع الرسم العقاري أكثر الناس حرصا على سلامته، وأكثر الناس تعاونا مع الدولة في تنفيذ سياستها العقارية.

فاذا علم المتعاملون مع الرسم العقاري وتيقنوا من علمهم أن المملك الحقيقي لا يتم في الواقع الا باتمام عملية الترسيم، حصل الاداراك وتم الوعي بأن المشتري لا يعتبر مشتريا والبائع لا يعتبر نفسه قد باع الا اذا تم الترسيم.

فلا الأول بدافع للشمن ولا الأخير بقابض له الا اذا تم الترسيم، وهو العملية التي لا يستقيم وضع الرسم العقاري الا بها في عرف النظام القائم عليه. وهو غاية في الوضوح وغاية في الشفافية. فعلى من أواد التعامل مع الرسم العقاري أن يدرك ذلك قبل الاقدام على اتمام أية عملية بشأنه. وما الذي يمنعه من سلوك هذا المسلك ؟

فالتعامل بالبيع في أمور أخرى غير العقارات المسجلة أو في المقولات يتطلب — قبل كل شيء — ثبوت ملكية الشيء المبيع، ووضوح ذلك في ذهن البائع والمشتري عند التعاقد، احترازا من الغلط مثلا أو الغرر، كما يتطلب أن يكون المعقود عليه — كما جاء في الفقه الاسلامي — مقدورالتسليم ومعلوما علما يمنع من المنازعة، منفى الجهالة غير مفشوش. فلا يبيع البائع شيئا معجوز التسليم أو لا تتوفر فيه الأسباب المقصودة من البيع فيفسد هذا البيع.

فاشتراط الترسيم لانتقال الملكية هو اضافة لاشتراط الاشهاد والكتابة الواردين سواء في أحكام الفقه الاسلامي أو في مجلة الالتزامات والعقود أو في مجلة الأحوال الشخصية ومجلة الحقوق العينية.

فالقصد منه ... كما وضحنا ... تعزيز الضمان العادي لسلامة العملية بضمان قانوني يجعل أن هذه العملية لا تعتبر واقعة ومتكونة اذا لم تحقق الفاية المزدوجة منها، وهي التوفيق بين مصلحة المتعاقدين الشخصية والمصلحة العامة المتصودة من سلامة مسك السجل العقاري. فالفاية نبيلة، ولها أساس عريق في المشروعية، ومن شأنها القضاء على الفموض والغرر والانتهازية مصدر النزاع والضرر ...

## 5 ــ مدى ملاءمة التشريع الجديد للفقه الإنسارهي، وهل فيه حد من حرية التعاقد ؟

من الثابت المستقر أن العقار المسجل ليس مالا متحروا يمكن التعامل بشأنه بمطلق الحرية. فهو مقيد بصحيفة عينية من ضمن ورقات سبحل عام تمسكه ادارة الملكية العقارية. فهو ملك مقيد يخضع لنظام خاص وولاية خاصة. وهو — ان صح التعبير سد في حكم المولى عليه. وذلك لغايات أصبحت معلومة منها بقاء العقار عاملان من عوامل حسن الاستيار المفضى للى الازدهار، وأيضا وسيلة تستخدمها الدولة لاستخلاص الجهاية. فالرسم العقاري مورد من موارد الدجاية. وهذا وضع ليس بجديد بل هو نظام كان تصوّره واستعمله مع شيء من الاختلاف، الفراحة بعسر لما أحدارا الترح وطرق الري على ضفاف الديل

وأحكموا استفلالها. وكذلك حموراني منذ ثلاثة آلاف من السنين أو تزيد، واستخدمه أيضا حسان بن النعمان بالقيروان عندما أحصى الأراضي الحصبة وجعل منها موردا للدخل والجباية. فهو إذن نوع من الولاية مفروض عليها من طرف ولي الأمر على البلاد.

فلا عجب اذا رأيت ولي الأمر يتخذ الاحياطات الضرورية لتأمين الدخل المتنظر من تلك الأراضي.

فالناس أحرار في التعاقد والتعامل بتلك العقارات وفي نفس الوقت مطلوب منهم أن يقرأوا حسابا للدولة ويفرضوا لها حقها في دفع ما عليهم من الحراج.

وكل نظام له في أي عهد طريقة خاصة لاستخلاص أموال الجباية: هذا بالاضافة الى موارد الزكاة التي هي من أركان الاسلام والتي لها مصارفها الحاصة. فأمر اخراجها موكول الى الافواد المؤمنين وأحيانا تحت مراقبة النظم القائمة، علما وأنها من الفروض الدينية ومن علاهم التصديق والايمان، والعمل بأحكام الشريعة الاسلامية.

ولما كانت ادارة الاموال من المصالح المرسلة بقي الناس أحرارا في تعاملهم كيف شاؤوا، ومتى شاؤوا واقتضت أحكام الفقه الاسلامي أن يتم التعاقد بمجرد التقاء الارادتين والاتفاق في البيم مثلا على الثمن والمثمن وسائر شروط العقد، وذلك مع الاشهاد أحيانا والكتابة أحيانا أخرى، أو معها معا.

«يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل».

«وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد».

فأصل التعاقد مازال على ما هو عليه، لكن بما أن تسليم العين المبيعة يحمل بين طياته خمم إبرام المقد، إذ البائع توصل بالثمن والمشتري حاز مشتراه، فهل يعد دفع الثمن وحوز العين كافيين لبراءة الذمة واعتبار العملية مستوفية لشرائطها القانونية.

فهل بحمل على المشتري \_ بعد انعقاد البيع \_ واجب ترسيمه لكي يصبح هذا المبيع \_ وقت عرضه للبيع مرة ثانية من قبل المشتري وقد أصبح باثما \_ صالحا للتعامل ؟

فهل يستطيع هذا المشتري أن يعتبر نفسه مالكا للمقار المسجل اذا لم يكن هذا العقار ـــ طال الزمن أو قصر ــ مقيدا باسمه بالسجل وقت التعامل بالبيع الموالي ؟

فاذا لم يكن العقار مرسما بالسجل باسمه وكان ماسكا لحجة أخرى تنسب العقار البه، فمعنى هذا أنه فضل وثيقة على أخرى أي فضل الرثيقة التي بيده على المؤيقة التي تدير شرون العقار. فالأولى توافق مييله وهواه وتكرس حربته المللقة، والثانية مناكل إشارة إلى ما كان يجب أن تتضمنه من بيانات ومعلومات فأصبحت هناك ازدواجية مخلة بالنظام. وقد تتضاعف هذه الازدواجية وتكرر الى ما لا نهاية له. وقد حصل ذلك بالفعل وهو ما يشكو منه نظام السجل العقاري، وما يهدف هذا القانون الى وضع حد له.

فتفضيل وثيقة رحمية على وثيقة رحمية أخرى تتملّق بنفس الشيء، لا مبرر له في حق السجل العقاري، بل فيه اعتداء على مواصفات العقار التي بها يعرف وعليها الاعتهاد، واعتداء كذلك على أخلاقية التعامل وغش أيضا تحرمه الشريعة الأسلامية وتعتبر التعاقد المنبني عليه منفسخا، لا به يعمل ولا عليه يعول.

فمن تمسَّك بحرية التعاقد لا يعفيه تمسكه من القيام بالواجب المحمول عليه. فالاسلام ينفي الجهالة ويشجب الغموض ويريد الوضوح.

لكن ألا يعتبر من باب الجهالة المنافية للعقد عدم تحكين المشتري من كامل المعليات (من كامل الشروط المؤدية الى حسن التملك والتصرف ؟ فاذا رأى الطرفان أن يتجاهلا وضعية الرسم الحقيقية بعنوان حرية التصرف في المعاملة، فان ذلك يضر من حيث لا يشعران بطرف ثالث وهو الدولة القائمة على حسن مسك السجل الذي يتعي اليه هذا العقار، والقائمة على حفظ النظام وتنسيق السياسة الضامنة لحسن العلاقات المدنية بين الاطراف بالطبع، وفي ذلك أمن وسلام.

فاقتضاء نص القانون اعتبار التعاقد غير متكون ألي غير موجود وغير ناقل للملكية ممن نفسه إلا بالترسيم إنما توخاها القانون لحمل المتعاقدين على أداء الواجب والسهر حتى النهاية على تنفيذه. فاذا لم يقع لأمر ما تحقيق هذا الترسم بعد السعى اليه والاجتهاد فيه، لا تتكون المعاملة من الأساس ولا تحدث أثرها القانوني المتنظر منها، بالنسبة للحق الميني وائما تحافظ للمتعاقدين على التراماتهما الشخصية. فلا يصح للمحيل الاستثنار بالثمن حتى لا يكون ذلك منه الراء بدون سبب، ولا يحرم المحال له من استرجاع ماله حتى لا تكون خسارته مضاعفة تنيجة لفشل العملية الاهملية.

وواضح أن المقصد من الجزاء العمارم الذي رتبه القانون على عدم الترسيم انما جاء مراعاة للمصالح المرسلة، وقد أخذت به التشاريع في القانون المقارن بما في ذلك بعض البلدان الاسلامية التي لا يمكن اتهامها بأن تشريعها المدني على الأقل يخالف أحكام الفقه الاسلامي مثل مصر والاردن والعراق والمملكة المغربية.

فعلى المتعاملين مع الرسم العقاري الاستعداد للتشريع الحاص قبل الاقدام على التعاقد، أي يجب أن يكون كل واحد من الطرفين واعيا بما له وما عليه، مقدوا لحدوده وامكانياته، ومراعيا لمصلحته من جهة، ومصلحة العقار من جهة أخرى، والمصلحة الوطنية من جهة ثالثة.

#### ق ـــ الحشية من التأثير العكسي باستفحال الجمود وبروز ظاهرة التعاقد الشفوي

ان ظاهرة التماقد الشفوي مع تخويل التصرف هي موجودة حتى في ظل أي تشريع، ومن دوافعها التهرب من الأداء الجبائي ومن تحمل آثار الشفعة، والابقاء على وضعيات موروثة غامضة لكن في بقائها مصلحة عاجلة لمن اختار العيش في ظل هذا الشموض.

ولا يمكن للناظر المتبصر أن يرى في أحكام القانون الجديد حدا من ارادة الطرفين من شأنه أن يفضي الى تجاوز نص القانون، لأن الحرية لها حدود، فاذا تجاوزتها كانت الفوضى. وقد أصبح معلوما لدى القاصي والداني أن الوضعية التي وصلت الها المقارات المسجلة وضعية بانت في كثير من الأحيان متدهورة لا تعالق. وذلك لأسباب منها اللامبالاة والميل الى السهولة المفرطة والجري وراء النفع العاجل بي يحق وبدون حق وعدم أخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار ب وكاق المنازعات التي أصبحت تنال من مصداقية الرسوم العقارية والعقارات المنضوية تحت لوائها، بحيث أصبح الرسم العقاري ب كا قلنا في واد والعقار في واد

آخر. فالقانون الجديد برمي الى ادخال شيء من التنظيم لحسن الادارة وتمقيق حسن التعامل. فهل يعد هذا التنظيم حدا من الحرية بالمعنى الذي لا يجوز، والذي يمس من تمارسة الحق المشروع؟

لا نظن ذلك لأن ما توخاه القانون الجديد اتما هو أمر وسط. فلا افراط ولا تفريط، والتمسك بأوسط الامور فضيلة. فالمواطن حر في التعاقد لكن بشرط الامتجابة لتطلبات العقار المتعاقد عليه، تلك المتطلبات التي يعلمها مسبقا، ومن واجبه أخذها بعين الاعتبار قبل ايرام العقد.

على أن التعاقد في العقارات عموما وفي العقارات المسجلة خصوصا يستوجب الكتب، فهل يعد هذا حدا من الحرية؟ وهل يعد حدا من الحرية اشتراط الحجة الرحمية في بعض العقود، مثل الحية والوصية، فما ضر لو خطوتا خطوة أخرى بالنسبة للعقارات المسجلة وأخضعناها لشرط الترسيم، حفظا لكيان الرسم العقاري، وحماية لحقوق المتعاملين معه، وبالتالي صونا لجزء هام من مصدر ثروتنا الوطنية ؟

### 7 ــ الاستعمال والاستغلال والانتفاع

بالرغم من أن القانون الجديد أقر الاصطلاح القديم والتعبير بكلمة الانتفاع، تفضيلا لها على ما اقترحه أصل المشروع من التعبير بكلمتي الاستعمال والاستغلال نرى من المفيد الوقوف قليلا عند هذه المسألة وتقديم بحث موجز بشأنها لكنه موف بالغرض لعله يصلح مرجعا في يوم ما.

إن كلمة الانتفاع وردت بمجلة الحقوق العينية بمعنين أحدهما يقصد به الاستفادة كما في الفصلين 373-378 ويقابله بالفرنسية Jouissance والثاني بمعنى الاستعمال المقتون بالاستفادة من الغلة دون التصرف بالتفويت كما بالفصل 12 والفصول من 142 الى 164 وهو ما يقابله بالفرنسية Justiruit.

والأصل في كلمة الاستعمال بمناها القانوني هو الحق في استعمال الشيء والاستفادة من غلته في حدود الاحتياج الشخصي والعائلي، ويقابله بالفرنسية «Usage».

ونظرا لكون كلمة الانتفاع تنصرف باللهن في أغلب الاحيان الى الحق المعروف بحق الانتفاع والذي محصصت له عجلة الحقوق العينية كامل الباب الأول من العنوان الثالث فقد رأى المشروع تطوير اختيار الألفاظ والتعبير بكلمة الاستعلال للدلالة الاستعمال مع اخراجها من مفهومها الضيق، واردافها بكلمة الاستغلال للدلالة على أن تمارسة العمل المنتج بالمقار لا تقتصر فقط على الإيفاء بحاجيات العامل الشخصية والعائلية بل تتعداه الى الاستغلال والاستغار لتوفير الرئم المشروع للشخص والاستعمال والاستغلال. فمن بذل جهده وأنفق ماله لاستعمال العقار الذي يملكه ملكية ثابتة لاشك فيها واستخراج خيراته، حرى بأن يلقى الحماية السريعة والناجعة من لدن القضاء.

ولهذا فان المشروع لا يقصد من الاستعمال والاستفلال الا وضع الأمور في نصابها الصحيح وتعلوير استخدام المصطلحات القانونية حسب مفاهيمها المعاصة.

# علاذا تحولت اختصاصات رئيس المحكمة العقارية الى رئيس المحكمة الإجدائية ؟

يتعلق الفصل 315 من مجلة الحقوق العينية بمواجهة الصعوبات التي قد تطرأ وتحول دون الترسيم، وذلك بقرارات وقنية مستمجلة لا تمس بالأصل. وهي صعوبات يمكن أن تحصل في جميع الاؤقات حتى وإن تعلق الأمر برسوم غير مهددة بالتجميد. وهذه المهمة كانت مناطة بعهدة رئيس المحكمة العقارية في التشريع السابق.

لكن تطبيقا لمبدإ اللامركزية وتقريبا للقضاء من المتقاضين رأى القانون الجديد بفصله 185 الجديد استاد هذه المهمة الى رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها العقار الذي يهمه تذليل الصعوبة. فالحماكم الابتدائية مبثوثة في 23 جهة بينا رئيس المحكمة العقارية واحد. واذا وقع التوسع في تكليف نوابه في الفروع باختصاصاته المتصوص عليها بالفصل 315 القديم فان عدد هؤلام النواب لا يتعدى التسعة باعتبارهم يرأسون فروع سوسة والمنستير وصفاقس ومدنين وتفصة وقابس.

وقد رأى النص الجديد أن يقع الاستعداد من الآن لمواجهة ما قد يحصل من تفاقم في عدد المطالب من هذا النوع وتجنيد الطاقات لسرعة الفصل تحقيقا لسلامة السجل العقاري وضمانا لمصداقية وحدمة أيضا وبالخصوص للمواطن

على أن في هذا الاحتيار توجها ستقبليا قد يصلح سندا الامكانية اعادة النظر في طبيعة أحكام المحكمة العقارية للتسمة بعلم قبولها لأي وجه من أوجه الطعن.

و ـــ اسناد مهمة تحرير العقود الى ادارة الملكية العقارية ومدى تأثير
 ذلك على استقلالية الادارة ازاء الأطراف.

ان الحرية المطلقة الموجودة الآن في تحرير العقود المعدة للترسيم بالسجل العقاري أدت الى حصول اخلال لا حد لها تسببت في تعطيل ذلك الترسيم. وهي من الكافر بحيث يصعب ـــ ان لم نقل يستحيل ـــ تداركها جميعا.

ولهذا رأى القانون الجديد حصر مهمة التحرير في أجهزة معيّنة كي تسهل المراقبة، من جهة ، ويسهل الاصلاح، من جهة أخرى.

ولما كانت الماملات في الرسوم العقابية تحداج الى صيغ خاصة، وشكليات معينة، ولا تتحمل الغموض ... مهما قل ... ولا التأويل، وجب أن يتولى تحرير العقود فها من تنوسم فيه الكفاءة التي بفضلها يتحقق الغرض المطلوب.

وقد لوحظ في البلدان الآخذة بنظام التسجيل العقاري مثل الأردن والعراق، أن تحرير العقود يسند الى «دائرة التسجيل العقاري» دون غيرها، وهي جهاز قامم \_\_ كما في تونس \_\_ على مسك السجل العقاري.

فقد جاء في النظام الاردني مثلا «تجري معاملة بيع جميع الحقوق والمنافع في الأرض في دائرة تسجيل الأراض، بموجب عقد بيع لكل مشتر».

وفي النظام العراقي «تسجل المعاملة في سجلها الخاص اثر أكمال مراسيمها القانونية بموافقة رئيس دائرة السجل العقاري، ان كانت غير تابعة للافراد، وبعد اقرار المتعاقدين أمام الموظف انختص ان كانت من التصوفات الرضائية».

فنظام التسجيل العقاري يضمن حينئذ سلامة التحرير من العيوب، ويحقق الجدوى المنتظرة منه. أما الحرية التي تسود الآن تحرير العقود بتونس الى حد الافراط، فهى تسمح لأي كان بأن يحرر ما شاء من العقود، دون النفات الى الموجبات الشكلية الضرورية التي يقتضبها التعامل مع السجل العقاري. فيكفي الانفاق على الثمن والمثمن وبقية شروط العقد لتتم المعاملة بين الطرفين بدفع الثمن وتسلم المتعاقد عليه.

وفي تصور بعض محرري العقود بخط اليد مثلا ان التعبير عن هذا المفهوم ممكن، ولو كان في اطار معتل، وفي لفة بعيدة كل البعد عن الضبط الضامن للحقوق، الامر الذي لا يتحمله السجل العقاري ولا يستطيع الحضوع اليه.

فجاء النظام الذي اقترحه القانون الجديد نظاما وسطا. فأبقى على مبدأ حرية التحرير مع حصوها في صنف مرموق من رجال القانون وهم المحامون الذين يحسنون بطبيعة الحال تحرير الحجج غير الرسمية المعبر عنها في مصطلحنا التونسي بكتائب خطوط اليد، وأوكل الى عدول الاشهاد الذين هم بطبيعتهم مأمورون معموميون القيام بالتحرير في المادة التي تهمنا الآن، وأضاف لى الصنفين الملكوبين ادارة الملكية المقاية للقيام بنفس مهمة التحرير وبعبارة أدق اسناد هذا التحرير الى فريق من أعوان الادارة دون غيرهم على أن يضبط نظامهم الاساسي بمقتضى أمر ضمانا للحياد والاستقلالية وتفريقا بين وظيفة الترسيم التي هي من اختصاص حافظ الملكية العقارية كرئيس لهذه الادارة ووظيفة التحرير التي هي من اختصاص حافظ الملكية العقارية

على أن اسناد التحرير الى هذه المؤسسة لم يكن اختصاصا مطلقا ـــ كما هو الأمر في القانون المقارن ــ وائما هو اختصاص مسند اليها بالمعية، وهو حل اختاره القانون الجديد كما سيقت الاشارة اليه.

فيصبح التحرير على هذا الاعتبار امكانية لا تحرم الاداوة من تقديم خدماتها المفيدة للمواطن، ولاتحرم كذلك هذا المواطن من الالتجاء اليها عند الضرورة. ولنقل أنها سوف تكون المدرسة التي تعلم وترشد، ما دامت هي الساهرة بالدرجة الأولى على مصير العقود المعدة للترسيم وعلى حسن مسك السجل العقاري.

وسوف يبقى الالتجاء الى عدول الاشهاد أو الى المحامين هو المسلك الرئيسي والاتجاه الانسب لتحرير العقود في مادة العقارات المسجلة. على أن المسؤولية التي حملها الفصل 377 ثالثا على الحرر الخل بأحكامه هي مسؤولية شخصية تحمل على عدول الاشهاد وعلى المحامين المباشرين للتحرير، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تحمل على كاهل حافظ الملكية المقابية بوصفه المسؤول الأول عن أعوانه كما تحمل على الحريين بصفتهم الشخصية على نحو ما الخصاه الفصل 404 من مجلة الحقوق العينة، ولا تدخل في عموم المسؤولية التي تتحملها الملولة عنه بالنسبة. للأعمال المنصوص عليها بالفصلين 402 من نفس الجملة.

وبهذه المناسبة نشير الى أن الفصل 377 ثالثا تضمن حلا لمسألة ربما تخامر الذهن وهي طريقة تأجير المحررين، وهم موظفون، وكيفيّة استخلاص المعاليم فنص صراحة على أن التحرير يخضع الى المعاليم المطبقة بالنسبة لعدول الاشهاد.

### 10 ــ لماذا اقتصر القانون على تناول أحكام الهبة دون الوصية ؟

في انتظار مراجعة كامل أحكام مجلة الحقوق العينية اقتصر الننقيح الجديد على أهم المسائل التي يمكن المبادوة فيها بسن التشريع الكفيل بالمساعدة على وقع الجمود من جهة، ووضع منهجية لتحقيق الترسيم الحيني والمتواصل ليقوم السجل العقاري بوظيفته المنوطة به، من جهة أخرى.

وعلى هذا الاعتبار لم يتناول الا المعاملات الجارية بكثرة فيما بين الاحياء والتي منها الهبة، حيث يتوقف تنفيذها على قبولها وحوز موضوعها من طرف الموهوب له، فيكون من المتمين أن يواصل هذا الاعير اتمام الاجراءات الحاصة بالعقارات المسجلة انسجاما مع روح التشريع الذي تضمنه النص الجديد.

على أن هذا النص لم يهمل الوصية بل تعرض اليها في الفصل 373 على نحو يحافظ به على العاطفة الانسانية والشعور المدعم لحسن الروابط العائلية، إذ أن الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت، فريما كان من غير المناسب مطالبة الموصي باتمام عملية الترسم في قائم حياته لأنه بامكانه الرجوع في الوصية حسها أباح له ذلك الفصل 177 من مجلة الأحوال الشخصية. على أن الوصية مرتبطة في الواقع ارتباطا وثيقا بالوفاة وبالمواث. فهي ليست كالهبة التي تشترك معها من الموقع عنها عمليات النقل فيما بين حيث كونها عملا تبرعيا، لكن تفترق عنها للالتحاق بعمليات النقل فيما بين الاحياء كالبيع حيث أن التسليم فيها من أركان اتمامها.

ولهذا اختار القانون الجديد أن يتعرض لموضوع الوصية مع موضوع الأرث في الفصل 373 من مجلة الحقوق العينية المشار اليها، دون حاجة الى ادخال أي تنقيح آخر على مجلة الأحوال الشخصية الحساسة، لا فيما يخص الوصية ولا فيما يخص الميراث، مقتصرا على البقاء في نطاق مجلة الحقوق العينية كلما تعلق الأمر بحقوق عينية تخضع للترسيم، والغانة واحدة.

### 11 - الجديد في الفصل 377 (جديد) من مجلة الحقوق العينية ؟

أدخل هذا النص في الاعتبار الشخص العلبيمي وما يتميّن ذكره بالمسكوك للترسيم كما تعرض صراحة للشخص الاعتباري مع التفريق ما يتعيّن ذكره من البيانات بالنسبة للشركات وبالنسبة للجمعيات.

وتطرّق النص أيضا ولأول مرة الى أن المثال الهندسي، الذي كان يختص باعداده ديوان قيس الأراضي ورسم الحرائط أصبح بالامكان اعداده من طرف مهندس مصادق عليه طبقا للصيغ القانونية المعمول بها.

وقد اختار المشرع هذا التعبير لترك المجال فسيحا أمام الطرق القانونية للانتداب والتعبين، حتى لا نبقى في دوامة الحلقة المفرغة المتسمة بالضيق والتي مصدرها الالتجاء دائما للديوان كي يشرف على هذا التعبين وعلى من يرتضيه من المهندمين الذين يجبد في تقدير كفاءتهم حسب مقايسه ومواصفاته.

والجدير بالملاحظة أن عافظة النص على التمير بالصك أثارت تساؤلا وتسببت في تقديم اقتراح بالالغاء والتمويض على أساس أن استعماله أصبح مستبعدا في التشريعات الهيئة زيادة على ما يثيره من لبس مع الصك بدون وصيد.

وتحسبا لما قد يثار في المستقبل من اعتراضات على استعمال هذه الكلمة 
نلكر أن لفظة الصك والصكوك وردت في عدة فصول من مجلة الحقوق العينية 
منها هذا الفصل 377 (جديد) والفصلان 377-378 الجديدان المشمولان أيضا في 
قانون التنقيح الحالي. وقد استعملت المجلة هذا المصطلع للتعبير عن العمل 
القانوفي المقابل للفظة ACTE بالفرنسية أو للاشاوة الى عقود مختلفة ضبطها 
الفصل 356 من المجلة، ومنها الوعود بالبيع وعقود المغارسة.

على أن هذا المصطلح مستعمل أيضا في اللغة العربية المتداولة بالأمم المتحدة حيث عبر به عن النصوص المؤلفة للاتفاقيات والاعلانات والنخبة من التوصيات المعتمدة. وهكذا عبر بصك دولي عن كل اعلان أو عهد أو اتفاقية أو بروتوكول، وبعبارة أخرى عن كل عمل قانوني قامت به الأم المتحدة.

ولهذا فاللفظ ماؤال مستعملا بالمفهوم الوواد بالقانون الجديد واذا ما دل على الشيك بدون رصيد قان بعض النصوص القانونية مثل المجلة التجارية قد تحاشت استعماله مساهمة منها في رفع الالتباس.

والأمر — على كل حال — يتعلق بتعلق اللغة. ومفهوم اللغظ في اطارها يتطور حسب موقعه من الجملة أو حسب الاستعمال. والاختيار الذي أقره القانون الجديد اختيار يتجاوب مع الوضع الراهن ويتأشى مع ما كرست مجلة الحقوق العينية استعماله. على أن هذا الوضع لا يمنع من اختيار تعبير آخر في المستقبل يرفع كل التباس. وربما اهتدت اللجنة المكلفة بمراجعة مجلة الحقوق العينية الى تعبير آخر فتفضل مثلا استعمال عمل قانولي أو تصرف قانولي على غيرهما من التعابير الموفية بالقصد والمحققة المغرض.

ب ـــ القانون عدد 47 لسنة 1992 المتعلق بتنقيح واتمام الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود.

اقتصر هذا القانون المشتمل على فصلين على اضافة حكم بآخر الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود يقضي بوجوب مراعاة الاحكام الحاصة بالمقارات المسجلة اذا كان البيع يتعلق برسم عقاري، كما اقتضى في نفس الوقت ادخال تحوير بسيط لكنه هام على صياغب ألفصل وهذا التحوير يقضي بالتنصيص صراحة على أن الكتب المبت للمعاملة يجب أن يكون مسجلا بالقباضة المالية للاحتجاج به على الغير من جهة، شأنه شأن عموم الكتائب، والامكانية ترسيمه بالسجل العقاري إذا تعلق بعقار مسجلة بعنى أن الفصل 581 له أحكام مشتركة تخضع له المجمع الكتائب سواء تعلقت بعقارات مسجلة أو غير مسجلة، وحكم خاص تنفرد به المقارات المسجلة.

واقتضى هذا القانون نفس ما اقتضاه القانون المتقلم أي ارجاء دخوله حيز التنفيذ الى ما بعد مضي ثلاث منوات من تاريخ صدوره.  ج ـ القانون عدد 48 لسنة 1992 المعلق بتنقيح الفصل 204 من مجلة الأحوال الشخصية.

اقتصر هذا القانون، المشتمل على فصلين مثل سابقه، على إضافة حكم جديد الى الفصل 204 من مجلة الأحوال الشخصية يقضي بأن الحقوق العينية المترتبة عن الهبة، بالنسبة للمقارات المسجلة لا تتكون الا بترسيمها بالسجل المقاري علما وأن هذا الحكم سوف لا يدخل حيز التعليق الا بعد ثلاث سنوات من صدور القانون للاسباب التي سبق شرحها.

### ثانيا : لجنة مراجعة نصوص التحكيم

بعد عمل متواصل دام ثلاث سنوات قدمت هذه اللجنة مشروع قانون لمجلّة التحكيم وهو إلى حد كتابة هذه الأسطر معروض على مجلس النواب.

والجدير بالملاحظة قبل الحديث في صلب موضوع التحكيم أن هذا المشروع يعد من كبريات المسائل التي اهتم بها العهد الجديد وبعبارة أدق من الاصلاحات التي اعتنى بها بوجه خاص سيادة رئيس الجمهورية وراهن على تسديد النقص وملء الفراغ في التشريع بالنسبة لميدان التحكيم. ويرز ذلك في خطابين منهجين ألقاهما في مناسبتين هامتين من مناسبات ترؤسه المجلس الأعلى للقضاء، حيث قال في الأولى :

«لقد اهتممنا من ناحية أخرى بإعداد قانون للتحكيم وأمرنا بتأهيل نخية من الكفاءات العالية في هذا الميدان... لحل المشاكل التي تحصل بين المستثمرين والمقاولين الأجانب ومعاقديهم من التونسيين».

#### وقال في الثانية :

«وإلى جانب حرصنا على مزيد دعم القضاء، عملنا على تشجيع التحكيم الاختياري بمفهومه الحديث، وهو بعتمد أساسا على استعداد الأطراف للتنازل مسبقا عن ممارسة الحقوق التي تكفلها لهم الاجراءات القانونية المسطرة للوصول إلى الفصل السريع. وقد أخذ هذا التحكيم أبعادا في جميع المستويات تتيجة التقدّم الذي وصل إليه العالم. وأصبح الطريقة المثل لفصل النزاعات خاصّة منها الناتجة عن المعاملات الملولية اقتصادية كانت أو تجارية أو مالية، وهو ما يدعو إلى إدخال شيء من المرفة على الصبغة الإلزامية لأحكام القانون العام الداخلي في النطاق الدولي.

ولتحقيق هذه الغاية تم إعداد مشروع قانون في التحكيم الداخلي والدولي. ومن البديهي أن القضاء يبقى الضامن لاحترام حقوق المتقاضين. وبكل ذلك نأمل أن تناقل تونس لتكون مركزا للتحكيم على الصعيد المغاربي والدولي».

على أنّه لا بدّ من الاشارة إلى أن مشروع القانون يتعلّق بالتحكيم الاختياري الذي شاع أمره في الأوساط الاقتصاديّة وأخذ صيته أبعادا مرموقة على المستوى الدولي. ومعنى ذلك أن هناك تحكيما جبيها يوجد على الساحة كما يقال في اللغة الصحافية.

### أ ـ التحكيم الحبري:

يمكن لنا أن نذكر من ميادين تطبيق هذا التحكيم على سبيل المثال المسائل التي وردت فيها نصوص خاصة كالتي اهتمت بامتيازات المرافق العامة، وبرايات الاختراع، وبمراقبة صناعة الحلي، وبالبحث عن المواد المعدنية واستغلالها، وبحماية انتاج زبت الزيتون، وبالتجارة البحرية، وبالأراضي الاشتراكية وبالتشريع المتعلق بالشغل.

وإننا نكون مقصرين لو أصلنا الاشارة ولو بإيجاز إلى تلك النصوص ومتعلقاتها، علما وأنها تبدو عفية في مطاوي تشريعنا التونسي على غير أهل الاختصاص، ولذلك فضلنا ــ تعميما للفائدة ـــ أن ننفض الفبار عنها ونعددها فيما يلي حسب تاريخ صدورها :

1 - جاء بالأمر المؤرخ في 19 مارس 1936 أن الدولة والبلديات يجوز لها
 الالتجاء إلى التحكيم لتسوية الصموبات التي يمكن أن تنشأ عن تفسير أو تنفيذ
 الاتفاقيات المتعلقة بامتيازات المرافق العائمة.

 2 - اقتضى الأمر المؤرّخ في 1 مارس 1940 بفصله 7 أن المنحة الواجب إسنادها الصاحب اختراع تقرّر منعة، يتم ضبطها بالتراضي، وفي صورة الحلاف بواسطة ثلاثة محكمين تعين أحدهم الادارة التي قررت المنح، ويعين ثانيهم المخترع، ويعين الثالث المحكمان. وفي صورة الخلاف يتولّى التعيين رئيس المحكمة الابتدائية. ولا يمكن الطعن في حكم المحكمين إلّا بالتعقيب من أجل عيب في الشكل.

3 ــ أورد الأمر للمؤرّخ في 25 جوان 1942 بفصله 32 أنّه في صورة خلاف تقني يتعلّق بصناعة البلاتين والذهب والفضة، يوفع الأمر أمام لجنة تحكيم يعين تركيتها قوار من الكاتب العام للحكومة.

 4 اقتضى الأمر المؤرّخ في 13 ديسمبر 1948 بفصله 11 أن الاتفاقيات المبومة في ميدان بحث واستغلال المواد المعدنية، يتم فصل النزاعات المتعلّقة بتفسيرها أو تنفيذها بواسطة التحكيم.

5 أحدث الأمر المؤرخ في 18 ديسمبر 1954 لجان تحكيم لفصل النزاعات في مادة التشريع المتعلق بحماية زيت الزيتون، على أن تكون لها صفة المحكمين المصالحين وتنفذ أحكامها بإذن من رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مقر الطالب.

6 — جاء بمجلة النجارة البحرية التونسية الصادر بها القانون عدد 13 لسنة 1962 المؤرخ في 24 أوت 1962 أن كل خلاف في مادة التجارة البحرية يجب عرضه مبدئيًا على محكمة قضائية غنصة لكن النص ـــ لما حجر صراحة الشرط التحكيمي فقط ـــ يكون بسكوته عن الاتفاق على التحكيم قد أجاز ـــ بطريق الاستتاج وتحت قيود مشددة ـــ الإلتجاء إلى هذا التحكيم.

7 أسند الأمر عدد 327 لسنة 1965 المؤرخ في 1965/7/2 بفصله 5 إلى مجلس الوصاية الجهوي صلاحية تسوية الحلاقات المتعلّقة بمدود وماهية الأراضي الإشتراكية عن طريق التحكيم. وقرار هذا المجلس حاسم في الموضوع ولا يفتقر إلى مصادقة وزير الفلاحة عليه ليصبح نافذا.

8 - نص القانون عدد 27 - لسنة 1966 المؤرّخ في 30 أفريل 1966 والمتعلق بإدراج بجلةالشغل على الاجراءات الواجب اتباعها في مادة التحكيم لفصل النزاعات الشغلية. فتارة يسند التحكيم إلى عكم واحد، وأخرى إلى اجنة متركّبة من ثلاثة محكمين، يعين الأطراف اثنين منهم، ويعين الثالث زميلاه أو، في صورة الحلاف، وزير الشؤون الاجتاعية.

وبجوز تعين محكم وحيد من قبل الوزير الأول في صورة خشية الحاق ضرر بالمصلحة الوطنية من القيام بإضراب أو صد عملة عن عملهم.

والجدير بالملاحظة أن التحكيم الجبري الذي أوردناه ضمن هذا العنوان يخضع في إجراءاته تارة إلى القواعد المتميزة المعينة بالنصوص الحاصة، كل على حدة، وأخرى إلى الأحكام العامّة الواردة بجلّة المرافعات المدنية والتجارية، تلك الأحكام التي سنفيض القول بشأنها فيما يلى من البحث.

### ب \_ التحكيم الاختياري:

من مشتقات الفعل الثلاثي المجرد «حكم» الكلمات التالية: الهاكمة والتحكيم والتحكّم. ولكل منها مفهوم اشتهرت به.

فمفهوم المحاكمة هو التقاضي أمام هيئة رسمية منتصبة للقضاء طبق القانون بحكم ما لها من ولاية عامة مستمدّة من ولي الأمر.

ومفهوم التحكيم هو التفويض من قبل الأطراف لمن يسلك إجراءات مضبوطة قصد فصل نزاع معين بحكم ما له من ولاية خاصة مستمدة من اتفاقهم. ومفهوم التحكّم هو الاستبداد بالرأي والتصنف فيه.

وهكذا جاء التحكم وسطا بين القضاء الرسمي الذي تشرف عليه الدولة والخاضع لإجراءات قانون الحق العام والتحكم الذي مناطه الهوى والتشهي، والذي لا يخضع الآية قاعدة منطقية أو قانونية.

وهو في الأصل عادة ما يكون موكولا إلى شخص مادي غير متقلد -رسمية في القضاء العدلي أو الاداري، وإنّما له كفاءة وخية وتخصص، ويتحلّى نفس الوقت بالاستقلالية والتجرّد والنزاهة، ويعينه أطراف النزاع بأنفسهم او بواسطة على وجه الحصوص لفصل نزاعهم حسب القواعد التي يختارون تطبيقها. وفي ضمن هذا التعيين الالتزام مسبّقا بالحضوع لحكمه والاذعان إليه بتنفيذه.

وقد أصبح الالتجاء إلى التحكيم الطريقة الفضل لفصل النزاعات ــ خاصة في الميدان التجاري ــ في أخصر وقت مع سلوك أخصر طريق تجبا لطول النشر الذي يصل إلى حد الملل والذي أظهره في التعليق الالتجاء إلى

القضاء الرسمي. ويتمتّع التحكيم في الواقع بمزية توسم الحير فيه وسمعة حسن الرضا به، والاطمئنان إليه. ويعتمد أساسا على استعداد الأطراف للتنازل مسبّقا عن ممارسة الحقوق التي تكفلها لهم الاجراءات القانونية المسطّرة، والتضحية ببعض المصالح للوصول إلى الفصل السريع تقديما للأهم على المهم.

وقد أخذ على مدى السنين القريبة الماضية ... كما صبقت الاشارة إليه ... أبعادا في جميع المستويات سواء في النطاق الحكي أو في النطاق الدولي، وذلك نتيجة للتقدّم المدهش الذي وصل إليه العالم في جميع الميادين وعلى صعيد جميع المستويات.

والتحكم بحمل بين طياته ... من وجهة نظر معينة ... إقصاء الأطراف المتكمين إليه عن حضيق قانونهم الطبيعي وإيمادهم عن التقاضي أمام المرسسات القضائيّة القائمة على حماية ذلك القانون وتنفيذه.

ونحسبا لذلك حدد القانون نطاق الالتجاء إليه وأخرج من ميدان تطبيقه مسائل التي لا مسائل التي لا مسائل التي لا النظام العام والنزاعات المتعلقة بالجنسية والحالة الشخصية والمسائل التي لا يجوز الصلح فيها ونزاعات الدولة والجماعات العمومية المحلية ما لم تكن هذه النزعات سـ وهو احتراز أضافه مشروع المجلة الجديدة سـ ناتجة عن علاقات دولية اقتصادية كانت أو تجارية أو مالية، إيدانا بما ستحتوي عليه أحكام التحكم الدولي.

وهنا يكون من المناسب أن نستوقف القارىء الكريم عند مسألة جواز أو عدم جواز احتكام الدولة ومؤسساتها إلى التحكيم مستعرضين الأحكام المتعلقة بالموضوع في القانون الموضوعي مع محاولة استخراج ما يمكن استخراجه منه لتبويد لجوئها على الأقل إلى التحكيم الدولي، خاصة وأن إبرام الصفقات مع المرودين الأجانب لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى أصبح يفرض التنصيص على بنود تتعلق بالتحكيم.

فالفصل 260 من مجلّة المرافعات المدنية والتجارية أخرج من نطاق التحكيم ـــ كما رأينا ـــ محسة أصناف من المسائل أو النزاعات. ومن بين هذه النزاعات تلك النزاعات الواجب عرضها على النيابة العمومية والمبينة بالفصل 251. وما يهمنا منها الان هو القضايا المتعلّقة بالدولة أو الهيئات العمومية. ومعلوم أن القانون أناط بعهدة النيابة العمومية تقديم ما تراه صالحا من الملاحظات في القضايا التي يستروح من طبيعتها وجود مصلحة شرعية تهم النظام العام، ولذلك أوجب على القاضي تمكينها أي النيابة العمومية من الاطلاع على ملفاتها قبل البت فيها.

وقد فسرت أحكام الفقرة الخامسة من الفصل 260 المشار إليه على أنّها تشمل النزاعات التي تكون الدولة أو الهيئات العمومية طرفا فيها.

ولما تعرضت اللجنة المكلفة بمراجعة مجلة المرافعات المدنية والتجارية إلى الفصل 11 الجديد الحالي المتعلق بوجوب «تبليغ الاستدعاءات وإعلامات المولة» إلى المكلف العام بنزاعات المولة لتلا تقع تحت طائلة البطلان، الاحظت أن النص فرق في شيء من الغموض بين هذا النوع من الاستدعاءات والاعلامات ونوع آخر منها يتعلق بدعاوى ضبط معلوم الضرائب والأداءات واستخلاصها، فقرر أن النبلغ يقع للمصالح المالية المختصة.

ثم تعرض نفس النص في فقرته الثالثة إلى الاعلام الموجه إلى ساتر الذوات المعنوية فقرر أن يكون التوجيه لمكتبها الموجود «بالمكان الذي استقرت به بصفة رسمية أو للمكتب أو للفرع الذي يهمه الأمر»، وهكذا يمكن اعتبار ما تضمنته هذه الفقرة داخلا في نطاق نوع ثالث من الاستدعاءات والاعلامات له أحكامه في التبليغ.

فلوحظ أن الدولة أو الهيئات العمومية ـــ حسها وردت هذه التسمية بمجلة المرافعات المدنية والتجارية ـــ تماوس في التطبيق تارة نشاطا إداريا بحتا مستمدا من خصائص سلطات الدولة ونفوذها لتطبيق سياستها العامة وتقوم بدورها كمرفق عام؟

وتارة تمارس نشاطا جبائيًا لجمع الضرائب واستخلاص الأداءات، وفي هذا النطاق يكون دورها دور المباشر للسلطة الساهرة على تأمين الموارد وتحقيق الانتفاع منها والعمل على حماية الأموال العمومية من التلف تحقيقا للتوازن؛

وتارة أخرى تمارس نشاطا قد يتحوّل بالضرورة إلى نشاط يؤول بطبيعته إلى نشاط تجاري في علاقاتها مع الحواص أو شبه الحواص لإبرام صفقات من شأنها أن تساعدها على تنفيذ برامجها وإنجاز مشاريعها. فمن الطبيعي أن تتحول الدولة عن طريق ممثليها أو الهيئات العمومية إلى تاجر تتعامل مع الهيئات أو الحواص سواء في الانتباط بعقود مع شركات أجنبية منتصبة في الخارج. وتظهر حدّة الموضوع في الارتباط بعقود مع شركات أجنبية منتصبة في الحالج بحيث تنجلًى هذه الحماية في تصدّي البعثات اللييلومامية في البلد المعاقد إلى اللفاع عن مصالحها والتمسك بوجهات نظرها.

ولما صدر القانون عدد13 لسنة 1988 المؤرخ في 7 مارس 1988 أسند الفصل 3 منه إلى المكلف العام بنزاعات الدولة مهمة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الضبغة الادارية أمام المحاكم الأجنبية وهيئات التحكيم المدولة في المادة الادارية والمدنية والتجارية.

ومن هذه الزاوية أصبح بالإمكان أن تجر الدولة إلى التحكيم بمناسبة إبرامها الصفقات في نطاق تصرفها لكن لم يصدر لحد الآن نص تشريعي بيين الظروف والطرق التي تسمح بذلك.

وقد أوضح القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/2/1 المتعلَّق بالمساهمات والمنشآت العمومية مفهوم المؤسسات العمومية الملحقة بالدولة فقال بالفصل الأول :

«فصص للذولة والجماعات المعومية المحلية والمؤسسات العمومية والشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا بمجالس إدارة المنشآت التي تساهم في رأس مالها عدد من المقاعد...»

وبالفصل 7: «تخضع إلى المراقبة العامّة للمصالح العمومية والمراقبة العامّة للمالية ومراقبة تفقديات الوزارات: المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات والمنشآت مهما كان نوعها والتي تحصل على إعانة من الممولة».

وبالفصل 13: «تخضع حسابات المؤسسات العمومية التي لا تكسي صبغة إداية والشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا إلى مراجعة يجربها عضو من هيئة الحيراء الخاسين...».

وبالفصل 18 : «تخضع إلى التشريع التجاري ــ فيما عدا المقتضيات

الواردة في هذا القانون ــ صفقات الأشفال والتزويدات والخدمات والدراسات التي تبرمها المنشآت العمومية».

ومن بين المنشآت العمومية الوارد تفصيل ذكرها بالفصل 8، الشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية أو المؤسسات العمومية أو الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا، أكثر من 50% من رأس مالها كل بمفرده أو بالاشتراك.

والجدير بالملاحظة أن النظرة إلى طبيعة تدخل الدولة في تنمية الاقتصاد الوطنى تختلف باختلاف الآراء والمفاهيم عند رجال الفقه المهتمين بالموضوع.

فقد جاء في بعض الدراسات أن سيطرة الدولة على الأهم من النشاط الاقتصادي يصبح عملا من أعمال الدفاع عن الاستقلال أي عملا من أعمال الفاع عن الاستقلال أي عملا من أعمال المافظة على السيادة، ومن ثم يجب أن تفهم مبادرة المشاريع الصناعية في القطاعات الحيوية من الاقتصاد الوطني على أنها تشكل امتيازا من امتيازات السلطة العائد.

وهناك من يرى أن منع الدولة من الالتجاء إلى التحكيم ما كان ليضرها لو أنها تقتصر في تصرفاتها على ممارسة الوظائف المولّدة عادة عن طبيعتها كدولة صاحبة سيادة فلا تتملّى حدود هذه السيادة. على أن الدولة ذات الحصائص من هذا النوع لم تعد موجودة في هذا العهد الذي طفى فيه الاهتهام بشؤون الاقتصاد.

وقد قبل أن من طبيعة التخلف وضفوطه، دفع الدولة إلى التدخل في الشوون الاقتصادية دفعا متسعا ومتنوعا فتصبح مضطرة إلى أن تأخذ على عاتقها إدارة قطاعات من النشاط الحاص لا تدخل في اختصاصها وهكذا لم تعد الدولة «الجديدة»، أي السائرة في طريق الهو، تكتفي بالعناية بالثقافة والنهوض الاجتماعي بل أصبحت تهم بالإقتصاد، وأيضا بالتجارة، وأصبحت بعمارة أخرى المستثمر الرئيسي.

ولذلك أضحى من المستقر الثابت اليوم في النظرة الحديثة أن الدولة عندما نتصرّف كتاجر تلجأ إلى تقنيات القانون الحاص التي منها العقد.

يقول الأستاذ عياض بن عاشور في دراسة حول الموضوع أن الشخص

العمومي الاداري يمكن أن يضطر إلى الخروج من نشاطه العادي ليمارس بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأعمال المتصلة بالحياة المدنية أو التجارية.

وينطبق هذا القول على الدولة وعلى الجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية الادارية.

فعندما ينجز شخص عمومي إداري هكذا مرفقا عاما، صناعيا أو تجاريا، يخضع لقواعد القانون الخاص وإلى الاختصاص القضائي.

ويستخلص من ذلك أن الادارة ما دامت تتصرّف تصرّف الحواص وتقاضى أمام المحاكم العدلية فإنّه يصبح من الواجب عليها ـــ في كلّ ما يتملّق بأنسطتها ـــ الحضوع إلى هذه الأحكام، ومن باب أولى وأحرى، إمكانية اللجوء إلى التحكيم.

فمعيار التفرقة لا يرتكز على صفة الشخص وإنّما على طبيعة العمل. وهكذا فالمؤسسة العمومية ذات النشاط المزدوج أي تلك التي توصف بكونها صناعية أو تجارية والتي لها نشاط إداري، تخضع في نشاطها الاقتصادي إلى القانون الخاص وفي نشاطها الاداري إلى القانون الدام

والدولة ... في بحال ممارستها للسيادة ... تدمتّع بالحصانة القضائيّة. أما إذا تعاملت مع سائر الأفراد فإنّها تصبيح خاضعة لما يخضع إليه المتقاضون في نطاق القانون الحاص.

ويقول الفقيه بورال: لا توجد صلة بين الحصانة القضائية والتحكيم، لأنّ خضوع دولة أجنبية لسلطة المحكمين لا ينجر عنه عادة تخليها عن سيادتها.

فخضوع المدولة للتحكيم ناتج عن طبيعة الأعمال التي تقوم بها. وانطلاقا من المبادىء الحديثة التي استقرّ عليها الرأي في معالجة هذا النوع من القضايا في القانون المقارن فقد أصبح النظر في الحلاف بين المستثمر والدولة يناط بعهدة المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثار المعبر عنه بسردي (CIRDI)، والذي رعما يدعى إلى تطبيق القواعد الدولية لتأويل المصطلحات التجارية والذي رعما يدعى إلى تطبيق القواعد الدولية لتأويل المصطلحات التجارية الدولية لتأويل المسطلحات التجارية الدولية العالم بما فيها البنك المركزي للبلاد التوسية.

هذا ولما تعرض الفصل 7 من مشروع مجلّة التحكيم إلى الأمور التي لا يجوز فيها التحكيم إلى الأمور التي لا يجوز فيها التحكيم نص بالفقرة الخامسة منه على «التزاعات المعموميّة ذات الصبغة الادارية والجماعات العموميّة المخلية لكن شرط الله تكون هذه النزاعات ناتجة عن علاقات دولية اقتصادية كانت أو تحامة أو مالية وينظمها الباب الثالث من الجلة.

ومعنى ذلك أن المشروع أدخل في الاعتبار العقود التي تبرمها الدولة بواسطة منشأتها المتخصّصة في نطاق العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية والمالية، وجعل النزاعات التي يمكن أن تتولّد عنها قابلة من الآن لأنّ تفض بواسطة التحكيم.

وكذلك أشار الفصل 47 من نفس مشروع الجلة المتعلّق بأحكام الباب الثالث المنظم التحكم الدولي إلى أن هذه الأحكام تنطبق على التحكيم الدولي مع مراعاة الاتفاقات الثنائية أو المتعدّدة الأطراف التي الترمت الدولة التونسية بتنفيذها.

وهكذا عالج مشروع المجلّة الموضوع بأن نص على إمكانية فض النزاعات المتولّدة عن العلاقة التجارية المدولية بواسطة التحكيم سواء أكانت الأطراف فيها من الحواص أم المدولة بذاتها.

\*

يحتوي المشروع على 82 فصلا منها 13 فصلا خصصت للأحكام العامّة ضمن الباب الأثل و 33 للتحكيم الداخلي ضمن الباب الثاني و 36 للتحكيم الدولي ضمن الباب الثالث.

## 1 - الباب الأوّل:

ففي الباب الأول حرص المشروع على وضع أحكام جديدة للتعريف بالمفاهيم الضرورية التي تردد ذكرها في النصوص والتي يقوم على أساسها أو بواسطتها جهاز التحكيم. وتنحصر هذه المفاهيم باختصار في التحكيم بنوعيه : الحر وبتكليف من مؤسسة، وفي اتفاقية التحكيم والشرط التحكيمي والاتفاق على التحكيم، ووسائل إلباتها وفي مؤسسة التحكيم ونظام التحكيم وهيئة التحكيم، والمسائل والنزاعات التي لا يجوز فها التحكيم، وهي مفاهيم استوعتها الأحكام المشتركة كما وقع التعرض في هذه الأحكام إلى المؤهلات التي يجب أن تتوفّر في الأطراف من جهة، وفي المحكمين من جهة أخرى.

وهكذا وقع التنصيص على أنه يجب أن تتوافر في الأطراف أهلية التصرف وعلى الصفات التي يجب أن يتحلّى بها المحكمون بوجه عام وعلى الواجبات الحاصة بالمحكمين المصالحين وسلوكهم فيما يتصل بمهمّهم، كما نصت الأحكام المشتركة على خاصيات حكم التحكيم الصادر تطبيقا الاتفاق الأطراف على تسوية النواع خلال الاجراءات وحمّا الهذه الاجراءات، وإلى تقرير مبدأ حمل مصاريف التحكيم ــ على الحكوم صدّه، ما لم تر الميثة التحكيم ــ على الحكوم صدّه، ما لم تر الميثة خلاف أو سبق الأطراف أن عينوا في اتفاقية التحكيم ــ التي هي شريعهم ــ من يتحمّلها (القصول من 1 إلى 13).

وأوضح أن التحكيم هو طريقة خاصة لفصل بعض أصناف النزاعات من قبل محكّم أو محكمين يسند إليهم الأطراف مهمة البت فيها بموجب اتفاقية تحكيم. (الفصل 1).

... وان اتفاقية التحكيم (la convention d'arbitrage) هي التزام أطراف بأن يفضوا براسطة التحكيم كل أو بعض النزاعات القائمة أو التي قد تقوم بينهم بشأن علاقة قانونية معيّنة تعاقدية كانت أو غير تعاقديّة.

مشيرا إلى أنَّ هذه الاتفاقية ــ وهي الاطار العام لتحديد إرادة الأطراف ــ تبرز في مظهرين أو صيغتين : صيغة الشرط التحكيمـــي (compromissoire) أو صيغة الاتفاق على التحكيم (le compromissoire) (الفصل 2).

فالشرط التحكيمي هو عبارة عن التزام أطراف عقد بإخضاع النزاعات التي قد تتولّد عن ذلك المقد للتحكم (الفصل 3).

والاتفاق على التحكيم هو النزام يتولّى بمقتضاه أطراف نزاع قائم عرض هذا النزاع على محكم أو عدّة محكمين، ويتألّف من جميعهم ما وقع الاصلاح على التعبير عنه بهيئة التحكيم (Le tribunal arbitral) (الفصول 5-4 و 16).

والحلاصة أن الشرط التحكيمي يهم النزاعات المتوقّعة في المستقبل، وهو مستقل عن سائر بنود العقد الوارد ضمنها، والاتفاق على التحكيم يهم النزاعات القائمة، وكل منهما يؤلف ما يعبر عنه باتفاقية التحكيم. وأوضع المشروع كذلك أن اتفاقية التحكيم لا تتبت إلا بكتب، وإنها تعتبر ثابتة بكتب إذا وردت في وثيقة موقعة من الأطراف أو في تبادل الرسائل أو التلكسات أو البرقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المبتة لوجود الاتفاقية، إلى غير ذلك من وسائل الاتبات التي عددها الفصل باعتبارها وسائل عملية ثبت نجاعها وشاع استخدامها في العالم الحديث، فأراد المشروع أن يكسبها الطابع القانوني ويجعلها في خدمة التحكيم (الفصل ك).

كا أوضح أن التحكيم على نوعين : حر أو بتكليف من مؤسسة تحكيم.
 فالتحكيم الحر تنظمه مبدئيًا هيئة التحكيم.

والتحكيم لدى مؤسسة تحكيم (institution d'arbitrage) تنظمه هذه المؤسسة طبق نظامها (الفصل 10).

ـــ وان نظام التحكم (Ie règlement d'arbitrage) هو النص الجامع المحلد لطريقة معيّنة لاجراءات التحكم (الفصل 3).

\_ وان المحكم يجب أن يكون شخصا طبيعيا (الفصل 9)

ـــــ وإنَّ هذا الشخص الطبيعي ــــ انفرد أو تعدد ــــ يؤلف كما رأينا هيئة التحكيم.

ـــ وان القاضي أو الموظف المباشر يجوز لكل منهما أن يكون محكما وذلك بترخيص من السلطة المختصة ومع السهر على حفظ مصالح الادارة.

— وإن الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الاداية والجما العمومية المحلية لا يجوز لها الاتجاء الى التحكيم الداخلي مطلقا، علما المؤسسات القضائية كفيلة بالنظر في قضاياها طالبة كانت أو مطلوبة، فلا داعر الى تحميل الميزانية العامة مصاريف اضافية (الفصل 7).

فعلى الاطراف الذين يريدون الالتجاء الى التحكيم أن يتحققوا من أن الموضوع قابل للتحكيم ولا يدخل في نطاق المسائل التي لا يجوز فيها، ثمّ يبرمون اتفاقية كتابية فيما بينهم لتحديد الاجراءات التي يرونها مناسبة ليجري التحكيم على ضوئها، أو بيان النظام المصمد سواء فيماً يتعلق بطريقة تعيين المحكمين أو القدح فيهم أو عزلهم أو فيما يتعلق بتعيين مقر التحكيم، وبشروط انقضاء الحصومة وبمارسة أو عدم ممارسة وسائل الطعن الممكنة.

ومعلوم أن للاطراف في التحكم دورا هاما. فاجراءات التحكيم لا تجري الا وفق ما يحددونه بالاتفاقية في نطاق القانون.

### 2 ـ الباب الثالي: في التحكيم الداخلي:

وفي الباب الثاني تضمنت الفصول من 14 الى 25 وجوب ضبط موضوع النزاع في الانفاق على التحكيم وتميين هيئة التحكيم، وكيفية تمهدها وتقيدها بالاجراءات الواجب عليها الباعها سواء طبق القانون أصلا أو طبق تفريض الأطراف، وتدخل مؤسسة تحكيم معينة طبق نظامها المهيأ من قبل لتعين المحكمة الأفساقي في صورة ما اذا كان أعضاء الهيئة المينون من الاطراف شفما. أو تدخل المحكمة الابتدائية التي توجد بمقر التحكيم لنفس الفرض، في الصورة التي تتبع لها ذلك، وضبط كيفية ثبوت قبول المحكم المهمته وعلم جواز تخليه عنها دون ميرر، كضبط شروط عزله و التجريج فيه، وكيفية المحلال هيئة التحكيم، وانقضاء اجراءات التحكيم، وتوقيف النظر في الحصومة، وطريقة التمادي فيها، ووجوب قيام هيئة التحكيم باشعار الاطراف كلما ظهر سبب للتجريج مع تأجيلهم على الرد...

وتعرض المشروع الى مسألة هامة في التطبيق واقترح عدم تدخل القضاء في النزاع المنشور لدى التحكيم مع احتراز واحد ناصا بالفصل 17 على الصورتين الدِّين على القاضي التصريح فيهما بعدم الاختصاص، على أن يكون هذا التصريح صادرا -- لا من تلقاء نفسه -- واتحا بطلب من الاطراف:

أولاهما : أن يكون النزاع منشورا فعلا أمام هيئة التحكيم.

ــ ثانيما : أن يكون هذا النزاع موكولا أمر النظر فيه الى هيئة التحكيم ولم يسبق لهذه الهيئة أن تعهدت به فعلا، أي في الفترة الانتقالية بين الاتفاق على النشر والتعهد الفعلي، ومخولا مع ذلك للقاضي المستمجل اتخاذ أية وسيلة وقتية، في حدود اختصاصه، ما دامت هيئة التحكيم لم تباشر أعمالها، ومؤكدا في نفس الوقت على اختصاص هيئة التحكيم باتخاذ الوسيلة الوقتية متى باشرت أعمالها،

مع الاشارة الى أن رئيس محكمة المقر هو الذي يتولى اكساء الصيغة التنفيذية للقرارات الصادرة في ذلك.

وأورد بالفصول من 26 الى 33 حلولا مناسبة للمسائل التي تناولها استحداثا وفق الاتجاهات الحديثة، أو توضيحا لما اشتملت عليه بعض النصوص الحالية من غموض، ففرق مثلا بين المسألة الأولية (la question préalable) والمسألة التوقيفية (la question préjudicielle).

فإذا أثيرت أمام هيئة التحكيم مثلا مسألة تتعلق باختصاصها فإن البت فيها يكون من أنظارها بقرار بخضع لأحد وجهين من أوجه الطمن، حسب الحال، أي أنه لا يقبل الطمن الا مع الأصل، اذا قضت بالاعتصاص، أو يكون قابلا للاستتناف، اذا قضت بعدم الاختصاص (الفصل 26) وهي ما عبر عنه المشروع بالمسألة الأولية.

واذا أثيرت مسألة تخرج عن اختصاصها أوقفت النظر الى أن تقضي المحكمة المختصة في الموضوع. ويترتب عن ذلك توقف سريان الأجل المحدد لهيئة التحكيم (الفصل 27) وهذه المسألة عبر عنها بالمسألة التوقيقية.

والملاحظ في هذا الصدد أن الفصل 274 من بحل المرافعات المدنية والتجارية الحالي عبر عن المسألتين بـ «المسألة الأولية». ولذلك رأى المشروع وجوب التفريق بينهما انسجاما مع تعصير المصطلحات القانونية.

وأحدث فصلا لا يقتضي بالخصوص تولي هيئة التحكيم اجراء ما تراه من الأبحاث والاختبارات ومماع البينة بالشهادة، ومطالبة الأطراف بتقديم ما لديهم م وسائل الاثبات، والاستعانة على ذلك بالقضاء الرسمي عند الاقتضاء (الفصل 8 وآخر يقتضي توليها اعلام أطراف النزاع بتاريخ ختم المرافعة (الفصل 29) ليستفرغو ما لمديهم من حجج ومؤيدات.

وعالج مسألة الأغلبية في التحكيم ومفهومها، كما عالج طريقة العمل عند تمذّر حصوفًا. ذلك ان الأغلبية تتم في الاحكام القضائية بانضمام القاضي الأقل قدما لأحد الرأيين اللّذين أبداهما زبيلاه (الفصل 120 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية). أما في التحكيم فلا سبيل الى تطبيق هذا المفهوم الاجرائي لأن المحكمين معتبرون متساوين في الأقدمية، ولهذا فلا بد من ايجاد حل يؤدي الى الفصل حتَّى لا تتعطل المصلحة التي قصدها من التجاً الى التحكيم. ويتمثل هذا الحل ـــ عند تشتت الآراء وعدم توفر الأغلبية ـــ في انفراد رئيس هيئة التحكيم باصدار الحكم طبق رأيه، بعد التنصيص على تعذر حصول الأغلبية، والاكتفاء بإمصائه على الحكم (الفصل 30). ولذلك اقترح المشروع هذا الحل سواء في التحكيم الداخلي، كما سبق ذكره، أو في التحكيم الدولي، كما ورد بالفصل 74 وتأثرا بما يوجد في القانون المقارن وأنظمة التحكيم النولية التي منها القانون السويسري الصادر في 18 ديسمير 1987، والقانون الاسباني، وقانون الاجراءات لللَّجنة الامريكية للتحكم التجاري، والقانون الموحد للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية، واتفاقية عمان العربية للتحكم التجاري، ونظام التوفيق والتحكيم والخبرة للغرفة التجارية العربية الاروبية، ونظام غرفة التجارة الدولية، ومشروع انشاء وتنظيم المركز المغارثي للتحكم التجاري الدولي الذي أعدَّته بتونس في 13 مارس 1991 اللجنة الموحدة للخبراء المنبثقة عن المجلس الوزاري للشؤون القضائية والقانونية ووافق عليه هذا المجلس أثناء اجتماعه بنوا كشوط يوم 13 نوفمبر 1991 واعتمدته لجنة الموارد البشرية أثناء اجتماعها بطرابلس المنعقد بتاريخ 5 ديسمبر 1991.

ومن جهة أخرى أحدث المشروع فصلا جاء فيه أن حكم هيئة التحكيم يكون له بمجرد صدوره نفرذ الامر المقضى به بالنسبة لموضوع الخلاف الذي بت فيه (الفصل 32) وذلك تأثرا بالقانون الفرنسي (الفصل 1476 من المجلة الجديدة للمرافعات المدنية الفرنسية) والقانون الإيطالي (الفصل 823 مرافعات مدنية) وأيضا بالقانون المولاندي الذي دخل حيز التطبيق في 1986/12/1 (الفصل 1073 مرافعات مدنية).

وقد وقع ادخال هذا المفهوم بأحكام التحكيم الدولي (الفصل 80 من المشروع).

وأعاد النظر في أحكام الفصل 278 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية الحالي وخصص لها أحكاما جديدة بالفصل 33 الذي نصّ، من جهة، على قابلية حكم هيئة التحكيم للتنفيذ تلقائيا من قبل الأطراف، أو بصفة اجبارية، بإذن من القاضي حسب كل حالة من الحالات الثلاث الواردة بالفصل، وأوجب، من جهة أخرى، على هيئة التحكيم، توجيه نسخة من حكمها الى الاطراف في أجل معين، والقيام بابداح الاصل بكتابة المحكمة المختصة، وإذا أراد أحد الاطراف استصدار الاذن بتنفيذ الحكم، تولى رئيس المحكمة ذلك مع تمرير صيفته أسفل الحكم، الاذن بتنفيذ المسلم مودعا بكتابة المحكمة، على أن الاذن القاضي برفض المطلب يكون المجردة. ونص الفصل المقترح 33 على أن الاذن القاضي برفض المطلب يكون ممللا وقابلا للاستئناف. ومن مستحدثاته أن الإنذاع بكتابة المحكمة يتملق بأصل الحكم لا بنسخته مثلما هو الشأن في النص الحالي. كم أن على من له مصلحة اعلام الطرف الآخر وفق الإجراءات العادية لتجري آجال الطعن فيه. وأورد النص، من جهة أخرى، أن التيجة القانونية لاستثناف حكم المحكم حس متى السحاب هذا الاستثناف على الاذن الصادر بتنفيذه، أو تخلى قاضي التنفيذ، وذلك في خصوص ما يسلط عليه الطمن.

وتطبق نفس اجراءات الايداع على الاحكام الاصلاحية والتفسيهة والتكميلية التي تعد جميعها جزءا لا يتجزأ من الاحكام الاصلية. وحدد المشروع أجل البت في مطالب الاصلاح والتفسير وفي المطالب المفضية إلى الأحكام الاحكميلية بثلاثين يوما. وأوضع المشروع أن حكم هيئة التحكم \_ إذا تم تنفيذه أو كان قابلا للإستئناف \_ لا يجوز طلب إصلاحه أو تفسيره أو تكميله، وأن يجرد الطلب من هذا النوع \_ في غير الصورتين المحجرتين \_ يملق آجال العلمن كم يملق طلب التنفيذ، إلى أن يصدر الحكم (الفصل 36)، وأنه إذا تعذر على هيئة التحكم الاجتماع من جديد للإصلاح أو التفسير والتكميل، يمل علّها في هيئة التحكم الاجتماع من جديد للإصلاح أو التفسير والتكميل، يمل علّها في ذلك رئيس عكمة مقر التحكم (الفصل 37).

واقترح ب تأثرا بالقانون المقان ... عدم جواز الطعن بالاستئناف في أحكام المحكمين المصالحين وكذلك في أحكام التحكيم، إلا إذا اقتضت اتفائية التحكيم خلاف ذلك صراحة. وهنا استحدث للشروع أحكاما تقول لمحكمة الاستثناف ... في صورة التأييد ... الاذن بإكساء حكم هيئة التحكيم الصيغة التغليمة، وفي صورة النقض في أصل الموضوع، بحكم قضائي.

ووضع في نفس الوقت مبدءا يقضي بعدم جواز الطعن بالإبطال في

أحكام هيئة التحكيم القابلة في حدّ ذاتها للإستناف وذلك للقضاء على وسائل المماطلة والتطويل (الفصل 40).

وسعيا وراء تحقيق النجاعة من أحكام التحكيم وإقرار وتأكيد ما تقتضيه من مهابة وتجنب ما قد يعتري تنفيذها من تطويل اقترح الغاء إمكانية الطمن فيها بالتحراض من الغير أو بالتماس إعادة النظر واستبقاء إمكانية الطمن فيها سواء بالإعتراض من الغير أو بالإعطال، على أن يوفع الطمن ــ لا إلى الحكمة الإندائية كما هو الحال الآن ــ وإنّما إلى عكمة الاستثناف التي صدر بدائرتها الحكم (الفصول من 41 إلى 41.

أولا : الفصل 43 لما قرر مبدأ يقضي بأن طلب بطلان حكم هيئة التحكيم لا يوقف تنفيذه. وبناء على ذلك، إذا طلب أحد الأطراف من محكمة الاستئناف المختصة توقيف التنفيذ فإن عليها الاستجابة للطلب، بعد تأمين الطالب للمبلغ الذي تحدده ضمانا لتنفيذ الحكم، وذلك بالطبع في صورة رفضها الطعن، وحفظا لحقوق المطعون ضده، وأسوة بما اقتضاه الفصل 82 الوارد بباب التحكيم الدولي.

ثانيا : الفصل 44 لمّا قرر قيام حكم رفض الطمن بالبطلان مقام الأمر بتنفيذ حكم التحكيم المطمون فيه، وذلك تحقيقاً للنجاعة وتشجيعا على التحكيم.

وأقر المشروع عدم إمكانية العلمن في أحكام التحكيم بالتعقيب إلا إذا كان هذا الطعن يتعلق بالأحكام القضائية الصادرة في مادة التحكيم، وذلك طبق مقتضيات مجلة المرافعات المدنية والتجارية، أي مثلا بموجب استثناف أحكام هيئة التحكيم أو بموجب الطعن فيها بالبطلان أو بموجب التماس إعادة النظر في هذه الأحكام القضائية دون أحكام هيئة التحكيم التي لا يجوز التماس إعادة النظر فها، وهو خلاف ما عليه التشريع الحالي (الفصل 45).

وتحسبا من إغفال أي سند قانوني لمسألة ما قد ترد في مادّة التحكيم ولا يوحد لها أو لا يعدر لها على حلّ في مجلّة التحكيم، نص المشروع على اللجوء إلى تطلق أحكام مجلّة المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتخالف مع أحكام الباب الثاني من مشروع المجلّة أي الباب المتعلّق بالتحكيم الداخلي وكذلك في الصور التي لم تتعرض أحكامه إليها.

ونص على تحديد أجل البت في خصومة التحكيم، وهو أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ قبول المحكم أو آخر المحكمين لمهمته، بحيث لا يمكن التمديد في هذا الأجل إلا مرة أو مرتين، وعند الضرورة القصوى التي تقتضيها الاجراءات، بقرار غير قابل للطعن تصدره هيئة التحكيم مع احتراز واحد، وهو إمكانية الخديد في الاجال باتفاق الأطراف أو تطبيقا لإجراءات وضعها نظام تحكيم معيّن ارتضوه، (الفصل 24). كما نص على أن حكم التحكيم يقبل التنفيذ الوقتي (الفصل 13) إذا كان قابلا للإستثناف بإرادة الطرفين أو بحكم القانون.

والتحكيم على العموم متسم بسمة المبلم التفليدي المتمثّل في سرية الاجراءات الضمنية بالمحافظة على سمعة المتنازمين في الأوساط الاقتصادية مع ضمانات التجرّد والنزاهة، وحضورية الاجراءات ومروتها، واستقلالية المحكمين في أحكامهم، والأطراف فهما يتفقون عليه.

### الباب الثالث : في التحكيم الدولى

وإلى جانب اقتراح المشروع تحصيص الباب الثاني بالتحكيم الداخلي القداد التحكيم الداخلي القداد التحكيم الداخلي القدات مبتدئا بالقصل 47 الذي يوافق المادة الأفي من القانون الموخيي للتحكيم التجاري المدولي للجنة الأم المتحدة للقانون التجاري المدولي بصيخته التي اعتمدتها تلك المجنة في 21 جوان 1985، والذي أضاف لي بحال التعريف بالتحكيم الدولي للدينا يقتضي بعيفة عامة تعلق التحكيم بالتجارة الدولية.

وقد ذهب المشروع إلى اختيار التأثر بالقانون اتموذجي المذكور، واتباع منهجيته مع تحوير الصياغة بما يلاهم اسلوب التحوير في التشريع التونسي دون مساس بالجوهر، وذلك توحيدا للاتجاه، وأسوة بما درج عليه معظم اللول التي اخلت بنظام التحكيم الدولي، وتمهيدا للسبيل أمام من يريد الالتجاء إلى التحكيم بتونس، وتسهيلا عليه بالخصوص أمر اختيار الطرق التي يراها كفيلة بضمان حقوقه مسبقا، على أساس علمه بالاجراءات واطلاعه على منعرجاتها وخفاياها.

. يهؤمل من انتهاج هذا الأسلوب تمكين تونس من أخذ مكانها اللائق بين الأثم في ميدان التحكيم الدوئي الذي أصبح عنوانا على التقلّم في بجال الأعمال وفصل النزاعات بالسرعة المواكبة للعصر. واختار المشروع أن تكون الاحكام المنصوص عليها بالباب الثالث أحكاما لتحكيم الداخلي بحيث تمثل كلا لا خاصة بالتحكيم الداخلي بحيث تمثل كلا لا يتجزّأ ووحدة واجبة التطبيق — مع مراعاة الاتفاقات الثنائية أو المتعدّدة الأطراف التي التزمت المواة التونسية بتنفيذها، وهو احتراز حرص على إيراده الفصل 47 من المشروع. مثل احتراز الفصل 81 فيما يتعلّق بمخالفة مقتضيات اتفاقية تحكيم بصفة عامّة، أو نظام تحكيم ختار، أو قانون دولة وقع اعتاده، أو قواعد أحكام هذا الباب الثالث المتعلّق بمشكيل هيئة التحكيم، وكذلك فيما يتعلّق بمخالفة النظام العام في مفهوم القانون الدولي الخاص، وعدم قابلية موضوع النزاع للتسوية التحكيم في نظر القانون الدوني، وهو ما يدعمه ويكرسه المفصل 7 من المشروع.

ورغم هذه الاستقلالية حرص المشروع على تحاشي تكرار الاحكام إلا ما خفي منها أو كان في تكراره ضرورة، واكتفى في بعض المواطن إلى الاحالة على الفصول الواجبة التطبيق من باب التحكيم الداخلي مع التسليم بأن الأحكام المشتركة الواردة ضمن الباب الأوّل تعليق عليه.

وحرص على أن تكون تسمية العنوان المام مقتصرة على ذكر التحكيم الدولي دون ذكر مصطلح «التجاري»، ليكون شاملا للأغراض المقصودة بالتقنين حتى لا يقم الاضطرار — كا فعل واضعو القانون المحوفجي — إلى تفسير ذلك المصطلح تفسيرا واسما ليشمل المسائل الناشقة عن جميع الملاقات ذات الطبيعة التجارية، تعاقدية كانت أو غير تعاقدية، وحتى لا يقع الاحتياج إلى تعداد المعاملات التي تدخل في نطاق تلك العلاقات، وهو تعداد غير مأمون الشمول والاحاملة(9).

 (9) جاء بالمادة 1 من القانون الموذجي التحاري الدولي للجنة الأم المتحدة القانون التجاري الدولي إشارة الى هذا التعليق :

ينهى تفسير مصطلح «التجاري» تفسيرا واسما بحيث يشمل المسائل التاشئة عن جميع العلاقات ذات الطبيعة التجابية تطاقدية قانت أو غير تماقدية والعلاقات ذات الطبيعة التجابية تشمل، دون حصر، الماملات التالية : أي معاملة نجارية لحريد السلم أو الحدمات الإنجاب المسائعة المتدمات الاستارية المتحالة المتحالة أو الركالة التجارية المتحالة المت وتجدر الأشارة — على سبيل المثال — إلى بعض مميزات المشروع فيما يتملّق بالتحكم الدولي. فقد اقتضى الفصل 50 عدم منع أي شخص بسبب جنسيته من العمل كمحكم، ونص الفصل 73 على أنه في صورة عدم تحديد الأطراف للقانون المنطبق لحسم الخلاف — فإنّ هيئة التحكيم تعتمد القانون الذي تراه مناسبا، أسوة بالقانون الفرنسي (المفصل 1496 من الجللة الجديدة للمرافعات).

ولما كان الطعن في حكم هيئة التحكم بالبطلان يرفع، في التحكم الداخل، إلى محكمة استثناف المقر (الفصل 43) ـــ فقد تميّز الأمر في التحكم اللدولي برفع ذلك الطعن إلى محكمة الاستثناف بتونس دون سواها (الفصل 78). وكذلك الأمر بالنسبة للتجريم في الحكمين (الفصل 88) أو الطعن في حكم هيئة التحكيم الذي يبت في الدفع بعدم الاختصاص (الفصل 61).

وفي حين اقتضى المشروع في التحكيم الداخلي، إسناد فصل بعض المشاكل المتعلقة خاصة بتعين المحكين إلى رئيس المحكمة الابتدائية بمقر التحكيم (الفصل 16) بقد اقتضى، في التحكيم الدولي، إسناد هذه المهمة إلى الرئيس الأولى محكمة الاستئناف بتونس (الفصل 56)، إبرازا لأحمية التحكيم الدولي في نظر الدولة وما توليه إياه من العناية، فيكون هذا الاسناد إلى القضاء السامي أكثر وقعا، وأعمق تأثيرا في نفوس المتقاضين.

ورأى المشروع في صياغته للفصل 80 عدم الأحد بما نصت عليه آخر الفقرة الثانية من المادّة 35 من القانون اتموذجي في خصوص اللغة من وجوب تقديم الترجمة وذلك تشجيعا للتحكيم الدولي بتونس.

وأخيرا وفي حين اقتضى الفصل 33 من مشروع باب التحكيم الداخلي أن حكم التحكيم يكون نافذا بإذن من رئيس الحكمة الإندائية أو قاضي الناحية أو رئيس محكمة الاستئناف حسب الحال، فقد نص الفصل 80 في التحكيم الدولي على تقديم مطلب التنفيذ إلى محكمة الاستئناف بتونس دون سواها إبرازا دائما لأهمية التحكيم الدولي، وذلك مع تطبيق أحكام الفصل 32 فيما يتعلّق بتحليه ينفوذ الأمر المقضي به. وقد نص نفس الفصل من جهة أخرى على أن هذا الحكم المقدّم للإعتراف أو للتنفيذ له في حد ذاته ــ بالنسبة لموضوع الحلاف ــ نفوذ الأمر المقضى به بقطع النظر عن البلد الذي صدر فيه.

والجدير بالملاحظة أن ما وقع التصيص عليه ... بالتحكيم الداخلي ... فيما يتعلق بالصلاحيات المخولة لمحكمة الاستئناف المختصة والصفقة الممنوحة لأحكامها ... بمناسبة النظر في الطعن المرفوع ضدّ أحكام هيفة التحكيم ... مواء بالاستئناف أو بالبطلان ... هو مبدئيًا نفس ما وقع التنصيص عليه ... في التحكيم الدولي ... من الصلاحيات المحولة لمحكمة الاستئناف بتونس دون سواها، أو الصفة المعنوحة لأحكامها، أي أنه :

 بجوز لحذه المحكمة الحكم في أصل الموضوع، على أن يكون لها صفة المحكم المصالح إن توفّرت هذه الصفة في هيئة التحكيم.

2) يقوم الحكم القاضي برفض الطعن مقام الأمر بتنفيـذ حكـم هيـــة
 التحكيم المطعون فيه.

والخلاصة أن المشروع عالج ... سواء في النطاق الداخلي أو في النطاق الداخلي أو في النطاق الداخلي أو في النطاق المدولي ... التحكيم الحر (adhoc)، والتحكيم بتكليف من مؤسسة تحكيم، وتعرّض لوضعية حكم التحكيم المبني على اتفاق الأطراف des parties) (الفضلان 12 و 75). كما تعرّض للأحكام التحكيمية الأجنبيّة والأحكام الصادرة في مجال التحكيم الدولي لغاية الاعتراف بها وتنفيلها بتونس، وذلك بصرف النظر عن البلد الذي صدرت فيه، ومع مراعاة قواعد المعاملة بالمثل التي تكرّسها عادة الاتفاقيات الثنائية الدولية.

هذا ولم يبق مشروع مجلة التحكيم رهين التأمل والدرس بالمكاتب بل وأكبته وعززته ملتقيات وندوات تحسيسية في الأوساط الاقتصادية والقضائية، واستفاد مما دار في رحابها من نقاش، وقدم فيها من آراء ومقترحات.

فقد نظمت وزارة العدل ندوتين حول التحكيم بسوسة يوم 20 ماي 1991 والثانية بتونس يومي 2 و3 جويلية 1991. فالأولى نظمتها بالاشتراك مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفرع الجهوي للمحامين وجامعة الوسط، والثانية بالاشتراك مع الهيئة الوطنية للمحامين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، وأشرف على الندوتين السيد وزير العدل.

وحضر من ناب عن الوزير تظاهرة اقامتها الغرفة التجارية والصناعية التونسية الفرنسية خلال افريل من نفس السنة وملتقى نظمته حول التحكيم التجاري الدولي الغرفة التجارية والصناعية للجنوب بصفاقس في 12 أكتوبر 1991.

ونظم المعهد الأعلى للقضاء من جهته دورة دراسية حول التحكيم أيّام 19 - 20 - 21 ديسمبر 1991 أي في الوقت الذي كان مشروع المجلّة معروضا على أنظار الحكومة.

وقد أفادت وسائل الاعلام المرثية والمكتوبة وعزز ذلك السيد وزير العدل نفسه في ندوة صحافية عقدها بمقر وزارة العدل يوم الجمعة 3 جانفي 1992 أن مجلس الوزراء المنعقد يوم 20/1/29 وافق على المشروع وقرر إحالته على مجلس النواب (بعد عرضه على المجلس الدمتوري).

والمؤمل ـــ إذا تمت المصادقة نهاتيا على المشروع ـــ أن تكون مجلة التحكيم أداة عمل ناجعة تساعد على الحلول السريعة للمشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العلاقات التجارية والأنشطة الاقتصادية ولمالية للتيسر مواصلة النشاط المجلدي والعمل المفيد.

ولا شك أن بروزها سوف يكون فاتحة عهد جديد تتظافر فيه الجهود لبعث مركز تحكيم بتونس يستقطب أنظار رجال الأعمال ودنيا الاقتصاد في الداخل وفي. الحارج.

### ثالشا : مراجعة مجلة المرافعات المدنية والتجارية

تقتضي المنهجية المتبعة لدراسة أهم ما جاء بهذه المراجعة تقسيم الموضوع إلى عدّة محاور حصرناها للتوضيح في أربعة عشر محورا، من النبذة التاريخية إلى كيفية رفع الاستئناف، دون التوسع في الدرس إلى الجزء من المجلة المتعلّق بالتنفيذ.

### 1 - نسلة تاريخية

ان مجلّة المرافعات المدنية والتجارية الحالية الصادر بإدراجها القانون عدد 130 لسنة 1959 المؤرّخ في 5 أكتوبر و1959 هي وريئة ما كان يعرف بالقانون التونسي للمرافعات المدنية أو قانون المرافعات للنوازل المدنية أو قانون أصول المرافعات المدنية.

وكانت على مدى وجودها أكار المجلات القانونية التونسية خضوعا ليد الاصلاح وعرضة لمضيع الجرّاح.

ففي الوقت الذي كانت السلط الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية متجمعة بيد الأمير، بدأ ما كان يعبر عنه بالقضاء المعلق يتحول شيئا فشيئا إلى قضاء مفوض وصدر الأمر المؤرخ في 18 مارس 1896 المحدث لثلاث عالم ابتدائية وكان يعبر عنها لمجالس عدلية أفاقية ناصا على اجراءات التقاضي أ- م المجالس الاثانية ومجلس الوزارة.

وصدر الأمر العلي المؤرخ في 21 ذي الحجة 1328 الموافق للرابع والعشرين من ديسمبر 1910 المدرج لقانون أصول المرافعات المدنية ذاكرا بديباجته أنه يلزم جعل قانون يتضمّن القواعد والعوائد المتعلّقة بالمرافعات الواجب إجراؤها في المواد المدنية، واقتضى إيطال «العمل بكل نص وعادة وتراتيب مخالفة» لأحكامه.

وتم إدخال المديد من التنقيحات على هذا القانون بنصوص تشريعية منها أحكام الأمر المؤرخ في 24 جوان 1957 إلى أن صدر القانون عدد 1950 أفريل 1951 والأمر المؤرخ في 24 جوان 1957 إلى أن صدر القانون عدد 1950 لسنة 1959 المتحدّث عند في الطالع والمحدث لجلّة المرافعات المدنية والتجارية الحالية والذي يعد فيه القاضي والمتقاضي والمحامي سندا لتصريف لمحد الآن الاطار الملائم الذي يجد فيه القاضي وحسن الدفاع. وقد أدخلت عليه هو المخر عدة تعديلات أهمها وأهملها ما صدر به القانون عدد 87 لسنة 1986 المؤرّخ في 1 سبتمبر 1986.

ومن أمثلة التطوّر في المفاهيم والاجراءات والتسميات في المادّة المدنية بالذات ما يتعلّق بالقضاء التعقيبي ومؤسسته.

فقد ذكر الأمر المؤرخ في 18 مارس 1896 على «أنّه للوزير الأكبر أن يجلب من تلقاء نفسه أي نازلة من مشمولات انظار الجالس الاقافية ولو كانت منشوزة لدى احداها وينشرها لدى مجلس الوزارة» إلخ... وبمقتضى الفصل 105 من أمر 24 ديسمبر 1910 الصادر به القانون التونسي للمرافعات المدنية كان المطلب الذي يقدمه الخصوم لاستجلاب ناؤلة «يعرض على لجنة تدعى بلجنة التمييز مركبة من وزير القلم ومن رئيس مجلس الوزارة».

وبمقتضى الأمر المؤرخ في 16 أفريل 1921 المنتج الفصل 105 من القانون التونسي للمرافعات المدنية المذكورة تعرض مطالب المراجعة على لجمنة القضايا (Commission des requêtes).

وبموجب الأمر المؤرخ في 9 سبتمبر 1945 المنقح للفصل 104 من نفس القانون أصبح يمبر عن مطالب المراجعة بمطالب التعقيب.

وبمقتضى المجلة الحالية خصصت الفصول من 175 إلى 197 لمرجع نظر محكمة التعقيب فيما يتعلّن بمطالب الطعن بالتعقيب في الأحكام النهائية الدرجة الصادرة عن المحاكم العدلية، وتوسع المشرع في رعاية الحقوق إلى سن طعن اضافي يوجه إلى بعض القرارات التعقيبية بموجب الحفلاً المين.

ولا نتعرض في هذه العجالة إلى التسميات الأُخرى التي انفردت بها المادّة الجزائية مثل مطالب النقض «ودائرة التييز» (chambre des requêtes).

وتشكل مراجعة المجلّة عملا قضائيا ووطنيا في آن واحد يكسي أهمية بالفة لها أثرها على حسن سير القضاء، وحفظ حقوق المتقاضين وتلافي النقائص والسلبيات وتدعيم الايجابيات وبعث روح جديدة في النصوص تكون بها المجلّة: مسايرة للتطوّر وعلى مستوى العصر الحديث.

### 2 \_ مشروع المجلسة الجديسة

وضعت لجنة المراجعة التي أسندت رئاستها إلى محرر هذه السطور مشروعا تم فيه إدخال ما يتعيّن من التعديلات وإضافة ما يلزم من الاضافات على ضوء ما تقتضيه الاستفادة من التجربة وتمليه المصلحة وتفرضه سنة التطور في مجتمع مدلي وفي بلد يرنو في سياسته إلى الأحذ بأسباب الحضارة.

وأضيفت للمشروع أحكام عامّة جديدة أبدعت فيها أهم المبادىء التي تضمّنتها في صلبه أخذا بما سار على نهجه القانون المقارن. وبلغ عدد الفصول تسعة تصدرت ثمانية منها المشروع الجديد للممجلّة، وعلى أساسها وقع ترقيم الفصول ترقيما نهائيًّا حسها وقع السير على نهجه في المشروع المعتمد حاليا.

وكانت خمسة من الفصول الجديدة مستمدّة ـــ من المرافعات المدنية الفرنسية وثلاثة من المرافعات المدنية المصرية وفصل واحد مبتكر (١٠)

وقد أصبحت مراجعة المجلة عملية ضرورية بعد مرور عدّة سنوات من التطبيق والتجربة، الأمر الذي استوجب إدخال تحوير جنلي أو كلّي على العديد من فصولها سواء بالزيادة أو بإعادة الصياغة أو بإضافة أحكام جديدة تمشيا مع مقتضيات العصر والتطور وتداركا للنقص الذي ظهر أثره في بعض المواطن عند التطبيق أو رفعا للفموض أو للإتباس الذي ذهبت الآراء في تأبيله مذاهب شتى وأصبح المتقاضي بموجه يجد صعوبة كيية للوصول إلى حقوقه.

وتما ابتكره المشروع إدخال عنصر الشخص الاعتباري بكل وضوح وضبط ما يجب التنصيص عليه من بيانات بشأنه للتعرف عليه سواء أكان طالبا أم مطلوبا، مثلما هو الأمر بالنسبة للشخص الطبيعي.

وعلى هذا الأساس تم إدخال التحويرات اللازمـة خاصّة بالـفحصول 14-15-73-78-18-88-88-138 و 221 من المشروع، والاكتفاء بالاشارة إلى ذلك في مواطن أخرى.

ومن أهم ما وقع النظر فيه أحكام الفصل 8 الموافق للفصل 16 من المشروع. فقد تركز الاهتهام على ضرورة إحاطة عملية التبليغ بالضمانات الكافية لحفظ حقوق المتقاضين وخدمة حسن سير القضاء. وتقرر بالحصوص أن يكون التعريف بالهوية واجباً في جميع الحالات تجبا للمشاكل العديدة التي أظهرها التعليق، كما تقرر التنصيص على تسليم النظير إلى الأعوان المشار إليهم بهذا الفصل مع إضافة رئيس مركز الحرس الوطني سواء في حالة الامتناع من تسلم النظير أو وضع حكما جديدا يقتضي وجوب وضع وضع

<sup>(10)</sup> الفصول من 1 إلى 5 استملت من الجعلة الجنهلة للمراضات للدنية القرنسية والفصول 8-7-8 استملت من قاتون الرافعات للدنية والتجاوية المصري.

نسخة من الأعلام على ذمّة الملغ إليه بمكتب العدل المنفذ مع إعلامه بحقّد في سحبها بجانا.

وتردد واضعو المشروع حول بطاقة الاعلام بالبلوغ التي يعتبوها البعض من الضمانات اللاترمة للتيقن من حصول التبليغ ويراها البعض الآخر مصدرا لصعوبات جمة تتصل برجوعها وموعده خاصة ومسألة الرجوع عملية لا يتحكّم فيها لا أطراف النزاع ولا المحكمة وإنّما هي بيد مصالح البيد.

وقد لاحظ البعض أنّه لا مجال للتنصيص على هذه البطاقة دون أن يترتّب عن ذلك جزاء في صورة عدم الاستظهار بها.

وتقرر في النهاية الاقتصار على أن يكون توجيه الاعلام بمكتوب مضمون الوصول فقط دون ذكر عبارة «مع الاعلام بالبلوغ» على أن يترك للمحكمة مهمة التحقق من حصول الترجيه بالطريقة المبيّنة بالنص بمجرّد اطلاعها على جذر التوجيه الأبيض الذي يسلمه البهد للموجه دون انتظار البطاقة الوردية المثبتة للبلوغ الفعلي، وفي ذلك كفاية لاستكمال التبليغ شرائطه القانونية.

### 3 ــ بعض أوجــه نشـــاط الدولـــة

بمناسبة النظر في الفصل 11 الجديد الحالي الموافق للفصل 19 من المشروع المتملّق بوجوب «تبليغ الاستدعاءات وإعلامات الدولة» إلى المكلف المام ينزاعات الدولة لتلا تقع تحت طائلة البطلان، لوحظ أن النص قرق في شيء من المعموض بين هذا النوع من الاستدعاءات والاعلامات وقوع آخر منها يتملّق بدعاوى ضبط معلوم الضرائب والأداءات واستخلاصها فقرر أن النبليغ يقع للمصالح المالية المختصة.

ثم تعرض نفس النص في فقرته الثالثة إلى الاعلام الموجه إلى سائر الذوات المحتوبة فقرر أن يكون التوجيه لمكتبها للوجود «بالمكان الذي استقر به بصفة رسمية أو للمكتب أو للفرع الذي يهمه الأمر». وهكذا يمكن اعتبار ما تضمنته هذه الفقرة داخلا في نطاق نوع ثالث من الاستدعاءات والاعلامات له أحكامه في التبلغ.

وقد لوحظ أن الدولة أو الهيئات العمومية حسها وردت هذه التسمية بالمجلة (الفصل 251 مثلا) ـــ تمارس في التطبيق تارة نشاطا إدارها بحتا مستمدًا من خصائص سلطات الدولة ونفوذها لتطبيق سياستها العامة وتقوم بدورها كمرفق عام.

وتارة تمارس نشاطا جبائيًا لجمع الضرائب واستخلاص الأداءات، وفي هذا النطاق يكون دورها دور المباشر للسلطة والساهر على تأمين الموارد وتحقيق الانتفاع منها والعمل على حماية الأموال العمومية من التلف تحقيقا للتوازن.

وتلزة أخرى تمارس نشاطا مدنيا قد يتحوّل بالضرورة إلى نشاط تجاري في علاقاتها مع الحواص أو شبه الحواص لإبرام صفقات من شأنها أن تساعدها على تنفيذ برامجها وإنجاز مشاريمها. فمن الطبيعي أن تتحوّل الدولة عن طويق ممثلها أو الهيئات العمومية إلى تاجر تتعامل مع الهيئات أو الحواص سواء في الداخل أو في الحارج.

وإزاء هذه الأنواع الثلاثة من الأنشطة استقر المشروع على التفريق في تبليغ الاستدعاء بين ما إذا كان النشاط إدلها أو جبائيًا أو مدنيا، فأفرد استدعاءات النشاط الاداري بالفقرة الأولى من الفصل 19 والنمى احتراز البطلان، والنشاط الجبائي بالفقرة الثانية منه.

وخص الاستدعاءات والاعلامات الموجهة إلى الأشخاص الاعتباريين بوجه عام بنص خاص هو الفصل 20 من المشروع، واعتبوت الدولة ذاتها ممارسة لنشاط مدني بمساهمتها بقسط كلّي أو جزيٌ في رأس مال المنشآت العمومية على معنى ما جاء به القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرّخ في 1 فيفري 1989.

وأهم جديد في الموضوع هو التنصيص بالفقرة الأولى من مشروع الفصل 19 على المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية نظرا لكون المكلف العمام بنزاعات الدولة بمثلها وجوبا لدى المحاكم علاوة على تمثيله للدولة وإلغاء احتراز البطلان، وكذلك التفهيق بوضوح بين الاستدعاءات الموجهة إلى الدولة والمؤسسات الملحقة بها من جهة والجمعيّات والشركات وسائر الأشخاص الاعتباريين، من جهة أخرى.

#### 4 \_ حياد القاضي

ويمناسبة النظر في الفصل 12 الحالي (الموافق للفصل 21 من المشروع)، دارت منافشة طويلة ومعمقة بشأنه، إذ هناك وجهة نظر تقول بضرورة المحافظة على حياد القاضي مع السماح له عند الاقتضاء بإجراء اللازم للتحقق من جدية الأدلة التي يقدّمها الأطراف. وهناك رأي آخر يقول بأن مفهوم القضاء كمرفق عمومي غايته إقامة المدل يقتضي أن يكون دور القاضي دورا حاسما في الكشف عن الحقيقة ولذلك يجب عدم اعتاد نظرية حياد القاضي بالمفهوم الذي يتضمّنه المفصل 12 الحالي، إذ أن هذه النظرية تجاوزتها الأحداث وأصبح من المتجه الامتغناء عنها واقترح في النهاية حلف هذا الفصل.

لكن اللجنة استقر رأيها في نهاية الأمر على الابقاء على الفصل 12 في صياغته الحالية مع إبدال كلمة الخصم بالأطراف وذلك بعد أن رفضت اعتاد الصيغ العديدة التي وقع اقتراحها لعدم تمكنها من الاقتناع أو بالإيفاء بالغرض.

وهكذا بقيت مسألة حياد القاضي تتأرجح بين الحقيقة والخيال.

### 5 ـــ وجه من حـــق التقـــاضــي

فتح المشروع الباب في وجه القاصر من الأزواج لممارسة حق التقاضي بنفسه فيما يتصل بالزواج، حتى لا يبقى ضحية فراغ قانوني ولا يبقى عالة على تصرفات وليه أو وكيله، أو رهين مشيئتهما والحال أن الزواج وما يتربّب عنه يهمانه أولا وبالذات، (الفصل 29 من المشروع).

وتم من جهة أخرى إحداث الفصل 30 المستمد من الفصل 32 من المجلّة الجديدة للمرافعات المدنية الفرنسية وذلك لشجب التلدد في الحصام.

#### 6 – وجه من اختصاص قاضى الناحية

 وتم أيضا تأثرا بما جاء في القانون المقارن الضافة فقرة بالفصل 50 من المشروع تسمح لقاضي الناحية بتلقي بيئة بالشهادة يدونها بمحضر خاص ليحتج بمضمونها من له مصلحة في نزاع محتمل في المستقبل. ونص الفصل 24 من المشروع على أن تكون عريضة وفع الدعوى أمام قاضي الناحية مشتملة على البيانات العادية سواء بالنسبة للاشخاص الطبيعيين أو بالنسبة للاشخاص الاعتباريين ومرفوقة بالخصوص بكشف، في نظيرين، يتضمن بيان المؤهدات، على أن يوقعه الكاتب ويرجع له أحدهما اثباتا لتوصله بها، ومثل ذلك وقع بالنسبة لرفع الدعوى أمام المحكمة الإبتدائية (الفصل 81 من المشروع).

وهذا الكشف أصبح ــ فيما يأتي من النصوص ـــ واجب التحرير والتقديم في جميع العمليات المتعلّقة بتقديم المؤيدات والمستندات سواء في الطور الابتدائي أو الاستثناق أو التعقيبي.

### 7 ـــ وجه من اختصاص المحكمة الإبتدائية

#### القاضى المنفرد

اختار المشروع الرجوع الى العمل بنظام القاضي المنفرد في صلب المحكمة الابتدائية لتحقيق مرعة فصل القضايا التي لا تستدعي أهميتها تسمغير التركيبة الثلاثية للنظر فيهاء على أن يعزز هذا الاعتيار بتدعيم هذه المؤسسة وتوفير الاطار البشري اللازم لها انتقاء مما هو موجود، ريثها تسمح الامكانيات بتعزيزه عن طريق الانتداب.

وهكذا اقتضى الفصل 51 من المشروع أن يكون هذا القاضي من قضاة الرتبة الثانية أي الذين تجاوزت أقدميتهم في القضاء عشر سنوات، وأن يكون نظرهم دائما ابتدائيا في ثلاثة أنواع من القضايا :

 جميع الغرامات التي جاء بها قانون فواجع الشغل والأمراض المهنية عدا ما اختص به قضاة الناحية.

2 حد دعاوى الأداء المؤسسة على الشيك بدون رصيـد والمرفوعة اليهم
 مستقلة عن أية دعوى أخرى.

3 - الدعاوى المتعلقة بالحالة المدنية.

# الله الأمر بالدفع

# موضوع الفصول من 70 الى 78 من المشروع

يهدف الأمر بالدفع الى تمكين الدائن من استخلاص نوع معين من ديونه في أسرع وقت وأخصر طريق، وهو اجراء أحدث في أوّل الأمر لدى المحاكم الفرنسية حال انتصابها بتونس، وذلك بمقتضى الأمر المؤرخ في 5 نوفمبر 1937، الذي الفي بالامر المؤرخ في 23 نوفمبر 1937، ثمّ دخل حيز التطبيق امام المحاكم التونسية بالأمر المؤرخ في 16 ديسمبر 1937.

فأمر 5 نوفمبر 1937 جعل لرئيس المحكمة الابتدائية حق النظر في مطلب الأمر بالدفع، وللمحكمة الابتدائية حق النظر في مطلب المعارضة فيه، فجاء أمر 37/11/23 وأسند لقاضي الصلح اذاك حق النظر في الأمر بالدفع ومطلب المعارضة فيه معا

أما أمر 1937/12/16 فقد أسند لرئيس ما كان يسمى بالمجلس الجهوي حق النظر في المطلب وأسند للمجلس النظر في المعارضة فيه. وكان المبلغ محددا بألف ولحمسمائة فرنك.

والجدير بالملاحظة أن هذا الأمر لم ينفذ، وبقى حيرا على ورق، الى أن توحد القضاء وصدر الامر المؤرخ 27 جوان 1957 الذي نقح أمر 1937/12/16 ورفع مقدار الدين الخاضع لاجراءات الأمر بالدفع الى مائة ألف فرنك أي مائة دينار.

واقتضى هذا النص أن الأمر باللغم لا يُكسَى الصيغة التنفيذية الا بعد امضائه وعدم وقوع معارضة نهه من طرف المدين في الآجال القانونية، بمعنى أن الدائن مطالب بالسعى في اعلام المدين به بعد الامضاء وأرجاعه للمحكمة لاكسائه الصيغة التنفيذية بعد انتباء أجار المعارضة.

واذا وقعت المعارضة فان المجلس يكلف قاضيا لمحاولة الصلح. وفي صورة القضاء بدفع الدين يجوز التقسيط.

واقتضى النص أن الأمر بالدفع الذي لم تقع معارضته ولم يكس الصيغة التنفيذية يسقط بمضى ستة أشهر من تاريخ صدوره. ولما صدرت مجلة المرافعات المدنية والتجارية بقانون عدد 130 لسنة 1959 المؤرخ في 5 أكتوبر 1959 أدرجت أحكام الأمر بالدفع ضمن الفصول من 59 الى 67 وأسند الاعتصاص الى قاضي الناحية وأصبح مقصورا على الدين التجاري الذي له سبب تعاقدي ولا يتجاوز مقداره مائة وخمسين دينارا.

وقد أخرجت احكامه عن نصوص المجلة بالقانون عدد 70 لسنة 1973 المؤرخ في 19 نوفمبر 1973 ثم أرجعت اليها بالقانون عدد 14 لسنة 1980 المؤرخ في 3 أفريل 1980.

وطرأت على نصوصه عدة تعديلات استقرت بالقانون عدد 87 لسنة 1986 لمؤرخ في 1 سبتمبر 1986 وأصبح بذلك شاملا لكل دين مهما كان نوعه ومقداره وأصبح في النهاية لا يقبل الطعن الا بالاستثناف.

وقد شغلت مسألة الأمر بالدفع الأفكار، اذ يرى بعضهم في اصرار وجوب الخضاعه لاجراء الممارضة مثلما كان الأمر في السابق، والتخفيف من وطأة ما وقع تقريره في شأنه بموجوب تنقيح عام 1986، حماية لحقوق المتقاضين من جهة، وتأكيدا لحقوق الدفاع من جهة أخرى، وضرورة ايجاد صيغة ترتضيها الاغليبة أو يحصل في شأنها الاجماع. وقدمت في هذا الصدد دراستان. ولما كان من المتوقع أن يكون الحل متوقعا على اختيار سيامي عملت اللجنة على وضع الحل البديل في صورة اختيار العمل بالمعارضة.

فقد تركز نقاشها على الاخص حول مسألة الخيار بين الرجوع الى العمل بطريقة الاعتراض الذي كان متبعا قبل صدور القانون عدد 87 لسنة 1986 المئرخ في 1986/9/1 وطريقة الاستثناف رأسا التي جاء بها هذا القانون المتحدث عنه.

ووقع بالخصوص ابراز سلبيات التنقيح ومن أهمها اعتبار الامر بالدفع حكما والحال أنه لا تتوفر فيه مقومات الاحكام القضائية وخاصة من الناحية الاجرائية. اذ يقع استصدار الامر باللغع من جانب واحد، اي من الدائن دون استدعاء المدين، ودون اتاحة الفرصة لسماع دفاعه، ويذلك يجرم من درجة من دراجة من دراجات التقاضي. وتفاديا لهذه السلبيات يكون متجها الرجوع الى صيغة للماوضة، مع ضبط آجال قصيرة للقيام بللك ولفصل النزاع، ثم اكساء أحكام المعارضة النفاذ المعاجل باعبار أن الدين ثابت. ونظرا لاعتلاف الآراء حول هذا

للوضوع وحول ما اذا كان الامر يعد مجرد اذن تصدره الحكمة بدليل أنه يمكن القضاء بالرجوع فيه، أم هو حكم بأتم معنى الكلمة. واذا كان حكما فلا بد أن يخضع لما تخضع اليه الاحكام ولا بد من احترام مبدإ التقاضي على درجين ولا بد المستأنف أن يجد المادة الكافية في نص الأمر بالدفع ليؤمس عليها مستندات استفافه.

وللمزيد من التحري في الموضوع تم اجراء عملية مقارنة استهدفت ضبط الاجراءات والآجال المنطبقة في الحالتين، أي حالة العمل بالاعتراض وحالة الاقتصار على الاستئناف، لتكون على بينة عند الاحتيار، أو لعرض المشكلة على المراجع العليا في صورة الخلاف.

وفي النهاية استقر المشروع على اختيار الغاء اتجاه العمل بالمعارضة، والابقاء على التشريع الحالي المقتصر على طريقة الاستثناف، لكن برد استخدام الامر بالدفع الى أصله، وقصره على الديون الثابتة والمستة المقدار في حدود لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار.

وبذلك أصبحت قضايا الأمر بالدفع من اختصاص قاضي الناحية دون غير وكذلك ارتفع المبلغ الموجب للاندار الى حد 500 دينار.

وفيما يخص مسألة تبليغ المؤلدات برزت فكرتان أساسيتان. فالأولى تؤكد على وجوب تبليغ المؤلدات للطرف الآخر حتى يتمكن من اعداد وسائل دفاعه، وحتى يقم تجنب تأخير البت في القضايا، غير أن البعض أشار الى عيوب هذه الطبيقة وقال: ان العديد من المؤلدات تبلغ إما ناقصة أو غير واضحة خصوصا اذا كان عددها كبيرا. وينجر عن ذلك تضرر مصالح المبلغ اليه المطالب بالدفاع عنها ورد ما تتضمنه وثائق الخصم من معاكسة غذا الدفاع.

أما الفكرة الثانية فتقتضي إيداع المؤيدات بكتابة المحكمة، على ألا تبلغ الى المطلوب إلّا عريضة الدعوى. غير أن هذه الفكرة لها بدورها سلبياتها المتمثلة خصوصا في توقع الاكتظاظ بكتابات المحاكم وفيما قد ينجر عن ذلك من عمل اضافي ينفق في سبيل تسجيل كل المؤيدات وتسليم وصل فيها مع ضرورة جعلها على ذمة محامى المطلوب ليتمكن من مسحبها.

وبعد نقاش طويل دام أكبر من جلسة واحدة وقع الاختيار على أن تودع المؤيدات بكتابة المحكمة مع توفير نسخ منها حسب عدد المطلوبين (65 مصري) وصيغ نص الفصل 80 من المشروع على هذا الأساس، كما صيفت الفصول من 70 الى 81 الموافقة للفصول 81 الى 97 من المشروع على أساس ووقة عمل اعتمدتها اللجنة، في مرحلة أولى، على أن يقم بعد ذلك تقييم جميع الفصول واتخاذ القرار النهائي بخصوص هذه المسألة بعد اجراء التنقيحات والمقارنات اللازمة.

وتأكدت ضرورة التنصيص على مقر المدعى الاصلي نظرا لاهمية ذلك في اجراءات الاستثناف.

وأثيرت مسألة طبيعة البطلان الذي قد يترتب عن عدم ذكر المقر الاصلي حدعي، باعتبار أن هذا البطلان لا يهم في الحقيقة الا مصلحة الاطراف، فاذا لم يقع التسك به من طرفهم، فان المحكمة لا تثيو من تلقاء نفسها باعتباره يدخل في عداد البطلان النسبي.

ورأى بعض اعضاء اللجنة ان البطلان مطلق لأن اجراءات التقاضي اجراءات أساسية تهم النظام العام.

وفي نفس الوقت أبرز النقاش أهمية ذكر المقر الأصلي وتأثيره المفيد على حسن سير القضاء كما في صورة الاذن مثلا باجراء اختبار أو عند القيام بالاستناف.

واستقر الرأي في النهاية على أن لا يقع الحكم بالبطلان الا بعد مطالبة المدعى ببيان مقره وامتناعه عن ذلك.

وهذا ما يفسر ورود العبارة التالية بالفصل 82 من المشروع «وذلك ان امتنع المدعي بعد مطالبته من بيان مقره».

#### 9 - في الاجراءات لدى المحكمة الابتدائية

من أبرز ما تناوله المشروع بالاصلاح تعديل اجراءات رفع الدعوى أمام ً المحاكم الابتدائية.

ذلك أن المسألة تنحصر بالخصوص في اجراء هام يتمثل في تبليغ نسمخ من المؤيدات، مع النظير من عريضة الدعوى، وكنيتجة حتمية لهذا الاجراء جبر المطلوب المبلغ اليه، على تقديم جوابه ومئهداته بواسطة محام بالجلسة الأولى للقضية والا نظرت المحكمة فيها حسب أوراقها.

على أن هذين الاجرائين يهدفان في الواقع الى ضمان سرعة الفصل بتمكين المحكمة في أقرب وقت من جميع العناصر المساعدة على الحكم في القضية، لكن رأت فيهما وجهة نظر معينة ارهاقا من جهة،وسلبيات من جهة أخرى. وكان لا بد من المحافظة على الايجابيات وتدعيمها، وتلافي السلبيات واستبعادها.

وأسفر النقاش في النهاية على تأييد المشروع في الاتجاه الذي توخاه فيما يتعلق بعدم تبليغ نسخ المؤيدات مع نظير عريضة الدعوى، والاقتصار على ايداعها بكتابة المحكمة كي تضاف للملف.

وقرر المشروع نتيجة لذلك زيادة الحدِّ من الآجال وأوجد صيغة تضمن حقوق الدفاع من جهة، وسرعة الفصل من جهة أخرى، استجابة للمنهجية المسطرة كخط سليم سارت عليه الحكومة، بهدي وتوجيه من سيادة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

وأصبح من الواضح أن مركز الاهتمام يوجد في الفصل المكرس لمبدإ تبادل التقارير، والذي تكررت أحكامه في الفترات الثلاث. فترة ما قبل اصلاح 1986 بعنوان الفصل 83، والفترة المنتظرة من للشروع اذا ما صودق عليه بعنوان الفصل 92.

ولهذا فعلى القاضي من الآن أن يطبق أحكام هذا الفصل بكل حزم، وعلى لسان الدفاع أن يستعد لذلك، حتى تتحقق الغاية التي نسعى اليها جميعا.

واقتضى المشروع اختزالا في الآجال بطابق الاتجاه الجديد الرامي للى سرعة الفصل مع توفير الضمانات من ذلك مثلا أن اللهصل 81 اقتضى أن ميماد الحضور بالجلسة لا يقل عن 14 يوما بالنسبة للمقيم بالخارج. وكان الاجل الأول محددا بعشرين يوما والثاني بخمسة وأربعين.

والنتيجة أن اختزال الأجل كان في الصورة الأولى بنسبة الربع، وفي الصورة الثانية بنسبة الثلث. ومن مبتكرات المشروع جصر مهمة الاشراف على الطور التحضيري في رئيس المحكمة بنفسه أو وكيله الذي هو من قضاة الرتبة الثانية ومن شأن النظر النهائي في القضية أن يكون راجعا الى أحدهما.

- وهناك من يرى أن الطور التحضيري هو المضر، وهو الذي ينبغي تفاديه، مركزا رأيه على أن تنقيح 1986 هو المتسبب في طول النشر نظرا لكون القضاة أعطوا أهمية كبرى للطور التحضيري فتركوا الأمر بيد المحامين يتحكمون فيه، موضحا أن المشرع أعطى للقاضي سلطة تحديد ميعاد هذا الطور، لكن قاضي لا يمكن له في الواقع أن يضع حدا له الا اذا تلا الأوراق، وهو أمر لا صل في التطبيق.

ــــ وهناك من يرى أن القضايا على أنواع. فمنها ما هو جاهز، ومنها ما فيه تأكد، ومنها ما ليس فيه تأكد، ومنها ما يستوجب البحث.

فالجلسة الأولى معدة لتصفية هذه القضايا وفرز أنواعها، ومن المفروض أن تكون المحكمة مطلعة على الجواب تكون المحكمة مطلعة على الجواب لاستكمال الفكرة حولها، ناهيك أنها قد تدعى للنظر في قضية مسافر أو في وضمية خطيرة، ولو بجلسة استثنائية. فالقول بأن لا فائدة من القاضي المقرر قول غير صحيح. هذا بالاضافة الى أن وجوده يعطى فرصة للتكوين.

- وهناك من تساعل عمن يتولى في الوقع اعداد القضية للبت فها. هل الاطراف أم القاضي المقرر، أم الاثنان مما ؟ وانتهى الى القول بأنه يمكن الجمع بين الإعداد الذي يتولاه الاطراف، والإعداد الذي يواصله القاضي المقرر، معتبرا مع الإعداد الذي يواصله القاضي من القضاة الجلدد للذ أن في تدخل هذا القاضة الجلدد تنقصهم الحبيرة أصبحت فرصة تكوينهم متاحة عن طريق الدروس للمستمدة في سير الجلسة الموالية للجلسة الأولى التي تحيل القضية على القاضي المقر لتيهتها.

— ولاحظ آخر أن الجلسة فيها نوعان من القضايا : قضايا مرفوضة شكلا، وحينتذ لا إشكال فيها، وقضايا تهم الأصل. وهي التي يتولى الرئيس البت فيها آخر الامر، ولذلك فهو الذي يجب أن يقرر ميعاد فصلها, وله على هذا الاعتبار تكليف قاض بجميع الابحاث فيها، دون حاجة الى أن يكون هذا القاضي متميّزا بشيىء من الاستقلالية في التصرف، على النحو المخول له في التشريع الحالي الامر الذي دعا البعض الى التصور بكونه يتمتع بسلطة كبيرة.

### 10 ــ نظام القاضي المقرر

والجدير بالملاحظة أن نظام القاضي المقرر مستمد من نظام الحاكم المكافف في مفهوم قانون أصول المرافعات المدنية العمادر في 1910/12/24، ومستمد أيضا من المجلة الجديدة للمرافعات المدنية الفرنسية التي تعرضت لمثله بفصوفا من 862 الى 865 بعد أن مهدت لذلك بالفصل 861 لما نصت على أن المحكمة تكلف أحد أعضائها بمهمة التحقيق في القضية بوصفه قاضيا مقررا.

والواقع أن هذه التسمية ترجع الى عهد ما قبل الاستفلال، وكانت صفة يتمتع بها القضاة الفرنسيون المباشرون بالمجلس المختلط العقاري الذي أصبح يعرف بالحكمة المقارية. وكان لمؤلاء القضاة منزلة مرموقة في النظام القديم اذ كانوا يتولون الأبحاث الميدانية بمساعدة مهندسين تابعين لقيس الأراضي في مطالب التسجيل العقاري وكانوا يعدون تقارير مفصلة عن أهمالهم يبيئون بها القضايا للفصل. وقد تصل هذه التقارير في حجمها ومضمونها الى مزتبة التأليف الجامع لتاريخ المقار المطلوب تسجيله، وموقعة الجغرافي وطبيحته من حيث شكل البناء، ان كان ربعا، الطلوب تسجيله، وموقعة الجغرافي وطبيحته من حيث شكل البناء، ان كان ربعا، والزائق المتعاقبة المتعلقة به، حتى وصل الى من تقدم بطلب تسجيله. بحيث كان والزائق المتعاقبة المتعلقة به، حتى وصل الى من تقدم بطلب تسجيله. بحيث كان سرمراة صادقة للواقع المادي والقانوني الذي يعيشه العقار للطلوب تسجيله، وإطارا ملائما يضمنه رأيه ووجهة نظره في الفصل. ويعد هذا القاضي المرشد الامين المسكمة، والعين الساهرة على صحة ما يقدمه ويثبته ويرويه، صحة الادكم في القضية التي قروها.

وكان القاضي المقرر في نظام المجلس المحتلط المقاري، يتميز عن زملاته ممن هم في رتبته بمنحة خاصة واعتبار خاص، ولم تكن هذه التسمية تطلق على غيرهم من القضاة، سواء في المحاكم الفرنسية أو في المحاكم التونسية، اذ كان هؤلاء يعرفون بالقضاة المكلفين أو بالقضاة نقط. ولذلك كانت التسمية بالقاضي المقرر تدغدغ بعض الاذهان، وترن في بعض الآذان فيرتاح لها السامعون، على غرار ارتياحهم ـــ في وقت من الأوقات ـــ للنعير بالمحكمة الابتدائية عوضا عن المجلس العدلي أو المجلس الاناقي.

ولما توحد القضاء واستفلت البلاد وأحتاج القضاة ... في بجال المطالبة بتحسين أوضاعهم والزيادة في مرتباتهم ... الى مستند يعتملونه، وجدوا في صنف القضاة المقربين الذين كانوا يعملون بالمجلس المختلط العقاري ضالتهم المنشودة فاستندوا اليها لدعم طلباتهم، وتبور اختياراتهم.

ووصلوا الى تحقيق رغباتهم على مستويات أخرى لا محل لذكرها الآن، وامتازت المحكمة العقارية على كل حال منذ 1981 بضمها لصنف من القضاة يعرفون بالقضاة المقررين باعتبارهم يتمتعون بخطة وظيفية هي «خطة القاضي المقرر بالمحكمة العقارية».

ومازالت المحكمة العقارية متميّزة عن غيرها من المحاكم باحتضان هذا الصنف من القضاة المتحصر عددهم لله حسب قانون الاطار لله في عشر خطط فقط، تسند الى من بلغت أقدميته في المباشرة محمل سنوات على الاقل. ومن أهم أغراض هذا الامتياز استبقاء هذا الصنف للعمل بالهكمة العقارية أطول مدة.

وظلت مع ذلك التسمية بالقاضي المقرر ترن في الأدنه وتنزل بردا وسلاما على من يرق اليها ويفوز بها بحيث لما جاء تنقيح عام 1986 وأدخل نظام القاضي المقرر في الاجراءات المدنية لاقت التسمية الاستحسان، وأحدثت الوقع المطلوب، لأنها حسب كل احتمال حد خلصت الاذهان من عبارة الحاكم المكلف وثقل وقسها أو ظلها على النفوس. ولم يفكر أحد في الجانب المادي الذي قد يجرم منه القاضي المقرر بمحاكم الحق العام طالما أنه لا يحق له أن يستفيد من مزايا الحطة الوغيفية المقسمة في التشريع الحالي على المحكمة العقارية دون سواها.

وهكذا وقع في المشروع العدول عن نظام القاضي المقرر بالمعنى الوارد في التشريع عام 1959، التشريع عام 1959، مع المحتفاظ بتسمية القاضي المقرر دون جوهر صلاحياته، واعتبار هذا القاضي مكلفًا من قبل المحكمة بجميع ما تأذنه بتنفيذه على أن تسحب بنه مثلا مهمّة تهيئة القضية للحكم، وتوجيه اليمين الحاسمة من تلقاء نفسه.

وهكذا لم يبق لمؤسسة القاضي المقرّر دور كبير يذكر، ولذلك أصبح من الضروري الغاؤها تجنبا للوقوع في مزالق إبقاء هيكل بلا روح.

ومن الواضح البين أن صلاحيات الحاكم المكلّف في مفهوم تشريع عام 1910 هي نفس الصلاحيات التي أسندت من بعض الوجوه الى القاضي المقرر في مهوم تنقيح عام 1986.

ــ ولما صدرت المجلة الحالية بالقانون عدد 130 لسنة 1959 المؤرخ في 5 أكتوبر 1959 وأدخلت ــ تأثرا بالقانون الفرنسي ــ نظام رفع الدعوى بواسطة العدول المنفذين، وتشريك المحامين في متابعة الاجراءات وتبادل التقارير، ألفت صلاحيات الحاكم المكلف بالمفهوم القديم، وأسندت اليه صلاحيات محدودة تتماشى مع الاصلاح المتعلق إذاك بدور المحاماة في إعداد ملفات القضايل وتبيئتها للفصل.

وكانت هذه الصلاحيات مناط فصول المجلة من 87 الى 91 المعمول بها قبل التعديلات الصادر بها القانون عدد 87 لسنة 1986 المؤرخ في 1 سبتمبر 1986. وهي فصول تجعل من الحاكم المكلف المنفّذ الأمين لما تأذن به المحكمة.

ولما ظهرت سلبيات في هذا النظام عن لمثرّع عام 1986 أن يرجع الى نظام الحاكم المكلف في مفهوم تشريع عام 1910 ووجد في النظام الفرنسي الجديد ما يبرر اختياره، فاقتبس منه نظام القاضي المقرر الذي تبنته اللجنة المضيقة مع شيء من التعديل، لكن تقرر في النهاية ردّه الى الحجم الذي أصبح من نصيبه في مفهوم المشروع المقترح الآن.

ولعله من المناسب ــ ما دمنا بصدد الحديث عن دور القاضي المقرر ــ أن نتكّر بالنقاش الذي جرى حول النظر في أحكام الفصول 2-3 و12 الحالية التي تعلرح مسألة حياد القاضي، ونورد هنا معلومات جديدة عن مدى ما وصل اليه مفهوم هذا الحياد من تطور في القانون المقارن.

## 11 -- رأي الاتحاد العالمي للقضاة

فقد أصدرت الملجنة الدراسية الأولى التابعة للاتحاد العالمي للقضاة بجلستها المنقعدة بمدينة كرانس ـــ مونتانا بسويسرا خلال شهر سبتمبر 1991، لاكحة تضمنت ملخص ما أفرزه النقاش، انطلاقا من التقارير الوطنية التي قلمنها ست وعشرون دولة مشاركة في الاتحاد، وذلك حول موضوع عنوانه «مناهج اعداد الحكم العدلي» مع الاشارة الى أن البحث اقتصر على النظر في المرافعات المدنية دون سواها.

«وتسهيلا لدراسة المشكلة اقترح على أعضاء اللجنة تقسيم الموضوع الى عدة أبواب.

> فالباب الأول كان يتعلق بالسؤال التالي : من يحدد الوقائع التي تصلح أساسا للحكم في النزاع ؟ يمكن تلخيص الاجوبة عن هذا السؤال كما يلي :

إن الأطراف ... حسب القاعدة العامة ... هم الذين يبينون للقاضي الوقائع التي يمتجون بها لتأييد دعواهم أو دفاعهم. وهذه القاعدة ترجع في الاجراءات الى نظام اتهامي معين.

ومع ذلك يقتضي النظر في العديد من البلدان أنه يمكن للقاضي قانونا دعوة الأطراف الى إثبات وقائع أخرى غير التي احتجوابها. على أن الأمر ليس كذلك إذا اتفق الأطراف صراحة على منع القاضي من اعتاد وقائع أخرى، أو أيضا إذا أعلموا بأنهم يعتبرون الوقائع التي احتجوا بها ثابتة.

وبالاضافة الى ذلك يُرى في عدة بلدان أن هناك مواد تتطلب أن يكون للقاضي سلطات أوسع ــ مثلما هو الشأن في قانون الأسرة، عندما يتعلق الامر بمصالح الاطفال. فعلى القاضي، في هذه الصورة، أن يتدخل من تلقاء نفسه لحمايها.

وما ذكر إنما هو مثل من الأمثال، إذ توجد حالات أخرى مثل الحالات التي تكون الاجراءات فيها اجراءات ولائية، والحالات في مادة قانون فواجع الشفل أيضا التي تقتضي أن يكون بوسع القاضي، النداخل ـــ من تلقاء نفسه ـــ للبحث عن جميع العناصر الواقعية التي من شأنها تمكينه من تحديد وجه الفصل.

والباب الثنائي كان يتعلق بتحديد وسائل الاثبات المدعمة لما وقع الاحتجاج به من الوقائع. يرى المديد من الأعضاء أن الأطراف هم الذين يقررون ... في آن واحد ... الوقائع التي يرومون اثباتها والوسائل التي يستعملونها لهذا الاثبات. ويرى آخرون أن القاضي يجب عليه أن يقرر ما هي الوقائع الحاسمة المؤدية لفصل النزاع، وأن يقرر وسائل الاثبات المتعين استعمالها.

وفي هذه الصورة الأخيرة يمكن أن يكون قرار القاضي موضوع طعن بالاستثناف، سواء قبل الحكم البات أو معه في نفس الوقت. على أنه في صورة الاستثناف قبل الحكم البات يمكن للمناقشة في أصل النزاع أن تتواصل.

ووقع أيضا التعرض الى أنه ـــ في العديد من البلدان ـــ يمكن للقاضي دعوة خيراء للجلوس معه على منصة القضاء، اذا كانت المادة المعروضة على النظر تقنية الى حدّ بعيد ولا تسمح بالحكم دون الاستعانة برأي أهل الذكر. وهذا الحل منتقد حتى في البلدان المتهجة لسبيله.

وسمح النظر في الباب الثالث للجنة بأن تضبط من يقرر المبنى القانوني الذي يجب أن يصدر الحكم على أساسه.

فمن رأي العديد من الأعضاء أن هذه المسألة هي من اختصاص القاضي، وحيتك فهي ليست من علاق الأطراف. ذلك أنه حتى ولو بين هؤالم المبنى (السبب) القانولي الذي يحتجون به تدعيما لمطلبهم كأن يكون مثلا تماقديا أو تقصيها فمن وظيفة القاضي أن يبحث عن السبب الذي يراه أوفق وأنسب للحكم في النزاع بل يتحم عليه تسديد النقص باتمام المبنى القانولي.

ويرى آخرون أن هذه السألة من علائق الأطراف. لكن اذا لم يقولوا شيئا في الموضوع عند صياغتهم لدعواهم فإنه يجب على القاضي من تلقاء نفسه ـــ أن يبحث عن المبنى الذي سيؤسس عليه حكمه.

والمسألة تطرح أيضا اهتماما كبيرا ومصلحة كبرى في القانون الدولي الحاص.

ففى نظر المديد من أعضاء اللجنة يتميّن على الأطراف تحديد القانون الاجنبي المنطبق وتقديم ما يثبت مضمونه وتفسيو. وفي نظر الآخرين، اذا لم يحدد الأطراف القانون الذي أنجزت في ظله الأصال القانونية فانه يتميّن على القاضي أن يبحث عنه ويسترشد. وفي هذا الصدد وقع التلكير بأن اتفاقية لندرة الأوروبية المؤرخة في 7 جوان 1968 تسمح للبلدان المنظمة اليها بأن تحصل على معلومات سواء فيما يتعلق بوجود القوانين الجاري بها العمل أو بتفسيرها.

وأخيرا كان الباب الرابع الذي وقع النظر فيه بحصة بجلسية يتعلق بالطريقة التي يطبقها القاضي عندما يعاين الوقائع الثابتة ويلاحظ أن عليه تقرير ما إذا كانت هذه الوقائع تقع تحت طائلة تطبيق القانون.

وفي هذا الصدد أخذت عدة حلول بعين الاعتبار، منها تطبيق محض للقانون، ومحث عن الحل الأعدل والأكثر صوابا في حدود ما يضبطه القانون، وأخيرا بحث عن تفسير القانون لحل المسائل التي لم يتول حلها صراحة (فراغ ـــ ثغرات).

وفي هذا الصدد وقع ابراز أن الحل الذي يتخذه القاضي ينبغي أن يكون مستجيبا لعدة شروط، وهي النزاهة التي يضمنها القانون، ومصداقية الحكم ومدى توفيقه في الاحاطة واصابة المرمى.

والخلاصة أن على القاضي التزود بأقصى ما يمكن من المعلومات على الصعيد القانوني بفحص الأعمال التحضيرية، والأطلاع على فقه القانون وفقه القضاء، وذلك بطريقة يتحاشى بها أن يكون انفراده برأيه الشخصي الذي قد يتأثر بتكوينه وبوسطه الاجتهاعي والاقتصادي، وربما أيضا بعوامل خارجية بمنظنة وضع سمعة استقلاليته موضع اتهام، وهي عنصر أسامي لتحقيق عدالة ذات مصداقية ونزية».



#### 12 ــ في شهادة الشهود

وبعد فتح هذه القوس نرجع الى المشروع فنقول انه لما تعرّض الى شهادة الشهود أوجب على الطرف الذي يروم الاستناد الى بيّنة بالشهادة بيان موضوعها وتقديم هوية الشاهد، مع تمكين الطرف المقابل من أجل مناسب للتعرف على الشاهد والتجريخ فيه عند الاقتضاء. واقتضى أن يتولى الاذن باحضار البيئة ومحاعها الرئيس أو وكيله بالاصالة أو القاضي المقرر في الصوروة المخصصة له، وأدخل نظام أداء اليمن، أسوة بما هو معمول به في القانون المقارن كما في فرنسا ومصر أي تأثرا بالفصل 64 من مجلة الاجراءات الجزائية التونسية، من جهة ومن جهة أخرى بالفصل 86 من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارهة المصري والفصل 211 من المجلة الجديدة للمرافعات المدنية الفرنسية.

# 13 ــ النطق بالحكم ملخصا.

ثما ابتكره المشروع التنصيص بفصله 136 على وجنوب تمرينر مسودة الحكم إثر المفاوضة، على أن لا تكتسي هذه المسودة صبغتها النهائية إلا بعد النطق بها بالجلسة العلنية التي يحضرها جميع القضاة الذين أمضوها.

وهذا ما يكرّس مبدأ التصريح بالحكم ملخصا. على أن هذا الامر غير واجب في القضايا المنصوص عليها بالفصل 94 من المشروع، أي القضايا المؤسسة «على اعتراف أو كتب رسمي أو على خط يد معرّف بالامضاء به أو قرينة قانونية، أو كان هناك تأكد يوجب النظر على وجه السرعة.

ونتيجة لما اقتضاه مشروع الفصل 136 المتحدث عنه، يتعيّن ايداع النسخة الاصلية من الحكم الواقع اعدادها على أساس المسودة، لدى كتابة المحكمة، بعد امضائها الاعتادها في استخراج أية نسخة أخرى للحكم.

وبذلك لم يعد الأمر في حاجة الى الاجل الذي قدره عشرة أيام لتحرير النسخة الاصلية للحكم كما يقتضيه التشريع الحالي.

### 14 ـــ في كيفية رفع الاستثناف

أوجب المشروع في قسم كيفية وفع الاستئناف مناط الفصلين 146 و146 منه أن تكون العريضة المحروة من محامي الطاعن مذيلة بإمضائه وختمه حتى يتحمل المسؤولية كاملة ويزول ما لوحظ أحيانا في التطبيق من انتحال أو استعارة لصفة محام مميّن دون أن يكون المعنى بالامر على علم بالموضوع فيضطر الى التسليم بالأمر الواقع وتغطية عملية الانتحال أو الاستعارة.

وهذه الدقة الواردة في النصّ تندرج في نطاق الطريقة الجديدة التي توخاها المشروع في عدّة مواطن منه والمتمثلة في إرفاق العريضة والمستندات بكشف في نظيين يتولى الكاتب تسليم أحدهما الى من قدّمه بعنوان توصيل وهي طريقة تهدف الى الاستثناس بحسن سير الاجراءات في التبليغ وتحديد المسؤوليات ولا تهدف الى التعطيل والتعقيد وتعكير الحالة، كما قد يتبادر الى الذهن.

وابتكر المشروع طريقة جديدة تتمثل في رفع الاستثناف لا الى كتابة عكمة الاستثناف كما جرت عليه النصوص القائمة لحد الآن وإنما الى كتابة انحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. كما اقتضى حكما جديدا وهو ترتيب جزاء بالحطية على إهمال الكاتب في توجيه الملف مدة محسمة عشر يوما، مع حصر مقدارها في نطاق يناسب الأهمية المقيقية للخطإ متأثرا في ذلك بأحكام الفصل 231 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى.

ولما تعرض المشروع للفصل 134 (الجديد) الحالي (الموافق للفصل 149 منه) أدخل تحويرا حميقا على أحكامه ونقص من الأجل الذي تضمته برده من 20 يوما الى 7 أيام، ووحدته بالنسبة لجميع القضايا، ونصت عليه بالنسبة للمستأنف ضده الذي يكون بالحارج محددة إياه بأربعة عشر يوما.

وضيط أجل تقديم الوثائق لكتابة المحكمة قبل موعد الجلسة يخمسة أيام، وفعل قائمة تلك الوثائق بالعد إمعانا منه في الوضوح، ناصة بالحصوص على الكشف في نظيين، وعلى نوعية نسخة الحكم المطلوب تقديثها. فبينا كان النص الحالي يقتصر على ذكر نسخة الحكم مطلقا حرص المشروع على أن يعتبر في نفس المقام كلا من النسخة المستخرجة من أصل الحكم المستأنف، والنسخة المطابقة لها، والنسخة التي وقع استخدامها في الاعلام، وذلك تحفيفا على المستأنف وتجنبا للصعوبات التي حدثت في التطبيق نتيجة للضياع مثلا وتسببت في عدة مشاكل أهدوت الحقوق.

وحرص المشروع في هذا الفصل على ذكر الفقرة التي تنص على وجوب قيام المستأنف بها تضمنه من أحكام وإلا سقط استثنافه، وهمي فقرة كانت سقطت من الفصل 134 (الجديد) بمناسبة تنقيع عام 1986، وذهبت الآراء في التأويل إلى مذاهب شتى حول الأسباب التي أذّت الى ذلك السقوط والحال أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون بجرد خطا مؤسف حصل في توطيب النصوص، واستحال على المشرع مع ذلك تداركه، إلا أن جريان عمل المحاكم استمر على اعتبار الجوء المقرر بالفصل 134 السابق للتنقيح مازال قائم الذات.

فجاء المشروع على كل حال وصحح الوضع ونص صراحة في مطلع الفصل على جزاء عدم قيام المستأنف بما اقتضته بقية فقراته.

\* \*

نكتفي بهذا القدر من العرض الذي أردناه غنصرا ومشتملا على نبذة من أهم ما افتضاه المشروع في غير الجزء المتعلق بالتنفيذ، حتّى لا نثقل الامر على القارىء الكريم.

وندكّره في الحتام بأن المجلة الجديدة التي أصبح مشروعها جاهزا عند كتابة هذه الاسطر، والتي يتوقع أن تبرز خلال الاشهر الأولى من فترة المخطط الثامن، تقتضي ما يلي :

-- اختصار آجال التقاضي في جميع الأطوار، تحقيقاً لمبدأ سرعة الفصل مع توفير الضمانات. وفي ذلك تعزيز لمصداقية دور القضاء المدني، وتطمين للمتقاضي على حقوقه.

 إحداث نظام القاضي المنفرد بهدف التخفيف عن المحلم الثلاثية التركيب وصرف عنايتها الى النظر في القضايا الاكام أهمية.

-- نهادة الضبط والاحكام في اجراءات رفع الدعوى واقرار مبدأ النظر فيها من قبل سائر المحاكم.

# الباب التاسع

# الميثاق الوطني

سيرا في نفس الحط وتمسكا بنفس الاتجاه واصل الاصلاح طريقة السوي وعمل على بعث الحياة في جميع الميادين التي تربط بين الدولة والجندم، وعلى بث روح التآخي وتجسم المصالحة الوطنية في جميع الاوساط ألتي يقوم على تماسكها وتآزرها المسار الديمقراطي الصحيح ويتحقق بفضل كدّها في النشاط واجتهادها في السلوك ازدهار البلاد ومناعة الأمة. وكما قلنا في معرض الحديث عن قانون الأحزاب، فقد سبق التحول الزمان في معالجة أمر الحزب الواحد، وقرّر العمل بمبلم التعدية الحزبية، ودعا بالذات منذ خطاب 22 أفيل 1988 — ولمّا تمض عل التحول بضعة أشهر — إلى اعداد المبثاق الوطني، وأكد ذلك في صلب مؤتم الانقاذ الذي انعقد من 29 الى 31 منترق الطبق، المبتلق المبتلت روح الشجاعة والاقدام بصانع العهد الجديد، وهو في منترق الطبق، الى الاعلان صراحة، ودون مواوية أو احتراز، عن ضرورة اخراج هذا المبتاق الوطني الى الوجود في ثوب متميز لائق وقشيب، ممهدا لذلك بقيله : «ومثلما أردنا أن يكون حزبنا تجمعا يتآلف فيه عندلف مناضليه، فإننا نريد أن يكون حزبنا تجمعا يتآلف فيه عندلف مناضليه، فإننا نريد أن التعمدية في مكوناته، ويتكريس الديمقراطية في منهجه ويايجاد سند معنوي لمعالجة أوضاع المبلاد وتحقيق مطاع المواطنين، إن الميثاق الذي ندعو اليه التزام طوعي بعقد مجتمعي يتوافق عليه كل أفراد الأمرة الوطنية من أجل ابتكار صيغ جديدة لتضامن وطني ناجع دائم».

«... ان التغير متواصل، بعيدا عن كل ترميم أو تلفيق، وهو تغير هادىء متريث. ولكن لا تراجع فيه، وبلادنا لم تعد تحصل اللمسات على السطح، وعلى صميد التجمع فاننا نريد رد الاعتبار لمفهوم الالتزام الحزي حتى يصبح التزاما وإعيا تقدما مسؤولا لا التزام الحنوع والتواكل. ونريد أن تكون القاعدة صيدة المبادرة، تدفع بالقيادة نحو الأمثل...»

وبعد احراز التوجه الجديد على مصادقة مؤثم الانقاذ واكتسابه سندا قاعديا ونفوذا قياديا بادر سيادة رئيس الجمهورية بتوجيه رسالة الى الاحزاب السياسية حول موضوع الميثاق، مقترحا أن يكون في مطلع اهتهاماته دعم الهوية الحضارية التونسية وتنمية الشعور الوطني، وأن يعنى بتدعيم مقومات السيادة الوطنية والحفاظ على الاستقلال السياسي وصيانة النظام الجمهوري والمؤسسات الدستورية، وأن يحد ملامح المجتمع المدني المنشود المكرس للمساواة في الحقوق والوجبات، وأن يوضع ملامح سياسية تربوية وثقافية تهدف الى دعم أصالتنا وقيمنا

ويمناسبة الذكرى الاولى لتحول السابع من نوفمبر احتفل بقصر قرطاج بالاعلان عن الميثاق الوطني المقرر من قبل كافة القوى السياسية والاجتماعية والتوجهات الفكرية وهو عبارة عن «عقد شرف بينها يعمق توجهات بيان السابع من نوفمبر ويكرسها في الواقع»، وقولى سيادة رئيس الجمهورية تضمين هذا الاعلان بخطابه أمام بجلس النواب مذكراً بأهميته وبما يؤمله له من نجاح في سبيل ارساء قواعد دولة المقانون ولمئوسسات في تونس الجديدة.

والجدير بالملاحظة أن روح الاصلاح والتجديد مهيمنة على مختلف العناصر التي وقع تحليلها في الحطاب، وعلى جملة المبادى، التي تضمنها الميثاق. وأن هذه الروح بقبت سائدة بكل طاقتها وشحتها في الاعمال التنفيذية التي تواصلت الى حد كتابة هذه الاسطر سواء في نطاق الابتكار والتصور أو في نطاق انشاء الهياكل والسهر على دعمها وضمان حسن سيرها، والكل يتنزل في «استراتيجية متكاملة متناسقة قطاعيا يشترك في وضعها كل المسؤولين في مختلف الميادين».

فخطاب السَّابع من نوفمبر 1988 أشار الى:

 تحويل مجالس الولايات الى مجالس جهوية للتنمية ذات صبغة تمثيلية أوسع.

\_ إنشاء مجلس أعلى للاتصال.

-- الشروع في تركيز نظام المدرسة الاساسية بداية من السنة الدراسية 1988-1988 لضمان دراسة لا تقل عن 9 سنوات متواصلة.

ــ العمل على أن تكون العربية لغة التدريس.

ــ إعادة تأسيس المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وهكذا فان طرح تلك المسائل مازال يتجدد على مستوى السنين الثلاث الموالية، وسوف يظل كذلك الى أن يتحقق الهدف المنشود، ويرسو الاصلاح على أساس مرضي مكين. وهي سياسة فيها حكمة وثبات، وفيها تجديد وتغيير في نطاق الاستمراية. ناهيك أن المنهجية المتبعة في عصوص ارساء التعدية، وتعميق الحوار مع كافة القرى الحية في البلاد، وفي خصوص عينة المناخ السياسي بتطوير الاعلام أوتطوير الاسلوب الانتخابي وتحوير الجلة الانتخابية مثلا أو باصلاح النظام التربوي، مازالت تحتل مركزا رياديا في العقول والمقاهم، وما فعت تدير السبيل أمام الحل والعقد والعقد وهم آراء مختلف الشرائح

الاجتاعية والسياسية بشأنها ــ مثلما وقع بالنسبة للمخطط الثامن الذي حظى باستشارة شعبية واسعة. وكانت قضية التنمية الاقتصادية والاجتاعية وما تنطوى عليه من تحديات، وما تستوجبه من اصلاحات جوهرية، من بين اهتمامات رئيس الدولة في خطاب نوفمبر 1988

كما أن المبادىء الاساسية التي يقوم عليها الميثاق الوطني هي دوما محل اهتمام الدولة على مستوى ضمان حسن التنفيذ.

فمنذ الأعلان يوم 20 مارس 1992 عن إنشاء اللجنة العليا للميثاق الوطني التي حلت محل المجلس الاعلى للميثاق، وأسندت رئاستها للوزير الأول، أصبحت الاتصالات بين المسؤولين عن الاحزاب السياسية والمنظمات القومية متواصلة والاجتاعات مكتفة لايجاد الحلول الملائمة للمسائل القمينة بخلق مجتمع مزدهر موحد الصفوف، وفي ذلك عناية ومتابعة. والمتابعة هي من سمات العهد الجديد المتميزة.

وسندرس من خلال الميثاق الوطني المواضيع الثلاثة التي أشرنا اليها آنفا باعتبار أن لها وثيق الاتصال بالحياة الفكرية والسياسية والاتجاهات المصييلة للمجتمعات، وباعتبار أنها تتعلق أيضا بتعليم الناشقة أساسا وبنشر العلم والثقافة وسائر شعب المعرفة التي منها الثقافة القانونية، إضافة إلى اهتمام الهيئة العليا للميثاق بأمرها بشكل خاص في هذه الإيام.

#### محتوى الميثاق

وقعت على هذا الميثاق الاحزاب السياسية السبعة(11) والمنظمات المهنية القومية الأبع<sup>(12)</sup> وكذلك المنظمات المهنية الاخرى والانسانية الحادية عشرة<sup>(13)</sup>.

<sup>(11)</sup> ينظر تفصيلها بالباب السادس ... مبحث قانون الأحزاب ... ص 163 (12) للنظمات القومية الأربعة هي :

<sup>-</sup> الاتحاد العام الترنسي للشغل (UGTT).

ــ الأثماد التونسي للمناعة والتجارة (UTICA).

<sup>...</sup> الأتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري (UTAP).

ــ الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (UNFT). (13) المطمات المهنية الأعرى والانسانية الحامية عشرة هي :

عمادة الهاسين \_ عمادة الافاياء \_ عمادة الصيادلة \_ عمادة المهندسين \_ جمية

وهو يعد مرجعا هاما للسلوك السياسي والاجتماعي، واطارا مثاليا ملائما يتم في دائرته ومحيطة أتخاذ القرارات الهامة ذات البعد المصيري والطابع المستقبل.

وقد انبثق عنه، في أول الأمر، المجلس الاعلى للميثاق الوطني، وخصص لتخليده والاحتفال بذكرى تأسيسه وعقد أول اجتماع له يوم سمي بيوم الميثاق الوطني وهو يوم 9 جانفي من كل عام.

وفيما يلي عرض موجز لمحتوى المثاق المشتمل على عناصر أساسية أربعة تخص الهوية والنظام السياسي والتنمية والعلاقات الخارجية.

#### 1 ـــ اقوية :

يؤكد الميثاق الهوية العربية الاسلامية لتونس وينص على أن التعريب مطلب حضاري متأكد باعتباره من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة الى مكسب شعبي، وتقتضي أن لرعاية التوجه الاجتبادي والعقلاني أثرا ييّنا في براج التعليم.

#### 2 ــ النظام السياسي :

يكرس الميثاق مبدأ مناهضة الحكم المطلق كما يكرس المطالبة بالحكم المقلد بالقانون، ويقتضي اعتباده على النظام الجمهوري المؤسس على النفريق بين السلط، ويتضمن استقلال القضاء وحقوق الانسان وحرياته الاساسية، ويقرر صيانة أمن الفرد وضمان حربته وكرامته، وضمان الحريات الاساسية كحرية الاجتاع وحرية تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية في نطاق القانون.

ويقتضي الميثاق من جهة أخرى وقاية أماكن العبادة من الصراع السياسي، ويحرّس قيام الديمقراطية على التعدية في الرأي وفي التنظيم ويدعو الى الشعور بالغيرة على مؤسسات المدولة والاحساس بنخوة الانتساب للى الوطن ويعتبر أن الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية هي قوام المجتمع المدني، ويدعو الى العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### 3 ــ التنمية :

يعتبر المثاق أن التنمية الشاملة والعادلة هي الهدف الاسمى لكفاح الشعب وسياسة الدولة.

ويقرر تأمين العيش الكريم للمواطن مع ضمان الحق المشروع في تلبية الحاجيات الاساسية.

كما يقرر التطوير الشامل لتقافتنا الوطنية والتفافي في خدمة المصالح العام، وفي الحرص على صيانة مكاسب الشعب، والاعتباد المتوازن على القطاع العام والقطاع الحاص، والعدالة في توزيم الانتاج بين الجهات وبين الفعات، وترشيد طرق الانتاج والتصوف في المؤسسات مع وضع استراتيجية تنموية طويلة المدى كفيلة بتجنيد طاقات الشعب ومواوده الكامنة، وتحقيق نقلة نوعية نحو التقدم بمشاركة النحب الفكرية للبلاد وكافة الاطراف الاجتاعية والاحواب السياسية.

## 4 ــ العلاقات اخارجية :

يقوم الميثاق الوطني أيضا على إحياء نداء الوحدة المغاربية، وعلى نصرة قضبة الشعب الفلسطيني، والتمجيل ببناء المغرب العربي، وعلى تحقيق الأمن الجماعي العربي، ودعم منظمة الوحدة الافريقية، وعلى الحرص على استقلالية القرار، والمحسك بمبادىء عدم الانحياز، وعلى إقامة مجتمع دولي يسوده العدل والسلام والوقام.

وينص الميثاق في النهاية ــ وهو أمر أساسي ومن الأهمية بمكان ــ على أن الأطراف الموقعة عليه تعتبر نفسها «مؤتمنة على الحفاظ على الاستقلال». أي أن هذا الاستقلال أمانة في عنقها، ودين عليها للوطن، وأن من أوكد واجباتها حمايته من الحلافات التي ترجع عليه بالوبال، وصيانته من الاتجاهات الحطوة التي من شأنها أن تفضى الى الفتنة والانقسام والتمزق.

ولهذا كان الميثاق الوطني مكسبا حضاريا متميّزا للبناء الديمقراطي، وملجأً آمنا يلتجأً إليه، ومرجعا صادقا يرجع اليه، ليس فقط عندما تحوب الامور وتخلط السبل، وانما أيضا كلما اقتضت المصلحة العليا للوطن الاحتكام اليه، ــ ما دام هناك متسع من الوقت ــ لامتيضاح معالم الطريق السوي، واستلهام ما يوحي به في شكله ومضمونه لجمع ما تفرق من الآراء، والثنام ما تشتت من الأقكار، سعيا لترحيد الاتجاه الصحيح، وقفرير الحطة المناسبة في أي شأن من شؤون الحياة.

وهو ما نلمسه في التطبيق عندما تقتضي حكمة التصرف والتدبير في الشؤون العامة، وخاصة المصيهة منها، دعوة الهيئة العليا للمثاق الوطني للنظر والتداول في هذه الشؤون. ولا أدل على ذلك من الطريقة التي وقع توخيها لمعالجة كل من الملف الاعلامي والملف الانتخابي حسبها يعلم ذلك من عاصر الاحداث هذه الإيام.

والحقيقة أن ليس في نيتنا التبسقط في هذا الموضوع الذي يخرج عن المتصاصنا المنحصر مبدئيا في القضاء والتشريع، لو لا أن المقام رما يقتضي منا عدم التردد في إعطاء فكرة عامة عن هذه المسألة التي سبق لنا أن تعرضنا لما في الباب السادس بمبحث قانون الاحزاب وقانون الصحافة من هذا التأليف، وذلك لملاقتها بالتشريع الذي يلج في الواقع كل ميدان، وعليه يقام أساس كل تنظيم، وأيضا لاتصالها \_ على كل حال \_ بصميم حياة الفرد في المجتمع المدني، وجوهر ما يعطليه وجوده كعضو فاعل يتمتع باستقلالية. الرأي وحرية الانتجار في ممارسة حدة الانتخابي.

# الهيئة العليا للميثاق الوطني

#### 1 - تركيبها :

اقتضى الخطاب الرئاسي الذي ألقي يوم 20 مارس 1992 الموافق للذكرى السادسة والثلاثين للاستقلال، استبدال المجلس الاعلى للميثاق الوطني بالهيئة العين الميثاق الوطني التي تشارك فيها الاحزاب السياسية السبعة المعترف بها قانونا، والمنظمات الوطنية الاريم، وتتركب حيثك من 11 عضوا، ويرأسها الوزير الأول، على أن يكون مقروها من تحتاو من بين أعضائها.

#### عهامها

ومن مهام هذه الهيئة الحرص على احترام مبادىء الميثاق الوطني وأهدافه ودراسة المواضيع التي يعرضها عليها رئيس الجمهورية، واقتراح يعض المواضيع الهامة على رئيسها لادراجها ضمن برنامج اجتماعاتها السنوية الثلاثة أو في الاجتماع الذي تقتضيه الحاجة، وكذلك الاستماع الى بيانات من الحكومة بشأن مواضيع الساعة، واعماد تقرير في أشغالها يوفع الى رئيس الجمهورية.

وتنتهي مهام هذه الهيئة عند تنظيم الانتخابات التشريعية العادية القادمة أي التي من المقرر أن تتم في غضون عام 1994. فهي حينتذ هيئة وقتية لها دور معيّن ينتهي بنهاية انجاز المأمورية المناطة بعهدتها. ومن المؤمل أن يكون هذا الانجاز على خير الوجوه.

وتتنزل الغاية من كل ذلك في مزيد تكريس التعددية وتوسيع نطاق المشاركة ودعم مقومات البناء الديمقراطي.

وقد اجتمعت الهيئة العديد من المرات في النصف الأول من عام 1992 بمشاركة بقية الاطراف الموقعة على الميثاق الوطني، ودرست كما قلنا الملف الاعلامي والملف الانتخابي، وانتهت دراستها باعداد تقرير في كل موضوع رفسته الى سيادة رئيس الجمهورية، ويتوقع حسب كل احتمال أن يتم في أقرب الأوقات ادخال ما يتميّن من التحويرات على طريقة الاعلام وأسلوب الانتخاب.

# أولا ــ الاعسلام :

تحرص السلطة السياسية على توفير المقومات التي من شأنها ضمان قيام الاعلام أن يقوم الاعلام أن يقوم الاعلام أن يقوم برسالته أحسن قيام وأن يشمل اشعاعه جميع الميادين لانارة الرأي العام وبلورة مشاغله والاسهام بجد في بناء المجتمع الموسط المتوازن الذي تنشده تونس لحير أبنائها وعزة كيانها ومناعة سلطانها، ومنزلتها بين الامم.

فالغاية من ادخال التطوير الضروري على مجلة الصحافة هي ادخال دم جديد في شرايين المسار الصحفي، واعطاء دفع جديد للاعلام وجعله أكثر اقتدارا على التبليغ والتوعية، وتنشيط القوى وحفز الهمم.

ولا شك أن في هذا التوجه الاصلاحي المستمر ـــ النابع من ارادة قوية وعزم راسخ ـــ دعما للتعددية الفكرية، وفتحا للمناخ الملاهم لمزيد دفع المسار الديمراطي، وتعميق الشعور بالمواطنة والهوض بالحوار الوطني، وهو توجه يعزز ما أنجزه التغيير ويمكن كل فرد من القيام بواجبه والاسهام بقسطه في بناء صرح حضارة البلاد.

والأعلام الراقي الواعي بمسؤوليته والمعتمد على صدق وزواهة أصحابه وعلى نضج المواطن وادراكه الصحيح لمواطن الخير والشرء ومراكز الضعف والقوة، لمو أفضل سبيل لترويض الأفكار، وشحذ العراقم، لسلوك مسلك التصرف الرشيد والاجعاد عن مزالق الانحراف ومتاهات التطرف، في نجتمع نام يرنو الى تركيز دعاهم الديمراطية، ويسعى الى الاحذ بأسباب الحضارة، تحقيقا للرقي والتقدم، في ظل الأمن والاستقرار.

وفي تصوّرنا أن المحاور التي يمكن التباحث فيها، والحروج بقرارات عملية بشأنها، تعتمد بالحصوص على تجسيم التعادية الفكرية والسياسية في الوسائل الاعادمية المختلفة التي منها الاذاعة والتلفزة، تجسيما دائما ومستقرا، لا تجسيما ظرفيا مهددا بالنقض في أيّ وقت من الأوقات، ولايّ سبب من الاسباب. فالاعلام التمدّدي شرط لازم لمصداقية المسار الديمقراطي التعددي.

والمنطق يقتضي أن يتمّ تناول المسألة من منطلق وطني، يقلّم المصلحة العليا للبلاد على غيرها من المصالح الفعهة أو الشخصية الضيقة.

ولابدّ في هذا الحصوص من ايجاد ضوابط مهنية وأخلاقيّة تحدّد التعامل في هذا المجال.

ولا شكّ أنّ الحوار سوف يؤدي الى نتاتج ايجابية تحقق الآمال المنشودة، خاصة وأن تونس لها قدم راسخة في الميدان الاعلامي، ولها اطارات وكفاءات أفرزعا الممارسة اليومية للنشاط الصحفي منذ أواسط القرن الماضي، وهي ثالث بلد عربي اسلامي ظهرت فيه الصحافة. وأذكر أن الرائد الرسمي الحالي كان أصله في طليعة ما ظهر على السّاحة في هذا الميدان، وأن رجالات مرموقة من أهل الفكر والأدب والادارة، مثل الكاتب أحمد فارس الشدياق، أشرفوا على إنشاء وتركيز المسار الاعلامي في القرن الماضي. فلا عجب أن يستمر هذا النشاط، وأن يعتمد في استمراره على تراث وطني عربق نعتز بفناه، ونفخر باسهامه في بناء الحضارة. في استمراره على تراث وطني عربق نعتز بفناه، ونفخر باسهامه في بناء الحضارة. وهذا فإن طرح مثل هذا الموضوع من قبل الأطراف الموقعة على الميناق الوطني والنباحث النزيه البناء في شأنه ... قصد الوصول في النهاية الى وضم خطة

متفق عليها لتطوير مجلة الصحافة تشريعيًا، وحسن الاستفادة من مبادئها على أرض الواقع، ... لهو عمل حكيم لا يمكن أن يتمخض عنه الا الخير العميم، لفائدة الفرد والمجموعة ولصالح الرخاء العام وما يدعم السلام.

#### ثانيا ــ المجلة الانتخابية :

كان سيادة رئيس الجمهورية قد أشار في خطابه الذي ألقاه يوم 1991/12/31 أمام مجلس النواب إلى أنه أطن عن مراجعة طريقة الاقتراع بالاتفاق مع الأطراف السياسية، وضبط معايير محددة على أساسها تتولى الدولة تحمّل مصاريف الحملة الانتخابية وتشيا مع ذلك يقم تكنيف حملة تحسيس المواطنين لضرورة قيامهم بالتسجيل بالقائمات الانتخابية وعمارسة حقهم وواجبهم في اختيار عمليهم.

وتطبيقا لهذا التوجه تناولت الهيقة العليا للميثاق موضوع الانتخابات بالدرس وعقدت من أجله اجتهاعات استخبرت فيها الميثاق باعتباره أحد الأسس الرئيسية نيناء الديمقراطية والمجتمع الجديد، وباعتبار أن الهيقة نفسها تمثل الاطار الأمثل للبحث والتشاور وتبادل الرأي لمزيد ترسيخ التعددية وتدعيم المشاركة على أساس أرضية متفق عليها يمكن بفضلها لمختلف الاتجاهات الفكرية أن تعبر عن وجهات نظرها.

على أن الفاية المقصودة هي تأكيد التوجه الأصلاحي وتركيز مناهة الوطن واستقراره، واستنهاض الهمم والعرائم، وحث جميع أصمحاب النوايا الطبية للاسهام بصدق وجد، ونجاعة واخلاص، في خدمة تونس التي هي وطن جميع التونسيين، ولرفع التحديات بالعمل على التوفيق بين مستلزمات الديمقراطية ومتطلبات التنيمة باعتبار أن الديمقراطية والتنمية مفهومان متلازمان لا يمكن التفريق بينهما.

فالنظر في المجلة الانتخابية على ضوء تلك المعليات يجسم في الواقع العزم على تكريس التعددية الحزيية في المؤسسات الدستورية وخاصة في بجلس النواب. وسوف تكون نتيجة هذا النظر اتاحة الفرصة لجميع الاهراف الديمقراطية لتكون عملة في رحاب السلطة التشريعية وفق قواعدها الشعبية وعلى نسبة اشعاعها في الوسط المجمعي، دون اهمال مع ذلك لمتطلبات الاستقرار في ممارسة السلطة وضرورة مدم تعطيل تعليقها.

ومراجعة طريقة الاقتراع تنتزل في اطار التوجه الذي يجسم مرة أخرى عزم السلطة السياسية الراسخ وصدقها في هذا العزم على تدعم أسس البناء المديقراطي، وتدعم دولة الفانون والمؤسسات. وفي ذلك إيفاء بالعهد، وإنجاز للوحد، على أن يكون التشريع في خدمة التجديد وتطوّر المجتمع.

وهكذا انصرفت عناية الهيئة إلى النظر في جميع جوانب الموضوع خاصة فيما يتعلق بالتسجيل في القائمات الانتخابية وتوزيع البطاقات والاعلام قبل الانتخابات والتزكية وتقسيم الدوائر، وكذلك فيما يخض طريقة الاقتراع بالاغلبية أو بالاغلبية النسبية المطلقة والمعدلة على ضوء ما أثبتته التجربة في الانتخابات البلدية التي جرت عام 1990 حيث استعملت طريقة الاقتراع بالاغلبية، وطريقة الاقتراع بالاغلبية، وطريقة الاقتراع العدلة.

وكانت جميع الطرق المسوطة على عك البحث عمل اجتهاد في النظر وعناية في النقاش، وهو أمر هام، لكن الأهم هو الوصول إلى حل توفيقي يرضي جميع الأطراف، ويحقق الوحدة والانسجام لحير تونس الآمنة والمستقرة في ظل الطمأنينة والوقام.

وسوف بتم ادخال التعديل المناسب على المجلة الانتخابية كتبيجة حتمية لما يفرزه النظر في آراء المعارضة بشأنها من قبل الموقعين على الميثاق. وهو تعديل يضاف الى سلسلة التعديلات التي وافقت مسيرة هذه المجلة منذ بعثها بالقانون عدد 25 لسنة 1969 المؤرخ في 8 أفريل 1969.

فقد صدرت بشأن تنقيحها عشرة قوانين فيما بين 1970 و 1981 واقتضى الإصلاح في العهد الجديد تعديلها مرتين بمقتضى قانونين أساسيين أحدهما عدد 144 مرّرخ في 29 ديسمبر 1988 وفانيهما عدد 48 موّرخ في ماي 1990.

وها هي الآن ـــ كما قلنا بــ محل نظر لتمديل ثالث يهدف الى جملها مواكبة للعصر، وفي مستوى طموحات شعب يرنـو الى ارساء الديقراطيـة والاستفادة من مزايا التصددية.

## ثالثا ـــ اصلاح النظام التربوي :

انعلاقا من القانون عدد 65 لسنة 1991 المُؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالنظام التربوي والذي حل محل القانون عدد 118 لسنة 1958 المُؤرخ في 4 نوفمبر 1958 والمتعلق بالتعليم تدريجيا ــ اتجه العهد الجديد الى تنظيم التعليم على أساس يوافق متطلبات العصر ويستجيب لحاجيات البلاد، فقد وقعت اعادة تصنيفه إلى تعليم أساسي وتعليم ثانوي وتعليم عالى، على أن يتواصل في غضون السنوات المقبلة إصدار الأوامر والقرارات الهادفة إلى تطبيق الاصلاح وما يسن من التشريعات الجديدة.

# أ ــ التعليم الاسامي :

يتألف هذا التعليم الذي تدوم مدته 9 سنوات من مرحلتين. المرحلة الأولى تدوم 6 سنوات، والمرحلة الثانية التي تأخذ جانبا من التعليم الثانوي تدوم 3 سنوات.

وهو يميمي لل التوسيع في قاعدة التعليم والرفع من مستوى التعليم العام مع الملاحظة بأن كامل مرحلته ليست بديلا عن التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي وائما هي وحدة تعليمية قائمة بذاتها لها غاياتها وأهدافها وبرامجها، وتختم بشهادة تعرف بشاهدة ختم التعليم الأسامي.

فالتعليم الأساسي هو حيتذ حلقة أساسية للنهوض بالمواطن، وتلقينـه مبادىء المواطنة، وتنمية حسه المدلي وهو يهدف أيضا الى الرفع من نسبة التمدرس ولى مقاومة الفشل المدرسي والقضاء على ظاهرة الانقطاع عن الدراسة.

وقد وقع الشروع في تطبيق هذا الاصلاح منذ مطلع السنة المدرسية 1989-1988، كما أشرنا اليه، وهو في نفس الوقت شروع في إلفاء التعليم الثانوي المهني بصفة تدريجية بعد أن تأكد عدم نجاعته، وضع ما عبر عنه بالجذع المشترك بصفة موازية أمام جميع الناجمين في مناظرة الدخول الى السنة الأولى من التعليم الثانوي.

واقتضى الاصلاح في خطوطه الرئيسية تكريس اجبارية التعليم بالنسبة . للتلاميذ الذين تترواح أعمارهم بين 6 و16 سنة، وضمان بجانيته، وتوفير الظروف الملائمة تمكين المعوقين والمتخلفين في الدراسة من الحق في التكوين المدرسي، واقتضى أيضا حث الأولياء على إلحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم الاساسي وعدم سحبهم قبل السنة السادسة عشرة، وتطبيق هذا الاجراء يرجى التنقيص من نسبة الابية في البلاد. وإجبارية التعليم التي تميز بها الاصلاح الجديد كانت تشكل مطلبا من للطالب الاساسية الوطنية التي ضحى من أجلها مدة كفاحه المرير ضد الاستعمار. فما زال صوت الشعب يرن في الآذان وهو ينادي بسن التعليم الاجباري الى جانب ندائه ماج الحناجر بالبرلان التونسي. ولما جاء الاستقلال أقبلت الأمة بأسرها على التعليم ووجهت النشء بلهفة وتعطش الى المدارس وجعلت اللولة الفتية المستقلة من أوكد أهدافها رفع الأمية عن الكهول وضع أبواب المدارس بقدر طاقتها في وجه الناشئة، مختارة بذلك التعامل مع شعب متعلم أي مثقف واع لحقوقه وواجباته وصعب المراس، لا مع شعب جاهل متخلف ميّال الى الكسل والراحة وسهل الانتياد.

لكن الحماس لم يكن كافيا وحده لضمان حسن سير الأمور في الخاضر وفي المستقبل. وتحسبا لحصول محمود في جذور هذا الحماس أو فتور في الاقبال على التعليم، وتحسبا لتفاقم أمر الانقطاع عن الدراسة، وتحكينا أيضا للناشئة والتدرع بقسط أدنى من التعليم، قرر العهد الجديد بحكمته المعهودة الامراع باعادة النظر في النظام التربوي وصرف الاهتام خاصة الى المرحلة الأولى الصعبة والدقيقة، والتي يجد الناشيء فيها نفسه في مفترق الطريق، معلقا بين المواقع والحيال، ومتأرجحا بين الجهل والعلم، يتنازعه عاملان عامل السهولة وعامل الصعوبة، السهولة في الركون الى الراحة والدعة والرضا بالدون، والصعوبة في الكد والتعب، والاجتهاد في التحويل، والطموح الى العلا.

وقرر سن اجبارية التعليم، فاصحا المجال أمام الناشقة لأخذ نصيبها من العلم والكرع من حياض المعرفة بأسلوب علمي بيداغوجي مدروس، بأخذ بعين الأعتبار الاستجددات الطبيعية والمؤهلات النفسية للفرد كل يقرأ حسابا للظروف الاجتاعية المحيطة بالوسط الذي يعيش فيه، والمناخ العام للبلاد التي ينتمي اليها، وهيأ للمواطن تعليما أصاميا يمكنه من اهتبال فرصته، والتزييد بزاد علمي صحيح يساعده على الارتفاء الى ما هو أعلى في سلم المعرفة أو على الأقل يمكنه من ولوج معترك الحياة، متسلحا بقدر كاف من الثقافة الذهنية والمهارة اليدوية يكفل له النجاح.

وتوصلا للغاية المقصودة أوجب القانون على الأولياء الامساك عن سحب أولادهم من مزاولة هذا التعليم الأساجي الا بشروط، ورتب عن المخالفة جزاء بالعقاب، وهو أمر جديد، فيه ضمان لتحقيق النجاح، إذ اقتضى الفصل 32 من القانون عدد 65 لسنة 1991 المذكور تسليط عقوبة على الولي المخالف بخطية تترواح مبدئيا بين 10 و100 دينار، ما لم يكن هناك عذر مبني على وجود المدرسة بعيدة عن مقر الاتامة بمسافة يعينها أمر.

واقتعنى نفس القانون ـــ من جهة أخرى ـــ إعادة هيكلة مراحل التعليم وتنظيم التعليم الحاص.

وهكذا حقق العهد الجديد ما لم يحققه سواه من تكويس أحد المطالب النصالية في الواقع الحي الملموس، مقيما الدليل مرّة أخرى على أنه سائر في نفس الحط الاصلاحي الذي طالب به الشعب زمن الكفاح، وعلى أن تذكيوه بنضال المناضلين في كل المناسبات إن هو إلا وجه مشرق من أوجه الاعتراف لهم بالجميل على ما قدموه من تضحيات جسام في سبيل رفعة الوطن وعزته.

# ب ــ التعليم الثانوي :

تقوم مرحلة التعلم الثانوي على مبدأ دعم وتعميق التكوين الاسامي، وتهدف الى تحقيق تكوين متوازن واعداد العللاب «للاختصاص وتسمية المهارات واذكاء المواهب وترسيخ ملكات حب الاطلاع والتعلّم والأبداع».

وثنم هذه المرحلة بامتحان وطني يقتضي تسليم شهادة الباكالوبيا في خس شعب منها الشعب التقليدية وهي الآداب والعلوم التجريبة والرياضيات والشعبتان الجديدتان وهما شعبة الاقتصاد والتصرف وشعبة التقنية.

والغرض من هذا الاصلاح كا جاء في الخطط الثامن:

- إيجاد توازن محكم بين التكوين العلمي والتنشئة الروحية والتربية الاجتماعية بما يضمن التكافؤ بين كل الابعاد التربوية والمعرفية والعلمية والتقنية والوجدانية.
- -- إعادة النظر في توزيع الضوارب والتوقيت المدرسي في مختلف مواد التدريس وفي مسالك التنوع.
- -- الاهتام بالتنشيط الثقافي والعلمي والتكنولوجي للتلاميذ باعتباره جزءا لا يتجزأ من المنظومة التربوية الرامية الى التربية الشاملة.

#### ويتنزل في هذا الاطار مشروع انشاء مدينة العلوم.

- التنشيط الثقافي في داخل المؤسسات التربوية.
- بعث جمعیات ثقافیة داخل المدارس والمعاهد.
  - تعميم زيارة المتاحف والمعالم الاثرية.
- \_ إحداث ادارة للانشطة الثقافية والاجتاعية والرياضية.

والمتوقع ارتفاع التلاميذ بالتعليم الاسامي والثانـوي بنسبـة 188000تلميـذ خلال فترة المخطط الثامن التي تصل ال نهايتها عام 1997.

#### ج ــ التعليم العالي :

يخضع التعليم العالي للقانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989.

وليس من غرضنا التبسط في الحديث عن معطيات هذا التعليم ووضعيته وأعراضه، إذ أن ذلك مفصل بالبرام التي وضعت لهذا القطاع وموضح بالدراسات المختصة، وإنّما قصدنا يتحصر فقط في الاشارة \_ ضمن نطاق الاصلاح الشامل الذي توخاه المهد الجديد \_ إلى أهمّ ما يرجى الوصول اليه في هذا النطاق.

فالمخطط الثامن مثلا يترقع أن يبلغ عند الطلبة حوالي 103 آلاف طالب عام 1996 و147 ألف طالب عام 2001 مقابل 76 ألف طالب عام 1991.

وهي أرقام تدل على المدى الذي وصلت اليه العناية بالتعليم في تونس. ومن المتوقع أيضا ان ييم خلال العشرية القادمة :

- \_ إحداث معاهد عليا للدراسات التكنيلوجية لتكوين تقنيين سامين.
- ــــ إحداث مسالك امتياز في صلب الجامعة يوجه إليها المتفوقون في شهادة الباكالوريا (الاحتياج الى اطارات من مهندسي تصور ومهندسي انتاج).

وقد تقرّر لتكوين هؤلاء المهندسين أن تفتح في سبتـمبر 1994 المدرسة التونسية للتقنيات المحدثة بالقانون عدد 42 المؤرخ في 1991/6/26. كم تقرّر فتح المهد التحضيري للدراسات العلمية والتقنية المحدث بالقانون عدد 43 المُؤرخ في 1991/6/26.

ويتوقع أيضا حسب المعلومات التي استقيناها من المخطط الثامن احداث هيئة وطنية للتجديد الجامعي «بحيث ستتميّز الفترة القادمة بتجسيم خيار لا مركزية التعليم العالي بإرساء قطبين جامعيين بكل من جندوية وقفصة الى غير ذلك من المشاريع الجديدة يزخر بها برنامج الهوض بالتربية والتعليم والتي ترمي في نطاق التعليم العالي الى استيماب ما لا يقل على 10 آلاف طالب.

\* 1

تلك هي المسائل التي وقع الاعلان عنها بمناسبة ذكرى السابع من نوفمبر عام 1988، والتي استمر تمهدها بالنظر والتطوير حتّى كتابة هذه الأسطر، ونحن في مطلع النصف الثاني من عام 1992.

وهذا يدل على أنّ المتابعة هي سمة السيّاسة المتميّزة للعهد الجديد. فلا جمال للغفلة أو السهو أو التسيب. ذلك أن سياسة الدولة في ثباتها وتواصلها أشبه ما تكون بالخطة الاعلامية، منهجيتها مسطرة، ويرامجها مخططة، وعناصرها مخزونة. والفكر الثاقب المستنبط، والعقل الراجع المسيّر هو الذي يحتار الوقت المناسب للاستفادة من المعلومة، واستغلال معطياتها، واتخاذ الموقف الملاهم بشأنه للدفع الى الأمام، والمضيى قدما في سبيل التنفيذ.

فالمخطط الثامن مثلا — الذي دام اعداده نحو ثلاثة أعوام وشاركت فيه جميع شرائح المجتمع ومنظماته السياسية والاجتاعية والاقتصادية والاطارات المتخصصة على المستوى المركزي والجهوي — استفاد من تجربة الماضي، وشعر يمواطن الضعف فتلافاها، وأحرك بحسه المرهف مواطن القوة فعززها وتبناها، وسار هكذا على الدرب متهتا بكل وزنه لضمان النجاح.

إن أوجه الاصلاح متعددة ولسنا في مقام ذكرها جميعا، ولا في موقع التعرض إليها بالتفصيل، وإنما نحن في مقام الاشارة اليها اشارة خاطفة بالقدر الذي لا خرجنا عن مسلك البحث الذي أردناه مهنما خاصة بالجانب القضائي والتشريعي بما يترجم عن روح الاصلاح الشامل للنظام. على أن التشريع، في حدّ ذاته، ميدان واسع الارجاء، مترامي الاطراف، اذ لكل قطاع تشريعه الحاص، فلا مهرب للباحث منه سواء تعلق الامر بالقطاع الاجهاعي أو القطاع القطاع الاعلامي أو القطاع الاتعمادي فضلا عن القطاع الاعلامي أو التكنولوجي ــ بدعوى أن هذا لا يهم التشريع. بل التشريع ضروري لكل قطاع أي أننا نجده في بجال الدفاع والامن والمال، وفي وضع المرأة، وفي بجال الشباب والطفولة والرياضة وفي الطب بجميع فروعه، وفي الصناعة بأنواعها والتجارة بجميع أشكالها، وفي أي ميدان من ميادين الحياة الاخرى دون تميز، فلا يتصرفن بنا النظر الى التوغل في متاهات ومنعرجات يصحب علينا الحووج منها.

ولهذا اكتفينا في العرض بما فيه رياضة للنفس، واطمئنان على حسن سير الحياة الاجتماعية، واستقرار المناخ السياسي. فنظرنا مثلا في الدستور وفي العدل وما يتصل بالعدل، واعتناؤنا بالرأي وما يتصل بالفكر، فيهما من المعطيات ما يكفي لضمان وبعث ما يدعم استقرار النظام، ومناعة الدولة، وازهار الامة وتقدّم البلاد.

الأستاذ الهادي سعيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب سابقا مستشار وزير العدل

# السياسة الخارجية التونسية

بعدالسّابع من نوفخبر

الأُسّاد الطيب السِحباني الأُمين العام لرابطة الأُمزاب الإشتراكية والديمقراطية الإفريقية

# السياسةالخارجية التونسية بعدالسابع من نونمبر

حدد بيان السابع من نوفمبر المعالم الاساسية لسياسة تونس الحارجية. فقد اعلن الرئيس زين العابدين بن على في هذه الرشقة الذا «سنحافظ على حسن علاقتنا وتعاوننا مع كل الدّول الا سيما الدّول الشقيقة والصديقة. كما نعلن احتراسا لتمقداننا والتراماتنا اللّولية. وسنعطى تضامننا الاسلامي العربي والاقريقي والمتوسّطي المترلة التي يستحقّها.

وسنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة».

وقد جاء هذا البيان في ظرف حاسم وفي ساعة تاريخية استثنائية. وكان من الممكن ان يتخلّى صاحبه عن بعض التعقدات نزولا عند الضغوط التي تصحب حدثا تاريخيًا مثل السابع من نوفمبر. ولكنّه آثر ان يسجّل ثوابت كرسما المسيوة الحضارية التونسيّة على مرّ السّنين وانفرست في العقلية التونسيّة الواعية وتجاوبت مع المعلمات الموضوعيّة التي تحكم البلاد.

فالتحوّل لم يكن قطيعة مع الماضي بالنسبة للسياسة الخارجية ولكنه جاء أثراء لتراث توارثته الاجيال التونسية طيلة ثلاثة قرون أو أكثر فقام على الاصالة واعتمدها في السّمي الى بناء الفد المتقدم مستمعا الى تطلّعات المواطن الهادفة مستلهما عبر الاحداث التي يعيشها عالمنا اليوم. وتونس البلد الصّغير مساحة العظيم مجدا «ليس لها نزاع مع احد. وهي تريد ان تكون عامل سلام واستقرار... وتعتقد أن لا مكان للسّلام والصّغاء الا باحترام الحقّ ورعايته» (خطاب الرئيس بباريس في 88/9/12) «وسيتواصل سعيها لمدعم روابط المودّة والتعاون النّزيه التي تجمع بينها وبين كلّ الدّول)» (خطاب الرئيس بقرطاج في 7 ديسمبر 1987) ولاقامة علاقات «قوامها الاحترام المتبادل والتعاون النزيه والمصلحة المشتركة» (خطاب الرئيس بقرطاج في 12 جانفي 1988).

وهذه النظرة التضامنية للعلاقات تقتضي وضع استراتيجية صالحة لما لجة شتى التحديات وللاستعداد داخليا لها. مما يؤكد العلاقة العضوية بين العمل على العميدين الدّاخلي والخارجي. فكان الأمن والاستقرار والعدالة والاخد بالواقعية واتتاج سياسة التنمية المتكافلة والباع طريق المصالحة والحوار ـــ وهي همائل المجتمع المدلي التي امتازت بها تونس منذ السّابم من نوفمبر ـــ خير أداة لتأكيد مصداقيتها وفهز كلمتها خارجيًا والساع اشعاعها دوليًا.

وقد استخلص بيان السابع من نوفمبر من مسيرة تونس مبادىء أقام عليها ثوابت السياسة الخارجية تعكس الوجه الذي تريد تونس الجديدة أن تطلع به على العالم. وتشير هذه المبادىء في نفس الوقت إلى المدّور الذي ينبغي أن تلعبه على الساحة الدولية دولة رشيدة رغم صغر رقعتها إذا ما وفّرت لنفسها أسباب النّجاح المتحمّة.

وتتمثّل هذه المبادىء في ايمان تونس بانتائها الى المجموعة الدّولية كعضو كامل الندّية وذلك بمناصرتها لميثاق الام المتحدة وتمسّكها به، وفي احترامها للشرعية الدّوليّة ومسائدتها لقضايا التحرّر، ودفاعها عن حقوق الانسان وعن الحريات الاساسيّة، وساهضتها للتمييز بجميع اشكاله العرقيّة منها أو الدينيّة أو الجنيّة أو المشاكل الجنسيّة، والوقوف في وجه التعمّب والتطرف، وجنوحها الى حلّ المشاكل بالتفاوض والحوار.

من هنا يتبيّن انّ السّابع من نوفمبر اقرّ للديلوماسيّة التونسية قاعدتين اساسيتين، وهما الوفاء لمبادىء العهد الجديد الدّاعية الى علاقات صداقة وتعاون مع كلّ الدّول وخاصة الشقيقة والصّديقة مع إفراد التّضامن العربي الاسلامي المغاربي المتوسّطي بميزة خاصة، ثمّ تحديد المحاور الكبرى الكفيلة بترجمة هذه المبادىء الى ميدان الواقع وعواجهة التحدّيات الاقليمية والدّولية التي قد تحول دون ذلك.

وباعتناقها هذه الفلسفة السياسية فقد حمّلت تونس نفسها دورا اصبح من العشروري القيام به دوليًا واقليميا وهو العمل على تقليص الفوارق المجحفة القائمة بين الدّول، واستبدال علاقات التبعيّة والهوريّة ينظام يقوم على العدالة والتكافل، والمساهمة قدر الامكان في تليين المشاكل المامة وتصييق آفاق العنف في الملاقات الدولية.

وقد أوضح الرئيس نين العابدين بن على الى الدييلوماسية التونسية الطرق المسالحة في هذا المضمار ورسم للعمل السياسي، بزياراته والتصالاته المباشرة، اسلوبا يقظ يتسم بالديناميكية واقتحام القضايا والتفكير العملي الواقعي مع التمسك بالاصالة والاخد في نفس الوقت بالتفتع.

وتشهد على ذلك مساهمة تونس في تحرّك منظّمة الأمم المتحدة بناميييا وكمبوتشيا استدلالا على تأهّل الدّول الصّغرى للعمل الدّولي الشّرعي ومناصرة لقضية حتّى الشّعوب في تقرير مصائرها.

ومن هذا القبيل يمكن ذكر المحاولات المتعدّدة التي قامت بها تونس ازاء القضية العراقية في نطاق الالتزام بالشرعية الدّولية لتحاشي تردّي هذا البلد الشّقيق والحيالية دون تصدّع الصنّف العربي ودون لجوء الاطراف الى القصادم.

وقد تنوّعت هذه المحاولات سواء في مستوى رئاسة الدّولة أو المستوى الحكومي أو الشّعي من محاولات ثنائية الى محاولات اقليميّة أو دوليّة.

كذلك كان تصرّف تونس في قضية لوكرني ومساعها للتخفيف من وطأة هذه القضية وتجنيب القطر اللّبيي الشّهيق سوء المعبّة، وهو تصرّف ينطلق من الحرص على وقاية الجار من مأساة قد تشبه نسبيا تلك التي يعيشها المراق، وتجنيب المنطقة المغاربية والمتوسطية هزّات ليس من السّهل التنبؤ بعواقها.

ولا شكّ انَّ موقف تونس من قضيّة البوسنة والهرسك ينبعث من نفس المنطلق اذ بالاضافة الى العاطفة التي تبرّ المواطن التونسي نحو المسلمين في كلّ بلد فانَّ هبة رئيس الدّولة وتمشّى الحكومة والشّعب التونسي ازاء هذه القضية تعبّر عن النزام مبدئي بمناصرة حتّى الشعوب في تقرير مصميرها ورفض الاعتداء على الغير بالقرّة واستنكار العنصرية واللّجوء الى العنف في حلّ الحلاقات السّياسيّة.

على انَّ هذه المواقف المبدئية التي تففها تونس العهد الجديد من التَّزاعات والقضايا الدَّولِية تئير امام المسؤولين التُونسيين اشكالات عويصة قد لا تكون تونس المبلد الوحيد الذَّي يواجهها ولكنَّها تتعلَّب كثيرا من الحكمة والحنكة والصبَّر والصابرة في معالجتها.

والسَّوّال المطروح امام الدّيلوماسيّة اليوم هو كيف التّوفيق بين التزاماتنا الدّولية ومثلنا المبدئيّة من ناحية وبين مصلحتنا الوطنيّة من ناحية اخرى. اذ كثيرا ما يتعرّض العاملان الى التناقض تأثرا بتناقض الدّوافع والنّظريات في القضايا الدّولية.

ففي حرب الخليج كان لزاما على تونس ان تمتعل للشّرعية الموليّة وان تعليّق الموليّة وان تعليّق الرات الحفل المناذرة عن المنظّمة الدوليّة ضدّ دولة شقيقة عزيزة ولكنّها سلكت منهجا لا يقبله القانون ولا يقرّه الفهم المصري لملاقات الجوار. وقبلت تونس في ذلك التضيحة بمسالح اقتصاديّة ذات بال كانت ترسلها مع العراق وتحمّلت بسبب موقفها المرن الحصيف ارجاع انفعالات الدّول الخليجيّة الشّفيقة التّي لم تقدّل المحشّى الثّونسي حقّ قدو.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية كانت تونس ولاتزال تشجّع منظّمة التّحرير الفلسطينية على اختيار التوجه السّلمي وقبول الحوار مع الطرف المقابل. وهي لاتزال متمسّكة بهذا الرّآي، داعية اليه. لكن كيف التأليف بين هذا الموقف والجانب الامرائيلي ظلّ طيلة عقود يقابل التّفتح بالانغلاق ويردّ على المحاولات السّلميّة بالصّلب والعنف وافتكاك الأرض وتهويد البلاد.

وفي قبرص كانت تونس دوما تدعو الى الحوار السلمي واسكات السلاح ولى الاجتباد في بحث وسائل التهدئة والمصالحة بين الاطراف المتخاصمة لكن القضية تثير موضوع الحق في تقرير المصير. فكيف التوفيق بين هذا الحق الطبيعي وبين موقعنا المبدئي من الدّفاع عن الوحدة الوطنية.

كذلك الشَّأَن في يوغسلانيا حيث تداس حقوق الانسان وتتهك اقدس المثل كيف التوفيق بين قبولنا المبدئي للقرارات اللَّولِيَّة والغضّ عنها اذا كانت مائمة في حقّ المعتدى عليه ليّنة في جانب المعتدي وكأنما ضربت امدا ضمنيًا لهذا الاخمير حتّى ينهي مهمّته الشّنماء والحال انّ الارض تحتل تواليا والارواح تزهق يوميًا والحقوق تهدر في كلّ لحظة وحين.

واخيرا ولا آخرا وفي المغرب العربي وضعت دساتير وصودق على اتفاقيات وبعثت اجهزة ولكن القطار يبتر في مكانه ولا ينطلق وكأن فرامل تمسكه عن التحرك فكيف السكوت عن هذه الظّاهرة والحال انّ الجميع مؤمن بحديثة المصير المشترك ممّا ادّى بالرئيس نين العابدين بن علي الى القول «ان تحسين العلاقات مع الدّول الجاورة امر طبيعي ومنطقي. والتباطؤ هو الذي ينبغي ان يثير الاستغراب والتساؤل» (قرطاج 89/8/1).

هذه الاشكاليّات وغيرها تطرح امام السيّاسة الحارجية التُتونسيّة وعلى الدّييلوماسيّة بصفة عامة في حين أنّ العالم يمر بوضع مضطرب غريب وبمخاصّ تفترض عواقبه كلّ الاحتالات.

فقد اتتبت الحرب الباردة بين الدّول في شكلها الموروث عن الحرب السّخنة وانتقت على الصّعيد الاقليمي والعالمي تحولات مفاجعة لم تكن الشّعوب مهيأة لها على الوجه الكافي، ودفت ثنائية الاستقطاب محادي ليس من المؤكد ان ينال رضى الجميع دوما، وتَرَقّت المكتلة الشّرقية ودبّ شبح التّزاع وسوء المقلّ بين عناصرها وتتبع عن كلّ ذلك ان ظهر على الحلية لون من الانفراج بمكم استسلام احد الحقميين ورضي الجمهور بمكم النااب. ولكن كيف الاطمئنان الى هذا الانفراج والثّعامل المطلق معه وهو لا يحمل في طيانه كلّ عوامل الدّيومة والاستقرار.

في هذا الجوّ الغامض المضطرب تحركت الدّبيلوماسيّة التونسية بوحمي وتوجيه من رئيس الدّولة ناشدة أوّلا بهالدّات الحفاظ على المصلحة التّونسيّة، عاملة على تنميّها، مقدرة لامكانيّاتها، حريصة على النّمسلّك بثوابت تونس المبدئيّة مع تحاشي الاصطدام بالتحديات التي لا قبل لها بها. وقد احرزت حتّى السّاعة حظًا لا بأس به من التوفّق، وفي إمكانها مستقبلا النّفوذ الى ابعد اثر واكام حظوظ.

لقد بوّب بيان السّابع من نوفمبر اولويّات التّحوّك الحّارجي التونسي في نطاق المسالمة العاملة والتّعاون مع كلّ القول. واعطى للعلاقات مع الدّول العربيّة

والاسلامية المكانة الأولى من مشاغله.

وقد افرد العهد الجديد في هذا الصّدد مجهودا كبيرا اذ صرف للعلاقات العربيّة قسما وافرا من اهتهاماته.

ومن المعلوم أنّ تونس قبلت احتضان مقرّ جامعة الدّول العربيّة حين دبّ الانشقاق الل صفوف الاشقاء وحيف على المنظّمة من الانبيار عندما استحال بقاؤها بالقاهرة ولم تجد غير تونس ملجاً يطمئن إليه الجميع. وحبت تونس المنظمة العربية بالعناية ومكتبا من استرجاع أنفاسها والاستقلال بشؤونها وتئبيت وجودها. وحمد تونس الى جانب ذلك على تطهير الاجواء العربية وتوطيد العمل العربية قد وصعها وكانت من اصرّ اللّول على ارجاع مصر إلى الحضيرة العربية ورفع الحظر عنها نظرا لمكاتبها الحضارة والاستراتيجية في المنطقة حتى اذا تم ذلك والتأمت الكلمة العربية حول ارجاع الجامعة الى القاهرة لم تعرض على رغبة الجميع والترمت بقرار الجامعة بالرّغم ممّا لقبه المواطن التونسي من مراوة في ذلك وشمور بسوء الجزاء. واليوم تواصل تونس عملها ضمن انشطة الجامعة وتساعد على اضطلاع المنظمة بمسؤولياتها مؤمنة بأنّ الجامعة في حاجة اليوم اكثر منه في أيّ اضعن مفى الى المسائدة ولى مراجعات حميقة من حيث تصوّراتها واساليبها.

كذلك بالنسبة للعمل على صعيد اللول الاسلامية. فبالاضافة الى تعزيز الحضور القيلومامي في العواصم الاسلامية والسّمي الى بعث روابها مصلحية معها فإنّ تونس تبلل جهدا طبّيا في نطاق المؤتمر الاسلامي وتساهم في الأنشطة المنبقة عنه. وبصرف النّقل عن التقارب السيّامي والاقتصادي فانّ تونس تدعو الى تكنيف الجهود الاسلامية في سبيل التنسيق العلمي والتقدم التكنولوجي وتوجيه المتحر الاسلامي نحو الانفتاح والتّعامل مع تعلّورات السّاعة مع تجتّب الانفلاق والترّت والتطرف.

وللقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التونسية موقع خاصّ. فقد تفاعلت تونس مع هذه القضية منذ الإيمينات وواصلت بعد الاستقلال تماطفها معها بالتصييحة والمسمى والدّفاع والتقسيعة علما بأنّ هذه القضيّة تحتل من وجدان المواطن التونسي سالمدي عرف معاناة الاستعمار وهيمنته وضراوة مخلفاته ووجى معاني الحقّ والعدل والحرية وتقرير المصير سـ مكانة تكاد تجعل منها قضيّته الحاصة. وقد أكد ذلك السيد الرئيس لصحيفة لوموند ديلوماتيك في نوفمبر سـ
ديسمبر 88 اذ قال : «نحن نعتبر الفضية الفلسطينية قضيتنا لا فقط لكونها
القضية العربية الكبرى بل لأنها اضافة الى ذلك،، قضية حتى وعدل». وليس ادل
على ذلك من احتضان تونس لمقرّ المنظّمة وحرصها على حربتها وانفرادها بقرارها.
ووضيت تونس نحمّل تبعات التواجد الفلسطيني بها وتحمّلت ردود الفعل الاسرائيلي
حتى في ارواح ابنائها (الاعتداء على حمّام الشاطيء).

وكان تحوّل السّابع من نوفمبر فاتحة عهد اطمئنان بالنسبة للعمل الفلسطيني مكّن المنظّمة من التفرغ الى رسالتها في استقرار وراحة بال رصنح الكفاح الفلسطيني مزيدا من الدّعم والساندة. وكانت تونس من أوائل الدول التي اعترفت بالدّولة الفلسطينية، واحتضنت مؤمّر منظّمة فتح في سنة 89، كما احتضنت جلسات الحوار الفلسطيني ــ الامريكي قبل انقطاعه.

وتونس جادَّة في العمل لانجاح الجهود المبذولة لتسوية نزاع الشَّرق الأوسط تسوية عادلة شاملة واعطاء القضيّة الفلسطينية حلَّا شريفا يقوم على مبدإ ارجاع الأرض مقابل السلام وعلى اساس قراري بحلس الامن 282 و 338. وإسهاما في تحقيق ذلك شاركت تونس في مفاوضات السّلام التي جرت بموسكو ولشبونة.

والمغرب العربي هو ولا شكّ الزّافهة في سياسة تونس الجديدة. اثبت ذلك بكل وضوح بيان السّابع من نوفمبر ولم يزل الرّكيس نين العابدين بن علي يوليه من مشاغله المكانة الأولى عقيدة وعملا.

ذلك أنَّ المغرب العربي يعتبر منطقة حيوية بالنسبة الى تونس. آمن الشّعب التونسي بالتَظرية المفارية منذ القديم ولم تزل حركات الاصلاح تركز الايمان بحصيّة هذا البناء الذي يوشك ان يشمل المائة مليون نسمة في القريب والقادر على ان يجمل من المنطقة موطن سلام وموفاً أمن.

وقد كرّس الرّلوس نين العابدين بن علي اهتماما خاصًا بتوثيق قواعد هذا البناء وتركيز هياكله وقام بدور نشيط لتحقيق ذلك اثناء قدّتي زرائدا في 10 جوان 88 ومرّاكش في 17 فيفري 89. وكان لرئاسته مجلس الرّئاسة في الستيّة الأولى من سنة 90 اثر فعّال في دفع الموسّسة وتحريك اجهزتها. وقد توصّلت البلدان المفارية ضمن الاتحاد الى إيرام أربع حشرة اتفاقية في ختلف الميادين واتشاء خمس مؤسسات مغارية. وحظيت تونس بأن عين الاتدحاد مواطنا تونسيًا كأوّل أمين عام له، واختيار العاصمة التونسية مقرًا للبنك المغاربي للاستثمار والتمجارة الحارجية. وكانت قمّة رأس لانوف مناسبة لضبط الاطار الزمني للسّرق المغاربية المشتركة وترتيب الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة.

ومن وجهة نظر تونس فان المغرب العربي ليس تشكيلة منطقة على نفسها بل لما نافلتان أساسيّتان يحكمهما موقعه الجغرافي والحضاري. فهو من ناحية مرحلة في طريق التكامل العربي، ومن ناحية اخرى فهو كيان ذو صلة جغرافية وتاريخية ومصلحية مع اروبا فكان من الضروري ان يتخذ لنفسه تعاملا خاصًا مع هذه المنطقة الهامة يقوم على الحوار والاحترام المتبادل. ومن هذا المفهوم تم عقد الملقاء بين المغرب العربي والسّوق الاوروبية المشتركة بيروكسيل في نوفمبر 90 ولقاء المغرب العربي مع البلدان الأوروبية الحسمة في الحوض الغربي من المتوسط (5 + 5)

على انّ البناء المغاربي شهد منذ أواسط سنة 90 شيئا من التجهّل والتّعاقل اثار استحث استفراب المواطن وتأويل الملاحظ ممّا حدا بالرئيس بن على الى ان يستحث «الاسراع بتنفيذ الاتفاقيات وتّجاوز الاتفاق المبدئي الى العمل الميداني الذي يلمس فيه المواطن المغاربي اثره في حياته اليومية» (خطاب الرئيس في راس لاتوف في 11 مارس 91.

ولاشك أنّ أقامة بناء مثل المغرب العربي ليس من السّهولة بما قد يتبادر الى ذهن البعض. وقد تطلّبت بناءات مثيلة الآثين أو اربعين سنة من الجهود المتواصلة. ومهما كان الايمان بحتميّة الاتحاد شائعا في نفوس المفارية ألا أنّ هناك مشاكل حقيقيّة مطروحة على السّاحة لا مناص من اعتبارها بالرّغم من أنّ المواطن التّونسي يرى أمكانيّة التقلّم في البناء مع مسايرة هذه المشاكل والاجتباد في حلّها.

فهنالك قضية الصّحراء الغربيّة التي فتّمت العلاقات داخل المغرب روحا من الرّمن والتي ينتظر حلّها قريبا بما يتماشي مع روح الوحدة المغاربيّة الكبري ويستجيب للمصلحة الوطنيّة. وهناك قضيّة لوكوبي التي استقطبت جهود المسؤولين المفارية وشغلت اوقاتهم في الاثقاء من تبعاتها وتجنّب تردّيها.

وهناك التّحوّلات السّياسية التي تتطلّب احيانا التفرّغ الى المشاكل الدّاخلية دون سواها.

وهناك توحيد برامج التّنمية المشتركة وواجب التّوفيق بينها وبين المعطيات الموضوعيّة في كلّ بلد.

ثمّ هناك التَعلورات الّتي تطرأ على المجموعة الاقتصادية الأوروبيّة وضرورة المبحث عن كيفيّة التّعامل معها.

بيد ان هذه المشاكل على صعوبتها لا تمسّ من ايمان تونس بالمغرب العملي وعزمها على المضيّ قدما واستنهاض الهمم في سبيل تحقيقة. تصديقا لذلك يقول الرئيس: «اثنا سنعمل مع كلّ بلدان المنطقة بدون استثناء على تذليل العسّوبات وتركيز الأمس السّليمة من اجل قيام تعاون رقيق وتضامن فقال مع الشّعوب المفاريّة بما يوفر لها اسباب التقدّم والمناعة والازدهار» (قرطاج في 29 جانفي 88). وللقارة الافريقية ايضا مكانة خاصة في الاستراتيجية التونسيّة، اذ هي «امتداد تونس الطبّيعي، وانّ بعد تونس الافريقي من اهمّ ثوابت سياستنا الحارجيّة لارتباط البلد بقارته جفرافيا وتاريخيا وثقافيا» (خطاب الرئيس باديس ابابا في 25

وتونس لا تزال دائبة على تعزيز علاقاتها مع اشقائها الاقارقة في نعاق ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي هساهت في وضع حجرها الاساسي والتي ماتزال من المتمسكين بها والغيروين عليها» تأكيدا «لالتزامها بجبادىء منظمة الوحدة الافريقية ودعما لها وحرصا على مواصلة المسيق مع اشقائها في سبيل التهوض بالانسان الافريقي واللود عن حقوقه حيثا كان: (خطاب الرئيس في اديس ابابا يوم 88/5/26).

ماي 88).

والقارة الافريقية تمر الآن بمرحلة صعبة قلّصت من قدراتها ومن وزنها على الصّعيد الدولي فاصبحت ينظر اليها كالرّجل المريض الذي استفحل دائو واللذي لا ينتظر من العالم ألا الرّحمة والشّفقة. فبالاضافة الى قساوة المعلميات الطّبيعية فهي تواجه صعوبات اقتصادية متناهية تعجز عن تذليلها بمحض امكانيّاتها. وقد

استفاد العالم المتقدّم كثيرا وقرونا متوالية من افريقيا وترى تونس أنه اليوم مطالب بالتعويض عمّا استفاده وبالقيام بعمل تضامني ومصلحي في نفس الوقت للتُخفيف من هذه الصّعوبات الاقتصادية وانتشال افريقيا من مآل مفجع يتربّص بها أن لم تمدّ اليها يد الانقاذ.

ولا يعنى هذا انّ افريقيا محكوم عليها نهائيا بالحكم المستبد أو الاخادي وبالانفلاق الفكري والسّيامي والاقتصادي ولكن مفاهيم الديمقراطيّة والسّوق الحرّة في حاجة الى قراءة تتلايم مع الظّروف الموضوعيّة الحاصّة بالقارة.

وتونس العهد الجديد تعمل ضمن اشقائها واصدقائها على ايجاد الصبّغ الكفيلة بمواجهة هذه المصاعب وذلك بتحركها ثنائيا وجماعيًا.

فقد شارك الرئيس زين العابدين بن علي شخصيًا في قسّة اديس ابابا في ماي 88 وفي قمّة داكار في جوان 92 واكد اهتمامه بشرُون القارة داعيًا القمّة الى الانعقاد بنونس سنة 94.

كما وقَمْت تونس في جوان 91 على وثيقة ابوجا التي قرّرت بعث المجموعة الاقتصادية الافريقية.

وتولي تونس الحوار المتواصل مع المسؤولين الافارقة اهميّة خاصّة. ومن الشّواهد على ذلك يمكن ذكر نهارتي رئيس دولة زمبابوي ورئيس دولة بركينا فاسو الى تونس بصرف النظر عن المحادثات التي اجراها الرئيس مع الرُؤساء الاشقاء على هامش الملتقيات الدّولية.

ولتونس موقف متميّز من قضيّة الحريّة وتقرير المصير ومقاومة العنصرية في جنوب القارة. وقد كانت ولا تزال من المساندين لكفاح الشّعب الاقريقي بهذه المنطقة في سبيل اقامة نظام عادل يضمن للمواطن الافريقي كرامته وحقّه الشّرعي ويوفر للمجموعة اسباب التّعايش السّليم النزيه ويدخل في ذلك وقوف تونس المتميّز ا لى جانب المؤتمر الوطني الافريقي واستقبال الرئيس زين العابدين بن علي الرئيس. منديلا في تونس استقبالا تاريخيًا كبيرا.

ومثلما كان الأمر بالنسبة للزّائيير والنيجر وغيرهما حينها هبت تونس في فجر استقلال هذه البلاد لوقاية سيادتها عسكريًا وتركيز اجهزتها الوطئية اداريًا واقتصاديًا وماليًا، فقمد سارعت تونس العهمد الجديد الى ارسال فرق من الاخصائيين في شؤون الأمن الى ناميبيا لبعث أجهزة أمن هذه الدولة والمساعدة على تنظيم شؤونها الداخلية.

على ان تحرّك تونس الاقريقي لم يقف عند حدّ العمل الحكومي بل تجاوزه الى المساوكة المستولة في تسيير وابطة الاحزاب الاشتراكية والديقراطية الافريقية، اذ تحتضن مقرّ هذه الرابطة وترعى انشطتها بالدّعم البشري والادبي ولمالي، اضافة الى تكليفها احد ابنائها بعد اختيار مؤثمر الرابطة مهمة الأمانة الحادة المناحة هذه الخيار مؤثمر الرابطة مهمة الأمانة الحادة المناحة هذه الخيار مؤثمر الرابطة مهمة الأمانة الحادة المناحة هذه الخيار مؤثمر الرابطة مهمة الأمانة الحادة المناحة الحد النائها بعد اختيار مؤثمر الرابطة مهمة الأمانة الحدة المناحة الحدة المناحة المن

وباعتبار موقع تونس الجغرافي المطلّ على البحر الأبيض المتوسّط فقد أولت . تونس منذ السابع من نوفمبر اهميّة خاصة لهذا الحوض الذي تويد له ان يكون بحيرة سلم وتعاون ووئام. وقد عملت على تعزيز دورها في هذا الصّدد مؤكدة روابط التّعاون والتّشاور بينها وين جيرانها الهيطيّة ثنائيا وجماعيا.

فقد اسهمت في اقرار حوار هادف بين المغرب العربي والمجمنوعة الأوروبية على اساس الوضوح والتُكافؤ وخدمة المصالح المشتركة.

شاركت في اللّقاءات بين دول المغرب العربي ودول الجنوب الغربي المطلّ البعض منها على المتوسط وتقدّمت باقتراح يدعو الى انجاز ميثاق للتنمية المشتركة بين البلدان المتوسّطية.

ومتّنت علاقاتها مع كلّ من فرنسا وايطاليا وتركيا واسبانيا والبرتغال.

فمع فرنسا حرصت تونس بعد السّابع من نوفمبر على ان تظلّ العلاقات ممتازة قائمة على الاحترام والتّعاون والتّكافؤ. وقد اعطت زيارة الرئيس بن على الى باريس في سبتمبر 88 وزيارة الرئيس ميتران الى تونس في جويلية 91 وزيارة الرئيس بن على ثانية الى باريس في 92 دفعا جديدا الى العلاقات مع هذا البلد الصّديق الذي تربطه بتونس وشائع تعود لل قرون خلقت بين البلدين نسيجا من العقليّات المتقاربة ومن المصالح الثابتة. وتونس الجديدة حريصة على تأكيد خصوصيّة هذه العلائق ـــ وتعمل الزّيارات المتظمة بين المسؤولين الحكوميّين وغير الحكوميّين الشعيين واثراء التعاون بين البلدين على تعميق اواصر الصداقة بين الشعيين واثراء التعاون بين البلدين.

ومع ايطاليا تسير علاقات تونس سررا متنظما مرضيًّا. وقد اعانت زيارة الرئيس الى روما سنة 90 على توسيع آفاق الترابط بين البلدين اللَّذين يكنَّان لبعضهما مشاعر الود والصفاء.

أمّا اسبانيا فانّ زيارة الرئيس بن على البها في ماي 91 انعشت العلائق التقليدية القائمة بين البلدين واعطتها توجّها عمليًا في صالحهما المشترك.

وكذلك فان زيارة الرئيس زين العابدين بن علي الى المانيا الفيديرالية سابقا مكتب الطرفين من تبادل الرئيس ولى الضاعة ومن استعراض الميادين التي يمكن انتهاجها لبعث مصالح مشتركة. وكانت تونس في مقدّمة البلدان التي باركت توجد الألمائيين وعبّرت عن تفتحها لمواصلة نفس العلاقات المطية مع الدّولة الموّحدة.

أمّا أوربا الشُرقية فقد كانت لتونس دوما معها صلات طبيعية تقوم على التعاون واحترام كلّ طرف لاختيارات الطوف الآخر وفلسفته المذهبيّة. ولتن كانت تونس العهد الجديد تأبى التدخل في شؤون الغير فانّ ذلك لم يحل بينها وبين التعبير عن ارتباحها للتحوّلات المذهبيّة التي طرأت بهذه المنطقة بعد ان اكتسبت صبغة الشيّعيّة الوطنيّة وهدفت الى ابطال طور من تاريخ البشريّة مبنى على المواجهة والعسراع المذهبي. ممّا أدّى بالجمهورية التونسية طبعا الى الاعتراف باللّول التي انبغت عن تصدّع الانتحاد السّوفياتي وتزكية تواجدها دوليًا.

وتقف اليوم امام تونس وسائر بلدان العالم معضلة اليمة عويصة وهي مشكلة الحرب العنصريّة الضروس التي منى بها شعب اليوسنة والهرسك في يوغسلافيا السّابقة وتتناول تونس هذا الموضوع بروح الأمّة التي عرفت الاستعمار والقهر وانتهاك الكرامة وخبرت كذلك قيمة السيادة والحريّة وقدسيّة الوطن وجعلت من حقّ الشّعوب في تقرير مصيوها مبدأ قارا لا عجد عنه. لذلك اعترفت تونس باستقلال سلوفينيا وكرواسيا ويوسنا حينها قرّرت شعوبها الانفاصل عن المجموعة المؤخسلافية.

كذلك لمّا استفحل الامر دعت تونس منظّمة الأم المتّحدة الى تولّى الموضوع والتّدخل لحل المشكلة بالحسنى وطبقا لما يقتضيه الميثاق والشرائع المولية.

وكانت تونس ايضا من أولى الدّول التي طالبت بدعوة اجتاع استشائي للجنة حقوق الانسان الدّولية للنظر في الفظائع التي تقترف ضدّ الشعب المسلم البوسني ووضع حدّ للتجاوزات الخطوة المكتشفة.

كما طالبت يوم 10 أوت 92 مجلس الأمن باتخاذ اجراءات مستعجلة «الإقاف الاعتداءات الوحشيّة على سكان البوسنة وضمان حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها وفي الحياة بامن وسلام».

وانّ النّاظر الى حجم المبادلات بين تونس ولوريا يتبيّن من أوّل وهلة انّ المجموعة الارربيّية اوّل واهمّ حريف تجاري واقتصادي ومالي لتونس. ذلك انّ 67% من تجارتها الحارجية واكثر من ثلاثة ارباع استثاراتها الاجنبيّة ومداخيلها السّياحيّة تستأثر بها هذه المجموعة، ممّا صيّر التّعاون معها خيارا ضروريًا.

واعتبارا لذلك، فان السيّاسة الخارجية التونسيّة تعمل عل لقائها باوروبا في فضاء متوسّطي يتسم بالاستقرار والازدهار ويقوم على التضامن بين شعوب المنطقة واجهزتها. لذلك دعا رئيس الدولة التونسية الجموعة الاوروبيّة المتوسّطية الجنوبيّة الى ابرام عقد تنمية مشتركة يرمي فيما يرمي الى بعث مؤسسة ماليّة متوسّطيّة التتمية وحلَّ قضيّة المديونيّة التي اصبحت عائقاً للودا دون تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي وضمان مسيق التَقلّم.

كا طرحت تونس على المجموعة الأوربية والمجموعة الدّولية مشروع وصد فوائض الدّيون في براج النّهضة الاقتصاديّة والاجتاعيّة للدّول التي بذلت مثل تونس جهودا جدية موفقة للتحكم في التّزايد النّسلي وادخال الاصلاحات الضّروبية على البيئة الاقتصادية. وإذا كانت المجموعة الأوروبية تحقل من مشاغل تونس هذه المكانة فلسبب آخر لا يقل اهمية عن الأسباب الاقتصادية والمالية وهو وجود اعظم قسط من جاليتنا المنتربة في هذه المنطقة، ومن الطبيعي ان تثير التنظيمات التضييقية التي وضعتها المجموعة الأوروبية تساؤلات في تونس وفي المغرب العربي عامة عن مصير جاليتنا ابتداء من 93 وعن مصير العلاقات عامة مع هذه المنطقة بفرنسا واوروبا المغرية بصفة قانونية، مشيرة الى ضرورة مواصلة الحوار للحفاظ على كرامة مواطينا بالخارج وسلامتهم، مؤكدة فائدة الجميع في النظر الى العلاقات المتوسطية نظرة مستقبلية هادفة تنبني على التنمية المتعادلة والمصالح المتشابكة.

وقد افردت تونس العهد الجديد اهتهاها خاصًا لعلاقاتها مع القارة الامريكيّة.

فائنسبة للولايات المتحدة الامريكية ... وهي اعظم دول العالم واتفذها قرارا ... حرصت تونس على تعزيز الصلات الميزة والتقليدية التي تربطها بها في نطاق الصداقة والاحترام المتبادل. وقد ادّى الرئيس زين العابدين بن على زيارة الى واشنطن في ماي 90 تم فيها التعريف بوجهة النظر التونسية من المهامت القضايا التركية وخاصة المتملقة منها بالشرق الأوسط وفلسطون ومخلفات الاستعمار وافريقيا وشون التنمية في العالم الثالث، كما تعلر في الى دعم روابط التعاون بين البلدين والبحث عن صيغ للتشاول في شتى الجالات.

كما أدّى السيّد جيمس يبكر في أوت 91 زيارة الى تونس للتّشاور مع الجانب التّونسي حول قضايا السّاحة وعلى وجه الخصوص مساعي السّلام في الشرق الوسط والعلاقات الثنائية بين تونس والولايات المتحدة الامريكية، وقد فتح بذلك الجال امام تبادل الزّيارات بين رجال الاعمال التّونسيّين والامريكيين علال 19 وبين الوفود البيلانيّة في كلا البلدين.

وتواصل تونس تدعيم حضورها بكندا وبامريكا اللاتينية وقد فتحت في المهد الجديد سفارتين بالبرانيل والارجنتين معتمدتين لدى البعض من دول المنطقة.

ونتيجة لذلك قام رئيس دولة الارجنتين في 91 لأوّل مرة بزيارة لتونس وتمّ اثناءها توقيع ثلاث اثفاقيات لتطوير التبادل التجاري بين البلدين، وانعقد على واستقبلت تونس في 91 وفدا برلمانيا برانيليا، كما شاركت بصفة ملاحظ في مؤتمر منظّمة الدّول الامريكية بسنتياغو في جوان 91.

وفيما يتملّق بآسيا فقد سطّرت تونس استراتيجية جديدة لتنظيم المسّلات بها سيما وان هذه القارة اخذت تلعب دورا دوليّا مرموقا على الصّميديين الاقتصادي والتّكنولوجي. وقد تهيّاً لتونس من الاستقرار والمستوى العالمي والتّقني والاصلاح الاقتصادي ما يجعلها قادرة على استيعاب التّجارب الآسيوية والاهتداء بالاساليب التي توخّتها هذه القارة في تحقيق نهضتها العارمة.

لذلك سارت في تكثيف علاقات الصَّداقة والتَّماون مع كلَّ من اندونيسيا وياكستان والهند واليابان والصَّين وكوريا.

وقد قام الرئيس زين العابدين بن علي بزيارة الى العمّين في افريل 91 تمّ خلالها توطيد العلاقات الودّية وتؤيق التّعاون بين البلدين.

كما قام رئيس دولة الصّين لأول مرة في التّاريخ بزيارة الى تونس في جويلية 92 كانت فرصة لمواصلة الحوار حول القضايا ذات المصلحة المشتركة.

على انَّ علاقة تونس مع البلدان المتقدّمة لم تمنعها من الاهتمام بالعالم الثالث والانكباب على المعضلات التي تعترضه، أذ «يحكم انتائها الثلاثي الى الاتمة العربيّة والاسلامية والقارة الافريقية لا يمكنها أن تغفل عن المآسي التي تعيشها هذه المجموعة أو أن لا تتأثر لها» (خطاب الرئيس ببابيس 88/9/12).

وكانت دعوة تونس تنادي البلدان والمؤسسات القادوة الى تناول مشاكل المجتوب بعقلانية مجدّدة وإلى البحث النّزيه في الاسباب الجوهرية التي انطلقت منها مشاكل العالم الثالث، ومن ثمّة الى وضع خطة شاملة تشترك فيها كلّ من البلدان القادرة بنسبة من مداخيلها الحام لمواجهة هذه المعضلة وتساهم فيها بلدان العالم الثالث نفسها بالقدر الاسمى من المسؤولية والتّجرد.

وكانت هذه المعاني هي التي حرّكت الرئيس زين العابدين بن علي عند مشاركاته في قمّة عدم الانحياز ببلغراد والقمّة الاقريقية باديس ابابا والقمّة العربيّة بالدّار البيضاء والقمّة الأفريقية بنكار، وفي مراسلته قمّة البلدان السّبعة الغير الشّيوعيّة التي التأمّت بطورتتو سنة 88، أو عند نداته في 13 نوفمبر 89 أمام الجمعية العامة لأثم المتحدة الى انجاز عقد دولي للسلام والتقدم.

وكانت وازع الحكومة والدّيبلوماسيّة في تمشّيها، سواء اثناء المؤتمر الاسلامي بذكار والاتصالات المتماقية مع المجموعات الاقليمية أو في نطاق المداولات الثّنائية.

ممّا مبق يتّضح انّ الفلسفة التي لم تنفكّ تونس منذ السابع من نوفمبر تسير على ضوئها خارجيّا تهدف الى بعث الوفاق بين كافة الفعاليّات السياسيّة اللّـولية وتركيز امباب السّلام والاطمئنان في العالم وتعلق مناخ تعاون وتضامن يبيّىء للمزيد من العدالة في العلاقات الاقتصادية التّولية ورفض العنف والعدوان وعُبّب استخدام القوة في فضّ الحلاقات بين الدّول والشّعوب، وضمان الكرامة والحقوق الائساسيّة لكافة البشر.

وان وقف العهد الجديد في تونس جهده على خدمة هذه الاهداف، فاتما فعل ذلك بعد ان بدأ بمراجعة الامور داخليًا وادخل على البلاد الاصلاحات التي تؤهله لذلك.

وقد كسبت الديبلوماسية التونسية من هذا التّمشيّ كثيرا. وبالرّوح المستلهمة من ديناميكيّة رئيسها وسلامة اهدافها، فائها قادرة على الاسهام اكثر في معالجة القضايا الثنائية والاقليمية والتولية، وقادرة على احلال تونس المكانة الدّولية التي كانت تطمح اليها منذ زمن بعيد.

الطيب السحباني الأمين العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية

## الإصراح التربوي وملجمة القيمالتونسية

الأستاد حمادي بن جاء بالله جأمعة تونس الأوبى

## الإصلح التربوي وملجمة التيمالتونسية

«كيفما ترقى الناشئة اليوم يكون الشعب غداء الرئيس بن العابدين بن على 1990/7/12

ليس أدلً من المدرسة على حقيقة المجتمعات، قيما تُطلب، وواقعا يُعاش، وطموحا إلى غد أرحب.

فأمًا القبم فلاُنَّ الإنسان ـــ وهو جماعها وأسماها ـــ إنَّما ينتج في المدرسة. وانتاجه يعنى تحويله من معطى بيولوجي اجتماعي إلى كانن يعلو في مراتب الوجود بقدر ما يكتسب من المعرفة إذ المعرفة في كل تصاريف لفظها إنَّما هي حركة ارتفاع العارف قيمة ومنزلة.

ولذلك حق لنا اعتبار ما توليه المجتمعات للعلم، وبالتالي للمدرسة، مقاس ما توليه لعمالية انتاج الانسان من أهمية، ومقاس حقيقة التوجه الانساني للدول. إذ السياسة بكل معانيها تربية، أي حمل على تجاوز الممكن ليستحيل واقعا قائما، ومحاذاة لكوامن حتى تستوي وجودا متاسكا هو الوجود الإنساني، فردا كان أو جماعة.

ولمل ما يبرز هذا التشابه بل قل هذه المُماهاة العميقة بين الفعلين، السيامي والتربوي، ما يسند كليهما من تصور للإنسان. فالتربية ... نظرا وعارسة ... إنّما تؤسس ... في نهاية الأمر ... على المعنى الذي يضيفه المزلي على العلفولة والسياسة ... نظرا وعارسة ... إنّما تؤسس على المنى الذي يضفيه السياسي على الأنسان.

وعلى هذا الأساس فان التربية في الحالة الأولى، مؤازرة للكات قائمة فينا تقبل بذاتها الحروج من القوة إلى الفعل، إذ ليس الانسان إنسانا بطبعه وإنّما هو يصير كذلك حين تتاح له فرص تبلور إمكانياته وتحقق خصوصياته وهو ما لا يتأتى له إلّا بتوسط الفعل التربوي الذي به تنظم منازع الحيوانية وينزاح المربّى عن «مسالك الطبيعة» ليكتسب عادات اجتماعية تنطيع في نفسه انطباعا يجعل منها على مرّ الحقب ـــ «طبيعة ثانية».

والتربية في الحالة الثانية تحويل المتفرّق إلى مؤتلف. فهي حمل الشتات البشري على الاجتماع وانتقال به من ضرب من الوجود الفياري المتخلخل إلى ضرب آخر هو الوجود السياسي الصلب المنتظم وفق جدليات الحريّة والقانون والأمر والطاعة على معنى ما بيّن «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو.

وعلى ما بين العمليّتين من اختلاف ظاهري فإنّ الإنتاج واحد هو «العقل» في الحالة الأولى وهو «التأليف» أو «التنظيم» في الحالة الثانية (1<sup>1</sup>.

ولا رب أن إنتاج الإنسان على هذا النحو يشكل في حدّ ذاته «قيمة» بمعنى ما ينصاف إلى الوجود الطبيعي المباشر. ولكنّها «قيمة طبيعيّة» بمعنى ما يُحمَل الإنسان على إنتاجه دون إوادة منه أو تخطيط مسبق، بحكم تبيّه إلى إنتاجها من ناحية ومحكم الصروف الحبيّة التي يجد نفسه ملزما بها ويتحمل تبعاتها من ناحية أخرى.

إنّ هذه القيمة اللالرادية التي يكتسبها الإنسان ... فردا وجماعة ... بالمعاناة التاريخيّة، تشكل في تعدّد أبعادها واختلاف مستوباتها، ما يسمّيه الأنظر وولوجيّون بالثقافة. وهم يدلون بهذا اللفظ على كلّ ما يضاف إلى المعطى الطبيعي وبالتالي على مجموع التصورات ... المجرّد منها والمتجسّم ... التي من خلالها وواسطتها تقوم علاقة الإنسان بنفسه وبالآخر وبالكون دون اعتبار القيمة النظريّة لتلك التصورات المجرّدة أو القيمة العمليّة لتلك التصورات المجسّدة. فالأولى تمسع مجالا دلاليا غير متجانس المكوّنات هو مجال إنتاج «ملكة التخريف» كما يقول باركسون (2) سواء

Edition du Centenaire, P.U.F. pp 1061 - 1151

جدير بالملاحظة أن من معاني لقط العقل العقل العقل والعقات واليهط بين الأشياء وهو معنى عيل اليه الفظ العربي كا يحيل إليه اللفظ اليوناني الدال على والعقل» : (Logos).
 Bergson : los Deux Sources de la Morale et de la Religion, Ch II, Paris,

أدا, الأمر على الأساطير أو الأديان، أو على الإبداعات الفنيّة والتعليلات «العلميّة» في أشكالها الأوليّة. والثانية دالة على مجمل الوسائط التقنية التي يعالج بها الانسان المادة ليسخرها لما ينفع.

ولما كانت التصورات، النظري منها والعلمي، نتاج التجربة التاريخيَّة، كان تطورها في الزمن أمرا بديهيا. فهي لا تتغيّر من مكان إلى مكان باختلاف الشعوب واختلاف «نحلتها للمعاش» فحسب، وإنَّما أيضًا من زمان إلى آخر. فالثقافة، تصوراً وأداة، متزمنة بالجوهر لا بالعرض. فهي حركة أكثر مما هي بنية وهي تغير أكار ثما هي ثبات.

غير أن الشعور المباشر لا يرقي إلى وعى ذلك التزمن بحكم انصهاره فيه والتزامه التلقائي بحركته. ولذلك فإنّ الأنا الفردي ــ وحتّى الجماعي ــ يعيش تصوراته الثقافية قيما سرمديّة نافذة الى حقيقة الوجود من حيث «موضوعيتها» وباعتبارها قطعة من كيانه من حيث «ذاتيتها» إذ من خلالها تكون رؤية الوجود تَصُوَّر حَقَيْقَةَ الْأَنَا الفردي أو الجماعي. وبالتالي فان كلِّ تغيّر يطرأ على تلك القيم يتخذ ... عادة \_ شكل الفاجعة أو التهديد بتدمير نظام الأشياء وفساد الانسان معا وذلك من المعاني المركزيَّة التي تدور عليها مختلف روايات «نهاية العالم» التي كثيرا ما تلقى رواجا عند العامة وحتى عند الحاصة(3).

وعلى هذا النحو فإنّ وعي الفرد الإنساني بإنتاجاته ــ تصوّرات وقيما وأدوات ـــ إنّما تتخذ شكل الوعي بموجودات موضوعيّة مطلقة وكأن لا فرق عنده أن توجد الأشجار والأقمار وأن يوجد الخير والشر. فالقيم عنده توجد على نحو ما توجد الأشياء<sup>(4)</sup> فهي ثابتة وأبديّة على غرار ثبات نظام الكون وأبديته. فلا إشكال ولا إيهام ولا حيرة ولا تساؤل.

إلى «محاورات تسقى العالم الكيوين» ينبه «سامبليشيو» عمثل العلم القديم، عمثل العلم الحديث، صالفياتي، إلى خطورة طريقته في طرح المسائل العلميَّة باعتبارها «طريقة تدرع إلى قلب الفلسفة الطبيعية كلُّها وتربك كلُّ شيء وتبت القوض في السماء والأرض والكواكب والكون بأمو وهو شكل من أشكال الإصاص بالأم الذي يصحب السنوات الظافيسة عادته انظ :

Galileo Galilel : Dialogue Concerning the Systèms-Ptolemaic and Copernican, Translated by S. Drake foreword by Albert Einstein, University of California Press, Berkeley and Los Angeles, Californian, Cambridge University. Press, London, 1953, P. 37.

والمدرسة هي الموضع الذي فيه تكون الحيوة ويكون التساؤل عن صحة تلك التصوّرات وحقيقة تلك القيم ونجاغة تلك الأحوات وهو تساؤل ينزع عنها تشيّوها الأولى فتحصل لها بذلك، نقلة من نمط من الوجود إلى نمط آخر. إذ تفقد وجودها المباشر بما يتميّز به من إطلاق لتتخذ مكانا لها في ضرب جديد من الوجود هو وجود التأمل النقدي أي عودة الفكر إلى ذاته ليتوعى ذاته وليكشف أنه الأصل فيما سبق أن اتخذه مأخذ المطلق المستقل عنه. وليست الحرية في أولى تجلياتها إلا وعيا بتسامي الإنسان عن منتجاته ... قيما وأشياء ... وإحساسا بالقدرة على ما هو أزكى وأفضل.

وإنّما بداية ذلك بالوعي بأنه أساس التصوّرات وصانع القيم ولذا حقّ لنا القول إنّ المدرسة هي الموضع الذي ينزع فيه الأنا الفردي عنه يقينه الأولي ليرقى إلى مرتبة الأنا الإنساني<sup>(5)</sup>. والفرق بين هذين الضريين من الأنا هو كالفرق بين المباشر واللامباشر، بين ما قبل الوعي، والوعي، بين ذات تنصهر في تصوّراتها وقيمها لأنّها تأخذها مأخذ المطلق المتمالي عليها، وذات تعي نفسها متعالية على كلّ شيء لأنّها أساس التصوّرات على اختلاف طبيعتها وتورّع موضوعاتها، وتباين مداها، ولأنّها أساس القيم، كل القيم.

إنّ المدرسة إذا هي موضع إنشاء الأنا ذاتا مفكرة مؤسّسة وذلك متهى الإنساني. وما النربية في نهاية الأمر إلا حمل الأنا الفردي على الازتقاء إلى مرتبة الأنا الإنساني واعيا متحرّرا من المطلقات الفاسدة أي النسبي يؤخذ توهما مأخذ المطلق والمرحلي يتحوّل في أفق الذهن الضيق لله يهان نهائي... وهذا الارتقاء به من تمط من الوجود إلى تمط آخر مختلف بالنوع لا بالنرجة هو مطلب «المعرفة»، لفظا عربيًا دالًا لله كلّ تصاريفه لله على الارتفاع، موضعا، ووظيفة، وغاية.

ولمّا كانت المدرسة كذلك، كانت، على نحو ما سبق أن أكدنا، المؤسّسة التي فيها ينحت الإنسان، مرجع كلّ القيم ومداها، وكانت مقياسا لحقيقة التوجّهات الإنسائية للدول، ودالة على ما تطلبه الشعوب من قيم.

Hegel: La Phénoménologie de l'Esprit, Tl, Traduction Jean Hypolite, Paris, aulier-Montaigne, 1946, pp 25-27.

إنّ الواقع الذي يعيشه الشعب يكتسب، بفضل تلك القيم، من المعاني ما ياري وجوده، ويرفعه درجات في اتجاه التسامي عن الذات وتعييرالواقع نفسه. والنظام التربوي في هذا البلد أو ذاك يجلى إجلاء مباشرا الوضع. اللاجتاعي الذي علمه ذلك البلد ويعيّر عن امكانات التحكّم في ذلك الوضع. فالبناءات الملوسية، ونسبة البلاميذ إلى عدد السكان، ونسبة ميزانية التربية إلى ميزانية المتملّمين، وتكلفة الدراسة في تختلف المستويات ونسبة ميزانية التربية إلى ميزانية الليواع واختيار المناهج وغير هذا وذلك من المؤشرات الدالة على أمرين مجتمعين : أوضا واقع ذلك الشعب بمصاعبه وامكانياته (7)، وثانيهما ما أمرين مجتمعين : أوضاء الوقعة إلى مصاف قيمه ومستوى ما أراد لنفسه من يلدله من جهد للازقاء بواقعه إلى مصاف قيمه وستوى ما أراد لنفسه من غيات. ولا ربب أن شعبا مثل الشعب التونسي ثلثاه دون الثلاثين يحتضن ربع أبنائه بالمدارس والمعاهد والجامعات لا بد أن تكون مصاعبه على قدر علو همته.

عمر أن التحيار فهما و يحق سنعب أن ينيه ما م يحق علي يعين، أو فل على درجة عالية من الأمل، أن هذا الاستثار الضخم لابد آت أكله في حينه. وعلى هذا الأساس فإن النظام التربوي عند شعب ما دالً على مدى طموح ذلك الشعب وتوقه إلى غد أرحب.

وليس في — تقديرنا ... شعبا تصدق عليه هذه الرؤى، صدقها على الشعب التونسي بقيمه ومشاغله وطموحاته : هي قم المعرفة تطلب لذاتها ولنافعها

<sup>6)</sup> H. Taylor: La Philosophie de l'Education Américaine, in l'Activité Philosophique contemporaine en France et aux Etat Units, études publiées sous la direction de M. Farber, Parls, P.U.F. 1948 T II. PP. 442-464.

<sup>7)</sup> من ذلك شكلا آنه ... بعد الحرب الحالية الثانية ... مفت على النظم التربية المسايع الاتصادية معها لتجاوز عقامات ويلات تلك الحرب. ويع أعلن فالبات المحسليم 1988 (كور على الحجاز عقامات ويلات تلك الحرب. ويع أعلن فالبات المحسليم الاسابع 1988 (كور على آمالية ويلان المحسليم الأسابي ويا جاء في مقال باحداد ويكن أن يكرن مرود روق لككل من تخرج من المدسة إلا شطري ويا جاء في مقال نشوه سنة 1997 في المثل في الككل من المصلدات جمعية وتكرية وروحية للا تبدى الحربة إلا تبدى كلمك بجرد رفع الأكبة. وذلك لأن تعلم القرارة ويكمنة أن عدم على الحرب المثل في الككل أن تعلم القرارة المثل في المحلمة المرابة المحلسة بعالم عمل حسين عدني أن تبدأ تربية العلمية بعدي المحلسة المحلسة بعالمية المرابة المحلسة والمحلسة المحلسة المح

للناس، ويتنزّل طلبها منزلة الواجب المقدّس في أمّة كان أوّل أوامر ربها إليها أن «اقرَّا باسم ربّك» <sup>(6)</sup>، وهي مشاغل البلد المتواضع الامكانيات الطبيعية، وهي طموحات العارف بما يجب أن يكون عليه على الرغم نما تفرض عليه من ظروف وما يتعرّض إليه من صروف.

ولا يملك متأمّل تلك القيم وتلك المشاغل وتلك الطموحات إلّا أن يميز بين بلد متخلف وللد متواضع الامكانيات. فالتخلف ظاهرة متعددة المحددات كما يقول علماء الاجتاع ولكن أهم تلك المحددات غياب الرحي بالتخلف. ولذا قد يكون لبلد من الوسائل ما يكفي ليتقدّم ولكنّه — مع ذلك — يقى متحلّفا بحكم انعدام الرحي بما يجب عليه فعله بسبب قدرته على أن يوفر لنفسه — دون عناء — ما اراد. فكأنما وفرة المال عنده بلاء على ارادة الإبداع فيه وإن شر التخلّف 'خلف الموسر القاعد.

وفي المقابل، قد يكون بلد متواضع الامكانيات أو فقيرا ولكنّ شعوره ضعفه من ناحية أخرى من خير الحوافز فيه على الابداع. ولمّا كان العلم ما به ذلك الوعي وما به انجاز ذلك الواجب كانت العناية بالمدرسة من المؤشرات الحقيقية على الوعي الاجتماعي الصحيح بمتطلبات المحو وعلى الإرادة السياسية الصحيحة المصرة على تحقيقه.

وليس للتأظر في منزلة المدرسة في تونس منذ أواتل القرن الماضي، بداية عصر الإحياء، إلّا أن يقر بأنها ليست بلدا متخلفا لا لأتها استطاعت منذ ذلك الحين - على الأقل - أن تصوغ اشكالية التخلف وأن تحدّد مكوناتها وان تبدأ في العمل على ايجاد الحلول الملائمة لها فحسب، ولكن أيضا لأن صراعها ضد التخلف لم يغتر قطاء بل ظل يتمرّز على الدوام ويتسع جاله باستمرار ليشمل عتلف أبعاد التجربة الانسانية، وليكسبها من وضوح الرؤية ما هو كفيل بعقلتها وجعلها بالتالي تندرج في مجرى التاريخ، تاريخ الشعوب الحديثة بقيمه ورؤاه ومشاغله.

<sup>8)</sup> راجع في ملا المدى خطاب رئيس الدولة في الاحضال بعيد العلم 10 جويلية 1999: هولاً كان امياز التعلقم من نفط المدّم فمن الواجب أن نشكر حد باسم الشعب كلّه حد كافة المبين المدن ياضح المدن كلّ الدونسين، تحقيقا المبار ويقواطية المدن الم

ولعل الغاء الرق منذ سنة 1842 من ناحية أولى، وانشاء المدرسة الحربية بباردو، ثمّ المعهد الصادقي فالحلمونيّة فضلا عن توالي اصلاحات الجامعة الزيتونيّة من ناحية ثانية، وما سنّ من تشريعات دستورية لتنظيم ممارسة الحكم السياسي وفتح عهد جديد من تاريخ البلاد يكرس «عهد الأمان» من ناحية ثالثة لمن الشواهد السنية على ارتقاء التونسي إلى مستوى تعقل أهمّ أبعاد التجربة الانسانية، على معنى ما بينه الأسناذ محدّد الشرقي وزير التربية والعلوم في كلمة اختتم بها ندوة حركة الأصلاح بتونس في الثلث الأولى من القرن العشرين يوم 27 أكتوبر 1991 بدار الثقافة ابن خلدون (9).

فتحرير الرق دال بذاته على صحة تصوّر التونسي للانسان من حيث هو كان حرّ بالجوهر لا بالعرض. وبالتالي فان تقسيم البشر إلى عبيد وأحرار، خروج عن الحق وغربة عن الذات. ذلك معنى جرى عند أجدادنا مجرى البداهة العقلية وأخلوه مأخذ علامة الوفاء لقيمنا الحضارية في صفاء مقاصدها. ولعله يكفي والخلوه في هذا المقام برسالة الشيخ عمد بيرم الحامس الحرسومة بـ «التحقيق في مسالة الرقيق» ليحصل التصديق بتأصل التونسي في مفارس الحرية إن لم يكن على جهة الواقع الميش لافتقاره إلى أسباب القوة اللازمة لذلك فعلى جهة معاودة عبد المطلب، وحوام السمي إليه. فقد أكد الشيخ في الرسالة المذكورة تهات المطلب، وحوام السمي إليه. فقد أكد الشيخ في الرسالة المذكورة تهات موقف من «تزيا يزي العلماء والمتجاهلين» الذين اعترضوا «تقربا للشارع» وإرضاء «لغرور العوام» على قانون منع الرق بالبلاد التونسية وشنعوا به ادعاء منهم أنه أمر «مصادم لحكم شرعي». فضد هؤلاء ــ وهم كار في كل عصر ومصر ــ بين الشيخ ــ عقلا ونقلا ــ أن «الوق عارض» وأن «الأصل في الإنسان الحرية» (10)

ثمّ إنّ تشييد صروح المعرفة بما تميّزت به من انفتاح أساسي على ثقافة العصر ولغاته ونظرياته وقيمه لدال بذاته على استقامة تصور سبل النهوض بأعباء

و) انظر كللك كلسة وغير النهية والعلوم في اخدام الندوة الدورة، حول مائية، خبر الدين
 بيريدة المسحانة بتاريخ 11 فيفري 1991 وكذلك بجريدة العبياح بتاريخ 11 فيفري 1991.

انظر نص الرسالة في كتاب عمد بيرم الحاسم، بيليوغرافية تحليلية مع ثلاث رسائل نادود. إعداد المتصد بن حد الجليل وكال عمران، مشروف المؤسسة الوطنية للمرحمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة تونس 1989 من 1920.

التنمية وواجبات التقدّم بامتلاك (11) ما ينفع الناس ويمكنهم من التحرر من ضغط الحاجة والعوز. وأما التشريعات فدالة بذاتها على شوق إلى تنظيم الاجتماع البشري على مبادىء تصون للانسان حرمته وتحفظ عليه حقوقه وتحرّر إرادته من كلّ أشكال الاستبداد.

وجلي أن ما يجمع بين المطلبين الأول والثالث، هو الحرية سواء بصفتها حقيقة جوهر الانسان كما قال أجدادنا أو بصفتها مبدأ تنظيم علاقة الانسان بالانسان داخل المجتمع، ولا ريب أن مجتمع يقوم على الحرية مبدأ هو ما نسميه بالمجتمع المنتقراطي. وسواء أتدبرنا «الأمان» أو ما تلا عهد الأمان من تشريعات أو تنظيمات أو حركات اجتماعية كان للشباب فيها دور ويادي (12) أو تدبرنا أمر التونسي في خضم نضاله ضد الاستعمار وهو ينادي «بولان تونسي»، تبين لنا التونسي في خضم نضاله ضد الاستعمار وهو ينادي «بولان تونسي»، تبين لنا أدر الهاجس الديقراطي لم يغتأ يعاود هذا البلد منذ أوائل عصر الإحياء، على الأقل، حتى يومنا هذا، وأنّ مكاسبه على هذا الدرب لم تفتأ تنامي وتتارك.

فمن دستور سنة 1959 تشريعا أرسى دعائم الدولة الوطنيّة الحديثة إلى تغيير السابع من نوفمبر، بادرة كرست الاعيتار التاريخي وأصلحت المسار، ظلت تونس وفيّة لمثلها مخلصة لمنهجها. ولذا كانت تونس اليوم النتاج الطبيعي لحركة الإصلاح التي بدأت فيها منذ ما يربو عن القرن ونصف القرن.

ولا يسع المتأمّل لحصائص هذه الحركة الاصلاحيّة إلّا أن يلاحظ اطراد العلاقة فيما يطلبه التونسي، بين المسعى الديمقراطي والمسعى المعرفي، وهو اطراد يتجلى كأحسن ما يكون التجلي فيما سبق أن أشرنا إليه من تزامن سواء في صدور القانون الذي ألغي بمقتضاه الرق في تونس وانشاء مدرسة باردو الحربية في الأربعينات من القرن الماضي، أو تزامن الاصلاحات التشريعية المتتالية وانشاء

انهاد التوسع في هذا للوضوع يمكن مراجعة ما كنيه للرحوم البشير التلملي عن العلائات التقالية والإدمولوجية بين الشرق والغرب في تونس في القرن الناسع مشر.

B. Tilli : Les Rapports Culturels et Idéologiques entre l'Orient et l'Occident, en Tunisso, nn XIXe siècle (1830-1880), Tunis, Publication de l'Université de Tunisie, 1974.

انظر أي هذا الموضوع ما جاء بالخصوص في كتاب توفق العيادي.
 T. AYADI : Mouvement Réformate et Mouvements Populaires, 1906-1912 Publication de l'Université de Tunis, Tunis, 1986

المعهد الصادقي في السبعينات من القرن نفسه أو في تزامن وضع دستور البلاد الحالي وقانون 4 نوفمبر 1958 المتعلّق بالتعليم.

لذلك حق لنا أن نقول إن تاريخ التونسي اتما هو تاريخ الوصل المتين بين مطلب الحرية ومطلب العلم، بين مطلب تحرير الأرادة لتكوين قادة على الفعل والإنجاز ومطلب تكوين المقل ليكون قادرا على التصور والإبداع. وليس أضمن لقوة الشعوب من إرادة حرة وعقل مستنير. وما من سبيل إلى حداثة حق، مالم تجمع هذه القيم التلاث: الحوية، اساسا للاجتاع الملاني، والحقيقة، تطلب بالعلم في أرق درجات نموه. وعن الحرية والحقيقة تترتب قوة الشعوب، إن عاجلا أو آجلا، إذ تكون قادرة على أن تأكل من مزارعها وتلبس من مصانعها وتذود عن

تلك هي المعاني التي دارت عليها نظالات التونسي منذ بدايات عصر الإحياء، وتلك هي القم التي ما فيء يعلبها باصرار باعتبارها شروط الوجود الحرّ، الواعي القوي.. وباعتبارها قيما مشروط بعضها لبعض، لا يمكن اهمال احداها دون ضرر بالأعرى. وقد نبّه رئيس الدولة إلى خطورة تلك القم وتداعي بعضها لبعض حين أكد في الاحتفال بعيد العلم يع 10 جويلة 1899 قائلا: «إن التضال من أجل العلم شرط ازدهار حربة الانسان وهذا التلازم بين العنصرين الديمقراطي من أجل العلم شرط ازدهار حربة الانسان وهذا التلازم بين العنصرين الديمقراطي الملدرسة التونسية خاصة، ومن الشباب عامة. ذلك أثنا أردنا لتلك البادرة أن تكون مسمى صادقا لتحرير الاإدة التونسية. وهو عمل لن يتحقق عل أكمل وجه وأسلمه إلا متي أصبحت المدرسة أداة لتحرير العقل من كلّ أشكال الضيق والانفلاق والتحجر. ويقيننا ان الإرادة التحرير العقل من كلّ أشكال الضيق والانفلاق والتحجر. ويقيننا ان الإرادة المرتم، والعقل المستنير كفيلان والقوق اللازمة لصنع باكساب شعبا القدرة الكافية لتعزيز مكاسب مسيرتنا، والقوق اللازمة لمنع المقينة».

حرى بمتأمل هذه المعاني أن يلاحظ في غير عناء مسحضور الهاجس نفسه الذي حرك اوادة المصلحين في غتلف الحقب: انه هاجس الوصل الوثيق عند على نحو ما سلف أن يتنا سسين مطلب الحرية بايجاد نمط اجتماعي ديمقراطي يقوم على المؤسسات ومطلب الحقيقة تضمن المدرسة نشرها بين الناس وتطويرها في اتجاه الاكتال. فالصلة التي قامت بالأمس بين تأكيد حرية الانسان، كان وضعه ما كان، وبين تأسيس المدرسة الحربية، أو بين «عهد الأمان» وانشاء الصادقية، أو بين وضع دستور الدولة المستقلة وقانون التعليم (1958)، هي الصلة نفسها التي تقوم اليوم بين تحول السابع من نوفمبر وبرامج اصلاح النظام التربوي.

ولما كانت «الشعوب بما تختار لنفسها من قم» (13) فان قيمة الشعب التونسي قُدَت عبر التاريخ من تشبئه المدالم بقيم الحقيقة والحرية والقوة تشبئا يفصح كخير ما يكون الافصاح عن ارادة الجمع بين مكونات وجوده، ذاتا وطنية، وتاريخا نضاليا، ومستقبلا لابد من الاستعداد لله، حتى تكون علاقة به علاقة المتحكم فيه لا علاقة المنفعل بطوارئه. «ذلك ما جعلنا نقدم، في عزم لا يلين، على تزيل المسألة التربوية في صدارة مشاغلنا، وفي صلب اهتمامات المولة وتملقا بقيم حضارتنا العربية الاسلامية التي جعلت طلب العلم فريضة، وساوت مداد العلماء بدم الشهداء، ووفاء دائما لما قامت عليه حركات الاصلاح، في هذه الديار، من مقاصد اقترنت فيها إرادة تغيير الواجم بالموادر البشرية المكانيات، الواجم أعماها باماها المعلم أسهاها بامكانيات، العاماها هيمة، وأبعدها أثرا، في بلد أغلى مكاسبه الموارد البشرية» (14).

وقد حلّل الأستاذ محمد الشرفي هذه المعاني في كلمة اختتم بها «نلوة حركة الإصلاح بتونس في الثلث الأول من القرن المشريين» يوم . 27 أكتوبر 1991 حيث بين أن تونس تعلمت من «رواد الإصلاح فيها أن قيمة الأشياء بمستقبلها لا بماضيها وان ذلك المستقبل، بما أبهد له من قم، وبما خطّط له من مشابه، وبما أعدّ له من أسباب الفعل والإنجاز، هو الذي يعطي ماضينا قيمة وفي ضوئه يكون تأبيل الماضي ذلك واصطفاء العادة المستنوة لتكون حافزا على التقدم وتجاوز جيوب الجهل والفقر والمرض» وأضاف في السياق نفسه «ان تاريخنا هو هويتنا بعضه بانتاج تجاربنا التاريخية من أجل تلك القيم (...) وليس أنفع لشعب من الإمخار م شابهوا والمناورة والمجازة مشاريعه، فالمنصوب قيم ومشاريع والمجازات

<sup>13)</sup> من خطاب الاحتفال بعيد العلم بين 12 جويلية 1990. 14) من خطاب الاحتفال بعيد العلم بين 12 جويلية 1990.

فهى قم باعتبار أن الشعوب بما تخيرت لنفسها من مثل، تفعل في حياتها، وتحدد احتياراتها، في مسيرتها الحضارية الشاملة، وهي مشاريع، باعتبار أن الشعوب إنّما تكون بما أرادت لنفسها من مشاريع، تتحقق بها القيمة المعالية في الواقع المعيش فيجري أثرها في حياة الناس بجرى الضمير الحي والوازع الذاتي، وهي إنجازات أي جملة التحققات الفعلية الذي بها ينحسر البون الفاصل بين الوقائع والمثل وهو معنى ما يسمّيه المفكرون التقدّم ذلك ان التقدّم في أشمل معانيه وأعمقها إنّما هو كا قال ذلك الرئيس زين العابدين بن علي في خطاب عيد العلم يوم 12 جويلية 1990 «تقريب ما بين المثل والواقع من مسافات، تطول أو تقصر بقدر ما تبذله الشعوب بمؤسساتها، من جهود إلانجاز المثل في الواقع والسمو بالمواقع إلى مستوى المثل».

ومن هذه المنطلقات كان من الطبيعي أن تنزّل المسألة التربوية في صدارة المشاغل الشعبية وفي صلب اهتمامات اللولة وكان من الطبيعي أن تعتبر المدرسة كما يقول رئيس الجمهوريّة نفسه «طليعة التغيير الحضاري الذي أخذنا فيه بتبصر وقوّة منذ السابع من نوفمبر» (15).

والتغيير الحضاري المنشود معناه، في ضوء ثوابت المسيرة التونسيّة وقيمها، غت الإنسان الحرّ وبناء العقل العالم لإنشاء شعب قوي. وهي المعاني نفسها التي نبّه إليها سيادة رئيس الجمهوريّة في الحقاب المشار إليه آنفا حين أكد أنّ اعتبار التربية طليمة التغيير الحضاري مترّب عن إيماننا وبأن التنظيم العصري لا يستقيم إلا منى اضعلم المؤسسة التربويّة بدورها الريادي في نشر المحرفة بين الناس، وتبصير الناشئة، بالحصوص، بحقائق الأشياء حتى يصحّ عندها العلم ويسلم الوعي بما ليوجه الاجتاع الإنسان من احترام الذات البشريّة وحقوقها الأساسيّة، تأصيلا لحية مدنيّة، قوامها الحريّة المبدعة والبادرة الحلاقة. ولا رب أنّ صحة علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقته بمحيطه من شروط نجاح التجارب التاريخيّة التي بغضلها تكون قوة الشعوب، وبها تنحت معالم شخصيتها الوطنيّة. كما أنّه لا مستقبل لشعب تعطلت فيه ملكة العقل، وشلت فيه إرادة الفعل والإنجاز، ولا مستقبل لشعب بأكل من مزارع غيره، ويتحقر من مصانع غيره، (10).

<sup>15)</sup> الرجع السابق نفسه.

<sup>16)</sup> الرجع السابق نفسه.

ولهذه الأسباب اعتبرت تونس ـ في مرحلتها الجديدة ـ أن نجاحها في إنجاز مشروعها الحضاري يتوقف ـ إلى حدّ بعيد ـ على نجاحها في إصلاح نظامها التربوي حتى تعيد «للمدرسة التونسية إشعاعها العلمي، ودورها الريادي في تنشئة الإنسان على الخلق الكريم والعقل النير واليد الماهرة» (177).

وهذه الارادة الاصلاحية تعبّر ... في تقديرنا ... على سلامة الاختيارات الاساسية في المجال التربوي. وهي اختيارات يُطلب إلى الاصلاح التربوي دعمها، وتعزيز مكاسبها من ناحية وتلافي نقائصها من ناحية أخرى (18).

وهذه الاعتبارات التي أرادتها تونس لنفسها منذ بدء بناء اللوفة الوطنية غداة الاستقلال تشكل في جوهرها - كما صبق أن تبيّن لنا ذلك - امتدادا عقديًا واجتماعيا وسياسيا لما قامت عليه حركة الإصلاح عامّة منذ بواكير عصر الإحياء وقد ازدادت وضوحا في عين التونسي بحكم ما خاضه من نضالات ليسترد البادرة التاريخية المسلوبة.

وقد كانت تلك المعاني كلها حاضرة في ذهن المشرع التونسي وهو يضع أول قانون ينظم القطاع التربوي غداة استقلال البلاد. ولأمر كهذا نراه يبدأ تبوحيد برامج التعليم ومناهجه ومؤمساته سواء بالابتدائي (<sup>(9)</sup> أو الثانوي (<sup>(20)</sup> ويحدّد له

<sup>17)</sup> المرجع السابق نفسه.

<sup>18)</sup> جاء تى المرجم السابق ذكره قول سيادة ؤيس الجمهورية : هاتنا والقون ان الجهودات السخية ستغضي في آجالها، إلى أوقوف على أثوم المسائلك لتلالي نقائص المسيق التربيك، وتعزيز مكاسبها، حتى نهيى، المدرسة الأن تكون في مستوى متطلبات الماشعر والمستقبل».

<sup>(1)</sup> قبل الاستفلال عرفت تونس ثلاثة أنواع من للتوسسات التربيرية الإهدائية: المداوس الفرنسية والمداوس المساوت يمكن الرجوع المواقعة والمداوسة المداوسة المساوت يمكن الرجوع المواقعة المداوسة والمداوسة المداوسة المداوسة المداوسة المداوسة المداوسة المداوسة المداوسة والمداوسة المداوسة والمداوسة المداوسة الم

بالسبة إلى العلم التانوي بلاحظ المؤرخ التشتّ نفسه اللي بلاحظه إلى مستوى مؤسسات العلم
 الإهداق العلم التحول بشميته الكيرون الشعبة العمرية والشعبة العلمية... وعناك العلم

غايات إنسانيَّة ووطنيَّة (<sup>22)</sup> ويضمن شروط انتشاره (<sup>22)</sup> بضمان مجانيته من ناحية وتقديم المعونة اللازمة لضعاف الحال من التلاميذ من ناحية أخرى <sup>(23)</sup>.

ولا رب أنَّ المدرسة في تونس المستقلة قد أعطت الكثير للبلاد إذ أنتجت من الكفاءات البشرية ما ساعد على تحقيق خطوات الإأس بها على درب التقدّم الاجتاعي والثقافي والاقتصادي كما أنتجت علاوة على ذلك ــ نخبة من العلماء والمفكرين الذين جعلوا صوت تونس المعرفي يسمع في الكثير من أقطار الذنيا قاصيا ودانيا.

غير أنّ المسيرة المباركة أصابها الإرهاق بعد عقود ثلاثة من العطاء الغزير ـــ بفعل عوامل متعدّدة ازداد اثرها السيء على المدرسة التونسيّة قيّة منذ أواسط

التاتوي الفرنسي وهو نسخة مماً هو موجود بمرنسا نفسها... وهناك التعليم القانوي الصادقي وهو نظام تعليم القانوي الصادقي وهو نظام تعليمي أفريب من تكوين فكري. ولا يتسح تعليمي أفريب ما تكوين فكري. ولا يتسح الجال من الم وسد الوسلم المنافق المنافقة المنا

 أ) تمكين الشبان من التكوين والثقافة العامة الكثيلة بإيراز شخصيّهم وذلك يتربية مواهيم العقلة والعملية تربية كاملة محكمة الطرق.

2) تكوين الإطارات المتوسَّعلة الفنيَّة وغير الفنيَّة اللازمة لخطف مبادين نشاط الأمَّة.

 الكشف عن المواحب الصاحة التعليم العالي وتعميما حتى تتكوّن منها الإطارات العالمة للبلاد والمزجم نفسه، الماب الثاني، القسم الثاني، الفصل 14.

(21 يَجْدُ فِي الفصل الأول من العنوان الأول من التعنون وقم (118 لسنة 1958 المؤرّخ في 4 نوفمبر 1958 ما يل : العربية وقصام بهدهان إلى الأعراض الجيعرية الآلية :

أ) تُرَكِّهُ الشَّخْصَةِ وَسُمِةً للواقبِ الطبيعيّة صد جميع الأطفالُ ذكوراً وإثاثًا بدون أي تميز بينهم لاعبار جسي أو ديني أو اجباعي.

أن المساعمة في العمل على ترقية العليم وتحكين جميع الأطفال من التشع بفوائد ذلك الرق.
 (3) المساعدة على تنمية التشافة الوطنية وتحقيق لنوهارها.

4) إعداد الطفل للقيام بدوره كمواطن وكإنسان وتكوّبن الإظارات الصالحة الكفيلة بدمرُ النشاط

القرى عل خطف وجوهه في هيم المادين. 22) جاء في الفصل الثاني من العنوان الأول من القانون نفسه : «أيواب التربية والصليم مفتوحة في وجوه جميم الأطفال اجتماء من سنّ السادسة».

(23) آكد الفنتون لللكور في فصله الثالث أن «الصلم بمالي في جميع درجانه والدرش من جانبت تمكين جميع الأطفال من تكافئ المرحلة المرحلة الأطفال من تكافئ المرحلة المحاركة المحار

السبعينات وخاصة في أوائل الثانيتات ... فكان من العنروري تعهدها من جديد بما يلزم من الرعاية لتتجاوز سلبياتها خاصة تلك المترتبة عن الميولات الفرديّة والاسقاطات العقائدية حتّى تقوى من جديد على مواصلة الاضطلاع بالرسالة التويريّة والتنمويّة التي حمّلتها تونس أياها منذ أوائل القرن التاسع عشر. تلك هي الأمانة التي رأى العهد الجديد من منطلق الوفاء لمكاسب تونس أنَّ لا مناصّ من أدائها كاملة «إذا أردنا لأنفسنا تحصّنا وعرّة» (24).

وواجب الباحث في هذا الإصلاح من جهة غائباته واجرائباته أن يسجل التوافق الكامل فيه بين الوسائل والغايات، منزلة كلِّها في صلب قيم تونس الحديثة : الحقيقة والحرية والقوة. الأولى تطلب بالعلم والثانية تجسم بترسيخ الديمقراطيَّة في المجتمع والثالثة تقاس بنجاح العمل التنموي. فإذا كانت الحريَّة على مستوى الفرد والديمقراطية على مستوى المجتمع مطلبا مركزيا يتوسط إليه بالتربية كان من الضروري، وفاء لتلك القيم نفسها، أنَّ يتمَّ الإصلاح ـــ تصوَّرا وإنجازا ـــ على أيدي علماء البلاد أنفسهم من ناحية وأن تشارك فيه كُلِّ القوى الحيَّة العاملة في صلب المجتمع المدني من ناحية أخرى : معنيان أكدهما رئيس الدولة في حطابه يوم 10 جويلية 1989 : «ذلك ما جعلنا نولي مسألة الإصلاح التربوي الأهيّة القصوى في صلب مشاغل العهد الجديد فأوكلنا إلى أولى الأمر، من مريّن وعلماء أكفاء، أمانة تدبّر شؤون الجهاز التربوي والحروج بالمدرسة بما تردّت فيه بسبب اضطراب الاختيارات، وتوالي الاجتهادات المتناقضة، مما حال دون الارتقاء بها إلى الآمال المرجوة منها. ولقد تبين بعد استشارة مختلف الجهات العلمية والاجتماعية والسياسيَّة أنَّه لا بدَّ من تجاوز الإصلاحات الظرفيَّة والجزئيَّة إلى تغيير جذري شامل لنظامنا التربوي لنعيد تأسيسه وفق مقتضيات المرحلة الجديدة من تاريخنا بكلِّ أبعادها الثقافية والاقتصاديّة» (25).

<sup>24)</sup> من خطاب رئيس الدُّولة بمُناسبة الاحتفال يعيد العلم يوم 10 جويلية 1989.

<sup>23</sup> جاء في خطاب سيادة الرئيس في عبد العلم يوم 12 جيهاية 1990 الذاكيد نفسه: وقفد دعونا إلى فضع الحربة التي يتم الله المسلم المفاد التي يتم الله المسلم المفاد التي يتم الله المسلم التي يتم الله المسلم التي المسلم المسل

ففي خصوص الهيئات السياسية والاجتماعية دعيت كلّ الإطارات الموقّعة على الميناق الوطني لعضوية لجان الإصلاح، وأمّا فيما يتعلق برجال التعليم فقد كان حضورهم مكتفا سواء في اللّجنة العليا للإصلاح التربوي (20 أو في مستوى اللّجان الطّعاد التيمية (20).

وقد عنيت اللّجنة بالوقوف على نقائص النظام التربوي التونسي، وبوضع التوجّهات المامة التي سيبتذي بها الإصلاح وبدعي إلى تكريسها بدءا بأعمال التوجّهات المامة التي سيبتذي بها الإصلاح وبدعي إلى تكريسها بدءا بأعمال اللّجان القطاعية باعتبارها لجنا فنية عَمل الاحتبارات العامة إلى برامج ومناهج دراسية موزعة بالتدرّج اللذي تقتضيه الضرورة البيداغوجية على كلّ مراحل اللّرس وعتويات العملم من السنة الأولى من التعليم الأساسي حتى عنية الجامعة مستعينة في ذلك باللجان المتحسّة التي إليها يرجع النظر في تقديم المقترحات المتعلّقة بتنظيم المعلية التربوية ذاتها من حيث التوقيت والضوارب أو إعداد المدرسين لمواجهة متطلّبات البرامج الجديدة أو تنظيم عمليّات الدعم والتدارك التي يقتضيها أحيانا تقيق أكثر ما يمكن من التنجانس في مستوى تلاميذ القسم الواحد والمستوى

<sup>62)</sup> هي المتجدة التي أمر سيادة رئيس الجمهورية وإنشائها منذ شهر أفريل 1989 وأوكل إليها مهمة تمديد نواقص المسجد أن المتحدد ال

<sup>(27)</sup> عن بكرية بالأساس من رجال السلم فحت لمثل الأحراب السياسة والمنظمات الوطنة للوقعة طل للجاق الرطني وهذه اللجات الوطنة للوقعة اللجاق الرطني وهذه اللجات المسلمة ا

<sup>(82)</sup> وهي جان مركبة أيضا بالأسامي من رجال التعليم من للستيهات الثلاثة الإنجائي والتاتري والعالي ولكنها منتجة على الميان الوطني. وهذه اللجان هي : — باحثة تعريب المؤلف المحابة — باحثة العربة والعادة هيكلة التعليم الثانوي \_ باحثة المدم والتعليف \_ باحثة العربة العربة المحدد العربية على المحدد العربية على المحدد العربية على المحدد العربية حيات العادة العربية حيات العادة العربية حيات العادة العربية حيات العربية حيات العربية على المحدد العربية على المدربية على العربية العربية على العربية على المدربية المدربية على المدربية على المدربية المدربية على المدربية المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية على المدربية المدربية

وإذا أضفنا إلى هذين الهيكلين المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي (29) كانت لنا ثلاثة هياكل متراتبة : اللجان القطاعية والمحتمة واللجنة العليا الإصلاح التربوي والمجلس الأعلى للتربية. فالهيكل الأول وظيفته الإنجاز والهيكل الثاني وظيفته التصور والهيكل الثالث وظيفته التقيم والإرشاد في مستوى التوجّهات والتنسيق بين مختلف العناصر المتدخلة في عملية التربية والتكوين عامة (09).

إنَّ تمدَّد هياكل الإصلاح وتراتبها وتنوع صلاحياتها لممَّا يعيِّر عن إرادة تجاوز إحدى سلبيات ماضي النظام التربوي النونسي وهي ظاهرة التفرّد بالقرار فيه تفرّداً أفضى إلى ما أسماه رئيس الدولة «اضطراب الاختيارات، وتوالي الاجتهادات المتنافضة» وحال دون الارتفاء بالمدرسة التونسية إلى مستوى ما كان يجب أن تكون عليه.

ولتجاوز تلك الأوضاع التي لا نفع اليوم في إحصاء مثالبها خاصة في السنوات الأولى من الثانينات كان لابدً من استبدال الاجتهاد الفردي بفتح سبل النظر بما يجب علينا الاتفاق بشأته من الاختيارات والأهداف التي تبرزها مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها أمام كلّ المهتمين من يعيد أو قريب بمراحقة الترويّة (31).

(29) هر مجلى استشاري تاتولي نصر عليه القانون عدد 118 لسنة 1958 المؤرّخ في له نود. (1 1958 المعلَق بالشعلي في النصل قد من المدارك الخالات، فإلىه الخالات وضبطت مضبولات وقرّيت، بأمر عدد 1295 المستقال المستقال المنافعة المراحة في الداء في المستقال المستقا

آثماً تركية هذا ألجلس فهي تضم لمل جانب الرؤير الأول بصفته رئيسا له ووزير التربية والعلوم بصفته مقرراً له، كل الرؤارات المعرّة من قريب أو من بعيد بشؤون التربية كالطفافة والإعلام والعيسة والفلاحة والتحفيل والاتحماد والتحمير والإسكان والشؤود الاجتماعية والشباب والطفولة والتكون والتشغيل، كما يعتم هذا الجلس أهم الحيات الاجتماعية والميسائية بالميلاد على الاتحاد العالم المنونسي المناطقة الم

03) من ذلك خلا أنه وقعب استشارة الجلس الإسلامي الأطل في يرامج النوية الإسلامية وقد بارك الجلس الأعل التوسيمات الجاملية التي جاه بها الاصلاح في هذا الجائل. أنظر مجلة والمداياته عدد 2 سنة 15 بتاريخ أوت -- سيتمبر -- ص 112.

31) من خطاب رئيس الدولة في 8 جويلية 1988 بمناسبة الاحتفال بعيد العلم.

وعلى هذا النحو يكون اتمشي السيامي كلّه قد تغيّر تغيّرا جذريًا : فمن الاجتهاد الشخصي إلى الاجتهاد الجماعي ومن الفرد أو الأفراد إلى المؤسسات الممثلة لمختلف شرائح المجتمع التونسي وحساسياته الفكريّة والفلسفيّة والسياسيّة. ولا ريب أنّ هذا التمشيء على ما قد يتسبّب فيه من عطالة وما قد يستيره من جدل، أنجع نظريا وعمليا من التفرّد بالرأي مهما كان صاحبه، وأنفى لمزالق الارتجال في مجال، الحطأ فيه معناه التضحية بأجيال.

ومما زاد هذا التمثي رسوحا في منطلقات «دولة القانون والمؤسسات» من ناحية والتصاقا بمثل الشعب ومشاغله من ناحية أخرى أن الإصلاح، تحسبًا لكل السلبيات وضمانا للتوافق بين كل أطوار عملية الإصلاح التربوي عاجلها وآجلها، وجزئيها وشاملها وتنزيلا لها في صلب توجّهات الشعب التونسي في عقيرة شعبنا في مسيرته التاريخية الطويلة من أجل حياة أفضل في بجمع مدني عقدم. وأول تلك التوابت دستور البلاد بما تضمنته من تعريف لهوية تونس من متقدم. وأول تلك التوابت دستور البلاد بما تضمنته من تعريف لهوية تونس من الميثاق الوطني من حيث هو تجسيم للقاء الإرادات الحرة من أجل الانتصار لمحط من العيش الجماعي الديمقراطية أساسه والسمي من أجل مزيد السمو بالانسان من العيش الجماعي الديمقراطية أساسه والسمي من أجل مزيد السمو بالانسان صريحا صادرا عن أعلى ملطة سياسية في البلاد بأن «شعبنا بلغ من الوعي صريحا صادرا عن أعلى ملطة سياسية في البلاد بأن «شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وهاته بالمشاركة المتاءة في تصريف شؤونه».

وصدرت عن أعمال هذه اللجنة العليا مقترحات عامَّة تتصل بغائبات النظام التربوي وملامح خرَّ يجي المدرسة التونسيَّة من ناحية وبسبل بلوغ تلك الغائبات بما في ذلك العناية بالمريّين ماديا وأديًّا وبالبرامج والكتب المدرسيَّة الترازنة والتوجيه المدرسي وتوزيع التواقيت على مختلف المواد واحكام مناهج تقييم عمل التلميذ فضلا عما يستلزمه ذلك كلّه من اصلاح إداري تصلح به شؤون تسيير المؤسسة التربويّة...

وقد تفضلت وزارة التربية والعلوم مشكورة بأن وضعت على ذمة كاتب هذه السطور مجمل الوثائق التي صيغت فيها التصوّرات المتعلّقة بهذه المجالات وأوكلت له حرية التصرّف فيها. وقد بدا لنا أنه يحسن بنا سطلبا للأمانة سان تطلع القارىء الكريم على أهم ما جاءت به تلك الوثائق في غير تمرف كبير قد يفضي إلى المسّ بشكل ما من عدراها أو يفسد بعض معانيها فضلا عن أنَّ هذا التمشي يمكن القارىء من المقارنة بين ما صدر عن اللجنة العليا للاصلاح التربوي من اقتراحات من ناحيّة وما اتخذته الوزارة من تدابير لتجسيم تلك المقترحات من ناحية أعرى. وهي مقارنة تعكس في حدّ ذاتها التجسيم تلك المقترحات من ناحية أغرى. وهي مقارنة تعكس في حدّ ذاتها التمري العام الذي اختارته البلاد لنفسها في مرحلتها التاريخية الجديدة بما تتميّز به من توافق بين البعد الاستشاري المنظم والبعد التشريعي المتبصر.

ان الوثائق الرسميّة تفيد ان الرأي قد استفرُّ في وزارة التربية والعلوم على الله أول ما توجبه عملية الإصلاح التربوي رسم الغائبات التي عهد اليه بإنجازها سواء من جهة الكنف باعتبار ما يستلزمه تكوين الإنسان وتنشقته على ما يراد له من قيم ومعارف ومهارات أو من جهة الكمّ باعتبار ما تسمع به ديمقراطية التعليم من تخطيط بعيد المدى يمكن تونس من الوصول تدريجها وبإحكام توافق العلموحات والإمكانات الى أن يكون جزء وافر من خرّيجي مدرستها من حاملي الشهادات العلمية الرفيعة المستوى (200).

وبديبي أن إنجاز ذلك الإصلاح وبلوغ تلك الغايات يُلزمان بأمرين

ان لا يُعيّب التساؤل النظري عن العملية التربوية حتى تُتعقّل وفقا الحقيقة من حيث هي في مقاربة أولى ... مؤازة (33) لكوامن المتعلم حتى

<sup>23)</sup> المكرى هذا الترجه المتكاسا أوضع في عدلة إسلاح العلم العالى حيث بين أن مقتضيات تدية البلاد تعطلب أن يتصاهف في محر العشرية للقبلة عدد العلبة بالتعلم العالى. ولا رب أن ذلك يستدمي الخاذ المتعاشات المتعاشات

تستوي، ومحاذلةً (<sup>43</sup> لملكات قائمة فيه تقبل بذلتها التحقّق الفعلي بعون خارجي هو الفعل التربوي ذاته.

وبهذا التقدير فإن وظيفة الملّم أن يدل المملّم لا أن يُعلّم وأن يرشده الى سبل اكتساب المعرفة لا أن يلقنه إياها وهو معنى دعت الوزارة أهل الاختصاص إلى بلورته وتعميق النظر فيه واإذاعته بين الناس حفظا للأمانة التربوية ولوضوعيّة الدوس (25).

2. تصميم سياسي يعرف ما يريد ويصر على إنجاز ما يجب حتى تتجاوز ما غلب على خدائق غلب على خياراتنا من تناقض بين إرادة نشر المعرفة وفتح الأدهان على حداثق المصر من ناحية ورفض التسليم بوجوب إرساء المجتمع المدني على أسس ديمقراطية من ناحية أخرى.

34) Kant: Réflexions sur l'Education, Traduction, Introduction et Notes par A. Philosenko, Paris, Vrin, 1989. Voir swael : S. Kant: Annonce du Programme des Leçons d'E. Kant, durant le Sementer d'Elivers 1765 - 1766. Traduction par M. Fichaut. Paris, Vrin, 1972. 1991 منشور علم المراجع المنظوم المنشور علم المنظوم المنشور علم المنظوم المن

هومد، فتأكيدًا لما دأب عليه السيّدات والسّدة للرَّهْرَد من سن حميدة في الاسطلاع بأصاء الشّانة الرّريقة يروح عالية من الاحدال في للرقف والاعتطر في التبليغ وللوضوعة في التقييم، وهي الليم النبيلة التي قام عليها الأصلاح الريوي مبلاً وفاية."

وَقَاشِيا مِع أَحَكُما القانون عدد 65 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جهيلية 1991 المضافي بالسلام البروي 
منا وروحا — وخاصة مع ما ورد في فعيلية الأول والسادس عشر، فإنه يجبر التأكيات تسميع له للقائدة ... بأنّ العملية البريانية إلى التأكيات تسميع له بلاكام شخصيت، حسا سليما، وضميوا طاهرا، وشقلا إلى وها ماهرة، وساؤنا متعدلاً، أكار مما تقامي بالمكتب عامل عليه من معلومات جاهرة. فوظيلة الملم أن يملّ العملي إلى سيل اكتساب المعرفة لا أن يكل تعامل بعليه من معلومات جاهزة على المرفة لديه وأساليب استياطها، ألميذ له بكتر من حفظ مضادين في فهر سيطرة عليا أكل استفادة والله تبنا.

والتمالي فإنّ الواجب التهري يدهر إلى توقّي منهجية علاقة ترقي اللشفة على حبّ العمل والتهمير بقيمته الأعلاليّة، ودوره الفاعل لي تكوين الشخصيّة، وفرس الطموح إلى الفتوّل والإبداع، وتحقيق مناعة الوطن وللساهمة في الزهاره وفي إثراء الحضارة الإنسانيّة.

ولا بيب أنّ تلك الغاية تستدعي من للرّي الترام للوضوعة المسلّيّة في درسه وفي كلّ لحظات اتصاله بتلميذه والتجرّد من كلّ ما من شأنه أن يقضي إلى طلق اللمن أن أسر الإوادة لذى أيناها بقمل ما قد يقتم فيه الدّرس من أحادية الراية وانتقائه النظرة والجهاز المؤنف.

وَأَنْ النَّبِيَّةِ النَّاجِيَّةِ مِن تلكُ النِّي تفضي إِلَى أِكُسابٌ للْسَلَّمِ مَا به يشقُ طَهِيَّه فِي معرك النظريات والتأليل في فير انبيار بها لو تجرّ عليها ولا يكون ذلك إلا سي توسّط الملي طرفي التحمّس ولا بد من الاعتراف أن هذا التناقض أفضى ... في عهد مضى ... الى ما يشبه الزهد في قيمتي الحقيقة والحرية معا. فكان أن ظهر بين التونسيين تعلَّق بحداثة الأشياء دون حداثة الفكر وإقبال على استهلاك منتجات العلم في غير روح علمي. وهو وضع ليس أخطر منه اذ يكرِّس كلَّ أشكال التخلّف ويعمَّق التبعية بكل تتاتجها الظاهر منها والحفيِّ والعاجل منها والآجل.

ولمّا كان إصلاح النظام التربوي الحقل الغالب على عملية إصلاح شؤون المجتمع كله بحكم موقع المدرسة في كل مسيرة حضارية تعي شروط تحقيق طموحاتها كان من الضروري أن يقوم هذا الاصلاح على مجاهدة عوامل الانفصام بين المقل الذي ينشد الحقيقة لذاتها ولمنافعها للناس وبين الارادرة التي تطلب الانعتاق من كل أشكال الضرورة وهي مجاهدة تتنزّل اليوم عند التونسيين في صلب الترامهم الجماعي بالعمل على أن لا تنفك في حياتهم مسيرة تكوين الذات العارفة عن مسيرة استزاء الشخصية الحرّة حتى لا يكون من تفاوت بين نشر العلم في المدارس وتركيز الديقراطية في المجتمع وهما معنيان متلازمان تلازما تحتّمه طبائع الأشياء ويتاشي مع طموحات حاضر البلاد الواعد.

ووَكد تقرر اللّجنة العليا للإصلاح النهوي في هذا السياق ان شرط المكان نجاح هذا المشروع ان ندرك جميعا أن الحرية لا تستقيم من حيث هي مفهوم نظري إلّا إذا تميّزت بالذات عن منازع الأهواء وهي لاتستقيم من حيث هي قيمة أخلاقية إلّا إذا تميّزت بالذات عن كلّ أشكال اللامبالاة والتسبّب وهي لا تستقيم من حيث هي رمز حضاريّ وممة من سيماء الأمم الراقية إلّا بالقضاء

للفرط لما يعزُّ عليه من النظريات واللامبالاة بما يبوق عليه منها.

وظك أوكد مظاهر الاعتدال في السابك والانتصاد في المؤقف وهي تحسال نومي الى تنشقة شابانا عليا حتى تفقي حتّه علينا في بنام شخصيته وساعنته هل الدرشد اللقل فينشأ على تيم الحق والحمور والجمال وتسكن منه روح السام والاعتدال فشائل الإثم منها لميثل على فده يرصانة العارف وحكمة العاقل، وفعر خاف أن المؤبى بعمقته تعرق الطبق وطنه الأمل في القبل والطبقر والسابك والمنتام، إثما هو أساس تحصيل تلك المذبة لما لميتمه في التعليم من عظيم الأمر وعيسقه في الفس المضام : فيل عائقه تقيم مسؤولة وسم ملاجم مواطن الفند. إذ كيفيا تكون مدرستا الين يكون شيهنا غفا.

ونظراً لمل كُلُّ مَدَّه الاعتبارات الأسلال منه واللهمي والتانول عَالِي آدم كافة المربين الى مهد الأُحد بهذا المعاني والسمي لما نشرها في أنساطنا المدرسية. والأكيد أنَّ للسيّمات والسادة المربّد، والأكيد أنَّ الحصال الدربية. هما في سلوكيون.

على الجهل ونشر المعرفة العلمية، تحصيلا يوجب الانفتاح على إنشاءات العصر وإبداعا نسمو به إلى مرتبة المساهم في صنع الحضارة وإنجازا يمكّن لنا في الأرض ويُلين لنا أسباب التقدّم.

ولهذه الأسباب جميعا فإن أول ما يبغي أن يعنى به الإصلاح التربوي البحث عن السبل الكفيلة باستيفاء الشروط الموضوعية لإزدهار الحرية بيننا ونماء المعرفة عندنا وأول تلك الشروط الجدّ في العمل فيزّخذ بقوة مأخذ القيمة العليا (36) التي لا مستقبل لنا دونها. وبذلك يحصل الترابط البنويّ في النظام التربويّ بين اكتساب المعرفة والتشيّع بالقيم من ناحية والاستجابة لمتطلبات اقتصاد البلاد من فلاحة وصناعة وخدمات من ناحية أحرى.

36) انظر الرسالة التي توجه بها السيد عمد الشرقي وزير التربية والعلوم إلى المريّن بتاريخ 14 سبتمبر 1989. وميلتي الكرية

زميلي الكريم

نعود اليوم إلى جنّد الدوس وتُحن مقبلون هل اصلاح تروي شامل ومعمّن نادينا به منذ تأكد عدننا همها أن أوضاعنا الديرية لا يحكن أن تستمر على ما هي عليه مماناً، فلا مناص لنا من معالمة أحمرها أن أعمّد أن التيمر في تحليل قضاياتا المدوسة ويزيد التشاور قصد ايجاد أنمج الحلول لها ويما يجب من الحلوم في اتخلا المقرار النافذ حتى تسترد المؤسسة التربهة هي بكل أرقابها ها المؤسلة وسرمة مكانها الاجهادية.

تلك مسؤولتنا جميعا ولا بدّ لنا من النهوض بها وفق ما يوجه شرف الانسطلاع بأجماتها من خصال يعلم الجميع ان رجال النوية أحرص الناس على استفاء شروطها : تُمِرَد لطلب الحقيقة للوضوصة واحساس مرهف بحبرية الحياة واقطاع صخي للصلغ العام وذلك هي الحصال نفسها التي اسمى حد نحن معشر الرئين حد لل ان يشأ عليا طبيعاة فيجندي الى سهل استكمال انسانيته عقلا مستعوا يعدُّم العلم ويُمَل من علمه وضموا طاهرا أجمع ما يكون لفضائل الحلق الكرم وارادة عمود تحقل من عظافرها فعطاب وتعملى اللا تحرّ ووجمانا ولواة كالافل رحيا كأبواب السماء، معان متعشدة تشكل في تظافرها أقبل مقاصد العملية التربهية.

ذلك ما يجمل امتلاصنا لصدنا امتلاصا لواجهنا تحر انسانيتنا فيها. وأنه لأمر جلل لن يتأكل لنا ألا باحتراس شديد من كل وجود النسبي، واشكال النسليم للجهد الأدلى حتى ترتش انفسنا جمها ـــ معلمين ومتعلمين ـــ على جد البدال فتستطيب العمل وتؤكه لوقع المتازل، قيمة عابا كان الانسان في غيابيا نسبيا مديناً فلا شرف ويشد ولا خير ويتمي مده.

ان قتل السؤولية التي تتحملها تفرض علياً بلقام ان نعمق التشاور فيما بينا وأن نوسّع دائرته حَى يشمل كل الجهادت المنع بشؤون البت الديري حسانا بللك تحسّه من ويلات السرع وأسباب الرّجُال ضمانا السلامة مسروع الأمارت الديري وزولاً عند مقصيات مرسقت الشاوية الجديدة با تموت به من عزم صرع على أن لا تفك فيه الوادة تكون المقل مع نشر للموقة عن الوادة احترام الحمية مع المارة المراة على المارة عن المارة عن على المارة المراة على المارة المارة عن المارة وعلى هذا الأساس تدعى المدرسة التونسية من جديد إلى تأصيل تلك المع حتى ينشأ شبابنا على ما ترجيه الحياة الحرّة من تشبّع بقيم المدنية المعاصرة وما تجري عليه من مسالك عقلية في التأكير وما تقوع عليه من تساع في الرأي واعتدال في السلوك فتهيأ له بتلك الفضائل بجتمعة أسباب السمو إلى حداق كريم يضغظه من ويلات التفسّخ اللامسؤول أو التنكّر لانتائه العربي الاسلامي ولما يرجبه من عمل لاستقاء مناقب الحضارية وتطويرها بشكل يقيه شر الانفلاق على الذات من عمل لاستقاء مناقب الحضارية وتطويرها بشكل يقيه شر الانفلاق على الذات عالم المنافق والحدب الوجداني وما تفضي إليه ما يا جراء عاجلاً أو أجلا هم مأخذ اليقين وإجراء حدم الجاهل على العالم فتضيع به السبل بفساد ملكة الحكم وذهاب فضائل الاعتمال و73

تمام العلم العصيرة بالدسل النافع المين أعصم له من شقب الجهلة وطارات الفلط في حق العسه ولي حق شجه من العمهار اللك القيم في عقله وضعيو ووجداته وليس أجدى منها لتكوين اجبال تجميم في القائمة الطبع من العسل على الاستبداء على منافينا المضايعة والجد في الأصل بأسباب الملدية الحديثة وعا تقرح علم من عقلاتهة في الفطر وتسامع في الساوك والعسد في المؤلف وتسام في العمامل وقائل واستهد يقتلما أهواجب نحر الوطر، فكيما تكون المدرسة الين يكون الشعب غدا. فهل أمانة أقتل من الماك وطل وسالة أثيل منها تقوي غالم من وجاف الربية خدمة فقائلات أكبادنا وساحة منا فاطلة في المجاز المشرع المضاري الذي يشر به مهدنا الجديدة.

كل عام والفوز حليف أبناكا تلاميذ وطلية.

كل عام ورعال التربية من حسن الى أحسن.

كل عام وتونس حيل بأزكى المواعيد.

(كام إلى هذا السياق ما جاء إن خطاب رئيس المولة بمائية (الاحتفال بعيد العلم بيع 10 مبهاية 1989 حيث حيث أكد أنّ المدرسة عن السلطة المركة داخل الجنسي وهي المربع حيث تشنية السيل هوأن الوجب يقدم أن تنزية الملاومة المواجعة المسابح حقى تكون بمن السلطة المسابح حقى تكون بمن السلطة المسابح حقى تعلق المناسبة المسابح المسابحة المسابحة الأسابة من المراسبة المسابحة الأسابحة الأسابحة الأسابحة المسابحة الأسابحة المسابحة المسابحة المسابحة بالمسابحة المسابحة بالمسابحة المسابحة الم

وبعد أن حدد الغايات التربوية وملاح خريج المدرسة التونسية يمضي مشروع الإصلاح التربوي في بيان توجهاته فيؤكد أنه لمّا كانت المشاريع برجالها ونسائها والطموحات بالعزائم التي تقوم لها كان الأمل المقود على اصلاح النظام التربوي مشدودا شدًا أساسيا الى ما ينبغي أن نوليه من اهتام متأكد بالرفم من المستوى المعرفي والصناعي لرجال التعليم عامة بايجاد الصيغ الملائمة لدعم تكوينهم الأساسي وتعهدهم باستمرار بعد التخرج.

ومن ثمّ كان الارتفاء بخطة معلّم السنوات السّتّ الأولى من المدرسة الأساسيّة الى مستوى جامعي يدوم سنتين بعد الباكالوريا تُخصّص الأولى أساسا للتكوين العلمي فالتكوين الصناعي وتخصص الثانيّة للتكوين العلمي والصناعي بنفس الدرجة من الأهميّة مع امكانية فتح هذه المرحلة على مراحل أخرى أرق منها(80)

وبلزم عن هذا الانحيار الارتفاء بخطة متفقد السنوات الستّ الأولى من المدرسة الأساسيّة إلى مستوى جامعي أرق. وطبيعي أن يتميّز هذا الصنف الجديد من المعلّمين والمتفقدين عن بقيّة الأصناف الحاليّة. والمتظر أن يساهم هذا الاجراء بشكل جاد في الرفع من مستوى المعلّمين والمتفقدين معرفيًا وماديًا.

ولكي تتوفر هذه الحظوظ للجميع وجب تمكين المعلمين القدامي من فتح آفاقهم العلميّة والمهنية عبر فتح مسالك التكوين المستمر على أساس أن يجازى كلّ عمل يبذل من أجل تحصيل العلم والعمل على نشره والاستزادة منه (<sup>989</sup>).

والنسبة الى رجال التعليم الثانوي فالأمر يدعو إلى أن تولى أهميّة قصوى لتكوين المدرسين الذين انتدبوا تحت ضغط الحاجة لتدريس مواد في غير

88) تغيلاً لحدة التوصية الصادوة عن اللَّجمة العليا للاصلاح النبري بعثت وزاؤ النبرية والعليم للعاملة العليا لتكوين العلمين. وهي معاهد شبيط تعظيمها الاداري للآلي ونظام التكوين بيا بأمر عدد 1871 لمستة 1991 مُرَرِحُ فِي 7 فيسمير 1991.

(9) تشليا لمأحد التوسية شرعت وإراة التربية في فتح الآفاق العلمية لموالي 2000 مملم من الماصيان على شهادة الماكالريا أو ما يعادلما وكذلك كل معلم سبق له أن أحرز على شهادة جامعة في الاعتصاصات التي يختاجها الشغام التربيون بعن الشياء وإلياضيات والعربية والغربية والتربية والقارية والمينوان على المرين على شهادة الباكالريها من العأمل لاجهاز استحان السنة السابعة خاصة والماكلين على حديثكوا من مواصلة تعلمه بالمعهد الأهل لشرية والتحكين المستمر. ولا يهب ان عملوة على حابية لراهمية على دوسية تحديث على حديثكوا من جديري.

اختصاصهم والمدرسين الذين لم يتمّوا دراساتهم الجامعيّة وكذلك تعهد المختصّين منهم وتشجيعهم على المزيد من طلب العلم والنفع به <sup>(40)</sup>.

وللأخذ بهذا الاعتبار في جدّ دعت اللجنة العليا للاصلاح النربوي إلى أن ترتبط الترقيات المهنية والإدارية \_ لاحقا \_ بالتكوين العلمي والصناعي وفي تقديرنا أن ذلك من المبادىء التي ينبغي أن تأخذ بها الوظيفة العمومية كلها. ذلك معنى أكّد سيادة رئيس الجمهورية في خطاب عيد العلم يوم 17 جويلية والا عين بين وجوه العناية التي أولاها العهد الجديد لرجال التعليم اذ فتح لهم «أبواب كسب العلم والاستزادة منه تمكينا لهم من أسباب النهوض برسالتهم بعرق أغيم وتوسيما لجمال ترقيهم من حسن إلى أحسن على قدر ما يبذلون من جهد من أجل طلب العلم عملا بقاعدة الجزاء على قدر العمل».

ودعما لهذه العناية بالملي كان من الضروري العمل على تحسين أوضاع المرين المادية. وقد التخذت الوزارة بعد إجراءات متعددة في هذا المعنى منها مضاعفة مقدار المنح البيداغوجية بالنسبة إلى كافة أصناف المرين في مختلف درجات التعلم كم ضاعفت منحة الساعات الإضافية وخولت الأبناء المرين من قيمين ومعلمين وأساتذة ثانوي حق التمتع بالمنح الجامعية، والأكيد أن كل تلك الإجراءات من شأتها أن تعين المهي على أن أكثر من ذي قبل الى اداء رسالته وفق ما يمليه الضمير وما تلزم به طبيعة العمل التربوي حتى يسترجع كل اعتباره الأدبي وينزل ذلك المسعى في إطار خطة رصينة يعمل القائمون على الاصلاح على بلورتها وهي خطة غايتها أن يسود مدارسنا ومعاهدنا مناخ تربوي يقوم على علاقات سليمة بين الاساتذة والادارة وين الاساتذة والتلاميذ وين الادارة والتلاميذ بالمربقة وانتشار المهونة (41).

<sup>(40)</sup> أغلت رؤرة الرية والعلوم الكثير من الاجراءات في ملا الاتجاد منها الدول الله حلها ملاكمة للسعوة وضعية الأسائلة على ملاية المحكومة من وضعية السائلة عن يعدم من المسائلة على المرسوباء كما تحريب المسائلة على المرسوباء كما تحريب الدوارة التخفيض بساهتين في المؤد الدوارة التحقيض بساهتين في الموجود الدوارة الدوارة المحكومة الم

<sup>4)</sup> انظر النُسُور المُملَّن بأَدَاب السلوك الثاميني الصادر عن الرزاق بتلويغ 1 أكبرير تحت عدد 1991/93 وقد بدا أنا أنَّ هذا المُشور يمكس إلى حد بهد مدى الزام الساهين على الأسلاح النهوي بالحط الاستشاري الذي بلورة، اللجنة العالم الاصلاح النهوي نورلا عدد رقبة المؤين أتشسهم.

وقد رأت اللَّجنة العليا للإصلاح التربوي أنَّ رسم غايات العملية التربوية انطلاقا من تعقَّل حقيقتها وتأهيلُ للريِّين للنهوض بأعبائها من الضروريات التي يشترط اكبالها عناية فاثقة بمسألة وضع البراج وتأليف الكتب المدرسية وتوفير كتاب المطالمة.

فقى ما يتصل بوضع البرام بوالنظر الى أن أسمى غايات كل نظام تربوي متين الأسس إنما هي أصلا إنجاز إنسانية الانسان ذاته : عقلا نيرا وضميرا طاهرا وبدا ماهرة ووجدانا سليما فإنه كان لزاما على الاصلاح التربوي أن يعمل على ارساء البرام على توازن عكم بين التكوين العلمي النظري منه والتجريبي والتبشئة الروحية المديني منها والأخلاقي والوجداني والتربية الاجتهاعية الوطني منها والمدنى، وهي غايات تستدعي تجويد العناية بالعلوم والآداب واللفات والانسانيات والتقيات العقر بالعمل على توفير مسلامة العقل بالعمل على توفير

وفي هذا السياق كان لابد من اتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة لتكون التربية البدنية والموسيقية جزءا من البراج التعليمية في كل المستويات وفي كل الشعب ابتداء من السنة الأولى من المدرسة الأساسية حتى ينشأ الشباب على سلامة الحس وأريحية الوجدان فتفطم نفسه عن نوازع العدوائية وسهل ميلها الى مسالك الحياة الجماعية (4%).

وتقوية لهذا المنحى كان الاختيار. القاضي في صلب الاصلاح بتشديد العناية بالتربيّة المدنيّة (<sup>69)</sup>. في كلّ سنوات التعليم وفي كلّ شعبه والانتهاج الى ذلك

42) شرحت بعد وزارة التربية والعلوم في اعتاد أدلّة بيداغوجيّة في هله المؤلد التضمها بين أبدي المربين الأول مرة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأُهميّة التي تحظى بها التربية البديّة والوجدائيّة في الأصلاح التربوي. كما يتنظر بعث معاهد نموذجيّة ذلت طابع فني (مسرح \_\_ موسيّق...).

<sup>(84)</sup> الجدير باللكر أن هذه ألمادة تلوس بمعاهدة أوسلوسنا منذ الاستقلال ولكن أحدا لم يعن بيؤيمها حتى تكون أن سعنوى ما يشهده الوطن من تحولات سياسية واقتصادية واجهائية ومن ذلك مثلا أن تلك الموجل المسلوس المسلقة بالصافحة أن حمن التصافحة فقد التنبي أمرها منذ أواخر السياسيات. ثم أن امحمال ماه الملاحة ينجل في العدام المؤن للدوسية الصافحة لتدوسها وهو امحال لم يشجع المرتب مل المناج بها. وقد حملت الرؤوة على تلالي هذه النقائص في المانه وتحكمت من ذلك في أحمل تعرف من يقام به القيام بالموجب الذي دُعوا أن العمل به الموجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا لم الله المعمون منهم حد القيام بالواجب الذي دُعوا بالمعمون منهم حد القيام بالمواجب الذي دُعوا لم المعمون منهم حد القيام بالمواجب الذي ديوا بعد المعمون منهم حد القيام بالمواجب الذي يقدم المعمون منهم حد القيام بالمعمون القيام بالمعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم معمون المعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم حد القيام بالمعمون منهم حد المعمون المعمون منهم معمون المعمون المعمون

مناهج مبتكرة لا يلهيها لوك الشعارات عن الفعل العميق الأثر يربي الشباب على أن يجمع في تلقائية السجيّة بين الإيمان بالواجب نحو الوطن وشرف الانتهاء اليه والعمل على تعزيز مكاسب الشعب وصيانة مقوماته.

ولا ربب أن من أسلم السبل الى تلك المقاصد أن يتعلّم الشباب تاريخ بلاده دون تشويه أو تقصير مخلّ بشروط الموضوعية العلمية فيطلع على ما يزخر به من مآثر تستعصي شواهدها على الاخفاء أو التحقير وعلى ما فيه من بطولات شجاعة وتضحياتُ سخيَّة ومجاهدة في سبيل الحرية والأُحدُ بأُسباب المدنية الحديثة نضالات قديمة مستديمة وحضارات متعاقبة أحد بعضها عن بعض وأثرى بعضها بعضا بشكل يجعل اختزالها في زمن دون آخر أو قصرها على بعض الاعلام دون بعض (44) مفسدة للحق لعلّ أظهر نتائجها السلبية انتشار الزهد في التاريخ الوطني وتفشَّى التظاهر بالولاء لعواصم أجنبية في حين يقضي الواجب أن يُربَّى التونسي عَلَى الْاعتزاز بانتهائه إلى تونس إذ أنّ الإحساس بعالمية الإنتهاء ـــ كان أمره ما كان لا يستقيم لمن ادّعاه إلا بحبّ الوطن الأم والسكون أليه والارتياح له (<sup>65)</sup> وذلك شرط أساسي من شروط التسامي الى الوعي السليم بعروبة الإنتاء وإنسانيَّة المصير. ولهذه الأسباب أكد الاصلاح التربوي أنه من أوكد واجبات المدرسة استيقاظ الوعى الوطني وتعهد الحسّ المدلي حتّى يكون المتخرّج منها مواطنا لا ينفصل عنده الشعور بحق المواطنة عن القيام بواجباتها ولا الحلم الذي به كال الفتوة عن العلم الذي به ذكاء العقول التي تخلص لواقعها لتفهمه بعلم موضوعي وتحمله بعمل جاد على أن يكون أحسن مما هو عليه، وتطلب الحق في كل أبعاد التجربة الانسانية عبر التاريخ.

ولا ربب أن نيل تلك الطالب يشترط أن يتملّم الشباب منذ حدالة عهده بالحياة ما يجب أن يتعلمه حتى يتضع عنده الشعور بالانتاء الحضاري دينا وفكرا ولغة.

<sup>44)</sup> راجع منشور الأمانة التربيهة المشار إليه سالقا.

<sup>(45)</sup> انظر حمقاب رئیس الدولة فی الاحضال بعید العلم 17 جیهایة 1991 حیث بین آن من الفایات المرکزیة لائسلام الشوری هذار تمینا حقی المناحث علی المرکزیة لائسلام الله المناح المناح

ولذا عمل الاصلاح على أن تعنى البرامج المدرسية المارسية الاسلامية حتى 
تنشأ أجيال تونس في مرحلة تكوينية أولى على سلامة العقيد وصحة العلم 
بما يفرضه الاسلام من عبادات تروض النفوس الغضة على حبّ الحير والتجرّد 
للصالح العام وفقا لمقاصد ديننا وما تدور عليه من معان سمحة يوجب النفاذ اليها 
في مرحلة تكوينية متفدّمة معوفة معسقة بشؤون الاسلام وبما شهده عبر التاريخ من 
تيارات فكرية وروحية نيرة جمعت الى تعدّد المداخل للأمر الواحد عمق الرؤية 
التحليلية له فجعلت من الاجتباد العقلي فيه سمة تميّزة نحن الييم أحوج ما نكون 
إلى تنميتها الحكامة المعافق بين تعاليم ديننا ومتطلبات عصرنا، وتحريرا للعقول من 
أسر الاتباعية الحائقة.

ووفاء لمآثر تونس التاريخية وحملا على إشاعة روح العصر في الثقافة الوطنية وتأصيلها في الوجدان الجماعي (60) قرر رئيس الدولة أن تكون اللغة العربية مصهر عبقرية الشعب لهذا تدريس كل المواد في مختلف مراحل التعليم بدءا بالمدرسة الاساسية. وقد بدأت بعد وزارة التربية والعلوم في تنفيذ هذا الاحتيار. وسيبدأ اعداد المدرسين بالجامعة ابتداء من مفتح السنة الجامعية المقبلة 1992.

وعلى هذا الأساس فان من مفاخر تونس في عهدها الجديد انها اختارت سبيل الحلّ الجذري للمسألة/اللغويّة في بلادنا فلم تكتف بجعل اللغة العربيّة أداة تدريس العلوم بل خططت ... وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين ... للارتقاء بها

<sup>(46)</sup> إشارة الآباً منها : أن ما يؤسف له فعالد أن يجند التعريب في بعض الأحيان شكل تكريس للتخلف بدعوى للموادق بالموادق المراس في بلادنا بدعوى للموادق المراس في بلادنا مطلباً توجه إليادة أستيماب ثقافة المصر في إطار المراس على إفراء الذلك وهو ما ذهب إليه الإصلاح النمويين وما كان أكند الميثان الموادق التعرب ومطلب حضاري عناكد وهو من أهم الضمانات لتحميل المعامرة إلى مكب شمي واسطها جنوا من اللحنية العامة...» واجمع الميثاق الوطني نشريات والتوادق المحامرة إلى مكب شمي واسطها جنوا من اللحنية العامة...» واجمع الميثاق الوطني نشريات وافرة الأعامرة تولس 2001 من 12.

<sup>47)</sup> انظر المنشور عدد 91/41 يتاريخ 1991/10/7 الصادر من وراوة الدينة والعلوم تنفيلا الأسكام الفصل التأسيل المنسل التأسيس كافة التأسيس من القانون عدد 55 استة 1991 المترج في 23 جيهاية 1991 المترج الله يكون تدويس كافة المؤلدة السلسية الإنسانية بالمائة المينة في كافة مراحل الصلح الأخراص وعتوى هذا الفصل بعد تمكيسا الاختيار جوهري حدّمة الفصل الآول في تقرير المبعدة في نصب على هنمكين المسلمين من انقلال الملفة المربقة، بعضها المناسبة الموطنية القانا يمكنهم من استعمالها – تحصيلا والعاجا – في عدلمات بمالات للمرتبة، الانساني منها والطبيعي والفتني واحط الشديد مني.

ـــ بنبصر يحصن تمشيها عن كلّ المزايدات ــــ إلى مرتبة انتاج العلوم والتقنيات المقدّمة.

ونزولا عندما يقتضيه هذا التوجّه ذاته أولى الاصلاح التربوي اللغات الأجنبية عناية متأكدة تتماشى وخصائص المرحلة الجديدة حماية لعملية تحديث الثقافة الوطنية من بؤس الانغلاق وفقر الاكتفاء بالمتاح حتى لا تحرم الاجيال الصاعدة الاطلاع المباشر على إنتاج الفكر العالمي وقيمه باعتبارها وسائل تهيىء لإثراء الذات أسوة بأجدادنا الذين أخذو عن الدنيا دون مركبات وأجزلوا لها العطاء دون منّ.

وجلي أن تعليم اللغات لا يبلغ هذه الجدوى إلّا إذا أحكمت مناهج 
تدريسها وأستند فيها إلى آداب تلك اللغات بمختلف تياراتها دون استنقاص أو 
إقصاء وإلى حضاراتها بما تزخر به من تجارب بشرية وما يعتمل فيها من رؤى ليس 
أجدى من سعة الاطلاع عليها والإلمام بمعانيها لتقريب الإنسان من الإنسان وإرساء ثقافة الوفاق الإنساني في عملية تكوين الشخصية المستنوة المتوقد. وعملا 
بذلك شرعت الوزارة في تدريس اللغات الألمائية والإيطالية والاسبائية والروسيّة في 
المعاهد الثانوية بداية من السنة الدراسية 1989 - 1990.

وبالنظر الى هذه الطموحات كان من الطبيعي أن يقوم إصلاح النظام التربوي على مبدإ التواتِن بين الموادّ حتّى تتكافاً فيها كلّ الأبعاد المعرفية والعملية والتقنية والوجدانية فلا يكون تفريط في أشياء ولا إفراط في آخر، نقيصتان مخلتان بسلامة العملية التربوية <sup>(88)</sup>.

وتكريسا لهذه التوجهات العامة وتعميما لها كان من الضروري ان تولى مسألة تأليف الكتب المدرسية والوسائل التعليمية العناية التي تستحقها حتى ترجم في عنواها ومناهجها هذه الطموحات وتعين ... من حيث هي أدوات تكرين ... على انشاء الروح العلمي وتنمية السلوك المدني. وقد ملكت وزاوة التربية والعلوم في هذا المجال منهجا يقضي بأن يتعاون رجال التعليم من مختلف المدينة والعلوم في هذا المجال منهجا يقضي بأن يتعاون رجال التعليم من مختلف المستويات على تأليفها تفاديا لأكبر ما يمكن من النقائص العلمية أو البيداغوجية.

48) أنظر المدخور عامد 19/28 الصادر عن وزارة التربية بتاريخ 12 أقريل 1992 المُضْلَق بإعادة توزيح التوقيت والضوارب على مختلف مولة التدريس. ونظرا الى أهمية الكتاب عامة في العملية التربوية وفي التكوين الثقافي العام تمّ ضبط خطة لاثراء المكتبة التونسية سواء بالكتب المدرسية أو بالكتب المرسية الموانية أو بكتب المطالعة لاستكمال ثقافة الشباب المدرسي حتّى توسّع آفاقه الفكرية ويُعمّق فيه الحسّ النقدي فتقوى عنده إرادة الترشد الذاتي ويتحصن من شغب الفكر الزائف (<sup>69)</sup>.

وعملا بذلك دعيت المدارس والمعاهد إلى أن تعنى بمكتباتها فتجعلها في متناول التلاميذ والاساتذة وتحكم عملية اقتناء الكتب لتختار أجودها وأن تشجع على التأليف لفائدة التلاميذ من مختلف المستويات المدرسيّة وعلى تعميم حصص المطالعة في جميع الشعب واعتبارها في تقويم عمل التلميذ.

والحقّ أنَّ أوضاعنا التربوية الراهنة لا تبيّن صداد هذه الاعتيارات فحسب ولكتّها توجب أيضا أن يولى هذا الباب من العناية ما يجعل العملية التربوية تستكمل مقوماتها لتبلغ مقاصدها الزكية ولتحقّق غاياتها المعرفيّة.

لذلك لم تكتف وزارة التربية والعلوم بالعناية بالتلميذ في القسم ولكتها وجمت له عناية لا تقل تأكدا حين يكون خارج القسم وذلك بتنفيذ برامج تربوية موانية تكمّل ما يتعلمه التلميذ، إذ هي تهدف الى تجسم المعاني النظرية المجردة بواسطة الرحلات والاشراعة الوثائية وكل ما يتاح من الوسائل التثقيفية التي تمكن من تمثل الأشياء في الحس وتركيز المعاني في اللهن سعيا إلى ايقاف ما أسماه ملخص أعمال اللّجنة العليا للإصلاح التربوي بظاهرة «التزيف المعرفي» المتمثل في انحوام التوازي في حالات كثيرة بين الترقي في مدارج المعرفة والترقي في مراتب الوجود حتى يكون الفعل المعرف ضربا من التعالي على النفس في اتجاه كيان وهي غاية طلبها القائمون على الاصلاح التربوي عبر تأكيد ضرورة الاهتمام بالنشاط المسرحي والسينيمائي والموسيقى والرياضات الجماعية وكل الأنشطة المتكرة التي المسرحي والسينيمائي والموسيقى والرياضات الجماعية وكل الأنشطة المتكرة التي

<sup>(49)</sup> في هذا الاتجاه يمكن أن لشير إلى أن وزؤة الترية والعام قد ضاعفت حوالي ثلاث مركت الاعتبادات الضيادات الضيادات الضيادات الخصيصة الاعتباد كتب برك 490 الضيادة إلى الترية المساورة على المتبادة إلى المساورة المتبادة إلى المساورة المتبادة إلى المساورة المتبادة وهذا المتبادة المتبا

شأنها حين يكون مراسها سليما أن تحرر الشباب من كل العقد النفسية التي كثيرا ما تستغل لاستالته الى دروب ضائعة (<sup>50)</sup>

وقد أطلق على مجموع هذه الأنشطة اسم برامج «التربية الشاملة» ونزلت في صلب العملية التربوية المدرسية لتعنى بيلمورة التكوين المعرفي والوجداني والعلمي ويتدريب المتعلمين على فضائل التحصيل الذاتي والتعويل على النفس، وتمكن لهم من أسباب الانتتاح على عميطهم الاجتماعي والثقافي والطبيعي والتاريخي.

ولمّا كان توازن النظام التربوي وهوليّة التكوين يتطلبان مؤمّلات لا تتوفر عند الطفل ألا في مرحلة معينة من مراحل نضجه العام، كان من الطبيعي العمل على تلافي سلبيات نظام التوجيه القديم باعتباو سـ باجماع كلّ الذين استشروا في المسألة لـ في يعد يوافق السنّ التي تظهر فيها عادة مؤهلات التلميذ واستعداداته الحقيقية فضلا عمّا تربّب عنه من انعدام التوازن في تكوين الناشئة بحكم الانصراف شبه الكلّي الى العناية بمواد الاعتصاص على حساب بقيّة المواد على أهميتها في تكوين الانسان والمواطن، وهو خلل تربّب عليه ما يشبه الجهل بمبادىء العلوم في حين العلوم في حين العلوم في حين العلوم في مين العلوم في حين يوجب التكوين السلم توازنا بين مختلف المواد لا باعتباره ضرورة من ضرورات الزاد يوجب التكوين السلم توازنا بين مختلف المواد لا باعتباره ضرورة من ضرورات الزاد المنقم العام فحسب وإنّما باعتباره أمرا لازما لتستقيم طرائق التفكير ذاتها وتسلم العلام في سلم العلامة بالمعارف ويسهل على طالبها فهمها منطقياً وتاريخيًا وتستقيم له وسائل العليها (3)

والمرجو أن تفضي هذه الاصلاحات مع طول النفس وصحة العزم وسلامة الاتجاز الى إنشاء جيل من التونسيين ينمو كمّا بفضل ديمقراطية التعليم ويتحسن كيفا بفضل نظام تربوي سليم الأسس يحبّب إلى الناشئة الحقيقة ويوغّبها في

<sup>50)</sup> انظر المشاور رقم 89/11 الصادر عن الوزارة بتلويخ 8 نوفسير 1969 المتملّق بالنشاط التقالي المدمج. وتعجمه النيّة في وزارة التربية والعلوم إلى إنشاء العلق برعها تعنى بهذا النشاط في المؤسسات الديهيّة وهو أمر دالً على عمق الشمور بأخميّة المسألة.

<sup>(3)</sup> معلا بهذه التوصية أتحلت الوزلوغ إجراء يقضي بتأخور التوجيه إلى مولى السنة الحامسة من التعليم الثانوي أن شكل المنافق المستقبل. وقد نسرت هذا الاجراء بالأساب نفسها التي حددتها اللجة العالميا والكراء بالأساب نفسها التي حددتها اللجة العالميا للاصلاح التراويد للافادة نحمل الشاريء الكريم على المشدور عدد 19/8 الهمادر عن وزارة التربية والعامل بعاراة 7 فيفرى 19/1.

الفضيلة ويعظّم في صدرها حبّ الوطن فنجزل له البذل. والمُوّمَل أيضا ان يتعزّز هذا التوجّه الجديد مستقبلا مع ارساء المدرسة الأساسية والزيادة في أوقات احتضان أبنائها في السنتين الأوليين منها (522 حتّى يمكن الحدّ نما قد يتعرضون له من تأثير بعض سلبيات البيئة الثالثة وتضمن لهم انطلاقة مدرسية سليمة.

إن الحرص على إصلاح شؤون التربية كا يبدو من خلال التشريعات والممارسات من حرص تونس التاريخي على الوفاء لقيمها الدائمة وهو اليوم من ارادتها ترسيخ اختيارات العهد الجديد بما تميّز به من عمل على مزيد التجذر في مغارس الوطنيّة ومزيد تعميق الوعي بالانتاء الحضاري واجتهاد في امتلاك معطيات العصر مفاهيم عملية تهيّىء النونسي لإدراك الاشياء على حقيقتها والفعل فيها وتسخيرها لما ينفع الناس، وقيما مدنية تعين على تنظيم اجتماعنا على النحو الذي نرتضيه لأنفسنا تأصيلا لمبدإ سيادة الشعب في ظل دولة ديمقراطية.

ولعلّ خير ما يدلّ على صحة العزم السياسي الاصلاحي ان كلّ هذه الرقى تبلورت على المستوى الاستشاري المتعدد الجهات (<sup>533</sup> وأن الدولة قد بادرت بتحويلها الى مشروع قانون (<sup>54)</sup> ناقشه بجلس النواب في جلسته العامّة المنعقدة للخرض بتاريخ 24 جويلية 1991 فوافق عليه بالاجماع بعد ان استشار بدوره كلّ من رأى صالحا الاستغنام برأيه في مجال على غاية من الخطورة (<sup>53)</sup>.

<sup>52</sup> أطبيفت ساعتان ونصف الساعة إلى توقيت الدواسة الأسيوعي بالسبة إلى الستين الأولى والثنائية من التعليم الأساسي.

<sup>(5)</sup> من ذَلَك أن هذا للشروع قد وقد فيه تبادل سمّن لرمهات النظر داخل الجلس الأمل للتربية في مرزين استفدات عصيصا للفرض، الأول بيع 20 جهالية 1990 واقابة بيع 20 أوت 1990. كا عصكس له الجلس المقدمات والأجهامي جلسات حتكدة بنات في صلب ابنة الدربية والثقافة والدياب قابعة لمله الحيث المستوريّة وأثم 5 - 10 - 13 - 17 - 18 - 20 و 21 ستمبر ويع 10 أكتور 1990) وصادقت عليه الجلسة المامة بيع غير توفير 1990).

<sup>43)</sup> لقد أعد هذا الشروع بحرص شخصي من رئيس الدولة نفسه إذ جاء إن بيانه يتاسبة الاحتفال بيج العلم إلى المام أو يتاسبة بتاسبة الاحتفال بيج العلم أو يتاسبة بيان المام الموقع من تقوير و المام أو يتاسبة المامية من تغييرات متلاحة، قأمنا فإصلاد قالون إطاري جليد لتحييض قانون 33 الذي لم بعد سبحكم تقادم العهد، وقوال الاصلاحات الجلوئية سريسان الباقع التيريق الدوية وقد أونا أن يكون المقانون الجلوئية المامية المام

<sup>55)</sup> انظر تقرير اللجنة الخامسة لمجلس النواب المتعلَّق بالمشروع الحكومي المعني بالأمر.

ويكفي للقارنة بين عنوى كلّ ما سبق ذكره بمحتوى الفصل الأوّل من الفان الجديد ليتبيّن القارىء مدى تجاوب هذا القانون مع عبرت عنه الجهات الاستشارية القانونية واللجناعية من روَّى جادَّة حاولنا تبليغها للقارىء الكريم بما استطعنا من أمانة. وتسهيلا لهذه المقارنة وتعميما للفائدة نورد فيما يلي الفواق بين السياق الاستثهاري الفصل الأوّل من القانون المذكور لعمق دلاته على التوافق بين السياق الاستثهاري والسياق التشريعي في بجرى عملية الاصلاح التربوي.

## الفصيل 1

يهدف النظام التربزي ـــ إن إطار الهوية الوطنية النونسيّة والشمور بالانتباء الحضاري العميي الإنسلامي العربي الإسلامي ـــ إلى تحقيق الفايات التالية :

1 تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة نما يجب أن تتعلّمه حتى يترسّع فيها الوحي بالهمهة الوطنية التونسية يتعدر لديها الحسّ المدلي والشعور بالالتهاد الحضاري وطنها ومغاليها وهريها واسلامها. ويتدشم صندها المفتح على الحدالة والحضارة الانسانية.

2 ــ تربية الناشعة على الوفاء لتونس والولاء 14.

3 ــ إعداد الناشعة لحياة لا مجال فيها لأي شكل من أشكال التفرقة والنبيز عل أساس الجنس أو الأصل الاجهامي أو اللون أو الذين.

 4 ـ تحكين المسلمين من إتقان اللمة العربية، بمسلم اللغة الوطنية، إنقانا يحكّبهم من استعمالها ــ غصباد وانتاجا ـ في خطف جالات المرقة، الانسائي منها والعليمي والتكنولوجي.

5 ... جعل المعلمين بمدلتون لفة أجنبية على الأقلّ حدثنا يمكنهم من الاللاع المباشر على إنتاج اللمكر العالمي ... تغنيات وظميات علمية وفيما حضامية ... ويؤهلهم لمواكبة تطرّوه والمساهمة لهم بشكل يمكمل بمكمل بالرام التفافذ الوطنية وتفاعله مع المثقافة الانسانية المكونية.

6 ــ تمكين للتملّمين من حقّهم في بناء شخصيتهم ومساهدتهم على الترشد الذاتي حتى ينشأوا على
 قيم التسام والاعتدال.

7 ـــ للساعدة على اذكاه الشخصية وتنمية ملكاتها وتكوين الروح الفقدي والإلادة الفاحلة بحيث يششأ المتسلمون في المسلوب والجمام إلى المسلوب المسلوب والمسلمين المسلوب المسلوب والمسلمين المسلوب المسلوب المسلمين المسلوب المسلوب المسلمين المسلمين المسلوب المسلمين المسلمين

 8 حــ تحقيق التولون لي تربية الناشئة بين خطف مواد القديس حتى تتكافأ فيها الطبيعيات والانسانيات والتقنيات والمهارات والأبعاد المعرفية والأصلاقية والوجدانية والعملية.

9 ــ تمكين للصلَّمين من مملوسة الأنشطة البدئيَّة والرياضية بوسفها جوءا من التكوين التربوي.

10 -- تبيئة الشباب في عملك المؤلس التهرية لمؤجهة المستقبل واعداده اعدادا وكذه من أن يسامر -- بعد المتوامة النظامية -- التخيرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث ومن الإسهام الإجابي فيها.

11 ــ تنشقة للتعلمين على حبّ العمل والنيمتر بقيمته الأسلانية ودوره الفاعل في تكوين الشخصية وغرس العلموح التفوق والابداع وتحقيق مناعة الوطن والمساهمة في الزدهاو وفي إثراء الحضارة الإنسانية. وطبيعي أن لا يقف العمل الاصلاحي عند هذا الحدّ وأن يمتد \_ ولو بتأخر في الزمن فرضته أولويات عاجلة \_ إلى التعليم العالي اعترافا من الجميع بأن ما اضطلعت به الجامعة التونسية منذ أكثر من ثالثين سنة من دور فاعل في خدمة الوطن سواء على مستوى تنظيم التعليم في مختلف المجالات أو على مستوى حفظ الثقافة الوطنية والتعريف بها واتمائها أو نشر الفكر الحديث بنظرياته العلمية وقيمه المدنية أو كذلك على مستوى ما قطع من أشواط على درب ارساء تقاليد البحث العلمي لما يكي لكل واحد منا جميعا البحث العلمي لمنا يحق لكل تونسي أن يفخر به ويوجب على كل واحد منا جميعا أن يحرص على صيانة تلك المكاسب وتعزيزها حفظا لما تميزت به تونس \_ بفضل مدرستها عامة وجامعتها حاصة \_ من جدّ في الأحد بأسباب المعرفة وتفان في نشرها واجتهاد في تطويرها مما بوأها مكانة مرموقة بين الأوساط العلمية والجامعية العالمية.

وعلى قدر خطورة تلك المكاسب وفيلها كانت العناية بالجامعة خاصة وبالنظام التربوي عامة. وقد كان اذن سيادة رئيس الجمهورية القاضي ببعث اللجنة العلميا للاصلاح التربوي الحطوة الأولى في اتجاه تجسيم تلك العناية وكان إذنه بعث اللجنة العلميا لاصلاح التعليم العالي الحطوة الثانية في ذلك الاتجاه الرصين نفسه.

وإنّما كان ذلك حرصا من السلطة السياسية العليا في البلاد على تأكيد وحدة المسألة التربوية في مختلف مستوياتها المتنالة والتماسا للإلما المعمّق بمشاكلها في انشداد بعضها إلى بعض من التعليم الأساسي إلى آخر مطاف في التعليم العالي من ناحية أولى وعلى إرساء سنن التشاور والتفكير الجماعي بما من شأنه أن يكفل سبل الارتقاء بالنظام التربوي إلى مستوى ما تعلّقه عليه تونس من آمال وما تنظره منه من خدمات عليها يتوقّف مستقبل الوطن من ناحية ثانية.

وتجاويا مع هذا الواجب وتقديرا لصحة العزم السياسي الاصلاحي وسلامة تمثيّه المنهجي المتواصل النفس، المتصل الحلقات، بجسامة للسؤولية الوطنية التي

 <sup>12</sup> ــ تنزيل العملية التربيبة في مسيوة البلاد العامة بما تنتخيه من كفاءات ومهارات تادرة على الإنماء
 بما تسترجه الشمية الشاملة.

<sup>13</sup> أن تراس في كل مراحل الدرية وفي برايمها وسناهجها مقتضيات بتَّ روح للواطنة وفسسَ المدنى حتى يتحرّج من المدربة التونسية المواطن الذي لا يضمل عده الوحي بالمقبق عن الاترام بالوليميات وفق ما تطلب الحياة البشرية في مجمع مدني مؤسساتي يقيع على التلازم الأساسي بين الحريّة والمستوقية.

حُمِّتها، عكفت الوزارة على تدبير شؤون الجامعة التونسيّة بحدوها أمل قرى في أن تعين الجامعة على تجاوز الأرضاع الصعبة التي آلت إليها خاصّة بسبب ما شهلته من تسيّس حاد بها عن وظيفتها الأصلية، وهي ظاهرة مرضية استفحلت مع الأيام ولم تول — رغم ذلك — العناية اللازمة لمعالجها المعالجة الجذرية فأصبحت تستنزف الجهد استنزافا كاد يغرق المسؤول عن حظوظ الجامعة في متاهات الانشفال بالطارىء اليومي على حساب التخطيط للمستقبل والتهور لمواجهة متطلباته، كما كاد يلهي الجامعي عن البحث في تطوير التعليم، وتحسين مناهجه، متطلباته، كما كاد يلهي الجامعي عن البحث في تطوير التعليم، وتحسين مناهجه،

وقد كان لتلك الظاهرة المرضية في اقترانها الهيكلي بما كان سائدا خارج الجامعة في عهد مضى، من مناخ تميّز بتردّد القرار السياسي، الأثر السيء لا على انتاجيّة الجامعة كمّا وكيفا فحسب وإنّسا أيضا على مختلف محاولات الاصلاح.

أمّا اليوم وقد تغيّرت أوضاع البلاد فالمؤمّل أن يرسي إصلاح النظام التربوي عهدا مدرسيًا وجامعيًا جديدا تتحوّل بفضله المؤسسة التربويّة عامّة والجامعة خاصّة إلى بيت علم ومنارة فكريّة وثقافية تتخرّج منها أجيال عالمة عاملة لا ولاء لها إلّا للوطن وللوطن وحده.

ولملَّ أُولى البوادر المبشّرة بذلك العهد التربوي الجديد قانون جوبلية 1989 المنظم للتعليم العالي وصدور قانون جوبلية 1991 المتعلَّق بالنظام التربوي بكامله فضلا عن بعض القوانين الأخرى والاحتيارات الدَّالة على عناية متزايدة بإصلاح شؤون المدرسة التونسيَّة حتى ترتقي إلى مستوى طموحات تونس الحديثة.

وتجاوبا مع هذا التمشي الإصلاحي العام باشر أهل الذكر في إطار اللجنة العليا لإصلاح التعليم العالي المسألة الجامعيّة على ضوء الثوابت الوطنيّة الكبرى اقتداء بالأحلاقيات والالتزامات التي استنارت بها اللجنة العليا للاصلاح التربوي.

وعملا بهذا الاختيار العام اتّخذ قرار اشراك الكفاءات الوطنيّة المعنيّة بشؤون الجامعة ودعبت كلّ مؤسسات التعليم العالي رسميّا إلى المساهمة في أعمالها عبر المشاركة في لجان فرعيّة مختصّة بلغ عددها 17 لجنة أوكلت إليها مهمّة إعداد تقارير علميّة تُشخّص فيها الأُرضاع الراهنة نختلف قطاعات التعليم العالي وتُقترح لها الحلول الملائمة<sup>(60)</sup>.

ويتضع من خلال الوثائق الرحميّة أن أهمّ تلك التحدّيات الإتقاء بالنظام الجامعي إلى مستوى ما يفرضه تطوّر العلم والتقنيات من تمكّن من أحدث النظريات واكتساب متين لمهارات العصر حتى لا تكون تونس ... بدعوى حتمية زائفة \_ مكرهة على تكرار خطوات الأمم المتقدّمة والمشي وراءها(٢٦) في حين أنّه بإمكانها ... بفضل رصيدها من الذكاء ... أن تقتحم مباشرة عصر التكنولوجيات المتطورة باعتباره عصرا يستند أصلا إلى الذكاء البشري المقتدر \_ بفضل نظام تعليمي محكم - على مسايرة تنامى المعرفة العلميّة تنام يقدّر الخبراء أنه يتضاعف كلُّ سَبع سنوات بحيث يتنظر أن يبلغ حجم المعرفة البشريَّة المستحدثة في العقد الأُخير من هذا القرن ما بلغه طوال تاريخ البشرية كلَّه. والأكيد أنَّه ليس بعزيز على التونسي أن يساهم في تلك الانجازات المرفية والابتكارات التقنيّة مساهمة تعزّز مسيرة الوطن وتخدم الانسانية. وقد عبر رئيس الدولة عن هذه العزيمة وسطر هذا التوجه في خطاب عيد العلم يوم 16 جويلية 1991 إذ بيَّن للتونسيين أنَّ : «التكنولوجيا هي العنصر الغالب على حضارة العصر الذي نعيش وعلينا تدبر حقيقة هذا الأمر بمزيد من التأمل والعمق إذ لنا فيه من الحظوظ ما لم يكن لنا بالأمس يوم كانت الصناعات تستدعي على الأقل موارد طبيعية هائلة ورقوس أموال ضخمة وبالتالي لم يكن فيها نصيب يذكر للبلدان ذات الموارد المحدودة الظبيعي منها والمالي. وقد أصبحت اليوم متاحة لكل الشعوب التي عرفت كيف تعد عقول أبنائها بتربية ملائمة للسيطرة علىكم المعلومات المتوفرة وتنظيمها وتوليد

57) أزيد التمكن في هذه المعالى يمكن مرفيعة كتاب دور التعليم الجاسمي والمالي في التنمية الشاملة، جاسمة عندن وقد نشر هذا الكتاب بعيدًان سنة 1990 وضم يمونا خطوة من المؤثم العام الحاسس لاتحاد الجاسمات العربية للتعقد في جاسمة عددت سنة 1982.

بعضها من بعض واستخدامها في كل وجوه الحياة فلتن كانت الصناعة لا تقوم إلا بموارد طبيعية هائلة فإن التكنولوجيات يكفي لقيامها ذكاء حسن الإعداد لذلك فإن حظوظنا اليوم في تحقيق تقدم نوعي أوفر نما كانت عليه في أي وقت مضى ولنا في تجارب بعض الأمم ما يدعو إلى التأمل والاعتبار. وعلى هذا الأساس فنحن مدعوون في تدبر غدنا إلى شجاعة تكون على قدر عزمنا على مواجهة ما سنلقى من تحديات» (88).

ومن أهم الواجبات الملقاة اليوم على الجامعة النونسية المساهمة في ضبط سياسة محكمة لا مجال فيها للانفعال أو الإرجاء أو التضحية بالمستوى العلمي قصد مواجهة متطلبات تدريس العلوم العربية بدءا بالتعليم الأساسي تحقيقا لمطمح كبير من مطاع تونس التاتقة إلى التصالح مع مقومات ذاتيتها وإلى جعل ثقافة العصر — نظريات علمية وقيما مدنية — تنصهر في ثقافة الشعب وتسري في عبقريته عبر افته الوطنية.

وتفيد غتلف الدراسات التي أعدتها الوزارة أن أخطر أسباب مصاعب الجامعة ــ بعد ظاهرة التسيّس ــ تردّ إلى جملة من التناقضات ازدادت حدّة مع الأيام وهي تناقضات قائمة بالخصوص بين تناقص الإمكانيات المخصّصة للجامعة وتزايد اختياجاتها أوّلا وبين سرعة تنامي متطلبات التأطير العلمي والبيداغوجي بحكم تنامي عدد الطلبة من ناحية وضعف مستواهم من ناحية أخرى، وبطء تعلور حجم هيئة التدريس كمّا وكيفا ثانيا. وعن هذين السبين القريبين كان ضعف اتناجية الجامعة الداخلية والخارجية من جهة وعدم تلاؤم تلك الانتاجية مع مسئترمات تنمية البلاد من جهة أعرى.

فالمقارنة بين تطور الاعتهادات المرصودة للتعليم العالي وتطور عدد العللية تكشف عن وضع لابد من تدارك نقائصه، سيّما وأنَّ عدد الطلبة سيشهد ارتفاعا ملحوظا بفضل ما يتنظر من تحسّن في نتائج الامتحانات الوطنية تبعا لما يشهده النظام التربوي من إصلاحات شاملة ومعمّة وبالتالي كان على القائمين على

<sup>85</sup> حال الأساذ عمد الشرق هذه المعالى في كامة افتتح بها أشغال المؤتر السادس لعلوم البيزلوجها المعقد بكائية العلب بالمستبر بوج 24 أكتوبر 1999 وكلمك في عاضرة افتح بها المؤتر المنولي الذي انعقد هذه السنة بالمدوسة القوميّة للمهتدمين والذي محمّس لتدلوس موضوع تكوين مهتدس القرن الواحد والعشرين.

الإصلاح التربوي إعداد الجامعة إلى استقبال فيض طالبي مبارك، إذ المتوقع أن يبلغ عدد الطلبة حوالي 100 100 طالب سنة 1995 -1996 و 136 136 طالب سنة 1999 - 2000 وما لا يقلَّ عن 165 100 سنة 2004 -2005 مقابل 68 500 طالب سنة 1991 - 1991.

وستنزم ذلك أن يخصص لميدان التعليم العالي وحده في العشرية المقبلة استثمار يساوي بالسعر القار ثلاث مرّات المبالغ التي استثمرت في الميدان نفسه منذ الاستقلال حتى الآن.

وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنّ الضرورة أصبحت تدعو إلى ايجاد مسالك غير مطروقة للمساهمة في تحويل التعليم عامّة والتعليم العالي خاصة للتخفيف من أعباء اللولة في هذا المجال. ولتن أكد قانون جويلية 1999 وقانون جويلية 1991 مبدأً جمانية التعليم في كل مراحله فإن ذلك لن يغني التونسي عن البحث عن السبل الكفيلة بحفظ المؤسسة التربوية من عواقب محدودية تنامي الاستثار الحكومي فيها ذلك أن ميزانية اللولة تبقى — على أهميّتها — محدودة الموادد ولا يمكن — بحال من الأحدال — الزيادة فيها إلى مالا نهاية له على حساب قطاعات حساسة أخرى.

وذلك أمر متأكّد سيما وأنّ التياي المطرد لعدد الوافدين على الجامعة يطرح بحدة إشكالية طاقة الاستيماب بمؤسسات التعليم العالي. ويزيد من خطورة هذا الاشكال أن الجامعة \_ رغم ما أصبحت بعد تشكوه من اكتظاظ \_ لا تأوي حاليا أكثر من 97,4% من الفقة العمرية القابلة لأن تكون في الجامعة. وهي نسبة ضغيلة لا بالنظر إلى الكثير من البلدان الأجنية، أو المعايير الدولية المعروفة فحسب، وإنّما أيضا وبالخصوص، بالنسبة إلى ما تحتاجه البلاد من كفاعات لضمان تسيتها الشاملة.

ولذا فالاصلاح الجامعي يقضي أن ترتفع نسبة الطلبة إلى الفئة العمرية من 7.4% حاليا إلى 15% وهو ما يشير في جلاء إلى أهمية ما علينا إنجازه لتلافي الاكتظاظ الحالي ومواجهة الحاجيات المترتبة مستقبلا عن التنامي المرتقب لعدد الطلبة.

وما يزيد هذا الوضع حدة أن تنامي إطاز التدريس لا يواكب تسارع احتياجات التأطير بالجامعة، إذ هو إطار يتميز بالنقص في العدد واللاتكافرُ في النوع والخلل في التوزيع. فاما النقص في العدد فين فيما مسجّل منذ مدة من فرق ين عدد الخطط التي يوفرها القانون الاطاري سنويا من ناحية وعدد المتندين لتسديد حاجات المؤسسات الجامعية من ناحية أخرى. وأما اللاتكافر في النوع فيمنا يلاحظ من خلل في نسبة عدد الأساتذة والأساتذة المحاضرين إلى عدد الاساتذة بلساعدين والمساعدين. وأما الخلل في التوزيع فيتمثل في عدم التوازن في توزيع مدرمي التعليم العالي على مختلف المؤسسات الجامعية من ناحية أخرى.

ونتيجة لهذا الوضع كان من الطبيعي أن يتأثر تأطير الطلبة بتلك العوامل مجتمعة تأثرا زادت في حدّته ظاهرة صعوبة التعامل بين المؤسسات الجامعية بحيث كاد التعاون بينها يكون مفقودا.

وهذه الأسباب تفسر إلى حد بعيد ضعف اتناجية الجامعة ضعفا لا يمكن بحال من الأحوال أن تواصل المجموعة الوطنية تحمله كما لا يمكن بحال من الأحوال أن تتواصل عمليات الانقطاع المكتفة عن الجامعة بسبب الاحتفاق. فالإخفاق فاجعة على مستوى الفرد وخسارة فادحة على مستوى المجموعة الوطنية.

وقد تبيّن من الدراسات التي أعدتها وزارة التربية والعلوم أن هذا الضعف على أنواع ثلاثة : داخلي وخارجي وكيفي :

أ، ضعف الانتاجية الداخلية التي لا تكاد تتجاوز إجماليا نسبة 45% من المسجلين وذلك يعني أنه يطرد من الجامعة 55% من مجموع روادها من حاملي شهادة الباكالوريا ولا ربب أن في ذلك ما يشير بوضوح إلى أن إصلاح شؤون التعليم العالى لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح التعليم العالى لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح التعليم الثانوي والأساسي.

 ب) ضعف الانتاجية الخارجية وتتمثّل في ضآلة عدد المتخرّجين من الجامعة بالمقارنة مع عدد المسجلين بها.

 ج) أما من حيث الكيف فلا بد من الاشارة في هذا السياق إلى ما أصبح يُلاحظ منذ سنوات من تفاوت بين نوعية الكفاءات المتخرجة من الجامعة من ناحية ومتطلبات سوق الشغل من ناحية أخرى. وهو تفاوت يُخشى أن تتولد عنه ظاهرة بطالة أصحاب الشهادات وتفاقم معه ظاهرة عدم الرضى عن كفاءاتهم العملية. وبالتالي كان من الضروري العمل على درء أسباب ما يمكن أن يقوم من سوء تفاهم بين المكوّن والمشقّل.

وبديمي أن يلزم تسجيل هذه النقائص :

أ) براجعة البرامج والمناهج التعليمية مراجعة تعتمد إستثار ما يبذل من بجهودات الاصلاح التعليم الثانوي والأسامي والتوفيق بينها وبين ما ينبغي على الجامعة أن تدخله من إصلاحات على نظام التدريس بها حتى يتم تلافي النقص الحاصل في تكوين الوافدين على الجامعة من ناحية وحتى توجد مسالك ومستويات تعليمية تتاشى مع المؤملات الحقيقية للطلبة من ناحية أخرى.

ب) ويتعديل العلاقة بين التكوين والتشفيل تفاديا لما لوحظ من جفرة تصل حد الاهمال المتبادل بين نوعية بعض ضروب التكوين بالجامعة ومتطلبات خاجات الوسط الذي هي فيه.

ج) وبإحكام استغلال المعطيات المنوفرة لترشيد التصرف فيها وتفادي التكاثر العشوائي لمؤسسات التعليم العالى. حيث إنه توجد 77 مؤسسة جامعية يؤمها 68.500 طالب أي بمعدل مؤسسة لكلّ حوالي 900 طالب. غير أن هذا الممثل الحسابي لا يمكس حقيقة الأوضاع الفعلية، إذ من المؤسسات ما تشكو الاكتظاظ من كلّ الوجوه في حين أنه توجد مؤسسات أخرى لا يتجاوز عدد الطلبة فيها بعضع المثان ولا تستعمل فيها كامل الفضاءات والامكانيات والممدّات الطلبة فيها بعضع المثان وفقده الأسياب كان الإصلاح ضروريا لغضمان مستقبل أفضل للجامعة.

ولما كانت أوكد المهام الملقاة اليوم على الجامعة أن تحسن إنتاجيتها الماخلية والحارجية معا، واعتبارا لضعف هذه الانتاجية حاليا من ناحية ولما ستشهده المؤسسات الجامعية من تدفق طلابي مستقبلا، من ناحية أشرى، كان الوعي بضرورة أن يسمى الاصلاح الجامعي إلى وضع سياسة تكوين تمكن من تجاوز الوضع الراهن ومن الاستعداد المواجهة متطلبات المستقبل بشكل يكفل قبل كل شيء للطالب النجاح وفلاستاذ القيام بواجبه بصورة أجدى وللبلاد الاطار المقتدر على الاضطلاع بمسؤوليات التنمية.

وقد نتج عن تقليب هذه المسائل جميعها على وجوهها جملة من الافكار تأمل الوزارة أنّه يمكن بتعميق النظر فيها والتحاور بشأنها مع الجامعين خاصة وأهل الذكر عامة أن تتحوّل إلى مبادىء تقوم عليها سياسة اصلاح التعليم العالي. وقد تركزت هذه الأفكار بالخصوص.

الدعوة إلى تنويع مسالك التكوين ومستوياته ضمانا لتوافق أحكم
 بين قدرات الطالب العلمية والفعلية واختياره الدرامي.

 2 ــ وعلى العمل على تغيير نظم الدراسة بالمرحلة الثالثة حتى توفر الجامعة لنفسها الإطار اللازم لمواجهة ما ستلقاه في الغد القريب من تحديات.

 3 ـــ وعلى تجديد مناهج التدريس ووسائله البيداغوجية وإحكام العلاقة بين نظامي التكوين والتقيم.

4 - واعتبارا لذلك وجب دعم هيئة التدريس كمّا وكيفا.

 5 -- وحسن تحديد التلاؤم بين التكوين والتشغيل تجنّبا لبطالة أصحاب الشهادات. وهو ما لا يتحقّق إلا بإقامة قنوات الحوار الدائم بين الجامعة وعيطها.

6 ... والتشجيع على البحث العلمي.

7 ــ والسمى إلى إحكام توزيع المؤسسات الجامعيَّة والتصرف في مقدّراتها.

فتنوع مسالك التكوين ومستوياته من الاعتيارات المفيدة التي تنجه النية إلى اعتادها لتلافي ضعف نتاتج الطلبة سيما في المرحلة الأولى من التعليم العالمي. والمنتظر أن يمكن هذا الاجراء من إيجاد مسالك ومستويات دراسية تكون أكثم توافقا مع مؤهلات الطالب وقدراته العلمية الحقيقية من ناحية، وأكثر استجابة للحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى عسانا بهذا التوافق المزدوج نتفادى ظاهرتين مرضيتين يعالي منهما نظام التعليم العالي حاليا : الرسوب من ناحية والتهديد بالبطالة من ناحية أخرى.

أ. أو واعن لم يحسم الأمر بعد فان الاتجاه الغالب يدعو إلى اثراء الاختيارات المفتوحة للطلبة ببعث مسالك تكوين مختص سيما في ميداني التكنولوجيا والتصرّف لتخريج اطارات فئية متوسطة دلّت كلّ الدراسات على أن الأوساط

الصناعية والتجارية والادارية في حاجة متأكّدة إليها. والمقترح أن يتمّ هذا التكوين في «معاهد عليا للدراسات التكنولوجية» (<sup>(53)</sup> توزع على الجهات الاقتصادية وخاجات تلك الجهات خاصة وخاجات ميدان الحدمات بالبلاد ثانيا وتكون مدّة الدراسة فيها متراوحة بين عامين وثلاثة أعوام بعد الباكالوريا. وتقتضي الجدوى ان تكون هذه المعاهد شبه جامعيّة تيسيوا لتعاملها مع الوسط الذي توجد فيه سواء في ضبط نوعية التكوين عند الدخول إليها أو في فح امكانيات التشغيل عند الدخول

 ب) ومن جملة الآراء التي وقع الخوض فيها في سياق احكام التوافق بين المؤهلات والدراسات انشاء ثلاث مراحل دراسية بعد الباكالوريا يختار من بينها الطالب أكارها تلاؤها مع قدراته.

أ - المرحملة الأولى: وتدوم سنة واحدة وتكون مشتركة بين كافة الطلبة الذين يتم توجينهم اثر الحصول على الباكالوريا إلى قسم من الاقسام الدراسية بالكليات ومن غايات هذه المرحلة تمكين الطالب من تدارك نقائص تكويته وقدريه على طرق البحث وايناسه بأساليب التعلّم بالجامعة عسى أن تتوفّر له بذلك حظوظ أكبر في مستقبل دراساته ويمكّن من اكتشاف قدراته العلميّة بلك حظوظ أكبر في مستقبل دراساته ويمكّن من اكتشاف قدراته العلميّة .

ب ــ المرحلة الثانية : وهي ذات مسلكين يوجه الطالب إلى احداها
 بحسب نتائجه في المرحلة الأولى الجديدة :

<sup>(5)</sup> للتنظر أن يمن القانون الأسأسي وللمعاهد العلما للقراسات التكولوجيّة هلى ألّها مؤسسات حموية ذات صبغة علمية وتكولوجيّة تحتم بالشخصية للعنهة والأسقلال المن معطبات أخارطة الجامية للي وتكولوجيّة تحتم بالشخصية المناوية والأستادات الجامية على خطف أضاء بالاد قان الحلومية المناوية المناوية المناوية المناوية من من خلال الدراسات والإستشارات التي قامت بها الوؤلو أن التراسمة المواسية تشكو نقصا في الفني السابي ني المالية المناوية ورحيط أن وطيفة التي السابي يتبر بها في أطلب الحالات عمال مخصود وقت توقيم مهيا حسب الأقدمية. ولا بها أن النورش بالاقتصاد الوطني يشترط تولر الاطار المني وقت توقيم مهيا حسب الأقدمية. ولا بها أن النورش بالاقتصاد الوطني يشترط تولر الاطار المني السابي بمخلف التراسات علم عن فل القرن والضخص في الدوراسات عامية فل مناوية مناوية من المن والضخص في الدوراسات عامية فل المناوية المناوية والعليق فضلا عن أن بالمنوية للمناة بالمؤسسات الشاملة ومناهمة عنية .

مسلك مدته ثلاث سنوات يتهي بالحصول على الاستاذية وهو المسلك
 الحالم ..

مسلك مدته سنتان يتبي بالحصول على الاجازة وهو مخصص لمن لم مصل معدّل أدنى يخوّل له الانخراط في مسلك الأستاذيّة. غير أنّه وقع التأكيد على أنّ الطالب الذي يفضل الاستمرار بالمرحلة الأولى على أمل أن تتحسّن نتاتجه تحسّنا يمكّنه من الالتحاق بمسلك الأستاذيّة، يمكّن من ذلك على شرط أن يتحمّل تبعات اختياره إذ أنّه يكون عرضة للرفض في حالة الانفاق. وفي المقابل يمكن للطالب الذي فضّل مسلك الاجازة على الرسوب وأظهر \_ لاحقا لتفوظ تضبط مقايسه، أن يُم دراسته بمسلك الأستاذيّة.

وهذه «المعابر» تسمح بحركية لا تجعل الحكم على الطالب حكما نهائيا. ج ـ المرحلة الثالثة : ويكون الأرتقاء إليها بحسب النتائج التي يتحصل عليها الطلبة المحرزون على الاستاذية.

1 — ج) وإثراء لهذه المسالك، تنجه النية إلى انشاء مراحل دراسية تدوع سنتين أو ثلاث مباشرة بعد الباكالوريا يتلقى فيها الطالب تكوينا تقفيها عمليًا يعدّ لمهن يتبت مختلف الدراسات الميدانية أنّ خرّجيها سوف لا يجدون أية مصاعب لضمان تشفيلهم. ومن هذه المسالك، يمكن الاشارة إلى المعاهد الجامعية للدراسات التكولوجية أو المعاهد العليا لتكوين المعدد.

وانطلاقا من تحليل معطيات الوضع الراهن فهذه المقترحات يرجى منها تجاوز الكثير من العوائق التي تحول دون نجاح الطلبة خاصة في المرحلة الأولي من النظام الدرامى القائم.

فالطالب الذي يخفق البوم بعد أن يكون قضّى حوالي الأبع منوات بالمرحلة الأولى مآله الإنقطاع دون حصول على أي تأهيل من إقتحام سوق الشغل في حين أدّ التنظيمات المقترحة من شأنها أن تمكّن من تلافي هذه الظاهرة السلبية سواء بالنسبة إلى الطالب أو إلى المجموعة الوطنية إذ أن فشل طالب يعني بالنسبة إلى الشعب إستثارا محسورا. وإذا إعتبرنا عدد المنقطمين (55%) من جملة الطلبة المسجلين بالجامعة بانت لنا فداحة الحسارة الادبية والثقافية والمالية. ولتفادي هذا النزيف المتعدد الابعاد كان لا بدّ من إيجاد سياسة تعين الطالب على اختيار المسلك الملائم لكفاءاته واستعداداته.

1... د) ولما كانت الغاية من تنويع مسالك التكوين ومستوياته إيجاد نظم تعليمية ملائمة لكفاءات الطلبة الفعلية وإستعداداتهم الحقيقية حتى تتوفر لهم أكثر ما يمكن من حظوظ التجاح كان لابد من التفكير كذلك في إيجاد مسالك تكوين ملائمة للممتازين من حاملي شهادة الباكالوريا.

ويمكن تلخيص أهم الاعتبارات التي دفعت إلى الدعوة إلى إنشاء «مسالك امتياز» في صلب النظام التربوي، فيما يلي :

 أي إن ما شهده العالم في المدة الأحيوة من تجارب يتن بما لا يدع بجالا للتردد أنه لا بد لتونس من إمتلاك ناصية المعارف المعمقة والتقنيات المستحدثة حتى توفر لنفسها إمكانات المناعة التي يقتضيها واجب الاعتاد على الذات.

ب) إن هذا الاحتيار قد أصبح اليوم أكثر تأكدا بحكم إرتفاع تكلفة التكوين بالحارج وهو أمر يمكن تفاديه كليا أو جزئيا بفعلل ما أصبح للجامعة التونسية من كفاءات علمية قادرة على الاضطلاع بمسؤولية هذا النوع الممتاز من التكوين سيما إذا استعانت ــ في مرحلة أولى وعند اللزوم ــ بأساتذة وعلماء من بلدان أجنبية.

ج) إن ما يشهد لصحة هذا الاحيار ما لوحظ من «زيف» في الذكاء التونسي حيث أن نسبة عدد الموفدين إلى الخارج من خيرة أبناتنا الحاملين لشهادة الباكالوريا إلى نسبة العاكدين منهم بشهادات عليا في تضاؤل مستمر ناهيك أن العودة من بعض البلدان الأجنبية تكاد تكون منعلمة فضلا عما أصبحت الكثير من تلك البلدان تفرضه من تضييقات مجحفة عل قبول تسجيل الاجانب عامة بمدارسها ومعاهدها العليا.

لهذه الأسباب خاصة، أقدمت الحكومة على إنشاء «مسالك إمتياز» في صلب الجامعة التونسية» يوجه إليها اللامعون من حملة شهادة الباكالوريا وقد وقع البدء بالعناية بالدراسات التقنية والهنايسية. ومن المقترحات إنشاء «المدرسة التونسية للتقنيات» لتوكل إليها مهمة تكوين نحبة رفيعة المستوى من «مهندمي التصور» و«مهندسي الانتاج» و«المهندسين مديري المشايع الكبرى» (60) إذ 
تبيّن أن تأطير الإدارة والمؤسسات، يعالي فعلا من نقص فادح في مهندسي 
التصور وهو نقص ازداد حدّة في السنوات الأخيرة بحكم ضعف عدد العائدين 
إلى أرض الوطن من المهندسين الشبان الذين تكونوا في مدارس أجنبية عالية خاصّة 
منها المدارس الفرنسية ومحكم التضييقات المجحفة التي أصبحت هذه المدارس 
تفرضها على الراغيين في الالتحاق بها من غير الأروبيين.

ولا ربب أنَّ هذا التوجه يقتضي عناية متأكدة بالمدارس الوطنية للمهندممين الموجودة في اتجاه تحسين انتاجيتها. وهو أمر يتطلب إعادة هيكلة هذه المدارس قصد دعم الاعتصاص فيها وإحكام التنسيق والتكامل بين مختلف مؤسساتها.

ونزولا عند مقتضيات هذا التشي يكون الاجدر سن مناظرات تحوّل للناجحين فيها الانتهاء إلى «مدارس الهندسين». وضمانا لجودة المستوى اقترحت اللجنة العليا إنشاء «مدرسة تحضيهة» (<sup>(6)</sup> تفتح للنجباء من حامل شهادة الباكالوريا ويحظى طلبتها بتأطير رفيع المستوى يتولى مسؤوليته بالحصوص أساتذة ميزون مع العمل على تطوير الأقسام التحضيهة الحالية وتكتيف العناية بها.

2)واعتبارا لتزايد عدد الطلبة وحرصا على دعم التأطير كمّا وكيفا تمّ ايلاه الدراسات في المرحلة الثالثة عناية خاصة وذلك بالدعوة إلى العمل على تحسين نظام التأطير وتكثيفه. ويتطلب هذا الإجراء تمكين الطالب ـــ قدر الانكان ــــ من التفرغ الكامل أو الجزئي. لذلك أتخذ رئيس الدولة نفسه قرارا يقضي بالرفع في

<sup>60)</sup> مىلا بلنك أحدثت للدومة التونسية للتقدات بقتضى القانون عدد 42 اسبة 1991 للزرَّح في 26 جوان 1991:

<sup>(6)</sup> وصلا بذلك أحدث المعهد الدحضيري للمواسات العلمية والتنبية بمتضى الغائرن عدد 43 استة 1991 جارع 25 جوان 1991 وكا جاء في عرض أساب هذا القانون أن الدواسات ذات المستوى الرفيع سواء ما كان منها دا طابع تشي (تكوين المهندسين) أو طعلى (الجيزي عي دواسات يتائب إليا الطلبة عن طريق المناظرات المدانة, وهي مناظرات تستدعي المؤسسين إصفاء جائز وبيناء وإن إعادانا من هذا القبيل المناظرات الموافقة والموافقة المؤسسة المؤسسة والمؤسسة المؤسسة عن المؤسسة عن المجمد المؤسسة المؤ

منحة الحلقة الثالبة من 70 د إلى 140 دينارا كما تمّ في بداية هذه السنة الدراسيّة 1991 - 1992 تفريغ فريق أساتذة الثانوي لإعداد التبييز في الرياضيات والفيزياء.

وقد تبيّن من خلال الدراسات والاستشارات أنّه يحسن تحوير نظام الدراسة في الحلقة الثالثة وتنظيمها حسب حلقتين:

\_ الأولى تدعّم \_ علميًّا ومنهجيا \_ التكوين الحاصل في المرحلتين الأولى والثانية من التعلم العالى.

ـــ الثانية تفضي الدراسة فيها لمل «دكتوراه» من نوع جديد تتناسب مدّة اعدادها ومستواها مع النظم المعمول بها اليوم في نختلف جامعات الدنيا على أساس ضرورة التوفيق بين مستلزمات البحث العلمي واختصار العنصر الزمني الملازم لإعداد رسالة المكتوراه الجديدة، على أن تكون هذه المكتوراه وحيدة.

وهذه «الشهادة العليا» لا ينبغي أن تشكّل نهاية المطاف في البحث العلمي بل المفروض فيها أن تكون منطلقا له بحيث يتمكّن من تحصّل عليها من مواصلة البحث ويطالب بالمساهمة في إثراء المعرفة.

ونظرا إلى ما يتطلّبه إعداد طلبة المرحلة الثالثة من كفاءات علمية هالية ومعدّات تقنية وغابر، فإنّه ينبغي من ناحية تحديد جملة من المعايير الموضوعية التي تؤهل الجامعات لبعث مرحلة ثالثة في اختصاص من الاختصاصات (مستوى المؤطرين وعددهم حد المخابر حد المكتبات...) ومن ناحية أخرى حث الجامعات على أن تتعاون فيما بينها وتجمّع امكانياتها الايجاد كافة الظروف الملائمة لتنظيم المدواسات بالمرحلة الثالثة.

ثم إن الأوضاع الدراسية والمستوى العلمي للطلبة وانتاجية الجامعة من الأمور الداعية إلى إعادة النظر في مناهج الدروس قصد البحث عن سبل أقوم تمكن من تبليغ المعرفة إلى طالبيها وبالتالي من الرفع من مستواهم وتحسين نتائجهم.

3 \_ أن أن النزعة الغالبة اليح في هذا المجال تدمثل أساسا في إشراك الطالب في إنجاز عملية تكوينه وإشعاره بحسؤوليته الذائية في نجاحه أو إخفاقه. وهذه «الطريقة النشيطة» في التدوس من شأنها أن تساعد على مواصلة العمل «بجبداً الترشيد الذائي» الذي قام عليه الاصلاح التربوي عامة عاملا بالحصوص

على انتباجه في التعليمين الاساسي والثانوي. وبذلك تتحقّق في العمق وحدة النظام التربوي التونسي عبر سريان روح واحدة في كلّ مراحله وبرابحه ومناهجه ووسائله.

3 -- ب) ومن الوسائل الضرورية لتطبيق هذا التمشي العام أن تعنى المؤسسات بمكتباتها وبالساهرين عليها بوضع حوافر ضمن قانونهم الأساسي تشجعهم على مزيد البذل وتحسين الحدمات تأهيلا لهم لتعصير طرائق عملهم ووسائله التقنية بما في ذلك إدخال الإعلامية.

3 — ج) ومن المتنظر أن يمكن الأسائدة من رقن دروسهم لتكون جاهزة في أيدي الطلبة وأن يشجّموا ماديًا ومعنويا على تحويل الدروس المروقونة إلى كتب تعجم في الألم بمعطيات البرامج وعلى تأليف كتب ودراسات تناشى مع تلك البرامج وتعين على التعمّن فيها. وتعتزم وزارة النرية والعلوم العمل — وفق خطة مدققة — على إدخال الإعلامية والوسائل السمعية والبصرية في مناهج التدريس حتى يتكون من ذلك كلّه رصيد يرجع إليه الطالب في كلّ الأوقات للمراجعة والاستفادة وتركيز المعرفة.

3 - د) وقد تأكد اليوم أنه لا بد من إحكام التناوب ... في صلب نظام الدراسة نفسه ... بين المنصر النظري والعنصر التطبيقي الميداني خاصة في المسالك التقنية العمليّة حيث يحسن بالجامعة أن تستفيد أكثر ما يمكن ممّا يوقره الوسط الذي هي فيه من مؤسسات وإمكانيات تمين الطالب مدة دراسته ... بفضل نظام تربص إجباري ... على إكتساب الحبرة العمليّة اللاترمة لحلق المهنة التي تخصص فيها. ويستدعي هذا التمشي إحكام التواصل والتعاون بين الجامعة والمحيط وإيجاد طرق عمليّة لربط الصلة بين مؤسسات التكويس وغتلف المؤسسات الاقتصادية والادارية والتقافية...

3 ـــ هـ) ودعما لهذا التوجّه وضمانا الاسباب نجاح الطالب كانت الدعوة إلى الحرص على تفادي قصر السنة الجامعية التونسية التي لا تكاد تتجاوز 25 أو 27 أسبوعا في حين أن المقاييس العالمية تشير إلى أن السنة الجامعية العادية تترواح بين 30 و32 أسبوعا. 3 -- و) ولا بد في هذا السياق من مراجعة متأكلة لنظم التقييم مع مراجعة نظم التكوين. والمقترح على الجامعة في إطار إصلاح التعليم العالي أن تحاول الاستفادة من «النظام نصف السنوي» الذي جرّب في بعض المؤسسات فاعطى نتائج طيّبة إذ مكّن الأساتذة من تقييم عمل طلبتهم في آجال تسمح يتلافي النقص في التبليغ وتقويم الاعوجاج في التلقي وحثّ الطالب على تدارك ما فات في آجال معقولة يقدر فيها على تحسين مستواه وبالتالي على النجاح.

ويمكن للجامعة الانتفاع بنظام «الوحدات القيمية» وهو نظام يمكن تصريفه بحذق مع نظام التكوين السنوي أو نصف السنوي أو إحتساب الكم الزمني اللازم لتقديم الدرس بالساعة، لا بالسنة أو نصف السنة.

ولتن أوكلت وزارة الاشراف إلى المجالس الملمية نفسها تحديد طرق التقييم الأجدى فقد أصبح اليوم من البديهي أن منافع المراقبة المستمرة لا يمكن الاستخداء عنها. وهذا التشي من شأنه أن يمكن من الاستخداء عن دورة سبتمبر لتوفير ما تستغرفه من وقت وجهد تقتضي النجاعة تخصيصهما للتكوين خدمة للطالب للرفع من مستواه العلمي وبالتالي توفير حظوظ أكبر لنجاحه، إذ يمكن عندها أن تصبح السنة الجامعية متراوحة بين 30 و32 أسبوعا مثلما هو معمول به في أغلب جامعات الدنيا.

ولاً دعم هيئة التدريس أصبح من الضرورات الملحة سواء يمكم ما يجب تلافيه من سلبيات الوضع الراهن المتميّز ــ كما سبق ذكره ــ بنقص في إطار التدريس من حيث العدد واللاتكافرُ من حيث أنواعه والحال من حيث توزيمه، أو يمكم ما يتطلبه الاصلاح الجامعي من كفاعات جديدة تلاثم خصائصها الكثير من المقترحات التي تبلورت بعد. وعلى هذا الأساس فإن الإصلاح الجامعي موكول إليه في هذا الباب انجاز المهام التالية :

4 ــ أ) العمل بوجه عام على تكوين مدرسين جامعين مؤهلين نظريًا وعمليًا للاضطلاع بمسؤوليات التدريس في مختلف المؤسسات التي يمكن استحداثها وفقا لبراج الإصلاح. من ذلك أن اقتراح إنشاء «معاهد جامعية للتكنورجيا» يتطلب تخطيطا لتكوين نوع من المدرسين يتميزون بالجمع بين الكوين النظري الممق والتكوين التطبيقي المعتاز.

4 — ب) والجامعة مدعوة إلى مضاعفة الجهد لتخريج المدرسين الذين يتحاجهم التعام الثانوي بالعدد الكافي والنوعية التي يتعللها الاصلاح التربوي كل حددت معالمه اللجنة العليا للاصلاح التربوي وإلى تكتيف العناية بتعهد المباشرين للتدريس بالثانوي سواء لتمكينهم ــ في إطار سياسة التكوين للستمر ــ من تعهد معارفهم أو من إستكمال دراساتهم.

4 \_\_ ج) وتبعا لما سبق أن أوصت به اللجنة العليا للاصلاح التربوي من ضرورة العناية بالتكوين الصناعي حتى لا يتسلم مسؤولية القسم إلا من تلقى سلفا إعدادا يداغوجيا يؤهله لذلك، وإعبارا لضآلة عدد المتخرجين من دور الملمين العليا وارتفاع تكلفتهم، إستقر الرأي على حذف نظام دور الملمين العليا حذفا يتخذ شكل التعميم لها بحيث يصبح التأهيل البيداغوجي غير مقصور عليها وإثما يعمم على كافة المؤسسات الجامعية التي يتخرج منها أصحاب الشهادات المترسحين للتدريس بالتعليم الثانوي أو بالسنوات الأعربة من التعليم الأماسي.

وبهذا التقدير فالمتنظر أن يصبح التكوين البيداغوجي جزءا لا يتجزأ من برام مراصل التعليم العالمي المفضية الى الاجازة أو الأستاذية فضلا عما يجب توفيوه من فرص «الرسكلة» والتربص ومختلف مسالك التكوين العلمي والبيداغوجي التي تقتضيها الاصلاحات العديدة التي يشهدها النظام التربوي ولا سيما منها تلك القاضية بحرب تدريس المواد العلمية في كافة مراحل المدرسة الأسياسية خاصة.

 4 -- د) كما يعمل الاصلاح على تعميم مسالك الاعداد إلى مناظرات التبين في مختلف مواد التدريس بالتعليم الثانوي أو بالمعاهد التحضينية أو المعاهد العليا لتكوين المعلمين.

4 — هـ) وطبيعي أن تلقى على الجامعة بشكل أكثر إلحاحا مسؤولية تكوين المدرسين بالتعليم العالي. فحاجة الجامعة إلى المدرسين في إطراد وتفييد التقديرات أن تكون هذه الحاجة في حدود 600 مدرسا جديدا سنويا خلال العشرية المتبلة.

وقد بات اليوم من المتأكّد أن الجامعة التونسية لا يمكنها أن تواجه هذا التحدي إذا لم تسن سياسة تكوين تجمع بين شروط المستوى العلمي الرفيع ومرونة مسالك التكوين وآليّاته بما يستوجبه من تشجيع للمتميزين من حاملي الاستاذية على مواصلة الثماراسة بالمرحلة الثالثة في ظروف مادية طبية وتمكتهم من الانقطاع الكامل للدرس <sup>(23)</sup> وهو إجراء من شأنه أن يوفر إقتصادا لا بأس به في العنصر الزمنى مم الرفع في المستوى العلمي.

ويستدعي اصلاح التعليم العالي أن تلعب المؤسسة الرطنية للبحث العلمي دورا رياديا في هذا المجال بالتهاون مع الجامعات وياستخدام كل الكفاءات العلمية الوطنية بما فيها تلك التي بلغت برسالتها في التدويس متهاها ولكنها مازالت قادرة على البلل والعطاء في عمال البحث العلمي. وقد وقعت الدعوة إلى أن تسن المحكومة قانونا أساسيا خاصها بالجامعيين المتقاعدين من ذوي القدرات المتميزة وأهل البذل الجاد لصالح التعليم العالي يمكنهم من مواصلة القيام برسالاتهم في البحث العلمي بصفتهم «أساتلة من العلمةة الأعلى» وذلك لمدة تترواح بين الحصر وحشر صنوات.

وليس هذا الاجراء المقترح سـ في تقديرنا سـ عبرد إعتراف بالجميل الأساتلتنا الاجلاء بل هو أيضا تمير عن حاجة موضوعية إلى خدماتهم الجليلة وهي حاجة بزيدها تأكدا ما تواجهه الجامعة خاصة والنظام التربوي عامة من تحديات ومها هو وهان الاصلاح التربوي في وحدته وفي مختلف مستوياته المتراشحة، وغاياته المتكاملة بما في ذلك الملائمة بين التحكيين والتشغيل وهو موضوع في أمس الحاجة إلى مزيد العناية به تفاديا لما لوحظ من جفوة بين الجامعة وعيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ذلك أنه لما كانت الجامعة ... بحكم رسالة التكوين المتوطة بعهدتها ...
الجمهة التي تزوّد الوسط بما يمتاجه من إطارات كان من الضروري أن تكون مرهفة
الاصمغاء إليه وكان على هذا الوسط بدوره أن يحسن التعبير عن حاجاته، حتى
يقوم بين الطرفين حوار مفيد للجامعة وللوسط وللطالب معا ممًا يمكّن من ضمان
الملاءمة بين ملاهم التكوين الجامعي وتطلبات الهيط المتطوّرة.

<sup>(22)</sup> لقد الدُّخذ سيادة وليس الجدمهورية - تقدوا مد الأسمية ماه المسألة - قرارا يتضي بمضاحفة قيمة المنحة الجاهدة ولي المسمية المساهدة المثافة. كما أذن باتحاد التداهير اللاتوجة حتى لا يتمرض مؤلاد المطابقة إلى مسميات في المسكرة وتضايا لحلمة القرارات بعث والجاء الديمة والعام عيا سكميًا عاصمًا بهم. والأكبد أن من مثل مناه الإجرائية من مثانيا أن تعين على تضجيع الدارسين بالحلقة المثالة والتدالي على توفير الإطار المثالية المنافذة بالمنافذة المثالة والتدالي على توفير الإطارة.

وقد اقترحت بعض التدابير التي من شأنها أن تعين على تجاوز مصاعب الحوار بين الجامعة ووسطها ومن هذه المقترحات :

5 ... أم إنشاء صيغ يتم في صلبها باستمرار التشاور والحوار بين الجامعة والوسط. ويكون من مهام هذه الصيغ تلافي ظاهرة إنشاء مسالك دراسية ثابتة ونهائية بالجامعة لتكون المسالك المزمع إنشاؤها متغيرة بتغير حاجات إقتصاد الملاد.

ولذا فطبيعي أن تكون هذه الصيغ مفتوحة للجامعيين من ناحية ولأصحاب الخبرات واغتصين في سبر خاصيات التشفيل بالبلاد سواء بالقطاعات الحاصة من ناحية أخرى وتكون وظيفتها تحديد ملام سوق الشفل والتعريف بحاجاته والمشاركة في تصور البرامج الكفيلة بتكوين نوعية المهارات المعلوبة.

5 ــ ب) إرساء هياكل في صلب الجامعات تعنى بالتوجيه المهني والادماج في سوق الشغل وتتمثل وظيفتها أساسا في إرشاد الطالب عند اختيار مسالك التكوين وإعلامه بامكانيات التشغيل عند التخرج.

5 - ج) دعم هياكل التكوين المستمر باعتبار ما يوفره هذا النظام من الحكوين من إمكانيات تسمح بالرفع من المستوى ألعلمي للاطارات من تاحية وتجديد معاوفها وتعزيزها من ناحية أخرى، ويفضل ما يمكن أن تستفيد منه الجامعة من خبرات العائدين إليها بعد حصوفم على تجارب مهنية في مختلف بجالات الشغل وهو تمش من شأنه أن يساهم في إزالة الحواجز القائمة حاليا بين الجامعة والوسط.

5 — د) والأكيد أن يعمل الإصلاح الجامعي في كلّ يرامجه ومناهجه على بث روح الابداع والمبادرة الشخصية عند الطالب. وهو اتجاه سبق أن وضعت أسسه اللجنة العليا للاصلاح التربوي في براج التعليمين الأساسي والثانوي باعتباره اختيارا يسمح — مع طول النفس — بتخريج أجيال مستقلة ومعولة على ذاتها يحيث تندفع تلقائيا إلى خلق مواطن شفل بدل انتظار الشفل أو المطالبة به.

وتقوية لهذا المنحى فايّة لابدّ من العمل على إيجاد التشريعات الضرورية التي من شأنها أن تذلل ما يمكن أن يعترض هذا التمشي من عواتق تشجيعا للمتخرّجين الشبان على المبادرة بالمساهمة في تحريك دواليب الدّورة الاقتصادية الوطنيّة. 6) وعما أكد عليه اصلاح التعليم العالي أنه لا يصحع بأي وجه من الوجوه اعتبار البحث العلمي أمرا ثانويا أو ترفا لا ترقى إليه إلا البلدان الغنية بل هو ضرورة متأكدة خاصة بالنسبة للى البلدان المتواضعة الامكانيات كما هو شأن تونس. ولهذا التأكد سببان أولهما أن أهم مكاسب بلدنا إثما هو العنصر البشري بما له من طاقات بينت الأيام أنه قادر على الاضطلاع بأرقى الرسالات ومزاحمة الام المتقدمة فيها هي متقدمة به أي العلم والذكاء، وثانيهما أن العمل التنموي اليوم يكاد يستند بدرجة أولى إلى العلم قبل الموارد الطبيعة وقوى الانتاج المادية.

ولذلك كان الأيمان عند القائمين على الاصلاح التربوي بأن مستقبلنا إنّما يكون على قدر ما نولي للبحث العلمي عامة من أهمية حتى يتخرّج من الجامعة باحثون مقتدرون على خوض غمار هذا الجال لضمان تقدّم البحث الموجّم إلى خدمة اقتصاد البلاد من ناحية وعلى البوض بالفكر التونسي ونظمه التربوية والتعليمية والثقافة الوطنيّة من ناحية أخرى. وهو ما يشترط عناية فاققة بالبحث المرجّه للتكوين من ناحية أولى والبحث الأمامي المعتن من ناحية ثانية والبحث العلمي الموجه إلى مجالات الاستثار على اختلافها من ناحية ثانية والبحث العلمي الموجه إلى مجالات الاستثار على اختلافها من ناحية ثانية

وفي هذا الاتجاه لابدّ من تخطيط البحث العلمي الموجه الى التكوين تخطيطا يخضم لمنطق أولويات ويكون محدودا في الزمن ويتم وضع هذا المخطط وتحديد أولوياته ووسائله بالاشتراك بين الجامعات والمؤسسات الوطنية المعنية.

ونظرا إلى ما تقتضيه الحكمة من اقتصاد في تدبير عملية الاصلاح كان لا بد من ضبط أساليب في التصرف تمكن من استغلال الفضاءات والاجهزة والاعتهادات المعدة للبحث استغلالا يعتمد مبدأ الاقتصاد في الوسائل والأموال. ولذلك فإنّه لابد \_ بوجه عام \_ من إعادة النظر في توزيع للرسسات الجامعية على ضوء هذا التوجّه.

77 ذلك أنّه لتن كانت الجامعة التونسية لا تعد اليوم أكار من 77 مؤسسة كتاج سلفا إلى إعادة النظر في توزيعها فإن إزديادها في السنوات المقبلة يجعل مسألة إحكام توزيع هذه المؤسسات أمرا عاجلا ومتأكدا وأن توزيعا مخطعا لتلك المؤسسات ينبغي أن يستند إلى مبادىء موضوعية واضحة حتى نتفادى التكاثر العشوائي وسوء استغلال ما تنوفر عليه بعض المؤسسات من فضاءات وأجهزة

وكفاءات بشرية بمحكم قلة الطلبة فيها في حين تشكو مؤسسات أخرى إكتظاظا طالبيا وفقرا في الوسائل والكفاءات.

ومن بين المعايير المقترح اعتمادها في توفيهم المؤسسات الجامعية داخل البلاد المنصر الجغرافي بما يتوفر فيه من عدد الناجحين سنويا في الباكالوريا من ناحية أولى وعنصر نجاعة المبادرة بيعث مؤسسة جامعية تتوفر لها أسباب النجاح بحيث تتحول إلى مركز إشعاع على ما حولها من ناحية ثانية وعنصر إحكام التصرف وإقصاد الوسائل من ناحية ثالثة.

وعلى هذا الأساس فالمرتقب أن يقع مستقبلا توخي مبدأ «التجميع الواحدة ... يحيث الوظيفي» ... دون مس بمبدإ تعدد الاختصاصات في الجامعة الواحدة ... يحيث تدمج المؤسسات ذات الاختصاص المعرفي الواحد في مؤسسة وحيدة يجتمع في صلبها شمل الكفاءات العلمية أولا ويم فيها اقتصاد الوسائل والأموال ثانيا وتوضع لها سياسة تعليمية موحدة ثالثا وهو تمش يمكن الانعلاق في تنفيذه إستنادا إلى توجهات قانون 1999 هضلا عما يجب أن يقوم من تعاون بين الجامعات لتحقيق الجدرى في التعليم والبحث العلمي من جهة والاقتصاد في التصرف من جهة الحرى.

ومشكل إحكام التصرف في مقدرات الجامعة سيزداد تعقدا بحكم كارة مؤسساتها حاضرا وتكاثرها المرتقب مستقبلا. وللدا فان النجاعة تقتضي ب دوغامس بمبليا استقلالية تلك المؤسسات ب وضع نظام من المعايير التي يتم بمقتضاها رصد الاعتادات بحق وسائل تحث تصبح تلك الاعتادات بحق وسائل تحث الكيات والمعاهد على الوقاء بالتزاماتها وعلى إنجاز مشارهمها سواء ما تعلق منها بتحسين التعليم أو البحث العلمي أو الخدمات التي تتمهد بآدائها إلى الوسط الذي هي فيه.

وخلاصة القول في مسألة اصلاح التعلم العالي ان هذا الاصلاح أخذت الدولة فيه بتبصر وإصرار، اعتبارا خفيقة الجامعة بصفتها الجهة الأساسية في حفظ المعرفة، ونشرها، وإنتاجها، وإيمانا منها بما يجب أن تكون معزلتها في الجمع الذي هي فيه، وبما ينبغي أن تكون وظيفتها الريادية في انجاز مشابهم الشعب واعتبارا لأهمية عملية اصلاح النظام التربوي في كافة مراحله، وتلبية لرغبات طالما عبر عنها الجامعون أتفسهم. وتدور خطة الاصلاح على المعاني المركزية التالية: ا) تشجيع الجامعة بكل اختصاصاتها على التقتع على عيطها الاجتهاعي والثقافي والاقتصادي دفعا لحركة انتشار المعرفة وتبادل المفعة وانتشار العلم المصحيح بحقيقة الاشياء حتى تتحول الجامعة إلى مركز اشعاع فعلى يعين على السمو بالوعي الفردي والجماعي إلى مستوى طموحات تونس الديمقراطية ويعمل على تمكينها من الوسائل الفاعلة لتحقيق تنميتها الشاملة.

 العمل على أن تطمع الجامعة باستمرار إلى تحقيق الوحدة الهيكلية بين أبعاد الفكر الوطني تراثا واهتهاما والتزاما، وأبعاد الفكر الكوني تاريخيا وانتاجا، سعيا منها إلى اثراء الذات باثراء علاقها بالآخر والاسهام في تقدم الفكر البشري.

3) أن تسمى الجامعة باستمرار إلى ارساء نظم تعليبية تحت على التخصص من ناحية وتوسيع دائرة المعرفة من ناحية أخرى ببحقيق تولزن موفق بين العلوم — النظري منها والتجريبي — والتقنيات، واللغات، والانسانيات تلاقيا لمظاهر السطيح المعرفي والوجدائي التي قد تزيدها استفحالا إرادة التقوقع على الاختصاص الدقيق، عسى الجامعة بذلك أن تعين طلبتها على تكوين أفضل لملكة الحكم بما تقضيه من تبصر ضروري لاعتدال السلوك العمل.

ه) أن تقوم سياسة التعليم العالي على مبدأ العدالة القاضى بانتهاج مسلك التناسب بين استطاعة الطالب العادي وقدرات الطالب المتزرحتى يكون لكل طالب حظه في النجاح دون أن يجرم أحد مما هو جدير به من مسالك ومستويات تؤهله كفاءاته للارتفاء إليها لذلك كان الأحسن أن تقوم السياسة الجامعية على تمدّد مسالك التعليم وتمايز مستوياته كمّا وكيفا بما يقتضيه ذلك من تناوب فيها جميعا بين النظري والتطبيقي والمبداني أو التكوين العلمي والإعداد البيداغوجي.

5) أن يكون من مشاغل الجامعة الثابتة تجديد رصيدها المرفي وتعلير طرق الدرس بها ضمانا لإنتاجية أحسن وتحقيقا لتفاعل أجدى مع متطلبات وسطها الثقافي والاجتاعي والاقتصادي حتى يستمين بها على التعرف على احتباجاته والتعريف بها عساه بذلك يجد في الجامعة سندا يعينه على تجاوز مصاعبه وتحقيق مشاريهه.

 6) أن يتدعم التلاحم ــ في صلب الجامعة ــ بين مقتضيات التدريس ومستازمات البحث العلمي باعتبارهما العنصرين الضروريين لنشر العلم وتطويره. 7) أن يقوم بين غتلف مؤسسات التعليم العالي تعاون وثيق سواء على مستوى التدريس أو البحث يمكن الجامعة من استثار أنجع لطاقاتها واستغلال أحكم لمعدّاتها وتجهيزاتها في نطاق سياسة تعرّف تقوم على الاقتصاد والنجاعة. تلك هي بجملة خطة إصلاح النظام البربوي في تراتب مستوياته وتراشح مشاكله. وتلك هي بعض هموم القائيمين على ذلك الإصلاح. وطبيعي أن تكون المصاعب على قدر الطموحات بل إن المصاعب لا توجد إلا حيثا وجدت مشايع جسورة.

وخطورة الإصلاح المنشود كامنة مبدئيا في أنّ تونس ــ من منطلق الوعي بمنطلبات مرحلها التاريخيّة الراهنة ــ وضعت المدرسة في «طليعة التغيير الحضاري» الذي أرادته لنفسها، فعلى المدرسة تقع مسؤولية إعداد الأجيال لتحمل أمانة صيانة إنجازات الأمس وتطويرها، والنهوض بواجبات مشاريع اليوم وتحقيقها، والتهيز لمواعيد الغد واستباقها.

واعتبار المدرسة طليعة التغيير الحضاري معناه ... في هذا السياق انه موكول إليها تحقيق ارتفاء التونسي إلى مستوى طموحاته التي لم تفتأ تعاوده منذ بدايات عصر الإحياء على الأقل. وهي طموحات سياسية وتنموية معا أصبحت الميم أكثر تأكدا في عصر تهاوت فيه الأنظمة الكليائية وانقبضت المطلقات الفاسدة، وفي زمن غدت نجاعة الفعل البشري في المادة تقاس بمدى تعقل قوانينها وامتلاك وسائل التأثير فها. إن الحرية ... مفهوما وعارسة ... «روح العصر» الذي نعيش والعلم ... نظرا وتعليقاً ... آلته في مغالبة أسباب الضعف والتمكين للإنسان في الأرض.

لذلك كان على المدرسة أن تربي التونسي على الحرية ... جماع القيم ... بما تشرطه من فضائل وبما تفرضه من سلوكات لابد منها لتسقيم شؤون الجحمع الديمقراطي المسؤول، وعلى طلب العلم بما يوجه من صبر على التحصيل وحذتى في التعليق حتى يكتسب من المهارات ما يهيته إلى أن يكون قوة إنتاج قادرة بالذات على توفير الحيرات واستنباط سبل تنموية غير مطروقة.

إن تحقيق أمل تونس في مزيد من الحريّة والديمقراطيّة ومزيد التحرر الاقتصادي والتنمية الشاملة مشدود شدّا أساسيا خاصّة إلى الارتقاء بأوضاع كل العاملين فيها والتمكين لهم من اكتساب أمن لثقافة التعيير وعصر التحولات سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي. فالمشاريع برجالها والرجال بإيمانهم ونبل الإيمان من نبل قضاياه. وهل أنبل من معركة غايتها الحرية والتنمية معا؟

ومن هذه المتطلقات كان إقدام تونس في عهدها الجديد على إصلاح نظامها التربوي الإصلاح الجذري الموتد الشامل على ما يمكن أن يصحب ذلك من مصاعب ... ذلّل جُلّها بعدُ ... وعلى ما يتطلّبه من تضحيات هي مستمدّة للقيام بها.

ولأمر كهذا كان اختيار التعليم الأساسي، وكان اختيار اجباريّه، وتأكيد مبدأ بجانية التحكّم في كل مراحله. ولا ربب أن تلك الاختيارات الأساسيّة تلزم المجتمع التونسي كله وتدعوه إلى الاضطلاع بكل ما تفرضه من مسؤوليات ثقال، برًا بقيم أصالة التونسي وقضاء لحق أجيال تونس في أن تعدّ الأعداد الحق لمواجهة متطلّبات الغد الآتي، بالأمل الرحب والآلة الناجعة.

ذلك ما يفسر حرص القائمين على الإصلاح التربوي على الجمع المتين في صلب العمليّة التربويّة بين العنابة بالقيم الأخلاقيّة والمدنيّة وحقوق الإنسان والموضوعيّة التاريخيّة منزلة كلها في سياق وفاء التونسي إلى هويّته الوطنيّة وانتهائه الحضاري العربي الإسلامي من ناحية، وبين التربية البلديّة والتكنولوجيّة من ناحية أخرى التزاما أكيدا بتوفير الكفاءات اللاّرمة لتأمين التنمية في أشمل معانها وأرسع دلالاتها تأمينا يضمن استقلال القرار الوطني وبهيء لهمنع البادرة التاريخيّة.

حمادي بن جاء.بالله أستاذ بجامعة تونس الأولى

# الإنجازات الدينية بى تونس العهدالجديد

رثيس المجلعن الإسلامي الأعلى

الدكوّرعبدا لمجيدبن حمدة

## الإنجازات المدينية يئ تونس العهدالجديد

«إِنَّ الدِّينِ عبد الله الإسلام» (آل عمران، 19)

«إِنَّ هذه أَمْتكم أَمَة واحدة وأنا ربَّكم فاعبدون» (الأنبياء، 92)

«لقد كان أوّل ما بادرنا به بعد 7 نوفمبر، هو ردّ الاعتبار إلى الدّين الاسلامي في هذه البلاد ايمانا منّا أنّ ديننا الحنيف قوام حضارتنا وهو ركن أساسي في مجتمعنا.

ونحن عاملون على رعايته ورفع مناوّه واحياء شعائره، وأثباع تعاليمه واتّحذنا في سبيل ذلك جملة من الاجراءات العمليّة والقرارت الهامّة».

الرئيس زين العابدين بن علي 1988 علي علي المركبة 1988

إن التحول الكبير الذي شهنته تونس منذ فجر السّابع من نوفمبر 1987، بذلك الحطاب السياسي الرائع الذي يعتبر ميثاقا تمّ الوفاء بأهم بندوه، في وقت وجيز، أدى إلى تغيير جذري، في البنى السياسية والاجتهاعة والثقافيّة، في تونس فقد وقع القضاء على الحكم الفردي والاستبداد بالحريات الشخصية... وأطلق سراح المساجين السياسين تباعا في كل مناسبة دينية ووطنيّة، وألغيت عكمة امن المواق، وسمح للكثير من أبناء تونس بالرجوع إلى الوطن، حتّى ولو كان البعض منهم من المحكوم عليهم بالسجن، وسويت وضعيات كثيرة.

وركزت دعائم الديمقراطية، بإقرار التعددية الفعلية، وتموّل الحزب الاشتراكي الدستوري من حزب وحيد، أو يكاد، مسيطر على كل المؤسسات في المبلاد إلى حزب جماهيري، شعاره تجميع كل الفعات الاجتاعية، من مختلف الحساسيات السياسية والفكرية، فأصبح، بحق، تجمعا دستوريًا ديمقراطيًا بعد أن كان حزبا لا يؤمه إلا فقة قليلة بعضهم أصبحاب أغراض ومآرب متنوعة وهو اليوم قد توسع وأقبل عليه المواطنون بمنات الآلاف، من كل المستويات والجهات، وخاصة منهم بجموعة كبيرة من الجامعين وقادة الفكر في البلاد، وبذلك أصبح محالا شرعيا لجماهم غفيرة تزداد يوما بعد يوم، وتقبل عليه بتلقائية وبرغبة صادقة.

كا سمح للاحزاب الاحرى التي كانت صورية، بحرية النشاط فظهرت صحفها وتكتلت جاعاتها.

وأسست أحزاب أخرى جديدة هي مدعوة كذلك إلى حربة النشاط السياسي والنشر وإبداء الرأي...

وبذلك عيدًا للشعب أن يعيش جوا ديمقراطيا حقاء محاصة وقد قرر سيادة رئيس الجمهورية ــ زين العابدين بن علي ــ بألا تزييف في الانتخابات بعد اليوم.

وظهرت انمكسات هذه الانجازات السياسيّة العظيمة في التفاف الشعب حول الدّولة ومؤسّساتها التي أصبحت تعلق القانون على كل مواطن مهما كانت مكانته الاجتاعيّة، ومهما كان أصله الجهوي وانتاؤه السيامي. ويذلك عمت السكينة أفراد الشعب فمضى كل إلى شأنه، في مجاله، يكدّ ويجتهد وينى، ويسعى لاستقبال يوم أفضل وغد أسعد... إن الاستقرار السياسي الذي جاء تنيجة تحوّل السابع من نوفمبر ظهرت نتائجه في كلّ الجالات الحيوية وسيؤدي حتا إلى الازدهار الاقتصادي والاجتاعي والثقافي، بل إنّه رضم الجفاف وآفة الجراد والفيضانات والعوامل السلبية الموروثة من عهد قريب وما انجر عن حرب الخليج من أزفة اقتصادية عمّت المام بأمرو، أدى إلى ازدهار قطاعات كثيرة مما جعل وسائل الاعلام تعلن بعد مرور سنة واحدة من عهد التحول، عن رقم قيامي في رميدنا من العملة الصعبة، لم تبلغه قط، منذ فجر الاستقلال. وهذا، وحده، مؤشر كاف للحكم على أهية هذه الفترة القصيرة من عهد التحوّل، ودليل قاطع على النجاح منقطع النظير في سياسة البلاد والسهر على ضمان مصالح الشعب، وتأمين العيش الكريم، والازدهار الحق امتعداداللد عول في عصر نا عصر التكنولوجيا والاعلامية والأقمار الصناعية، من بابه الكبير، لنسهم كفيزا بمراكب بحوثنا وطاقاتنا الشبائية المقتدرة، ولنبرز عبقريتنا الني شهد لنا بها الكنورة، من أهل البلاد التي نتعاون معها، في نطاق البحثات التعليمية والتقنية، وتشهد لها الاسهامات والاعتراعات في بجال البحوث النظرية .

إِنَّ المبقريَّة التونسيَّة المربيَّة الاسلاميَّة ستيرز حتاء مع استقرار الأوضاع وتأمين الازدهار الاقتصادي، في كل مجالات البحث العلمي : الفلاحي والصناعي والثقافي وغيرها.

وإنَّ أبرز مكسب جاء به عهد التحوّل، منذ الحقاب الأوَّل، الاعلان عن تأكيد الهوبة العربيَّة الاسلاميَّة، إذ بُدىء ذلك الحقاب التاريخي باسم لله الرحمان الرّحيم، وخعم بآية من القرآن الكريم، وكان نصّه عربيا بلسان فصيح، فصدع بذلك عن إبراز هذين الركين الأساسين في هويتنا : العربية والاسلام.

وهذا، كما هو ملاحظ، رجوع إلى الأصل في صياغة الحطاب السياسي، الموجّه إلى شعب عربي، مسلم.

وكان هذا البيان التاريخي شاملا في عمواه، دنيقا في مبناه، منسجما مع تطلعات الشعب وخصوصياته المجتمعية والثقافية. وكانت خاتمته آية قرآنية داعية إلى العمل وهي قوله سبحانه هوقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» (التهة، 105). واستمرت هذه السمة، دائمة، بارزة، في خطب رئيس الدّولة حتى ما كان منها خارج الوطن، في الزيارات الرّسيّة وفي المحافل الدّولية... فأصبحت ثابتا من ثوابت خطب الرئيس يدل دلالة قاطمة على التغيير الجذري الذي همل كل توجهات السياسة في بلادنا، من تمسك بدينها وعروبتها، واعتزاز بقيمها واحترام لمشاعر أبنائها، ومراعاة لواقعها الاجتهاعي والفكري والثقافي...

ومند فجر التحوّل اتخلت قرارات لترسيخ ركني هوبتنا : العربية والاسلام. فقد نودى بالآذان للصلاة في أوّل وقنها، بالاذاعة والتلفزة قوميا وجهيها، منذ يوم 28 نوفمبر 1987، أي بعد عشرين يوما من التحوّل. ولا يخفى ما فذا من أثر بالغ في توعيّة المواطنين بواجباتهم الدينيّة، وماله من تأثير في الناشقة ــ أطفالا وشبابا حجّى يتموّدوا على سماع نداء الآذان الذي يلتكر بفرض الصلاة التي جاء الأمر بإقامتها في آيات عديدة، من القرآن الكريم والتي تعتبر ركنا هاما من أركان الذين، وفا قيمتها التربيّة والأخلاقيّة التي لا تمفى على أحد، قال الله تعالى : «إنّ الصلاة تنبى عن الفحشاء والمذكر» (العنكوت، كه).

وفي سماع الآذان تحريك للمؤمنين حتّى يدفعوا عن أنفسهم التكاسل والتباطؤ، وهذا من شأنه أن يعودهم على التحفز للممل والمبادرة إلى المواظبة عليه.

وقد كان يتوقف بسبب حلول وقت الآذان كل برنامج إذاعي أو تلفزي مهما كان أمره حتى لو كان خطاب رئيس الدولة. وهذا يرمز إلى ممان عميقة، عظيمة، لعلّ أبرزها أن المقومات الاساسيّة للأمّة أصبحت مرعية، وأن راعيها الأولى هو رئيس الدّولة ذاته.

ووقع الرفع من شأن أثمة المساجد حتى ينقطعوا للحفاظ على يبوت الله. وحتى تكون في أجلى صورة من حيث النظافة، وفي أفضل حالة من حيث الأمن والسكينة فيؤمها المصلون والمتعبدون آمنين، خاشعين لربّ العالمين.

كما تم الاهمام بالأعياد الدينية، ووحدّت بداية الشهر الهجري، إذ كلّفت لجنة بالسهر على رئية هلال كل شهر، فع، بذلك الصوم والإنطار في يوم واحد اشترك فيه التونسيون، لأول مرّة، مع غيرهم من المسلمين، واتحدوا فيه، لأوّل مرّة كذلك، مع أنفسهم، فعمّت البهجة القلوب وانقطع دابر الحقد والفتنة اللذين كانا ضريبة كل موسم ديني وخاصة في بداية شهر ومضان ونهايته. ولا يخفى على أحد ما هذا التوحيد من أهميّة بالفقة إذ بدأ المواطنون كلهم صومهم في يوم واحد، واشتركوا في تأدية هذا الفرض، دون تباغض أو جدل حول تحديد يوم الصوم.

وكان من أهم الانجازات الدينيّة، في هذا المهد الجديد، السميد، بعث جامعة الزّيتونة بعد انقطاعها منّة ثلاثين سنة، ودفعها إلى عالم الاشماع والتكوين، إلى عالم الفعل والاسهام الحضاري.

لقد ردّ لها بطل التحوّل اعتبارها، مسجلا بذلك مفخرة لتونى وشعبا على مدى الأزمان، ذلك أن جامعة الزيتونة، كما هو معلوم، ترتبط بالمترّمين الأساسيين اللذين سبقت الاشارة إليهما وها: العروية والاسلام، فهي معقلهما وخطّ الدفاع عنهما. إن بعث الروح في هذا المعلم الثقافي الذي كان ولا يزال عنوانا عن تونس، طيلة تاريخها الاسلامي، لعمل جد عظم، أن يقدر على رصد أبعاده إلا من تعمق في دراسة تاريخ هذه الجامعة العريقة ـــ أقدم جامعات العالم الاسلامي ـــ وما حققته للاجيال المتلاحقة من تماسك وتألف وتساع.

فين يهم أن أقيمت هذه الجامعة في رحاب جامع الزيتونة الذي أسس سنة (734/116)، ومن يوم أن انتصب فيه شيوخ العلم، وفي مقدمتهم على بن زياد التونسي (ت. 199/183) وابن خلدون والبرزلي... إلى البقية من علماء الزيتونة المدين مازال البعض منهم على قيد الحياة، من تلك البداية المباركة إلى نهاية الحسينات من هذا القرن، وجامعة الزيتونة تنشر العلوم الاسلامية، وترسمة أصول المقيدة السيئة السمحة، الواضحة، وتحمي المواطنين من الزيغ، وتقيم من شر المضلالات، وتبشرهم بيسر الاسلام وتساعه ورهته وإنسانيته.

كما عملت على نشر المذاهب الفقهية، وأقيمت في رحابها مناقشتها والمقارنة بينها، دون تعصّب، فتعايشت في تكامل ووقام، وخاصة منها مذهبي مالك وأبي حنفية. رغم أنَّ الأفضلية كانت لمذهب مالك الذي وجد في هذه البلاد العزيزة، موطنه الثاني، فكانت المدرسة الفقهية المالكيّة الافريقيّة بـ المونسيّة بـ من أكبر مدارس الفقه الاسلامي، بفضل جهود واجتهادات رجالها، وعلى رأسهم سحنون بن سعيد (ت 855/240) أعظم فقيه أكبته إفريقيّة في عصر ازدهارها. ونبغ في رحاب جامعة الزّيتونة اعلام اللغة والأدب والشعر، والمناطقة والمتكلمون والمؤرخون وأهل الرأي والفتيا والعلوم الحكمية والطبيعيّة والفلكيّة...

ولمًّا عطلت هذه الجامعة طيلة ثلاثة عقود، برزت في المجتمع التونسي بوادر الانحلال والمبوعة والتبعيّة من جهة، وبواكير التعصب والانفلاق من جهة أخرى، فضلا عن شيوع الجهل بأبسط مفاهيم الدّين، وحتّى بما هو معلوم منه بالضرورة، فساعد ذلك على الغزو الفكري والايديولوجي الأجنبي، والانحراف عن الاسلام قولا وعملا، مبادىء وسلوكا وأخلاقا، حتى قال أحد علماء النفس التونسيين في جريدة الصباح بتاريخ 8 جانفي 1988 ان غلق جامع الزيتونة أدّى إلى شيوع ظاهرة التلفظ بالكفر والسباب والشتيمة، «بالتلفظ اللاديني». لقد تميّز المجتمع التونسي بفضل جامعة الزيتونة، باصالته وتمسكه بعروبته ودينه، تميز بذاتيته العربية الاسلاميَّة، على مستوى الأفراد والجماعات. ويوم أن دخلته المذاهب الغربية، وحلَّ به دعاة الخارجيَّة والاعتزاليَّة والشيعية، هبُّ يقاومهم، وفرّق جموع الملتفين حولهم، وفند مقالاتهم. . فصمد لكل دعاة الحارجيّة والاعتزاليّة والشيعية. قلت هبُّ يقاومهم، وفرّق جموع الملتفين حولهم، وفند مقالاتهم. . فلم يتيسر لأية دعوة خارجة عن المنهج الإسلامي السنَّى أن تعمَّر في همله البلاد. وتكفي الإشارة إلى موقف الإمام سحنون في القبروان من الفرق المتطرفة المغالبية، وما كان من تفريقهم وإبعادهم عن الجوامع، وخاصة عن جامــع عقبــة حتى لا يكونوا دعاة تفرقة ومعلمي ضلالة لابناء المسلمين الأمنين، المتساعين.

وقد تشبث المجتمع التونسي بالمذهبية السنية من يوم أن حل في دياره الصحابة الفاعون، التابعون، المملّمون، وشروا بين بنيه قواعد الاسلام ومنهاجه، في وضوح وسر وترغيب، فبنوا، بذلك، المجتمع المتساع، المتلاحم، المتكافل المتطلع إلى العمل والجد والاجتهاد، والمستبر بكتاب الله وسنة رسوله واجتهاد أصحابه وطعاء المسلمين العاملين.

#### ومن أشهر اعلام الزيتونة :

ا حيد الرحمان ابن خالدونات (1406/808) المؤرخ الفيلسوف، مؤسس علم العمران البشري أو ما اصطلح على تسميته في العصر الحديث بعلم الاجتماع — سوميولوجيا — والذي تعير مقدمة كتابه : تاريخ العبر، من أشهر الكتب وأعمقها عموى وأوسعها علما وتحليلا.

 2 - البرزلي (ت 1438/841)، صاحب الموسوعة الفقهية المسمساة بالنوازل، وهي تحقيقات وفتاوى ذات قيمة اجتاعية وتربهية.

وفي العصر الحديث أنجبت الزيمونة أعلاما فضلاء، كثيرين، أخص منهم ذكرا لا حصرا، الشيوخ : عبد العزيز الثمالي، الطاهر الحداد، محمد الطاهر ابن عاشور، محمد الحضر حسين، محمد الفاضل ابن عاشور...

وكلهم فضلا عن جهودهم العلميّة وكتاباتهم وتدريسهم، دعوا إلى الثورة على المستعمر بأساليب مختلفة، مرّا وعلائيّة، كما عملوا على إصلاح المجتمع ورسم أمس تهضته، للوقوف من كبوته، واسترداد سلطته وحوزته.

ومن مشاهر الزّيتونين الشاعر أبو القاسم الشابي الذي وفع صوت تونس عاليا في المحافل الأديبّة بشعره الثوري، وحسه المرهف، عبر البلاد العربيّة وخارجها، إذ ترجم شعره إلى عنّة لغات عالميّة...

ومد هذه المجالة التي تم فيها الحديث عن الزّيوزة تاريخا وأعلاما وجهودا علمية، فإنّه يصبح من الضروري التطلع إلى آفاق هذه الجامعة وما ينتظرها من رسالة عظيمة. فهي اليوم مدعوة للاسهام في ضمان الاستقرار النفسي والاجتاعي للشعب التونسي، اثر الهزات والتقلبات التي عاشتها البلاد في غيابها، كما أنّها مدعوة للحفاظ على الهوية الوطنية — العربية الاسلامية — وعلى يناء مجمع التعاون والتناخي والتساخ والتكافل، وتكوين أجيال من العلماء والباحثين والمدرّسين والخطباء والدعاة العاملين البيّرين لضالح الدين والوطن.

إنّ أعادة جامعة الزيتونة، اليح إلى حظية الأمة، وإلى سالف دورها الريادي في الاصلاح الاجتاعي، لدليل على أصالة توجهات قائد الملاد، سيادة رئيس الجمهوريّة بهن العابدين بن علي، وعميق حكمته وصادق عزمه، وواسع معرفته بأوضاع وطنه، وأحوال عصره وتحدياته، فقد كان بعث الزيتونة من أول الانجازات الجرهريّة التي حققها لشعبه، إذ لم يمر على يوم التحوّل شهران حتى صدر الأمر الرئاسي ببعنها يوم 11 ديسمبر 1987 مشتملة على معاهد عليا ثلاثة.

وهو بهذا يستحق من جميع أفراد الشعب خالص الشكر والتقدير، ويستوجب منّا نحن الساهرين على حظوظ التعليم الديني، في بلادنا، تحمّل مسؤولياتنا كاملة، في هذا العهد الجديد، بالخفاظ على هذه المؤمسة العربقة والعمل على تنظيمها بأسلوب جديد يتاشى مع سنة التطور ومستجدات العصر، حتى تساعد على الاسهام في حلّ المشكلات العقائديّة والاحتاعيّة والتقافية وعلى ترسيخ القيم الاسلاميّة ومواصلة بناء المجتمع المدني، المتأصل، المتطور، العامل على توفير كل أسباب العيش الكريم، لجميع أبناء الوطن، في ظل الاخوة والهية والتساع.

ومن عناية الدولة، في العهد الجديد، بجامعة الزيتونة أن قررت إقامتها في مبنى لاتق بمكاتبها، سيقام حول جامع الهواء، في قلب العاصسة، في الاحياء المجاورة لجامع الزيتونة، التي رأت حركية علمية عظيمة، عبر تاريخ تونس الثقافي، هذه الأحياء التي أقام بها علماء الزيتونة وتلاميذهم وشهدت ذهابهم وإيابهم إلى جامع الزيتونة، وتفاعلهم المعرفي، ومساجلاتهم، ومناظراتهم، وتجمعاتهم التي كانت تفيض حيوية وتعاونا وتساعا وتفاؤلا، وتجمعات العلماء وطلة الحقيقة، في تلاحم، ومسائلة، بعيدا عن التنطع والغوغائية، والاسفاف، فلا فتنة ولا افتنان، ولا تكبر ولا صلف ولا امتهان.

إنها أجيال مستنيرة فاعلة، حافظت على المجتمع ومؤسساته وقيمه وعملت على تماسكه وتوازنه، فكانت هذه الأحياء التي ستأري جامعة الزيتونة وستجاورها في مبناها، مراكز اشعاع معرفي، وتنوير للأفهام وتحرير للعقول، مراكز خير ويركة، عمت تونس وضواحيها وغتلف جهاتها.

وجامعة الزيمونة، في هذه الأيام، تستعد لاعادة النظر في مناهجها قصد تطويرها وربطها بالمصر ومستجداته، بالواقع الوطني، وبالمناهج الحديثة، وبانجع الطرق التربية، والتعليميّة، الجديدة، مساهمة في إصلاح التعليم الجامعي، وتأسيا بروح المصلحين التونسيين، رواد المناهج، وقادة الفكر الاصلاحي في القرنين الآخيين.

وتتابعت الانجازات الدينيّة فكانت في البدء انشاء ادارة فرعيّة للقرآن الكريم، ملحقة بإدارة الشؤون الدينيّة مهمتها السهر على الكتاتيب ومراقبة المصحف المستورد، وهي بادرة أولى، نادرة المثال في البلاد العربيّة والاسلاميّة. وتمّ الاعلان بوم الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، لأول مرّة في العهد الجديد، سنة 1988، عن تأسيس مركز القراسات الاسلاميّة بالقيروان، تقديرا لمتزلة القيروان ـــ العاصمة الأولى للمغرب الاسلامي من إفريقيّة إلى الاندلس ـــ وتمجيدا لدورها الرائد، الفعال في نشر الثقافة العربية الاسلاميّة بهذا الجناح الغربي من العالم الاسلامي، ووصلا لاشعاعها العلمي المتميز.

وصدر الأمر الرئاسي الذي يضبط مهام المركز ومشمولاته وتنظيمه الاداري والمالي بشاريخ 1990/3/30 ثمّ صدر أمر بتعسيين كانب عام له، بتساريخ 1990/7/31 ويعدها عين له مدير بتاريخ 1991/1/13.

وانطاق النشاط بالمركز في غرة أكتبير 1990، في مبنى تم تسويفه لايواته موققا ويثا ينجز المقر الاساسي الذي شرع في إقامته على مساحة مغطاة تقدر بألفي متر مربع (2000 م) فوق مساحة كبيرة، وتجري الاشفال حثيثة، وينتظر أن يم أغباره قريبا. وتوقع المواطنون وغيرهم ممن لهم عناية بتونس عامة، وبالقيروان خاصة، أن يكون لهذا المركز إشعاها علميًا يسهم في احياء التراث المفقهي خاصة، وفي تدارس القضايا الاسلامية ومشكلات العصر وتحدياته المختلفة.

نظم أول ملتقى بالمركز حول الإمام سحنون في أيام 15-14-13 ديسمبر 1991 شارك فيه غنية من علماء تونس وغيرها من البلاد الشقيقة والصديقة، ووهكذا شدّت الرحال من جديد إلى هذه المدينة العربقة بأعلامها وأمجادها وتراثها الفقهي اللاي، وعادت إليها قوافل العلماء والباحثين من شتى أتحاء تونس، ومن العلاد العربية والاسلامية ومن العالم همالا وجنوبا.

كما ينظر المجلس في كل ما يحقق تكوين المواطن التونسي المسلم تكوينا سليما، فيستشار في برامج جامعة الزيتونة والتربية الذينيّة بسائر المعاهد العلميّة.

وله أن يقوم بنشاط في مجال التأليف والنشر ويشرف على اصدار مجلة الهداية.

ومن أهم ما لحق المجلس من تطورات توسّع تركيته فيمد أن كان يضم.
خمسة عشر عضوا، أصبح متكونا من خمسة وعشرين عضوا، كا اسندت وثاسته
التي كان يتولاها سماحة الشيخ المختار السلامي مفتى الجمهورية إلى السيّد التهامي
نقرة رئيس جامعة الرّيتونة سابقا الذي تمحض لرئاسة المجلس. وأصبح المجلس في
تركيته الجديدة يضمّ رئيس جامعة الرّيتونة ومديري معاهدها العليا الثلاثة، وانضم
إليه بعض العلماء والباحثين اللامعين في بلادنا.

ولا يشك أحد في أن هذه المؤسسة الذينية السامية مدعوة إلى القيام بأعمال مهمة، من أجل إلجام الفئات الخربة، وسدّ الطريق أمام دعواتها المنحوفة، المسيقة الى الكين وإلى الوطن.

وإنَّ للمجلس دورا فعالاً في نشر قيم الاسلام السمحة وبث روح الانتاء والخساء والتعاون، بين كل فعات الجتمع، وإن له رسالة اشراف وتوجيه وإشعاع، ترسيخا للهوية الرطنية \_ العربية الاسلامية \_ وتأسيلا للقافتنا المشميزة، وتنمية لما بالمعارف الحديثة، حتى يعزز وجه تونس العربية المسلمة، مشرقا وضاحا، في هذا العهد الجديد الذي ردّ الاعتبار لمقومي الشعب الاساسيين : الاسلام والعربية، ودعا إلى ضرورة معايشة العصر وتجاوز تحدياته.

ويتم بالاشتراك بين التربية والعلوم والجلس الاسلامي الأهل مراجعة برامج التربية الاستائية والسيدة السلامية في الابتدائي والثانوي، وضمت اللجنة غيبة من الاساتلة الجامعين والمتفدين والمربين... ومازالت أعمال هذه اللجنة مستمرة في مراجعة البرامج، ترسيخا للهوية الوطنية، وتجذيرا لأصول الاسلام وقيمه السمحة المبشرة، المسيق المتفائلة حتى لا يصعله الناشئة بضوابط دينهم الجنيف، فيقبلوا عليه بكل رغبة، ويحققونه في أقواهم وسلوكهم.

وإنَّ أعظم المجاز، للمهد الجديد، في مجال ردَّ الاعتبار للدّين الحنيف، الحداث كتابه دولة للشؤون الدّينية، ملحقة بالوزارة الأولى، تمثل الهيكل المكومي المشرف على المؤمسات الدّينيّة في البلاد، والساهر على نشر الاسلام بتعاليم السامية وقيمه السمحة، ورعاية شعائره، والنود عن مقدماته، حفاظا على الشخصية الوطنية العمائرة، الأسلاميّة السور، القائم على أسس الحرية والعدالة والتعاون والتكافل، والرافض لكل اشكال الانطلاق والتعاوف والعنف.

كما أنَّ هذا الهيكل الحكومي معنى بدعم البحث العلمي، في مجال العلوم الاسلاميَّة احياء للتراث، وتأصيلا للحقائق الاسلاميَّة، وطرحا للمشاكل المعاصرة، في ضوء الكتاب والسنة.

ولقد كان لكتابة اللّـولة للشؤون الدينيّة نشاطا واجتهادا ملحوظان ظهرت نتائجهما في مجالات عديدة :

لا سن في تجديد الخطاب الديني وينائه على أسس علمية، دينية أصيلة، الجنادية تنوييّة، داعية إلى التساخ والتعاون البناء، ملتحمة بالواقع الوطني المعيش ومستجدات العصر وتحديات، تأصيلا للايمان الداعي إلى العمل وحبّ الحياة والتفاؤل والانشراح، ونبذا للكسل واليأس والاستكانة والتشائع.

وبرز هذا الحطاب الجديد التنويري، الفعال في الجواسع ووسائل الاعلام المسموعة والمرتبة ، فكان له تأثيره البالماغ في عنطف شرائح المجتمع، بدءا بالمذكرين والجامعين والمنقفين إلى فتات العمال في شتّى الفطاعات الفلاحية والعمناعية والتجارية... رجالا ونساء شيبا وشبابا. ولملك تدعم التغيير، بهذا الحطاب الديني المستبر.

2) ــ في إقامة الندوات الدينية التي شملت أغلب الولايات وعضرها الاطار الذيني من مصدين وخطباء ووعاظ وأثمة، فضلا عن افتتاحها بحضور السلطة الجهوبة، وفي مقدمتها السيد والي الجهة. ويشرف على هذه الندوات السيد كاتب الدولة للشؤون الذينية الذي يفتتحها، في كل مرة، بخطاب منهجي، تحليل، هجولي، يعنى فيه ببيان أسس الاسلام وتحديات العصر، ويكشف فيه عن الإبعاد التَّارَّئِيَّة والاجتَاعَة للحركات المتطرفة، التي كانت ومازالت ظاهرة هامشية، لفظها الاسلام وقاومها جمهور المسلمين، في شتى أغاء البلاد الاسلاميّة، عبر عصورها المختلفة ويقارن السيّد كاتب الدَّولة بين غلاة الأُمس وغلاة اليوم ذوي التنظيمات السرية والعلنية التي تنسب نفسها إلى الاسلام، والاسلام منها براء، فيوضح نقاط الاحتاق الكثيرة، والمتعلقة في اثارة الفتن والتضليل والتربيح والتقتيل، مع وحدة الاهداف وهي : مصادرة الحريات، والجام العقول، وتقويض المجتمعات ونسفها من المسيوة المناسئية الحضارية، على مراكز النفوذ والاستبداد بحظوظها وإخراجها من المسيوة الانسائية الحضارية.

وتقدم في كل ندوة محاضرات حول مواضيع متنوعة، مهمة، من قبل أساتلة جامعين، أغلبهم من جامعة الزّيتونة، وبعضهم من الأكمة والخطباء وتختم كل محاضرة بمناقشة وحوار حرّ يساهمان في إثراقها.

ويتولى السيّد كاتب الدولة اختتام الندوة، مستخلصا النتائج والتوصيات العلميّة التي يتوصل إليها المنتدون لتدعيم المسيق التوعويّة الدينيّة، الموفقة والخطوات المقطوعة الناجحة، وضبط سبل التصدي لفئات الضلالة ودعواتهم المتهافتة.

وقد حقّت هذه الندوات الجهويّة، المتمدّدة، أهدافها في تأكيد عناية السلطة بالدّين والقائمين على شؤونه، في شتى انحاء البلاد، وفي رعاية بيوت الله وإقامتها في كل مكان وتوسعتها وصيانتها، وفي تغيير الحفاب الدّيني تغييرا جذبها من حيث رحال التأطير ولمضمون المعرفي وأسلوب التبليغ، وفي نشر الاسلام المتساع، والتحدير من المتطرفة ودحض مقالاتهم وردّ دعواتهم.

3) — تقديم محاضرات معمقة، من قبل أساتلة جامعين، في كل ولايات الجمهورية يحضرها كافة شرائح المجتمع، توعية بالاسلام وقيمه السمحة، وتركيزا لحطاب ديني جديد، أساسه الثوابت الاسلامية والنزعة الاجتهادية المقلائية، في فهم المشكلات المجتمعية المطروحة وتحليلها، وليجاد الحلول لها، في مناخ علمي رفيع المستوى، يسوده الحوار البناء والنقاش المثمر.

 4) - كما كان لكتابة الدولة عناية بيبوت الله إنشاء وتوسعة وتجهيزا وحفاظا عليها من كل ما يعوقها عن تأدية وظيفتها التعدية السامية. وهذا بدعا مجامع الزّيتونة الذي حظي برعياة خاصة في العهد الجديد، إذ وقع في عدد قرائه والقائمين عليه، وجددت فرشه، وعين إمامه الأول عضوا بالمجلس الاسلامي، في تركيته الأخيرة...

وقد رصدت ميزانية مهمة لصيانة بيوت الله وتجهيزها قدرت سنة 1990 بـ 746 ألف دينار بالاضافة إلى الاعانة التي رصدها سيادة رئيس الدولة لمزيد العناية بالمساجد وقدرها 250 ألف دينار وتجاوز عدد المساجد والجوامع التي تم انجازها في العهد الجديد الألف. وهذا يمثل ربع المساجد الموجودة بالوطن في جميع جهاته.

وتحت رعاية القائمين ببيوت الله فصرفت لهم زيادة في المنح ونظر في مشاكلهم الاجتاعية بكل اهتام.

ومنذ فجر التحوّل، تكثفت العناية بكتاب الله تحفيظا وتلاية وإثراء، ومباريات وجوائز، كما صدر قانون خاص بالمصاحف في 18 أوت 1988 ترسيخا لمكانة القرآن الكريم في مجتمعنا العربي المسلم، وتأكيدا لعناية الدّولة بكل ما يخدم كتاب الله، كما نظمت أيام تربوية للمؤدبين التمكينهم من انجيح الطرق التربهية والتعليمية.

وقد حرصت كتابة الدولة على تعميم الاملانيات باغلب المساجد، ورعاية المقرئين. وفي شهر أفريل 1990 أحدثت جائزة رئيس الجمهوريّة لحفظ القرآن الكريم وترتيله، وقسمت إلى ثلاثة أصناف لتعم الفائدة اكبر عدد من المترشحين.

كما تقرر خلال انعقاد المؤتمر الأول لوزراء الأوقاف والشؤون الدينية في اتحاد المغرب العربي بالرباط، تنظيم مسابقة سنوية في حفظ القرآن وتجويده، بالتناوب بين دول الاتحاد ونظمت أخيرا في شهر سبتمبر 1991 المسابقة الأولى، بالمغرب الشقيق وكان بعض المترشحين التونسيين من الفائهين بمعض جوائزها.

والكتاتيب القرآئية، اليوم، متنشرة في جميع انحاء الوطن، وهي تناهز ستياثة كتابا تشرف عليها كتابة اللّـولة للشؤون الدينية، وهناك ما يقارب أربهمائة كتاب تشرف عليها رابطات الحفاظ على القرآن الكريم، بالاضافة الى عدد من الكتاتيب الحرّة وما يقارب مائة روضة قرآئية. وكتابة الدولة ماهرة على تنظيم هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر أوّل مؤسّسة تربويّة يؤمها بعض الأطفال، ولذا كان الحرص عظيما على مراقبتها من حيث الموقع والظروف الصحيّة، وطرق التعليم بها.

وفي العهد الجديد، شهد موسم الحج تنظيما محكما، حيث عهد للولايات بتقديم قواهم حجيجها، واتخذت تداير لترفيع العدد والمنحة والمؤطرين، وكل الأساب الضامنة لسلامة الحاج الصحيّة والماديّة والنقسيّة.

ولقد أصبح حجيجنا يعودون من البقاع المقدّسة، ميتهجين، شاكرين، لسيادة الرئيس، حفظه الله، عنايته بهم، وسهره على راحتهم لأداء مناسكهم في أفضل الطروف وأسلمها.

ولم ينس العهد الجديد، ابناءه المهاجرين، بل إنّه أولاهم عناية خاصّة فقد حرص سيادة الرئيس، في ألول زيازة رسميّة له بفرنسا، على أن يلتقي بأكبر عدد منهم، وأن يشجعهم ويطمئنهم على ضمان حقوقهم في بلاد المهجر، كما أكد لهم أنهم يحلون مركز الصدارة في سياستنا الحارجيّة، مع الدول المضيفة لجاليتنا...

وصدرت قوانين مشجعة لاستثار أموال المهاجرين، وأخرى لتمكينهم من مساكن وقطع أرض صالحة للبناء، ويسرّت لهم كل أسباب العودة لتقضية عطلهم في أحضان الوطن العزيز، وحول أهليهم.

وتتضع عناية الدولة بهم إذ ترسل إليهم بعثات من شيوخ العلم في المواسم الدينية لمحاضرتهم وسسامرتهم وتعرف أحوالهم ورفع مشاكلهم إلى السلطة المعنية في الوطن، فكان رجال البعثات ناجحين في تأدية مهمتهم النبيلة، ونشر أصول الاممالام السمحة بين أبناء جاليتنا في الجوامع والمساجد وفي مراكز الوداديات وفي نواديم، الحاصة. وزادت هذه المهمات في ربط الصلة بين الوطن وأينائه المهاجرين.

وإن عناية خاصة بمزيد تكثيف هذه المهمات، والبحث عن انجيع السبل لتعلم أبناء المهاجرين دينهم ولغتهم وقصيق صلتهم بوطنهم وثقافته المتميزة، لما يحقق خيرا كبيرا للوطن والبنائه في الداخل والحارج... ففي بلاد الهجرة اليوم أكبر من دافع للبقاء بها، والاندماج الكلي في تركيبتها، بفضل تقدمها وازدهارها وضمان اسباب العيش فيها، وإن كثيرا من أبنائنا النبغاء، في الجالات المختلفة، وخاصة المتطورة منها لا يجدون من يشبعمهم على العودة إلى الوطن لدفع مسيرة التنيمة به... إنهم يضيفون قوّة إلى البلاد القويّة بفضل ذكاتهم وجدّهم ومساهماتهم واختراعاتهم، فهل من عناية أكار بهم؟

ولقد كان من أهم أوليات العهد الجديد، ود الاعتبار للمصلحين والوقاء الشهداء وتمثل هذا في احترام النشأة الفعاية للحزب على يدي الشيخ عبد المزيز الشهداء وتمثل هذا في احترام النشأة الفعاية للحزب على يدي الشيخ عبد المزيز الثعالي، وود الاعتبار هذا الزعم السياسي الكبير الذي ناضل، وصمد في وجه المستعمر، صمود الأبطال في فترة صعبة، كا ردّ الاعتبار للزعم صالح بن يوسف، وورحم المواتية، وتتمية الوعي بضرورة الكفاح واستمراره الاسترداد الحق السليب، وتطليص المواطن من براثن المستعمر. كما عقدت نداوات لدراسة الفكر الاصلاحي لرواده الكبار من أمثال : خير الذين التونسي وصعود قيادو وعلى باش حامية وعبد العزيز الثعالي والطاهر حداد والبشير صفر وغيهم، تنويها بجهودهم وريادتهم، ونزعتهم التنويية التجديدية، الفاعلة، وتأكيدا للناشئة والشباب خاصة بأنّ بلادهم موطن الاصالة والريادة وحرية الرأي والاسلامي وظهرت بها حركات إصلاحية، حداثية، فعالة، وتأكيدا للناشئة والشباب خاصة بأنّ بلادهم موطن دميور في العالم العربي والاسلامي وظهرت بها حركات إصلاحية، حداثية، فعالة، ودعة المرأي والاسلامي وظهرت بها حركات إصلاحية، حداثية، فعالة، ودعة الرأي والاسلامي والعمل والتحقوم، واحترام حقوقها في التعلم والعمل والاسهام في التنسية والبناء الحضاري.

ولقد كرِّم الشهداء، ونَّه بأعمالهم ومواقفهم وخصالهم، وحظي زعماء الحزب ومناضلوه بعناية خاصة، ففي هذه الأيام الأخيرة، تأسست داخل التجمع الدستوري الديمقراطي أمانة قارة للمناضلين، متعنى بهم ويأبنائهم، حتى يقدروا حق قدرهم، ويحتلوا المكانة التي يستحقون، في مجتمع كافحوا وضحّوا من أجل تخليصه من الاستعمار والاستبداد والتبعية والتخلف.

كما أنَّ من أهم انجازات العهد الجديد، العناية باللغة العربيّة التي ترمز إلى أحد ركتي هويتنا. وقد جاء في الميثاق الوطني الذي التزم به ممثلو الاحزاب السياسيّة والتنظيمات الاجتاعيّة وللهنيّة في فصله الأول :

«إنَّ هوية شعبنا عربيَّة اسلاميَّة متميَّزة، تمتد جذورها في ماض يعيد، حافل بالامجاد، وتطلع لِلْ أن تكون قادرة على مجابهة تحديات العصر». كما جاء فيه «لذلك تمسكت تونس بعروبتها واسلامها باعتبارها جزءا من الوطن العربي ومن الأمة الاسلامية. ولقد عمت اللغة العربيّة أهلها فأصبحت منذ قرون لغة الحطاب والكتابة والثقافة وانتشر الاسلام بين سكانها دون أن تتنازعهم الملل والنحل.

إن الجمعوعة الوطنيّة مدعوة لدعم اللغة العربيّة حتّى تكون لغة التعامل والادارة والتعليم، والضرورة تقتضي التفتح على الحضارات وعلى اللغات الأُموى وخاصة لغات العلم والتقنية إلا أنّه من الواضح أن لا تطوير للثقافة الوطنيّة بغير اللغة الوطنيّة...»

#### وجاء فيه أيضا :

«إنّ التعريب مطلب حضاري متأكد وهو من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسب شعبي وبلعلها جزءا من الذهنية العامة. ويتحتم السعي إلى تعلوير اللغة الوطنيّة والارتفاء بها حتّى تبهض بكفاية واقتدار بقضايا العلم والتكنولوجيا والفكر المعاصر خلقا وإبداعا، وحتى تسهم عن جدارة في حضارة الانسان».

وعلى ضوء هذه المبادىء الهامة التي ضمها الميثاق الوطني الذي هو رابطة 
بين جميع أبناء تونس ووثيقة تاريخية وعهد التزام مؤكد، اتخذ قرار بعث المدرسة 
الأساسية التي ستكون اللبنة الأولى الجوهرية في بناء الثقافة الوطنية باللغة الوطنية 
إذ تقرر أن يقع التدريس بالعربية في كل سنواتها وفي كل المواد الأدية والتاريخية 
والعلمية ... جاء في الميثاق : «قررنا أن تكون العميمية تدريس العلوم في كافة 
المدرجات... أي بالمدرسة الاساسية التي ستكون المرحلة الأولى في تعريب التعليم 
ثمّ ستعقبها مرحلتا التعليم الثانوي العام، والمرحلة الجامعية.

وبهذا سيكون للعربيّة مكانتها، هذه اللغة التي كرّمها الله فأنزل بها كتابه «بلسان عربي مبين» (الشعراء، 195) «قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون» (الزمر 28).

ويخطىء من يعتقد أنّ العربيّة لغة غير قابلة لتحمل العلوم الحديثة، فهي من أرق اللغات التي نطق بها الانسان عبر تاريخه الطويل، صاحبها بفضل تعدد حروفها وتنوّعها ومخارجها المختلفة يستطيع أن يتكلم بأي لغة أخرى مهما كانت صعوباتها، لأن لسانة تعوّد على حروفها العويصة كالضاد والذال والقاف..

ثم إنَّ هذه اللغة تحملت علوم الحضارات القديمة وحافظت عليها من الضياع، ونقلت إليها الفلسفات وعلوم الطب والفلك والعليمة وغيرها، يسر كلي لتنوَّع ألفاظها وكارتها، وقابليتها للاشتقاق والتوليد، فهي لفة غنيّة بمفرداتها، ومرادفاتها، وأضدادها، لفة البلاغة والإعجاز البياني التي تحدّى الله بها أهلها لما انول كتابه بلسانهم، فبلغت بالقرآن أسمى درجة يمكن للغة أن تحظى بها إذ اختارها الله لينول بها وحيه على رسوله الكريم «وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها...» (الشورى 7)

إن لغتنا اليوم، وقد أعطيت دفعة عظيمة، في العهد الجديد، لجديرة بأن تتحمّل العلوم والتقنيات وتسهم في تقريبا الإناء الشعب، وتعمل على الابداع والاعتراع، بعد أن تسعى لتنيمة الثقافة الوطنيّة في شتّى بجالاتها الانسائية والاجتماعية...

اللغة العربية ليست أقل شأنا من اللغة العبية — لغة اليبود — اللغة العبية العربة ليبود — اللغة العلم والتكنولوجياء القديمة التي لا يتكلمها إلا عدد عدود، والتي أصبحت لغة العلم والتكنولوجياء لغة النرة والأقمار الصناعية، لغة يحسب الأملها ألف حساب، في موانين القوى المسكرية اليوم، في العالم، وليست العربية أقل شأنا من بعض اللغات الشرقية، كلفة كوريا الجنوبية، هذا البلد الصغير الذي أصبح من أشهر الدول الصناعية، في عالمنا اليوم، وأصبح يقدّم تجهيزات وآليات وسيارات، بديمة الصنع، رخيصة الشمنء تراحم أعلى الصناعات العالمية...

وفي اعتقادي لكي تحتل العربية مكانتها الجديرة بها بين لغات العالم ينبغي علينا، نحن أبناءها، في كل الوطن العربي، أن نعمل جاهدين على نقل العلوم والتقنيات الحديثة إليها، وعلى وضع المصطلحات، وتيسير الطباعة والنشر، وتقريب الكتاب من المواطن، وتعريب الادارات والمؤسسات العمومية والحاصة، وتعريب الكتاب والشوارع، والمدارس والماهد والكليات...

ولا يشك أحد متخصص في العربيّة أن فذه اللغة صعوباتها، فلنحاول تذليلها، وتيسيرها لتصبح لغة التخاطب والكتابة والمذياع والتلفاز، لفة البيت والشارع والمؤسسة، فضلا عن مجالاتها الأولى: المدرسة، المعهد، الكليّة...

وإنّ من أبرز العناية بديننا الحنيف والاعراب عن هويّتنا، تكنيف علاقات التعاون بين بلادنا والبلاد الشقيقة العربية والاسلاميّة، فسياستنا الحارجيّة التي تميّرت بالحركية، والاشعاع في العالم، ومشاركتها في حلّ كبريات مشاكل العصر، من دعوة إلى نظام دولي عادل، وتعاون بين مختلف الدول على أساس الاحترام المتبادل، عملت على أبراز وجه تونس العربي الاسلامي، وعنيت عناية خاصة بتمتين عرى الاحتوة والجوار مع شقيقاتها في المغرب العربي حيث أسهمت بلادنا إسهاما متميزا ثابتا للرساء الاتحاد المغاربي.

كا عملت على رأب الصدع، ولم شمل اللول الشقيقة، وأوضح مثال على هذا ما كان من تقريب بين مصر وأجلياهرية الليبية اللتين طال خلافهما واستفحل، ولقد رجعت مصر، على اثر تدعيم الملاقات بينها وبين كل الدول المربيّة، إلى حظيق البيت العربي، واسترجعت الجامعة العربية التي استقرت بتونس احدى عشق سنة، دون أي اعتراض من بلادنا لرصانة القائمين عليها، وصدق توجهاتهم وصفاء نواياهم، عدمة للمصلحة العربيّة العليا، وعملا بتعاليم ديننا الحنيف اللاعقة إلى إصلاح ذات البين، والتصالح والتآخي والتآزر، والوقوف صمًا واحدا كالبيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

واستمرت تونس، ومازالت وستبقى في عهدها الجديد تعمل جاهدة على تمتين نسيج العلاقات العربيّة الاسلاميّة بكل المنظمات والمؤسّسات، وفي مختلف المناسبات.

وقد شهد لها القاصي والداني بحدكة رجالها وتبصّرهم، وعمق تحليلاتهم، ونيتهم الصادقة في التعاون النزيه، البناء مع أشقائها وأصدقائها في العالم قاطبة.

وقد كان لملاقتنا المتميزة مع شقيقتنا المملكة العربية السعوديّة دورها الفعال في دعم الصف العربي، والأعوة الاسلاميّة، فكانت أولى زيارات سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن على، في فجر التّحول، إلى هذا البلد العزيز — موطن الحرمين الشريقين — وكعبة المسلمين.

ويمكن التوقف لبيان عمق العلاقة بين البلدين الشقيقين عند حدث جليل عاشته تونس، بدءا من يوم 28 رجب 1409 الموافق للسابع من مارس 1989، وقد تمثل في إقامة معرض الحرمين الشريفين بها، عاشته عيدا لا مثيل له، إذ حطً بأرضها باب الكعبة الشريفة، الذي بقي ملاوما لها مدّة تقارب نصف قرن، فقد صنع أيام الملك عبد العزيز آل سعود سنة 1363 هـ، وعوض منذ بضع سنوات بياب آخر جديد.

والباب الذي شهده زائر المرض زيّن بآيات من كتاب الله نقشت نقشا بديها رائعا، أضفت عليه روعة وجمالا لا نظير لهما، وعرضت بجواره ستارته، وهي في تطريزها وإحكام صنعها تخلب الأبصار.

لقد كان المشهد عظيما : مجسما عن الحرمين قبل توسعتهما، وأخرى بعد التوسعة الأولى، ثمّ أخرى بعد التوسعة الثانية، ومجسمات لبعض الاماكن العظيمة كمسجد قباء، ومجمع الملك فهد لطياعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وغيرها من اللوحات والجمسمات الرائعة التي تأخذ بالالباب وتؤجيع الأشواق.

وإذا كان الكتيرون لا يقدرون لاسباب غطفة، متملّدة، على القيام بزيارة الحرين، فها أنَّ العناية الريائية حملت إليهم شيئا من هذين للكانين القدسين، وصورا عنهما، بل وقربت من الكتيون ماء زمزم المباك وامكانية الظفر بمسحف من مجمع المدينة المنورة... كل ذلك في انتظار أن تحصل الاستطاعة للمسلم فيتوجه لتأدية فرض الحبيّ وزيارة قبر خاتم النبيين سيّدنا محمد، صلى الله عليه وسلم.

إنَّ المُتَّامَل في تملك التظاهرة الدينيَّة، الجليلة، وما ترمز إليه، يتجلى له ما للعهد الجديد من عناية بالدِّين ومقدساته ورموزه ومؤسساته.

وإنَّ احتضان رئيس الدَّولة لئلك التظاهرة وإلقاء خطابًا في حفل الندشين انذلك لذليل آخر على مدى تعلق هذه البلاد بدينها ومدى عناية رئيسها بمقوماته.

ولولا اطلالة العهد الجديد، والتغييرات الجذية والاقصاح بما لا مزيد عليه من أن هذا البلد عربي، مسلم من يوم أن دخله الفاتحون ... صحابة رسول الله ... وصيبقى كللك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليا، عافظا على لسانه العربي ودينه الاسلامي. لو لا هذه الاطلالة السعيدة، لما حظى الشعب التونسي بذلك للعرض الجبيح، ولما أمكنه أن يرى باب الكعبة ينتقل إلى روعه، وتماذج من الحرمين تعمّق الاحساس بعزة الانباء إلى الاسلام والفخر بأعمال رجاله العاملين، الصالحين.

وتونس، وقد استضافت معرض الحرمين الشريفين لتدل دلالة قاطعة، لمن لم يع بعد، أنّها أرض الاسلام، أرض المرابطة والرباطات، الحصن المنبع لهذا اللّمين، القاعدة المغربيّة الأولى التي خرجت منها جموع الفاتحين ينشرون كلمة الحق ويدعون بالحسنى إلى دين الله غير معتدين ولا مدمرين ولا مكرهين أحدا.

لقد كان لتونس، في هذا الجتاح الغيلي من البلاد الاسلاميّة دورها الفعال في نشر الاسلام فتحا وتعليما وترسيخا لمبادئه وقواعده، وتركيزا لنظمه وتشريعاته. فتونس كانت ومازالت وستبقى بلد العربية، حصن الاسلام الركين، قلمة صامدة في وجه كل من يحاول المس من أصالتها ومقوماتها وثقافتها. ولقد انعم الله عليها بمام لحماها وبحدد لأمجادها وهبها الله رئيسا شابا، مستيرا جمع همل المواطنين، بمكمة المؤس المخمين.

ومازالت الانجازات الدينية تنوالى فقد قرر سيادة الركيس احداث جائزة رئيس الجداث جائزة رئيس الجمهورية للكراسات الاسلامية، وهي الجائزة التي سنتوج بها أفضل الانجاث سنويا، لتؤكد ثوابت سياسة عهد التحول، ولتفصح بالدليل القاطع والبرهان الساطع، عن أن الدين الحنيف، في بلادنا، وبعد أن رد له اعتباره كقاسم مشترك بجمع كل التونسيين وكمامل تآخ وتحابب وتعاون وتساع بينهم، يحظى كل . يوم، بحزيد الرعاية واكيد العناية من سلطة المهد الجديد.

كل ذلك تجنيرا لهذا الشعب النبيل، في هوبته العربية الاسلامية، وبناء للشخصية الوطنية الاصيلة، المتفتحة على عصرها، المتوازنة، الواعية بمشكلات الواقع المعيش داخل الوطن وخارجه اي بما يسود العالم اليوم من تحولات متسارعة وتكتلات، وانقسامات، واحداث عصية عن الملاحقة.

وسيكون لهذه الجائزة تأثيرها الكبير في دفع حركة البحث العلمي وخاصة لدى المعنيين بالدراسات الاسلامية، هؤالم اللين تمحضوا للتعمق في فهم كتاب الله وسنة نبيه الكريم سيدنا محمد عليه افضل الصلاة وازكى التسليم، وانقطعوا لتتبع اجتهاد رجال العلم المجددين، في غتلف الامصار والاعصار، تعرف موافقتهم من مستجدات اوضاعهم، ثم المفي قدما، بموضوعية وواقعية وجدية، الى البحث عن حلول لمشاكل عصرنا التي تزداد تعقيدا، كل يوم بتأثير عوامل متحددة : مادية واجتهاعية ونفسية بيئية...

ومراهم هؤالا الباحثين وصلق جهودهم ستركز المرفة الدينية، الحقة المرأة من سوائب الارتجال والضحالة والتصليل، وستنشر بين المؤمنين نقية بناءة، دافعة الى السعى الدؤوب، نافلة الى العقول والقلوب، غارسة لحب الحياة مشيعة لقيم الحية والعمل والتسام والتكافل... بجهودهم المتضافرة مع غيهم من الباحثين المتصكدت المجتمعية المتناصات، سيتمكنون من المجاد الحلول الناجعة المتمامية، التي مازالت تشدنا الى الخلف، وتباد طاقاتنا، وتضبع عنا الوجه الى بناء المستقبل ورصد كل الجهود لتأمينه قويا مزدهرا الإنائل وتضبع عنا الوجه الما المحدثين، دووه الفعال لأن ديننا الحنيف دين العلم والبحث والاجتهاد نقلي عقلي اساساء لم يتوقف علماؤه ونبغاؤه وجمتيدوه المستيون امام معضلة مجتمعية، بل كانوا سباقين، واقعين، غطمين، نزهاء في خدمة بجتمعاتهم معضراء ملهود، أبائها بعقل متجار، متحرر، مُلهي...

كما أذن سيادة رئيس الجمهورية، قبل أيام قليلة من حلول شهر ومضان 1412 هـ بإقامة تلاوة القرآن الكريم، يوبيا، وطيلة السنة، في جامع الزيتونة، المناوة الكرين التي تحتر بها بلادنا وسفرينا والأمة العربية والاسلامية، وتقرّج منها أفذاذ حافظت، عبر القرون، على هوية شعبنا العربية الإسلامية، وتقرّج منها أفذاذ العلماء، وكبار الجبدين، وعظماء الأكمة المستنيين، والأدباء والشعراء، وفيلسوف التاريخ ومنشىء علم الاجتاع العلامة ابن خلدون وفي عصرنا تقريج منها العلامة المفسر الكبير الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وابه الشيخ الحطيب، المفقق محمد الفاضل ابن عاشور، والعالم الجليل محمد الحضر بن الحسين الذي تولى مشيخة الأرم.

إنَّ هذا القرار الرئاسي تاريخي لم يسبق أن اتخذ مثله منذ تأسيس جامع الرَّهُونة سنة 735/116.

 إنّه مكسب جديد وإنجاز عظيم الشأن من الإنجازات الدينيّة المتلاحقة مند فجر التحول.

إنّه قرار لن تمحوه الأيام ومن له القدرة على تجاوز هذا القرار العظيم الذي سيبقى وستمرّ مجسدًا التلاوة القرآنيّة في رحاب الجامع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. إنها ومضات نورانية ولحظات تاريخية ليس لها مثيل، فإذا كانت الأنوار المتلاقة المنبعثة من النهيات الكنيرة، وإذا كانت الزراني الجميلة المتعددة قد شدّت نظر الزائر إلى الجامع والمقبل عليه لأداء فريضة الصلاة أو التنقل فيه، فإن أهم ما سيلفت النظر بعد اليوم هو هذه التلاوة المسترسلة المتنابعة التي ستعمر فضاء الجامع وتجلب إليه محبّى كلام الله والمتعطّشين إلى سماع التلاوة الرفيعة المؤداة على أفضاء وجه.

وبدلك سيخم القرآن الكريم تلاوة عشرات المرات سنويا، ولا شك أنّ هذا القرار سيودي إلى مزيد العناية بعلم القراءات هذا العلم الذي اشتهر به علماء بلادنا تأليفا وتدويسا وتلاوة.

كما أنَّ هذا القرار سيحفّر الهمم للتنافس المحمود، لنيل مرتبة قارىء بجامع الرّيتونة اعتمادا على اتقان علم القراءات والأداء السليم وملكة الصوت الرخيم.

وحلّ شهر رمضان، شهر الرحمة، فسنّ سيادة الرئيس سنة حميدة حيث أمر بتنظيم موائد إفطار للمعوزين والعجّز ثمّ شارك مجموعة منهم ذات مساء في إفطارهم وعاين بنفسه كل ظروف إعداد الإفطار من مرحلة الاقتناء إلى التقديم.

وتحفّز المسؤولون وأهل البر والاحسان فأسهموا جهويا في تمديم هذا المشروع الحيري العظيم.

كما أذن سيادة الرئيس برفع كتابة الدولة للشؤون الدينيّة إلى وزارة للشؤون الدينيّة وهذا يتم لأوّل مرة في تاريخ تونس.

ومازالت الأيام حبل بالأهمال الصالحات، وبالبادرات الطيبات، فهذه رعاية شاملة للمعوقين، تشعرهم بأن لهم من يفكر فيهم وبهمل على إدماجهم في المجتمع، بتخصيص مواطن شغل، وتشجيعات متنوعة ولقد كان لهدية الرئيس المتمثلة في عديد الكرامي المتقلة الآليات المساعدة على تخفيف وطأة الاعاقات المتنوعة تأثيرا بالفا في صفوف المستمن، ولدى العامة والحاصة فسعى كل في مجاله لتقديم هدايا... ومازالت الحيوات تتولى على مرّ الأيام.

هذه بعض انجازات دينية تحققت في ملّة قصيوة من حياة أمّتنا، منذ التحول المبارك وتتمثل خاصّة في :

- ردّ الاعتبار للدين الحنيف
  - إرجاع جامعة الزيتونة
- تأسيس كتابة دولة للشؤون الدينية، ثمّ رفعها إلى وزاوة للشؤون الدينيّة.
  - ــ تجديد الحطاب الديني
  - مراجعة برامج التربية الاسلامية
  - -- ردّ الاعتبار للشهداء والمصلحين ورجال الفكر والسياسة
    - العناية بالعربية ودعم مسيرة التعربب
    - تمتين العلاقات الأعوية مغاربيا وعربيا وإسلاميا
      - إيراز وجه تونس العربي المسلم
  - تأكيد الموية الوطنية العربية الاسلامية لتونس وشعبها.

وتونس اليوم، وهي تعيش أصالتها وتبني مستقبلها على أسس علميّة، ويمخططات مدروسة واستشارات مفتوحة لكل الاحزاب والمتظمات والأقراد، قد أقامت مجتمعا مدنيا متوازنا، قوامه الايمان والعلم والعمل، مكرسة بذلك قيم الدين الحنيف والاجتهادات التيوة، في مناخ من الحركة والديمقراطية والمصالحة والتاخي والتعادن.

تونس اليوم تنخرط بثبات، في مجعلها العربي الاسلامي، إنها تتقدّم واعية بالتحوّلات المتسارعة، والتحديات المتلاحقة، عاملة على تجاوز كل العراقيل والتناقضات والمعوقات، إنّها قوية، متفائلة، تحقق الإنائها يوميا، في ظل القيادة الرشيدة للعهد الجديد، دعما متجددا للمسيرة الوطنيّة الموققة نحو المد الأخل.

> اللَّكتور : عبد الجميد بن حمدة رئيس الجلس الاسلامي الأعلى

# المرأة التونسية واقع وآفات

الأُستَادَة حميدة مرابط البسِدي محامية لليمكمة التعيّب

# المرأة التونسية واقع وآفات

منذ التحول الذي عوفته تونس يوم السابع من نوفمبر تتالت القرارات على مر الأيام في غتلف المجالات والميادين ضمن منظومة من المبادىء والقيم والتوجّهات لمتكاملة مع بعضها المعض، والتي تهدف في بجموعها الى بناء بجتمع مدني قاهم على توازن كافة عناصره وتفاعلها الايجابي في سبيل تحقيق نهضة دائمة وشاملة.

وقد اندرجت في هذا السياق مخلف الاجراءات التي اتخدها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لفائدة المرأة، وهي اجراءات ومواقف لم تكن دوافعها نسوية بقدر ما هي انسانية ومدنية ووطنية واجتاعية وحضارية في نفس الوقت، حيث تنطلق فلسفة التخيير من ان التحرر من التخلف والاستيلاب وهين مشاركة كافة عناصر المجتمع من رجال ونساء في الممركة، فوجب اذا رد الاحتبار للمرأة التي تمثل نصف المجتمع وتمكينها تشريعيا وتنمويا واجتاعيا وسياسيا من شروط المشاركة المسؤولة والفعالة في عملية البناء والتنمية.

فالاجراءات المتنالية التي اتخذها الرئيس بن علي تشكل تطويرا هاما لمجلة الاحوال المسخصية، وتعزيزا لها وهي التي القضى الان حوالي 36 سنة على انبعائها وهي فترة زمنية هامة تبين من خلالها الدور الايجابي الذي لعبته المرأة في بناء المجتمع التومي والمسؤولية واثبتت فيها المرأة أحقيتها بم اجتماعية وسياسية وسياسية متطورة تتساوى فيها في الحقوق والواجيات مع اخبها الروتكامل معه في الوظائف ضمن عائلة متوازة ومجتمع منسجم ومتناسق.

لقد وضعت تلك الاجراءات وخاصة منها التي اعلنها سيادة الرئيس في 13 أوت 1992، تونس في مصاف الدول للتقدمة التي وعت بضرورة اتباع تموذج تنموي مندهج ومتناسق يعمل بنفس الدرجة من الحرص على تطوير كافة العناصر الحية التن يتشكل منها المجتمع، من الطفل الى الرجل الى المرأة والى ارساء دعاهم مجتمع عصري متوازن ومتخلص من كل العقد التي تسعى الى تركيزها وفرضها القوى الرجعية المحافظة، وبذلك يصبح قادرا على مواجهة كل التحديات التي تعترضه بروح عالية من المسؤلية وباعلى درجات الانسجام والفاعلية.

وقد حرص سيادة الرئيس نين العابدين بن علي على ادراج حقوق المرأة ضمن المنظومة العامة لحقوق الانسان مما أثرى محتوى تلك المنظومة واخرجها من المسالك المعبدة التي دأب الكثير على السير فيها مفرغين بذلك حقوق الانسان من محتواها الحقيقي، وعاملين على تحويلها الى مجرد شعارات عامة بمكن لأمي كان أن يلتزم بها دون أن تكلفه أي صبء معنوي أو مادي.

ولقد حرص من ناحية اخرى ان تكون تلك الاجراءات لفائدة المرأة في إطار الحفاظ على وحدة العائلة وانسجامها وتكامل الأدوار بين عتلف عناصر النواة العائلية التي يجب أن تظل متحدة ومتناسقة وراشدة.

#### وقد جايت تلك الاجراءات لـ :

— تدعيم دور المرأة في المشاركة في تنمية البلاد وذلك بتوفير الهياكل الملاعمة لمشاركتها في تحديد الاعتيارات والاؤلويات ضمن غططات الدولة وكذلك بتعيين الكفاءات النسائية ضمن مراكز القرار والتسيير.

 تضمن المساواة بينها وبين الرجل في ميدان الشغل، وهو ما يدفع التونسيين جميعا سواء كانوا رجالا أو نساء الى الالتزام بنفس القدر بقدسية العمل والتفاني فيه لأنه الشرط الأول والأحير للخروج من التخلف.

-- تضمن الانسجام داخل الاسرة وخاصة بين الزوجين.

-- تصمحح بعض النقائص والهفوات في التشريع الحالي بما يكفل للمرأة مزيدا من تحمّل المسؤولية معنويا ومدنيا.

كل تلك الاجراءات بالاضافة لل تعزيز حضور المرأة في الحياة العامة في شتى الميادين والقطاعات والهياكل النشيطة سواء كانت ادارية أو سياسية أو اجتاعية تحمل المرأة مسؤولية هامة وتحمثها على كسب الرهان واثبات اهليتها لما اتخذ من قرارات لفائدتها وذلك بالمشاركة الفعلية في مختلف أوجه الحياة والانشطة الوطنية في كناف أوجه الحياة والانشطة الوطنية في كل المجالات والقطاعات وتحقيق النجاحات المتتالية في ميادين العمل والانتاج، اسهاما منها في النهوض يتونس وطن الجميع من جهة وفي ضرب الافكار الرجعية المتخلفة من جهة ثانية التي تستقص من قيمة المرأة ومن كفايتها وتستكثر فيها كل اجراء يهدف الى انصافها وبويها المكانة التي تستحقها عن جدارة.

لقد اضحت حقوق المرأة عك اتجايز في هذا القرن بين القوى الرجعية المحافظة من جهة والقوى التغدمية من جهة ثانية حيث تسمى الاولى بكل الادوات والوسائل الى تجميد نصف المجتمع وشله في حين تعمل الثانية على تنشيط كل عناصره وبالأخص نصفه النسائي حتى توفر للتنمية والبناء اقصى حظوظ النجاح والفاعلية.

ولقد اتخذ الرئيس بن علي مواقف واجراءات ذات ابعاد تاريخية دعمت المتحدات الموازن وتنديج ضمن المتحدات الموازن وتنديج ضمن مكونات حضارتنا العربية الاسلامية واتطلاقا من قراءة نيرة ورصينة. لتراثلنا الاسلامي وانسجاما مع توجهات اليار الاصلاحي الذي عرفته تونس والعالم العميلي الاسلامي منذ القرن التاسع عشر والذي من ابرز رواده خير الدين وعمد عبده وقاسم أمين والطاهر الحداد وقطها مع الافكار الظلامية التي تروجها الجماعات للوغلة في التطرف باسم الاسلام بينا الاسلام بريءمنها.

#### المحسور الأول :

### الحقبوق القانونية للمرأة

ان من مرتكزات مبادىء السابع من نوفمبوللحافظة على مكتسبات المر**أة** في ظل المجتمع المدني والعمل على تطويرها في سياق التطور الشامل للبلاد.

ربيقى بيرم 13 أبت يوما خالدا في تاريخ تونس المهد الجديد التي أكدت دفاعها عن حقوق الانسان واعتبرت ذلك كلا لا يتجزأ ولا يقبل اي تميز على أساس الجنس أو غيو. وقد اكدت تونس مرة أخرى انها قطعت اشواطا طويلة في سبيل اعلاء حقوق المرأة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان فبوأتها المكانة التي تستحقها واقرت لها من الحقوق ما يلزم لتركيز حياة سليمة.

وتمتير مجلة الاحوال الشخصية المحور القانوني المحصَّن للمرأة، ولحقوفها وهي الأساس الفعلي للدفاع عنها وعن مكتسباتها،وقد ادخلت هذه المجلة تحولا جذريا وتاريخيا في حياة المرأة والاسرة التونسية.

وقد عزرت تونس العهد الجديد المكاسب الحضارية للمرأة بجملة من التشاريع والترتبيات لتأكيد حضور المرأة في كل المجالات فاعطت ليوم الثالث عشر من أوت دلالاته العميقة واعتبرت النهوض بالمرأة شرطا اساسيا ومحوريا من شروط التطور الشامل.

ويجب التنويه بأن ما ورد في مجلة الأحوال الشخصية يمثل خطوة مهمة في طريق تحقيق المبادىء التي تضمنها الاعلان العالمي الحقوق الانسان والمواثيق والاتفاقيات المكملة له وهو خطوة لا يمكن الرجوع فيها بل يجب السعي اكثر فاكثر من اجل ترقية المرأة والنهوض بها ومتابعة تطبيق القوانين للقضاء على اشكال المجيز بين المرأة والرجل والتقليص من التباعد بين المقانون والواقع.

وقد جاء في بيان السابع من نوفمبر 1987 (ان الشعب التونسي بلغ من الرعب التونسي بلغ من الرعب وفعاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه) كما الميان لل اقامة نظام جمهوري يولي المؤسسات مكاتبا ويوفر اسباب الديمراطية.

ان الرقى بالمجتمع والتقدم الحضاري والديمقراطية والتنمية الشاملة هي رهين قدرتنا على القطع مع القيم التقليدية الموروثة عن مجتمعات متخلفة ومتحجرة فكريا هذا القطع بمرحتا عبر محور اساسي وهو وضعية المرأة كانسان ووضعيتها في الامرة ووضعيتها كمواطنة، وان كل مشروع مجتمعي يقوم على الديمقراطية يهدف اساسا الى ضرب القيم المبنية على الظلم والاستبداد بالقرار ويالرأي وتوسيع المشاركة ويناء مواطنة حقيقية وكاملة فلا مفر اذن من ضرب كل العوائق التي تعرقل انجاز المشروع المجتمعي الديمقراطي.

#### المكتسبات القانونية للمرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية :

ان من أهم الاصلاحات الاساسية التي اقرتها مجلة الاحوال الشخصية هو الفاء تعدد الزوجات وعقاب المخالفين بالسجن والحطية أو باحدى العقوبتين وهي مبادرة فريدة من نوعها في العالم الاسلامي ترتكز على الاجتهاد الدير للدين الاسلامي وتعتمد الحديث دون المساس مجوهر الاسلام وتعاليمه السمحاء.

كما أقرت المجلة رضاء البنت قبل تزويجها كشرط اساسي لصحة عقد الزواج وقد الفت حق الجبر الذي كان مفروضا على البنت وتكون المجلة قد قطعت نهائيا مع عهد «دار جواد» وهو المكان التي كانت تساق اليه المرأة باذن من القاضي لحملها على الزواج برجل لم ترضه.

كما حددت المجلة السن الأدنى لتزويج البنت بسبع عشرة سنة كاملة حتّى تجنب الفتاة الزواج المبكر وما ينجر عنه من اثار سلبية جسميا ونفسانيا.

كما نظمت مجلة الاحوال الشخصية الطلاق وجعلته من اختصاص المحاكم فقط، وسرّت بين الرجل والمرأة عند الطلاق وضمنت حقوق المرأة والابناء في حالة العلاق من حيث النفقة والحضائة التي اصبحت تسند حسب مصلحة المحضون بدون الامتياز الذي كان يتمتع به الأب والذي يخول له طلب نقل الحضائة اليه عند بلوغ من السبع منوات بالنسبة للذكر والتسع سنوات بالنسبة للبت.

وقد منح التنقيع الجزئي لمجلة الاحوال الشخصية الذي ادخله المشرع التونسي بمقتضى القانون عدد 7 المؤرخ في 18 فيفري 1981 المرأة المطلقة تعسفيا أو للضرر جراية عمرية قابلة للمراجعة حسب تغير مستوى المعيشة لتحميها من الفقر وتضمن لها الحد الأدلى من العيش الكريم.

كما أقر التنقيح المذكور حق الأم في الولاية على ابنائها القاصرين بعد وفاة الأب وهو أجراء أعاد للمرأة مكانتها بوصفها للسؤولة المباشرة عن ابنائها بعد وفاة الاب. ونظرا لما اتسمت به الشريعة الاسلامية من وضوح ودقة في ميدان الارث وما تجلت به التشاريع التونسية من مبدإ عدم خالفة تعاليم القرآن الكريم فان قانون الارث بقي متمسكا بما جاء به الدين الاسلامي من تعليمات، ولغاية تحسين وضع المرأة بدون الاصطدام بالمبادىء التي جاء بها الفقه الأسلامي فإن (تدخل) المشرع اقتصر على الترفيع في حصص الورثة بالفرد مع شحول الانتفاع به الزوج الياقي بقيد الحياة (الفصل 143 مكرر) كما مكن المرأة إذا كانت الوارثة الوحيدة للهالك أن تتمتع بكل تركته وهو حق كان يتمتع به صندوق الدولة قبل منة للهالك أن تتمتع بكل تركته وهو حق كان يتمتع به صندوق الدولة قبل منة المهالة على الوصية الواجبة التي تمكن أبناء المرأة المتحديدات الجوهرية التي المتواسى لفائدة المرأة في مسألة الارث.

### موقف العهد الجديد من عجلة الأموال الشخصية :

لقد اعلن الرئيس زين العايدين بن علي في خطابه بقرطاج يوم 19 مارس 1988 «ان جملة الأحوال الشخصية مكسب حضاري نحن أوفياء له وملتزمون به وقدا خربه فلا تأجع في ما حققته تونس لفائدة المرأة والاسرة ولا تفريط فيه» وقد اكد في الخطاب الذي القاه بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة في 15 أوت 1989 «ان بجلة الاحوال المشخصية قد انصفت ديننا الحنيف وابرزت توجهات شريعتنا الاسلامية السمحة في ابهى مظاهرها».

كما تضمنت خطاباته المؤرخة في 7 نوفمبر 1988 و 31 مارس 1989، و 9 أفريل 1991 و 18 ماي 1991 و 27 جانفي 1992 مواقف مدعمة لحقوق المرأة داعيا إلى المزيد من التدعيم والتطوير.

فلم يقتصر العهد الجديد في التعيير عن موقفه تجاه المرأة على الحطب والتصريحات المنهجية بل تجسم في قرارات تكرس مكاسب المرأة التونسية التي جاءت بها بحلة الأحوال الشخصية والتصوص المتممة لها داعما لها وعاملا على تطويرها والرفع من منزلة المرأة في المجتمع واعتبار ذلك اختيار استراتيجيا في سياسة الاصلاح التي انتهجها، ومن أهم هذه الانجازات لفائدة المرأة نذكر :

-- الإبقاء على يوم 13 أوت عيدا وطنيا رسميا تكريما للمرأة وتقديرا لدورها في المجتمع.

- الترام الاطراف الموقعة على الميثاق الوطني يوم 7 نوفمبر 1988 بما تضمنته
   مجلة الاحوال الشخصية والتأكيد على أن مبدأ المساواة بين المواطنين رجالا ونساء
   بدون تمييز لا يقل اهمية على مبدأ الحرية.
- كا فرض الفصل الثاني من قانون الاحزاب السياسية على ضرورة الاسك واحترام المكتسبات التي تضمتها مجلة الاحوال الشخصية.
- للصادقة في جويلية 1990 على الاتفاقية الدولية المتعلقة بازالة كافة الوان
   التعذيب والعقوبات الوحشية والمحلة بكرامة الانسان.
- نشر النص الحرفي للاتفاقية الاعمية لسنة 1979 المتعلقة بالقضاء على
   جميع اشكال التمييز ضد المرأة في الرائد الرسمي للجمهورية النونسية والذي يكسبها
   الصيفة القانونية الاساسية لتصبح قانونا يمكن المحسك به لدى المحاكم النونسية
   (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر في 13 ديسمبر 1991).
  - ... المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في نوفمبر 1991.
    - السماح لمنظئة العفو الدؤلية بفتح مكتب لها بتونس.
      - احتضان تونس للمركز العربي لحقوق الانسان.
- منح التأشيرة القانونية لعدة جمعيات نسائية تونسية منها جمعية النساء
   الديمراطيات في 6 أوت 1969 وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية.
- انشاء مركز للبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة تابع لوزارة الشؤون
   الاجتماعية في 7 أبت 1990.
- انشاء لجنة وطنية استشارية خاصة بدور المرأة في التنمية للمشاركة في
   اعداد المخطط الثامن في 14 جوان 1991.
- ... بعث لجنة وطنية لتطوير التشريعات والنصوص القانونية المتعلقة بالمرأة.
- ... الاعلان في خطاب 13 أوت 1992 على قرارات تاؤيفية تدخل تنقيدات جوهرية على مجلة الأحوال الشخصية ومجلة الشغل ومجلة الجنسية وتهدف الى تعزيز مكاسب المرأة ومكاسب الأمرة والوطن وتندرج في اطار انجاز الاصلاح المرحلي الشامل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتهاعية باعتبار تكاملها . وترابطها :

#### ه المحاور الاسامية لخطاب الرئيس بن على يوم 13 أوت 1992.

اعتبر الرئيس في خطابه ان نهضة المرأة وتحريرها ما هي الا استجابة لدوافع انسانية ومدنية ووطنية سامية واستجابة لنداء الواجب الذي اقتضى تظافر جهود الجميع فشملت قراراته جميع النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المرأة ومكانتها سواء على المستوى العائلي أو المهني أو السياسي.

- فقي خصوص مجلة الأحوال الشخصية اقر خطاب 13 أوت 1992 مبدأ رتأهيل البنت البالغة 17 سنة بمجرد زواجها في ما يتعلق بحياتها الشخصية ومعاملتها لما يجمل منها ربة بيت وراعية الاطفاطا على الوجه المطلوب) ويدل هذا القرار على إيمان الرئيس بإيلاء الزوجة المكانة التي تليق بها داخل الاسرة وهو تمش منطقي مع ما اقره القانون من حق البنت في الزواج في سن السابعة عشر وهذا القرار يجنبها اللجوء الى وليها لقضاء شؤونها باعتبارها ربة بيت.

كما نص الحطاب «على تشريك الام في الموافقة على تزويج ابتها القاصرة» وذلك ضمانا لوجود رضائها على الزواج باعتبار العلاقة الحصوصية التي تربط الام بابتها والتي من شأنها ان تضمن أكار استقرارا من الزواج المرتقب كما أكد الحطاب :

 -- «ايلاء الام الحاضنة من الوسائل القانونية ما يمكنها من التصرف في شؤون المحضون بصورة انجع اذا اخل المفارق في القيام بواجب الولاية على الوجه المطلوب».

 «الزواج مؤسسة في سلامتها تكمن سلامة الاسرة لذا وجبت حماية هاته الرابطة من الحيل، وذلك باحكام الاجراءات الخاصة بالطلاق في مستوى تبليغ الاستدعاء والاعلام بالحكم وينظام الجلسات الصلحية».

#### بعث صندوق لضحایا اهمال عیال :

 احداث صناوق يضمن تسديد النفقة والجراية المحكوم بها لفائدة المفارقات وابنائهن ويرجع بها على المحكوم بها عليهم والشروع بالعمل بهذا القرار في السنة القادمة. إحكام اجراءات الطلاق ضمانا الاستقرار العائلة :

— «ان العلاقة الزوجية مبنية على التوادد وحسن المعاشرة حفاظا على أولمر الاسرة وحفاظا للابناء من الانعكاسات السلبية التي يخلفها تير العلاقة بين الزوجين ولا بد من تلافي هذه الحلاقات وحصرها في العائلة، وإذا وفع الحلاقات إلى العدائلة وسبب العنف الزوجي وأصر الطرف المتضرر على دعواه وثبت الجرم فيجب حينئذ الردع مع اعتبار الرابطة الزوجية ظرف تشديد».

 «تكوين القضاة في مجال حقوق لمرأة، واغتصين في الاحوال الشخصية والجالات الاجتاعية والنفسية ولم لا التفكير في احداث محاكم مختصة في شؤون الماثلة».

«وحى تكون الاسرة متضامنة ومتكافلة وتقوم بوظيفتها الاجتاعية على احسن الوجوه يوصي بمراجعة احكام النفقة بما يمكن من تواصل الانفاق على الابناء حتى بلوغ سن الرشد أو نهاية مراحل تعلمهم، وتبقى البنت مستحقة للنفقة بعد سن الرشد أذا لم يتوفر لها الكسب وذلك الى زواجها».

# حق المرأة في العمل

يعتبر الحطاب عمل المرأة هو مفتاح تقدمها وهو كسب كبير لها وللمائلة وللمجتمع باسره «تونحن اذ نجدد تأكيد هذا الحق فاننا سندعمه من خلال التشريعات والاجراءات من ذلك اننا سنضيف فصلا عاما ضمن بجلة الشغل يقر قاعدة عدم الميز بين الرجل والمرأة في ميدان الشغل وسنحذف من هذه المجلة ما يمكن ان يعتبر ميزا ومن ذلك ما يخص الاجر الفلاحي ولو انه لم يعد ثمة ميز في المعمول به وفقا لمصادقة بلادنا على اتفاقية دولية في هذا الحصوص».

-- «ان خطف الانفاقيات الدولية الحاصة بعمل المرأة تدخل في باب الحماية المتأكدة لها وهي رحاية لها وامتياز وتقدير ولا يمكن فهمها استنقاصا للمرأة أو هضما لحقوقها أو حاجزا يحول دون ممارسة حقها في الشغل وتجاويا مع ما يقتضيه التطور تقرر المصادقة على البروتكول الاضافي للاتفاقية الدولية للممل عدد 93 الذي يمكن من توسيع مجال الاستثناءات على تحجير عمل المرأة بالليل مع توفير الضمانات الحاصة بها». ... «كما تقرر في هذا السياق لرجاع حصة الرضاعة للمرأة التي لا تمكنها الاداة من عطلة الامومة في الوظيفة العمومية».

... «نهوضا بعمل المرأة وفتح الافاق امامها أوصيت مؤسسات التكوين المهني يرفع الحواجز امام المرأة وفتح مجالات التخصص لها في شتى المهن»..

... «تمهيدا للاحتفال بالسنة العالمية للاسرة عام 1994 تقرر احداث لجنة وضية للاعداد لهذه السنة ولوضع تقرير حول ما حققناه وظنيا في هذا المجال ونتصور خطة مستقبلية للأسرة».

#### ه الجنسية

مراجعة مجلة الجنسية لتمكين التونسية المتزوجة من اجنبي من اكتساب جنسيتها لابنائها منه بدون شوط الولادة بتونس على شرط موافقة الاب.

#### الاهلية السياسية للمرأة

-- اقرار باهلية المرأة لتتولى المناصب الهامة بالدولة والمجتمع، الاعلان عن احداث خطة كاتبة دولة لدى الوفير الأول للعناية بشؤون المرأة والامرة وعن تكليف ثلة من النساء المتميزات بمهام في الدوايين الوزارية.

كل هذه الاجراءات تندرج في نطاق ما انجز من اصلاح مرحلي شامل
 عميق في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتاعية لأنها متكاملة
 ومترابطة وكل تقدم في واحد منها يساعد على تقدم المجالات الاخرى.

# الاعلام في خدمة مكامب المرأة

-- كما أكد سيادة الرئيس عن عزمه للدفاع عن حقوق المرأة وتطويرها وحث وسائل الاعلام للتعريف بها والتعامل الايجاني مع هذه الحقوق والمكاسب.

# مسؤولية المرأة في دعم حقوقها :

 «إن المحافظة على هذه المكاسب وتطهيرها وإن كانت مسؤولية جماعية قان المرأة هي المسؤولة عن ذلك قبل سواها وإن يتجسم ذلك الا بإقامتها الدليل باستمرار على جدارتها واهليتها لهذه المكاسب من خلال المشاركة الفعلية في غتلف اوجه الحياة والنشاط الوطني على تنوع مجالاته وبالتوامها بالقيم الوطنية والدينية وتصديها لكل عاولات التشكيك والاحباط والاساعة وعليها ان تعول في ذلك على نفسها قبل كل شيء وعلى المنظمات والجمعيات النسائية».

#### المحور الثاني

# الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

ان الترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتاعية للمرأة يفرض علينا ادماجها في محور واحد حتى تتجنب التكرار وذلك لما لتعليم البنت من تأثير مباشر على دورها في ميدان الشفل ولمدى اسهامها في الدورة التنموية للبلاد من انعكاس على وضعها الاجتاعي.

لقد اهتمت القوانين الاجتماعية بتشغيل المرأة وحقها في العمل فجاء قانون الوظيفة العمومية المؤرّخ في 3 جوان 1968 وللنقح في 12 سبتمبر 1983 ينص في فصله 11 على أن لا تمييز بين الجنسين في تولي الوظائف، كما قضت الاتفاقية الاطابة المؤرّخة في 20 مارس 1983 حتى المرأة في العمل والترسيم والاجر والارتقاء وتمتعها بكافة الامتيازات دون تمييز مؤسس على التفرقة بين الجنسين.

وقد عملت سيادة دولة التحول على الحفاظ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ودعت الى تطويرها ويتبلور ذلك في الوثيقة التي اعدتها اللجنة الاستشارية الخاصة بالمرأة التي ساهمت في اعداد المخطط الثامن للتنمية.

وقد هملت السياسة التنموية المجسسة في الخطط الثامن استراتيجية دقيقة وواضحة الملاح لتحقيق ادماج المرأة في عملية التنمية بطريقة انجم وافضل وهي تشكل الحطة المستقبلية للسياسة الاقتصادية للبلاد والتي وقع الشروع في تطبيقها منذ أوائل سنة 1992 ولذا فان اعتاد توصيات الخطط الثامن الإمراز الحقوق الاجتاعية والاقتصادية للمرأة في نطاق التوجهات العامة للسياسة المستقبلية لمحومة السابع من نوفمبر لحير مرجع لتقيم الوضع الاقتصادي والاجتاعي للماة.

# . وضع المرأة في التعليم والتكيين المهني

لقد أولت تونس منذ الاستقلال عناية خاصة بمجال التربية والتكوين وانتعليم باعتبارها افضل الوسائل لتنمية الموارد البشرية الضرورية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد ارتفحت نسبة الفتيات من جملة المرسمين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوني والعالي بصفة ملحوظة :

# . نسبة التطور العام للمرسمين بالمراحل التعليمية الثلاث

عالي	ثانوي	ابتدائي	مستوى التعلم
			السنة
%19	<b>%28</b>	%34	1966
%39	%45,5	%46	1990

# نسبة التسجيل بالنسبة للسنة الأولى من التعليم الإبتدائي لسنة 1991

<b>%93,5</b>	انساث
9697,7	ذكــور
1	

المصدر: (وثيقة اللجنة الاستشارية الخاصة بالمرأة للمخطط الثامن)

ان كانت نسبة الترسم في التعليم الإجداقي هامة وتدل على مدى التشار المدارس ودعم سياسة ديمقراطية التعليم فان ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم تفاقعت لدى الاناث إذ أفادت الاحصائيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشابهة للمخطط وان نسبة الانقطاع التلقائي للبنت تمثل 50% من المنقطات وذلك للتفرغ لحدمة الارض وتحمل المسؤوليات العائلية، كما تعود اسباب الانقطاع المبكر عن التعليم الى ضعف البنة الاساسية في بعض المناطق المتعزلة وغياب وسائل التقل القبروبية للالتحاق بالمدارس وضعف الامكانيات المادية لمائلة نجابهة مصابيف الدراسة والتي من شأنها ان تجمل رب العائلة بيادر بإقصاء البنت عن الدراسة وشياء والبنت عن الدراسة وشياء والبن عن الدراسة وشياء والبنت عن الدراسة وشياء والمبارد عن الدراسة وشياء والمبارد المعالية المبارد عن الدراسة وشياء والمبارد المبارد المبارد عن الدراسة والذي والمبارد المبارد المبارد المبارد والمبارد والمبا

كما سجلت الاحصائيات من ناحية اخرى مدى اقدام الفتيات على مواصلة التعليم الثانوي والعالي وتطور عددهن بصفة ملحوظة.

قد ارتفع عمد الفتيات الناجحات في البكالوريا من 3667 في جوان 1986 الى 7263 في جوان 1990.

وقد تطور عدد الفتيات بالتعليم العالي بصفة ملحوظة خلال السنوات الأحيرة.

#### ه نسبة الفتيات من مجموع طلبة التعلم العالى

%31,3	السنة الجامعية 82/81
%35,7	السنة الجامعية 87/86
<b>%</b> 39,4	السنة الجامعية 91/90

وتدميز فترة المخطط الثامن بتنفيذ مشروع الاصلاح التربوي من خلال تأكيده على ان حق المدرسة للجميع وإحداث المدرسة الأساسية سيمكن من ادماج التلاميذ في مراحل التعليم التأنوي والتكوين المهني ومن ذلك الاندماج المباشر في الحياة الشيطة.

وعلى مستوى التعليم الثانوي يؤكم البرنامج الاصلاحي على ضرورة استعمال التكويّن الأساسي بتمكين الفتيات من تكوين ثقافي متوازن مع الشبان يمكنن من تطوير مختلف طاقاتهن المتعددة.

لذا وجب اتخاذ اجراءات عملية قصد بلوغ مساواة اكثر في المطوط بين الجنسين فيما يخص التدلول المعرفي وعمو الامية والتكوين المهنى وذلك كضمان لتمكين اقصى عدد يمكن من الفتيات من التعلم وإدماج افضل للمرأة في سوق الشغل، لذا يسمى الضطط الى : اعداد برامج خاصة للمناطق المحرومة والسعي على ابقاء الفتيات في المدرسة وذلك بمساعدتهن على مواصلة التعليم والقيام بالحملات التحسيسية.

#### محو الأميسة :

رغم كل المجهودات التي بذلت في ميدان التعليم ويرام محو الامية والتي ادت الى تخفيض معدل الامية، فان نسبة هامة من النساء لا تزال أميات.

وتبين المقارنة بين الجنسين انتشار الأمية بصورة واسعة بين النساء حيث تصل نسبتها 48% مقابل 26% من بين الرجال، ويزداد هذا الفارق في نسبة الأمية بين النساء الريفيات حيث قدرت سنة 1990 بـ 65% مقابل 35% عند نساء المدن.

#### تقلص نسبة الأمية لدى الفتيات

<b>%</b> 96	1956
<b>%67,9</b>	1975
<b>%48,3</b>	1989

• تطور نسبة الأمية للسكان الذين يفوق سنهم 10 سنوات

1989	1975	
		الوسط الحضري
%19,1	%30,2	۔ ذکــور
%36,6	%52,7	۔ انسات
<b>%27,6</b>	9641,4	من مجموع السكان
		الوسط الريفي
%37,6	<b>%54,9</b>	<u> - ذکــور</u>
%66,1	%84,3	۔۔ اناث
%51,7	<b>%69,3</b>	من مجموع السكان

المصدر : الخطط الثامن (وثيقة اللجنة الاستشارية).

ان النسبة المرتفعة من الأمية من الاناث لا تهاشي مع اهداف ومقتضيات خطط التنمية الثامن الممثل اساسا في تنمية موارد البشرية مع توفير حظوظ متساوية لكافة السكان والتي يوجد في مقدمتها حق التعليم الذي يعتبر كسبا هاما، لذا جاءت الحطة مرتكزة على توجيه برامج محو الأمية نحو العاملات بالتجمعات والمؤسسات الاقتصادية والفلاحية وللفتيات والنساء المتسبات الى مراكز التكوين المهني في البلاد.

ولقد وضعت وزارة الشؤون الاجتاعية في هذا الاطار اجراءات وقائية واخرى تنظيمية لتنفيذ الحطة خلال المخطط الثامن والمتمثلة اساسا في الحد من الاخفاق المدرسي ومن ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة خاصة لدى الفتاة الريفية.

# ه المرأة والتكوين المهنى

ان ما يستنتج من الوضع الحالي للتكوين المهني للفنيات وجود محلودية انتفاع المرأة من التكوين المؤهل وعدم تحليه بالصفة المرجوة لفتح المجال امام المرأة للاندماج في سوق الشغل وبالتالي كسبها استقلاليتها المالية.

والرضم من الجمهود المبنول في اطار البرامج الجمهوية للتكوين المهنى في المؤسسات الشبه حكومية والمبادرات الشبه خاصة فانانا نلاحظ عدم مراكبة المديد من الفتيات لهذا البيزامج والتوجهات المرسومة للتكوين المهنى خلال المخطط الثامن التي تتمثل في ضرورة اعادة النظر في الاطار الحالي للتكوين كي يتماشى مع مستلزمات العصر وكذلك مع البرامج التربوبة المحدثة في نطاق اصلاح التعلم.

# ه تقيم أوضاع المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية

شهدت نسبة النساء النشيطات ارتفاعا ملحوظا اذ تمثل 20.9% منة 1980 من مجموع السكان الناشطين وذلك بعد ان كانت تمثل 5,5% منتة 1966 ولكن بالرغم من هذا الارتفاع الملموس فان نسبة النساء الناشطات تبقى ضعيفة وغير موازية لما وصلت اليه المرأة في مستوى التعليم والتأهيل.

# حدول محوصل لسبة نشاط وتشغيل وبطالة المرأة

(المصدر: المعهد القومي للاحصاء)

1989	1984	الفئة النسائية
%20,3	%21,8	النسبة الجملية من
		النشاط النسائي
%19.54	%21,7	نسبة النساء من السكان
		النشطين المشتغلين
<b>%28,5</b>	%18,3	نسبة النساء من السكان
	1	النشطين العاطلين
%27,7	%20,7	نسبة النساء من السكان
		النشطين غير المشتغلين
<b>%20,9</b>	%11	نسبة البطالة النسائية

### حق المرأة في الشغل

جاء خطاب سيادة الرئيس يوم 15 أوت 1989 «انه لا معنى للحديث عن حقوق المرأة وحريتها بدون ضمان حقها في العمل الذي بدونه تبقى سائر الحقوق يجرد شعار أجوف يردد في المناسبات».

ولتجسيم الارادة السياسية لتمكين المرأة من حقها في الشفل فقد تضمنت وشيقة المخطط الثامن عدة توصيات من شأنها ان تدعم هذا الحق وكما أكد خطاب 13 أوت 1992 على ضرورة اقحام فصل في مجلة الشفل ينص صراحة على عدم التمييز بين المرأة والرجل في ميدان العمل وقد يمكن هذا الفصل المقترح المرأة من السند المقانوني لمجابة القرارات التي تعتمد الخمييز داخل المؤسسة.

#### ه المرأة في القطاع الفلاحي

منذ قديم الزمان تشارك المرأة الرجل في العمل الفلاحي، كما تحفظ لنفسها بخصوصية انتاج حاجيات الاستهلاك العائلي وتحويل المنتوجات الفلاحية الى منتوجات قابلة لاستهلاك العائلة أو للتسويق كصناعة الصوف مثلا، وتفيد الارقام حسب وثيقة اللجنة الاستشارية للمخطط ان جملة اليد العاملة النسائية في الميدان الفلاحي تترواح ما بين 27% و 33% لا تتوفر فيها شروط التأهيل والتكوين اللازمين كما انها لا تتمتع بحق الدخول لل مراكز التكوين الفلاحي بسبب الأمية المتفشية ضمن صفوفها.

ان عمل المرأة في الميدان الفلاحي لا يشمل احصاء دقيقا اذ ان جل اعمالها تدخل تحت طائلة المساعدة العائلية.

وقد حرصت الترصيات الواردة ضمن الاعمال التعضيرية للمخطط المقبل على تحسين مردودية المرأة في القطاع الفلاحي وذلك بتطوير اساليب العمل واستعمال التقنيات الحديثة وادماج المرأة ضمن براج التكوين المهنى الفلاحي وكذلك تحسين الظروف المادية للعيش في الوسط الريفي وتقديم التسهيلات في القناء القروض الفلاحية ويهدف المخطط الى تجيد حوالي 250 اطارا نسائيا فلاحيا لتقديم التوجيهات الفلاحية وتأطير 90 الف عاملة فلاحية و 15 الف امرأة فلاحية صاحات الاراضي و 30 الف معينة فلاحية.

#### الرأة في القطاع الصناعي :

يستوعب قطاع النسيج نسبة 80% من البد العاملة النسائية، كم اقتحمت المرأة ميدان بعث المشاريع والاستثار الصناعي وذلك بفضل التسهيلات والتشجيعات التي وفرتها الدولة لتشجيع الباعثين الصناعين والمستشرين.

ومن بين العوائق التي تشوب دخول المرأة في باب الاستثبار هو عدم قدرتها على تقديم الضمانات والرهون الكافية للحصول على القروض بسبب التعطيل في ترسيم الأملاك المقاربة عامة وانفراد الزوج في اغلب الاحيان بالملكية المقاربة وترسيمها باسمه الخاص دون تشريك الزوجة في تلك العملية.

وتوصى اللجنة الاستشارية للمخطط ب:

- ــ تشجيع المشاريع الصغرى النسائية.
- تجاوز العراقيل التي تحول دون تمتع المرأة بالقروض البنكية - تشجيع المرأة على افتحام الاسواق الداخلية والخارجية.

#### ه المرأة في قطاع الخدمات

تمثل المرأة العاملة في قطاع الحدمات نسبة 29,9% من مجموع النساء النشيطات كما يحثّ المخطط على تشجيع المرأة على اقتحام مجالات التكنولوجية والاعلامية وتسيير مكاتب الوساطة وهي مجالات بقيت في اغلبها رجالية.

## المرأة في الوظيفة العمومية

تعمل نسبة 4.42% من النساء العاملات في الوظيفة العمومية في ميدان التنفيذ في حين ان نسبة الاطارات تمثل 23.43%، كما ان النسبة الجملية لتواجد المرأة ضمن سلك الوظيفة العمومية تقدّر بـ 21% غير ان تواجدها هذا يقتصر في اغلب الأحيان على الوظائف الاجتماعية والصحية والتربوية ويدقى وجودها عنشما ضمن الوظائف الفنية والمالية والتخطيط.

ان دخول المرأة في ميدان الشغل المأجور هو نتيجة حتمية لتطور التعلم والتكوين ففي سنة 1990 بلغ عدد النساء العاملات خمس السكان المستخدمين وربع العاملين في الوظيفة العمومية وخمس الاهلباء ونصف المساعدين الطبيين وثلث العاملين في سلك التعليم، الا ان حجم مساهمها يقمى محدودا ويصطدم بالمعوقات، اهمها ضعف الأجر والمردود والتي ترجع اساسا الازدواجية دورها داخل البيت وخارجه.

وان في تقيم عمل للرأة لا يمكن غض النظر عن عملها في البيت الذي لا يشمله الاحصاء ولا يحظى بالمكانة الكافية من التقدير لما له من انعكاس ايجابي لتوفير اسباب سعادة المائلة وإن المرأة في البيت في حاجة الى التنقيف والترفيه والتشريك في الحياة العامة حتى لا تعول المرأة العاملة داخل البيت عن العالم الحارجي.

#### المرأة والهجرة

لقد أولت البرامج السياسية في حكومة السابع من نوفمبر اهتهاما لم يسبق له مثيل بالعائلات المهاجرة سواء المقيمة بجميع عناصرها في الخارج أو التي سافر سندها تاركا بقية الافراد داخل الوطن.

#### وتهدف هذه السياسة الى :

 لاخاطة بالنساء المهاجرات أو اللاتي هاجر أزواجهن أو أبناؤهن وذلك بتؤيق الصلة بين المهاجرات والقيم الثقافية والدينية لمجتمعنا ويمؤلزوا عائلات العمال المهاجرين والمقيمة بتونس.

# « المرأة والاعلام

تقيم لعدد النساء العاملات في الميدان الاعلامي : يبلغ عدد المتخرجات من عملال المخطط المتخرجات من عملال المخطط السابع، كما تبلغ عدد الدويات التونسية 113 عنوانا يختص عنوان واحد بالمرآة وهو بحلة «المرأة» لسان الاتحاد الوطني للمرأة الى جانب عناوين اخرى محلودة جدا ولا تصادر بانتظام كمجلة «سوار» والبيت العربي.

كما تمثل الصحافيات نسبة 21% من مجموع العاملين في هذا القطاع.

### الرأة عبر وسائل الاعلام

تبقى صورة المرأة التي تنقلها وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتربة دون التوجه الحقيقي للمرأة التونسية ولا تجسم بالوجه الطلوب ما وصلت اليه المرأة باعتبارها عنصرا فعالا في التنمية واصبح من الضروري ان يوكل الاعلام السمعي والبصري دورا تحسيسيا هاما للقضاء على التقاليد الرجعية واقرت اللجنة التي اعدت المخطط الثامن ضرورة وضع خطة اعلامية واقعية وعقلائية لفائدة المرأة مهدف اساما الى تطوير مجالات التدمية وتعكس استراتيجية الدولة في مجال النهوض بالمرأة.

ومتبر الاعلام والتثقيف والاتصال رافدا من رواف التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتاعية والثقافية ووسيلة اساسية للنهوض بالموارد البشرية.

كما يهدف المخطط الى بعث وحدة اعلام وتقتيف واتصال في صلب الوزارات يتمثل دورها في معالجة وتبليغ المعلومات المتعلقة يتطوير المرأة والهوض بها في مخطف القطاعات قصد تجاوز مظاهر الميز الجنسي سواء في الكتب المدرسية او في الصحافة المكتوبة أو في البرايج الاذاعية والطفزية. ويمثل انشاء مركز للتوثيق والأعلام حول المرأة فضاء لتبادل المعلومات بين الجمعيات النسائية ولتقديم المعلومات والدراسات حول المرأة.

#### ه المرأة والحدمات الصحية والاجتاعية

أفادت الاحصائيات التي نشرها مركز التوثيق والاعلام حول المرأة في عدده السنة 1991 وان نسبة الولادات تحت الرعاية الصحية قد ارتفعت من 55% سنة 1985 الى 71,31 أوسائل منع الحمل من 1985 الى 71,31 أسنة 1985 كما واصلت سياسة العهد الجديد في تدعم برنامج التنظيم العائلي باعتباره عنصرا اساسيا في اقرار التوازن داخل الاسرة والتخفيف من عبء المرأة في قيامها بدورها كأم وربة بيت.

وتعتبر تونس من البلدان الرائدة على الصميد الدولي في مجال تنظيم الاسرة والعمران البشري.

كما تنتفع المرأة بالخدمات الصحية داخل المؤسسات الاستشفائية الخاصة برعاية صحة الام والطفل.

#### حق المرأة في الحماية الاجتاعية

لقد ارفقت الدولة دخول المرأة لسوق الشفل بعدة ضمانات قانونية تأخذ بعين الاعتبار خصائص المرأة العليبعية وازدواجية الادوار التي تقوم بها. لقد اقر قانون الوظيفة العمومية عدد 112 لسنة 1983 تمديد رخصة الولادة المحددة بشهر بـ 25 يرما والتي اصبحت تمتد طيلة شهرين خالصة الأجر فيهما بالاضافة الى حقها في الراحة السنوية، كما تتمتع باجازة قدرها 4 اشهر بنصف اجر حتى تتمكن من القيام بشؤون المولود الجديد.

كما منحت مجلة الشغل المرأة العاملة في القطاع الحاص (الفصل 64) الحق في التمتع برخصة الولادة لمدة شهر مع امكانية تمديدها بـ 15 يوما إذا إستوجبت حالتها الصحية ذلك. وكما اعتبرت وان طرد المرأة من العمل بسبب الوضع طردا تعسفيا يستوجب التعريض.

كما ان للمرأة الحق في التمتع براحة لمدة ساعة ولمدة سنة كاملة لارضاع وليدها، كل ذلك علاوة على الحقوق في الحماية الاجتاعية التي تتمتع بها المرأة

كسائر بقية العاملين والممثلة في الحق في المنح العائلية وعند الوفاة وكذلك الحق في التقاعد والحدمات الصحية المجانية، وتتناز الرأة بحقها في التقاعد المبكر اذا ما قضت في العمل 15 سنة كاملة ولها 3 أبناء سنهم دون الخامسة عشر.

# اضور السالث الحقوق السياسية للمرأة

ان الدور التاريخي والريادي الذي اضطلعت به المرأة خلال فترة الكفاح الوطني التحرري وفي عملية البناء والتشييد التي تشهدها بلادنا بوأ المرأة مكانة مرموقة في تونس العهد الجديد تجلت في بعث لجنة وطنية لتطوير التشريعات الحاصة بالمرأة وفي بعث الملدني ياسره بالدور الحضاري المجبيز الذي يمكن ان تلميه المرأة في هذه الفترة التاريخية الهامة من تاريخ تونس والتي تمتاز بالحصوص بدعم مكاسب المرأة واثراتها للارتقاء بها في سلم المسؤوليات وتدعيم الثقة في قدرتها على ان تساهم بكل جدارة في المجهود الوطني لبناء مجتمع مدلي متوازن ومعدل ومتضامن عبر ما تقوم به من مجهودات واعمال جبارة.

ويعتبر عمل المرأة داخل الحياة السياسية متكاملا ومتناسقا مع ما تقوم به مختلف المنظمات والمؤسسات من انشطة متصلة بالمرأة سواء على الصعيد القومي أو الجهوي.

ويجب التنويه بما تحقق لحد الآن لفائدة المرأة إذ يعد خطوة ايجابية يمكن ان 
تطوها خطوات اخرى حتى يتسنى للمرأة ما يزخر به عالمها من طاقات وكفاءات 
ومن الضروري المحافظة على هذه المكاسب والعمل على الرائها بريد الاحاماة 
بشؤون المرأة والاحد بيدها وتأطيرها لتحسيسها باهمية دورها بوصفها نصف 
المجتمع في التجاوب الكامل والمساحمة بفعالية في تكريس المبادىء السامية التي اق 
بها التغير والعمل على خلق مجتمع واع ومتعللع نحو الاقتصل ومتوازن قادر على 
حماية نفسه من كل مظاهر التحقف.

وقد اكد رئيس الجمهورية في خطابه يوم 16 جوان 1991 على ضرورة ان 
تتبوأ المرأة مكانة مرموقة في الميدان السياسي فتدعم وجودها في كل هاكل الحياة 
العامة والسياسيّة سواء في المجالس البلدية أو مجلس النواب أو في المؤسسات 
الدستورية أو الاحزاب السياسية أو اطر الحياة الجمعياتية، وقد جاء في هذا 
الحصاب (... ونظرا الى الدور التربوي والاجتماعي الذي تقيم به المرأة في تنشئة 
الاطفال وفي الحفاظ على استقرار الروابط الاجتماعية وتواصلها من خلال الإسم 
التي تمثل نواة المجتمع المحوازن المترابط فاني اهيب بكم ان تبذلوا قصارى الجهد 
لمواصلة العمل الى جانب بقية دواليب الدولة والادارة في مساعدة بناتنا وفياتنا على 
مواصلة تعلمهن والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض سيلهن في هذا 
السعى).

كل هذه الانجازات تؤكد مرة أخرى ان المرأة كانت ومازالت وسبقى نصف المجتمع ولها حجمها الاجتماعي والقدرة في المساهمة في كل قطاعات الحياة، ولانها جزء لا يتجزأ من الكيان التونسي فان مشاركتها السياسية تبدو ملحة في ظل العهد الجديد الذي جاءت قراراته بمثابة الجواب الرسمي لحاجيات المرأة التونسية بتمكينها من المساهمة في نمو البلاد عبر الحروج بها من الجمود السيامي والدور الحيادي اللامسؤول نحو الادوار القيادية البناءة.

فها هي امرأتنا تضع اقدامها على العتبة السياسية لتدخل بابا جديدا كانت مشاركتها فيه عتشمة، وقد جاء في خطاب رئس الدولة يوم 7 نوفمبر 1988 ان (الاسهات هن المدارس الأولى في هذا المجال وعلى المرأة عموما ان تكون في مسترى هذه المسؤولية وان تثبت جدارتها بما اكتسبته من حقوق وكفاءات في اداء التخييم اللهجياعية) ولم تردد تونس العهد الجديد في التأكيد مرارا على لسان صانع التغيير على ان ما تحقق للمرأة من حقوق ومكاسب لا بجال للتراجع فيه أو التغيير على ان ما تحقق للمرأة من حقوق ومكاسب لا بجال للتراجع فيه أو الخضاري السلم وخلصتها من كل الشوائب والشبهات. وما بلخته المرأة التونسية والحضاري السلم وخلصتها من كل الشوائب والشبهات. وما بلخته المرأة التونسية اليوم من مستوى مرموق واحساس مرهف بحقوقها وواجاتها ليؤهلها للاسهام الناجع والفاعل الى جانب الرجل في مجهود تنمية الوطن وضمان قوته وتقدمه.

فاندماج المرأة في مختلف هياكل الحياة العامة اصبح حقيقة ملموسة ومتطورة تدل بوضوح على العزيمة الفياضة التي تتحل بها المرأة التونسية وقدرتها على رفع التحديات.

وقد اكدت المجلة الانتخابية على ان الانتخاب هو حق لجميع التونسيين والتونسيات واتاح هذا الحق المرأة امكانية التواجد في جميع هياكل ومواليب الحياة السياسية كمجلس النواب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس البلدية والاحزاب السياسية ويقية الهيئات والمنظمات.

وتطورت نتيجة لذلك نسبة النساء الناتبات بمجلس النواب من 1.12% سنة 1959 الى 44.26% سنة 1989 وكذلك نسبة المستشارات البلديات حيث ارتفعت من 1,20% سنة 1987 الى 414% سنة 1989.

وتمثل المرأة اليوم حوالي 20% من المجموع العمام للعاملين في القطاع العمومي ثما يؤكد مدى استفادتها من الحقوق الدستورية كحق العمل والتعليم، هذا اذا لم ندس طبعا ما اسنده لها قانون الوظيفة العمومية من امتيازات تمكنها من التوفيق بين مهامها المهنية وظروفها الماثلية.

اما داخل الحياة السياسية فالفضاء السياسي ملك للجميع وهو ميدان يهم كل افواد المجتمع، والمرأة التونسية لها من المؤهلات ما يسمع لها بالمشاركة الفعالة في تصور البرامج السياسية للمولة والمساهمة في انجازها.

وقد تجسمت المساواة المبدئية بين المرأة والرجل في ممارسة العمل السيامي في الدستور وخاصة في فصله السادس الذي يقر تمتع كل المواطنين بنفس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية.

اما على الصعيد العملي فان تواجد المرأة في دواليب ومؤسسات الحياة السياسية يتطوّر شيئا فشيئا نحو طموحات المرأة والمجتمع المدني الجديد الذي يحبر ان مشاركة المرأة في كل هياكل الحياة العامة مسألة اساسية تندرج في اطار تحروها وتطورها الحقيقي وفي صميم المشروع المجتمعي الحضاري المنشود، وهكذا فقد شهد حضور المرأة التونسية في مختلف الأطر السياسية تطورا صواء في المجالس النواب أو بقية المؤسسات الدستورية.

كما استدت للمرأة اعلى المسؤوليات في صلب الحكومة فتحصلت على خطة كاتبة دولة لدى الوزير الأول للعناية بشؤون المرأة وعلى كاتبة دولة للنهوض الاجتماعي وانتخبت المرأة ككاهية رئيس مجلس النواب العديد من المرات في فترات نياية متتالية، وتحملت كذلك مسؤولية ورئاسة المجالس البلدية، وهي الآن تحظى بمكانة كبرى في التجمع الدستوري الديمقراطي بعد اقرار خطّة امينة قارة صلب التجمع.

كما برهن سيادته على ثقته في قدرات المرأة وذلك بتعيين امرأة كمستشارة له وتعين ثلة من النسوة في مختلف الدواوين الوزارية.

### ه المرأة والجالس الدستورية والهياكل المتنخبة.

تبين لنا الجداول التالية مدى تطور النسبة العاملة لتواجد المرأة في غنتلف الهياكل السياسية :

#### ه نسبة تواجد المرأة في مجلس النواب

1	1989	1986	1981	1979	1974	1969	1964	1959
	%4,26	%4,45	<b>%5,15</b>	%3,20	%2,68	%4,45	%1,112	%1,121

### • تطور نسبة المستشارات الملديات :

ĺ	1990	1981	1980	1975	1972	1969	1966	1963	1960	1957
	<b>%</b> 14	<b>%</b> 13,4	<b>%8,56</b>	<b>%5,11</b>	%1,7	<b>%</b> 6,1	<b>%4,28</b>	%1,77	%2,10	%1,29

### المعدر : المرأة العونسية : نصال ومكامب وزارة الطاقة والاعلام رأوت 1990)

كما تتواجد المرأة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (8 عضوات) والمجلس الأعلى للقضاء (عضوات)، أما داخل الاحزاب السياسية فان المرأة ممثلة في التجمع الدستوري الديمراطي وفي مختلف هياكله القاعدية والقيادية حيث تطورت نسبة المصوات في اللجنة المركزية للتجمع كما يلي :

# نطور نسبة العضوات في اللجنة المركزية للتجمع كما يلى :

_		
1989	1985	1975
<b>%</b> 5,5	%4,30	<b>%3,11</b>

### • المرأة والحياة الجمعياتية

ولم يقتصر نشاط المرأة وانخراطها في هذه الهياكل فقط وانما تدعم وجودها في العديد من الهياكل الانحرى وفي مختلف الاطر الجمعياتية داخل الدولة كرابطة حقوق الانسان وجمعية الصحافيين وكذلك في مجموعة من الفضاءات والتشكيلات ذات الصبغة الاجتهاعية والثقافية كنادي الطاهر الحداد مثلا الى جانب مبادرة بعض النسوة بيعث جمعيات تعنى بقضايا المرأة والعمل على تعزيز مكاتبا داخل المجتمع والحفاظ على دورها الطلائعي.

كما انبخت العديد من المنظمات والجمعيات النسائية التي عملت على حماية المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية والتأكيد على صيانة جميع حقوقها التي تكرس المرأة كانسان ومواطنة لها مكانها الطبيعي في المجتمع المدني الذي يسعى الى ارسائه التونسيون.

#### المنظمات والجمعيات النسائية

تعريف المظمة	الرئيسة	المنظمات والجمعيات
ــ دور اعلامی	السيدة فاثرة	الاتحاد الوطنى
_ اتصال ميداني وتنظيم ندوات	كاني	
وحلقات		
ــ حصص اذاعية		
ـــ ارساء دعام المشروع المجتمعي		
الجديد		
ـــ تكريس حقوق المرأة		

_ تكوّنت بصفة قانونية في 89/8/6	السيدة	الجمعية التونسية
ــ العمل على الغاء التيز للمرأة	هادية جراد	للنساء
ــ توعية النساء بحقوقهن		الديمقراطيسات
ــ تدعيم مشاركة المرأة في كل المجالات	1	
ـــ المساهمة في تطوير القوانين	]	
ــ تأسست في فيفري 89	السيدة	جمعية النساء
ـــ القيام ببحث حول ادماج المرأة في	مليكة زميطي	التونسيات للبحث
التنمية		حول التنمية
- تشجيع المشاركة الواعية للمزأة في		
بلورة واتخاذ القرار		
ـــ السعي على حث المرأة للقيام	السيدة	جمعية النهوض
بالمشاريم	حسنية شلبي	بالمشاريع الاقتصادية
<ul> <li>تشريك المرأة في الحياة الاقتصادية</li> </ul>		للمرأة
ـــ ارتباط عضوي بالاتحاد التونسي	السيدة	
للصناعة والتجارة	جويدة السلامي	صاحبات المشاريع
ــ تشجيع المرأة المستثمرة وتسهيل	ľ	الاقتصادية التابعة
مشاركتها في الحياة التنموية		للاتحاد التونسي
		للصناعات التقليدية
ــ تكوين المرأة في الفلاحة تكوينا علميا	السيدة	الاتحاد الوطني للفلاحة
وتقنيا لاسهامها في تنمية القطاع	خفيفة بن دية	والصيد البحري لشؤون
الفلاحي		للرأة
- يندرج في نطاق منظمة دولية تعني	لسيدة	فرع تونس لحركة
بالمرأة بوصفها أمًّا ومسؤولة على تربية	سدة عقربي	
نشيء	N .	
	di di	لصدر: الأمانة القاءة ا

المصدر : الأمانة القارة للتجمع الدستوري الديمقراطي.

ولتان تدعمت هذه المكاسب على مر السنين فانها سجلت تفزة نوعة منذ السابع من نوفمبر جعلتها بحق من مفاخر العهد الجديد، ذلك ان الحقوق والواجبات التي نصّت عليها القوانين قد تكرّست بالفعل على أرض الواقم وأُخذت تتشكل شيئا فشيئا عبر اجهزة التنفيذ والممارسة ومكنت المرأة من المشاركة النشيطة في الجمهود الجماعي من اجل التنمية بمفهومها الشامل اي الاقتصادي والاجتاعي والسيامي.

ولقد اكد الرئيس بن علي في كل المناسبات على العزم الراسخ على المضي قدما في طريق مزيد تطوير حقوق المرأة ومكاسبها.

وكان من ابرز ملام هذا التوجه احداث اللجنة الاستشارية الخاصة بدور المرّة في التدمية وذلك لتشريكها في اعداد المخطط الثامن. وتحتر هذه البادرة دليلا ساطعا على أنَّ تحميل المرأة مسؤولية المساهمة في مسيوة التنمية من ثوابت وتوجهات العهد الجديد الذي ما انفك يدعم حقوق المرأة ومكاسبها عازما على تطويرها وتعميقها بما يجمل من العنصر النسائي دعامة اساسية للمجتمع التونسي المتجدر في هويته العربية الاسلامية والمتفتح على مقتضيات العصر.

فلا غرابة اذن ان يلقى هذا الموقف التجاوب الكامل من المرأة التونسية التي عبرت عن التزامها باللفاع عن مكاسبها وعن مقومات المجتمع المدني ولم يمق بعد كل هذه الثوابت التي بوأت المرأة المكانة التي تستحقها الا ان تبادر وتعمل على التواجد وتفرض نفسها في كل المواقع وتعتمد اكثر على قدراتها الإبداعية للمساهمة اكثر في نحت المجتمع الذي نريده والذي لا فرق فيه بين مواطن وآخر اللا بما يقدمه من جهد وعمل لمصلحة البلاد. وبالرغم من كل هذه الانجازات العظيمة المرسومة عبر القوانين والتشريعات والترتبيات العصرية والتي وقع تكريسها من قبل المشرّع التونسي منذ الاستقلال الى حد يومنا ها فان الواقع المبدائي من قبل المشرّع التونسية مازال يعاني من نقائص وسلبيات ملحوظة ترجع اسبابها الى ضعف المبادرة في تشريك المرأة في الحياة السياسية وفي مراكز القرار. الا ان هلم الموضعية لا تبعث على الحوف او التشاؤم خاصة وان سياسة المهد الحديد عبر المتعلمط الثامن بدأت تلوح بالحير من اجل الرفع اكثر فاكثر بالمرأة التونسية المتعد المجر المحتوية ترحم المارأة التونسية المعد المجرد عن اجل الرفع اكثر فاكثر بالمرأة التونسية المعد المجرد على المقرف الواقع حاصة وان مياسة المهد المديد عبر المتعلم الثامن بدأت تلوح بالحير من اجل الرفع اكثر فاكثر بالمرأة التونسية

لاعطائها مناصب هامّة وذات صبغة سياسية، اذ تعمل حكومة السابع من نوفمبر على ترسيخ حقوق المرأة باعتبارها اختيارا مركزها من اختياراتنا الحضارية.

ولعلَّ ما وقفنا عنده من معطيات يؤكد بصفة جلية تطور المرأة النونسية وعزمها الكبير على اعطاء بعد حقيقي لحضورها في مختلف هياكل الدولة والمجتمع.

الأستاذة حميدة مرابط العبيدي عامية لدى عكمة التعقيب

# المسراجيع

المرأة التونسية : نضال ومكاسب : وزارة الثقافة والاعلام
 الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

المرأة التونسية 35 سنة بعد صدور مجلة الأحوال الشخصية
 مركز الدراسات والتوثيق حول المرأة أوت 1991

... مجلة اخبار الكريديف : نشرية مركز البحث والتوثيق والاعلام حول المرأة أوت 1992

— تقرير لجنة دور المرأة في التنمية خلال المخطط الثامن : 96/92 وزارة الشؤون الاجتماعية مارس 1992

ـــ المرأة في العهد الجديد

عدد خاص صادر عن الامانة القارة بالتجمع الدستوري الديمقراطي

امرأتنا في الشريمة والمجتمع للطاهر الحداد

ــ خطاب لرئيس الدولة زين العابدين بن على يوم 13 أوت 1992.

# الفهسرس

5	ـــ بيان 7 نوفمبر
19	ـــ كلمة الناشر
26	حتّى يقى لتونس شبابها على الدوام بقلم الأستاذ الشاذلي القليبي
31	الشرعية الدستورية لتحول السابع من نوفمبر بقلم الاستاذ زهير المظفر
55	ـــ جدلية التواصل والتجديد في المشروع الحضاري للسّابع من نوفمبر بقلم الاستاذ محيي الدين الحضري
103	ـــ بميزات الاصلاح الشامل في تونس الجديدة بقلم الأستاذ الهادي سعيّد
321	ـــ السياسة الخارجية التونسية بعد السّابع من نوفمبر بقلم الاستاذ الطيب السحبالي
339	_ الاصلاح التربوي وملحمة القيم التونسية بقلم الاستاذ حمادي بن جاء بالله
397	ـــ الانجازات الدينية في تونس العهد الجديد بقلم الدكتور عبد المجيد بن حمدة
423	_ المرأة التونسية، واقع وآفاق بقلم الأستاذة حميدة مرابط العبيدي

مؤمسات عبد الكرم بن عبد الله للشر والترابع نج 8603 سالمنافة الصناعة سالشرقة ساتونس الماتف : 784.000 سالفاكس : 786.290 شركة فنون الرسم والنشر والصحافة القصية ـ تونس

ليس ثُمَّدُ أَثَمَن مرْعِمل فكري تونسي بحث ، نعَدّمه هدية إلى أبنًا ورمُوع هذا الوطن العزيّرُ في ذكرى م<sub>رور</sub>خس سنيات على حركة السابعون نوفعرج198

المؤرة الحادث أردناه وقف تأمّل رصِينة ومتزنة بعد عمرتصرِف السؤات طوتل في المبنجازات والجباورات ... أدناه نوزًا لين الغرة الحضارية للنبعة والعراءة ولم لالحاسبة المئات .

الشرة الحادثة بمجمعة من الدامات التيمّة والمعقة والبعيدة المدى في ميادين القانون ، والمسياسة الخارجة ، والحضارة الشاييخية ، والقيام ، والمرأة ، ومعظم المجالت اليتخاتها الحركة الإصلاحية ، كل هذه الدّراسات ، قرقهًا وثيّعة ما يتحيّة نمى كل مناً منذ خس سؤات خلت لو لاصرح وفها حتى يشعر أندلاس أولى مجسّدات المنفيد إلى منها كانت الإنظاراتة .

هذه الوثيثة يكست معتى البيان الأصلى المسايع من نوفمبر تماما كا خطه وأنشاء على الشغب سيارة الرئيس زين العابدين بري كل. والسّبّ أن هذا الكتباب المرجع لن يقتقر عمر على فترة ومعينة بن ميكون مرجعا على الدوام ، لمن يرومون النائع وقران الماضر فهوسيسا عدكل من طهينهم خفايا الماضي ، أحافي الوقت الماضر فهوسيسا عدكل من طبية مم خفايا مستروع السابع من نوفمبر على فك يوزه – وإن كاخت ميرتبه المشغا فيه أو وان كاخت ميرتبه المشغا فيه أنها بدريك كل توضي ان تؤوا المقين المنافا فيه و وان كاخت ميرتبه كان توضي ان تؤوا المقينة وان كاخت المعادد عن كانت صابئة طنها أمان هادلية ، في حين أنها بدت للوجود في فترة "كانت فيها أرضنا المطبة المعساطة والحضية تهذر تحق وقع فتري مرير .

المنامثر